

مَوْسُوعَةٌ

دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

الجزء الثاني
الإصدار الجنائي

إعداد
يَاسِرٍ مُحَمَّدٍ نَصَّارٍ
المحامي

١٩٩٨

إصدار: المجموعة الثانية - الطبعة الأولى
٣٣ شارع صفيية زغلول - الإسكندرية
٤٨٣٣٨٠٨ - ٤٨٩٠٥٩٥٠ ت

موضوعات
الكتاب الرابع
(الإصدار الجنائي)

حكم

*** الموضوع الفرعي : إصدار الحكم :**

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

إن القانون - على ما أولته هذه المحكمة - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة.

الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٠

يكفى لبيان النص القانوني الذي أحل به الحكم أن يكون الحكم قد بين في صدره المواد التي طلبت البينة عقاب المتهم بمقتضاها وأن يقول بعد ذلك إنه يعين عقاب المتهم عن التهمة المسندة إليه طبقاً لنص المواد المطلوبة، ولا يلزم بعد تعيين المواد المنطبقة من المقررات الوزارية ما دامت مادة القانون المقررة للعقاب مشاراً إليها فيه صراحة.

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٤

يشترط سلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يشتمل على نص القانون الذي أنزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٤

إن قانون نظام القضاء رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إذ نص في الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أنه "تؤلف كل من محاكم الاستئناف من رئيس ووكلاء بقدر عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين" لم يقصد إلا تقرير قاعدة تنظيمية في ترتيب محاكم الاستئناف دون أن يرتب على مخالفتها البطلان. يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تقول : "وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين" وأن المادة الرابعة من القانون ذاته تنص على أنه "تشكل في كل محكمة إستئناف محكمة أو أكثر للجنائيات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشارى محكمة الإستئناف" هذا إلى ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بعد قانون نظام القضاء من أنه "تشكل محكمة أو أكثر للجنائيات في كل محكمة من محاكم الإستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من المستشارين".

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٥١/١١/٥

لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته ما دام الثابت أن هذا القاضي قد وقع بإمضائه على مسودة الحكم مما يفيد إشراكه في المداولة.

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١/١/١٩٥٢

إن تاريخ صدور الحكم هو من البيانات التى يجب - بحسب الأصل - إعتبار الحكم ومحضر الجلسة حجة بما جاء فيها بالنسبة إليها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ فى تحديد تاريخ صدور الحكم المستأنف بالثابت بنسخة الحكم الأصلية ومحضر الجلسة التى صدر فيها، وكان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع عدم مطابقة تلك البيانات لحقيقة الواقع، فإنه لا يكون له أن يطعن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٢

إن القانون وإن نهى عن عدم تأخير التوقيع على الأحكام عن الثمانية الأيام التالية لصدورها إلا أنه رخص للقاضى أن يمد أجل التوقيع عليها إلى ثلاثين يوماً ولم يرتب بطلاناً إلا إذا لم يتم التوقيع فى ظرف هذه المدة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشهادة التى يعتمد عليها الطاعن فى بطلان الحكم لعدم توقيعه فى الميعاد ينهى أن تكون على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعاً عليه وقت صدورها. فإذا كان الحكم قد صدر فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١، والشهادة التى يستدل بها الطاعن على عدم ختمه فى الميعاد مؤرخة فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ومضمونها أن الحكم أودع قلم الكتاب فى تاريخها، فهذه الشهادة لا تنفد فى إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يوقع فى الموعد القانونى فضلاً عن أن اليوم الحادى عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ وهو اليوم السابق على تاريخ الشهادة وافق عطلة رسمية فيمتد الأجل إلى اليوم التالى وتكون الشهادة صادرة فى اليوم الأخير للأجل المخصص به فى القانون.

الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٢

حتى كان بين من أوراق الدعوى أن هيئة المحكمة التى سمعت المرافعة فى الدعوى هى بذاتها التى أصدرت الحكم ووقع أعضاؤها على مسودته، فإنه لا يعيب الحكم أن يكون أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة لم يحضر النطق به.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٣

إن قانون نظام القضاء قد نص صراحة فى المادة ٢٨ على أن الأحكام تصدر بإسم الملك، وما يفرضه الطاعن من وجوب الإشارة إلى هيئة الوصاية لا أساس له، لأن أوصياء العرش إنما يباشرون سلطات الملك بإسمة لا بأسمائهم.

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٣

الأصل فى الأحكام أن تحرر كاملة قبل النطق بها بحيث لو تأخر صدورها فإنها مع ذلك يجب أن تستند لليوم المذكور. أما ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية من جواز تحريم الحكم بأسبابه فى الثمانية الأيام التالية لصدوره، فإنما هو من قبيل التيسير على القاضى وكاتب الجلسة فى تدوين الحكم والتوقيع عليه وهذا ما حدا بالمشروع فى قانون المرافعات المدنية إلى أن يرخص فى تدوين أسباب الأحكام التى تصدر فى الجلسة التى سمعت فيها المرافعة فى مدى ثلاثة أيام أو سبعة أيام أو خمسة عشر يوماً بحسب أنواع القضايا وحالة الاستعجال، وأما ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية من جواز تأخير التوقيع على الحكم إلى ثلاثين يوماً، فإن الواضح من نص المادة ٣١٢ أن المشروع إنما قصد بترك الرخصة الأحوال الاستثنائية على ما هو ظاهر من إضمار أن يكون هذا التأخير لأسباب قوية. وإذن فمضى كان الحكم قد صدر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ قبل صدور الإعلان الدستورى المؤرخ فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ الذى أوجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة، فإنه لا يصح النعى عليه بسبب صدوره باسم الملك أحمد فؤاد الثانى إذا كان تحريمه قد تم بعد هذا التاريخ.

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٣

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوى الذى تجريه بنفسها فى الجلسة، ويجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة. وإذن فمضى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة بعد أن سمعت شهود الطاعن الثالث والدفاع عن الطاعنين أجملت النطق بالحكم أسبوعاً ثم أصدرت عدة قرارات بمد أجل الحكم، وفى الجلسة الأخيرة قررت المحكمة مشكلة من هيئة أخرى لملول قاض آخر عمل العضو الثالث فتح باب المرافعة "جلسة اليوم" أى للجلسة نفسها وذلك لتعذر المناولة بسبب غياب أحد أعضاء الدائرة وقررت فى الوقت ذاته النطق بالحكم آخر الجلسة وفى آخر الجلسة أصدرت الحكم المطعون فيه وذلك دون أن تسمع هيئة المحكمة بتشكيلها الآخر المرافعة متى كان ذلك فإن الحكم يكون باطلاً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١١/٢/١٩٥٣

إن دستور سنة ١٩٢٣ قد أسقط فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بإعلان من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ويحل السلطة العليا باسم الأمة، وقد صدر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ باسم الشعب إعلان ديمورى نشر فى الوقائع المصرية فى نفس اليوم فى العدد ١٢ مكرر [ب] نصت مادته الثامنة على أن يتولى قائد الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السلطة العليا وبصفة خاصة

التدابير التي يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه، ونصت المادة السابعة على أن أحكام القضاء تصدر وتنفذ وفق القانون باسم الأمة. وإذن فمعنى كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ باسم الملك أحمد فؤاد الثاني على خلاف ما أوجبه المادة السابعة السالف ذكرها، فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٥٤/١/١١

إن المادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ تنص: "بأن الأحكام تصدر وتنفذ وفق القانون باسم الأمة" فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في تاريخ لاحق لهذا الإعلان [باسم صاحب الجلالة أحمد فؤاد الثاني ملك مصر والسودان] فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٢٤٠٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ باسم " صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر والسودان " فهو باطل بطلاناً أصلياً، لأن من صدر باسمه الحكم قد تنازل عن العرش في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٢، ولأن الحكم لم يصدر باسم " الأمة " تنفيذاً للمادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش إذ نصت تلك المادة على أن الأحكام تصدر وفق القانون " باسم الأمة ". متى كان ذلك وكان البطلان الأصلي راجعاً إلى عيب متعلق ببيان جوهري بمس ذاتية الحكم، وكانت المحاكم إنما تؤدي وظيفتها وفق الأحكام الدستورية السارية، وكانت هذه الأحكام الدستورية توجب صدور الحكم " باسم الأمة " صاحبة السيادة العليا - فإن مخالفة ذلك يفقد الحكم عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً، ولما كان هذا البطلان من النظام العام للأسباب المقدمة فإن حكمة النقض أن تقضي به من تلقاء نفسها طبقاً للمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقضي به المادة ١٧ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون، ولا يكفي في ذلك أن الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد ذكر فيه أنه صدر

إجماع آراء القضاة، إذ أن حكمها في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم النهائي الاستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٥٤/٣/١١

لما كانت المعارضة تعيد القضية إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم النهائي في حدود مصلحة المعارض فإن من شأن ذلك أنه يجب لصحة الحكم الذي يصدر فيها بتأييد الحكم النهائي الاستئنافي، الذي قضى بإجماع آراء القضاة بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة، أن يكون كذلك صادراً بإجماع آراء قضاة المحكمة التي نظرت المعارضة إذ هو في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة، فإذا هي لم تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء قضاتها فإن حكمها يكون باطلاً لتخلف شرط صحة الحكم بإلغاء البراءة.

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم النهائي الاستئنافي المعارض فيه الذي ألقى حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقتضيه المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النهاية العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة" فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلاً فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون ولا ينع من ذلك أن الحكم النهائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد صدر أصلاً في ظل قانون تحقيق الجنابات الذي لم يكن يشترط إجماع آراء القضاة سواء في حالة تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائياً أو في حالة إلغاء البراءة، ذلك أن المعارضة في الحكم النهائي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى لمصلحة المعارض فإذا رأت المحكمة أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم النهائي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يتعين أن يصدر حكمها بإجماع آراء القضاة وفقاً للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٢٤ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٤

خطأ محكمة الموضوع في فن التحقيق لا يؤثر في سلامة حكمها ما دام المتهم لم يعرض عليه أمامها ومن ثم فلا يقبل منه إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/١١

لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية لأنه، ليس حكماً فاصلاً في موضوع دعوى التعويض.

الطعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٤

إذا كان الحكم إذ إستظهر سبق الإصرار قد قال إنه " توأمر لدى المتهمين من وجود الضمينة السابق بيانها ومن إنتقالهما بالسيارة إلى محل الحادث ومعهما الأسلحة النارية المخشوة بالمقذوفات النارية ومن سبر السيارة ببطء أمام دكان..... التي كان الجثى عليه. . وابن عمه... أمامها ونزول المتهمين الأول والثاني منها لما يدل على التدبير السابق إذ لا يمكن أن تنفذ الحطة بهذا الإحكام إلا بعد الزوى والتدبير" - فإن ما قاله الحكم من ذلك يتحقق به سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون.

الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٥

إذا كان الحكم المطعون فيه صدر بتأييد الحكم الغيائي الإستئنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة، خلافاً لما تقتضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن من شأن ذلك على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض أن يصبح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيائي الإستئنافي القاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيائي الإستئنافي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيائي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقتضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيائي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيائي الإستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة، ولما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الإستئنافي الغيائي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن.

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيائي الإستئنافي الذي ألغى حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر في أي الحكمين أنه صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة خلافاً لما تقتضى به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيائي الإستئنافي الذي ألغى حكم البراءة وأن يصبح الحكم الغيائي الاستئنافي أيضاً باطلاً لتخلف شرط صحة ما قضى به وفقاً للقانون وبالتالي يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الإستئنافي الغيائي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢١
صدر المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ مستوفياً الأوضاع المقررة بالمادة ٤١ من الدستور ذلك أنه صدر بين دورى إنقاذ البرلمان من السلطة التنفيذية وتمت إجراءات نشره فى الجريدة الرسمية كما أنه قدم للبرلمان فى دورته العادية التى تلت صدوره ،و بذلك أصبح قانوناً نافذاً منتجاً آثاره التشريعية.

الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٦
إذا كان الحكم الإستئنافى إذ أبى الحكم الابتدائى - الذى لم يصدر بإسم الأمة - لم يأخذ بأسبابه وإنما أنشا لقضائه أسباباً جديدة كاملة وصدر معوجاً بإسم الأمة مصححاً بذلك البطلان فى الإجراءات الذى شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما تقتضى به المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فإن النعى على الحكم الإستئنافى بالبطلان لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠
جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم توقيع الحكم فى معاد الثمانية أيام من تاريخ صدوره لا يتوب عليه بطلانه.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٦
لم يحدد قانون الإجراءات أجلاً للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون التوقيع عليها وعلى ذلك فلا محل للقول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم فى خلال ثلاثين يوماً من سماع المرافعة.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٣
لا يوجب القانون إعلان المتهم للجلسة التى حددت لصدور الحكم متى كان حاضراً بجلسته المرافعة أو معلنأً لها إعلاناً صحيحاً.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٥٦/٤/١٦
إذا رأت المحكمة الإستئنافية أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم القابى الصادر بتشديد العقوبة، فإنه من المنعن عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة، ويصبح الحكم باطلا فيما تقضى به إذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقاً للقانون.

الطعن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٣
- العبرة فى الأحكام بالصورة التى يجرىها الكاتب ويوقع عليها هو ورنس الجلسة.

- لا يقدح في صحة الحكم كون المحكمة أحيات في مسودته - بفرض حصوله - إلى أسباب حكم آخر ما دام أنه يحمل مقومات وجوده قانوناً.

الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٢٧ مكتب قتي ٩ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٣
استقر قضاء هذه المحكمة على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحكمة وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم تذكر في محضر الجلسة.

الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣٠ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٠
تاريخ صدور الحكم هو من بيانات الجوهرية، وغلو الحكم الابتدائي من هذا البيان يؤدي إلى بطلانه ويكون الحكم الاستئنافي إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاتها باطلاً أيضاً لاستناده إلى أسباب حكم باطل.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٦
اسطر قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وينتاه على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٦١/١٠/٣٠
إذا كان الثابت من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدرهم الذين صعدوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة قانوناً، بما مؤداه ومفهومه الواضح أخذ رأى القضاة الذين أصدره، فإن ما ينتاه الطاعن من بطلان الإجراءات خلو الحكم مما يفيد صدوره بعد أخذ الآراء يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٢ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٥
إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى في يوم معين، ثم قررت استمرار المرافعة جلسة تالية، ثم استكملت نظر الدعوى بالجلسة الأخيرة وفيها صدر الحكم، وكان كل ذلك بحضور المتهم ومحامي، فإن الواضح الذي لا شبهة فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر بالجلسة الأولى لم ينشأ إلا من سهو من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم.

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٦٣

إن مسلك المشرع في تقرير قاعدة إجماع آراء قضاء المحكمة الإستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة - التي هي إستثناء من القاعدة العامة التي رسمها لإصدار الأحكام بأغلبية الآراء - وإيراده إياها في المادة ٤١٧ في فقرتها الثانية مكملة للفقرة الأولى الخاصة بالإستئناف المرفوع من النيابة العامة وحدها ظاهر الدلالة في قصرها على حالة تسوء مركز المتهم في خصوص الواقعة الجنائية وحدها، أو عندما يتصل التعويض المدني المطالب به في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - بنهوت تلك الواقعة الجنائية للعللة ذاتها التي يقوم عليها ذلك الإستثناء - سواء إستأنفت النيابة العامة الحكم أم لم تستأنفه - فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة إذا ما تعلق الأمر بتسوء مركز المتهم في الدعوى المدنية إستقلالاً بناء على الإستئناف المرفوع من المدعي بالحقوق المدنية بغية زيادة مبلغ التعويض المقضي به ابتدائياً بعد إذ تحققت نسبة الواقعة الجنائية إلى المتهم، مما لا يصح معه إعمال حكم القياس بالنسوية بين هذه الحالة الأخيرة التي لم يرد حكم الإجماع بشأنها وبين حالة إستئناف النيابة العامة التي ورد النص على حكمه في صلبها وحدها لإختلاف العلة في الحالتين.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٤

- إن كل ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية عند إصدار الحكم هو ما نصت عليه المادة ١/٣٠٣ من هذا القانون من أنه " يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية، ويجب إثباته في محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكاتب ". ولم ينص على البطلان في حالة النطق بالحكم في جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك.

- من المقرر قانوناً أنه لا يلزم إعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدر الحكم فيها - متى كان حاضراً جلسة المرافعة أو معلناً بها إعلاناً صحيحاً طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون وإستوفي كل خصم دفاعه وحجوزت المحكمة الدعوى للحكم فيها لأن صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق إتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح القضية في هذه المرحلة مرحلة المداولة وإصدار الحكم وفي الوضع تكون الدعوى بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم إبداء أى دفاع فيها.

الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٢/١/١٩٦٥
القاعدة أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة، وأنه يجب أن يبين في ديباجتها صدورها باسم الأمة ومكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك بمرول المحكمة أو إثباته بحضور الجلسة.

الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ٣/١/١٩٦٥
من المقرر أن قانون الإجراءات الجنائية لم يحدد أجلاً للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها، على أن يظل إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون التوقيع عليها. ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٥
المعيرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويقع عليها هو ورئيس الجلسة. فهي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التفضيلية وغيرها من الصور، أما المسودة - فهي لا تصدر أن تكون ورقة لتحضير الحكم وللمحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يساوي لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه - لأنها لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئاً.

الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ٢١/٣/١٩٦٦
من المقرر أن الشهادة التي يصح الإعتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره إنما هي الشهادة الصادرة من قلم الكتاب التي ثبتت أن الحكم لم يكن وقت تحريره قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه على الرغم من إنقضاء ذلك الميعاد. فلا عبرة في هذا المقام بالشهادة المقدمة من الطاعن الصادرة من رئيس القلم الجنائي بنجاية وسط القاهرة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٥ معضنة أن مكرتير جلسة الجتج المسافلة التي عقدت في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - وهو اليوم الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه - قد تغيب عن عمله بأجازة عارضة يومي ٣٠، ٣١ يناير سنة ١٩٦٥ وأنه بالبحث عن ملف القضية لم يعثر عليه " بدولابه " ولم يتسن الاستدلال عليه لهذا السبب ذلك بأن ما سطر في الشهادة سالفة الذكر لا يهدى في نفي حصول التوقيع على الحكم المطعون فيه وإبداعه في المهاد القانوني.

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٦
جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً. وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد

بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها بطلانه يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه بما فى ذلك المنطوق الذى هو فى واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ أحال منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه خلوه من تاريخ إصداره قد إنصرف أثره إلى باطل، وما بنى على باطل فهو باطل، وكان لا يعصم الحكم المطعون فيه إستيفاء لشرائط صحته وإستكمال ما فات الحكم المستأنف من نقص فى بياناته الجوهرية وإنشاء لقضائه أسباباً خاصة به ما دام أنه أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدى إلى إستطالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعنيه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٧

- إنه وإن كان الثابت أن أحد قضاة المحكمة التى سمعت المرافعة لم يحضر جلسة النطق بالحكم المطعون فيه إلا أن إشراكه فى المداولة ثابت من أنه هو الذى حرر مسودة الحكم وقعتها، وبذلك يكون النعى على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة غير التى سمعت المرافعة غير مفيد.

- لما كان رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم قد وقع نسخته الأصلية وفقاً لما تقتضى به المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان القاضى الذى وقع مسودة هذا الحكم قد وقعها بوصفه محرراً أسبابه ومشاركاً فى المداولة فيه لا بوصفه نائباً عن رئيس المحكمة التى أصدرته، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من بطلانه بدعوى توقيع مسودته من غير رئيس المحكمة لا يكون له محل.

- مراد الشارع من النص فى المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الإستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة الإقتصار على حالات الخلاف بينها وبين حكم محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة ومدى كفايتها فى تقدير مسئولية المتهم وإستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين تلك المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون إيفاراً من الشارع لمصلحة المتهم، أما النظر فى إسواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه. ولما كان الحكم الابتدائى لم يفصل فى موضوع الدعوى بل إقتصر قضاءه بإقتضاء الدعوى الجنائية على المدة على تطبيق أحكام القانون تطبيقاً غير سليم فصحت المحكمة الإستئنافية بحكمها ذلك خطأ، فإن ما ينهيه الطاعن من بطلان الحكم الأخير لعدم صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢

إن صدور الحكم بإسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته، وخلوه من هذا البيان يفقده السند التشريعي لإصداره. ولما كان الحكم الابتدائي قد خلا عما يفيد صدوره بإسم الأمة، فإن الحكم المطعون فيه وإن أورد ذلك البيان إلا أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة، وكان هذا العوار يكمن في مخالفة حكم من أحكام الدستور رائد كل القوانين. فإن محكمة النقض أن تقضي به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم يفره الطاعن في أسباب طعنه وذلك عملاً بالحق المخول لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢١

إنه وإن كان صحيحاً أن المحكمة الإستئنافية بعد أن قررت تأجيل نظر الدعوى لمانع لديها، عادت بتشكيلها التي كانت عليه فأصلحت في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى حكمها المطعون فيه، إلا أنه بين من الإطلاع على محاضر جلسات هذه المحكمة أن ممثل النيابة العامة في الجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن هو نفسه الذي حضر الجلسة الأولى. ولما كان ممثل النيابة عضواً متممياً لتشكيل المحكمة الجنائية فإن ما يفره الطاعن - من بطلان الحكم لصدوره من محكمة ممنوعة قانوناً من الفصل في الدعوى يقتضي في هذه الحالة تحقيق ما إذا كان المانع قد قام لدى أحد أعضاء الهيئة أو لدى عضو النيابة الممثل لها بالجلسة وهو ما يخرج عن وظيفة محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦

فصلت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نظام وضع الأحكام والتوقيع عليها، ولم تربط الإعلان على تأخير التوقيع على الأحكام وإيداعها إلا إذا مضى ثلاثون يوماً على الحكم الصادر بالإدانة دون حصول التوقيع ولم تفرق بين الأحكام التي تصدر في الجلسة ذاتها والتي تمت فيها المرافعة وتلك التي تصدر في جلسة حجزت إليها الدعوى للنطق بها ومن ثم فلا محل للرجوع إلى ما ورد في قانون المرافعات في شأن خصم الحكم وإيداع مسودته موقعاً عليها من الرئيس والقضاة فور النطق به.

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٧٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٩

حتى كان الحكم المطعون فيه - على ما يبين من محاضر الجلسات - قد صدر من هيئة لم يشترك فيها القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي، وقد إقتصر على القضاء بعدم جواز المعارضة لرئيسها عن حكم غير قابل لها، ولم يركن في أسبابه إلى الإجراءات السابقة على صدوره التي إشترك فيها قاضي محكمة أول

درجة بحضوره إحدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التي سمع فيها شاهد الإثبات، وكان وجه الطعن لا يتجه إلى الحكم المطعون فيه، فإن النعي عليه بالبطلان يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٧
الأصل في الإجراءات الصحة. ولما كانت الأوراق قد علت مما يدل على أن الحكم المطعون فيه قد صدر قبل الحكم برفض الطلب رد الهمية التي أصدرته، فإن النعي على الحكم بالبطلان يكون على غير سند ويتعين رفضه.

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٧
لا يقبل إثارة الدفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٧
قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس إلا سلطة تحقيق، وليس جزءاً من قضاء الحكم. ومن ثم فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الأمة، ما دام أن الدستور لا يوجب هذا البيان إلا في الأحكام.

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧
متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتعديل الحكم المستأنف الصادر في المعارضة من محكمة أول درجة والقاضي بتفريم الطاعن عشرة جنهات إلى حسه أسبوعين مع الشغل ولم يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه وذلك بالمخالفة لما تقتضيه المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن من شأن ذلك أن يصحح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من تشديد العقوبة وفقاً للقانون ولا ينال من ذلك أن النيابة العامة كانت قد إسأنت هذا الحكم خطأ في تطبيق القانون، مما يوحي بأنه لم يكن ثمة خلاف بين الحكم المستأنف والحكم المطعون فيه في تقدير الوقائع والأدلة على ثبوتها وأن الاستئناف إنما كان مجرد تحقيق إستواء حكم القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم مما لا يصح أن يرد عليه خلاف ولا يحتاج إلى إجماع، ذلك لأن البين من الإطلاع على المقررات المضمومة لأوراق الطعن أن النيابة العامة لم تبين وجه الخطأ الذي عابه على الحكم ولم يثبت من الأوراق مخالفته لمقتضى القانون بل إن الحكم المطعون فيه سلم بمدوناته أن الحكم المستأنف في محله من ناحية ثبوت التهمة والتطبيق القانوني مما كان لازمه لو رأت المحكمة الاستئنافية تشديد العقوبة أن تنص في الحكم على صدوره بإجماع آراء القضاة، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون باطلاً مما يقتضي نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٦٧
إن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما تحدثت عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته فلا وجه للإستناد إليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع رئيس الهيئة التي أصدرته على مسودته

الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١١٧٩ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٦٧
لم يرسم القانون غطاءً خاصاً يصوغ فيه الحكم والقيمة الدعوى والظروف التي وقعت فيها. ولما كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في بيان والقيمة الدعوى المستوجبة للعقوبة حسبما خلصت إليه المحكمة بما تتكامل به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين المتهم بهما، كما أشر فيه إلى نصوص القانون التي حكم بموجبها، فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٨
لم يرسم القانون غطاءً خاصاً يصوغ فيه الحكم والقيمة الدعوى والظروف التي وقعت فيها.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٨
جرى نص الفقرة الثانية من المادة الثانية ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه : " ولا يجوز محكمة الجنائيات أن تصدر حكماً بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأي مفتي الجمهورية.... " والشارع إذ إسوجب انعقاد الإجماع عند إصدار الحكم بالإعدام إنما دل على إتجاه مراده إلى أن يكون الإجماع معاصراً لصدور الحكم وليس تالياً له لأن ذلك هو ما تتحقق به حكمة تشريعه. ومن ثم فإن النص على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالإعدام شرط لا زم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة. وإذا كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي بالجلسة العلنية عقب مباح الدعوى، فإنه لا يكفي أن تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انعقاد الإجماع ما دام لم يثبت بورقة الحكم أن تلك الأسباب قد تليت علناً بجلسة النطق به مع المنطوق وإذا كان الثابت أن منطوق الحكم المطعون فيه جاء مخلواً بما يفيد صدوره بالإجماع بالنسبة إلى المتهم المحكوم عليه بالإعدام كما خلا من ذلك رول الجلسة الموقع عليه من هيئة المحكمة وكذلك محضرها فإن الحكم يكون صحيحاً النقص.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ٤/٨/١٩٦٨
الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تقضى للمتهم بالبراءة إذا تشككت في إسناد التهمة إليه، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قد أحاطت بعناصر الدعوى وألئت بها عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٣

مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة وإن كان لا يوجب عليه البطلان إلا أن توقيعهم على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطاً لقيامه، فإذا تخلف هذا التوقيع فإن الحكم يحير معلوماً، وإذا كانت ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من توقيع رئيس المحكمة الذى أصدره فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢١

مضى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحكمة ومن مراجعة الحكم المطعون فيه أن محامياً موكلأ حضر مع الطاعن وتولى الدفاع عنه، فإن ما وقع فيه الحكم من خطأ فى منطوقه بتقدير أتعاب للمحامى المنتدب لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر فى سلامته.

الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١

تنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات على أنه : " لا يجوز أن يشرك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً ". ومفاد ذلك أن مناط البطلان هو صدور الأحكام من قضاة غير اللذين سمعوا المرافعة ولما كان الطاعن لا يتنازع فى أن القضاة اللذين إشركوا فى المداولة وأصدروا الحكم هم اللذين سمعوا المرافعة، فإنه غير مجد ما يثيره من أن عضواً منتدباً كان ضمن الهيئة حين إنتقلت إلى محل الحادث لمعاينته وإسمعته فيه إلى أحد الشهود، ما دام الثابت أن العضو الأصل فى الهيئة هو الذى حضر بعد ذلك المرافعة وإشرك فى إصدار الحكم فى الدعوى، ويكون تسيب الحكم بالبطلان غير سديد.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١

من المقرر أن توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى أصدره، يعد شرطاً لقيامه، إذ أن ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها، ومن ثم فإن عدم التوقيع عليها حتى نظر الطعن فى الحكم ورغم معنى فترة الثلاثين يوماً، التى إسعرج القانون توقيع الحكم قبل إنقضائها، يوجب عليه بطلان الحكم، ما لم يكن صادراً بالبراءة.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦

جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضاً على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة التهم لعدم ثبوت الواقعة سواء إستأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه. ولما كان الحكم الإبتئائى قد قضى ببراءة التهم وبرفض

الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية، فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها إستئنافاً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية نظراً للتمية بين الدعويين من جهة ولإرتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى، وإذ لم ينص الحكم المطعون فيه على أنه صدر بإجماع آراء القضاة، فإنه يكون باطلاً لتخلف شرط من شروط صحته، وبمعنى لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٠

إستقر قضاء محكمة النقض على حساب مضي مدة الثلاثين يوماً المقررة لتوقيع الحكم، كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه ذلك الحكم.

الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧١

مضى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة والذي أثبت في ورقة الحكم عدم إشراكه في تلاوته قد وقع على قائمة الحكم بما يثبت إشراكه في إصداره طبقاً لما توجه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات، فإن الحكم يكون سليماً ومعناً عن دعوى البطلان.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٧١

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يلزم تحرير مسودة للحكم إلا في حالة وجود مانع لدى القاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد إصداره.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٢/١٩/١٩٧١

مضى كان يبين أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه أنه يحوى تاريخ إصداره كما يبين من الرجوع إلى محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المذكور أنه اشتمل على بيان الهيئة التي أصدرته، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم بشأن هذا البيان، فإن ما يناه الطاعن عليه من بطلان لهذا السبب يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧١

الشهادة السلبية التي ثبتت تأخير توقيع الحكم في معاد الثلاثين يوماً المنصوص عليها في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية هي الشهادة التي يجرؤها قلم الكتاب بناء على طلب صاحب الشأن والتي تفيد عدم إيداع الحكم في خلال تلك المدة. ولما كان يبين من الإطلاع على الشهادة الصادرة من قلم الكتاب التي يستدل إليها الطاعن أنها تتضمن أن الأسباب قد أودعت بملف القضية وتأخر عليها من رئيس النيابة ثم أرسلت للمحامي العام بناية إستئناف بنى سويف، فإن هذه الشهادة لا تعبر شهادة سلبية في نظر

القانون كما هي معرفة به فيما سلف ولا تنفي عنها، وليس فيما سطر فيها ما يجدى في نفي حصول التوقيع على الحكم المطعون فيه وإيداعه في المعاد القانوني. ومن ثم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٧
تكفل قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها ولم يرتب البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع، أما معاد الثمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦
متى كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيبي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والمحكوم عليه الآخر والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقتضيه المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية فإن من شأن ذلك كما جرى عليه قضاء محكمة النقض أن يصبح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيبي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون. ولا يكتفى في ذلك أن يكون الحكم الغيبي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيبي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم الغيبي الصادر بإلغاء حكم البراءة، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيبي الاستثنائي إلا أنه في حقيقة قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٨
منع الطاعن بأن المحكمة قد كونت رأيها في الدعوى قبل نظرها إستناداً إلى ما جرى على مسودة الحكم من تعديل بأن أحيف إليها بطريق التحشير الرد على الدفع وأن ذلك يفيد أن المحكمة أعدت المسودة قبل المرافعة في الدعوى وسماع دفاع الطاعن - هذا النعي لا يكون مقبولاً إذا كان يبين من الإطلاع على نسخة الحكم الأصلية أن الحكم أورد بياناً لما تم في الدعوى من إجراءات المحاكمة ومن بينها سماع الطاعن ودفاعه كما عرض للدفع المبدي منه بطلان التفتيش ليراد له ورداً عليه. إذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي محررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ولا تعدو المسودة أن تكون ورقة لتحضير

الحكم والمحاكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه.

الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣

جرى قضاء محكمة النقض على أن عبارتي " باسم الأمة " و" باسم الشعب " يلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها. لما كان ذلك، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة في ظل دستور ١٩٧١ - لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ويكون الطعن عليه بهذا السبب غير سليم.

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٠

من المقرر أن صدور الحكم باسم الأمة، لا باسم الشعب، لا ينال من مقومات وجوده قانوناً - ذلك أن الأمة أشمل مضموناً من الشعب وأن الهدف الاسمي من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن صدورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السيادة في البلاد ومن ثم فإن عبارتي " باسم الأمة " و" باسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها.

الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٦

لما كانت المادة السابعة من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٥٨ ثم المادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ قد نصت جميعاً في صياغة متطابقة على أن "تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة" كما رددت المادة ٢٥ من قانون السلطة القضائية الصادرين بالقانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و٤٣ لسنة ١٩٦٥ هذه العبارة، ثم جاءت المادة ٧٢ من دستور جمهورية مصر العربية المعمول به إعتباراً من ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ - والذي صدر في ظله الحكم المطعون فيه - ونصت على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب ". لما كان ذلك، وكان كل من دستور عامي ١٩٦٤ و١٩٧١ قد نص في مادته الأولى على أن " الشعب المصري جزء من الأمة العربية " كما نص أولهما في مادته الثانية على أن "السيادة للشعب" وأطلق في الوقت ذاته على المجلس التشريعي إسم مجلس الأمة، كما نص الدستور الراهن في مادته الثالثة على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات " وكانت المادة الثالثة من دستور اتحاد الجمهوريات العربية قد نصت على أن الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية وأطلق

في الوقت نفسه على المجلس التشريعي إصطلاح مجلس الأمة الاتحادى، فإن البين من إستقرار هذه النصوص جميعاً أن الأمة أتمثل مضموناً من الشعب ويكون الهدف الاسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن صلوها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر كل السلطات في البلاد. لما كان ذلك، فإن عبارتي "باسم الأمة" و"باسم الشعب" تلتقيان عند معنى واحد في المقصود من هذا المناط وبدلان عليه، وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها، لما كان ذلك، فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ويكون الطعن عليه لهذا السبب في غير محله، ويتعين رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

إذا كان بين من ورقة الحكم المطعون فيه أنها صدرت باسم الأمة وكانت عبارتي " باسم الأمة " و" باسم الشعب " تلتقيان عند معنى واحد في المقصود من هذا المناط وبدلان عليه وهو السلطة صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن - من أن الحكم المطعون فيه قد صدر دون أن يخرج باسم الشعب وفقاً لنص الدستور - يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤

جرى قضاء محكمة النقض على أن صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته وأن خلوها من هذا البيان يفقده السند التشريعي لإصداره ويفقده عنصره جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً يجعله باطلاً بطلاناً أصلياً. فمتى كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان صلوها باسم الأمة، وكان هذا العوار يكمن في مخالفة حكم من أحكام الدستور إذ تنص المادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ - الذى صدر الحكم المطعون فيه في ظل سريانه - على أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة. وقد إستقر هذا الحكم في الدستور القائم الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ في المادة ٧٢ منه التى تنص على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب. وإذا كان الدستور رائد كل القوانين، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً مستوجباً النقض والإحالة.

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٦

جرى قضاء محكمة النقض على أن الهدف الاسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن صلوها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات في البلاد، ومن ثم فإن عبارتي " باسم الأمة " و" باسم الشعب " تلتقيان عند معنى

واحد في المقصود بهذا الناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها، ويكون صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ومن ثم فإن النعي عليه في هذا العدد يكون في غير محله.

الطنن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢

جرى قضاء محكمة النقض على الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن صدورهما باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات في البلاد، وأن عبارتي اسم الأمة واسم الشعب تلقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا الناط وتدلان عليه - ومن ثم فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً.

الطنن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢١

جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى كذلك على إستئناف المدعي بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء إستأنفته النيابة العامة أم لم تستأنفه. فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعي بالحقوق المدنية، فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم في شقه الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها إستئنافاً بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية، نظراً لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة ولإرتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بهذا الإلغاء دون أن يصدر بإجماع الآراء فإنه يكون قد خالف القانون، إذ كان لزاماً على هذا الحكم القضاء بتأييد الحكم المستأنف. ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه عملاً بحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والحكم بمقتضى القانون وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ولا لنظر الموضوع عملاً بحكم المادة ٤٥ من ذلك القانون باعتبار أن الطعن للمرة الثانية ما دام أن الوجه الآخر الذي بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه قد أغنى عن التصدي للموضوع. وترتيباً على ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٣

يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على بيان الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً، والمراد بالنسب المعتبر تحرير الأسانيد والخجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع القوف على مسوغات ما قضى به. أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استجواب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وأن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه النعي. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا فعلاً من أسبابه لإستحالة قراءتها.. إذ أن أغلب أسبابه غير مرقوة وإن عبارات عديدة منها يكتفها الإبهام في غير ما إتصال يؤدي إلى معنى مفهوم كما أنه محدد بخط يستحيل قراءته وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسباباً وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً، وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صلب به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها لبطالانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه لما كان ما تقدم فإنه يعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه.

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٣

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً نهائياً بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها منهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابياً أو بحكم قابل للمعارضة، إلا أن هذا المبدأ على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابياً أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعي بالحقوق المدنية أو المستول عنها، لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب أن الواقعة الجنائية التي أسندت إليه وهو ما يبنى عليه بطريق التبعة تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض. وإذ كان الحكم المطعون فيه وإن صدر حضورياً بالنسبة للطاعن باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية - إلا

أنه صدر حضورياً إعتبارياً بالنسبة للطاعن الآخر الذي دين بجرمة القتل الخطأ التي هي أساس الإدعاء المدني، ولم يزل هذا الحكم قابلاً للمعارضة فيه فإنه يتعين بالحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة.

الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٠

من المقرر أن العيرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يمررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أحد الصور التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن، وأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلاً أو مسودة - لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن. ولما كان بين من مراجعة النسخة الأصلية للحكم النهائي الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه صدر بإسم الأمة وحل تاريخ إصداره كما استوفى كافة شرائط الصحة التي يتطلبها القانون، فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير ذي وجه.

الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٣

من المقرر أن عبارتي " باسم الأمة " و " باسم الشعب " تلحقان عند معنى واحد في المقصود في هذا النشاط ويدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها، ومن ثم فإن صدور الحكم الابتدائي بإسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ويكون الطعن عليه بهذا السبب في غير محله.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١

لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته ما دام الشاهد أن هذا القاضي قد وقع بامضاءه على مسودة الحكم مما يفيد إشراكه في المداولة، وكان الشاهد بورقة الحكم أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وتداولت في إصدار الحكم قد وقعت منطوقه، فإنه يكون سليماً ومعاضى عن البطالان.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٧

إن العيرة في تبيين تاريخ الجلسة التي حددت للنطق بالحكم وتاريخ صدور الحكم بما هو ثابت عن ذلك في محضر الجلسة وفي نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب واللوقة من القاضي بما لا يجوز الحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير. ولما كان الثابت منهما أنه تم النطق بالحكم في الجلسة التي سبق تحديدها لإصداره فإنه لا قيمة لما ورد على خلاف ذلك في مسودة قرارات القاضي إن صح ما استند إليه الطاعن في هذا الشأن.

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٠

توجب المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أن يحضر القضاة اللذين إشركوا في المداولة تلاوة الحكم، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته. ولما كان بين من المقررات أن القاضيين.... كانا عضوين بالهيئة التي سمحت المرافعة في الدعوى وقررت حجزها للحكم ولكلتهما لم يشركا في الهيئة التي نظقت به وإنما حل عليهما قاضيان آخران، ومع ذلك لأنهما لم يوقع مسودة الحكم أو قائمته، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطالان معيناً نقضه والإعادة.

الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

من المقرر أن على محكمة الموضوع أن تورد في حكمها بالبراءة ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على نحو يفصح عن أنها فعلت إليها ووازنت بينها.

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٠

لما كان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت به تلاوة تقرير التلخيص وإذا كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة، وكان الأصل في الإجراءات إنها روعيت ومضى أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله، ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الإشارة إلى من تلا التقرير من أعضاء المحكمة.

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

— لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يحتمسك أمام محكمة أول درجة بطلب تحليل العينة المحفوظة لديه وإذا إستأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته، طلب المدافع عنه تحليل العيتين المحفوظتين لديه ولدى معاون الصحة، ولوجود مانع لدى أحد أعضاء الهيئة من نظر الدعوى عرضت على هيئة أخرى ولم يبد الطاعن أو المدافع عنه أى طلب حتى صدر الحكم المطعون فيه، لما كان ذلك، فإن الطاعن يعد متنازلاً عن طلب التحليل الذى كان قد أبداه في مرحلة سابقة للدعوى.

— من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة إعتبرتها كأنها صادرة منها، ولما كان الحكم الابتدائي قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية يجرى غش اللبن وعرضه للبيع اللتين دان الطاعن بهما وأقام

عليها في حقه أدلة سائلة تؤدي إلى ما رتب عليها وكانت المحكمة الإستئنافية رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف بالنسبة لثبوت التهمة فإن ذلك يكون فيها تسيباً كافيًا.

- تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه، مما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة ومن ثم فإن ما يشره الطاعن من دعوى القصور في التسيب والبطلان يكون في غير محله.

- جناية الفش في عقد التوريد المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توافر القصد الجنائي بإتجاه إرادة المتعاقدين إلى الإخلال بالعقد أو الفش في تنفيذه مع علمه بذلك، لا كان ذلك وكان سياق نص المادة السابقة قد خلا من القرينة المشأة بالتعديل المدخل على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بالقانونين الرقمين ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ التي ألغى بها الشارع العلم بالفش إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة، ومن ثم فلا تناقض إذ دان الحكم المطعون فيه الطاعن بجنحة بيع لبن مغشوش مع علمه بذلك أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين رقمي ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ بإعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة وأخفق في إثبات حسن نية - ذلك لأن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع في أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ومن ثم فإنه لا يلزم في توافر أركان جريمة بيع اللبن المغشوش في حق الطاعن مع علمه بالفش الذي إسقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثانية من القانون ٤٨ سنة ٤١ المعدل قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات وللمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل على حسن نية الطاعن من علمه ولا تقبل منه المحاولة في هذا الشأن أمام محكمة النقض إذ هو أمر من إطلاقات محكمة الموضوع - والجدل الموضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ مكتب قضى ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٨

و حيث إن البين من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الدعوى نظرت بجلسته ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ وبعد أن سمعت فيها المرافعة وأبدى كل من الخصوم طلباته وإختتم مرافعته أمرت المحكمة بحجزها ليصدر الحكم فيها بجلسته ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤، وإذا صادف هذا اليوم عطلة رسمية فمررت تأجيل النطق بالحكم إلى يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٧٥ الذي صدر فيه الحكم ونطق به لما كان ذلك، وكان ما أوجه قانون الإجراءات الجنائية في هذا الصدد، هو ما نصت عليه المادة ١/٣٠٣ من هذا القانون من أنه " يصدر الحكم في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية، ويجب إثباته في محضر

الجلسة ويوقع عليه من رئيس المحكمة والكاتب " ولم ينص على البطلان في حالة النطق بالحكم في جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك.

للطنن رقم ١١٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٧

من المقرر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاء المحكمة عنه تشايد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصود على حالات الخلاف بينهما وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إلامة التماس بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة، وكل ذلك في حدود القانون إثاراً من الشارع لمصلحة المتهم، لإشراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة، أما النظر في إسواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يمتنع أن يكون الإجماع خزيمة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه، وإذا ما كان حكم محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للجرمة الثانية إذ نزل بمطوبتها عن الحد الأدنى المقرر في القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتشديد العقوبة عنها إلى حدّها الأدنى، فإنه يكون قد إقتصّر على تطبيق القانون على وجهه الصحيح ولا يشترط لذلك إجماع قضاء المحكمة.

للطنن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١١/٧/١٩٧٧

إن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه، وما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون، فإن نعى الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولاً.

للطنن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٨/٥/١٩٧٨

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسماً إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

للطنن رقم ٢٠٧٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ٤/٢/١٩٨٠

متى كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة دانت المطعون حده غايياً بجرمة تهديد أشياء محجوز عليها قضائياً فعارض في هذا الحكم وتمسك بأولى جلسات المعارضة بإعتبار الحجز كان لم يكن لتوقيعه في ١٩٧٣/٢/٢٥ وعدم تمام البيع في المدة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات التالية

لحصوله فقطت المحكمة بحكمها الصادر في المعارضة - والذي خلت ورقته من بيان تاريخ إصداره أخذاً بهذا الدفع بإلغاء الحكم المعارض فيه وببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليه وإذا استأنفت النيابة العامة - وحدها هذا الحكم قضى الحكم المطعون فيه بتأييده لما بنى عليه من أسباب لما كان ذلك، وكانت الغاية التي من أجلها استوجب القانون أن تشتمل ورقة الحكم على بيان تاريخ إصداره وهي أن الحكم باعتباره إعلاناً عن الإرادة القضائية للقاضي ترتب عليه الكثير من الآثار الهامة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو تقادم الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية التابعة لها أو تقادم الحقوق المدنية التي فصل فيها الحكم - أيها يكون محل اعتبار - كما أن تاريخ الحكم يؤذن بانفتاح باب الطعن المناسب في الحكم وببدء سريان معاده إن كان لذلك محل - فضلاً عن أهميته في تحديد الوقت الذي تسرى فيه حجية الأمر المقضى. ولذا كان بيان التاريخ عنصراً هاماً من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها فلا مراء في إباحة الطعن بالبطالان في الحكم للنقض في هذا البيان لكل من له مصلحة من الخصوم غير أنه بالنسبة إلى أحكام البراءة وفيما يتعلق بالنياية العامة التي هي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية، فإن في متولها الوجوب في جميع إجراءات المحاكمة ما يفيد علمها اليقيني بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية سواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره وفي هذا العلم غناء ما عند إرادة الطعن في الحكم وفي حساب معاد الطعن وفي سائر الآثار التي يرتبها القانون عليه، ومن ثم فإن إغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته لا يمس للنياية العامة حقاً ولا يلحق بها ضرراً فتمسكها وإحلال كذلك - حيال المحكوم ببراءته ببطالان الحكم رغم عدم فوات الغاية التي توخاها القانون من إيجاب إشمال الحكم على هذا البيان لا يستند إلى مصلحة حقيقية معتبرة وإنما يقوم على مصلحة نظرية بحث لا يبرهها فلا يكون طعنهما - بهذه المثابة - مقبولاً لإنعدام المصلحة فيه. هذا فضلاً عن أن قانون الإجراءات الجنائية قد استثنى بالتعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ منه بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أحكام البراءة من البطالان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المقررة قانوناً للعلامة التي أُلصقت عنها المذكرة الإيضاحية لهذا القانون وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لإرادته فيه، مما مؤداه أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية - من الطعن على حكم البراءة بالبطالان إذا لم يوقع في المعاد المقرر قانوناً لما كان ذلك، وكانت العلامة المشار إليها متوفرة في طعن النيابة العامة بالبطالان على حكم البراءة إذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ إصداره - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وذلك أن المحكوم ببراءته لا دخل لإرادته في نقض هذا البيان في ورقة الحكم ولم يكن في مقدوره توقيه فإنه يتعين أن ترتب ذات النتيجة على تلك العلة للمثالب بين البطالان في الحالتين. لا هو مقرر من أن الأمور تقاس على أشباهها

ونظائرها وأن التماثل في الصفات يقتضي -- عند عدم النص -- التماثل في الأحكام. لما كان ما تقدم، فإنه لا مشاحة في إغمار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطالان لتأييده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم ما شاب الحكم الأخير من نقص في بيان تاريخ إصداره.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣

من المقرر أن القانون لم يوسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم، بأن الواقعة المستوجبة للقوبة والظروف التي وقعت فيها فتمت كان مجموع ما أورده الحكم -- كما هو الحال في الدعوى المطروحة -- كالياً في تلهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٣٠

من المقرر أن القرار الإداري إذا فصل في منازعة لا يملك الفصل فيها فإنه يكون قد أغضب بذلك سلطة القضاء ويكون قراره في هذا الشأن معدوماً لا أثر له، وإذا كان الحكم الصادر في ١٩٧٧/٤/٢٣ بإدانة الطاعن هو حكم صادر من محكمة جنابات عادية. ولا يغير من ذلك، ما ورد بصدر محضره إضافة عبارة "أمن دولة عسكرية" إلى اسم محكمة الجنابات إذ فضلاً عن مخالفة حقيقة الواقع فإنه لا يبدو أن يكون خطأ مادياً. من ثم فهو لا يخضع لإجراءات التصديق المنصوص عليها في مواد القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليها. ويكون بالتالي أمر نائب الحاكم العسكري العام الصادر في ١٩٧٨/٥/٤ بالغاء الحكم المذكور وإعادة المحاكمة قراراً معدوماً ل أنثر له ولا يجوز إعادة نظر صدور الحكم الصادر في ١٩٧٧/٤/٢٣ وذلك إعمالاً لنص المادة ٤٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

لما كان من المقرر أن ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبثاله على الأسباب التي أقيم عليها، وكانت العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المراجع في أخذ الصورة التوثيقية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن، وكان الحكم الابتدائي لم يودع بأسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم -- الذي لم يكن قد أودع ملف الدعوى -- أخذاً بأسبابه، فإنه يكون قد أيد حكماً باطلاً وأخذ بأسباب لا وجود لها قانوناً مما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠

متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً نهائياً بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية يصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها منهم آخر معه في الدعوى المحكوم عليه غيابياً أو بحكم قابل للمعارضة، إلا أن هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها، إذا كان الحكم قد صدر غيابياً أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها، لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض لما كان ذلك، فإن الطاعن وقد قرر بالطعن بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ في وقت كانت معارضة المحكوم عليه الذي دين بجرمة القذف لم يفصل فيها، يكون قد خالف نص المادة ٣٢ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩ إذ كان من المعين عليه أن يلخص صيرورة الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الآخر نهائياً قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض، ومن ثم يمين الحكم بعدم قبول الطعن.

الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦

- جرى قضاء هذه المحكمة على أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يفيه ما دام قد استوفى بالذات أو بالإحالة - أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية.

- تحرير مسودة الحكم غير لازم، إلا في حالة وجود مانع لدى القاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد إصداره.

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١

من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه، ما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون.

الطعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٧

من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج لا يقتضي بطلانه، وما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون، فإن نعي الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣
لا مصلحة للخصوم ولا للنيابة العامة في النفي على خصوصية إغفال إثبات مد أجل الحكم في محضر الجلسة.

الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨
لما كان قضاء النقص قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكسب يكون له التمسك بإعلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تجريدها قد أودع ملف الدعوى على الرغم من إنقضاء ذلك الميعاد - وكان الطاعن لم يقدم أية شهادة بهذا المعنى - فإن النفي الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند.

الطعن رقم ٥٦٠٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤
لما كان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص في المادة ١٦٧ منه على أن لا يجوز أن يشرك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً، وفي المادة ١٦٩ على أن " تصدر الأحكام بأغلبية الآراء " وفي المادة ١٧٠ على أن " يجب أن يحضر القضاة الذين إشركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم " كما أوجبت المادة ١٧٨ من القانون ذاته بيان المحكمة التي أصدرت الحكم وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشركوا في الحكم وحضروا تلاوته، وكانت المفردات قد خلت من مسودة للحكم أو " قائمة " فإن الحكم المطعون فيه إذ جاء به أنه صدر من هيئة إشرك فيها القاضي..... بينما ورد بمحاضر جلساته أن الهيئة التي سمعت المرافعة ونطقت بالحكم لم يكن من بين أعضائها هذا القاضي وإنما إشرك فيها القاضي..... يكون قد ران عليه غموض يطله.

الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٠
لما كان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المسجوعة للطعنة والظروف التي وقعت فيها، وكان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كالياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة على السياق المتقدم، فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٥
لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نصت على أن محاكم أمن الدولة العليا تعتقد في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة العليا ببورسعيد

وكانت الطاعة لا تدعى أن المحكمة قد إنعقدت في جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة وكان من المقرر أن الأصل في إجراءات المحاكمة أنها قد روعيت، فإن ما تثيره الطاعة بشأن إغفال بيان مكان انعقاد المحكمة التي أصدرت الحكم يكون غير سديد، هذا فضلاً عن أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي توجب على إغفالها بطلان الحكم ما دام قد ذكر اسم المحكمة التي أصدرته.

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٣

— كما يتحدد الإختصاص بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

— لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى صدر إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي التدرب لإجرائه أن ينقله عليه أينما وجده، ما دام الإذن قد صدر مما يملك إصداره وما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة من نفذه وأن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشاً بل هو يحدد عمل مادي تقتضيه حدوث تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه، ولا يقبل من غير صاحب المسكن التلرع بانتهاك حرمة.

— متى كان السكن الذي تم ضبط الطاعنين به غير خاص وكانت المحكمة لا تلزم في الأصل بالرد على دفاع قانوني ظاهر بالبطلان، فإن النسي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله.

— لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة الضبط بصفة عامة شاملة، مما مؤداه أن يكون في متناول إختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيد لها بأي قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لإعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تسقط على جميع أنواع الجرائم حتى لو كانوا يعملون في مكاتب أخرى لأنواع معينة من الجرائم ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد إختصاص كل إدارة منها، فهو محض قرار نظامي لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس معه ما يحول وزير الداخلية من إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تغير هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة لنوع أو أنواع معينة من الجرائم. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المشار إليها فضلاً عن أنها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد خولتهم هذه السلطة في كافة أنحاء الجمهورية، فإن قيام محرر محضر الضبط وهو مفتش بمصلحة الأمن العام بإدارة

مكافحة جرائم الأموال العامة بدائرة قسم العجوزة إما كان يمارس اختصاصاً أصيلاً نوعياً ومكانياً بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له ممن تملكه قانوناً ولم يجاوز حدود اختصاصه الذي ييسر على كل أنحاء الجمهورية.

- لا يقل من الطاعن الأول إثارة أمر إلحسار اختصاص ضابط مباحث حلوان عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة القضا.

- لما كان من المقرر أن تقدير التبريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه متى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه متى كانت المحكمة قد إقتعت بمجدية الإستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما إزاتته لعلقه بالموضوع لا بالقانون، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد موغت الأمر بالتفتيش إطمئناناً منها إلى جدية الإستدلالات التي بنى عليها فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مبد.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ قضاءه بالإدانة إستناداً إلى أقوال المبلغ في محضر جمع الإستدلالات وشهادته بتحقيقات النيابة وإقرار الطاعن الثاني في محضر جمع الإستدلالات ولم يركن في ذلك إلى دليل مستمد من إجراءات المراقبة والتسجيل التي تمت في الدعوى فإن النعى على الحكم بالقصور بخصوص رده على الدفع بطلان تلك الإجراءات لا يكون له محل لعدم الجدوى منه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه بإدانة الطاعن الثاني إلى الدليل المستمد من المستند الذي قدمه الطاعن الأول وأشار إليه في أسباب طعنه فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع في هذا الخصوص لا يكون له محل.

- تخكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من الأدلة المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما عداها من صور أخرى لم تقتنع بها.

- لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تلطف عن دليل النعى ولو حمله أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها.

- لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كما هو الحال في الدعوى المطروحة كافياً في فهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة، كان ذلك عمقاً لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

- لا كان يشوط في الإعتراف الذى يؤدى إلى إعفاء المستأجر الذى يتقاضى مبالغ كخلوا الرجل والوسيط في هذه الجريمة وفقاً لنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن يكون صادراً كاملاً يغطى جميع وقائع الجريمة التى يرتكبها المستأجر أو الوسيط دون نقص أو تخفيف وأن يكون حاصلًا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته فإذا حصل الإعتراف لدى جهة التحقيق ثم عول عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الإعفاء.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٣

من المقرر أن القانون لم يرمس شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها - فمضى كان ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٤

لئن كان الأصل أنه متى كان الحكم الطعون فيه قد صدر حضورياً ونهائياً بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بمسئور ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غيابياً - إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه فى حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابياً بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه لكون الحكم الابتدائى قابلاً للطعن فيه بطريق المعارضة والإستئناف بالنسبة إلى المتهم ومقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على ساط البحث وقد يؤدى إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التى أسندت إليه، وهو ما ينبنى عليه بطريق الصفة تغير الأساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة شري صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التى هى أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع، مما كان يقتضى إنتظاراً إستفاد هذا السبيل قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض الذى هو طريق غير عادى للطعن فى الأحكام، فإن الطعن فى هذا الحكم لا يكون جائزاً.

الطعن رقم ٢٨٠٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٤

لما كان مؤدى المادة التاسعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وجوب صدور أحكام المحكمة الابتدائية من ثلاثة أعضاء وكان التشكيل المنصوص عليه فى المادة المذكورة مما يتعلق بأسس النظام القضائى، وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه " لا يجوز أن يشترك

في المدولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " كما تنص المادة ١٧٠ على أنه " يجب أن يحضر القضاة الذين إشركوا في المدولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم كما توجب المادة ١٧٨ فيما توجه بيان " المحكمة التي أصدرته وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشركوا في الحكم وحضروا تلاوته " وكان البين من إستقراء ثلاثة النصوص الأخيرة وورودها في فصل " إصدار الأحكام " أن عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين إشركوا في الحكم إنما تعنى القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا - فحسب تلاوة الحكم. ولما كان الحكم المطعون فيه قد ران عليه بطلان يتمثل في أنه صدر من هيئة مشككلة من أربعة أعضاء تضاير الهيئة التي سمعت المرافعة وحجرت الدعوى للحكم ولم يثبت به أن القضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين إشركوا في إصداره كل ذلك خلافاً لما يوجبه القانون على ما سلف بيانه فإنه يكون معيياً بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٦١١٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١

لما كان الثابت من محضر جلسة المحكمة الإستئنافية والحكم المطعون فيه تلاوة تقرير التخصيص فإنه لا يجوز للطاعين أن يجعدا ما أثبت من تمام هذا الإجراء بطريق الطعن بالتزوير وهو ما لم يفعلاه.

الطعن رقم ٦٧٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٦

مضى كان يبين من الإطلاع على الأوراق والمقررات المضمومة أنه وإن جاء منطوق الحكم المطعون فيه خلواً مما يفيد صدوره بالإجماع إلا أن رول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة قد أثبت فيه هذا البيان كذلك نص بمحضر الجلسة الذي صدر فيها الحكم المطعون فيه على صدوره بإجماع الآراء لما كان ذلك وكان الشارع إذ إستوجب صدور الحكم بالإجماع معاصراً لصدور الحكم في الإستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها أو بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة إنما دل على إلتزامه أن يكون الإجماع معاصراً لصدور الحكم وليس تالياً له لأن ذلك ما يتحقق به حكمة تشريعه ومن ثم فإن النتي على إجماع الآراء قرين النطق بالحكم بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو برفض الدعوى المدنية شرط لازم لصحة صدور الحكم بالإلغاء والقضاء بالإدانة أو بالتوبيض وإذا كانت العبرة فيما يقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى فإن إثبات هذا البيان ببول الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة ومحضر تلك الجلسة دليل على حصوله قرين النطق بالحكم - كما هو الحال في هذه الدعوى ومن ثم يكون معني الطاعين في هذا الخصوص ولا محل له.

الطعن رقم ٧٠٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٤

عدم إيداع الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية غفراً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب إذ كان يسعه التمسك بهذا السبب وحده وجهاً لإبطال الحكم بشرط أن يتقدم به في الميعاد الذي ضربه القانون وهو أربعون يوماً وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التي لا تبطل هذه العلة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية، ذلك بأن التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعة للدعوى الجنائية إذ أن مؤدى علة التعديل - وهي ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لإرادته فيه - هو أن مراد الشارع قد إنجبه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد ائحد قانوناً، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحسار ذلك الإستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا قضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه. لما كان ما تقدم فإنه كان من المستحسن على الطاعن - وهو المدعي بالحقوق المدنية - وقد حصل بفرض أن الشهادة المقدمة منه شهادة سليمة - على الشهادة المقتبة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور أن يسادر بالطعن وتقديم الأسباب تأسيساً على هذه الشهادة في الأجل ائحد، أما وهو قد تجاوز هذا الأجل في الأمرين معاً - في الطعن وتقديم الأسباب - ولم يقم به عنز يرر تجاوزه له فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المعروقات المدنية.

الطعن رقم ٧٢٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ٥/٥/١٩٨٤

لما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه وما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد إستوفى أوضاعه الشكلية، والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون، فإن نعي الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٤

لما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التي تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوي الذي تجر به بنفسها في الجلسة، ويجب أن تصدر الأحكام من القضاة الذين سمعوا المرافعة، لما كان ذلك

وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة والحكم الصادر منها أن المحكمة المتعقدة برئاسة الأستاذ... القاضي بعد أن سمعت شهادة محرر المحضر والدفاع عن الطاعن أجلت النطق بالحكم جلسة أول مارس سنة ١٩٨١ ثم أصدرت عدة قرارات بمد أجل النطق بالحكم آخرها جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٨١ وفيها صدر الحكم وجاء بتدبيره أن الذي أصدره الأستاذ... القاضي بالحكمة وذلك دون أن يسمع المرافعة ومن ثم فإن ذلك الحكم يكون باطلاً ويكون الحكم المطعون فيه إذ أنه معيأ باطلاً في تطبيق القانون مصيباً نقضه. لما كان ذلك وكانت محكمة أول درجة وإن قضت في موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع لمضاوئها باطلاً بطلاناً متصلاً بالنظام العام لصدوره من قاض لم يسمع المرافعة فإنه لا يعد به كدرجة أولى للقاضي ولا يجوز بحكمة ثاني درجة تصحيح هذا البطلان - عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية لما في ذلك من تفويت تلك الدرجة على الطاعن مما يتعين معه أن يكون النقض مقرراً بإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً من لائحة آخر دون حاجة لبحث وجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٤

لم يرسم الشارع شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها الأدلة على ثبوتها - فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كالياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ٥/٢٦/١٩٣٢

لم يهتم القانون إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جريمة الإهانة ما دام قد بدئ في نظرها في تلك الجلسة، بل إن المادة ٩٠ من المصالحات أجازت للمحكمة في هذه الحالة أن تؤجل الحكم إلى جلسة أخرى.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٣٤

إنه وإن كانت المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه " يصدر الحكم فوراً إذا كان المتهم مسجوناً فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك " فإن هذه المادة لم تنص على بطلان الحكم إذا تأخر صدوره عن الجلسة التالية، بل إن المفروض في هذا التأخير هو أن الضرورة تقتضيه. ومن مصلحة المتهم نفسه ألا تقول المحكمة كلمتها في الدعوى القائمة ضده إلا بعد أن تكون قد كونت لها رأياً صحيحاً فيها مطمئن إليه ولو إقتضاها ذلك أكثر من تأجيل.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢٥

إنه وإن كانت المادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب إصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها على الأكثر، إلا أنها لم تنص على البطلان في حالة عدم مراعاة ما قضت به. وإذن فتأجيل النطق بالحكم إلى مدة تتجاوز ما هو مقرر في تلك المادة لا يطل الحكم.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٣٨/٣/١٤

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات إذ أوجبت على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن، بناء على طلبه، صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره لم تنص على أن هذا الميعاد كامل. فهو إذن وفقاً للمبادئ العامة، ميعاد غير كامل. لذا قدم الطاعن شكمة التقض شهادة من قلم الكتاب مؤرخة في ٢٢ يونيو الساعة الواحدة والربع مساءً بأن الحكم الصادر ضده في يوم ١٤ يونيو لم يتم ليحصل على مهلة لتقديم أسباب جديدة لطلعه غير السبب الذي قدمه وهو عدم ختم الحكم في الميعاد كان الطاعن على حق في طلبه هذا. ولا يحول دون حقه في المهلة تقديم خصمه شهادة من قلم الكتاب نفسه مؤرخة بعد يوم ٢٢ يونيو المذكور بأن الحكم ختم في ٢٢ يونيو فإن هذه الشهادة، فضلاً عن أنها لا قيمة لها لعدم تحريرها في يوم حصول الواقعة الواردة فيها مما يجعلها مجرد رواية عن حررها عن واقعة سابقة، تدل بعبارتها على أن الحكم ختم بعد تحرير الشهادة الأولى في الساعة الواحدة والربع أي وقت إنتهاء العمل وبعد إقفال الخزانة مما لم يكن يتسنى معه البتة قيام الطاعن مقدم تلك الشهادة الأولى بتوريد الرسم والحصول على صورة الحكم المطلوبة في نفس اليوم.

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٤٠/٦/١٠

إن تأجيل النطق بالحكم إلى ما يتجاوز المدة المنصوص عليها قانوناً لا يطله، فإن القانون لم ينص على البطلان في هذه الحالة، خصوصاً وأن تمحيص الدعاوى قد يستلزم وقتاً أطول من التي نص القانون على أن يحصل النطق بالحكم فيها.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٤٣/١/١٨

— إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها. وإذن فإنه يكفي أن تحيل عليها. والإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبينائها، وتدلل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها.

- إن تحرير الحكم الإشتافي على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه، وما دامت المحكمة قد أصدرته على هذا النحو موافقة على تلك الأسباب، مما يجب معه عدوها صادرة منها.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٥/١/١٩٤٥

إذا كان منطوق الحكم مقصوداً على القضاء بطلان أمر التفتيش وبطلان عملية التفتيش، فهذا الحكم لا يمكن إعتباره صحيحاً صادراً من سلطة تلك إصداره. إذ كل ما للمحاكم في المواد الجنائية بمقتضى ما لها من حق مطلق في تقدير الدليل وحرية كاملة في الأخذ بما تظمن إليه وإطراح ما لا يرتاح له في سبيل تكوين عقيدتها، هو أن تعتبر الدليل المستمد من أى إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية التى تجريها النيابة العمومية أو لا تعتبره. فإذا هي تجاوزت ذلك إلى الحكم بطلان الإجراء ذاته فإن حكمها يكون فى الواقع مبنياً على تجاوز منها لحدود اختصاصها. لأن سلطة الإتهام أو التحقيقات الابتدائية مسقطلة عن سلطة الحكم، وكل سلطة من السلطين تباشر اختصاصها فى الحدود المرسومة له فى القانون. وليس فى القانون ما يتوّل لمحاكم حق الفصل فى إجراء التحقيقات الأولية ذاتها من حيث صحتها أو بطلانها، ولا يمكن الإلتجاء إلى المحاكم لإستصدار حكم منها بطلان عمل من أعمال النيابة العمومية أو بمنعها من إجرائه. وطالما أن التحقيق لا يعرض على المحكمة فهى ممنوعة قانوناً من الفصل فى شيء متعلق به. ثم إن مجرد عرضه عليها يرفع الدعوى العمومية أمامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصاً لم يكن لها، بل كل ما يكون لها وهى تقوم بمهمتها من الفصل فى الدعوى المطروحة عليها هو أن تستمتع بكامل حريتها فى تقدير عناصرها المعروضة عليها، ومنها الدليل المستمد من تلك التحقيقات.

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ١١/٥/١٩٤٥

الشهادة التى يستند إليها الطاعن فى عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب فى ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره إذا كانت محررة ولو بعد شهر اليوم الثلاثين بساعة ونصف ساعة وهو الوقت المحدد لإنهاء العمل بأقلام الكتاب فإنها لا تجدى، إذ هى لا تنفى أن يكون الحكم قد أودع بعد ذلك فى اليوم ذاته قلم الكتاب، لأن تحديد ميعاد للعمل فى أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام تقفل حصراً ويمتنع عليها أن تؤدى عملاً.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٤٥

إذا كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن القاضى الذى كان من الهيئة التى نظمت بالحكم لم يكن من الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى، وكان لا يوجد للقاضى الذى سمع المرافعة ولم

يحضر النطق بالحكم توقيع على مسودته يفيد إشراكه في إصداره فإن هذا الحكم يكون باطلاً، لأن الحكم يجب أن يصدر من جميع القضاة الذين سمحوا بالمرافعة في الدعوى.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٦

إن ما قد يدور في الجلسة في أثناء نظر الدعوى من مناقشة حول مسألة من المسائل المعروضة بين الخصوم أو محاميهم وبين رئيس المحكمة، حتى ولو كان الرئيس في كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث باسم المحكمة كلها - ذلك لا يصح عده أنه رأى المحكمة النهائي في وجهة نظر معينة، إذ المفروض أن المفروض أن الرأي النهائي إما يكون في الحكم الذي لا يكون إلا بناء على المداولة بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ٢١/٥/١٩٤٦

الحكم لا يعتبر له وجود في نظر القانون إلا إذا كان قد حرر ووضعت أسبابه ووقعه القاضي الذي أصدره. ثم هو من حيث إنه ورقة أميرية لا يكسب صفته الرسمية إلا إذا كان موقعه موظفاً عند التوقيع وإذن لم يمتد إلى صفة القاضي عن رئيس المحكمة التي قطعت في الدعوى فإن وضعه بعد ذلك أسباب الحكم ثم توقيعه إياه لا يكسب ورقته الصفة الرسمية ولا يجعل منها بالتالي حكماً مسعولاً الشكل القانوني. وإذا لم يكن موجوداً في الدعوى غير تلك الورقة ولم يكن عليها توقيع آخر فمن إشراكها مع موقعها في الفصل في القضية فإن الدعوى تكون كأنها لا حكم فيها.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٤٦

إن المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات حين نصت على أن الحكم يوقع عليه قبل إقبال دور الإنقاذ... إلخ لم تقض بوجود التوقيع عليه من جميع أعضاء الدائرة التي سمعت الدعوى وحكمت فيها وإلا كان باطلاً. فيكتفي إذن توقيع رئيس الدائرة عليه إيماناً بأن هذا هو ما حكمت به المحكمة اللهم إلا إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا مانع يمنع من الحضور وقت تلاوة الحكم فإنه يجب في هذه الحالة أن يوقع القاضي المذكور على مسودته إيماناً بأنه إشراك في إصداره. فإذا كان النائب من الإطلاع على مسودة الحكم وعلى نسخته الأصلية أنه موقع على كليهما من رئيس الدائرة التي سمعت الدعوى، وكان النائب يحضر الجلسة أن الحكم قد تلى بحضور جميع أعضاء هذه الدائرة، فإنه لا يكون ثمة وجه للنقض على هذا الحكم بأنه غير موقع من أعضاء الدائرة جميعاً.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣

إنه وإن كانت إحالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون إلى ذات المحكمة التي أصدرته مشكلة من قضاة غير الذين حكموا فيها أول مرة، إلا أنه لا مناص من أن يستثنى من ذلك الدعاوى التي تكون الطعون فيها مرفوعة عن أحكام صدرت في جرائم الجلسات من محكمة أخرى غير المحكمة صاحبة الاختصاص الأصلي بالفصل في الجريمة، ففي هذه الصورة يجب أن تكون الإحالة إلى المحكمة المختصة أصلاً بالفصل في الدعوى، لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها إستثناء من قواعد الاختصاص العامة على أساس أن المتهم قد قارف جريمة أمامها بالجلسة فلم يكن ثمة موجب لأن تباع في شأنه الإجراءات المعتادة، أما بعد نقض الحكم وزوال حالة التلبس التي إستلزمت عقاب الجاني فوراً لإرتكاب جرمته، فإنه يجب الرجوع إلى القواعد العامة.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣

كل حكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقعه القاضي الذي أصدره وإلا فإنه يعتبر غير موجود. وإذن ليكون باطلاً الحكم الإستئنافي الذي يقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه متى كان الحكم الابتدائي غير موقعة ورقته من القاضي والكتاب.

الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٩

إذا كانت المحكمة قد سمعت الدعوى وأوجه المرافعة فيها خفواً ثم قررت تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد المناولة ولم تصرح للخصوم في تقديم مذكرات كتابية فإن مجرد وجود مذكرة في ملف الدعوى لم يعلن سائر الخصوم بها لا يصح بناء عليه القول بأن المحكمة إطلعت عليها وقررتها عند الحكم ما دام ذلك غير ثابت بتأشير من رئيسها أو بأي طريق آخر، فإن الأصل المقروض في القاضي أنه يعلمه هو أنه لا يدخل في تقديره عند الفصل في الدعوى إلا العناصر التي تكون قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم جميعاً ليتناولوها بالنقشة.

الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٩

القاضي الذي حكم في الدعوى ابتدائياً لا يجوز أن يشترك في الحكم فيها إستئنافياً ولو كان الحكم الذي أصدره غيابياً.

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٨

إذا كانت الشهادة التي قدمها الطاعن لإثبات أن الحكم المطعون فيه لم يخم في المعاد المقرر صادرة قبل مضي الثمانية الأيام المقررة في القانون ختم الحكم لأنها لا تصلح لإثبات ذلك ولا تجدي في طلب المهلة.

ولا يؤثر في هذا أن يكون الطاعن قد قدم شهادة أخرى مذكورة فيها أن محضر الجلسة والحكم قد وردا قلم الكتاب بعد المعاد، ما دام الطاعن لم يقدم إلى قلم الكتاب للإطلاع على الحكم بعد نهاية الثمانية الأيام إلا في يوم حصوله على الشهادة الأخيرة وعندما وجد الحكم موقفاً ومودعاً.

الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٠٤ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢١
لا يصح في القانون لمن يتولى سلطة الإتهام أو التحقيق الابتدائي في الدعوى أن يشترك في الحكم فيها فإذا كان أحد القضاة الذين حكموا في الدعوى سبق له، مذ كان وكيلًا للنباية، أن طلب إجراء تفتيش في حق المتهم بشأن حيازة المخدر محل الدعوى، كما ندب البوليس لإجراء تحقيق معه فيها، فإن الحكم الذي إشرك في إصداره يكون باطلاً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣
المادتان ٤٨ و ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات نصتا على وجوب الشروع في المداولة فوراً بعد إقفال باب المرافعة وعلى النطق بالحكم في نفس الجلسة أو التي تليها إلا أنهما لم تنصا على البطلان في حالة عدم مراعاة ما قضت به. وإذا فتاجيل النطق بالحكم إلى أكثر من المدة المقررة في المادة ٥١ لا يبطل الحكم لأن القاضي قد يضطر للتأجيل لزيادة البحث عن الحقيقة.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٧
لا يبطل الحكم إذا أجلت المحكمة النطق به لزم من أكثر من المصرح به بالمادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات حيث لم تنص هذه المادة على البطلان في هذه الحالة، ولأن كل ما يريده الشارع من التشدد في سرعة إصدار الأحكام إنما هو إرشاد القضاة إلى ما تقتضي به المصلحة العامة من المبادرة إلى الانتصاف للناس بعضهم من بعض مبادرة لا تراخي فيها. وليس من مراده إبطال حكم قاض متحرج لا يبغي من الإبطاء سوى فضل التزوير وزيادة الإمعان.

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٣٠/٢/٢٧
لم ينص القانون على البطلان لتعدد تأجيل النطق بالحكم أو لعدم التوقيع على نسخة الحكم في الثمانية الأيام التالية ليوم صدوره.

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٦٢ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٣١/٣/٥
تنص المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات على أن الحكم يصدر فوراً إذا كان المتهم مسجوناً. فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك. ولكن هذا النص الذي وضع

للحث على إنجاز القضايا لا يبنى على مخالفته بطلان الحكم لأن مصلحة العدالة تقتضي ألا تصدر الأحكام إلا بعد أن يستقر في القاضى بحته وتفكيره ويستريح إلى ما يستقر إليه رايه.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٩

إن مقتضى الجمع بين حكمى المادتين ٤٠١ و ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، يحمل النص على أن تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء، واجباً لصحة كل من الحكم الغيابى الإستئنائى الصادر بناء على إستئناف النيابة والحكم الصادر فى معارضة المتهم فى ذلك الحكم، وإذ كان ذلك، وكان الحكم الغيابى الإستئنائى الذى ألقى القضاء ببراءة المتهم وقضى بإدائته لم يصلر بالإجماع، فإنه لا يكون أمام المحكمة الإستئنائية وهى تقضى فى المعارضة إلا أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف، ومن ثم فإن الحكم الإستئنائى وقد قضى على خلاف ذلك بتأييد الحكم الغيابى الإستئنائى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، لما يتفق معه محكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه وتؤيد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم، وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ٢١/٤/١٩٦٩

توجب المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للمادة ١٧٠ من قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون القضاء الذين إشركوا فى المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته. ولما كان القاضى الذى إشرك فى الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وحجرتها للحكم لم يشرك فى الهيئة التى نظرت به ولم يوقع على مسودة الحكم أو قائمته، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان مصيناً لنقضه.

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٩

لا يلزم فى الأدلة التى يعول عليها الحكم أن يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة فى إكمال إلتصاف المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٩

- جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً. وإذ كان ذلك، وكانت هذه الورقة هى السند

الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها وبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه.

— إن بطلان الحكم خلوه من تاريخ إصداره، إنما ينسب أثره حتماً إلى كافة أجزائه بما فى ذلك المنطوق الذى هو فى واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٨ مكتب قضاى ٣٠ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢١

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعدم جواز المعارضة لرفعها على الحكم غير قابل له، فإن ما ينهه الطعن على هذا الحكم من بطلانه لعدم النص على ما صدره بإجماع آراء قضاة المحكمة لا محل له، لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا إذا كانت المعارضة جائزة وقضى بقبولها شكلاً لم يعنى الحكم بعد ذلك إلى الفصل فى موضوعها بتأييد الإدانة التى قضى بها الحكم المعارض فيه لأول مرة ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذى يدخل فى عداد الأحكام الشكلية لحسب.

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ مكتب قضاى ٣٠ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٥

من المقرر أن مواد الشارح من النص فى المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية فى تقدير مسؤولية المتهم وإستحقاقه للعقوبة أو لإثبات التناسب بين هذه المسؤولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون إشاراً من الشارح لمصلحة المتهم لإضواء إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى فى موضوع الدعوى بإدانة وإلزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المقضى به — تأسيساً على ثبوت الخطأ فى جانبه وإهماله فى إغلاق باب الترام وتركه مفتوحاً عند مبارحة المخطئ لما أدى إلى وقوع الحادث مما مؤداه إختلاف المحكمة الإستئنافية مع محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذى كان يتعين معه صدور حكمها بإجماع آراء القضاة تطبيقاً لنص المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية، وإذ كان القانون لا يستوجب النص على الإجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار أن تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع إلا أن الحكم المطعون فيه قد تضمن إلى جانب بطلان حكم محكمة أول درجة خلل الأوراق منه القضاء بإدانة

المنهم بعد أن قضت محكمة أول درجة ببراءته وهو ما يسرّج بصريح النص شرط الإجماع، وكان الحكم المطعون قد إفتقد شرط صدوره بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه لأنه يكون باطلاً لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والقضاء برفضها وإلزام رافعها بالمصروفات.

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١

إستقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك بيطلاق الحكم بعدم توليحه فى علال الثلاثين يوماً التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه على الرغم من إنتقضاء ذلك الميعاد، وكان الطاعن لم يقدم شهادة بهذا المعنى وإغما قدم شهادة من القلم الجنائى لنيابة شرق الإسكندرية مؤرخة ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٦ بأن الحكم صدر بملسة ١٠/٢٦/١٩٧٦ إلا أنه بالإطلاع على الجدول وقدر حصر الأحكام وتأثير السيد سكرتير التنفيذ تبين أن الثالث بها أن الحكم صدر بملسة ١٩/١٠/١٩٧٦ كما أثبت ذلك برول النيابة ولم تلج هذه الدعوى برول النيابة بملسة ١٠/٢٦/١٩٧٦ ولما كانت العبرة فى تبين تاريخ الجلسة التى حددت للنطق بالحكم وتاريخ صدور الحكم بما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة فى نسخة الحكم الأصلية المخررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا يجوز الحاجة فيه إلى بطريق الطعن بالتزوير، وإذ كان الثالث من محضر الجلسة والنسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه صدر بملسة ٢٦ من أكتوبر ١٩٧٦ وليس بملسة ١٩ من أكتوبر ١٩٧٦ كما يدعى الطاعن ولم يطعن عليها الطاعن بالتزوير بما يضحى منه معنى الطاعن فى هذا الصدد غير سليم.

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

من المقرر أن الأصل فى الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء فى محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر بملسة علنية ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما رده فى طعنه لى هذا الصدد غير سليم.

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٥

إن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها لعمى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كائناً لى تلهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢١

إن ما يفرضه الطاعنون بشأن بطلان الحكم لإشراك عضو النيابة في الهيئة التي أصدرته بدلاً من عضو النيابة في الهيئة التي سمعت المرافعة، مردود بأن قانون المرافعات لم يوجب البطلان نتيجة ذلك. إذ أن المقصود بعبارة المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين إشركوا فيه هم القضاة الذين فصلوا في الدعوى.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية استلزمت أن يوقع على الحكم رئيس المحكمة وكتاب الجلسة فقط كما إنها تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته. ومن ثم فإن النص على الحكم عليه وعدم توقيع رئيس الهيئة على المسودة يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٨

جرى قضاء هذه المحكمة على أن إغفال التوقيع في محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن رئيس الهيئة التي أصدرته قد وقع عليه وأن أسماء أعضاء هيئة المحكمة ثابتة في صدره خلافاً لما يدعيه الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٣

من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يمررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التفضيلية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن، وأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلاً أو مسودة - لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن وكان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للحكم الابتدائي الملود لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه صدر حاملاً تاريخ إصداره وموقعاً عليه من القاضى الذى أصدره مما يكون معه قد استوفى شرائط الصحة التى يتطلبها القانون. ولا ينال من ذلك كون أن أوراق الدعوى قد دخلت من وجود مسودة الحكم على لرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق إملائته من القاضى على سكرتير الجلسة لا يقتضى بطلانه ما دام الثابت على نحو ما سلف بيانه أنه قد استوفى أوضاعه الشكلية والياتات الجمهورية التى نص عليها القانون.

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١

- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو غطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فعلى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

- من المقرر أن تحرر الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الحكم قد إستوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التى نص عليها القانون.

الطعن رقم ٣٥٠٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١
من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها لمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كائناً فى فهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٣٧٣٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١
من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وكان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه فى مدوناته كاف لفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة وتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليهما والتقارير التى فإن ذلك يكون محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣٠
لما كان قانون الإجراءات الجنائية تكفل فى المادة ٣١٢ تنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يوجب الإعلان على تأخير التوقيع إلا إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع، أما ميعاد الثمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم فى خلاله دون أن يوجب الإعلان على عدم مراعاته.

الطعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥
القواعد المقررة - طبقاً لأحكام قانون المرافعات - أنه يوجب على النطق بالحكم خروج الدعوى عن حوزة المحكمة إعتباراً بأن ولايتها القضائية على الدعوى تنتهى بصنوبر الحكم فيها ويصح عليها الصلح عما قضت به، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لساتر الأحكام القطعية موضوعية كانت أم فرعية كالحكم الصادر بإلزام ترك الخصومة - وسواء أنهت الخصومة أو لم تنتهها، ويسعى أن يكون حكمها صحيحاً أم باطلاً أم مبنياً على إجراء باطل، ذلك لأن القاضى نفسه لا يسلط على قضائه ولا يملك تعديله أو إلغائه.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

لا يوجد في القانون عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المفنى أن تبين المحكمة هذا الرأى فى حكمها وكل ما أوجبه المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية هو أن تأخذ رأيه قبل إصدار الحكم بالإعدام.

الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١/٣/١٩٦٠

يستين من المذكرة الإيضاحية للمادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية، ومن تقرير اللجنة التى شكلت للتسيق بين مشروعى قانونى الإجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كاملة فى تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة - وكل ذلك فى حدود القانون إيفار من الشارع لمصلحة المتهم - يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالإستئناف دون الطعن بالنقض الذى يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه وأن المذكرة الإيضاحية قد أفصحت فى بيانها لعللة التشريع عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة فى حالة عدم توافق الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه، وهو ما يوحى بأن اشواط إجماع القضاء مقصور على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة - أما النظر فى إسواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف، والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع، بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده.

الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦١

تاريخ صدور الحكم هو من بياناته الجوهرية، وخلو الحكم الإبتدائى من هذا البيان يؤدى إلى بطلانه ويكون الحكم الإستئنافى إذ أخذ بأسباب الحكم الإبتدائى ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاته باطلاً أيضاً لإستناده إلى أسباب حكم باطل.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٥

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها لعمى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى نص المادة

٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن قالة القصور التي يرمى بها الطاعن الحكم المطعون فيه تكون منتفية.

الطعن رقم ٤٠٤١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٥

و حيث أنه يبين من الأوراق أن الحكمين المطعون فيهما الصادرين بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣ و ١٩٨١/١١/٢٠ قد قضى كل منهما بتأييد الحكم الغايى: الإستئنافى المعارض فيه من الطاعنين والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أن صدر بإجماع الآراء خلافاً لما تقضى به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " إذا كان الإستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة " ولما كان من شأن ذلك كما جرى قضاء محكمة النقض أن يصبح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغايى الإستئنافى القاضى بإلغاء البراءة وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون، ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم الغايى الإستئنافى القاضى بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة فى الحكم الغايى من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغايى الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المصين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ولأن الحكم فى المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغايى الإستئنافى إلا أنه فى حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠ يكون قد خالف أحكام القانون مما يبين معه القضاء بنقضه وإلغاء الحكم الإستئنافى الغايى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن..... وذلك دون حاجة إلى بحث بالى أوجه الطعن المقدمة منه. من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تبين ما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨١/٥/٣ وإلغاء الحكم الإستئنافى الغايى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن الأول..... وذلك دون حاجة للمعرض لأوجه الطعن المقدمة منه.

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٥

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها إذا كان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافياً فى تفهم الواقعة الدعوى بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة.

الطعن رقم ٧٠٢٨ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٥

لما كان بين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الإستئنافى المعارض فيه من الطاعن والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة الذين أصبروه خلافاً لما تقتضى به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " إذا كان الإستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ". ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلاً فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابى الإستئنافى القاضى بإلغاء البراءة، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقاً للقانون، ولا يكفى فى ذلك أن يكون الحكم الغيابى الإستئنافى القاضى بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة فى الحكم الغيابى من شأنها أن تعيد القضية لخالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض، بحيث إذا رأت المحكمة أن تقتضى فى المعارضة بتأييد الحكم الغيابى الصادر بإلغاء حكم البراءة، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر فى حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة، لأن الحكم فى المعارضة وأن صدر بتأييد الحكم الغيابى الإستئنافى إلا أنه فى حقيقته قضاء لها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الغيابى الإستئنافى وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن.

الطعن رقم ٧٧١٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٥

إن مراد الشارع من النص فى المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية فى تقرير مسئولية المتهم وإستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك فى حدود القانون إشاراً من الشارع لمصلحة المتهم، أما النظر فى إستواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه.

الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٥

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم، فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سليم.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٨

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لمعى كان مجموع ما أورده الحكم - كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصها المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩

لما كانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه "لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً" كما تنص المادة ١٦٩ على أنه "تصدر الأحكام بأغلبية الآراء". وتنص المادة ١٧٠ على أنه "يجب أن يحضر القضاة الذين إشتركوا فى المداولة تلاوة الحكم، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم" كما توجب المادة ١٧٨ فيما توجب بيان المحكمة التى أصدرته.. وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته، وكان البين من إستقراء ثلاثة النصوص الأخيرة وورودها فى فصل إصدار الأحكام " أن عبارة المحكمة التى أصدرته والقضاة الذين إشتركوا فى الحكم "إنما تعنى القضاة الذين فعلوا فى الدعوى لا القضاة الذين حضروا لحسب تلاوة الحكم. لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة أن القاضى..... عضو المحمين بالمهنة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وقررت حوزها للحكم لم يشترك فى المهنة التىطلقت به وإنما حل محله قاض آخر ومع ذلك لم يوقع مسودة الحكم أو قائمته لأن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطالان.

الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٩

إن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه وكان الحكم المطعون فيه قد إشتعل على بيان إسمى الطاعنين وطلبتهما خلافاً لما يترانه فى طعنهما بتأييد الحكم الابتدائى أخذاً بأسبابه بما يجب إعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانى درجة وكان الحكم الابتدائى قد بين الواقعة بما يكفى لفهمها فإن النعى على الحكم بالبطالان والقصور فى التسبيب يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢

لما كان يستين من المذكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ومن تقرير اللجنة التى شكلت للتسقيق بين مشروعى قانونى الإجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الإستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على

حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة، وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إيطاراً من الشارع لمصلحة المتهم، يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالإستئناف دون الطعن بالنقض منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه. ولما كانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت في بيانها لعللة التشريع عن أن ترجيح رأى قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافق الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه وهو ما يوحى بأن إشواط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة، أما النظر في إسواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع، بل لا يمتنع أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده أو إغفال حكم من أحكامه. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بضعف رسم الزمخشى عن التهمة الأولى بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون قد أهمل حكم القانون، وهو في ذلك لم يشدد العقوبة بالمعنى الذى يرمى إليه المشرع من سن القاعدة الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية، وإنما هو قد صحح الخطأ قانونياً ولحق فيه الحكم المستأنف ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون فيما قضى به عن هذه التهمة في غير محله.

الطعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٥

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه حضورياً نهائياً بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التى قد يرفعها المتهم في الدعوى المحكوم عليه غيابياً، إلا أن هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها، إذا كان الحكم قد صدر غيابياً أو كان بمثابة ذلك بالنسبة إلى المتهم وحضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها، لما قد يؤدي إليه إعادة طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم لم يرتكب الواقعة الجنائية التى أسندت إليه، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعة التبرر الأساس الذى يبنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض، فإن الطاعن وقد قرر بالطعن بالنقض في وقت لا تزال فيه معارضة المتهم في الحكم المطعون فيه جائزة يكون قد خالف نص المادة ٣٢ مאלفة الذكر

إذا كان يعين عليه أن يوصى حتى صيرورة الحكم بالنسبة إلى المهتم نهائياً قبل الإلجاء إلى طريق الطعن بالنقض.

الطعن رقم ٥٧٠٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٠

لما كان البين من محضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وصدر بها الحكم أن الهيئة التي سمعت المرافعة كانت مؤلفة من الأساتذة... رئيساً و... و... عضوين، في حين أن الثابت بورقة الحكم أن الهيئة التي أصدرته كانت مؤلفة من الأساتذة... رئيساً و... و... عضوين. ولما كانت المقررات المضمومة خالية من مسودة الحكم أو قائمة يمكن من الإطلاع عليه الوقوف على ما إذا كان القاضي الأستاذ... الذي سمع المرافعة قد وقع على أى منهما. وكانت المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب أن يحضر القضاة الذين إشتركوا في المداولة تلاوة الحكم، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطالان معناه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٨

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه، وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها، وإلا كانت باطلة - ما لم تكن صادرة بالبراءة.

الطعن رقم ٦٣٤٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٩

لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لفتى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٦٤١٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٨

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز - إذا كان الإستئناف مرفوعاً من النيابة العامة - تشديد العقوبة المحكوم بها أو إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة، وكان لنباء هذه المحكمة - قد جرى على أن يحكم هذه الفقرة يسرى كذلك على إستئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة التهم لعدم ثبوت الواقعة سواء إستأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه.

الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٧

- لما كان الحكم الطعن فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وصاق على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وأورد مؤدى كل منها في بيان وافي يكشف عن إلمامه بتلك الأدلة ومنها محضر تفتيش مسكن الطاعن الذي أسفر عن ضبط مذكرة نيابة عنديرات القاهرة بطلب تعذيب جلسة لإعادة إجراءات محاكمة الطاعن الثالث في الجناية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ مخدرات الدرب الأحمر والمزيلة بتأشير رئيس محكمة إستئناف القاهرة بتمديد جلسة أمام غرفة المشورة للنظر في أمر حبه فإن النتي على الحكم بالقصور في بيان مؤدى هذا الدليل يكون في غير محله.

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلزم نصها وظهرها بل لها أن تستبطن منها ومن غيرها من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة التي كشفت عنها بطريق الإستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام إستنتاجها سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق، ولما كان الطاعن لا ينزع في صحة ما نقله الحكم من أقوال له وللطاعن الثاني في التحقيقات والتي حصلها بوصفها إقراراً لا إكراهاً فإنه لا توجب على الحكم إذ هو إستمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاء بالإدانة. كما أنه لا يتقدم في سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال إقراراً طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للإعراف وهو الإكفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود، وإذ كان بحكمة الموضوع أن تستمد إقناعها من أى دليل تظمن إليه طالما إن هذا الدليل له أصله الصحيح من الأوراق، وكانت الصورة التي إستخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعين الأول والثاني ومن المخررات التي إطلعت عليها لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعن على الحكم بشأن أخذه بأقواله وأقوال الطاعن الثاني التي أسماها إقراراً يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدي إليه مما تستغل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان إستخلاصاً سائفاً - كما هي الحال في واقعة الدعوى فلا يميز مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض.

- لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه.

- لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة إذ نص في المادة الثالثة منه على إختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها فقد دل بذلك صراحة على أن الإختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ومنها جريمة الإختلاس النسوبة إلى الطاعن الأول والجرائم المرتبطة بها

ينعقد حكمة أمن الدولة العليا وحلها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة سواها وينبسط اختصاصها على الدعوى برمتها فى هذه الحالة سواء من حيث الجرائم المرفوعة بها أو من حيث أشخاص مرتكبها ومناطق الاختصاص بالجرائم المرتبطة المشار إليه هو الارتباط الحمى بين الجرائم حيث تتمسك الجريمة المرتبطة وتضم بقوة الارتباط القانونى إلى الجريمة الأصلية وتسرى فى مجراها وتلور معها فى محيط واحد فى سائر مراحل الدعوى، فى الحالة والمحكمة، إلى أن يتم الفصل فيها أو بين الأشخاص حيث تتوحد الجريمة التى إرتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاء.

— لما كان الدلع بعدم الإختصاص المبدى من الطاعن وإن كان مما يتصل بولاية المحكمة ويصلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدلع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولما أن تقضى به من تلقاء نفسها بغير طلب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى تحقيق موضوعى.

— لما كان الأصل أن الارتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التى تدخل فى تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ومضى كان الطاعن لم يدلع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها ولتأيت بمحاکمته لعدم توافر الارتباط بين الجرائم فإنه لا يجوز أن يشور هذا الدلع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها.

— لما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعنين الأول والثانى أنهما تدخلتا فى تحرير اضرر المزور المؤرخ ١٩٨٣/٥/١٤ بأن حرر الأول بيانات صدره وسحر الثانى بيانات صلبه فليس يلازم أن يحدد الحكم مضمون البيانات التى دونها كل منهما فى اضرر ما دام قد أثبت إتفاقهما على تزوير اضرر وإتخاذ نيتهما على تحقيق النتيجة التى وقعت وإتجاه نشاطهما الإجرامى إلى ذلك.

— لما كان اضرر يعبر رسمياً فى حكم المادتين ٢١١، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان فى الإمكان أن يصدر من موظف عام محض بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداعيل فى هذا التحرير، وكان الحكم المطعون فيه لم يقصر فى بيان مقتضى وظيفة الطاعن الأول فى تحرير كتاب كذب البحث عن الطاعن الثالث المؤرخ ١٩٨٣/٥/١٤ الذى دون بيانات صدره وأثبت فى حق الطاعن الثانى بإقراره أنه دون بيانات صلبه فإنه يفرض أن الطاعن الأول وحده المختص بكل العمل الطاعن الثانى يعد حصماً شريكاً فى جريمة التزوير التى قارلها الطاعن الأول المختص بتحرير اضرر فلا مصلحة للطاعن من وراء ما أثاره فى هذا الشأن من أنه غير محض بتحرير اضرر المزور لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلى هى بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من إشرك فى جريمة فعله عقوبتها طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات.

— من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه، ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إتياء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه وليس أمراً لازماً للحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه.

— لما كان ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم في تحرير بيانات كتاب كلف البحث عن الطاعن الثالث على خلاف الحقيقة واستعمل المحرر فيما زور من أجله فإنه لا يكون ملزماً بالتدليل على استقلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ما دام أن إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه تزويره واستعماله ومع ذلك فإن الحكم قد أفاض في الحديث عن توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ودلل عليه تدليلاً سائفاً ومقبولاً وانحكمة غير ملزماً من بعد بتعقب الطاعن في كل جريمة ينبرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ في إطمئنانه إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي سألها المهتم حملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها.

— لما كان الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون، وإذا كان الطاعن لا يماري فيما ألته الحكم في حقه من استعماله المحرر المزور بإرساله إلى وحدة تنفيذ الأحكام بمديرية أمن القاهرة لكلف البحث عن الطاعن الثالث وهو ما يوفر به الركن المادي لجريمة الاستعمال في حقه فلا يضير من الأمر أن يكون الحكم قد أسند إليه استعمال المحرر مع غيره دون أن يبين أنه أسقط استعماله ما دام أنه في الحالين عملاً بتزوير الورقة التي استعملها.

— من المقرر أنه لا جدوى لما ينهه الطاعن على الحكم بالقصور في التدليل على جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت العقوبة التي أنزها به الحكم مبررة بغتوت إرتكابه جريمة التزوير.

— من المقرر أن من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة.

— لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول حين قدم أوراقاً للمحكمة عقب إختتام محامى الطاعن الثاني مرافحته أن تقديم هذه الأوراق قد تم بعد إقتال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فإن الذين من منوات الحكم المطعون فيه أنها قد غلت من الإشارة إلى تقديم الطاعن الأول هذه الأوراق، وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول على شيء مما جاء بها وكان

مؤدى ذلك أن المحكمة قد إلتفتت عنها ولم يكن لها تأثير فى قضائتها لأن ما ينهائى الطاعن على الحكم من أن المحكمة قبلت أوراقاً قدمها الطاعن الأول بعد إقفال باب المرافعة دون أن تتاح له فرصة الإطلاع عليها يكون فى غير محله.

- لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى قلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

- لما كان ما أوردته المحكمة فيما تقدم كالياً وساتفاً ويستقيم به إطراح طلب الطاعن مناقشته شاهد لتأييد دفاعه ما دام أنه يتعلق بدفاع ظاهر البطلان إذ لا أثر له على قيام المسؤولية الجنائية فى حق الطاعن فضلاً عن أن هذا الطلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون لجريمة تزوير كتاب كفى البحث التى دين الطاعن بها ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل الهدف منه إثارة الشبهة فى الأدلة التى إطمأنت إليها المحكمة وبعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بإجابتها لأن دعوى الإخلال بحق الدفاع تكون غير مقبولة.

- لما كان قضاء هذه المحكمة قد إسقر على إنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه فى خلال الثلاثين يوماً لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريره قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه على الرغم من إنقضاء ذلك المهاد، وكان الطاعن لم يقدم هذه المحكمة الشهادة ماثلة البيان لأن منعه فى هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

- لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن محكمة أمن الدولة العليا تتعقد فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية، وكان الثابت من دياجحة الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة من ثلاثة مستشارين بمحكمة إستئناف القاهرة وهو ما يكفى بياناً لإسم المحكمة ومكان إنعقادها، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة إنعقدت فى جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة، وكان من المقرر أن الأصل فى إجراءات المحاكمة أنها روعت لأن ما يشير الطاعن بشأن إغفال إسم المحكمة وبيان مكان إنعقادها يكون غير سديد فضلاً عن أن بيان مكان المحكمة ليس من البيانات الجوهرية التى يتزب على إغفالها الحكم ما دام قد ذكر فيه إسم المحكمة التى أصدرته.

- لما كان الإشراك فى الإختلاس والتزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إنعقادها ساتفاً تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره - وكان ما ينهائى الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يثار أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧
لما كان الثابت من الحكم الطعون فيه ومن محضر جلسته أنه صدر علناً، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو بالحكم إلا بالطعن بالتزوير فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر في جلسة غير علنية ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما ورد في طعنه في هذا الصدد غير سليم.

الطعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤
لما كان الثابت من محضر جلسة المحكمة والحكم الطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدره هم الذين هموا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة قانوناً، بما مؤداه ومفهومه أخذ رأى القضاة الذين أصدره هذا فضلاً عن أن من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو بالحكم إلا بالطعن بالتزوير ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر دون إتمام المداولة ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما ورد في طعنه في هذا الصدد غير سليم.

الطعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٤
من المقرر أن ورقة الحكم هي السند الوحيد الذى يشهد بوجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى ألهم عليها، وكانت العمرة فى الحكم هي بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدوى وتكون المرجع لى أخذ الصورة التفضيلية وفى الطعن عليه من دوى الشأن أما مسودة الحكم فإنها لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية فى تغييره وفى إجراؤه ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن.

الطعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١
لما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم المستأنف أخلاً بأسبابه، لما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة عن محكمة ثانى درجة. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دعوى القصور فى السبب يكون فى غير محله.

*** الموضوع الفرعي : لتوقيع على الحكم :**

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٤

إن تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجبات القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الخصوص مبين في المادتين ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات و٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وعلى غيرها من المواد، وهذا التنظيم مفصل فيما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الشأن مما لا محل معه للرجوع إلى قانون المرافعات الذى لا يرجع إليه إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانونى تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات.

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١١

إن قانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات قد تكفلا بتنظيم وضع الأحكام الصادرة في المواد الجنائية والتوقيع عليها وبيان واجب القضاة وحقوق ذوى الشأن فى هذا الخصوص. ولما كان للقاضى بموجب أحكام القانونين المشار إليهما وما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في تفسيرهما أن يوقع على هذه الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها وأنه إذا تجاوزها فيكون لأطراف الخصومة أن يطلبوا إلى محكمة النقض إعطائهم مهلة يقدمون فيها أسباب طعنهم على الحكم بعد التوقيع عليه وأن الحكم لا يطل إلا إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدوره دون التوقيع عليه، وإذن فلا يكون ثمة محل للرجوع إلى قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢١

إن القانون على ما أولته هذه المحكمة - وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة. فإذا كان الحكم المطعون فيه صادر فى يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ وحتى يوم ٣ من يولييه سنة ١٩٥١ لم يكن قد تم وضعه والتوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب، كما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم، فإنه يمين القضاء بنقضه.

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢٦

لا يصح الاستداع فى طلب نقض حكم جنائى إلى ما ورد فى قانون المرافعات فى صدد عزم الحكم وإيداع مسودته فإن قانون المرافعات لا يلجأ إليه فى عصوص الأحكام الجنائية إلا لسد نقص أو الإسماعنة على لهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنايات، ولا محل لذلك فى صدد أمور استقر قضاء محكمة النقض على تفسير أحكام قانون تحقيق الجنايات فى شأنها.

الطعن رقم ٤٧٢ لسنة ٢٢ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٦

إن الشارع في المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب البطالان على عدم مراعاته وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو أن يكون للمحكوم عليه إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالطعن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٢ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢

إن التأشير على هامش الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يجدى في نفي حصول هذا التوقيع في الميعاد القانوني. ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطالان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه رغم إنقضاء ذلك الميعاد.

الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٢ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٤

إن الشارع إذ نص في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يجب التوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن هذا الميعاد إلا لأسباب قوية، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع " فقد دل بهذا على أنه إنما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب البطالان على عدم مراعاته. وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو أن يكون للمحكوم عليه إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالطعن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب.

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٢ مكتب فتى ٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٢

إن عدم ختم الحكم وإيداعه ملف الدعوى في ظرف الثمانية الأيام التالية لصدوره لا يرتب عليه بطلان الحكم. لأن قانون الإجراءات الجنائية إنما وجب ذلك في المادة ٣١٢ " على قدر الإمكان ".

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٣ مكتب فتى ٥ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٧

إن الشهادة التي يصح الاعتماد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره إنما هي التي تبين أن الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للإطلاع عليه فلم يجده به رغم مضى ثلاثين يوماً من

يوم صدوره، ولذا فلا عبرة في هذا المقام بما جاء في الإعلان من أن الحكم أودع قلم الكتاب في يوم معين ولا يكون هناك أساس لما يقره الطاعن من بطلان الحكم بعدم التوقيع عليه في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره.

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٤

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشهادة التي يبني عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون. وإذن فالشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين، حتى في نهاية ساعات العمل لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد للعمل في الألام الكتاب ليس معناه أن هذه الألام يتمتع عليها أن تؤدي عملاً عند انتهاء الميعاد.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ٢١/٢/١٩٥٦

استقر قضاء هذه المحكمة على حساب ميعاد الثلاثين يوماً الذي جعله الشارع حداً أقصى لحصول التوقيع على الأحكام من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم.

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ٧/٢/١٩٥٦

تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المقاضين وغيرها من مواد التنظيم مبنية في قانون الإجراءات الجنائية مما لا محل معه للرجوع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون.

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ٣/٤/١٩٥٦

لما كان قانون الإجراءات إذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يربط البطلان على تأخير التوقيع إلا إذا أمضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع، أما ميعاد الثمانية الأيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم في خلاله دون أن يربط البطلان على عدم مراعاته، وكل ما رتبته على ذلك من أثر هو أن يكون للمحكوم عليه إذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور أن يقرر بالظن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلائه بإيداعه قلم الكتاب كما هو مقتضى نص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ٩/٤/١٩٥٦

الشهادة التي يصح الإعداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره إنما هي التي تبين أن الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للإخطاع عليه فلم يجده به رغم معنى هذا الميعاد على

مذكورة فلا عبرة في هذا المقام بما يرد في إعلان الإيداع عن تاريخ الحكم بفرض تجاوز الميعاد المنصوص عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٩

إن نص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت تحرير الحكم بأسمائه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان وتوقيع رئيس المحكمة وكتابها عليه، ثم يثبت ما يثبت عند قيام مانع بالرئيس يمنعه من توقيع الحكم، ولم يواجه حالة قيام المانع بكتاب الجلسة، ولم يرتب بطلاناً على خلو الحكم من توقيع.

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

التوقيع على الأحكام بعد تحريرها إما يكفى فيه بتوقيع رئيس المحكمة والكتاب دون بقية أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات.

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٩

لا يلزم في الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته، بل يكفى أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكتابها، وإذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين إشركوا معه في إصداره.

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٨

من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها الحكم والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى - فإذا كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات، ولم يدع الطاعن أن القاضي الذي سمع المرافعة هو غير من أصدر الحكم، فإن استناد الحكم الاستئنافي إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليماً لا غبار عليه، كما أن الحكم الاستئنافي قد استوفى تلك البيانات التي لم تخل منها محاضر جلساته.

الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٥

فصلت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية نظام وضع الأحكام والتوقيع عليها، ولم ترتب البطلان على تأخير التوقيع على الأحكام وإيداعها إلا إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع، ولم تفرق بين الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة أو تلك التي تصدر في جلسة حجزت إليها الدعوى للنظر بها، ومن ثم فإنه لا يصح الاستناد إلى ما ورد في المادة ٢/٣٤٦ من قانون المرافعات بشأن التوقيع على الحكم وإيداع مسودته.

للطنع رقم ٨٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢١

من المقرر أن إعمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يتوجب عليه وحده بطلانها بل إنه يكون فيما قوامهما القانوني لتوقيع رئيس الجلسة عليهما.

للطنع رقم ١٤٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٧

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بطلان الحكم لعدم توقيعه في المعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه على الرغم من إنقضاء ذلك المعاد - ولما كان المسطاد مما هو مثبت بالشهادة - المقدمة من محامي الطاعن مع تقرير أسباب الطعن - أن مسودة الحكم وحدها هي التي أودعت في المعاد وأن الحكم ذاته موقع عليه من رئيس المحكمة والكاتب لم يودع ملف الدعوى إلى وقت تحريرها. وإذا ما كان الحاصل أنه حتى هذا التاريخ كان قد مضى أكثر من ثلاثين يوماً على صدور الحكم فقد ران عليه البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ويتعين لذلك نقضه.

للطنع رقم ١٣٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٨

من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطاً لقبامه، إذ ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها. ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحاته عند الصحيفة الأخيرة المتضمنة باقي أسبابه ومنطوقه، فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته مما ينعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

للطنع رقم ٧١٦ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩١١ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يضم في الموعد القانوني ينبغي أن يكون على السلب، أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعاً عليه وقت صدورها ومن ثم فالشهادة الثابت بها أن الحكم ورد للمحكمة في اليوم السابق لتحريرها لا تفيد لأن قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه لم يجعل قلم الكتاب الإحصاء ببيان تاريخ ورود الحكم في مقام طلب إبطاله بل قصر إحصاءه على مجرد إثبات وجود الحكم أو عدم وجوده في القلم المذكور محرومة أسبابه موقعاً عليه من أصدره وقت تحرير الشهادة.

الطعن رقم ١٦٨٦ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢١

جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يصح الإعتماد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره، إنما هي الشهادة الصادرة من قلم الكاتب والتي تبين أن الحكم لم يكن وقت تحريره قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه على الرغم من إنقضاء ذلك الميعاد وإذا كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقدم هذه الشهادة، فإن منعه على الحكم الابتدائي بالاطلاق لعدم التوقيع عليه وإيداعه في الميعاد، يكون غير سليم، ويكون غير مجد ما يثوره من تقديمه طلب إلى قلم الكاتب، تأخر عليه من أحد مستخدميهم بمارة أن القضية لا زالت طرف القاضي لكتابة الأسباب وأخذه على محكمة ثاني درجة قعودها عن تقصي صحة ذلك البيان ما دام الثابت أنه لم يحصل من ذلك القلم على الشهادة موضوع الطلب، والتي لا يغني عن تقديمها ما تأخر به على الطلب المقدم منه على ما سلف ذكره.

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤

جرى قضاء محكمة النقض على أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم ومتى كان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس الهيئة التي أصدرته قد وقع عليه - خلافاً لما يدعيه الطاعن - فإن ما يثوره في هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٦

أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة. وقد جرى قضاء محكمة النقض على حساب تلك المدة كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم كما استقر قضاؤها أيضاً على أن الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد إنقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون إذ صدور الشهادة في اليوم الثلاثين لا ينفي إيداع الحكم في ذلك اليوم حتى وإن كانت الشهادة قد حررت في نهاية ساعات العمل ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في ألام الكاتب ليس معناه أن هذه الألام يتمتع عليها أن تؤدي عملاً بعد انتهاء الميعاد.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ تكفل في المادة ٣١٢ منه بتنظيم وضع الأحكام والتوقيع عليها لم يرتب بالاطلاق على تأخير التوقيع إلا إذا مضت ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع. أما ميعاد الثمانية أيام المشار إليه فيها فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يرتب بالاطلاق على عدم مراعاته

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٦/١/١٩٧٧

مضى كان الطاعن قد قلم شهادة من قلم كتاب نيابة الزقازيق الكلية إستدل بها على أن الحكم لم يحكم فى
الميعاد القانونى تاريخها ١٦ من مارس سنة ١٩٧٥ مؤداه أن الحكم الصادر من محكمة جنايات الزقازيق
بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٧٥ ورد للقلم يوم ٩ من مارس سنة ١٩٧٥ وكان قضاء هذه المحكمة قد
جوى على أن الشهادة التى يصح الإستدلال بها على أن الحكم لم يحكم فى الموعد القانونى ينبغى أن تكون
على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب مؤداه عليه وقت صدورهما، فإن الشهادة الثابت
بها أن الحكم ورد للمحكمة يوم ٩ من مارس سنة ١٩٧٥ لا تفيد، لأن قانون الإجراءات الجنائية فى
المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الإختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم فى مقام طلب إبطاله بل قصر
إختصاصه على مجرد إثبات وجود الحكم أو عدم وجوده فى القلم المذكور محررة أسبابه مؤداه عليها ممن
أصدره وقت تحرير الشهادة.

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٧٧

- لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة
ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة، ما لم تكن صادرة بالبراءة لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون
ليه قد صدر فى ٣ من مارس سنة ١٩٧٥، وحتى يوم ٩ من أبريل سنة ١٩٧٥ لم يكن قد أودع ملف
الدعوى موقعاً عليه من رئيس الهيئة التى أصدرته - على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم
كتاب نيابة سوهاج الكلية المقدمة من الطاعن - فإنه يكون باطلاً مستوجباً نقضه والإحالة دون حاجة إلى
بحث بالى أوجه الطعن. ولا يغير من ذلك ما تضمنته الشهادة السلبية من وجود مسودة الحكم بملف
الدعوى وأن نسخة الحكم الأصلية وقعت من رئيس الجلسة فى الميعاد القانونى ولكن كاتب الجلسة لم يكن
قد أودعها ملف الدعوى حتى طلب الشهادة، ذلك أن القانون أوجب حصول التوقيع والإيداع معاً فى
ميعاد الثلاثين يوماً.

- العبرة فى الأحكام هى بالصورة التى محررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة وتحفظ فى ملف
الدعوى وتكون هى المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذلك ذى الشأن، أما ورقة
الحكم قبل التوقيع والإيداع - سواء كانت مسودة أو أصلاً - وهى لا تعدو أن تكون مشروعاً للمحكمة
كامل الحرية فى تغييره وفى إجراء ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند
إرادة الطعن، فإنها لا تغنى عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئاً.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

- من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والمهنة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى، والتي كان الحكم الابتدائي قد خلت ديباجته من بيان المحكمة والمهنة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى إلا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات، ومن ثم فإن استناد الحكم المطعون فيه - الذي استوفى تلك البيانات ولم تحل منها محاضر جلساته - إلى أسباب الحكم الابتدائي يكون سليماً.

- عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يوجب عليه البطلان طالما أنه قد وقع على الحكم.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٧

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها، وإلا كانت باطلة، ما لم تكن صادرة بالبراءة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه صدر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وحتى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ لم يكن قد تم التوقيع عليه على ما يبين مما أشر به على ذات الحكم رئيس المهنة التي أصدرته، فإنه يكون باطلاً مسجوباً نقضه والإحالة. وغنى عن البيان أن هذا البطلان يوجب حتماً سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي أشار إليها في مذكرة أسبابه أم لم يقدمها، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء في المحاد الذي حدده القانون، وبغنى عن هذا الدليل ما ورد بمذكرة رئيس المهنة التي أصدرته من بقاء الحكم بدون توقيع حتى عرضه عليه بمنزله بالإجازة المؤرخة يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٧٥ بمعرفة رئيس القسم الجنائي لتوقيعه وتحرير المذكرة بمناسبة التحقيق الذي تجرته النيابة مع أمين السر في هذا الخصوص، كما لا يغير من هذا البطلان إيداع أسباب الحكم غير موقعه من أصدره لأن القانون أوجب حصول الإيداع والتوقيع معاً في مهاد الثلاثين يوماً، ولأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التليفزيونية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلاً أم مسودة - لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن.

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢

إن العبرة فيما تنقضي به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء، وبما هو ثابت عن ذلك في محضر الجلسة وفي نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا يجوز الحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير، ولما كان الثابت منهما أنه تم النطق بالحكم بقبول المعارضة شكلاً

ورفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فإنه لا قيمة لما كان قد أثبت على خلاف ذلك في مسودة قرارات رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم إن صح ما أثاره الطاعن في هذا الشأن.

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٨

لما كان الطاعن قد استأنف حكم محكمة أول درجة إلا أنه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر إستئنافه كما أنه تخلف عن حضور جلسة المعارضة الإستئنافية دون عذر مقبول فإنه لا يقبل منه بعد ذلك إثارة الدفع بطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في المعاد المحدد قانوناً لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٩

- إن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة.

- إنه وإن كان من المقرر أن المعلن عليه في إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا المعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد إنتضاء هذه المدة مضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي إستلزمه القانون وإعتبره شرطاً لقيام الحكم ويعنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خالياً من التوقيع ولما كان الثابت من الإطلاع على الحكم الابتدائي أنه قد خلا حتى الآن من التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره رغم مضي فترة الثلاثين يوماً التي إستوجب القانون توقيع الحكم قبل إنتضاءها فإنه يكون مشوباً بالبطلان.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦

- لما كان ما أثبتته المحكمة كافياً لفهم واقعة الدعوى وظروفها حسيماً تبينها المحكمة - وتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها فإن ذلك يحقق حكم القانون إذ لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها.

- لا يجب الحكم عدم تحديد أي من إطارات المقطورة قد صدم الجني عليه ذلك لأن هذا ليس ركناً من أركان الجريمة فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً. فضلاً عن أن الثابت من مدونات الحكم - وهو ما لا ينزع فيه الطاعن - أنه كان يندلع المقطورة من الخلف بما لا يكون معه مجدباً ما يحير من أن المجلة الخلفية لها هي التي أصابت الجني عليه.

- من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط الحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

- من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمنن إليه.

- من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه. ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم عند إيراد أقوال الشاهد له أصله الثابت في الأوراق فلا جناح على المحكمة إن هي اعتمدت على شهادته ضمن ما اعتمدت عليه في قضائها والذي يكشف عن أنها إقتضت بأن إصابة المجنى عليه كانت بالمعجلة الخلفية السري من المظورة أخذاً بما جاء بالمعينة وشهادة الشاهد سالف الذكر.

- الأصل أن المحكمة الإستئنافية تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه.

- منقول الطاعن أمام محكمة أول درجة وعدم تمسكه بسماع شاهد الإثبات يعد تنازلاً عنه ومن ثم فإن المحكمة الإستئنافية إن إلتفت عن ذلك الطلب لا تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع على فرض أنه قد طلب سماعه أمام محكمة ثاني درجة.

- يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً وإذا كان الطاعن لم يفصح عن أوجه الدفاع التي ضمنها مذكوره المقدمة منه حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن معنى الطاعن على الحكم إغفاله التعرض لها ينحى غير سديد.

- من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

- السرعة التي تصلح للمسائلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي يقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه.

- تقدير ما إذا كانت السرعة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها.

- من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المسانف أخذاً بأسبابه مما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة.

الظعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

إن عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة في خلال الثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر علواً ينشأ عنه إمتداد الأجل الذي حدده القانون للظعن على الحكم وتقديم الأسباب ومن ثم فإنه كان من التصحیح على النيابة الطاعنة، وقد إستحصلت من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور أن تبادر بالتقرير بالظعن وتقديم أسبابه تأسيساً على الأجل المحدد.

الظعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رانم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٥

إن القانون على ما إسفر عليه قضاء المحكمة وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة. لما كان ذلك وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعة الدعوى الجنائية، ذلك أن مودى علة التعديل - وهي على ما أفصحت عنه المذكورة الإيضاحية للقانون ألا يضار الحكم ببراءته بسبب لا دخل له فيه - وهو أن مراد الشارع قد إنجه إلى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الظعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً. أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إقتصار ذلك الإستثناء عنهم وبطلان الحكم بالنسبة إليهم خاصاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه.

الظعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٧

لما كان يبين من الإطلاع على الحكم النهائي الابتدائي أن القاضی الذي أصدره قد ولى عليه، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم ومن ثم فإن النعي لذلك يكون في غير محله.

الظعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٦/٣/٩ وقضى بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلاً وحتى يوم ١٩٧٦/٤/١٥ لم يكن قد تم التوقيع عليه على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة شرق الإسكندرية الكلية المقدمة من الطاعن فإنه يكون باطلاً، ولا يهر من ذلك ما جاء بطلب الشهادة من إصدار مسودة أسباب ذلك

الحكم في ١٩٧٦/٣/٩ موقعا عليها من رئيس الدائرة التي أصدرته إذ العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يجردها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصور التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن أما مسودة الحكم فإنها لا تكون إلا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨

إن تحرير الحكم على غرض مطبوع لا يقتضي بطلانه ما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون. ولا يؤثر في ذلك إغفال ملء بعض بيانات الأسباب المطبوعة بالنموذج أو تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم لأن ذلك هو من قبيل السهو الواضح فلا يتال من صحة الحكم.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٣

لما كان المبن من محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن لم يدفع بعلان ذلك الحكم لعدم التوقيع عليه في الجهاد القانوني، فإنه لا يقبل منه أن يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٨ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٩

لما كان يبين من الإطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها غلت من توقيع القاضي الذي أصدر الحكم لما كان ذلك، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله في حكم المعلوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا. وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يحبر وكأنه خال من الأسباب مما يوجب نقضه والإحالة بغور حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٣٨٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

معي كان البين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة..... في ٦ من مارس سنة ١٩٧٨ والمرفقة بأسباب الطعن أنه حتى هذا التاريخ لم يكن قد تم إيداع الحكم المطعون فيه الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٧٨ موقعا عليه بقلم الكاتب، وكان القانون على ما استقر عليه قضاء هذه المحاكم طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سائلة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة إلى ما يصبر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك بأن مؤدى علة التعديل وهي على ما أفصحت عنه

المذكورة الإيضاحية للقانون - ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه هو أن الشارع قد إنجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطان إذا لم يوقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم، ويظل بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه والذي لم يوقع في خلال الميعاد المقرر يكون باطلاً ويعين القضاء بتقضيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضدهما المصروفات المدنية.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٠

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها، وإلا كانت باطلة، ما لم تكن صادرة بالبراءة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ وحتى يوم ٦ من يونيو سنة ١٩٧٧ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه - على ما يبين مما أشر به على ذات الحكم رئيس الهيئة التي أصدرته من أنه أتملى أسبابه على كاتب الجلسة في التاريخ المشار إليه - فإنه يكون باطلاً مسعجاً نقضه. وغنى عن البيان أن هذا البطان يوجب حتماً سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التي أشار إليها في مذكرة أسبابه أم لم يقدمها، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء في الميعاد الذي حدده القانون وغنى عن هذا الدليل ما يرد بإشارة رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم من بقاءه بملف توقيع حتى يوم ٦ من يونيو سنة ١٩٧٧. لما كان ما تقدم فإنه يعين نقض الحكم والإحالة.

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٠

القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد أعطى رئيس الجمهورية سلطات إستثنائية فيما يتعلق بالتصديق على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة على نحو ما هو مبين بالمواد ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ من القانون المذكور، وأمر رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ قد فوض نائب الحاكم العسكري العام في اختصاصاته المذكورة، وهي لا تعدد إلى الأحكام الصادرة من غير هذا النوع من المحاكم - محاكم أمن الدولة.

الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٨٠

مضى كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة، وأنه إذا كان من المقرر أن المعمول

عليه في إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد إنقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقماً عليه، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي إستلزمه القانون وإعتيره شرطاً لقيام الحكم وبغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خالياً من التوقيع، ولما كان الغائب من الإطلاع على الحكم الغيبي الإستئنافي المؤبد بالحكم المطعون فيه أنه فلا خلا حتى الآن من التوقيع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته برغم معنى فترة الثلاثين يوماً التي إستوجب القانون توقيع الحكم قبل إنقضائها، فإنه يكون مشوباً بالبطالان الذي يستطيل إلى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييده.

الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/٤

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨٠ وحتى يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٠. لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة حسين الكوم الكلية المرافقة لأسباب الطعن، وإن ثبت أن الحكم قد أودع بعد ذلك في الساعة الواحدة والنصف من مساء ذات يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٠ ذلك أن ميعاد الثلاثين يوماً ينتهي يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٨٠، ولا يصح الحكم من هذا البطلان أن يكون يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٠ يصادف عطلة رسمية ذلك أن بطلان الحكم بسبب التأخر في حتمه أكثر من ثلاثين يوماً ملحوظ في تقريره إعتبرات تأبي بطبيعتها أن ميعاد الأجل لأي سبب من الأسباب التي تمتد بها المواعيد بمسبب قوانين المرافعات. لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً وبعين نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

لما كان نص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة، وكان مؤدى علة التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان هو أن مراد الشارع قد إنجبه إلى حرمان النيابة العامة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً - حتى لا يضار المتهم - المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - إلا أن لا مشاحة في أن هذا الإستثناء يقتصر على عدم توقيع الأسباب في الميعاد المحدد قانوناً ولا ينصرف البتة إلى الأحكام التي لا يعم تلويثها كتابة أو التوقيع عليها أصلاً - كما هو الحال في الدعوى - ذلك أن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً.

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ م مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١١١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨١
القانون لم يسوجب توقيع جمع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على ورقته ويكفي توقيع رئيسها وكتاب
الجلسة طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ٢١/١/١٩٨٢
تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الحكم قد إسعوى أوجاعه الشكالية والبيانات
الجوهرية التي نص عليها القانون.

الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٢
مؤدى نصوص المواد ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى
شأن حالة الطوارئ - أن الشارع لم يوجب التصديق إلا بالنسبة للأحكام الصادرة فى الموضوع بالإدانة أو
البراءة.

الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ٩/٢/١٩٨٢
من المقرر أن مجرد إغفال القاضي التوقيع على محضر الجلسة لا أثر له على صحة الحكم ولا يترب عليه
البطلان.

الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٣/٢/١٩٨٣
مضى كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة
ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة، وإذا كان الحكم الابتدائى قد صدر بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة
١٩٧٩ وقد خلا ملف الدعوى من أصل هذا الحكم موقفاً عليه من القاضي الذى أصدره برغم إنقضاء
الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه يكون باطلاً وإذا قضى الحكم
المطعون فيه بتأييده فإنه يكون باطلاً بدوره كما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٩٨٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ٣/٢/١٩٨٣
مضى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحته الأولى والثانية ولم يوقع
صفحة الثالثة والأخيرة المشتملة على باقى أسبابه ومنطوقه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن توقيع
القاضي على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطاً لقيامه، إذ ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده
على الوجه الذى صدر به وبناؤه على الأسباب التى أقيم عليها، ولما كانت ورقة الحكم المطعون فيه
المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه قد خلت من توقيع رئيس المحكمة، فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً

بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ٦١ لسنة ١ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٣١/٥/٢٨
إن المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات لم تنص على بطلان الحكم إذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام والضرر الذي قد يعود على الطاعن في هذه الحالة هو عدم تمكنه من تقديم أسباب نقضه. وقد جرت محكمة النقض على منحه أجلاً عند طلبه ليتمكن من تحضير الأسباب.

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٧
إن المادتين ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ٩١ من قانون المرافعات لم تنص على بطلان الحكم إذا لم يحصل التوقيع عليه قبل إغفال دور الإنقاذ أو إذا لم يحرر وقت النطق به، بل كل ما أورده الشارع من هاتين المادتين هو الحظر على الإسراع في تحرير أسباب الأحكام وتوقيعها.

الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٢١
إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم ختم الحكم في الميعاد المقرر في القانون لذلك لا يكفي وحده لبطلان الحكم، وعلى أن للطاعن في هذه الحالة - إذا كان قد استند إلى هذا السبب في الميعاد القانوني لطلب نقض الحكم - حق الحصول على مهلة لتقديم ما عسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ١٩٣٩/٤/٣
إن عدم ختم الحكم في الميعاد المقرر يسوغ لمن قرر بالطعن فيه في الميعاد القانوني أن يقدم أسباب طعنه في مدى عشرة أيام محسوبة من يوم علمه رسمياً بإيداع الحكم في قلم الكتاب بعد ختمه.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٤١/٢/١٧
إن عدم توقيع القاضي الذي سمع المرافعة في الدعوى على مسودة الحكم الذي إشرك في إصداره ولم يحضر النطق به، كما هو مقتضى المادة ١٠٢ من قانون المرافعات، لا يستوجب البطلان. لأن القانون إذ لم ينص في هذه المادة على البطلان في هذه الحالة، مع أنه قد نص عليه في المادتين ١٠٠ و ١٠٣ من القانون المذكور، قد دل بذلك على أنه لا تعتبر هذه المخالفة مسعوجة للبطلان.

الظعن رقم ٦٩٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٤١

إن الشارع إذ نص في المادة ١٠٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أنه إذا حصل لأحد القضاة الذين سمعوا الدعوى مانع يمنعه من الحضور وقت تلاوة الحكم فيكتب بأن يوقع على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته - إذ نص على ذلك، ولم ينص على البطلان إذا لم يحصل هذا التوقيع مع أنه عسى بالنص عليه بصدد مخالفة الإجراءات الواردة في المواد السابقة على هذه المادة والمواد التالية لها مباشرة، إنما أراد بإجباره التوقيع مجرد إثبات أن الحكم صدر من سمع الدعوى، ولم يرد أن يوجب على مخالفة هذا الإجراء أى بطلان. فإذا لم يوجد أى توقيع للقاضي الذى سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضي لم يشترك بالفعل فى إصدار الحكم، ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلاً كما تقول المادة ١٠٠ من القانون المذكور. وكلما ثبت إشراك هذا القاضي فى الحكم كان الحكم صحيحاً مهما كانت طريقة البوث. فالتوقيع على مسودة الحكم لا على النسخة الأصلية لا يبطل الحكم.

الظعن رقم ١٩٤١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ٢٥/١/١٩٤٣

الأحكام الجنائية كافة يجب تحريرها ووضوح أسبابها والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوماً من صدورها وإلا كانت باطلة. وإذن فلصاحب الشأن متى كان قد قرر بالظعن فى الحكم بعد الميعاد الوارد بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات، وهو ثمانية عشر يوماً كاملة، وكان قد بين فى هذا الميعاد أيضاً أن الحكم لم يوقع عليه فى مدة ثمانية الأيام الواردة فى المادة المذكورة وأبعد دعواه بشهادة من قلم كتاب المحكمة، أن يطلب نقض الحكم إذا كان بعد إقضاء ثلاثين يوماً من صدوره لم يتم التوقيع عليه. وعليه وفى هذه الحالة أن يدهم طلبه بشهادة أخرى من قلم الكتاب.

الظعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٠/١/١٩٢٩

جرى قضاء محكمة النقض بعدم ترتيب بطلان الحكم على عدم ختمه فى ميعاده.

الظعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢١/٢/١٩٢٩

إقتضاء التوقيع على الحكم وفى أجل محدد إذا أراد به الشارع تمكين المحكوم عليه من تقديم أسباب طعنه بطريق النقض فى الموعد الذى حدده القانون. فإذا كان قدم الأسباب فى الميعاد ولا يدعى أنه فاتته شئ منها وكان من جهة أخرى لم يثبت أن الحكم لم يحصل التوقيع عليه فى الأجل المقرر فلا محل للطعن.

الظعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢٠ صفحة رقم ٤٨٤ بتاريخ ٧/٤/١٩٢٩

أوجب قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٣١٢ منه، وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة، ما لم تكن صادرة بالبراءة، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد

صدر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ وحتى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٦٩ لم يكن قد تم التوقيع عليه - على ما بين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم الكتاب - فإنه يكون باطلاً مستوجباً النقض والإحالة، ولا يغير من ذلك ما أشر به قلم الكتاب المذكور على تلك الشهادة من إيداع أسباب الحكم غير موقعة من أصدره، لأن القانون أوجب حصول الإيداع والتوقيع معاً في ميعاد الثلاثين يوماً، ولأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يجرزها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية، وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلاً أو مسودة - لا تكون إلا مشروعاً، للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن.

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٨

لما كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه من رئيس المحكمة التي أصدرته وأثبت في ورقته وفي محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص، وكانت العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يجرزها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة لا بالمسودة التي لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سليم.

الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

لما كان لا يلزم في الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها، وإذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين إشركوا معه في إصداره ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين إشركوا في المداولة على مسودة الحكم إلا إذا حصل له مانع من حضور تلاوة الحكم عملاً نعت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات ولما كان الطاعن لا يجازى في أن رئيس الهيئة التي سمعت المداولة وهو الذى وقع على نسخة الحكم الأصلية وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومحاضر جلساته أن الحكم تلى من ذات الهيئة التي إستمعت للمرافعة وإشركت في المداولة، فإنه يفرض صحة ما يثيره الطاعن من عدم توقيع جميع أعضائها على مسودته فإن ذلك لا ينال من صحته.

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣٠

من المقرر أن مجرد إغفال القاضي التوقيع على محضر الجلسة لا أثر له على صحة الحكم ولا يترتب عليه البطلان.

الطعن رقم ٨٢٦٤ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٥

لا يلزم في الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته، بل يكفي أن يمرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها، وإذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين إشتراكوا معه في إصداره ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين إشتراكوا في المداولة على مسودة الحكم إلا إذا حصل له مانع من حضور تلاوة الحكم عملاً بما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٥

لما كان لا يجب الحكم أن أحد لقضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته ما دام النابت أن هذا القاضي قد وقع بإحضاله على مسودة الحكم مما يفيد إشاركه في المداولة، وكان النابت بورقة الحكم أن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وتداولت في إصدار الحكم قد وقعت على منظوفه، فإنه يكون سليماً وعتاًى عن الطلان.

الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٥

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الشهادة التي يصح الإستدلال بها على أن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقفاً عليه في المعاد القانوني ينفي أن تكون على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكاتب موقفاً عليه وقت صدورها، وأنه لا ينفي عن هذه الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن فيه عالياً من التوقيع وإذن فالشهادة النابت بها أن الحكم ورد للمحكمة يوم.... لا تفيد، لأن قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه لم يجعل للقلم الكتاب الإختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم في مقام طلب إبطاله بل قصر إختصاصه على مجرد إثبات وجود الحكم أو عدم وجوده في القلم المذكور محررة أسبابه موقفاً عليها عن أصدره وقت تحرير الشهادة.

الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٧

لما كانت ورقة الحكم تعبر بمنصة مخبر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ومعنى أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته الحكم من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله.

الطعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الثاني عشر من مارس سنة ١٩٨٦، وحى الثاني عشر من أبريل من السنة ذاتها، ولم يكن قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته، على ما بين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة الجيزة الكلية - المقدمة من الطاعة - فإنه يكون باطلاً، ولا

يعصم الحكم من هذا البطلان أن يكون يوم الحادى عشر من أبريل سنة ١٩٨٦ وهو آخر معاد مقرر لإيداع الحكم موقعاً عليه، يصادف عطلة رسمية، ذلك بأن بطلان الحكم بسبب التأخر فى إيداعه موقعاً عليه ممن أصدره، ملحوظ فى تقريره إعتبارات تنأى بطبيعتها أن تمتد هذا الأجل لأى سبب من الأسباب التى تستند بها مواعيد السقوط.

الظعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢١
من المقرر من أن القانون لم يرسم شكلاً أو خطأ يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيه. فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى الحالية - كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الظعن رقم ٣٤٠٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥
- لما كان القانون وعلى ما اسطر عليه قضاء محكمة النقض وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة الثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة وكان الشارع قد أوجب فى المادة ٣١٠ من ذات القانون أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً.

- من المقرر أن ورقة الحكم هى السند الوحيد الذى يشهد بوجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها، وكانت المعيرة فى الحكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التليفزيونية وفى الظعن عليه من ذوى الشأن، وكان الحكم الابتدائى لم يودع بأسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه وقد إقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم - الذى لم يكن قد أودع ملف الدعوى - أخذاً بأسبابه، فإنه يكون قد أيد حكمًا باطلاً وأخذ بأسباب لا وجود لها قانوناً لما يوجب نقضه.

الظعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٦
لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان وهو ما يتسع له وجه الظعن ويمتزج محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه الظعن. لما كان ما تقدم فإنه يعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن الثانى والطاعن الأول الذى لم يقبل طعنه شكلاً لحسن سير العدالة.

*** الموضوع الفرعي : الحكم بتقدير الرسوم :**

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٧

- نصت المادة ١٨ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم الجنائية على أن " تطبق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية... " ونصت المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية على أنه "لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة. فإذا حكم في الدعوى بإلزام الخصم بالمصاريف استحققت الرسوم الواجبة ". ولما كان الاستئناف بمثابة الدعوى المبتدأة في تقدير الرسوم فإن الطاعنة "وزارة الحرية والبحرية" المستولة عن الحقوق المدنية - وقد عسرت إستئنافها بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض لا تدفع عنه رسوماً - ولما كانت محكمة الجناح المستأنفة قد قضت بقبول إستئناف التهم والمسئولية عن الحقوق المدنية والمدعية بالحق المدني شكلاً وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة وتعويض ولم تلزم أحدًا من المستأنفين بمصاريف إستئنافه سوى المدعية بالحق المدني، فإنه على مقتضى هذا التقضاء النهائي لا يحق إلزام المتهم والطاعنة بشيء من مصروفات الدعوى المدنية الإستئنافية حتى يتدارك صاحب الشأن هذا القرض بالطريق الذي رسمه القانون.

- تقدير الرسوم مطروح عن الأصل المقضى به وهو قضاء محكمة الموضوع ومن ثم فإن المحكمة التي تنظر التظلم في أمر تقدير الرسوم لا تمتد ولايتها إلى الفصل في النزاع القائم حول أساس الإلتزام بالرسم بل يقتصر بحثها على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير الرسوم على ضوء القواعد التي أرساها قانون الرسوم وفي حدود قضاء محكمة الموضوع بهذا الإلزام. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد أمر تقدير الرسوم بما إحتل عليه من إدراج الرسوم المدنية الإستئنافية تأسيساً على أن التهم والمستولة عن الحقوق المدنية ملزمان أيضاً بالمصروفات المدنية الإستئنافية مع أن الحكم الإستئنافي في الصادر في الموضوع لم يلزم أيهما بشيء من هذه المصروفات، فإنه يكون قد بنى قضاءه على ما يخالف الثابت في الأوراق وعسرج عن حدود ولايته بما يحويه ويوجب نقضه.

*** الموضوع الفرعي : الحكم بعدم الإختصاص :**

الطعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٤ مكتب قتي ٦ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٨

إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد ألغى المحكمة الإستئنافية وأعادت القضية إليها للحكم في موضوعها فلا يجوز محكمة أول درجة أن تقضى في الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها.

*** الموضوع الفرعي : الخطأ القانوني في الحكم :**

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٠
الخطأ القانوني لا يجب الحكم ما دام أن قاضي الموضوع قد غول في تكوين عقيدته بتيرة المتهم على عدم إطمئنانه إلى صلته بالجواهر المخدرة بعد أن ألم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرته في اعتقاده - يستوى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون.

*** الموضوع الفرعي : الخطأ المادي في الحكم :**

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٥١
إذا لم تكن ثمة شبهة في أن خطأ المحكمة يذكرها " الجني عليه " بدلاً من "المتهم" إنما كان زلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى، فلذلك لا يقدر في سلامة حكمها.

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ٥/٢١/١٩٥٦
ما يقع في الحكم من خطأ مادي لا يعد به ولا يعيه أو يقدر في سلامته.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٠/١٨/١٩٦٠
خطأ الحكم في إثبات حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته ما دام الأمر لا يتجاوز الخطأ المادي.

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٦٠
خطأ الحكم في خصوص تاريخ الواقعة لا يعيه ما دام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون في الواقعة ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١١/١/١٩٦٠
ما أورده الحكم من أن النيابة طلبت معاقبة الطاعن بمواد الإتهام هو تزيد لا أثر له على سلامة الحكم ما دام الاستئناف كان مقصوراً على الدعوى المدنية وحدها.

الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ٥/٧/١٩٦٢
إذا كانت التهمة المسندة إلى الطاعنين أنهما توصلا بطريق الإحتيال إلى الإستيلاء على مال من الجني عليه وكان الحكم المطعون فيه الذي قضى بإدائتهما قد أشار إلى نص المادة ٣٣٧ عقوبات فإن ذلك لا يعدو كونه خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته طالما أنه أشار في الوقت ذاته إلى نص القانون الصحيح الذي حكم بموجبه وهو المادة ٣٣٦ عقوبات.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٢

إذا كان الطاعن قد أقر أمام محكمة التصحيح ولم يجحد عمامة فى تقرير أسباب الطعن وفى مرافعته بالجلسة أنه - أى الطاعن - هو بذاته الذى إستجوب فى تحقيق النيابة وأسند إليه الإعراف بالتهمة وظل محبوساً حتى مثل أمام محكمة الجنائيات وأبدى دفاعه أمامها ثم صدر الحكم فى مواجهته، وكان ما يقوله الطاعن أن أدلة الدعوى قد أنصبت فى الواقع على شخص غيره يدعى "ليب أبوب سعد" وأنه ظهرت عند التحقيق طلب إعادة النظر أدلة جديدة تزيد ذلك - ما يقوله الطاعن، فى هذا الشأن لا يدفع ما أثبتته الأمر المطعون فيه من أنه هو بذاته الذى صدر الحكم ضده وهو لا يعدو فى حقيقته أن يكون محاولة جديدة لتوجيه الإتهام وجهة غير التى أخذ بها الحكم وهو بعد وسيلة للإلتصاف طريق لم يرسمه القانون للطعن فى الحكم بعد أن أصبح نهائياً بإستفاذ طرق الطعن فيه.

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧١

من المقرر أن الخطأ المادى البحث فى اسم الشاهد وترتيبه بين شهود الإثبات لا يؤثر فى سلامة الحكم.

*** الموضوع الفرعى : الطعن فى الأحكام :**

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ٢/١٢/١٩٥٤

إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى أضيفت بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ قد أجازت للمتهم إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية فى المغالطات وفى الجنب فى غير الأحوال المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة نفسها، إذا كان ذلك الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها، مما لا يجوز معه للمحكوم عليه أن يطعن فى حكم المحكمة الجزئية مباشرة بطريق النقض لهذا السبب.

الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ٤/٢٣/١٩٦٢

مضى كان الحكم الإستئنافى لم يفصل إلا فى شكل الإستئناف بعدم قبوله، فإن أوجه الطعن فى القرار الطاعن فى موضوع الدعوى إنما تكون موجهة إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض.

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١/٤/١٩٧٠

مضى كان قد تبين عند تنفيذ الحكم المطعون فيه والذى قضت محكمة النقض بعدم جواز الطعن فيه إستناداً إلى أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا، أن الحكم المذكور قد صدر فى الواقع من محكمة جنائيات

الإسكندرية مشكلة وفق قانون الإجراءات الجنائية وليست بإعتبارها محكمة أمن دولة عليها فإنه يتعين الرجوع في الحكم ونظر الطعن من جديد.

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٨

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية " مما مفاده أنه لا يقبل من أيهما الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لإنعدام مصلحته في ذلك، فإن ما ينهه الطاعن - المستول عن الحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون - إذ لم يقتصر على الفصل في الدعوى المدنية المخالفة وحدها بمحكم النقض الأول إلى محكمة الإعادة وإنما فصل في الدعوى الجنائية أيضاً - لا يكون مقبولاً. لما كان ذلك وكان من المقرر أن علاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع بدرع معقب طالما أنه يقيمه على عناصر تنتجها، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه - بعد أن خلص إلى أن الطاعن هو القائل الأصلي للبناء - عرض للدفاع بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين المحكوم عليه وأطرحه إستناداً إلى أن المحكمة لم تطعن لصحة ما إدعاه من أنه عهد بعملية البناء القائل من الباطن وأنها لم تعمل على الإقرار الصادر من هذا الأخير في هذا الشأن إذ لم يساند دليل في الأوراق، فإن ما يثيره الطاعن - هذا الخصوص بدعوى الفساد في الإستدلال ينحل إلى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى وأدلتها وفى تكوين عقيدتها فيها فلا وجه لمصادرتها فى ذلك بعد أن أثبت الحكم بأدلة سائفة قيام علاقة التبعية ورتب عليها مساءلة الطاعن عن أعمال تابعه غير المشروعة.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ٥/١٠/١٩٨٤

من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملاً بنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفله عملاً بنص المادة رقم ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية، وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام محاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وإعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات.

الطعن رقم ٢٢٤٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٤

من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها - كسلطة إتهام حق إستئناف حكم محكمة أول درجة فإن الحكم يجوز قوة الأمر المقضي ويتفلق أمانها طريق الطعن بطريق النقض، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر بناء على إستئناف المتهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكمين الابتدائي والإستئنافي قد إندجما وكونا قضاء واحداً، أما إذا ألقى الحكم الابتدائي في الإستئناف أو عدل، فإن الحكم الصادر في الإستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب النيابة العامة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - سوى مركز المتهم.

الطعن رقم ٢٤٣٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١١/٧/١٩٣٢

سرق ثلاثة أشخاص قمحاً من منزل مجاور للمزارع، وساروا في الطريق الموصل للمزارع، فأبصر بهم خفيو، ورأى اثنين منهم لراً هاربين في المزارع ولم يدركهما، وأن ثالثهم كان يحمل زكية من القمح المسروق، فشاده مرتين فلم يجبه، بل ألقى الزكية على الأرض وحاول الفرار مثل زميله اللذين ألقيا وإندسا في المزارع بعد أن ألقيا على حافتها ما كان معهما من القمح، فعندما إرتكز الخفيو على ركبته وأطلق عليه عياراً نارياً في الجزء الأسفل من جسمه أصابه في ساقه من الخلف، ولم يكن بين المكان الذي أصيب الجنى عليه فيه وبين المزارع سوى حصة عشر مراً على أكبر تقدير، وقد توفي هذا المسارق بسبب تلك الإصابة. إتهمت النيابة هذا الخفيو بأنه قتل الجنى عليه عمداً، وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات شاكمته بالفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع، فأحيل إلى محكمة الجنايات، ولديها دفع الخفيو بأنه كان معلوماً فيما فعل، وأن علره هذا يعفيه من العقاب عملاً بنص المادة ٥٨ ع ولكن المحكمة، مع تسليمها بأن الواقعة حصلت على هذه الصورة رأت أن إعطاء الخفيو مشروعة العمل الذي أتاه لم يكن مبنياً على سبب معقول، وأنه لم يتحر ولم يور في إطلاق النار على الجنى عليه قبل أن يطلق أول طلقة في الهواء على سبيل الإزهاق، كما تقضى عليه بذلك التعليمات. ولذلك حكمت عليه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع وبالمادة ١٧ مجسمة مع الشغل لمدة ستين وإلزامه بأن يدفع للمدعية باحق المدني " والدة القليل " مبلغ ٢٥ جنهما. ومحكمة النقض رأت أن النتيجة التي إستنتجتها محكمة الجنايات لا تستقيم مع المقدمات التي سلمت بها في حكمها عن ظروف الحادثة وملابساتها ومكان وقوعها ووقلت حدوثها، بل أن تلك المقدمات مجتمعة تشير إلى أن المتهم كان معلوماً فيما فعله من مبادرة إلى إطلاق النار على الجنى عليه الذي يعتقد أنه لص قبل إتخاذ خطوة التهديد بالإطلاق في الهواء حتى لا يفلت منه قبل أن يجهز بتدليته لإطلاعها

لثاني مرة، وإلى أنه مع مقولية سبب إعتقاده سار على موجب هذا الإعتقاد يزو ونحو، وأنه محق فيما طلبه من إعتباره معلوماً وفق المادة ٥٨ ع. ولذلك حكمت بنقض الحكم وبرائة الخضر المتهم لما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣ مجموعة ص ٤٣ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٠
ليس لما يطعن على الحكم أن يكون قد عول على الواقعة غير صحيحة متى كان مشتتاً على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها ولو أسقطت منه العبارة غير الصحيحة.

الطعن رقم ٢٤٧٤ لسنة ٣ مجموعة ص ٤٣ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٧
إذا اعتمدت المحكمة في ثبوت التهمة على إعراف بعض المتهمين الذي تتميز بعده أدلة ذكرها الحكم وكان من بين هذه الأدلة شهادة لم يذكر الحكم محصل أقوالهم، فلا يطعن على الحكم بمقولة إنه أخذ بشهادة شهود لم يبين موضوع شهادتهم ما دام الحكم يبنى سليماً، حتى مع استبعاد هذه الشهادات وتبقى الأدلة الأخرى كاثلة لإدانة الطاعن.

* الموضوع الفرعي : القصور في التسبيب :

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ١٩ مكتب قتي ١ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢
إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم جواز المعارضة في الحكم لسبق المعارضة فيه وكان الثابت أن الطاعنة كانت قد قالت في دفاعها إن التوكيل المنسوب إليها والذي بناء عليه قدمت المعارضة الأولى إنما هو توكيل مزور عليها، وأوردت أدلتها على هذا المزور، ولكن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم تتعرض له مع ما قد يكون له من أثر واضح في النظر الذي انتهت إليه، فإنه حكمها يكون معيماً معيماً نفعه.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٣ مكتب قتي ١٤ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٦٣/١١/٤
حكمه الموضوع غير ملزمة بأن تبين نوع الآلة التي استعملت في الإعتداء ما دامت قد استقينت أن المتهم هو الذي أحدث إصابات الجنى عليه. ومن ثم فإن التمسك على الحكم بالقصور في التسبيب لإغفاله الإشارة إلى الآلة المستعملة في إحداث الإصابة - لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٢٨١ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١١١٠ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٤
متى كان ما أورده الحكم الطعون له من إفعال الإصابات التي وجدت بالطاعن ووالدته وشقيقته المينة بالقابض الطبية والتي نسبوا إحداثها إلى أمومة الجنى عليه ووالده - إنما هو فصل في مسألة فنية بحت، مما كان يقتضي من المحكمة - حتى يستقيم لتساؤها - أن تحققها عن طريق المختص لنياً وهو الطبيب

الشرعي، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيياً بالقصور في السبب والفساد في الإمداد، مما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١

لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ استقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافق هذا الركن، وترتب جريمة التهريب عليه، وهو ما دلل عليه الحكم تدليلاً سالفاً في معرض استخلاصه لظروف الواقعة.

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧

- ليس لزماً على المحكمة أن تورد أدلة الإدانة قبل كل من المتهمين في الدعوى على حدة، ومن ثم فلا جناح عليها إذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم - بين الطاعنين الثاني والثالث - نظراً لوحدة الواقعة، وما دامت الأدلة قبلهما متحد وتساند في معظمها، وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو العوض في أسبابه بحيث تبقى موافق كل من الطاعنين والإدانة قبلهما متعددة بغير لبس.

- من المقرر أن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتصلة من جريمة سرقة، مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود، بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها.

- لا يشترط لإعتبار الجنائي مخفياً لشئ مسروق أن يكون محرراً له مادياً، بل يكفي كذلك أن تحصل يده به ويكون سلطانه مبسوطاً عليه، ولو لم يكن في حوزته الفعلية.

- ليس لزماً على الحكم أن تضمن حكمها الثمن الحقيقي للأشياء المسروقة، وإنما يكفي أن تكون قد قدرت - إستناداً إلى قوائن مقبولة - أنها بيعت للمتهم بدين يثل قيمتها الحقيقية.

- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشة على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

- للمحكمة أن تستيط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

- بحكمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين، وإن عدل عنها بعد ذلك، ما دامت قد إطمأنت إليها.

- بحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها، أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق، ولو خالفت ما شهد به في تحقيقات النيابة، أو أمامها، لأن الأمر مرجعه إلى إقتناعها هي وحدها.

- إذا كان الطاعن لم يجحد ما أقر به وقد أشار المدافع عنه إلى أنه يعرف للوهلة الأولى عند سؤاله عن أجزاء التراجمة المسروقة، وأرشد عنها وذكر الثمن الذى إشرى به هذه الأشياء وأن السعر كان مناسباً وأنه حصل على فاتورة، فإن ما أثاره الطاعن المذكور من نعى لإستاد الحكم فى إدانته - من بين ما إستند عليه - إلى إعرافه فى التحقيقات، يكون غر سليد.

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب الدفاع فى كل جزئية يعللها فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل منها على إسقاط، طئلاً أن فى قضائها بالإدانة إستناداً إلى الأدلة التى ساقها، ما يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها.

-- لا يعبى الحكم مكتوبه عن الرد صراحة على جزئية آثارها الدفاع، إذ أن فى قضائه بإدانة الطاعن للأدلة السالفة التى أوردتها ما يفيد ضمناً أنه أطرح ذلك الدفاع ولم ير فيه ما يغير من عقيدته التى أخلص إليها.

- إذا كانت المحكمة لم تر فى الإقرار الذى أشار إليه المدافع عن الطاعن بملسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٩ ما يغير من عقيدتها التى إنتهت إليها فى قضائها بإدانة الطاعن للأدلة السالفة التى أوردتها فإن ما يثيره فى هذا الخصوص، لا يكون له محل.

*** الموضوع الفرعى : التطق بالحكم :**

الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٥
إن العبرة فى التاريخ الذى نطق فيه بالحكم هى بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أو فى محضر الجلسة.

الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٥٦
مضى كان القاضى ضمن الهيئة التى سمعت المرافعة ولم يشوك فى الهيئة التى نطقت بالحكم ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات - فإن الحكم يكون مشوباً بالطلان.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ٥/١١/١٩٥٦
لا يلزم أن ينص صراحة فى منطوق الحكم على رفض الدفوع التى أبداها المتهم فى المرافعة إكتفاء بما أورده فى أسبابه إذ فى قضائه بالإدانة ما يفيد ضمناً أنه أطرح هذه الدفوع ولم يأخذ بها.

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٣

من المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكمها فى الدعوى فإنها لا تملك تعديل أو تصحيحه لزوال ولايتها فى الدعوى، وذلك فى غير الحالات المبينة بالمواد ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية، ٣٦٧، ٣٦٨ من قانون المرافعات، وفى غير حالة الحكم الغيابى.

الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢١

لم يحدد قانون الإجراءات الجنائية أجلاً للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها، على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون التوقيع عليها، ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية - ومن ثم فإن ما ينص عليه الطاعن من أن إجراءات المحكمة وقعت باطلة تأسيساً على أن محكمة الجلسات المستأنفة أجلت النطق بالحكم أكثر من مرة خلافاً لما يقضى به قانون المرافعات - يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٩

لما كان بين من الأوراق أن الدعوى نظرت بجلسته ١٩٧٥/١٢/٣٠ وبعد أن سمعت فيها المرافعة أمرت المحكمة بحجزها ليصدر الحكم فيها بجلسته ١٩٧٦/١/٢٧ إلا أن المحكمة أمرت بمد أجل الحكم لليوم التالى ١٩٧٦/١/٢٨ وهو اليوم الذى صدر فيه الحكم ونطق به. لما كان ذلك، وكان كل ما أوجبه قانون الإجراءات الجنائية فى هذا الصدد هو ما نصت عليه المادة ١/٣٠٣ من هذا القانون من أنه " يصدر الحكم فى جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية ويجب إثباته فى محضر الجلسة ويوقع عليه رئيس المحكمة والكاتب ". ولم ينص على البطلان فى حالة النطق بالحكم فى جلسة تهاجر الجلسة المحددة لذلك، كما أن تحديد أيام انعقاد جلسات الدوائر المختلفة بالمحكمة هو مجرد إجراء تنظيمى لحسن سير العمل بها لا يترتب البطلان على مخالفته. لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسته أنه صدر علناً، وكان الأصل فى الإجراءات الصعبة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء فى محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر بجلسته غير علنية ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون الحكم ومحضر الجلسة ويكون ما رده فى طعنه فى هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٢٥٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٣

لما كان ذلك، وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يحدد أجلاً للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها، على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثون يوماً من صدورهما

دون التوقيع عليها، ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية، فإنه لا تترتب على المحكمة أن هي مدت أجل الحكم أكثر من مرة.

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١١/١/١٩٤٣
إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد قررت تأجيل النطق بالحكم مع الترخيص للخصوم في تقديم مذكرات وفي الجلسة المحددة للنطق بالحكم قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتعرض إلى ما ورد في مذكرة المنهم من أن المجنى عليه تصالح معه وقررو في محضر الصلح المرفق بالمذكرة ما يفيد براءته، فإنها تكون قد أعطت. إذ كان الواجب عليها أن تحقق هذا الدواع وترد عليه ما دام المجنى عليه قد عدل عن أقواله الأولى التي إبنى عليها حكم الإدالة من أن المنهم كان سعى النية في إختلاس ماله الذي إئتمنه عليه.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١١/١/١٩٦٠
لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدواع التي أبديت في أثناء المرافعة إكتفاء بما يفيد ذلك في الأسباب.

*** الموضوع الفرعي : إنعدام الحكم :**

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠
إذا جاز القول في بعض الصور بإلغاء الأحكام لفقدانها مقوماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يشهه الطاعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى.

*** الموضوع الفرعي : بطلان الحكم :**

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٤٩
إن أوجه البطلان التي تلحق الأحكام الابتدائية يجب رفعها إلى المحكمة الإستئنافية ولا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ٧/١١/١٩٥١
القاضي الذي ينظر الدعوى ابتدائاً لا يصلح أن يكون عضواً في المحكمة التي تقضى في الإستئناف المرفوع عن الحكم الذي أصدره، فإذا هو إشترك في نظر هذا الإستئناف كان الحكم باطلاً.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٥١
يجب على محكمة الموضوع ألا تنبى حكمها إلا على الوقائع والظروف الثابتة في الدعوى، فإذا هي استندت في الأخذ بشهادة الشهود إلى أمور ليس لها سند من التحقيقات كان حكمها باطلاً.

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٥١/٣/٦

إذا كان الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة المتهم قد صدر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ ثم نظرت الدعوى استئنافاً في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٥٠ وصدر الحكم المطعون فيه في هذه الجلسة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون إضافة أسباب أخرى، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من قلم الكتاب بناء على طلب الطاعن أنه حين تحريرها في يوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٥٠ لم يكن الحكم الابتدائي قد وقع عليه من القاضي الذي أصدره، وكان القانون يوجب تلوين الحكم بالكتابة وأن يوقع عليه القاضي الذي أصدره فإن الحكم المطعون فيه يكون خالياً من الأسباب معيّناً نقضه.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢١

إن القانون - كما أولته هذه المحكمة - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وحتى يوم ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يكن قد تم وضعه والوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب - فإنه يكون باطلاً معيّناً بفضه.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٢١ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أُلغى الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن من تهمة التزوير وأدانه فيها ولم يبين واقعة الدعوى التي أسندتها إليه بياناً كافياً كما لم يشر إلى النص القانوني الذي عاقبه بموجبه فإنه يكون باطلاً معيّناً نقضه.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٥٣/١/١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الإستئنافية بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة ياتلار المتهم بأن يسلك سلوكاً مستقيماً، ويوجبه تحت مراقبة البوليس الخاصة، دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافاً لما تقتضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإنه يكون باطلاً فيما قضى به من تشديد العقوبة على الطاعن لتغلف شرط صحة الحكم من المحكمة الإستئنافية بهذا التشديد وفقاً للقانون وإذا كان محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله، فإنه يصح نقض هذا الحكم، وتأييد الحكم المستأنف الصادر ياتلار الطاعن. ولا يبقى بعدئذ محل إلا لنظر ما كان من أوجه الطعن وارداً على الحكم المستأنف.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٧٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٥

إن قضاء محكمة النقض قد إستر على أن الشهادة التى يصح الإحتجاج بها فى بطلان الحكم لعدم توقيعها فى خلال ثلاثين يوماً من صدوره، إنما هى الشهادة التى تدل على عدم وجود الحكم فى قلم الكتاب وقت إعطائها. وإذن فمضى كان الطاعن يستند على إخطار قلم الكتاب لمحامي إيداع الحكم فى اليوم الرابع والثلاثين من صدوره، فإن هذا الإخطار لا يكون منتجاً فى هذا المقام.

الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٧٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٤

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وأن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، كما أن المادة ٣١٢ من نفس القانون نصت على أن الحكم يبطل خلوّه من الأسباب، وإذن فمضى كان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب التى إستندت إليها المحكمة فى تأكيد الحكم المستأنف، فلا هو أخذ بالأسباب الواردة فى الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها، كما خلا من البيانات الأخرى المتصوص عليها فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه يكون باطلاً معنياً نقضه.

الطعن رقم ٢٤٣٨ لسنة ٧٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٥٤/٢/١٥

مضى كان الطاعن حين توجه إلى قلم كتاب المحكمة للإطلاع على الحكم فى اليوم الثلاثين من يوم صدوره لم يجده مودعاً به وقد حصل على شهادة بذلك محررة فى آخر ساعات العمل من ذلك اليوم وتؤكد هذا بشهادة أخرى بعدد يومين، مضى كان ذلك، فإن الحكم باطلاً طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا عبرة بما أثبتته قلم الكتاب على الشهادة الأخيرة من أن الحكم قد ورد للتسليم بعد تحريرها وأثناء تسليمها للطاعن فى الساعة الواحدة والنصف مساءً ذلك بأنه قد ثبت من الشهادة السابقة عليها أنه قد مضى ثلاثون يوماً على صدور الحكم دون حصول التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب، والشهادة الثانية وإن ثبت فيها أن الحكم وصل أثناء تسليمها للطاعن فى اليوم الثانى والثلاثين إلا أنها تؤكد ما أثبتته الأولى من أن الطاعن حين توجه للقلم فى اليوم الثلاثين لم يجد الحكم.

الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٧٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٣

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة فى مواجهة المتهم، وتسمع فيها الشهود، ما دام سماعهم ممكناً. وإذن فإذا كانت المحكمة قد أسست حكمها بإدانة

التهمين على أقوال الشهود بالتحقيقات الأولية، دون أن تبين السبب في عدم سماعهم، ودون أن تجرى أى تحقيق في الدعوى فإن حكمها يكون باطلاً نصياً نقضه.

الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٢٤ مكتب قضى ٦ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٥٥/١/١٠

إن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التى لا يترتب البطلان على إغفالها.

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٢٥ مكتب قضى ٦ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٤

حصول خطأ في محضر الجلسة خاص باليات إجابة إحدى الشاهدات باعتبارها حاضرة فى حين أنها لم تحضر وتليت أقوالها بالجلسة، وهو خطأ مادى لا أثر له فى سلامة الحكم.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٢٥ مكتب قضى ٧ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

متى تبين أن القاضى الذى إشرك فى المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمع المرافعة لدى الدعوى فإن الحكم يكون باطلاً طبقاً للمادة ٣٣٩ من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ مكتب قضى ٧ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلفت إليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس. لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية إنما هى إعادة النظر فى الدعوى وإصلاح ما قد يكون وقع فى المحاكمة الابتدائية من أخطاء.

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قضى ٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

إن البطلان - طبقاً للمادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لا يلحق إلا بالإجراء المحكوم به بطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة، وهو لا يعلق بما سبقه من إجراءات، كما أنه لا يؤثر فى قرار النيابة بإحالة الواقعة إلى غرفة الإتهام أو قرار غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات، ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان إن صح إعادة القضية إلى النيابة بل يكون للمحكمة أن تصحح الإجراء الباطل طبقاً للمادة ٣٣٥ إجراءات.

الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ مكتب قضى ٧ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٣

عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه يوجب البطلان. وذلك طبقاً لنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٠
يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى قضاءه عليها حتى يمكن بحكمة
النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم.

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٥٩/١/١٣
تقيد المحكمة الجزئية بوقائع الدعوى - كما وردت في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور وفقاً للمادة
٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا دانت محكمة أول درجة الطاعن بتهمة - لم تكن الدعوى
مرفوعة عليه بواقعتها أمامها بل صرف النظر عنها ولم تر النيابة تقديمها إليها - فإنها تكون قد أخطأت
لأنها عاقلت الطاعن عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه لما يقتضى بطلان الحكم الابتدائي المستأنف، وبهذا
تعود الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل أن يصدر فيها الحكم.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٠
منع القاضي من نظر دعوى سبق لهم أن نظروها وفصل فيها عمله أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها
إبتداء - فإذا نظروها مرة أخرى كان قضاؤه باطلاً يفتح له القانون باب الطعن بالطريق العادي أو بطريق
النقض.

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٦
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المسجوبة لمعاقبة المتهم أو يشير إلى نص القانون الذي حكم
بموجبه، وهو بيان جوهرى تتضمنه قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات أو وجهته المادة ٣١٠ من قانون
الإجراءات الجنائية، فإنه يكون مشوباً بالبطالان بما يوجب نقضه - ولا يعصم الحكم من هذا العيب أنه
أشار في صدره إلى أن النيابة اتهمت الطاعن من استعمال الأوراق المزورة وطلبت معاقبته بالمادة ٢١ من
قانون العقوبات طالما أنه لم يفصح عن أخذه بها ولم يبين واقعة الاستعمال التي أقرها المتهم وعلى أى
الأوراق أنصبت.

الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٢
إذا كان الطاعن قد حصل على تأشيرة تفيد إيداع الحكم ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين
يوماً التالية لصدوره فإن ذلك لا يجزئ في نفى حصول التوقيع على الحكم في الميعاد القانوني ذلك بأن
لقضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطالان لهذا السبب أن
يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى
موقعاً عليه رغم إنقضاء ذلك الميعاد.

الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٢
إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن المتهم " الطاعن سئل عن اسمه فأجاب بما هو مدون بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر فلا عيب في ذلك. كما أن إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته وعمل إقامته لا يطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعي أنه كان في سن تؤثر على مسؤوليته.

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٣
رتبت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على حضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمعنى المدة بطلان الحكم السابق صدوره، إلا أن إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة في هذه الحالة لا يوجب عليه إصدار الأتوال والشهادات التي تكون قد أبديت في المحاكمة الأولى بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن عناصر التحقيق الأولية للمحكمة أن تستند إليها في قضائها.

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٤
إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن أخله بأسباب الحكم المستأنف بل أنشأ لنفسه أسباباً جديدة وقد أغفل الإشارة إلى النص الذي حكم بموجبه فإنه يكون باطلاً ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أنه أشار في ديباجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخله بهذه المواد في حق الطاعن.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٦٤
من المقرر أن إغفال الحكم الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يطله.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ٣/٤/١٩٦٧
إذا نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأخيرة على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه - فقد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التي تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات، أما إغفال الإشارة إلى نص قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا يطل الحكم.

الطعن رقم ١٥٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٧
تنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه، وهو بيان جوهري يقتضيه قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات، فإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على المتهم، فإنه يكون باطلاً ولا

بعضه من عب هذا الإعلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها أو إثباته في منظورة الإطلاع على المواد سالفة الذكر، ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها.

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٧
لا محل للإستناد للمادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي توجب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم في المواد الجنائية التي تطبق عليها أحكام قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠
التناقص الذى يطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساقطاً لا شئ له باقى يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يعبر الاعتماد عليها.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥
إنه وإن كان الأصل أن يحضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الدياجة، إلا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدانها عنصراً من مقوماتها قانوناً، وأن الحكم يجب أن يكون مستكماً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضورياً بإعدام الطاعن وغلت مدوناته من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلاً قانوناً.

الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠
أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بى عليها وأن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المسوغة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، كما نصت المادة ٣١٢ من القانون المشار إليه على أن الحكم يبطل خلوه من الأسباب، وإذا كان ذلك كان وكان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب التي إستندت إليها المحكمة فى تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لجرمة إستعمال القوة التي دان الطاعن بها فلا هو أخذ بالأسباب الواردة فى الحكم المستأنف ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها، فإنه يكون باطلاً ويعين نقضه.

الطعن رقم ١٧٠٩ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٠

جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنايات طبقاً لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى. أما إذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول، بل يجب إذا لم يحضر فعلاً أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول وباستمراره قائماً.

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٠

إن التناقض الذي يطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهدداً متساقطاً لا يصلح أن يكون قريناً نتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٠

يرتب البطلان حتماً على عدم توقيع الحكم في الميعاد، سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية، أم لم يقدمها ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي إستوفته القانون واعتبره شرطاً لقيام الحكم، وبغض عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه، خالفاً من التوقيع.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٠

معى كانت مدونات الحكم صريحة في أن الجناة كانوا ثلاثة خلال قائد السيارة، فإنه يكون غير صحيح ما إدعاه الطاعن من أن الحكم اعتبرهم مرة ثلاثة وأخرى أربعة، فضلاً عن أن هذا الحلال - على فرض صحته - لم يكن له أثر بالنسبة لثبوت الجرائم التي دين بها الطاعن أو وصلها القانوني.

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٠

- تنص المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف. وتنص المادة ٣٦٧ من القانون ذاته على أن تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الإستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من معهد إليه من مستشاريها القضاة بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار إنعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الإستئناف ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين. ومؤدى ذلك أن الشارع لم يربط البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين. ولما كان ما يبين من الحكم المظنون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة إستئناف القاهرة فإنه يكون قد صدر من هيئة

مشكلة وفق القانون، ولا يؤثر في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تخصص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الإستئناف وبالتالي تعيين من يهده إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنائيات لا يعبء أن يكون تنظيمياً إدارياً بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من الإختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يتوجب البطلان على مخالفته، فإن ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم في هذا الصدد لا يقوم على أساس من القانون.

— متى كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن إستجواب الطاعن تم بموافقة الدفاع دون إعراض منه فليس له أن ينعي عليها من بعد أنها إستجوبته، هذا إلى أن حقه في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على هذا السبب قد سقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لحصوله بحضور محامي الطاعن بدون إعراض منه عليه.

— العبرة في المحاكمة الجنائية هي بالفتح القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر. ومعنى إقتع القاضي من الأدلة المعروضة أمامه بالصورة التي إرتسمت في وجدانه للواقعة وخلص إلى إرتكاب المتهم لها وجب عليه أن ينزل العقاب به طبقاً للقانون بمعنى أنه يكون في حل من الأخذ بدليل النفي ولو تضمنته ورقة رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون مخالفاً للحقيقة، أما ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها لمحلله الإجراءات المدنية والتجارية لحسب حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام والأزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها.

— لا تترتب على المحكمة إن هي عولت على الإستدلالات التي أجراها الضابط معني إطمأنت إليها وأطرحت أقوال شاهدي النفي ولم تأخذ بما حواه دفتر الأحوال.

— ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما أنه كان في مكانة الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه دفاع في شأنه.

— لا جناح على المحكمة إن هي أمرت بإستدعاء الضابط الشاهد وإستوضحته فيما رأت لزوماً لإستيضاحه فيه ما دام الثابت من محضر جلسة المحكمة أن هذا الإجراء تم في حضور الطاعن ومحاميه.

— لا تلزم المحكمة بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم.

— لا تترتب على المحكمة إذا هي لم تحقق الدفاع غير المنتج في الدعوى أو أغفلت الرد عليه.

— محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان إعرافاً والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه. ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد عند بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن إستعمل سلاحه الأمرى بل

إقتصر على أنه قتل اجنبي عليها بطعنة أعداءها لذلك وعندما أورد إعزاف الطاعن ذكر أنه أقر بأنه أطلق على اجنبي عليها العار من مسدس الأميرى المسلم إليه ثم أخذ بما إطمأن إليه من إعزاف الطاعن فى شأن مقارفته للقتل وأطرح ما عده فى شأن السلاح المسلول، فإن ما يمتدح الحكم من دعوى التناقض فى النسب فى هذا الشأن لا يكون لها محل.

– الإعزاف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعزاف المزور إليه قد انتزع منه بطريق الخيلة أو الإكراه. ومتى تحققت أن الإعزاف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان لها أن تأخذ بما لا يعقب عليه.

– لا جدوى مما يفره الطاعن من بطلان إعزافه بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية ذلك بأن المعارف بهذا النص يحكم ورودها فى الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تخديره من اتصال رجال السلطة بالمتهم اغموس داخل السجن، ولا يوجب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للإجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكول إلى محكمة الموضوع.

– إن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى النبط القضائى عن القيام إلى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم أداءها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما فى الأمر أن ترسل هذه المعارف إلى النيابة العامة فتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها.

– محكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها دون أن تنقيد فى هذا الشأن بدليل بعينه وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تنفع بصحتها ما دام إستخلاصها سابقاً مستمداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق.

الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ مكتب قضاى ٢١ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٠

إن التأثير على طلب الطاعن بما يفيد إيداع الحكم ملف الدعوى فى تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً التالية لصدوره، لا يجدى فى نفع حصول هذا الإيداع فى الميعاد القانونى، ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم

الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه رغم إنقضاء ذلك الميعاد.

الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١١٩٥ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٠
متى كان الحكم في تفسيره للمعنى المقصود من كتاب مدير جرك بور سعيد المورخ..... إلى مأمور بتدر المنصورة، قد ذهب إلى أن عبارات ذلك الكتاب لا تمثل معنى الإذن المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، وأنها لا تحمل أكثر من معنى التنبيه بإرسال الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف فيها، وكان بين من الإطلاع على المفردات أن تلك العبارات غير قاطعة الدلالة لى معناها، ولا تعبر عن رغبة صريحة في رفع الدعوى، فإن الحكم لا يكون قد خرج لى تفسيره لعبارات ذلك الكتاب عما تحتمله من معنى.

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ٧/١٢/١٩٧٠
متى كان الثالث بحضور جلسة المعارضة الاستئنافية، أن المطعون ضده لم يدفع بالجلسة بأنه كان معذوراً في تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الاستئنافية الحضورى الإعتبارى المعارض فيه، ولم يبين وجه العذر الذى منعه من الحول فيه، بل تكلم مباشرة فى موضوع الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه، إذ قضى بقبول المعارضة شكلاً ورتب على ذلك الحكم فى موضوع الدعوى، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٨ بتاريخ ١٨/١/١٩٧١
متى كان بين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه خلا من تاريخ صدوره، وكان خلو الحكم المذكور من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى بطلانه، وكان الحكم الاستئنافية إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائى ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاتها، فإنه يكون باطلاً أيضاً لإستناده إلى أسباب حكم باطل مما يعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٢
متى كان ما أثبتته الحكم في ملفاته يتضمن أن التحريات قد دلت على أن المطعون ضده الأول يتجر فى المخدرات ويجتز كميّة منها، وأن الإذن بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال نقله المخلو - باعتبار هذا النقل مظهرًا لنشاطه فى الإتجار - بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها قد أخطأ فى تطبيق القانون فضلاً عن خطئه فى الإستدلال، مما يستوجب نقضه ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢١

إذا كان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه أن دياحيته قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها لما يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد إن انتصح من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أنها لم تسوف بيان المحكمة التي صدر منها الحكم، فإن الحكم المظنون فيه - وقد أيد الحكم الابتدائي الباطل واعتق أسبابه - يكون قد تعيب بما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشعمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً. والمراد بالسبب المعبر قانوناً هو تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها الحكم والنتيجة فيما إنتهى إليه سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون.

الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٨

لا يغير من بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوماً من تاريخ النطق به - ما أشر به قلم الكتاب على الشهادة السلبية الصادرة منه من تحرير أسباب الحكم وإيداعها غير موقعة ممن أصدره لأن القانون أوجب حصول الإيداع والتوقيع معاً في ميعاد الثلاثين يوماً، ولأن المعيرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يجرها الكتاب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية، وفي الطعن عليه من ذوى الشأن، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلاً أو مسودة - لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند إعادة الطعن.

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩

استقر قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد إنقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون. ولما كانت الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى في نهاية ساعات العمل لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يتمتع عليها أن تؤدي عملاً بعد انتهاء الميعاد. لما كان ذلك، وكان الحكم المظنون فيه قد صدر بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٧٢، وكانت الشهادة السلبية التي حصلت عليها الطاعة " النيابة العامة " من قلم الكتاب محررة في ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٢ أى في اليوم الثلاثين من صدور الحكم، وكان لا عبرة بما ورد بمذكرة رئيس القلم الجنائي من أن الحكم أودع بتاريخ ٣ من يوليو سنة ١٩٧٢، ذلك لأنها لا تعبر

شهادة سلبية في نظر القانون كما هي معرفة به ولا تغني عنها وليس فيها سطر فيها ما يجدى في نفس حصول التوقيع على الحكم المطعون فيه وإيداعه في المحامد القانوني، فإن الطعن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٤/١/١٥

من المقرر أن بطلان الحكم إنما ينسب إليه حصراً إلى كافة أجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه وبدونه لا تقوم للحكم قائمة، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً. ولما كان البين من مطالعة الأوراق أن محكمة النقض سبق أن قضت بتقضي الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة إستئنافية - وأمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتفصل فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى، على أساس أن هذا الحكم إعتق أسباب الحكم المستأنف الذي صدر باطلاً لأن ما أورده لم يكن كافياً لبيان الواقعة وظروفها بما يتوافر به العناصر القانونية للرجعة التي نسبت إلى الطاعن، وكان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة الإعادة - موضوع الطعن المائل - أنه أحال في منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه فقد إنصرف أثره إلى باطل - وما بني على باطل فهو باطل ولا يصحم الحكم المطعون فيه أنه أنشأ لقضائه أسباباً خاصة به ما دام أنه أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي إلى إستتالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعنيه ويوجب نقضه. لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم، لإتصال هذا العيب الذي شاب الحكم به. ولما كان الطعن مقدماً لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٣

التناقض الذي يطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا يصلح أن يكون لوماً لنتيجة سلبية يصح الإعتماد عليها.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٤

من المقرر أنه يجب ألا تبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المسندة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن إحصمت على أدلة ووقائع إستقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلاً - لما كان ذلك - وكان ما قاله الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه لإعزاف المطعون ضده في الدعوى من "أن المحكمة لا تضمن لصحة صدور إعزاف من المتهم بالتهمة وذلك لما تبين لها من قضايا الدخان أنه قد

نسب إعراف لجميع المتهمين بلا إستانء وجميع من حضر منهم بلا إستانء أنكروا ونفى صدور الإعراف منه فضلاً عن عدم ظهور المحكمة من ضرورة إصرار رجال الإنتاج على سؤال المتهمين بمعرفتهم رغم غيبتهم وقت الضبط مما يجعل المحكمة تلتفت عن هذا الإعراف فضلاً عن فساد إذ إسقاء الحكم من أوراق لفضايا أخرى لم تكن مضمومة للدعوى المطروحة وبالتالي لم يكن فى وسع الخصوم مناقشتها فإنه ليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه، ذلك بأن عدول المتهمين فى القضايا الماثلة - عن الإعرافات المسندة إليهم فى المخاض المحروقة بمعرفة رجال مكتب الإنتاج ليس من شأنه أن يشكك فى إعراف المطلعون ضده بحضور الضبط الذى لم يحمده فى الدعوى الماثلة، وقد كان على المحكمة إن إسوات فى أمر ذلك الإعراف - وحتى يستقيم قضاؤها - أن تجرى تحقيقاً تستجلى به حقيقة الأمر قبل أن تنتهى إلى ما انتهت إليه، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيأ بالقصور والفساد فى الإستدلال بما يوجب نقضه والإحالة فى خصوص الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٤

تنص المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه : " لا يجوز أن يشرك فى المدالة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " كما تنص المادة ١٦٩ على أنه " تصدر الأحكام بأغلبية الآراء... " وتنص المادة ١٧٠ على أنه " يجب أن يحضر القضاة الذين إشركوا فى المدالة تلاوة الحكم، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم "، كما توجب المادة ١٧٨ فيما توجبه - بيان " المحكمة التى أصدرته... وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشركوا فى الحكم وحضروا تلاوته... " والذين من إسقراء ثلاثة النصوص الأخيرة وورودها فى فصل " إصدار الأحكام " أن عبارة المحكمة التى أصدرته والقضاة الذين إشركوا فى الحكم، إنما تعنى القضاة الذين فصلوا فى الدعوى، لا القضاة الذين حضروا - لحسب - تلاوة الحكم - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد ران عليه غموض يمتثل فيما جاء بصدر محضر جلسة تلاوته فى السادس عشر من يناير سنة ١٩٧٤ من إشراك المستشار..... فى المدالة، ولما جاء بختام هذا المحضر نفسه وبالحكم من صندوره - وليس تلاوته أو النطق به - من الهيئة التى إشرك فيها هذا المستشار، ومن توقيع المستشار..... الذى سمع المرافعة ووقع منطوق الحكم بعد المدالة مع الهيئة فى ذلك اليوم نفسه. وهو غموض يبطل الحكم ويستوجب نقضه مع الإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثانى.

الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٤

مضى كان بين من المفردات المضمومة أن قرار إتهام النيابة العامة للطاعن وآخر قد جرى بإحالة الأوراق إلى مستشار الإحالة، وقد صدر أمره بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لحاكمية المتهمين طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام، ففصلت فيها بحكمها المطعون فيه، وكان بين كذلك من مطالعة مسودة أسباب الحكم أن جميع صفحاتها معونة باسم محكمة الجنايات، فإن ما ورد في ديباجة نسخة الحكم الأصلية من أن الحكم صدر من محكمة أمن الدولة العليا بعد إحالة الدعوى إليها من النيابة العامة، يكون مجرد خطأ فى الكتابة وزالة قلم لا تخفى، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهمها واقع الدعوى لما كان ذلك وكانت العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع الذى بين يدينا من المفردات، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر فى الواقع من محكمة الجنايات مشكلة وفق قانون الإجراءات الجنائية، وليست باعتبارها أمن دولة عليها، فإن ما ينمى الطاعن فى هذا الصدد بدعوى بطلان الإجراءات والخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٤

لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص قصد القتل وظرف سبق الإصرار من وقائع الدعوى والظروف المحيطة بها والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجاني وتتم عما يضره فى نفسه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الاستخلاص سائفاً، وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائماً فى أوراق الدعوى، وإذا كان ذلك، وكان بين من الإطلاع على المفردات المضمومة ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إصرار الطاعن على قتل الجنى عليه وإزهاق روحه انتقاماً منه لسرقة بضاعته، وعقده العزم على إقراف جرمته فى روية وتفكير وهذوء نفس وبعد تغليب رأى لا يوتد إلى أصول ثابتة فى التحقيقات ولا تسانده أقوال الشهود والأدلة التى عول عليها فيما خلص إليه فى هذا الخصوص، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى وحاد بالأدلة التى أوردها على ثبوت توافر قصد القتل وظرف سبق الإصرار عن نص ما أنبأت به وفحواها، يكون باطلاً لإبنتائه على أساس فاسد.

الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٥

جرى قضاء هذه المحكمة على أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصدارها ولا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها، فإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته. ولما كان بين من الأوراق أن الحكم المستأنف الصادر فى المعارضة بإدانة الطاعنة قد خلا من بيان

تاريخ إصداره، لأن الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان، ويكون الحكم الاستئنافي الغيبي قد صدر باطلاً لأنه أيد الحكم المستأنف في منطوقه وأخذ بأسبابه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد بدوره في منطوقه الحكم الأخير الباطل واعتق أسبابه ولم ينشئ لنفسه قضاء أسباباً فإنه كذلك يكون قد صدر باطلاً.

الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٣
أوجب القانون على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة، وطبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة.

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٣
لما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق والمقررات المضمومة أن النيابة العامة أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا محاكمة المطعون ضده عن جرائم إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص والقتل خطأ وحمل سلاح ناري في فرح وإطلاقه عيار ناري داخل قرية وطلبت معاقبته طبقاً ل مواد الإتهام الواردة بأمر الإحالة وعملاً بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن جواز إحالة جرائم السلاح والجرائم المرتبطة بها إلى محاكم أمن الدولة العليا. لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ومذونات الحكم المطعون فيه أنه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنائيات شين الكوم بدلالة ما ورد بدعائه الحكم وما تضمنته أسبابه من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من السيد مستشار الإحالة - وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق. ولما كان من المقرر طبقاً للمادة ٣٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تحال إلى محكمة الجنائيات بناء على أمر من مستشار الإحالة فإن المحكمة إذ نظرت الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون أن تحال إليها بالطريق الذي رسمه القانون فإن حكمها وما بني عليه يكون معدوم الأثر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة اتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه.. ولا محل للقول بأن محكمة أمن الدولة العليا هي التي أصدرت الحكم استناداً إلى أن ذات الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا أمن الدولة العليا ذلك أنه فضلاً عما ورد بمحضر الجلسة ودعائه الحكم المطعون فيه من إنها صادرة من محكمة الجنائيات فقد تضمن الحكم أن الدعوى محالة من مستشار الإحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ بإختصاصها بصفتها محكمة جنائيات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطئ الذي تردت فيه لا يعد خطأ مادياً غير مؤثر في الحكم. لما كان ذلك وكانت القواعد المتعلقة بالإختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام والشارع في تقريره لما أقيم

هذا التقرير على إعتبارات عامة تتعلق بمحسن سير العدالة وكان الثابت أن النيابة العامة أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا بشين الكوم بأمر أعلن إلى المطعون ضده، فإن الإخصاص يكون معقوداً فلهذا المحكمة لما يتعين معه أن يكون مع النقض إحالة القضية إليها.

الطعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

لما كانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه " يمتنع على القاضى أن يشرك فى الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشرك فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه " وجاء فى المذكرة الإيضاحية تعليقاً على هذه المادة " أن أساس وجوب إمتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى أو معلومات شخصية تعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو اللهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً " لما كان ذلك وكان أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد سبق له الحكم برفض معارضة الطاعن وتأييد القضاء بإدائته - وكان القانون قد أوجب إمتناع القاضى عن الإشراك فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه. فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً متعين النقض.

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠

إذا لم توضح المحكمة فى حكمها الوقائع التى تقوم عليها أركان جريمة النصب توضيحاً تمكن معه محكمة النقض من معرفة ما إذا كان القانون حصل تطبيقه صحيحاً أو لا كان هذا الحكم متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٤

من المقرر أنه يجب ألا تبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها، فإن اعتمدت على دليل إسقطه من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمونة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها، ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتحت نظر الخصوم، فإن حكمها يكون باطلاً لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأصابعه بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه على دليل استمده من أوراق قضايا أخرى لم تكن مضمومة لهذه الدعوى ولا مطروحة فيها على بساط البحث وتحت نظر الخصوم، ولم يعن الحكم حتى يابروا هذا الدلائل أو ذكر مؤداه فإنه يكون مشوباً بعيب البطالان والقصور فى السبب بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٧/١/٩

إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلاً خلوه من هذا البيان المخبرى - وإذا كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلاً كذلك لإستاده إلى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل ولا يقدح فى هذا أن يكون محضر الجلسة قد إصطفى بيان تاريخ إصدار الحكم لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الدعاية إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكماً بلذاته شروط صحة ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف اعتماداً بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من المحكمة الاستئنافية.

الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

إذا كان التخلف يرجع إلى علر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة القى صدر فيها الحكم فى المعارضة. فإن الحكم يكون غير صحيح للقيام بالحكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع. وعلى نظر العلر القهرى المانع وتقديره يكون إستئناف الحكم أو عند الطعن فيها بطريق النقض.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٩

إذا كان هذا البطلان منسباً حتماً إلى كالة أجزاء الحكم بما فى ذلك منطوقه، وكان الحكم المطعون فيه قد أبداه رغم بطلانه فإن البطلان يستطيل إليه بدوره ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه أسباباً خاصة به ما دام قد أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدى إلى إبعاد البطلان إليه هو الآخر.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٩

حيث إنه بين من الحكم المطعون فيه أنه جاء فى أسبابه " أن الملف قد خلا من تقرير التلخيص مما يبطل الحكم ". لما كان ذلك، وكانت المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن " يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم فى الإستئناف تقريراً موقفاً عليه منه ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص

وقائم الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت" فإن عدم وضع تقرير تلخيص يكون تقصيراً في إجراء من الإجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويطله ولا يقدر في ذلك القول بأن الحكم قد جاء فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لمجده إلا بالاطعن بالتزوير ما دام أنه قد أثبت في مدوناته صراحة عدم وضع تقرير تلخيص مما يعيب الحكم بإبطاله ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٧

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بوجبه، وهو بيان جوهري إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب. ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه جاء علواً من الإشارة إلى نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، فإنه يكون باطلاً، ولا يحصمه من عيب هذا البطلان أن يكون الحكم الابتدائي قد أشار في أسبابه إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وأفصح عن أخذه بها ومعاينة الطاعن بموجبه ما دام أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأسباب ذلك الحكم ولم يحل إليها. كما لا يصحح هذا العيب ما ورد بدعوى الحكم الاستئنافي من الإشارة إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها أو إثباته في منطوقة الإطلاع عليها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٧

لا يكفي إطلاع المحكمة وحدها على الصور موضوع الجريمة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور المنافية للأداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليدى كل منهم رأيه ويضمن إلى أن هذه الأوراق موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها. وهو ما فات محكمة أول درجة إجراؤه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ٥/٨/١٩٧٨

من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث وحاصلها أن الطاعنين إتفقوا على ارتكاب الحادث وأن الأول والثاني هما اللذان قاما بالإعتداء على الجاني عليه وأن الثالث قد حاول إلصقهما من قبضة رجال الشرطة، ثم ساق الحكم أدلة الثبوت التي إستمد منها عقيدته ومن بينها إعراف الطاعن الثالث الذي أورده في مدوناته كاملاً غير أنه

فى بيان حاصل واقعة الدعوى التى إعتقها جراً هذا الإعتراف فأخذ منه ما اطمأنت إليه المحكمة من وقوع الحادث من الطاعتين على الصورة التى إعتقها المحكمة.

الطنن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨

لما كان ذلك. وكانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه " لا يجوز أن يشرك فى المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " كما تنص المادة ١٦٩ على أن " تصدر الأحكام بأغلبية الآراء... " وتنص المادة ١٧٠ على أنه " يجب على أن يحضر القضاة الذين إشركوا فى المداولة تلاوة الحكم، فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع على مسودة الحكم " كما توجب المادة ١٧٨ فيما توجه به بيان المحكمة التى أصدرته.. وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة وإشركوا فى الحكم وحضروا تلاوته " وكان البين من إستقراء ثلاثة النصوص الأخيرة وورودها فى فصل " إصدار الأحكام " أن عبارة المحكمة التى أصدرته والقضاة الذين إشركوا فى الحكم إنما تعنى القضاة الذين فصلوا فى الدعوى لا القضاة الذين حضروا لمعسب تلاوة الحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد ران عليه غموض يتمثل فيما جاء بصدر محضر جلسة تلاوته فى الرابع عشر من يونيو سنة ١٩٧٦ من إشراك رئيس المحكمة..... فى إصداره وفيما جاء بصدر الحكم المطعون فيه من صدره وليس من تلاوته أو التطق به من الهيئة التى إشرك فيها رئيس المحكمة سالف الذكر وما جاء بهل الحكم المطعون فيه من إشراك المستشار..... فى سماع المرافعة وإصدار الحكم وهو غموض يطل الحكم ويسوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث بالى أوجه الطعن المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات.

الطنن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٩

إذا حكمت محكمة الدرجة الأولى ببراءة المتهم ثم حكمت المحكمة الإستئنافية بإدانته بدون أن ترد على الوقائع الجوهرية التى تأسس عليها حكم البراءة فإن الحكم يكون باطلاً واجباً نقضه.

الطنن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٠

حددت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الأحوال التى يمتنع فيها على القاضى أن يشرك فى نظر الدعوى وفى الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى - فيعين على القاضى فى تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاؤه باطلاً بحكم القانون وأساس وجوب هذا الإمتناع هو قيام القاضى بعمل يجعل له رأياً فى الدعوى مع ما يشترط فى القاضى من خلوص ذهنه عن

موضوعها يستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً. لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان ممثلاً للنياحة العامة بجلسة ١٧/٥/١٩٧٦ - قبل تعيينه قاضياً - وطلب تأييد الحكم المستأنف بتلك الجلسة، مما كان لروحه أن يتبع عن نظرها الحكم فيها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر من هيئة كان أحد أعضائها ممثلاً للنياحة العامة في جلسة سابقة أثناء نظرها - يكون قد وقع باطلاً معيناً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٩٥ لعنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٠

إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحكمة الإستئنافية أنه بعد تلاوة تقرير التلخيص بجلسة ١٩/١١/١٩٧٦ أحالت المحكمة الدعوى إلى دائرة أخرى وقد خلت محاضر جلسات الدائرة التي أحيلت إليها الدعوى، وهي الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص، كما خلت من ذلك مدونات الحكم المطعون فيه. لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الإستئناف تقريراً موقعاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت وأوجبت تلاوته قبل أي إجراء آخر، حتى يلم القضاء بما هو مدون بأوراق الدعوى تهية لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال وليتيسر مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم، فإن قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة وإلا فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلاً نتيجة هذا البطلان في الإجراءات. مما يتعين معه نقضه والإحالة في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطاعن " المستول عن الحقوق المدنية " وبالنسبة للمتهم كذلك، إذ أن وجه النعي الذي أقرته المحكمة إنما يتصل به لأنه يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلاً عن وحدة الواقعة وحسن سير العدالة، وذلك مع إلزام المطعون ضدهم "المدعين بالحقوق المدنية" المصروفات، ودون حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ٨٧٧ لعنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٠

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأخيرة على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه، فقد أبلغت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعي على إعتبار أنه من البيانات الجوهرية التي تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات، وأما إغفال الإشارة إلى نصوص قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا يطل الحكم.

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/١/٣١

حيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضورياً بإعدام الطاعنين شقاً وعلت مدوناته من بيان نص القانون الذى أنزل بوجه العقاب إعمالاً لنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - وهو بيان جوهري يقتضيه قاعدة شرعية الجرائم والعقاب - مما يطله قانوناً - ولا يشفع في هذا أن تكون مسودة الحكم - على ما يبين من المفردات المضمومة - قد استولت هذا البيان لا هو مقرر من أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التفتيلية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن وأن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلاً أو مسودة لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتعد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩

- خطأ الحكم في ذكر مادة قانون الإجراءات الجنائية المنطبقة إذ أشار إلى الفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ الخاصة بمحالة القضاء بالبراءة بدلاً من الفقرة الثانية الخاصة بالإدانة لا يجب ذلك بأنه فضلاً عن أنه على ما يبدو من قبيل الخطأ المادى ولم يكن له أثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها الحكم لأن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأخيرة على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بوجهه قد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التي تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وأما إغفال الإشارة إلى نصوص قانون الإجراءات الجنائية أو الخطأ فيها فإنه لا يطل الحكم.

- لما كان قانون الإجراءات الجنائية لم ينص على البطلان إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم في محال ثلاثين يوماً من تاريخ النطق، فإن المحكمة إذ قررت تأجيل النطق بالحكم عدة مرات ولمدة طويلة لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويكون نصي الطاعن في هذا الصدد في غير محله.

الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٤

يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً والمراد بالنسب المعبر تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارات عامة معماة، أو وضعه في صورة مبهمة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إستيعاب

تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراجعة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم. لما كان ذلك، وكان الحكم المذكور قد خلا فعلاً من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسباباً وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لاستحالة إنشاده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسباب ومنطوقه.

الطعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨١/٢/٥

لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يجرها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد أبد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به واسعوفي ما يتطلبه القانون من أوضاع شكلية وبيانات جوهرية. فبان النعي عليه بالبطلان يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٨١/٣/١١

تنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا حضر المتهم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حكماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقاً لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى. أما إذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحكمة وأعلن بها ولم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب إذا لم يحضر فعلاً أمام المحكمة أن يقضي بعدم سقوط الحكم الأول ويستمراره قائماً.

الطعن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٢

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكاتب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه على الرغم من إنتضاء ذلك الميعاد وكان الطاعن لم يقدم هذه المحكمة الشهادة سالفة البيان فإن منعه في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٢٣٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١

المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الأحوال التي يتمتع فيها على القاضي أن يشارك في نظر الدعوى ولي الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي

قد قام في الدعوى بوظيفة النيابة العامة أو بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة، فيصين على القاضي في تلك الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده وإلا وقع قضاءه باطلاً بحكم القانون، وأساس وجوب هذا الإمتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رايأ في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من علو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً. لما كان ذلك، وكان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن السيد عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه هو الذي أسبغ - بوصفه وكياًلً للنائب العام قبل تعيينه قاضياً - على الواقعة القيد والوصف القانوني عليها وأمر بتكليف المتهم بالختور أمام محكمة أول درجة مما كان لزومه أن يتمتع عن نظرها والحكم فيها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً مصين النقص والإحالة.

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

مضى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة التي صدر فيها الحكم الابتدائي أنه خلا من بيان إسم القاضي، كما خلا الحكم المذكور من هذا البيان ومن ثم يكون قد لحق به البطلان لأن إسم القاضي هو من البيانات الجوهرية التي يجب أن يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة الذي يكمله في هذا الخصوص - وخلوهما معاً من البيان يجعل الحكم باطلاً كأنه لا وجود له. لما كان ذلك وكان من المقرر أن بطلان الحكم ينسب أثره حتماً إلى كافة أجزائه - أسباباً ومنطوقاً - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الباطل أخلاً بأسبابه، فإنه يكون مشوباً بحدوره بالبطلان لإستاده إلى حكم باطل.

الطعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣

مضى تريد الحكم بعد ذلك في القول بأن الطاعن أقر بتحقيق النيابة أنه كلف بالنقل لقاء مبلغ من المال "ثمانمائة جنيه" في حين أنه قرر أن المبلغ مائتا جنيه، هو تزيد لا أثر له في منطق الحكم أو في النتيجة التي إنتهى إليها من إعراف الطاعن في محضر الضبط بأن ما يجرزه محذر وبفرض خطأ الحكم في مقدار المبلغ الذي كلف الطاعن بنقل الحقية في مقابله فإن هذا الخطأ لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يوجب الحكم ولا يقدر في سلامته.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٥

من المقرر ألا تبني المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن اعتمدت على أدلة ووقائع إسقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلاً.

الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٣

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه، وإذ كان الحكم المستأنف قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على المتهم فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٩

لما كان البين من محضر جلسة المحكمة وملونات الحكم المطعون فيه أنه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنائيات طنطا بدلالة ما ورد بتدبير المحكمة وما تضمنته أسبابه من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من السيد مستشار الإحالة - وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق - ولما كان من المقرر طبقاً للمادة ٣٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تحال إلى محكمة الجنائيات بناء على أمر من مستشار الإحالة فإن المحكمة إذ نظرت الدعوى وفحصت فيها بذلك الوصف دون أن تحال إليها بالطريق الذي رسمه القانون فإن حكمها وما بني عليه يكون معدوم الأثر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة اتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه. ولا محل للقول بأن محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ " هي التي أصدرت الحكم إستانداً إلى أن ذات الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا أمن الدولة العليا " طوارئ " ذلك أنه فضلاً عما ورد بمحضر الجلسة وتدبير المحكمة المطعون فيه من أنهما صادران من محكمة الجنائيات فقد تضمن الحكم أن الدعوى محالة من مستشار الإحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ بإختصاصها بصفتها محكمة جنائيات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطئ الذي تردت فيه لا يعد خطأ مادياً غير مؤثر في الحكم. لما كان ذلك وكانت القواعد المتعلقة بالإختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام والشارع في تقريره لها أقام هذا التقرير على إعبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة وكان الثابت أن النيابة العامة أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا " طوارئ " بطنطا وكانت هذه المحكمة غير مختصة باعتبار أن التهمة المسندة إلى الطاعن - وهي الرشوة - ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة العليا " طوارئ " وكانت محكمة أمن الدولة العليا المشكلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٠ هي المختصة دون غيرها بنظر جريمة الرشوة طبقاً

للمادة الثالثة من القانون المذكور. فإن الإختصاص يكون معقوداً هذه المحكمة مما يصين معه أن يكون مع النقض إحالة القضية إليها.

الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٨٣

و إن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة الطعون ضده من محكمة الجنايات بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٢ ببراءته من التهمة المسندة إليه ويرفض الدعوى المدنية، إلا أنه لا يعتبر أنه لا يعتبر أنه أضر به لأنه لم يدنه بشئ ومن ثم فهو لا يطل بمحضوره أو القبض عليه، لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالطوقية في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فإن معاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم يفتتح من تاريخ صدوره.

الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ٢/١٩/١٩٨٤

— لما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على وجوب التقرير بالطعن وإلزام الأسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوماً من تاريخ الحكم المحضوري، وكان هذا المعاد ينقض بالنسبة للحكم المطعون فيه في ٢٩ من إبريل سنة ١٩٨٣ — بيد أنه لما كان اليوم الأخير يوم جمعه — وهو عطلة رسمية — ومن ثم فإن معاد الطعن يمتد إلى يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٣ — لما كان ذلك، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد تمما في المعاد القانوني، وإذا استوفى الطعن أوضاعه المقررة في القانون فهو مقبول شكلاً.

— ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها — على نحو ما سلف بيانه — تتواءم به العناصر القانونية لجريمة الإتيان الجنائي كما هي معرفة في القانون، ذلك أنه لا يشترط تكوين جريمة الإتيان الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجزأة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإتيان أو لم تقع.

— لما كان الحكم قد أعمل في حق الطاعن حكم المادة ٨٥ من قانون العقوبات بعد أن خلص إلى إنطائها على منظمة الصاعقة السورية التي يتبعها ورد على دفاعه في هذا الصدد بما مؤداه أن تلك المنظمة هي الجناح العسكري لحزب البعث السوري طبقاً لما جاء بإعتراف الطاعن — وأنها جزء من دولة سوريا والسلطات الحاكمة بها — وإلى واقع الحال من قطع سوريا للعلاقات الدبلوماسية مع مصر ومناصبه حزب البعث السوري العداء لمصر — وكان الشارع لم يشترط في الجماعة السياسية لكيما تصير في حكم الدولة

طبقاً للمادة ٨٥/د من قانون العقوبات أن تكون جماعة معادية لمصر، وإنما أحال في شأنها - إذ اعتبرها في حكم الدولة - إلى أحكام الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات برمتة - بما في ذلك جريمة التخابر سواء تم مع دولة معادية وفقاً للمادة ٧٧/هـ أو مع مجرد دولة أجنبية ولو لم تكن معادية وفقاً للمادة ٧٧/د، بما مفاده وجوب تطبيق البندين ج، د من المادة مسالفة الذكر حسبما يقتضيه الحال على الجماعات السياسية. لما كان ذلك فإن رمى الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب في هذا الخصوص يكون في غير محله.

- من المقرر أن نية الإضرار بالمصالح القومية للبلاد ليست ركناً من أركان جريمة التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٧/د من قانون العقوبات، وإذ إلترم الحكم المظنون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون.

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تفصل في مدى تحقق موجب الإغفاء من العقاب متى كانت تقيمه على ما ينتجه، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن في هذا الشأن وخلص فيما إستخلصه من عناصر الدعوى إلى أنه لم يجز السلطات بما في حوزته إذ قدم إقراراً جبركياً خلا من حقيقة ما يحمله من مضجرات وظل متمسكاً بالإسم الوهمي الثابت بجواز سفره المزور المقدم لسلطات المطار حتى تم تسليمه لجهاز مباحث أمن الدولة، ثم حرر على نفسه إقراراً كتابياً بفتيشه وفتيشه حيث عشر بها على تلك المضجرات في جيب سرى بها - فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فيما إنتهى إليه من عدم تحقق موجب الإغفاء برد سائل يحمله.

- من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشاهد إلا ما تقيم عليه قضاؤها ولما في سبيل إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقواله فتأخذ بما تعطين إليه منها وتطرح ما عداه دون إلزام عليها ببيان العلة، وكانت المحكمة في حدود هذا الحق قد إطمأنت إلى ما حصلته من أقوال شاهد الإلثبات، فإن ذلك يدخل ضمن حقها في تقدير الدليل وأقوال الشاهد مما تستقل به دون معقب عليها.

- لا ينال من سلامة التفتيش عدم قيام الضابط الذي أجره بتحرير محضر بذلك إذ أن أفراد محضر بالتفتيش ليس بلازم لصحته ولا يترتب على فرض حصوله - البطلان، وإذ أفضح الحكم في مدوناته عن كيفية إتمام إجراءات التفتيش وتحديد مكان الحوز على المضبوطات كما سلف البيان - فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم.

- لما كان البين من محضر جلسة المحكمة الأخيرة أن الدفاع عن الطاعن أختتم مراجعته طالباً الحكم ببراءته مما أسند إليه دون أن يتمسك بسماع الرائد... فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا لم تسمع هذا الشاهد أو

ترد على طلب مجامع - لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد إلا على الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية.

- الثالث من أسباب الطعن ومرافعة الدفاع بمحاضر جلسات المحاكمة أن طلب ضم القضية ١٠٧٩ سنة ١٩٧٩ كلى بها لم يكن إلا إثارة الشبهة في أدلة البوت التي إطمأت إليها المحكمة، وكانت المحكمة لا تلتزم بإجابة هذا الطلب ولا عليها إن هي أعرضت عنه وإلقت عن إجابته دون رد، إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت التي أوردتها.

- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة في ١٩٨٣/٣/١٧ أن المتهم حضر وقرر أن صلته بمحاميه قد انقطعت وطلب من المحكمة ندب محام للدفاع عنه فقررت المحكمة ندبه للدفاع عنه بعد أن أعادت القضية للمرافعة، وتمسك الخاضع مع المتهم بالدفع المبداء وعددها وشرح ظروف الدعوى وإختم مرافعه طالباً الحكم بالبراءة، وكان البين من ذلك أن ندب المحكمة محام للدفاع عن الطاعن لم يكن إلا بعد إنقطاع صلته بمحاميه الأصل وإقراره بعدم وجود محام موكل من قيامه للدفاع عنه وكان إستعداد المدافع عن المتهم أو عدم إستعداده موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضموره وإجتهاده وتقاليده مهنته ومن ثم فإن ما يفوه الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

- لما كان حضور أحد رؤساء المحكمة الابتدائية إحدى جلسات المحاكمة لا يتطوى على أية مخالفة للقانون فقد نصت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الإستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار إنعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه - رئيس المحكمة الابتدائية - الكاتبة بالجهة التي تتعد بها محكمة الجنايات على ألا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين. ومن ثم فإن النقيض بطلان تشكيل المحكمة لا يكون له من وجه لما كان ذلك، وكان الثالث من محضر جلسة ١٩٨٣/٣/٢٠ - والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه - أن الهيئة المشكلة هي التي سمحت للمرافعة وأصدرت الحكم، كما يبين من الإطلاع على قائمة الحكم أن الثلاثة - أعضاء تلك الهيئة - قد وقعوا على مسودة منطوقه، ومن ثم لا يكون متى الطاعن في هذا الصدد مسديداً إذ لا يعلم أن يكون ما أثبته الكاتب المختص بدياجة الحكم من حيث إسم عضو اليسار مجرد خطأ مادي بحث لا يتال من سلاصته.

الطعن رقم ٦٢٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٤

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه إنتهى إلى تعديل الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة وإنتهى في مدوناته إلى بيان أسباب ذلك التعديل دون أن يورد الأسباب التي إعتد عليها فيما إنتهى إليه من لبوت

التهمة التي دان الطاعن بها ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف ويكون بذلك قد أغفل إيراد الأسباب التي بنى عليها مخالفاً حكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب أن يشعمل الحكم على تلك الأسباب لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

لما كان ما ورد بالحكم من صدوره يوم سماع المرافعة ومن ورود قرار المحكمة - بمحضر الجلسة - تالياً لعبارة " صدر الحكم الآتي " لا يعدو كل منهما أن يكون خطأ مادياً بحثاً ليس من شأنه أن يطل الحكم أو ينال من سلامته إذ أنه لا يغير عن حقيقة الواقع سماع الدعوى في جلسة سابقة ثم إصدار المحكمة قرارها بحجزها لإصدار الحكم فيها بالجلسة التي صدر فيها بالفعل وهو ما لم يجادل فيه الطاعن، وإذ كانت العبرة في الأحكام هي بالمعاني لا بالألفاظ والمباني وكان منطوق الحكم المطعون فيه واضحاً في غير لبس ولا غموض عما قصده من معاملة الطاعن بالقوة الواردة به فلا يطله من بعد ما يشيرون الطاعن في شأن ما ورد في عباراته من تقديم أو تأخير ما دام أنه لا يدعى أن ذلك من شأنه إيقاع اللبس في تفهم ما قضت به المحكمة.

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤١١ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٠

لما كانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية - قد نصت في فقرتها الأولى - على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة، يطل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويماد نظر الدعوى أمام المحكمة " - ومقتضى ذلك أن بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم أو بقاءه قائماً - مرهون بمحضور المحكوم عليه أو تخلفه أمام المحكمة عند إعادة نظر الدعوى - فإذا مثل أمامها وحضر محاكمته بطل الحكم الصادر في غيبته حتماً بحكم القانون وتصبح إعادة محاكمته بمثابة دعوى مبتدأة يكون حكمه الإعادة أن تفصل فيها بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء في الحكم الغيابي. لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات إعادة المحاكمة - على نحو ما تقدم أن الطعون ضده مثل أمام المحكمة بعد القبض عليه فأمرت المحكمة بحبسه على ذمة الدعوى - وأصدرت قراراً بوضعه تحت الملاحظة للفحص قراء العقوبة في أحد المحال الحكومية المخصصة لذلك... إلخ. فإن حضوره على هذا النحو يطل به حتماً الحكم الذي صدر في غيبته من قبل إعادة محاكمته بما كان يتعين معه على المحكمة أن تفصل في الدعوى بحكم جديد أما وقد خالفت هذا النظر

ولفتت بحكمها المطعون فيه بقاء الحكم الغيابي قائماً على الرغم من بطلانه لإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٨٤
لما كان الطاعن قد اعتذر عن تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه بمرض قرر أنه قدم الشهادة الطبية المختصة له وأرفقت بملف الإشكال في تنفيذ الحكم المطعون فيه وكان تحقيق هذا العذر قد استحال بفقد ملف الإشكال، ومن ثم فلا يسع هذه المحكمة إلا مساندة الطاعن في دفاعه من أن تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر بها الحكم المطعون فيه إنما يرجع لمرضه - وبذلك يكون قد ثبت قيام العذر القهري المانع من حضور تلك الجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبه. لما كان ذلك وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن قد علم رسمياً بالحكم المطعون فيه قبل يوم ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٠، وهو اليوم الذي قرر فيه بالطن بالنقض ثم أودع أسبابه في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ومن ثم فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً، ويكون من مقتضى قبول المحكمة النقض لعذر الطاعن المانع من حضوره جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر بها الحكم المطعون فيه أن يكون هذا الحكم غير صحيح لقيامه على إجراءات معينة من شأنها حرمان الطاعن من استعمال حقه في الدفاع. ويعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١١/١٤/١٩٨٤
لما كان القانون قد أوجب في المادة ٤١٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة الشوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت الإجراءات التي تمت، وأوجبت تلاوته قبل أي إجراء آخر، حتى يلم القضية بما هو ملون بأوراق الدعوى تهينة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسر مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم فإذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغترب الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة وإلا فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلاً نتيجة هذا البطلان في الإجراءات مما يعين معه نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١/٢٣/١٩٣٣
إذا دلغ التهم بالتبديد لدى المحكمة بأنه لم يوقع بصمة إصبعه على محضر الحجز المقول بمصولة، وأنه كان غالباً عن البلد وقت توقيع الحجز، وأن البصمة المنسوبة إليه بليل محضر الحجز ليست بصمة فيجب تحقيق

هذا الدفع أو الرد عليه رداً بين وجهة نظر المحكمة في عدم الأخذ به، أما إغفاله كلية لمخل بمحقوق الدفاع إخلالاً يطل الحكم. والسبيل الوحيدة المتبعة لتحقيق هذا التوقيع عند إنكاره هي رأى ذوى الفن بقلم تحقيق الشخصية، وهي سبيل مسورة لا يصح العدول عنها إلى أية سبيل أخرى.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٣٥/٢/١١

إن المحكمة لا تملك إستبدال تهمة بأخرى. فإذا إتهمت النيابة شخصاً بأنه زور أيضاً وأدعى صدور من شخص معين، فأغفلت المحكمة هذه التهمة وعاقبت المتهم على تهمة تزوير أخرى لم ترفع بها الدعوى ففضاؤها على هذه الصورة باطل لإخلاله بحق الدفاع. وللمتهم أن يتمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام.

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٨

يجب على المحكمة الإستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما إستندت إليه محكمة الدرجة الأولى في الثبوت من أسباب وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصاً نقصاً جوهرياً موجباً لنقضه فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عرضت لتقرير الخبر القائل بتزوير ورقة ما ولم تعول عليه موضحة الأسباب التي ادعتها إلى عدم الإطمئنان إليه، ثم إستعرضت وقائع الدعوى وظروفها لتصرف ما إذا كانت هذه الورقة مزورة حقيقة أم لا، وانتهت من ذلك إلى القول بأن الورقة صحيحة وبرأت المتهم، ثم جاءت المحكمة الإستئنافية فندبت خبراً آخر قرر أيضاً أن الورقة مزورة فألغت الحكم الابتدائي إستناداً إلى تقرير هذا الخبر الأخير الذي جاء رايه موافقاً لرأى الخبر الأول، ضاربة صفحاً عن الأدلة الأخرى التي إعمدت عليها محكمة الدرجة الأولى وأسست عليها حكمها بالبراءة، فلم تشير إليها بشئ ما، لا تصريحاً ولا تلميحاً، فلا شك أن حكم المحكمة الإستئنافية يكون قائماً على غير أساس ويتعين نقضه.

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ١٩٣٧/١/٤

إن خلو الحكم الابتدائي من توقيع القاضى الذى أصدره يجعله فى حكم المعدوم فإذا أبعد هذا الحكم إستئنافية لأسبابه دون زيادة عليها كان الحكم الإستئنافية باطلاً لقيامه على أسباب لا وجود لها قانوناً.

الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١٨

على القاضى الذى سبق أن حكم فى الدعوى ابتدائياً - حضورياً كان الحكم الذى أصدره أو غيابياً أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الإشتراك فى نظرها إستئنافية حتى لا يتصل بها مرة أخرى لإنقضاء ولايته فى نظرها. فإذا خالف ذلك كان الحكم الإستئنافية الذى إشتراك فيه باطلاً بطلاناً جوهرياً، وكان من حق ذوى الشأن أن يطعنوا فيه لدى محكمة النقض والإبرام، ولا يؤثر فى ذلك سكوتهم عن التمسك به أمام

المحكّمة، فإن القواعد الخاصة بالنظام القضائي في المواد الخاصة بالنظام القضائي في المواد الجنائية كلها متعلقة بالنظام العام.

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٤٢/٣/٣٠
من البيانات التي يجب أن يشتمل عليها الحكم إسم المتهم المحكوم عليه والتاريخ الذي صدر فيه الحكم والهيئة التي أصدرته والتهمة التي عوقب المتهم من أجلها، وخلو الحكم من هذه البيانات الجوهرية يجعله كأنه لا وجود له. فالحكم الإستئنافي الذي يأخذ بأسباب حكم ابتدائي غير مشتمل على تلك البيانات يكون باطلاً لاستناده إلى أسباب حكم لا وجود له قانوناً.

الطعن رقم ١١٢٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٤٢/٤/١٣
التحقيقات الأولية التي يجريها البوليس أو النيابة لا تصلح في ذاتها أساساً يبنى عليه الحكم بل يجب دائماً أن يكون أساس الحكم التحقيق الشفاهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة. ولذلك يجب على المحكمة ألا تصرف النظر عن مباح شهود الدعوى إثباتاً ونفيّاً ما دام مماعهم ممكناً. وإذا كان الحكم الإستئنافي قد أبد الحكم الابتدائي الذي لم يرتكن في إثبات التهمة إلا على ما قرره الشهود بالتحقيقات الابتدائية دون أن تسمع المحكمة أى شاهد منهم أو تأمر بتلاوة أقواله فإنه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٣
إن الحكم لا يكون باطلاً إذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره وإنما يحكم بطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوماً دون أن يختم.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٥
إذا أدانت المحكمة المتهم " وهو محام " في جريمة تهديد مبلغ أدهى الجنى عليه أنه سلمه إليه على ذمة دفعه رسمياً لإستئناف حكم قاتلة إنه صدر منه إقرار بتسليمه هذا المبلغ ثم عدل عنه بعد أن تبين عدم صدق ما إدعاه من أنه ورد لقلم الكتاب، وذلك دون أن يكون في الدعوى من إقرار سوى ما قاله المحامي الحاضر معه من " أنه منسوب للمتهم أنه لم يرفع الإستئناف في حين أنه رفعه "، فإن الحكم يكون قد إستند إلى دليل وهمي لا وجود له. إذ فضلاً عن أن هذا القول من جانب محامى المتهم لا يتضمن الإقرار بتسليم المبلغ المدعى إستلامه فإنه لا يصح أن يؤخذ به المتهم شخصياً.

الظعن رقم ١٥٠١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٨

— إذا كان الثابت أن المحكمة قضت برفض الدعوى المدنية في غية المدعى بالحقوق المدنية وبغير إعلانه بالخصور للجلسة أمام المحكمة، فإن ظعن هذا المدعى بطريق النقض في الحكم بعد مضي أكثر من سنتين على صدوره يكون مقبولاً شكلاً ما دام يدعى أنه رفع الظعن على أثر علمه بالحكم ولم يثبت كذب دعواه.

— الحكم الذي يصدر ضد المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسمع دفاعه في الدعوى ودون إعلانه بالخصور أمام المحكمة يكون باطلاً معنياً نقضه لإبتائه على مخالفة إجراء مهم من إجراءات المحكمة.

الظعن رقم ٤٨٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٤

إذا كان الخاضع عن المتهم قد طلب حضور أحد الشهود للإدلاء بشهادته لما لأقواله من أهمية ولأنه يهيم الدفاع مناقشته فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب ولم ترد عليه وتخذت من أقوال هذا الشاهد في التحقيقات دليل إثبات عليه فإن حكمها يكون باطلاً لإغفاله هذا الطلب مع أهميته وتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها أمام المحكمة.

الظعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٤

إذا كان المستفاد من محضر الجلسة أن المتهم تمسك مع زملائه بدفاع هام وقالت المحكمة في حكمها إن المتهم لم يتمسك بهذا الدفاع، كان حكمها باطلاً لمخالفته الواقع.

الظعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٩

إن بطلان الحكم بسبب التأخر في محضه أكثر من ثلاثين يوماً ملحوظ في تقريره إعتبرات تأبى بطبيعتها أن يمتد هذا الأجل لأى سبب من الأسباب التى تمتد بها المواعيد بحسب قواعد قانون المرافعات أو قانون تحقيق الجنابات. فلا يجدى في هذا المقام التعلل لتأخير ختم الحكم عن الثلاثين يوماً بسوء المواصلات بين مقر المحكمة ومحل وجود القاضى بسبب الحجر الصحى.

الظعن رقم ٧٠٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٧

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنائية بضم قضية على أساس أنه ثابت بها بما يفيد في كشف الحقيقة في الدعوى المنظورة، ومع أن المحكمة أمرت بضم تلك القضية فإنها قد أجلت الدعوى للحكم ورخصت في تقديم مذكرات، فأصر المتهم في مذكرته على ضرورة تنفيذ قرار الضم وطلب لنح باب المرافعة، ولكن المحكمة حكمت بالتأييد دون أن تشير إلى هذا الطلب أو ترد عليه، فهذا الحكم يكون باطلاً لأن هذا الطلب هو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور وجه الحق فيها.

الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٠
لا يصح أن يحكم في الدعوى القاضى الذى سبق له أن باشر فيها ولو بصفة أخرى إجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية أو الإتهام. فإذا كان أحد أعضاء محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم سبق له إذ كان رئيساً للنهابة العمومية - أن يشترك فى إجراء من إجراءات التحقيقات الأولية فى الدعوى فهذا الحكم يكون معيياً واجباً تقضه.

الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٥
إن المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته فى جناية أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يظل حتماً الحكم السابق صدوره. وإذن فإنه إذا كان قد عارض لى الحكم الصادر فى غيبته فلم تلتفت المحكمة إلى هذه المعارضة وقضت فى الدعوى بإدائته فإنها لا تكون قد جانبت الصواب.

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٧
لا يجوز للقاضى أن يتولى فى الدعوى الواحدة سلطة قاضى الإحالة وسلطة الحكم فى الموضوع، فإن هو فعل فإن حكمه يكون باطلاً.

الطعن رقم ٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤
إذا كانت محكمة أول درجة قد أصدرت حكمها فى المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه من غير أن تسمع شهوداً على الرغم من طلب الدفاع التأجيل لإعلان شهود وكانت المحكمة الإستئنافية هى الأخرى قد قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تسمع الشهود على الرغم من تمسك الدفاع أمامها بوجوب سماعهم، فإن حكمها يكون باطلاً.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٨
إذا كانت المحكمة قد بنت قضاءها بتحديد الضريبة الواجبة على ما أوردته فى حكمها من أن تقدير مصلحة الضرائب الذى اعتمدته لم يعطن فيه أمام القضاء فأصبح نهائياً، وكان الواقع أن الممول قد عارض فى هذا التقدير ولم يفصل فى معارضته بعد، فإن الحكم يكون باطلاً لهذا الخطأ.

الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٨
إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكمها غائبياً فى المعارضة المرفوعة من المتهم بتأييد الحكم المعارض فيه دون أن تسمع شهوداً ولا مراعاة ولا دفاعاً، ودون أن يعلن المعارض إعلاناً صحيحاً حقيقياً

فإن حكمها يكون باطلاً، ويطل مع الحكم الإستثنائي الذي أبده لإبتاته على حرمان التهم من إحدى درجات التقاضى.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٩
أخذ محكمة لالى درجة بجميع الأسباب التى إستندت إليها بحكمة أول درجة بما فيها من الأسباب التى بنت عليها الأمر بإيقاف تنفيذ الحبس ثم النص فى منطوق الحكم الإستثنائي على إلغاء ذلك الأمر إنما هو تناقض بين أسباب الحكم المطعون فيه ومنطوقه. وهذا عيب جوهري يطله.

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/١٣
التناقض المطل للحكم هو الذى يقع بين أسباب الحكم ومنطوقه.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣
إذا جاز للمحكمة أن تبنى رأياها فى الدعوى على الوقائع والظروف الثابتة فإنه لا يجوز لها أن تبنى الحكم فى نقطته الجوهرية الحساسة على وقائع تفرد بها ثابتة فرضاً من عند نفسها. بل كل حكم يبنى فى جوهره على مثل هذه الفروض التى لا أساس لها من الواقع لا شك أنه حكم باطل لمخالفته للمبادئ القانونية الأساسية الخاصة بالإلثبات.

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٢
إستاد المحكمة إلى دليل لا وجود له فى الدعوى يعيب الحكم ويوجب بطلانه. فإذا إستندت المحكمة فى إثبات تروير - إلى تقرير خبر لم يبين أنه لم يقدم فى الدعوى تقرير بالمرّة كان حكمها باطلاً ويجب نقضه.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٢٨
لا يكفى أن تضمن المحكمة حكمها ما طلبت النيابة تطبيقه من مواد القانون بل يجب عليها أن تذكر علام إعمدت فى توقيع العقوبة أعلى النصوص التى طلب منها تطبيقها أم على غيرها. فإذا هى لم تفعل كان هذا نقضاً مطلقاً للحكم.

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢٥
إذا حكمت المحكمة الابتدائية ببراءة متهم ثم جاءت محكمة الإستئناف وألغت الحكم الابتدائي وحكمت بعقوبة على المتهم وإقتصرت فى أسباب حكمها على قولها " إن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود " فإن هذا يكون إجتالاً غير صالح. بل هو من العيوب الجوهرية المبطلة للحكم. لأنه كان يجب على

محكمة الاستئناف بعد أن ألفت حكم الراءة أن تبين بكيفية واضحة مقنعة علة إلغائها هذا الحكم ومعالجة المتهم.

الطعن رقم ١٤١٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٣/٦/١٩٢٩
إستدلال المحكمة على مسألة جوهرية بشئ لا وجود له في النحقيقات ولا محاضر الجلسات يبطل الحكم ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٣٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٤ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٢٩
التناقض الذي يبطل الحكم هو ما يكون بين أسبابه ونصه المنطوق. أما ما يكون بين الأسباب بعضها والبعض فلا يكون من شأنه الإبطال إلا إذا غامحت الأسباب وتعلم معرفة أيها هو المقصود للمحكمة والنتج لما قضت به.

الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ٧/١١/١٩٢٩
إذا حكمت المحكمة الابتدائية بغوابة وتعرض على منهم بانية ذلك على أسباب واضحة وألفت المحكمة الإستئنافية هذا الحكم وبرأت المتهم ورفضت الدعوى الإدنية قبله ولم تذكر بأسباب حكمها سوى قولها "وحيث إنه لا يوجد أى دليل قبل المتهم فيصير براءته" كان حكمها هذا باطلاً. لأن تلك العبارة لا تصلح سبباً لإلغاء الحكم الابتدائي. بل كان يبين على محكمة الإستئناف أن تتكلم على دليل الإدانة الذى ذكرته المحكمة الأولى وتبين ما فيه من ضعف وتفصل فصلاً صريحاً برأيها فيه أماخذ به أم تبليه وذلك حتى لا يكون حكمها أشبه شئ بالنحكم الذى ينهى ألا يشوب الأحكام القضائية.

الطعن رقم ٢٦٦٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ٥/١٢/١٩٢٩
إن كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إنما هو مجرد تخفيف العباء عن محاكم الجنايات وإحلال محاكم الجنج محلها فى نظر بعض الجنايات القليلة الأهمية التى تحكم فيها محاكم الجنايات عادة بغوابة الجنبعة ولم يكن من قصده البتة تغيير وصف الجنايات التى أحالها على محكمة الجنج ونقلها من جنابة إلى جنبعة. فإذا طبقت محكمة الجنج المادة ٤/٢٠٤ عقوبات على منهم بإحداث عاهة مستدعية مع مراعاة المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنه لا يجوز لها الحكم بأقل من ستة أشهر حبساً بسيطاً. فإذا حكمت بأقل من ذلك كان حكمها باطلاً واجباً نقضه وتعين تطبيق القانون.

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٣٠/١/٣٠

لا تملك المحكمة الاستئنافية أن تغير من تلقاء نفسها صفة المدعى عليه في الدعوى، لأن هذا التعبير يعتبر منها تجاوزاً لحدود الدعوى المطروحة لديها فإذا أنهم شخص بجرمة، وطلب مدع مدنى تعويضاً من هذا الشخص بسبب إرتكابه لها، وحكم على هذا المتهم إبتدائياً بالعقوبة وبالتعويض على هذا الاعتبار ثم استمر المدعى المدنى مصحفاً على دعواه لدى الاستئناف، والمحكمة الاستئنافية برأت المتهم من التهمة وقررت أن ابنه هو المرتكب لها، ومع ذلك حكمت عليه هو بالتعويض بصفته ولياً مسؤولاً عن الحق المدنى كان هذا من المحكمة الاستئنافية تجاوزاً لحدود الدعوى المطروحة لديها مطلقاً لحكمها وكان المتعين عليها مع تبرئة المتهم من التهمة لعدم مقارفته إياها رفض الدعوى قبله شخصياً وحفظ الحق للمدعى المدنى فى تقاضى التعويض لدى المحكمة المدنية ما دام الجانى طفلاً عمره أقل من سبع سنوات ممن لا ترفع عليهم الدعوى العمومية ولا يتسع لمل صورة هذه القضية نص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات الذى يميز الحكم بالتعويضات على التهم المحكوم ببراءته من التهمة، إذ التهم فى هذه القضية برئ لعدم ثبوت التهمة عليه والتعويض كان مطلوباً منه شخصياً بسبب إقراره هذه الجريمة التى برئ منها، وقد حكم به من لائى درجة عليه بصفة مغيرة لصفته الأولى فى الخصومة.

الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٣٠/١٢/٢٥

إن المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات إذ أوجبت أن يقدم أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية تقريراً وأن يتلى هذا التقرير فقد دلت دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون موضوعاً بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها. فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيراً فى إجراء من الإجراءات الجهرية يجب الحكم ويطله. ولا يبنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الإبتدائى، فإن هذا عمل غير جدى لا يبنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابى يصح أن يعول عليه القاضيان الآخران فى تفهم الدعوى. وما دامت ورقة التقرير غير موجودة فعلاً فلا يصح فى هذا المقام الإعراض بفهمهم نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ تحقيق قولاً بأن الحكم ما دام ثابتاً فيه أن هذا الإجراء قد إسموفى فلا سبيل لجمده إلا بالطعن بالتزوير.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

تنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الحكم الغياى الصادر من محكمة الجنايات فى جنابة يظل يحضور المحكوم عليه فى غيبته، أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة.

الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٩

تنص المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية على أنه " يتمتع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً منه " وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة " أن أساس وجوب إمتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأياً في الدعوى أو معلومات شخصية تعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً " وإذ كان ذلك وكان إثبات من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد اشركا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وفصلت فيه بإلغاء الأمر وهو عمل من أعمال الإحالة، وكان القانون قد أوجب إمتناع القاضي عن الإشتراك في الحكم إذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الإحالة وإلا كان حكمه باطلاً، ومن ثم فإنه بتعين لفض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

إذا كان دور القاضي في الحكم قاصراً على مجرد المشاركة في تلاوته دون المداولة فيه أو إصداره، فإنه ليس يجب الحكم المطعون فيه أن يكون هذا القاضي عضواً في هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الاستئنافي السابق لنقضه.

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن إستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغايي المعارض فيه. ولما كان الحكم الغايي الابتدائي قد خلا مما يفيد صدوره بإسم الأمة، وكان خلو الحكم من هذا البيان يفقده السند التشريعي لإصداره ومن ثم يجعله باطلاً بطلاناً أصلياً، فإن الحكم الغايي الإستئنافي الذي قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة في ذلك الحكم كان لم تكن إذ أخذ بأسباب ذلك الحكم الباطل واعتبرها أسباباً لقضائه يكون باطلاً بحدوره. ولا بعصمه من البطلان أنه إستوفى ذلك البيان ما دام لم ينشئ نفسه أسباباً قائمة بذاتها وإذ كان الطعن بالنقض مرفوعاً عن الحكم الصادر باعتبار المعارضة في هذا الحكم كان لم تكن وكان هذا العوار يكمن في مخالفة مبادئ المسور وائد كل القوانين فإن حكمة النقض أن تعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن ولو لم يفره في طعنه عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطنع رقم ٧٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩

ناطت المادة ١٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدائرة الجتج المستأنفة إصدار القرارات فى شأن رد المضبوطات عند المنازعة أو فى حالة وجود شك فىمن له الحق فى تسلّم الشئ. ومتى كان بين من الرجوع إلى المفردات - التى أمرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن - أن النيابة الجزئية كانت قد أمرت بتسليم جسم السيارة موضوع تهمة الإخفاء المسندة إلى الطاعنين إلى مالك السيارة فقدم محامى الطاعن الأول تظلماً من هذا القرار إلى رة. النيابة لعرضه على هيئة محكمة الجتج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة للفصل فى هذا النزاع، فأصدرت الهيئة قرارها برفض التظلم وتأييد القرار المتظلم منه بما يكشف عن إعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك السيارة ويتم عن تكوينها رأياً معنياً ثابتاً فى الدعوى وإذ كان الثابت أن الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشكلة من قضاة الهيئة التى فصلت فى التظلم، فإن الحكم يكون باطلاً لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها.

الطنع رقم ٩٠٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٩

معى كان الحكم المطعون فيه قد أحال فى منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف مع أنه باطل لخلوه من تاريخ إصداره، فإن أثره يكون قد انصرف إلى باطل، وما بنى على الباطل فهو باطل، مما يؤدى إلى إستقالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعميه ويوجب نقضه.

الطنع رقم ٩٤٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٠/١١/١٩٦٩

من المقرر أنه يجب ألا تنهى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن إصمدت على دليل أو على واقعة إستقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم ولو كانت تلك القضية الأخرى بن الخصوم أنفسهم، فإن حكمها يكون باطلاً. ولما كان بين ما أورده الحكم المطعون فيه أنه إنخذ من تحقيقات أشار إليها لقضاء المحكمة المدنية برء وبطلان شيكين آخرين بخلاف الشيك المزور موضوع الدعوى الماثلة - دليلاً على ثبوت جريمة الإستعمال فى حق الطاعن فإن هذا الدليل الذى إستندت إليه المحكمة على هذه الصورة دون أن يكون معروفاً على بساط البحث أمامها لتستخلص بنفسها ما تظمن إليه، ولم يكن فى وسع الدفاع مناقشته والرد عليه، يجعل حكمها معيباً بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٤٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩

مضى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أنه لنظر معارضة المتهم الاستئنافية جلسة ١٩٦٨/٩/٣٠ غير أنها نظرت بجلسته ١٩٦٨/٩/٣ دون أن يعلن المعارض بالجلسة الأخيرة، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد جاء باطلاً إذ لم يكن المتهم من إبداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم العليا الاستئنافية لسبب لا يد له فيه، وهو نظرها في جلسة لم يعلن بها، ما يتعين معه نقض الحكم المذكور.

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦

إن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً والمراد بالنسب المصير لتحديد الأسانيد والجمع المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجذب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما الفراغ الحكم في عبارة عامة معناه أو وضعه في صورة مجملة مجمل فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إستيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إلتاتها في الحكم.

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٧

التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي إستثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوماً من النطق بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتعبئة للدعوى الجنائية إذ أن مؤدى علة التعديل وهي ما ألحقت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لإرادته فيه هو أن مراد الشارع قد إقته إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانوناً أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحسار ذلك الإستثناء عنهم ويظل الحكم النسبة إليهم عاصباً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه، لما كان ما تقدم فإنه كان من المتعين على الطاعة وهي المدعية بالحقوق المدنية أن تحصل على الشهادة المثبتة لعدم حصول الإيداع بعد مضى ثلاثاً يوماً من تاريخ صدور الحكم وقيل فوات الميعاد المقرر للطعن بالنقض وهو أربعون يوماً وأن تبادر بالطعن وتقديم الأسباب تأسيساً على هذه الشهادة في ذات الأجل، أما وهي قد تجاوزت هذا الأجل في الأمور جميعاً - في الحصول على الشهادة والتقرير بالطعن

وتقديم الأسباب - ولم تقدم للمحكمة دليلاً على علر المرض الذي إدعته في أسباب طعنها يور تجاوزها له، فإنه يصين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعة المصروفات المدنية.

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩

من المقرر أنه يجب على الطاعن لكي يحمسك ببطان الحكم لعدم توقيعه وإيداعه خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن ولت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه على الرغم من إنقضاء ذلك الميعاد. وكان الطاعن لم يقدم هذه المحكمة الشهادة مسالفة البيان فإن منعه في هذا الشأن لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٣٥٥٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٩

لما كان بين من الإخلال على الحكم الابتدائي أنه خلا من تاريخ صدوره، ولما كان خلو الحكم المذكور من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى بطلانه وهو ما إستقر عليه قضاء محكمة النقض، وكان الحكم الإستئنافي إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلاً أيضاً لإستناده إلى أسباب حكم باطل.

الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ٩/١/١٩٨٩

- من المقرر أن تعيب الإجراءات السابقة على المحكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم فإن ما ينه من أن النيابة لم تواجه المتهم بالتهمة وعقوبتها يكون في غير محله هذا فضلاً عما هو ثابت من المفردات من أن المحقق قد أحاط الطاعن بالتهمة المنسوبة إليه وعقوبتها.

- من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة.

الطعن رقم ٦٩٦٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٠٦ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٩

من المقرر أن ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها، وكانت العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يجرها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التيفية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن، وكان الحكم الابتدائي لم تودع أسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه، وقد انصت الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم - الذي لم يودع ملف الدعوى - أخذاً بأسبابه، فإنه يكون قد أيد حكماً باطلاً وأخذ بأسباب لا وجود لها قانوناً، وهو ما يطله.

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٠

نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه - وهو بيان جوهرى لقضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات - فإذا خلا الحكم الإستثنائى الذى قضى بإلغاء حكم البراءة - من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على التهم فإنه يكون مشوباً بالطلان، ولا يصمم الحكم من هذا العيب أنه أشار إلى رقم القانون المطبق وما لحقه من تعديلات ما دام لم يفسح عن مواد القانون التى أخذ بها وبخاصة بالتجريم والعقاب.

الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٥

حيث أنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن محكمة جنات..... قضت بجلسته ١٩٨٣/٥/٢٢ فى غيبة المطعون ضده بمعاينه بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور وتفرغه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط ثم قبض على المطعون ضده وحبس احتياطياً وحددت جلسته ١٩٨٤/١/٢١ لإعادة محاكمته إلا أنه لم يحضر أمام المحكمة لإعادة النظر فى الدعوى فقضت محكمة الجنات بحكمها المطعون فيه غيابياً ببراءته، ولما كانت المادة ١/٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة بطل حكمه السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى أما المحكمة، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابى طبقاً لهذا النص مشروط بحضور التهم أمام المحكمة لإعادة النظر فى الدعوى، أما إذا قبض عليه ولم يحضر جلسته المحاكمة فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول، بل يجب إذا لم يحضر فعلاً أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول ويستمراره قائماً، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى فى الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون واجب النقض والتصحيح.

الطعن رقم ٦١٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ٣/١١/١٩٨٦

لما كان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و١١١ لسنة ١٩٥٢ هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو إتخاذ أى إجراء فيها - سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى - إلا بناء على طلب كتابى من جهة الاختصاص، كما تضمنت الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى ألقى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ تأكيداً لهذا القيد. وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يوجب عليه البطلان.

الطعن رقم ٤٧١١ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٦

من المقرر أن العيرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يجرها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التقليلية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن، وأن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلاً أو مسودة لا تكون إلا مشروعةً للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب كما لا تتحد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن.

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٧

لما كان الحكم الإستثنائي المظنون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الباطل ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلاً لاستداده إلى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل. لما كان ذلك فإن الحكم المظنون فيه يكون باطلاً بما يوجب نقضه والإحالة بمفر حجة لبحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٧

- لما كان ما أثبت في ديباجة الحكم بشأن سماح الدعوى بالجلسة التي أجل إليها إصداره ونطق به فيها لا يطله لأنه لا يبدو أن يكون خطأ مادياً مما لا يؤثر في سلامة الحكم ولأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع استدلاله.

- من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في هذا الخصوص وكان الثابت من محاضر الجلسات أنها إسعفت هذا البيان فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له عمل.

- لما كان قضاء هذه المحكمة إسطر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التي إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تترتب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كائناً وسائلاً في الرد على ما يتعاه الطاعنون في هذا الخصوص.

- لما كان الحكم قد أشار فيما تقدم - إلى استعانة المحكمة بأهل الخبرة بمصلحة الطلب الشرعي وأورده مضمون تقرير الخبير ومؤداه وأبرز ما جاء به من تعليل لإختلاف الوزن فإن في ذلك ما يفيد أن المحكمة أحاطت بالحكم التمهيدي الصادر بجلسته ١٩٨٤/١٢/٢٣ وكائناً للإشارة إليه ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير مفيد.

- محكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها على ثبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصريح من الأوراق.

- لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- لما كان تناقض الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة.

- لما كان تأخير الشاهد في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد أفحصت عن إطمئنانها إلى شهادته وكانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها.

- من المقرر أن الدلع بتطبيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تسوجب في الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها.

- لما كان ما يقره الطاعنون من تناقض الشهود أو تراخيهم في الإبلاغ أو تلميق الإتهام ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى كما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

- لا يعيب الحكم أن يحيل في زياد أقوال الشهود ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها وكان لا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يقره الطاعنون - عدم إتفاق أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته، ولما كان الثابت أن الحكم أحال في أقوال الشهود من الثاني إلى الخامس على أقوال الشاهد الأول وهي التي تتعلق بما أسفر عنه تفتيش المركب والظهور على المختر داخل خزان الوقود - وهو ما لا يمازى فيه الطاعنون - كما أحال في أقوال الشاهدين السابع والثامن على أقوال الشاهد السادس والتي تنحصر في إنتقاله بصحبتها إلى مكان الواقعة بعد إبلاغه عنها فإن الحكم يكون بريئاً من قالة القصور في السبب.

- لما كان بين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم الملعون فيه أن الطاعنين إصغفوا بحيازة المختر له صده في تحقيقات النيابة مما أدلى به الطاعنون من أقوال تؤدي إلى ما ربه الحكم عليها من معنى الإقرار بحيازة المختر مما يجعل الحكم سليماً فيما إنتهى إليه ومبنيّاً على فهم صحيح للواقعة إذ المحكمة ليست ملزمة في أخلها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقاً للحقيقة ومن ثم فلا تريب على الحكم أن هو إستمد من تلك الأقوال - وإن نصها بأنها إعراف - ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاء يدانة الطاعنين وبذلك ينحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد.

- لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن ينسج المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الذي تراه سليماً. وكانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد على لسان الشهود والمتهمين أيضاً من أن الأخيرين وقد عثروا على المخدر المضبوط أثناء الصيد في المياه الإقليمية لا يوفر في حق الطاعنين جريمة الجلب وانتهت إلى أن التكييف الصحيح للواقعة قبلهم هو "ميازنة جوهري المخدر بقصد الإتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الإخلال بحق الدلاع أو التناقص ذلك أن المراد بـ"ميازنة جوهري المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحة وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ومن حق محكمة الموضوع أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوني الذي تراه سليماً نزولاً من الوصف المبين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحياة بقصد الإتجار ولا يتضمن هذا التعديل إساءة إلى مركز الطاعنين أو إسناداً لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي يتخذها أمر الإحالة أساساً للوصف الذي إرتأته.

- من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام إستخلاصه سائلاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها فإن ما ساقه الحكم فيما تقدم تديلاً على تواري أن كان جريمة حيازة المخدر بقصد الإتجار فيه ما يكفي للرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص.

- لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها - غير مقصور على صورة إستيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً فحسب، بل إنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر - ولو في داخل نطاق ذلك المجال - على خلاف أحكام الجلب المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها المشرع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها بإشراط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنع إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو من محل عمله في عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك تسليم هذا الأذن من صاحب الشأن وإعادةه إلى تلك الجهة، وتغديده كيفية الجلب بالتفصيل يؤكد هذا النظر فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ "جلب" أي ساقه من موضع إلى آخر - إن المشرع لو كان يعنى الإستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعمامة ولما منعه مانع من إيراد لفظ إستيراد "قرينة" لفظ تصدير على غرار نهجه

في القوانين الخاصة بالإعتراء والتصدير. لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم في حق المطعون ضدهم من أنهم نقلوا الجوهر المختر الذي عثروا عليه أثناء الصيد داخل المياه الإقليمية على مركبهم إلى نقطة التفتيش في محاولة للخروج به لبيعه كالياً في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قارله المطعون ضدهم لفظ " الجلب " كما هو معرف به في القانون بما تضمنته من نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها في القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر - على ما سلف بيانه - فإنه يكون قد خالف القانون.

- لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعالجة المطعون ضدهم عن جريمة الجلب المنصوص عليها في المادة ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مع مراعاة معنى الرافعة الذي أخذت به محكمة الموضوع باستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والنزول بالعقوبة المقررة في المادة ١/٣٣ من ذلك القانون إلى الحد المين في المادة ٣٦ منه.

الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤
من المقرر أن بطلان الحكم ينسبط أثره حتماً إلى كاله أجزائه - أسباباً ومنطوقاً - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الباطل أخلاً بأسبابه فإنه يكون مشوباً بدوره بالبطلان لإستناده إلى حكم باطل.

الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١١٢٨ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢
لما كانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى نصها على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يظل حتماً الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات وبعد نظر الدعوى أمام المحكمة وإذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ أمر المحكمة برد المبالغ المحصلة كلها أو بعضها " - ومؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية وإعباره كان لم يكن. لما كان ذلك، وكان المطعون ضده - وفق ما أفصحت عنه النيابة العامة - قد قبض عليه بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ وأرسلت القضية إلى محكمة الاستئناف لإعادة الإجراءات في مواجهته، ومن ثم يضحى الحكم الغيابي المطعون فيه باطلاً. لما كان ذلك، وكان هذا البطلان فيه معنى

سقوط الحكم الصادر في غيبة المظنون حده لما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يعتبر سائطاً بسقوطه.

الطعن رقم ٣١١٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٨/١/٣١

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه، وهو بيان جوهري إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، فإنه يكون باطلاً ولا يعصم الحكم المظنون فيه من أن يستطيل إليه هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى رقم القانون الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه ما دام أنه لم يفصح عن مواده التي أخذ الطاعن بها. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المظنون فيه والإحالة بمسير حاشية إلى بحث سائر أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن واغشكوم عليه الآخر الذي لم يظعن في الحكم - لإتصال وجه النعي به ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة عملاً بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٧

لما كان يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه أن ديباجته من بيان إسم المحكمة التي صدر منها الحكم، كما أن محضر الجلسة قد خلا أيضاً من هذا البيان، لما كان ذلك وكان خلوه الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وهو ما يمتد أثره إلى الحكم المظنون فيه الذي قضى بتأييده وأخذ بأسبابه ومن ثم يكون معيماً.

الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٧

لما كان البين من الإطلاع على الحكم أنه حول في إدانة الطاعن على الأدلة المسقاة من أقوال شهود الإثبات وهي أدلة سائقة وكافية في حل قضائه وأنه بعد أن أورد مؤداها إستطرد إلى القول بأن محضر تفرغ الأحداث المسجلة بين الطاعن والشاهد الأول إبان أنها تدور حول وقائع الرشوة، فإنه يكون من غير المنتج النعي على الحكم في شأن هذه التسجيلات طالما أنه لم يستطرد إليها إلا تزيداً بعد إستيفانه أدلة الإدانة، إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطرد في مجال الإستدلال ما دام أنه أقام ثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد إليه في منطقه أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

لما كان القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول الخامين أمام محكمة النقض بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض وإذ صدر القرار في ظل العمل بقانون الخصاصة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن إجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الإجرائية في هذا القانون إعمالاً للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات.

*** الموضوع الفرعي : ببقالت الحكم :**

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٢

لا نص في القانون يوجب ذكر التاريخ المجرى في الحكم، لما دام قد ذكر به التاريخ الميلاذي الذي صدر فيه فلا وجه للطعن عليه من هذه الناحية.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٥٠/١/٣٠

الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً، فإذا أخفل إسم اجنئ عليه في صيغة التهمة المينة بمصدر الحكم وكان قد ورد في أسبابه بيان عنه فذلك لا يقدر في سلامته.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٤

إن القانون لم يرسم حدوداً شكلية تبين مراعاتها في تحرير الأحكام الجنائية بل كان ما يتطلبه هو أن يبين الحكم بالإدانة واقعة الدعوى بياناً كالياً وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو ما يجري به نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات. فمضى كان الحكم قد استولى هذا البيان فلا يقبل الطعن عليه بمقولة إنه قد قلب أوضاع الإلبيات إذ إعتد في الإدانة بصفة أصلية على تنفيذ دفاع المتهم لم أيد ما إنتهى إليه في هذا الخصوص بما شهد به الشهود.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٦

إذا كان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر إسم مستشار في الحكم بدلاً من إسم المستشار الذي ذكر إسمه في محضر الجلسة إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة سابقة لم تنظر فيها الدعوى بدلاً من أسماء من حضروا الجلسة التالية التي جرت فيها المحاكمة، وكان الطاعن لا يدعي أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة هي أن أحداً ممن إشتروا في الحكم لم يسمح المرافعة - فالطعن في الحكم تأسيساً على هذا السهو لا يكون له وجه.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥١

ليس لما يؤثر فى سلامة الحكم أن يصف مسافة تبلغ كيلو متراً بقوله إنها مسافة يسيرة.

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ٢١/٥/١٩٥١

إذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن مؤرخة يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد جاء بها أن الحكم ختم منذ يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠، وكان الطلب الذى قدمه الطاعن إلى قلم الكتاب مؤرخاً فى يوم ٢٤ ديسمبر فإنه لذلك لا يكون له أن يعنى على الحكم عدم تحريره والتوقيع عليه قبل ذلك إذ أنه بفرض صحة ما جاء بشهادة قلم الكتاب من أن الحكم لم يودع إلا يوم ٢١ ديسمبر وهى ما لم تعد لإثباته إذ يجب أن تكون الشهادة مقصورة على ما إذا كان الحكم مختماً ومودعاً بالقلم بحيث يمكن لصاحب الشأن الإطلاع عليه والحصول على صورة منه أو أنه عند طلب صاحب الشأن لم يكن الحكم موجوداً - بفرض صحة ما جاء بالشهادة من ذلك وبفرض أن الحكم فى الواقع لم يختم إلا بعد الثمانية الأيام فإنه لم يحصل من تأخير ختمه أى ضرر للطاعن ما دام هو لم يطلب الإطلاع عليه أو أخذ صورة منه إلا يوم ٢٤ ديسمبر وفى ذلك اليوم كان الحكم مودعاً فى قلم الكتاب.

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ٦/٤/١٩٥١

إنه لا كانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره ولا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً، وكانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها لبطاقتها يستع بطان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه فإذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد أخطئت بيان التاريخ الذى صدر فيه فإنها تكون باطلة وبطل معها الحكم ذاته.

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ٢٨/١/١٩٥٢

لا يؤثر فى سلامة الحكم خطؤه فى رسم شاهد بتقديم كلمة منه على أخرى ما دام الظاهر من سياقه أن هذا الخطأ لا يبدو أن يكون زلة قلم أثناء التدوين.

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٥٧٨ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢

يكفى لإستظهار ظرف الرصد أن يقول الحكم إنه متوفر من ترهين المهم للمعنى عليه فى طريقه المعتاد إلى زراعته حتى إذا ما إلقوب من مكمنه أطلق النار عليه فخر صريعاً.

الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٠

إن خطأ الحكم فى إثبات الواقعة أو طلبات النيابة العمومية فى الدعوى لا يؤثر على سلامته.

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٧

مضى كان الثابت من الحكم أن تقرير التلخيص قد تلى لعل بالجلسة، وكان الطاعن لا يدعى أن الإجراءات قد خولت فلا يؤثر فى صحة الحكم خطؤه فى بيان إسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص.

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٩٣ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٧

إن خطأ الحكم فى إسم المجنى عليه ما دام أنه لا يعدو أن يكون زلة قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر على حقيقة الشخص المقصود الذى أوردته الحكم كاملاً فى صدره - ذلك لا يؤثر فى سلامته.

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٢

إن الاختلاف فى ذكر إسم المتهم بين أسباب الحكم ومنطوقه ليس إلا خطأ مادياً ولا تأثير له فى حقيقة الواقع من أنه هو لا غيره الذى صدر الحكم عليه بإسمه الصحيح الوارد فى منطوق الحكم وهذا الخطأ المادى لا يؤثر فى سلامة الحكم.

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٤

إن القانون إذ أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها لم يرسم شكلاً خاصاً أو طريقة معينة تصوغ فيه المحكمة هذا البيان. فمضى كان مجموع ما أوردته الحكم كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٢١

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل الحكم - سواء أكان صادراً بالإدانة أو البراءة - على الأسباب التى بنى عليها مما يوجب على المحكمة الاستئنافية - إذا هى قضت بإلغاء حكم ابتدائى ولو كان صادراً بالإدانة ورأت هى تبرئة المتهم - أن تبين فى حكمها الأسباب التى جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة، وإذا كان الحكم المستأنف قد أورد أسباباً يصبغ فى العقل أن تؤدى إلى الإدانة فيجب على المحكمة الاستئنافية أن ترد على تلك الأسباب بما يفيد على الأقل أنها لم تكن لها وزنها ولم تقتنع بها أو تظمن إليها أو رأتها غير صالحة للإستدلال بها على المتهم.

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٢

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأركان الجريمة التي يأخذ بثبوتها. وإذن لمعى كان الحكم قد أدان الطاعن بجريمة القتل الخطأ بناء على أنه أهمل في رؤية الجنى عليه مما ترتب عليه مرور عجلة سيارته الأمامية على جسمه، وذلك دون أن يبين واقعة الدعوى بما يوضح كيف وقعت وأين كان الجنى عليه من السيارة حين مرت عليه عجلتها وهل كان يمكن للطاعن رؤيته حتى يدان بإهماله في ذلك، فإن الحكم لا يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها لما يهيبه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ٢٦/١/١٩٥٣

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد علا عن بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها وأسماء المتهمين في الدعوى ووصف التهمة المسندة إليهم فيها، فإنه يكون باطلاً لا وجود له، ويكون الحكم الذي أيده لأسبابه باطلاً كذلك لإستاده إلى حكم لا وجود له قانوناً.

الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٣

إذا كان الحكم لم يذكر اسم التهم الذي حكم عليه في منطوقه بالعقوبة إكتفاء بوروده في ديباجته، فإن ذلك لا يمس سلامته ما دام أنه لم يكن هناك متهم غيره في الدعوى.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ٣/٣/١٩٥٣

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه. وإذن لمعى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن محضر جلسة المحاكمة الابتدائية قد أثبت فيه عند ذكر طلبات النيابة عبارة " بالمواد ٥ من ٢٦ وق ١٥٢ " وأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أختتم بعبارة " ومن ثم يعين عقابه بالمواد المطلوبة "، وكان محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية عند ذكر طلبات النيابة قد جاء فيه " أنها تطلب تطبيق المواد ١٢، ١٦ من القانون ١٥٢ للقرار الوزاري ٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ "، وكان الحكم الإستئنافي لم يشر إلى أية سادة من مواد القانون الذي طبقه، وكان ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا يبين منه مواد القانون التي طبقتها المحكمة على الواقعة المسندة إلى الطاعن، فإن الحكم يكون باطلاً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٣

إذا كان الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الابتدائى لأسبابه قد وقع فى خطأ مادى من الكتاب بوضع نقطة على الحاء المهملة فيما جاء به عن الحكم الابتدائى وقوله إنه حالف الصواب، فهذا الخطأ وهو من الواضح بحيث لا يدع مجالاً للشك فى المراد من الحكم لا يصح أن يؤسس عليه الطعن فى هذا الحكم بقوله أنه استند إلى ما يصفه بأنه خالف الصواب.

الطعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٥٣

إن إغفال النص على سن الطاعن وصناعته فى الحكم لا يعيه أو يطله ما دام هو لا يدعى أنه كان فى سن تؤثر فى مسئولته أو فى عقابه.

الطعن رقم ٢٤٢٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ٨/٢/١٩٥٤

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدانها عنصرًا من مقومات وجودها قانوناً، وإذا كانت الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناؤه على الأسباب التى أقيم عليها بطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه.

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٤

إذا كانت المحكمة قد أخطأت فى ترتيب الطاعن بين باقى المتهمين إلا أنها عنت بذكر اسمه عند إسناد الوقائع المسندة إليه بما لا يدع مجالاً لى لبس أو غموض فى إنه هو المقصود، فلا محل لما ينمى الطاعن على المحكمة من أنها خلطت بينه وبين آخر فى حكمها.

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٥٤

مضى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن وكيلًا للنائب العام كان حاضراً وتراجع فى القضية غير أن اسمه لم يثبت بالمحضر، وكان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة عند نظر الدعوى تمثيلاً صحيحاً فإن عدم إشتمال الحكم على اسمه سهواً لا يوجب عليه البطلان.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٠/٤/١٩٥٤

لا محل للطعن بخلو الحكم الابتدائى من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام إذا كان الحكم الاستئنافى الذى قضى بتأييده قد إسناده.

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٥

إذا كان الحكم الابتدائي قد أشار إشارة صريحة إلى نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها، وكان الحكم الاستئنافي قد أحال على الحكم الابتدائي وأيده للأسباب التي بنى عليها، فإن هذه الإحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب.

الطعن رقم ١١٧١ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٦

إن قانون الإجراءات الجنائية أوجب في المادة ٣١٠ أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن تشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه لم يرسم شكلاً خاصاً تصوغ به المحكمة هذا البيان، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً في بيان الواقعة وظروفها بما تتوالت به العناصر القانونية للجرمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذي ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون في المادة المذكورة.

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٠

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم توقيع الحكم في محاد الثمانية الأيام من تاريخ صدوره لا يوجب عليه بطلانه.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٩

لا يعيب الحكم الاستئنافي أنه لم يذكر مادة العقوبة ما دام الحكم الابتدائي قد بينها.

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٣١

إذا كان الحكم إذ عرض لظرف سبق الإصرار قد قال " إن ركن سبق الإصرار ثابت من إعداد المتهمين السلاح الذي استعمل في ارتكاب الجريمة قبل ارتكابها بنحو أسبوع من إستمرار جهم المجنى عليه إلى مكان الحادث بالكيفية المبينة بالتحقيقات ومن طلب المتهم..... من المجنى عليه قبل الحادث إحضار النقود التي تلزم للصفقة المزعومة وحرصه في يوم الحادث على التحقق من إحضاره تلك النقود مما يقطع بأنه هو وزميله يبرأ التهمة على ارتكاب ذلك الحادث من قبل بغير سرقة تلك النقود " - فإن هذا القول من الحكم سديد ويصح الاستناد إليه في إثبات توافر ظرف سبق الإصرار.

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٧٨ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١

- إغفال النص على سن المتهم وبلدته وصناعته بمحضرة الجلسة والحكم بما لا يبيحه أو يظلمه ما دام المتهم لا يدعى أنه كان في سن تؤثر في مسئوليته أو عقابه.

— الخطأ المادى الواضح الذى يرد على تلويخ الحكم لا تأثر له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ومن ثم فلا عيرة به.

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٩٤ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٨
من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يمكن محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم. وإذن فإذا كان الحكم حين أورد الأدلة على المتهمين قد اعتمد لهما اعتماد عليه فى إدانتهما على التقارير الطبية الشرعية الواقعة على انجنى عليهما دون أن يذكر شيئاً مما جاء فيها، فإنه يكون قاصر البيان مصعياً نقضه.

الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٥
إغفال بيان صناعة المتهم وعمل سكنه وسنه لا يعيب الحكم ما دام ليس هناك شك فى خصصة المتهم، وما دام هو لا يدعى أنه فى سن تؤثر فى مسؤوليته أو عقابه.

الطعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٩
العبرة فى بيان واقعة الدعوى ولوع الخطأ الذى وقع من المتهم فى جريمة القتل خطأ بما يجرى فى الحكم لا بما جاء فى وصف التهمة والنص على عدم توفر ذلك فى وصف التهمة إنما يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور واستيفاء ما بها من نقص عملاً بنص المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٦
الفرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته وسكنه بالحكم أو بمحضر الجلسة هو التحقيق من أنه هو الشخص الذى رفعت عليه الدعوى العمومية وجرت محاكمته فإذا ما تحقق هذا الفرض بالذكر إسم المتهم ولقبه وكان المتهم لا يتنازع فى أنه هو الشخص المطلوب محاكمته ولم يدع أنه من المجرمين الأحداث الذين لسنهم تأثر فى مسؤوليتهم أو عقابهم، فإن إغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سبباً فى بطلان الحكم.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤
متى أثبتت المحكمة فى حكمها أنها إطلعت على المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك فى الدعوى فلا يصح أن يطن فى حكمها بمقولة إن الحكم خلا من ذكر المواد التى أخذ بها.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤

الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم في الحكم هو التحقق من أنه هو الشخص المطلوب محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولقبه وسنه وصناعته فلا يكون النقص في بيان آخر كمحل إقامة المتهم أو إغفال هذا البيان جملة سبباً لبطلان الحكم.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

خلو الحكم مما يفيد صدوره " بإسم الأمة " يمس ذاتيته ويفقده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً، وهذا البطلان من النظام العام، وشكمة النقض طبقاً للمادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى به من تلقاء نفسها وتقض الحكم ولو لم يتره الطاعن في طعنه

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٧ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٨

لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصورة فلم يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم.

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٦ مكتب فتى ٨ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٥٧/١/٧

السهر عن بيان صناعة المتهم وسنه في الحكم لا يمس ما دام ليس هناك شك في شخصيته وما دام هو لا يدعى أن لسنه تأثيراً في مسؤوليته.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ مكتب فتى ٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٥

لا يوجب القانون على المحكمة أن تشير في حكمها إلا إلى مادة القانون الذي حكمت بموجبه بعقاب المتهم.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٧ مكتب فتى ٨ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٨

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، فإذا خلا الحكم من ذلك فإنه يكون معيباً بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ مكتب فتى ٨ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٠

إشارة الحكم إلى المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا تكفي في بيان مادة القانون التي طبقها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكاً، ولو لم تشير إلى فقرتها الخاصتين بطريق الإنفاق والتحريض.

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٤

— لا يجب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة.

— لا يعتبر بيان محل الواقعة في الحكم الجنائي من البيانات الهامة الواجب ذكرها فيه إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة في محل معين الرأ قانونياً كان جعل منه ركناً في الجريمة أو ظرفاً مشدداً وفي غير هذا النطاق فإنه يكفي في بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة الجزئية إليه، ما دام أن المتهم لم يدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها.

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٥

مضى كان الحكم الاستثنائي قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى أضافها وكان يبين من الإطلاع على ذلك الحكم والحكم المطعون فيه غلوها من بيان المحكمة التي أصدرتها فإن غلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٧

مضى كان الحكم قد حرر معنوياً باسم الأمة فإن هذا العنوان يعبر كائناً من صدور الحكم والا كان تطلب وجوده في لحظة إصداره استيجاباً لإيداع الحكم بأسبابه قبل النطق به وهو ما استقر قضاء هذه المحكمة على عدم سرياته في المواد الجنائية ومن ثم فإن النقص على الحكم بأنه قد صدر ونفذ دون أن يكون هذا الإصدار والتنفيذ باسم الأمة رغم توجيهه بأسبابه بعد ذلك باسم الأمة عند إيداعه فلم كتاب المحكمة يكون على غير أساس من الواقع أو من القانون.

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٥

استقر قضاء هذه المحكمة على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها لطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته.

الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠

مضى كان الحكم الاستثنائي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي — الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر منها والمينة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ووقعها — ولم ينشئ أسباباً لقضائه، فإنه يكون باطلاً لإستناده إلى أسباب حكم لا وجود له.

الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٥٨/١/١٣

متى كان الحكم قد أشار في صدره إلى المواد التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين بها، لم انتهى في منطوقه بذكر عبارة " وبعد الإطلاع على المواد مאלفة الذكر " فإن في إيراد ذلك ما يكفى في بيان نصوص القانون الذى طبقته المحكمة وأدانت المتهمين بمقتضاه.

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١١٢٦ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٣٠

لا يكفى في قيام الوقائع المسندة إلى المتهم فى دعوى البلاغ الكاذب مجرد الإحالة على عريضة سبق تقديمها فى هذا الشأن، إذ يجب أن يبدو واضحاً من الحكم ذاته ما هى الواقعة التى حصل التبليغ عنها والى اعتبارها المحكمة واقعة مكلوبة بسوء التقصد من جانب المتهم.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٦

لا يعتبر محل الواقعة فى الحكم الجنائى من البيانات الجوهرية الواجب ذكرها إلا إذا رتب الشارع على حدوث الواقعة فى محل معين أثرأ قانونياً بأن جعل منه ركناً فى الجريمة أو ظرفاً مشدداً، أما فى غير ذلك فإنه يكفى فى بيان مكان الجريمة مجرد الإشارة إليه ما دام أن المتهم لم يدفع بعدم إختصاص المحكمة بنظرها.

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٣

إذا كان الحكم خالياً صلبه من ذكر المواد التى طبقها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردتها، وكان الحكم الابتدائى قد سجل فى صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التى طلبها النيابة فلا يصح نقضه إذ أخله بأسباب الحكم الابتدائى - فيه ما يتضمن بذاته المواد التى عوقب المتهم بها.

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٧

لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلاً عن علم التهمة بأن ما تحوزه مخدر بل يكفى أن يكون فيما أوردته الحكم من وقائع ما يدل على ذلك.

الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٨ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٥٨/١١/٣

إذا قال الحكم فى معرض بيانه واقعة إخفاء المتهم الثالث أشياء مسروقة، " إن المتهم الثالث وإن أنكر واقعة إتياعه لبعض المسروقات، فقد أقر أنه أخلها من المتهمين الآخرين على سبيل الرهن، وهذا الإقرار يدحضه قوله إنه يحرف الوساطة [قومسيونجى] فى بيع الحلى وهو عمل لا يمت لعملية الرهن بأية صلة

فضلاً عن أنه لا يدبر محلاً لذلك، وعمله بالسرقة مستفاد من بحس الثمن المدفوع خاصة وأنه يقر بأن [المروحة الكهربائية] تساوى من الثمن خمسة وثلاثين جنياً، كما جاء على لسانه فى التحقيقات، ومن إقراره سابقة رهن - هى على الأصح - شراء بعض الألبسة القديمة من المتهمين المذكورين " فإن هذا الذى أورده الحكم يدل على توافر جريمة إخفاء الأشياء المسروقة بحصرتها وهما إخفاء شئ متحصل عن طريق السرقة، وعلم المتهم بمصدر هذا الشئ.

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٥٨

إن عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذى حكم على المتهمين بمقتضاه يجعله باطلاً، ولا يفنى عن هذه الإشارة ما تضمنه الحكم من ذكر المادة التى طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى مادام لم يقل إن هذه المادة هى التى أخذت بها المحكمة وأوقعت العقاب بمقتضاها.

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١١/١٨/١٩٥٨

بيان مقدار كمية المخدر المضبوط فى الحكم ليس جوهرياً ما دام أن الحكم قد استخلص ثبوت قصد الإتجار فى حق المتهم استخلاصاً سائفاً وسلمياً.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١١/١٨/١٩٥٨

إذا تحدث الحكم عن جريمة تسهيل تعاطى الحشيش المسندة إلى المتهم الأول بقوله "إن المحكمة ترى فيما ثبت لها من التحقيقات التى تمت فى الدعوى أن المتهم المذكور قد أعد مسكنه ومعدات تعاطى الحشيش فيه لتسهيل تعاطى المتهمين الحشيش عنده إذ كان المسكن مغلواً مما عناههم وقد قصدوا إليه لهذا الغرض بدليل استفاد من ظروف الواقع على ما قرره المتهم السادس فى التحقيقات من أنه اجتمع مع المتهمين الآخرين بمقهى معين وذهبوا إلى مسكن المتهم الأول وكانت الجبوزة بمعداتها جاهزة هناك على المنضدة والنار موقدة ودخنوا جميعاً كرسين من الحشيش وأنه قد ساهم المتهم بتعاطى الحشيش معهم، وترى المحكمة فيما ثبت لها من التحقيقات وما أخذت به من تحريات الضابط ومن نتيجة مراقبة الأمر الذى أكد صحته وجدية ما أسفر عنه الضبط من أن المتهم المذكور كان على علم بمحاذاة وتسهيل تعاطى الآخرين جواهر حرم القانون حيازتها " إذا تحدث الحكم بذلك فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية لجرمته إحراز المخدر وتقديمه للآخرين للتعاطى اللتين دان المتهم بهما.

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١١/١٨/١٩٥٨

إذا كان الحكم إذ عرض لدفاع الطاعن بشأن بطلان إقرار المتهمين الثانى والثالث عليه ونفى وقوع إكراه أو تعذيب من رجال البوليس عليهما قد استند فى ذلك إلى التقرير الطبى الشرعى وإلى مطابقة فحوى

إقرارهما لما إستظهرته المحكمة من وقائع الدعوى وملابساتها، وإلى ترديد المتهمين المذكورين لهذه الأقوال فى مراحل التحقيق وأمام النيابة، فإن ما إنتهى إليه الحكم من عدم وقوع تعذيب على المتهمين يكون مبنياً على إستخلاص سائق من وقائع الدعوى وليس ثمة تعارض بين ما أثبتته المحكمة نقلاً عن التقرير الطبى من وجود إصابة بكل من المتهمين لأمر عارض وبين ما إنتهى إليه ما دام أنه لم يقدّم دليل على التعذيب.

الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١٠٦٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٨

إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم وزميلة دخلا إلى فناء المصنع بعد منتصف الليل بطريق التسور واختبأ فى مكان مجاور لمخزن المصنع الذى به محركات وأسلاك نحاسية وأن بابها يفتح ويفلق دون مفتاح، وإستخلص الحكم من ذلك ومن الظروف الأخرى لواقعة الدعوى قيام نية السرقة لديهما فإن الحكم إذ اعتبر ما وقع من المتهم وزميلة شروعا فى سرقة يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح غير مشوب بالخطأ فى القانون أو القصور.

الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٤٨ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٥٨

تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً - ومنها جريمة خيانة الأمانة - هو من الأمور الداخلة فى اختصاص قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك بحكمة النقض، وعلى قاضى الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى، وله مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى وإستخلاص هذا التاريخ منها ومضى أقام الدليل عليه فهو يجوز عن كل رقابة.

الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٩

خطأ الحكم - على فرض حصوله - فى بيان سبب وجود شهود الواقعة فى مكان الحادث لا يؤثر فى نتيجه، وهو لا يعبه ما دام الأمر لا يتعلق بنفى وجودهم فى هذا المكان.

الطعن رقم ١٦٢٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٥/١/١٩٥٩

إن البيان الممول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٩

الخطأ فى تاريخ الواقعة التى أسندت للطاعن والتى ألت بها المحكمة وأحاطت بكل ظروفها، وهى بنفسها التى أسفر عنها تنفيذ الإذن الصادر بالتفتيش، مما لا يعيب الحكم فى شىء.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٦

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يكون مستوفياً بذاته كامل الأسباب التى اعتمد عليها، ولا يجوز أن يستند إلى أسباب حكم آخر إلا إذا كان صادراً فى ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحاً فى الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحاً وأنها تأخذ به وتجعله أساساً لقرائنها كأنه مدون فعلاً فى حكمها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى رفض الدفوع والطلبات المقدمة من المتهم إلى أسباب حكم صادر فى دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢١

تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة، ما دامت المحكمة قد إطمأنت - بالأدلة التى ساقها - إلى أن الشاهدين قد رأيا المتهم وتحققا منه وهو يطلق النار على القاتل وعليهما.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٣٠

لا يوجد فى القانون ما يلزم المحكمة بذكر من قام بالتحريات، ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدهوى ما دام له أصل ثابت فيها لم يجمده الطاعن.

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٨

إذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهمين من جريمة النصب - مع تسليمه بتواجد المتهمين معاً وتداخل المتهم الثانى على الصورة التى ذكرها - قد خلا من بيان الوقت والظروف التى تدخل فيها المتهم الثانى وهل كان تدخله يسعى من المتهم الأول وتدبيره، وهل كان ذلك قبل شراء التماثيل الزائف أو بعده هذا القصور فى بيان الواقعة يحول دون قيام محكمة النقض بوظيفتها من الرقابة على صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة فى الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم.

الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٦

إذا أثبت الحكم بأدلة منطقية أن اختلاس القمح المسلم للمتهم بصفته أمناً لشوكة بنك التسليف وقع فى أربعة "لواتات" وعين صافى المقدار المختلس، فلا محل للبحث فى مدى إلتطابق المنشور رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥١ الصادر من بنك التسليف - فى إحتساب مقدار المعجز - يسرى فى ذلك أن يكون هذا المنشور قد قصد من إصداره ضبط قواعد حساب الوزن بين الحكومة وبين البنك - كما قرر الحكم أو أنه يتضمن قواعد عامة تسرى فى حق موظفى البنك ومستخدميه، كما يلزم المتهم.

الطعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٥٩
إغفال وصف الحكم أنه صدر غيابياً بالنسبة إلى أحد المتهمين في المنطوق الوارد بمحضر الجلسة لا يعدو أن يكون من قبيل السهو في التحرير الذى لا يجب الحكم أو يؤثر في سلامته.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١١/٩/١٩٥٩
التاريخ الميلادى الذى جرت فيه المحاكمة وصدر فيه الحكم هو ما يجرى عليه العمل فى المحاكم وقد إعتبره الشارع أصلاً فى حساب المدد المينة بقانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٢/٨/١٩٥٩
يلزم قانوناً - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية - صدور شكوى الجنى عليه أو وكيله الخاص لإمكان رفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٢٧٤، ٢٧٧ من قانون العقوبات، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية، ولا يغنى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم إلى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها فى تحقيق النيابة العامة.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٨٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٥٩
لا تتحقق جريمة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل إنتهاء المرافعة فى الدعوى - فإذا أثبت الحكم أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة المدنية الإستئنافية عن أقواله الأولى التى أدلى بها أمام المحكمة المدنية الجزئية، دون أن يبين الحكم ما غير الحقيقة فى هذه الأقوال وأثرها على مركز الخصوم فى الدعوى التى سمعت فيها الشهادة، ودون أن يستظهر تعمد الطاعن تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء، فإنه يكون قاصراً عن بيان أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ويسوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقى المحكوم عليهم معه - ولو لم يقلعوا طعناً - لوحة الواقعة وحسن سير العدالة عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض

الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٠
لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها - فتمتى كان مجموع ما أوردته الحكم كالياً لظهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة - كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ١٨٩٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٥١ بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٠

نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه - وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات - فإذا خلا الحكم الإستئنافى الذى قضى بإلغاء حكم البراءة - من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على المتهم فإنه يكون مشوباً بالبطالان، ولا يصمم الحكم من هذا العيب أنه أشار إلى رقم القانون المطبق وما لحقه من تعديلات ما دام لم يفسح عن مواد القانون التى أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب.

الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٠

لا يعيب الحكم الابتدائى غلو دياجته من إسم القاضى الذى أصدره ومن بيان الواقعة وتاريخ حصولها ما دام أن محضر الجلسة الابتدائى قد إستوفى ذلك، ولم يدع الطاعن أن القاضى الذى أصدر الحكم غير من سمع المرافعة، وفضلاً عن ذلك فإن الحكم الإستئنافى - وإن أحوال فى بيان الواقعة إلى الحكم الابتدائى - إلا أنه قد مرد بعد ذلك أقوال الشهود بتفصيل واف يجعله مجتزئاً بنفسه فى ذكر هذا البيان كما أنه إستوفى سائر البيانات التى تتطلبها المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٠

- الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً - فإذا أغفل الحكم فى واقعة الدعوى بيان تاريخ ارتكاب الحادث - مع ورود بيان عن ذلك فى وصف التهمة - فذلك لا يقدرح فى سلامته ما دامت التهمة لم تدع فى طعنها أن الدعوى الجنائية قد إنتقضت بمعنى الملة.

- عدد المرات التى ترددت التهمة فيها على الموظف المختص وتواريخها لا يلزم بيانها فى الحكم لعدم إتصالها بارتكاب جريمة الرشوة.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٠

لا يلزم أن ينص صراحة فى منطوق الحكم على رفض الدفوع التى أبدت فى أثناء المرافعة إكتفاء بما يفيد ذلك فى الأسباب.

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أنهى فى أسبابه إلى ثبوت أن المتهم ضرب الجنى عليه عمداً وأحدث به عاهة مستديمة يستحيل برؤها " الأمر المناقب عليه - كما قال - بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات " ثم قضى بمحاكمته بالحبس سنة واحدة مع الشغل، فإن مفاد ذلك أن المحكمة قد أوردت الوصف القانونى

الصحيح لواقعة الدعوى كما ثبت لديها، وهي إذ أشارت إلى المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لا المادة ١/٢٤٠ من هذا القانون المطبقة على الواقعة فإن هذا لا يملو أن يكون خطأ مادياً وقت ليه.

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦

ما ينهه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في الاستدلال مردود بأنه يفرض قيام هذا الخطأ فإنه لا أثر له في منطق الحكم والنتيجة التي إنتهى إليها، والأصل أن البيان الممول عليه الحكم هو ما يبدو فيه إقتناع المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢

متى كان بين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى نصوص القوانين التي حكم على المتهم بموجبها، فإنه يكون باطلاً لمخالفته حكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ويعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٣

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح في ديباجته جميع البيانات الخاصة بسماع أمر الإحالة وطلبات النيابة والمدعى المدني وأقوال المتهمين وشهادة الشهود والمرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً، وكان القانون لم يشترط إثبات هذه البيانات في مكان معين من الحكم، فإن ما ينهه الطاعن من إشراط إيراد تلك البيانات في الجزء المحرر كلمة "الحكمة" لا في الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون.

الطعن رقم ٢٢٠٧ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١١

متى كانت المادة ٦٣ من الدستور المؤقت المؤرخ ٥ مارس سنة ١٩٥٨ تنص على أنه " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة ". فإن غلو الحكم من هذا البيان بمس ذاتية الحكم ويفقده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً. ولا كان الحكم المطعون فيه وإن دون به ما يفيد صدوره باسم الأمة إلا أنه عندما أيد الحكم الإمتتالي العيايى - والذي لم يعتون باسم الأمة - لم ينشئ لقتضائه أسباباً جديدة بل اعتق أسباب ذلك الحكم الباطل فأصبح باطلاً بدوره. وكان هذا البطلان متعلقاً بالنظام العام فإن لحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتقضى الحكم ولو لم تشره الطاعة " النيابة " فى أسباب طعنها.

الطعن رقم ٢٥٩٣ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/١١

من المقرر أن خطأ الحكم في إثبات ساعة حصول الحادث لا يؤثر في سلامته، كما أن عدم تحديد تاريخ الواقعة أو الخطأ فيه لا يعيب الحكم ما دام لا يتصل بحكم القانون فيها أو فى تكوين عقيدة المحكمة فى

النتيجة التي إنتهت إليها. ولما كان الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد إنتقضت بمضى المدة فإن ما ينصبه على الحكم بالبطالان لتناقضه في بيان تاريخ الواقعة وخطئه في تحديد ساعة حصولها لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٦٣

- إغفال الحكم الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يطله ما دام أن أمر الإحالة الذي أعلن به يتضمن وصفاً للتهمة. ومواد القانون المنطبقة عليها وما دام الحكم قد إشتعل في أسبابه على مواد القانون التي عوقب الطاعن بموجبها.

- خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يصح، طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد إنتقضت بمضى المدة.

الطعن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٢

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه خلا عما يفيد صدوره " باسم الأمة " تنفيذاً للمادة ٦٣ من الدستور المؤقت الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ والتي نصت على صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة ولما كانت المحاكم تؤدي وظيفتها وفق أحكام الدستور، فإن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الأمة يمس ذاتيه ويفقده عنصراً جوهرياً من مقومات وجوده قانوناً ويجعله باطلاً بطلاناً أصلياً. ولما كان هذا البطلان من النظام العام، فإن للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها عملاً بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لتفويض الحكم لهذا السبب ولو لم يثره الطاعن في طعنه.

الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٢

إذا كان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضورياً بإعدام الطاعن وقد خلا من تاريخ صدوره فإنه يكون باطلاً قانوناً، ولا يشفع في هذا أن يحضر الجلسة قد إستوفى هذا البيان. لأنه إذا كان الأصل أن يحضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية، إلا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصراً من مقوماتها. وإذا ما كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها، فيبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه. ولما كان ذلك وكانت النيابة قد عرضت الحكم المطعون فيه عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن محكمة النقض أن تحكم طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من هذا القانون -- وكان

البطلان الذى لحق بالحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، فإنه يعين نقض الحكم والإحالة.

الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥
مضى كان ما يجادل فيه الطاعن إنما يتصل بالبائع على ارتكابه الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فإنه مهما كان الحكم قد أخطأ فى بيانه فإن ذلك لا يؤثر فى سلامته. ومن ثم يكون ما نصاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد على فرض صحته غير منتج.

الطعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٤
مضى كان الحكم قد خلا من بيان تاريخه، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً، وإذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه، ولما كان هذا البطلان متعلقاً بالنظام العام، فإن حكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنفذ الحكم ولو لم يفره الطاعن لى طعنه.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١
البيان الممول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٩٠ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٨
البيان الممول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو منه إقتناع القاضى دون الأجزاء الخارجة عن هذا السياق - ولما كان الحكم المطعون فيه وإن كان قد أورد التجربة التى أجرتها النيابة، إلا أنه أفصح عن عدم تعويله عليها فى تكوين مقده فى الدعوى، وكان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إجراء تجربة أخرى غير تلك التى أجرتها النيابة. فإن النعى على الحكم بالفساد فى الإستدلال والتناقض فى التسبب لا يكون له محل.

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠
التناقض بين أقوال الشهود أو التهمين - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً مائلاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته، طالما أن الطاعن لا يدعي أن هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم هي غير الهيئة التي سمعت المرافعة.

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٥

جرى قضاء محكمة النقض على أن خلو الحكم من تاريخ صدوره - وهو بيان جوهري - يؤدي إلى بطلانه. ولما كان الحكم الإستئنافي إذ أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من تاريخ صدوره ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاتها - فإنه يكون باطلاً أيضاً لإستناذه إلى أسباب حكم باطل مما يصين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٥

من المقرر أن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشتمل على البيانات الجوهرية التي أوجب هذا القانون ذكرها فيه، وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم هو من تلك البيانات الجوهرية، فإن خلا الحكم من تاريخ صدوره كان باطلاً ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة قد إستوفى هذا البيان. لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية، إلا أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل في ذاتها تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدانها عنصر من مقوماتها قانوناً. وأن الحكم يجب أن يكون مستكملاً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مسعند منه أو بأي طريق من طرق الإثبات ولكل ذي شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض وذلك عند إبداء الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ولما كان الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من هذا القانون هو أنه لا يجوز إنشاء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أي خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة السابقة، وأن تنقذ محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني - وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ مخالفاً هذا الأصل هو رخصة إستئنافية نحوها للقانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذ تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه منبى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى. وكان

في تاريخ إصداره لا يتزوج تحت إحدى هذه الحالات بل إنه يدخل ضمن حالات البطالة التي تمنح حيازة السكن في عملاً باليد " ثانياً " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه دون أن يتعطف عليه رجوعه إلى القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند " أولاً " من المادة المذكورة فبقدر ما يتصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين الكاملة له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية. ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن في هذا الشأن من عدم صحة المادة القانونية للعلم.

تحتفظ بوثائق ١٨٧٦ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٦

[illegible]

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥
الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة توقيعه من قبله
وسماع مرافعة الخصوم فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبته الحكم من غام هذه الإجراءات. لا يفتقر
بالتزوير.

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٦
لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين قيمة المبالغ التي ألزم الطاعن بثلاثة أمثالها غرامة، فإنه يكون قد جبريل
العقوبة التي أوقفها مما يقتضي نقضه.

الطعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٧
من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته. ولما كان محضر
من محاضر جلسات محكمة أول درجة أنه أثبت بها إسم القاضي الذي أصدر الحكم وإسم محل النيابة فإنه
لا يعيب الحكم الابتدائي - الذي اعتق الحكم المطعون فيه أسماه - خلوه ديباجته من هذا البيان.

الطعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ٧/٢/١٩٦٧
يوجب قانون الإجراءات الجنائية بنص المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة
المسترجعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استعملت منها
الحكمة ثبوت وقوعها من التهم. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان المحتر في القانون بما
يحدد عناصر التهمة التي دين بها وهي استعمال طرق إحتيالية لإغواء مبالغ تسرى عليها الضريبة، فلم يبين
وجه اختلاف الرسوم المدفوعة من الطاعن للجمارك عن الوارد بالقرارات وشواهد هذا الاختلاف وأدلته
على ثبوت الإحتيال في جانب الطاعن، ولا حاصل الشهادة الصادرة من مصلحة الجمارك بشأن نشاطه
داخل الجمارك، وكيف يختلف ما ورد بها عما إدعاه في الإقرار المقدم منه لمصلحة الضرائب، ولا وجه
قصور هذه الشهادة عن شمول نشاطه كله ومرجع هذا القصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة
تطبيق القانون على الواقعة كما أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٦٧
لا يشترط القانون إيراد البيانات الخاصة بإسم المدعي بالحقوق المدنية وصلتها بالجنح عليه وطلباتها ومستنداتها
فيها في مكان معين من الحكم. ولما كان الحكم قد أوضح في ديباجته تلك البيانات، فإن معنى الطاعن في
هذا الصدد يكون غير مقبول.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣

- لم يرسم القانون حدوداً شكلية يصين مراعاتها لدى تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

- البيان المول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إلتعاض القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإلتعاض.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان قاصراً ولا كان الحكم المطعون فيه - إذ استند إلى التقارير الطبية ضمن أدلة الإدانة - قد إقتصصر على الإشارة إلى نتائج تلك التقارير دون أن يبين مضمونها من وصف الإصابات وعددها وموضعها من جسم المجنى عليه حتى يمكن التحقق من مدى مواعنتها لأدلة الدعوى، فإنه يكون قاصراً البيان مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٠

الأصل الذي إفرجه الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لتسييب كل حكم بالإدانة أن يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت على حدة حتى يبين وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، باعتبار الأدلة لدى المواد الجنائية ضماثم متسائلة.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٩

تقضى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بأن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه. وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب. ولما كان الشايت أن الحكم الإبتدائي المزيّد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا كلامهما من بيان نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، وكان لا يكفى في بيان ذلك أن يكون الحكم الإبتدائي قد أشار إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها، ما دام أنه لم يلمح عن أخذه بها بل إقتصصر على الإشارة إلى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب بل بتحديد العقوبة في حالة تعدد الجرائم. كما لا يصح هنا العب أن الحكم المطعون فيه قد أشار في ديباجته إلى رقم القانون الذي طلبت النيابة العامة

تطبيقه وأثبت في منطوقه الإطلاع عليه، ما دام أنه لم يبين مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان مستوجباً نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٦٧
من المقرر أن إغفال الحكم الإشارة في ديباجته إلى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يطله.

الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٧
أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها، وأن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه، كما نصت المادة ٣١٢ من القانون المشار إليه على أن الحكم يطل خلوه من الأسباب، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الأسباب التي استندت إليها المحكمة فسي تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة الطاعن، فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المذكور ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها، وإنما إكتفى بإيراد سبب واحد يبرر به تعديل العقوبة المحكوم بها. فإنه يكون باطلاً خلوه من الأسباب ومن بيان الواقعة المسترجة للعقوبة كما يبين معه نقضه.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٠/١٥/١٩٦٨
من المقرر أن الخطأ في بيان وقوع الجريمة، لا يعيب الحكم، مادام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة، وما دام أن التهم لا يدعى بانتفاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة.

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٦٨
الأحكام إنما تنبئ على الجرم واليقين.

الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ٢/٢٧/١٩٦٨
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم إصطحب المجنى عليه إلى منزله ثم عرض عليه إحضاره لسوة أو رجال لإرتكاب الفحشاء معهم فلما رفض أعرج المتهم نفسه وعرض عليه إرتكاب الفحشاء معه، وكان ما إنتهى إليه الحكم من أن ما إقوله المتهم هو ضرب من ضروب التحريض على إرتكاب الفجور وإرضاء شهوات الغير وليس إرضاء مزاجه الخاص كما ذهب المتهم إلى ذلك، فإن ما يثيره المذكور في شأن العناصر المكونة للتحريض لا يعدو أن يكون مجادلة في موضوع الدعوى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

إذا كان الحكم الابتدائي قد أبان في تفصيل مضمون مستندات الطرفين وثبت إسم المدعى بالحقوق المدنية، وبين علاقته بالطاعن كما بين سبب مطالبة الأخير له بالتعويض في دعواه المدنية، فإنه لا محل لما ينهه الطاعن على الحكم من قصور في بيان موضوع الدعويين المدنيتين أو في بيان مستندات الطرفين

الطعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٦

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها ثبوت وقوعها من التهم وأن تلتزم بإيراد الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصراً. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ خلا من الرد على دفاع الطاعن بخروجه عن نطاق أمر التكليف لإنقضاء أجله، ومن بيان الدرجة المالية التقيد عليها وسند تكليفه بالعمل ومدة التكليف وتاريخ إنتهاؤها وسبب إستمراره في عمله بعد إنتهاء تلك الفترة أو بقاءه في وظيفته وهل كان ذلك إمتداداً لمدة تكليف سابقة أو بناء على تعادل وظيفي يوجب عليه الإستمرار في عمله ولم يورد الأدلة التي استخلصت منها المحكمة قيام هذه الوظيفة وثبوت إمتناعه عن أدائها قبل إنتهاء مدة خدمته بأحد الأسباب المنصوص عليها قانوناً مما يعزز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إبانها في الحكم، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٦

مضى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الأدلة التي استخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الأوراق المقول بتزويرها للحقيقة أو ما يستفاد منه وقوع الضرر أو إحتماله وقت مقارنة جريمة تزوير الخمر العرفي المسندة إليه، فإنه يكون معيباً بالقصور المسجوب لنقضه.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

لا تشترط المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ويكفي أن يكون الحكم قد إستعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم.

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

إذ أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لم يرسم شكلاً خاصاً تصوغ فيه المحكمة هذا البيان. فمتى كان مجموع ما أوردته المحكمة كافياً

في بيان الواقعة وظروفها بما تنوّل بها العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٨

إذ أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسبوبة للظوبة والظروف التي وقعت فيها، لم يوسم شكلاً خاصاً أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان، وأنه متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيّاً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون ما دام مرجع الأمر إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه.

الطعن رقم ١٤١١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٨

متى كان الحكم لم يستظهر عناصر المصادفة التي تسبغ على المكان وصف العمومية وقت ارتكاب الفعل الفاضح المخيل بالحياء، ولم يبين إن كان الطاعن قد اتخذ كافة الإحتياطات اللازمة لمنع مشاهدة الفعل من الخارج، أو أنه قصر في إتخاذها ولم يتحقق إن كان باستطاعة الشهود رؤية الفعل في هذا الوقت المتأخر من الليل لو لم يعملوا إلى النظر من قلب الباب أو تسلق النافذة أو السور، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في بيان ركن العلانية التي يتطلبها القانون في هذه الجريمة بما يوجب نقعه.

الطعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٨

لا يلزم أن يحدث الحكم استقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض.

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ٤/١٩/١٩٧٠

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسبوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما خلصها وأن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهري إقتضه شرعية الجرائم والعقاب وإلا كان الحكم قاصراً وباطلاً. فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إقتصر في بيان وإثبات وقوع جريمة التلبس المسند إلى الطاعن على القول : " وحيث إن النيابة أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم بالقبيل والوصف المعروفين وطلبت عقابه لمواد الإتهام. وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات فمن ثم يعين عقابه بمواد الإتهام " . دون أن يبين الواقعة المسبوبة للعقوبة أو يورد مؤدى أقوال المجني عليه شاهد الواقعة أو الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور في التسيب والبطالان.

الطعن رقم ١٥١٠ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٠

إن غلو الحكم من توقيع القاضي يجعله في حكم المعلوم وتعبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانوناً. وإذ أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي - إخلالاً من توقيع القاضي لأسبابه، فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٤٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٧١

مضى كان يبين من الإطلاع على الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من البيانات والأسماء التي أشار إليها الطاعن في طعنه بشأن تعيين المحكمة التي صدر منها الحكم والهيئة التي أصدرته، وإن كان محضر الجلسة قد استوفى بيان الهيئة التي أصدرت الحكم دون بيان إسم المحكمة التي أصدرته، لما كان ذلك، وكان غلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته، يؤدي إلى الجهالة به ويجعله كأنه لا وجود له، وكان الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان. فإن الحكم المطعون فيه يكون وكأنه لا وجود له.

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧١

من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ٥/٣/١٩٧١

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستعرجة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه. ولما كان الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين رقم القضية الجزئية والمحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره فيها والوصف، وأشار إلى نص القانون الذي عاقب الطاعنة بموجبه، كما بين واقعة الدعوى بما توافر فيه كافة عناصر الجريمة المسندة إلى الطاعنة والتي دinst بها، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد تاريخ صدوره وتبنى في أسبابه الحكم الابتدائي المشتعل على بياناته فإنه يكون قد أورد في مجموعه ما يعد كافياً لجميع بيانات الدعاية ونظم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ما دام القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها فلا يعيب الحكم المطعون فيه من بعد إغفاله نقل هذه البيانات عن الحكم الابتدائي ما دام قد أبدته معتقاً أسبابه وأورد هو البيانات الخاصة به.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٧١/٥/٩

إن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً، لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد في منطقته الحكم الابتدائي الباطل واعتنى أسبابه، فإنه يكون باطلاً بدوره.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦

لا توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه إلا في حالة الحكم بالإدانة أما إذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة إلى مواد الإتهام.

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣

استقر قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها، وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً. ولما كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه. ولما كان الحكم المطعون فيه وإن استوفيت بياناته، إلا أنه لم ينشئ لقضائه أسباباً بل إقتصر على إعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل قانوناً فخلوه من تاريخ صدوره، فإنه يكون بدوره باطلاً.

الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩

من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تنترم ما يبرر مدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصراً. والمقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة. ولما كان البين بما أوردته الحكم المطعون فيه في بداية أسبابه من صورة الواقعة على نحو ما أثبتته محرو مخبر جمع الاستدلالات أن هذه الصورة لا يتوفر فيها بيان واقعة القتل المعتمد المقرر بجناية الشروع في القتل بياناً تتحقق به أركان الجريمة على النحو الذي يتطلبه القانون ويضاهي من هذا البيان، هذا إلى أنه بين

من تحصيل الحكم لشهادة الشهود أن صورة الواقعة قد اضطرت في ذهن المحكمة على نحو لا يعلم معه ما استقرت عليه في هذا الصدد مما يعيب الحكم المطعون فيه.

الطنن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/٣
متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة النصب لم يعرض لبيان العناصر المكونة لها ولم يستظهر الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها الطاعن وبين تسليم التقود له وهل سلمها المجني عليه له كرمس دخول أم تحت تأثير طرق احتمالية قام بها. وهو يان جوهرى يجب لإيراده حتى يتسنى غكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور.

الطنن رقم ١٣٥٣ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/١٠
توجب المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصراً. ومتى كان بين من الرجوع إلى الحكم أنه إذ دان الطعون ضدّهما بجرمة السرقة التي وقعت بإحدى وسائل النقل البرية لم يبين الواقعة والأدلة التي استند إليها ومكان وقوع الجريمة، وهو ركن هام في خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر في تحديد العقوبة وحدها الأدنى، مما يمجّز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً سليماً على الواقعة والقول بكلمتها في صحيح القانون فيما تثيره النهاية العامة بوجه الطعن ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً بالقصور في التسيب مما يوجب نقضه والإحالة.

الطنن رقم ١٦٣٧ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤
من المقرر أن يحضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته. وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن هذه الهيئة هي تلك التي سميت المرافعة، أو أن النهاية العامة كانت ممثلة في مرحلة المحاكمة فإن منعه في هذا الخصوص لا يكون سديناً.

الطنن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٩
لا يترتب على الخطأ في رقم المادة المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كالياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٦

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي إستند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى شحمة النقض مراعاة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم. ولما كان الحكم المطعون فيه - حين أورد الأدلة على الطاعن - إستند في إدانته ضمن ما إستند في إدانته ضمن ما إستند إليه إلى أقوال شاهد دون أن يورد فعوى أقوال هذا الشاهد إكتفاء بقوله أنه قد أيد اجنبي عليها فيما ذهبت إليه. فإنه يكون قد خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من أقوال الشاهد المذكور مما لا يعرف معه كيف أنه يؤيد شهادة اجنبي عليها ومن ثم فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٣

- من المقرر أن الحكم الصادر بقوة أو بالصوريض عن جريمة القذف أو السب يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب حتى يتسنى شحمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية بحيث الواقعة محل القذف والألفاظ محل السب لتبين مناسبتها وإستظهار مراعى عباراتها لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح.

- متى كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الإحالة على ما ورد في عرضة المدعى المدنى دون أن يبين الوقائع التي اعتبرها قلة أو العبارات التي عدّها سباً، فإنه يكون قاصراً.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤

لم يرسم القانون شكلاً أو غطاءً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها. لمعنى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك عققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة في جريمة السب المعنى يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ السب التي بنى قضاءه عليها حتى يمكن شحمة النقض مراعاة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ألفاظ السب وكما لا يغنى عن هذا البيان الإحالة في شأنه إلى ما ورد بمحضر الشكوى الإدارية، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذي يتسح له وجه الطعن بما يعبه ويستوجب نقضه.

- يتوافر الإشراك فى جريمة السرقة بطريق الإضاق متى إعتدت إرادة الشريك مع باقى المتهمين على إرتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على هذا الإضاق. ولا كان الحكم قد عرض فى مقام إستخلاصه لما ثبت فى حق كل من المتهمين إلى أن دور الطاعن لا يخرج عن أنه إتفق مع باقى المتهمين سواء فى المرة الأولى أو الثانية على سرقة اجنئ عليها فقط دون إضاق أى اذى بها ثم أورد الحكم : " وحيث أن المتهم الأول " الطاعن " إختصرت مسئولته على ما سلف فى الإشراك مع المتهمين فى سرقة اجنئ عليها بالتحريض على إقرار الإثم مما يتعين قصر عقابه على ما إقوف "، متنبهاً فى التكييف القانونى للواقعة إلى أنه إرتكب مع المتهمين الثلاثة الآخرين جنابة السرقة المنطبقة على المواد ٣١٦ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات، ولا كان البين من مراجعة مدونات الحكم إنها جرت على أن الطاعن إتفق مع غيره من المتهمين فى الدعوى على إرتكاب جريمة سرقة اجنئ عليها - وهى خالة والذته - وإنه رافقهم فى المرتين اللتين توجهوا بهما إلى منزلها وإن شيئاً لم يتم فى المرة الأولى وأنه فى المرة الثانية إنصرف قبل وقوع الجريمة فإن الحكم يكون قد دلل على قيام هذا الإشراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلاً سائفاً.

- إن عدول الشريك عن إرتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئولته الجنائية إذا وقعت الجريمة لبواخل عليها بصفته شريكاً، ذلك بأن مساهمته فى الجريمة تتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للإشراك وعدوله بعد ذلك لا يفيد إلا إذا كان قد إستطاع أن يزيل كل أثر لتدخله فى إرتكاب الجريمة قبل وقوعها.

- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أنه " يعطى من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من يادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود إتفاق جنائى وعن إشراكوا فيه قبل وقوع أبة جنابة أو جنحة " ومعنى كان الحكم قد أثبت وقوع جنائى القتل والسرقة قبل إقرار الطاعن بإشراكه فى جريمة السرقة - وهو ما لا يجادل الطاعن فيه - فإن فى هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن فى شأن الإعفاء النصوص عليه فى المادة المذكورة بما يدل على إطراره فضلاً عن أنه دفاع قانونى ظاهر البطلان لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه.

- من المقرر أن حمل السلاح فى السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامى ويسرى حكمه على كل من قارفر الجريمة فاعلاً أم شريكاً ولو لم يكن يعلم به.

- العبرة فى إعتبار السلاح ظرفاً مشدداً فى حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه إستخدامه فى هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضاً من الأسلحة كونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالكسكين أو المطواة، فلا يتحقق الظرف

المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في هذه الدعوى . في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السابقة

- قصد القتل امر عصى لا يترك بالحق الظاهر وإنما يترك بالظروف الغيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجنائي وتتم عما يضره في نفسه

- لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فقد يتوالى القصد الجنائي مع إنشَاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الإعتداء على الأشخاص.

- من المقرر أن إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. وما دام الحكم قد دلت على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً، فإن ما يشوه الطاعن في هذا الصدد يكون غير مديد.

- التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين لقصدته المحكمة، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة وإن إطمأنت إلى توافر نية القتل في الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد أبقت بانتفاء عنصر سبق الإصرار لما تبينه من أن الحادث لم يكن مسبوقاً بقوة من الوقت تسمح للجنة بإعمال الفكر في هدوء وروية، وهو إستخلاص سائغ لا تناقض فيه ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة التناقض في التسبيب.

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.

- متى كان الحكم قد دلت على قيام الإشواك من ظروف الدعوى وملاسلاتها تدليلاً سائفاً، فإن إستطراده إلى القول خطأ بأن الإشواك كان بطريق التحريض لا يعيب الحكم لأنه لا ينال من سلامته.

- من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها إلا إنه لم يرسم شكلاً خاصاً أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كالياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسباً إستخلصته المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

- متى كان الطاعن وإن قرر الطعن بالنقض في المعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٢

نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه، وهو بيان جوهري إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ولما كان الثابت أن الحكم

المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بوجبه العقاب على الطاعن لأنه يكون باطلاً. ولا يحسمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار إلى مادة الإتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢

البين من إسقراء نصوص الإعلان الدستورى الصادر فى ١٩٥٣/٢/١٠ والدمور المؤقت الصادر فى ١٩٥٨/٣/٥ والدمور الصادر فى ١٩٦٤/٣/٢٥، وقانون السلطة القضائية ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و٤٣ لسنة ١٩٦٥، ودمور جمهورية مصر العربية المعمول به إعتباراً من ١٩٧١/٩/١١، ودمور إتحاد الجمهوريات العربية - أن الأمة أشمل مضموناً من الشعب، وأن الهدف الأسمى من النص على صدور الأحكام بإسم الأمة أو بإسم الشعب يكمن فى حرص الشارع الدستورى على الإفصاح عن صدورهما بإسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السلطات فى البلاد. ومن ثم فإن عبارتي "إسم الأمة" و "إسم الشعب" تطلقان عند معنى واحد فى المقصود فى هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر كل السلطات فيها. لما كان ذلك، فإن صدور الحكم المطعون فيه بإسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانوناً ويكون الطعن عليه لهذا السبب فى غير محله.

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ٢١/٥/١٩٧٢

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه "لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيه"، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسيرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيه فى ذلك. وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يوجب عليه بطلان الحكم ولا يبنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٢

منى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أنه أثبت إسم القاضى الذى أصدر الحكم وإسم ممثل النيابة وأمين السر وإسم المحكمة، فإنه لا يجب الحكم الابتدائى - الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - خلوه ديباجته من هذا البيان.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٩

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الأحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماغلها فكيناً عكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إكفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يسرد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على لبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كاله فإنه يكون معيماً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٥

— من المقرر أنه يجب أن يكون الحكم مستكماً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات.

— استقر قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً. وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صلب به بناء على الأسباب التى أقيم عليها، لبطانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه — ولا يقدرح في هذا أن يكون محضرا الجلسة إستولى بيان تاريخ إصدار الحكم.

— متى كان الحكم الابتدائي المزد لأساببه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلاً خلوه من هذا البيان الجوهرى وإذ كان الحكم الإستئنافي المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بذاتها فإنه يكون باطلاً لإستاده إلى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١

استقر قضاء محكمة النقض على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى عكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم. ولما كان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند في إدانته — ضمن ما استند — إلى شهادة شاهدين وبين الحكم مؤدى شهادة الأول دون أن يذكر لى لى شهادة الثانى إكفاء بقوله أن شهادة الأول تأيدت بأقوال الثانى دون بيان لى تلك الأقوال حتى يتضح

ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إنها تؤيد شهادة الشاهد الآخر فإن هنا يعيبه بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

مؤدى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، أن المشرع أعفى التاجر المخالف من المسؤولية الجنائية عن الجريمة متى أثبت أنه لا يعلم بعش أو فساد المواد والعقاقير أو الحاصلات التى يعرضها للبيع وأثبت مصدر المواد موضوع الجريمة ولما كان انهم قد تقدم لمفتش الأغذية - إثر أخذ العينة من جوال الكمون المعروض بحمله بفاتورة شرائه جوال كمون من أحد المجلات وأخذت العينة بعد انقضاء يوم واحد على الشراء، الأمر الذى يؤيد دفاع التهم بحسن نيته وعدم علمه بزيادة نسبة الشوائب. لما كان ذلك، وكان مقتضى نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها أن الشارع حرم تداول الأغذية المغشوشة إذا كان التهم حسن النية وعاقبه عنها بقوة المخالفة على أن يقضى وجوباً بمصادرة المواد المغشوشة، فإنه يعين الحكم على التهم بقوة المخالفة والمصادرة.

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٣

إسطر قضاء محكمة النقض على أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى تحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار إليها فى الحكم. ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - حين أورد الأدلة على الطاعن استند فى إدانته ضمن ما استند إليه إلى أقوال شهود الحادث دون بيان لأولئك الشهود أو ذكر لملحوى شهادتهم - فإنه يكون جاء مشوباً بعيب القصور فى البيان.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١١

إن ما تمناه الطاعنة من أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى المواد التى طبقها عندما قضى بالإدانة مردود بأن المحكمة بينت هذه المواد فى صدر حكمها وأخذت بما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة الذى تضمن إشارة صريحة إلى المواد التى طبقت.

الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٦٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٥

من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه. ولما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه فى بيان لواقعة الدعوى واستعراضه لأدلتها وفى رده على دفاع الطاعن أن ما ثبت فى حقه هو أنه أجرى لصالحه وبخطه تعديلات

وإضافات في محضري جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة العامة في الشكوى رقم... وذلك عندما تسلمها من الموظف المختص بالنيابة لنسخ صورة منها - تمهيداً لحصوله على صورة رسمية منها مما يتوافق به تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ مكتتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

يجب للإدانة في جرائم تزوير المحررات التي يخضع الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية تغيير الحقيقة وإلا كان باطلاً. ولما كان الحكم المطعون عند إثباته ما تبين من الإطلاع على المحرر المزور وإيراد أقوال المدعي بالحقوق المدنية، لم يكشف إلا عن المحرر عندما كان عريضاً في أول الأمر وذلك بإصطناع الطاعن محرراً نسب صوره زوراً إلى المدعي بالحقوق المدنية عن إقراره بأن مقدم الطلب " الحفيظ اخصوصي " مستمر في العمل بالدائرة التي ورث المدعي بالحقوق المدنية بعض الأوطيان التي تتكون منها وأنه يوافق على تجنيد الآخرين له بمجازة السلاح الناري، وأما ما جاء تالياً لذلك فلم يفصح عنه الحكم، فلم يبين الحكم الصورة التي تتدخل بها أحد الموظفين العموميين فيه، ومدى اتصال هذا التدخل بالبيان الخاص بالإقرار والموافقة المتضمنين كذباً إلى المدعي بالحقوق المدنية، سواء بالتحقق من صحة هذه البيانات أو بالموافقة على بعضها أو تمهيداً لتوقيع الموظف العمومي عليها حتى تتسحب رسمية تلك الورقة على جميع ما دون بها قبل تقديمها إلى الموظف أو الموظفين العموميين مما كان يقتضي من الحكم أن يبين من هو الموظف أو الموظفون العموميون الذين تدخلوا في المحرر، وإختصاص كل منهم في هذا التدخل ومداه وسنده حتى يكون الحكم كاشفاً عن أن المحرر الذي كان عريضاً في أول الأمر قد إنقلب إلى محرر رسمي بهذا التدخل وأن رسميته تتسحب إلى البيانات التي حررت به منذ وقت تحريره. أما وقد خلا الحكم من ذلك، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة الدعوى ويحول بينها وبين أن تقول كلمتها في شأن إنقضاء أو عدم إنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة.

الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٤٢ مكتتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٩

يجب أن تبنى الأحكام في المواد الجنائية على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال، كما أن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً. والمراد بالتسبب المعتمد تحديد الأسانيد والحجج البني هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون - ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع

الوقوف على مسوغات ما قضى به. أما إ فراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة فلا يتحقق الغرض الذي قصده الشارع من إستيجاب تسيب الأحكام ولا يمكن بحكمة النقص من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم.

الطن رقم ١٥٧٥ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٩

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها الحكمه ثبوت وقوعها من المتهم.

الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤

ينظم القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٢ الحد الأدنى لأجور عمال اغال الصناعية الذين يزيد منهم عن ثمانى عشر سنة إذا توافر شرطان " الأول " أن تكون التكاليف الكلية لإقامة المنشأة الصناعية التى يعملون فيها ألف جنيه. " والثانى " أن تكون المنشأة تمارس نشاطها فى فروع صناعية معينة واردة على سبيل الحصر فى قرارات وزير الصناعة أرقام ١٤٠، ١٤١ سنة ١٩٥٢ و ٦٨٠ و ٦٨٤ سنة ١٩٦٠ وهى القرارات الصادرة تنهياً للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها. أما إذا كانت المنشأة الصناعية لا تتجاوز تكاليف إقامتها ألف جنيه، فلا يلتزم صاحبها بإتباع الحد الأدنى للأجور المقرر بالقانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٢ وإنما يخضع الحد الأدنى لأجر عماله للأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ ذلك أن قانون العمل الوحيد رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نص فى المادة الرابعة من قانون إصداره على أن يستمر العمل بأحكام هذا الأمر إلى أن تصبح قرارات اللجان المشكلة لوضع حدود دنيا للأجر والنصوص عنها فى المواد من ١٥٦ إلى ١٥٩ من القانون نافذة المفعول وهذه اللجان لما تجتمع بعد وبالتالى لم تصدر عنها أى قرارات فى هذا الشأن وترتيباً على ذلك فإن أجور عمال اغال الصناعية لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بل تظل خاضعة لأحكام الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين فيها. لما كان ذلك وكان الأمر العسكري رقم ٩٩ سنة ١٩٥٠ قد نص فى المادة السابعة منه على معاقبة من يخالف أحكامه الخاصة بتحديد الحد الأدنى لأجر عمال اغال الصناعية بالعقوبة المنصوص عنها فى المادة ٨ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ وهى الغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً فضلاً عن أنه على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بالإزام المخالف بدفع فروق الأجر أو العلاوة لمستحقيها من العمال بينما ينص القانون رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٢ فى مادته الثانية على معاقبة صاحب العمل الذى يخالف حكم المادة الأولى الخاصة بتحديد حد

أدنى للأجر بالفرامة فقط على ألا تقل عن خمسين جيهياً ولا تتجاوز ألف جيه لما كان ذلك، وكان تحديد القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى يستلزم بيان نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة الصناعية وهل يدخل ضمن فروع الأنشطة النصوص عنها في القرارات الوزارية السابق الإشارة إليها ويستلزم أيضاً بيان مقدار التكاليف الكلية لإقامة المنشأة الصناعية وهل تقل عن ألف جيه أو تتجاوزه، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه العناصر التي يصعب إبرازها لتحديد القانون التطبيق والعقوبة التي يقضى بها لما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة القانون على الوجه السليم والتقدير برأى في شأن ما أثارته الطاعنة من دعوى الخطأ في تطبيق القانون بما يشوب الحكم بالقصور الذي يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة.

الطنن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٢

متى كانت الهممة المستندة إلى الطاعن أنه عرض للبيع كموناً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً فقد كان لازماً على المحكمة أن تبين المواصفات التي عولفت والتي أسست عليها مسؤولية الطاعن عن الجريمة التي دأته بها. ولما كان إغفال الحكم المطعون فيه لهذا العنصر الجوهري الذي عليه يعرّف الفصل في المسؤولية الجنائية لما يعيبه بالقصور فإنه يتعين نقضه وتحديد جلسة لنظر الموضوع لأن الطعن لشأنى مرة عملاً بنص المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

الطنن رقم ١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ٣/٤/١٩٧٣

لما كان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه وما دام النابت أن الحكم المطعون قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون، فإن نعى الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولاً.

الطنن رقم ١٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٣/٤/١٩٧٣

من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية عند التاريخ ولا يعيب الحكم ورود تاريخ إصداره في عجزه ذلك أن القانون لم يشترط إثبات هذا البيان في مكان معين من الحكم.

الطنن رقم ٥٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ٣/٤/١٩٧٣

إذا كان بين من الحكم المطعون فيه - الذي قضى بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل - أنه قد أنشأ أسبأاً ومنطوقاً جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التهديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها معيها الصحيح من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها، ووقع عليه العقوبة

مكتفياً بحسبه شهراً واحداً مع الشغل، لأن الحكم المطعون فيه يكون قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها، غير متصل أو متعطف على الحكم المتأنف مما يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

استقر قضاء محكمة النقض على أن عبارتي " إسم الأمة وإسم الشعب " يلفحيان عند معنى واحد فى المقصود من النص على صدور الأحكام بإسم الأمة فى الدستور السابق وإسم الشعب فى الدستور الحالى ويدلان عليه وهو السلطة صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر كل السلطات لهما، ومن ثم فإن صدور الحكم المطعون فيه بإسم الأمة لا يتال من مقومات وجوده قانوناً ويكون الطعن عليه بهذا السبب بلى غير محله.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩

لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الوثيقة المستوجبة للمقوبة والظروف التى وقعت فيها. فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

مضى كان الحكم قد انتهى إلى إدانة الطاعن طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإحتجار فيها والبند ١٢ من الجدول المرفق به وعنى بالإشارة إلى أنه قد عدل، ومن ثم فليس يلزم أن يشير إلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذى أجرى هذا التعديل لأن ما استعده من أحكام قد إندمج فى القانون الأصلى وأصبح من أحكامه منذ بدء سريانه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢

تنص المادة ٣٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محاكم الجنايات تتعد فى كل جهة بها محكمة ابتدائية. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنايات الزقازيق، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة إنعقدت فى جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة، وكان من المقرر أن الأصل فى إجراءات المحاكمة إنها قد روعيت، فإن ما يثيره الطاعن بشأن إغفال بيان مكان المحكمة التى أصدرت الحكم يكون غير سديد. هذا فضلاً عن أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على إغفالها بطلان الحكم، ما دام قد ذكر فيه إسم المحكمة التى أصدرته.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٧

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله بأنها "تجمل في أن المتهمين كانوا يجرون تشييداً إعلانيّاً بأعلا العقار.... وقد سقط أثناء تشييده" - دون أن يستعرض الواقعة ويورد ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها المحكمة قضاءها بالإدانة فإنه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٧٣/٦/٤

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب أن يبين كل حكم بالإدانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه فمكتناً محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان باطلاً.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٤

محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان أسماء الخصوم في الدعوى.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢

من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء الخصوم في الدعوى. ولما كان الثابت أن محضر جلسة المحاكمة الابتدائية قد اشتمل على بيان أسماء القصر الثلاثة المدعين مدنياً، فإنه لا يجب الحكم إقصاءه على إيراد اسم المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر الثلاثة دون ذكر أسمائهم طملاً أن محضر الجلسة يكمل الحكم في هذا البيان.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٤

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله إنها "تتحصل فيما أثبت في محضر الضبط من أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص ومخالف للشروط القانونية ودون إذن من لجنة أعمال البناء" دون أن

يبين حالة البناء وعناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن والأعمال التي أقرم الطاعن بتصحيحها، فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٥

معى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة كانت منطمة فى الدعوى وتراعت فيها، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكياً صحيحاً وفق أحكام القانون، فلا محل لما يثيره فى شأن إغفال إثبات إسم ممثل النيابة العامة فى محضر الجلسة والحكم.

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣

- يوجب الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً. والمراد بالتسبب المعبر تحرير الأمانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون. ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل يثبت استطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة جملة مجهولة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم.

- أوجب القانون أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتتضح وجه إستدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢١

نصت المادة السابعة من الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ومن بعدها المادة ١٧٨ من دستور الجمهورية المصرية الصادر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ والمادة ٦٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ والمادة ١٥٥ من الدستور الصادر فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ - نصت جميعاً على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة ". أما دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فقد نص فى المادة ٧٢ على أن " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب " وقد رد كل من قوانين السلطة القضائية الصادرة بالقوانين أرقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩، ٤٣ لسنة ١٩٦٥، ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى المواد ٢٥ و ٢٥ و ٢٥ على التوالى النص الوارد فى الدستور الذى صدر كل منها فى ظله كما نصت المادة الثانية من دستور سنة ١٩٥٦ على أن " السيادة للأمة ". أما دستور سنة ١٩٦٤ فقد نص فى مادته الثانية على أن

· السيادة للشعب · كما جرى نص المادة الثالثة من الدستور الراش على أن " السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات " ولما كان يبين من إستقراء هذه النصوص جميعاً أن الشارع سواء فى الدستور أو فى قانون السلطة القضائية، لم يعرض البتة للبيانات التى يجب إثباتها فى ورقة الحكم، وأنه إذ عبر عن قصده بنصه على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة - أو الشعب قد أفصح عن أن هذا الصلور فى ذاته لا يتطلب أى عمل إجباى من أى أحد، لأنه لو أراد ذلك لعر عنه بقوله " يجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة أو الشعب ". لما كان ذلك، وكانت المادتان ١٧٨ من قانون. المرافعات المدنية والتجارية - فى شأن بيانات الحكم - و ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى شأن مشتملاته - قد إستهلنا أولاهما بعبارة " يجب أن يبين فى الحكم... " والأخرى بعبارة " يجب أن يشتمل الحكم... " ولم يرد بأيهما ذكر للسلطة التى تصدر الأحكام بإسمها، فإن مؤدى ما تقدم أن الشارع سواء بمقتضى الدستور أو سواء من القوانين، لا يعبر من بيانات الحكم صلوره باسم الأمة أو الشعب، وأن قضاء الدستور بصلور الحكم بهذه التالبة ليس إلا إفصاحاً عن أصل دستورى أصل وأمر مسبق مقتضى مفروض بقوة الدستور نفسه، من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعاً - الأمة أو الشعب - لكون ذلك الأصل واحداً من القومات التى يهض عليها نظام الدولة، كشأن الأصل الدستورى بأن الإسلام دين الدولة، وبأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية، وذلك الأمر يصاحب الحكم ويسبق عليه شرعيته منذ بدء إصداره، دون ما مقتضى لأى إلزام بالإعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الإفصاح عنه فى ورقه الحكم عند تحريره، ومن ثم فإن إيراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره، ومن بعد صلوره بالنطق به، ليس إلا عملاً مادياً لاحقاً كاشفاً عن ذلك الأمر المفروض، وليس منشئاً له. ومن ثم فإن خلو الحكم مما يفيد صلوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٣

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة الماعل وإلا كان قاصراً، وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى إعتق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يبين مكان وقوع جريمة السرقة بياناً كافياً بل إقتصار فى ذلك على قوله أنها حصلت بمحل تجارة انجى عليه دون أن يبين ما إذا كان هذا المكان ملحقاً بمكان مسكون أو معد للسكنى وهو ركن هام فى خصوصية هذه الدعوى " المقامة عن جريمة سرقة بمكانات ملحقة بمكان مسكون تم الدخول إليه بواسطة الكسر " لما يترتب عليه من أثر فى تحديد العقوبة وحلها الأدنى مما يعجز

محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً سليماً على الواقعة والقول بكلمتها في صحيح القانون فيما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون لنزوله بالعقوبة عن الحد الأدنى المبين بالفقرة ثانياً من المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات وهي ستة أشهر لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٣

— إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين وصف التهمة ومادة العقاب أورد إسم المدعى بالحق المدني وطلباته فإن النعي عليه بعدم بيان هذا الإسم في ديباجته يكون على غير أساس.

— إذا كان الحكم قد ذكر في ديباجته تاريخاً خاطئاً للواقعة إلا أنه عدا وذكر التاريخ الصحيح لها لدى تحصيله للواقعة، فإن ما ورد من خطأ في ديباجته لا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته وإحاطته بالواقع، وهو من بعد لا يعيب الحكم لأنه خارج عن موضوع إستدلالة.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٢٦٤ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٣

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منكم منها ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه إستدلالتها بها وسلامة المآخذ وإلا كان الحكم قاصراً. ولما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة تنص على أنه "يصدر وزير الزراعة قراراً بالإجراءات الواجب إتباعها في تسليم البكرة التجارية وتسليمها ونقلها بين المالح والمعاصر وتحديد نسبة المعجز المسموح بها في أوزان البكرة المسلمة للمعاصر" وتقتضى المادة ١٠٤ من ذات القانون بمعاقبة من يخالف أحكام المادة ٤٦ منه أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها بغرامة خمسة جنيهات عن كل أردب أو كسور الأردب من البكرة محل المخالفة، وأوضحت المادة السادسة من قرار وزير الزراعة رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الرقابة على بكرة القطن المعدة للصناعة "التجاري" والصادر تنفيذاً لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه - الإجراءات التي يتعين مراعاتها عند ورود بكرة القطن المعدة للصناعة إلى المعاصر، أما المادة السابعة منه فقد جرى نصها بأنه "يعتبر مدير المعصرة مسئولاً عن أي عجز يحصل في البكرة المنقولة من المالح إلى المعصرة ويعفى من المسؤولية إذا كان المعجز في حدود النسبة الآتية :
"أ" "ب" "ج" "د" "هـ" "و" "ز" "ح" "ط" "ي"
لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها "من أنه يصنفه مديراً لمعصرة تسلم بكرة قطن من مالحج بها نسبة عجز تزيد عن المسموح به" ولم يورد

الأدلة التي يستخلص منها ثبوتها في حق، فقد إقتصرت في مدوناته على قوله " حيث أن الإتهام يتوالى قبل التهم " الطاعن " كما ثبت في محضر ضبط الواقعة من أن التهم تسلم ببلرة بها عجز بنسبة ٦٨٪ ولم يدفعه التهم بدفاع مقبول مما يتعين معه إدانته وعقابه عملاً بمواد الإتهام " ومن ثم فإن الحكم لم يستظهر صفة الطاعن في الاستسلام وهل كان ذلك بوصفه مديراً لمعصرة بالشركة التي قامت بالاستسلام، ولم يتحدث عن سنده فيما انتهى إليه من إعتباره مستولاً عن العجز الحاصل بها، كما أنه لم يكشف عن وزن بلرة القطن الواردة للمعصرة ومقدار ما وجد بها من عجز حتى يمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز في نطاق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه وكذلك التصرف على الأساس الذي قام عليه تحديد الحكم للفرامة المقضى بها، وهي بيانات من المتعين أن يشتمل عليها الحكم في خصوصية هذه الدعوى. لما كان ذلك وكان خلو الحكم المطعون فيه من تلك البيانات يعيبه بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراعاة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم والتقارير برأى في شأن ما يفرضه الطاعن من خطأ في تطبيق القانون وكان هذا القصور له الصدارة على أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٣ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠

- لما كانت عبارات " إسم الأمة " " وإسم الشعب " تلطيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها فإن صدور الحكم الغيبي والحكم في المعارضة الصادرين من محكمة أول درجة بإسم الأمة لا ينال من مقومات وجودهما قانوناً ويكون وجه الطعن لهذا السبب في غير محله.

- من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى نتيجة تقرير الصفة التشريعية دون أن يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوبة إلى الطاعن إحداثها وموضعها من جسم الجنى عليه وكيفية حدوثها، حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل إلماً شاملاً يهيئ لها أن تمحصه التمحيص الشامل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكيناً لحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساده فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور الموجب لنقضه.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

— من المقرر أن القانون قد أوجب لى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التى إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها وسلامة مأخذها، وإلا كان الحكم قاصراً.

— لم يرسم القانون شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٤

خلو الحكم من بيان صدره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يحس ذاتيته ولا يرتب بطلانه على ما قضت به هيئة المواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرهما مجتمعتين.

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٧٢٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٤

لم يرسم القانون شكلاً خاصاً بصوغ به احكامه بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٤

معى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين فى ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعن والمتهمين الآخرين ذاكراً مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التى أخذهم بها بقوله : " الأمر الذى يعين معاليتهم بالمواد ١/٢٦٧ و ٢٩٠ و ٣/١٦٠ من قانون العقوبات. وحيث إن هذه الجرائم أرتكبت ووقعت لغرض واحد ومرتبطة بعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة، ومن لم يعين إعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة الأشد إعمالاً لنص المادة ٢/٣٧ من قانون العقوبات " فإن ما أورده الحكم يكفى لى بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٤

لا وجه لما يتعاه الطاعن على المحكمة لعدم ذكرها إسم الهيئة التى إتخذت فى الجلسة المسائية وإسم وكيل النيابة الذى حضرها طالما أن هذه البيانات قد إستوفيت فى ديباجة الحكم لما هو مقرر من أن الحكم يكمل محضر الجلسة فى هذا الصدد.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٤

لم يشترط القانون في إثبات البيان الخاص بتاريخ إصدار الحكم فى مكان معين منه. ولما كان الحكم الابتدائى - الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - وإن غلت دجاجته من بيان تاريخ إصداره إلا أن منطوقه قد ذيل بما يفيد تاريخ صدوره، فإن نعى الطاعن بخلو الحكم من تاريخ إصداره يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥

الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة. ولما كان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - إكتفى فى بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على مقارفة الطاعن لما أسند إليه منها، بقوله "وحيث إن التهمة ثابتة قبل التهم من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى إنتهى إلى أن الإيصال المقدم من التهم فى الدعوى مزور على الجنى عليه الأمر المعاقب عليه عملاً بمواد الإتهام، وإذ كانت التهمتان مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة، ومن ثم وجب عملاً بنص المادة ٣٢ عقوبات توقيع العقوبة المقررة لأشدهما، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد واقعى تزوير السند العرفى وإستعماله المسندتين إلى الطاعن وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالتقصير الذى يمسح له وجه الطعن.

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ٤/٤/١٩٧٥

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى إستند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم - لما كان ذلك - وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين دان الطاعن طبقاً للمادة ٢٤٩ من قانون العقوبات، وإستند فى قضائه ضمن ما إستند إليه من أدلة إلى التقرير الطبى قد إكتفى بالإشارة إلى أن إصابات الجنى عليه هى جرح طعنى نافذ بالجهة اليسرى من البطن وجرح طعنى بالأذن اليسرى من ضربة سكين دون أن يبين المدة اللازمة لعلاجها من واقع التقرير الطبى، وكان شرط تطبيق المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات أن يكون الممرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً، وأنه إن كانت المحكمة ليست ملزمة عند تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار إليه أن تبين أثر الإصابات أو درجة جسامتها على إعتبار أنه يكفى لتطبيق أحكام تلك المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً، إلا أنه يجب عليها فى مجال تطبيق المادة ٢٤٩ سالفة البيان أن تبين أثر الجروح والضربات ودرجة جسامتها، فإن

الحكم المطعون فيه إذا لم يبين مدى أثر الإصابات التي أحدثها الطاعن بالجنى عليه على جسمه من مرض أو عجز عن أشغاله الشخصية يكون مشوباً بالقصور بما يعيه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٥

تنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى للقضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات - لما كان ذلك - وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب فإنه يكون باطلاً ولا يصح الحكم المطعون فيه من هذا العيب أن يكون قد أشار إلى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الذى طلبت النيابة العامة تطبيقه وإلى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ التى إتصرت حكمها على بيان العقوبات الأصلية ما دام أنه لم يبين نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ التى طبقها على واقعة الدعوى والتى تحدد الأفعال التى يؤقفا القانون وتبين ما تقضى به من عقوبات تكميلية من تعريض ومصادرة وغلط - لما كان ما تقدم - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين والحكوم عليه الثانى وإن لم يقرر بالظن بالنقض لإتصال وجه الطعن به وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٧٥

أوجب قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٣١٠ منه أن يشمل الحكم - سواء كان صادراً بالإدانة أو البراءة - على الأسباب التى بنى عليها مما يوجب على المحكمة الإستئنافية إذا هى قضت بإلغاء حكم ابتدائى ولو كان صادراً بالإدانة ورأت هى تبرئة المتهم أن تبين فى حكمها الأسباب التى جعلتها ترى عكس ما رآته محكمة أول درجة، وإذا كان الحكم المستأنف قد أورد أسباباً يصح فى العقل أن تؤدى إلى الإدانة فيجب على المحكمة الإستئنافية أن ترد على تلك الأسباب بما يفيد على الأقل أنها فطنت لما ووزنتها ولم تفتتق بها أو تطعن إليها أو رأتها غير صالحة للإستدلال بها على المهمة - لما كان ذلك فإن إغفال الحكم المطعون فيه للأدلة التى إستندت إليها محكمة أول درجة فى إدانة المظنون ضده وعدم بيان رأى المحكمة فيها - إكتفاء بما ترددت فيه من خطأ قانونى - يعيه بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٥

لما كان الثابت مما أوردته الحكم المطعون فيه أنه إتصرت حين قضى ببراءة المظنون ضدهم من باقى التهم المسندة إليهم على مجرد القول بأن أقوال... بشأن تعامل المظنون ضده الأول..... - بالنقد المصرى مع.... غير المقيم جاءت مرسله وكذلك بالنسبة لأقوال..... فى خصوص تهمة المقاصة المسندة إلى

المطعون ضده التاسع - رغم أنه دان أولهما بذات الجريمة كما إكتفى بالقول بأنه لا شأن لنفس المطعون ضده بتهمة المقاصة الأخرى المسندة إليه وإطراح إصراف المطعون ضده الخامس عشر - بمقولة أنه أدلى به في ظروف صحيحة وبعدم قدرته على التراجع في أقواله وأغفل الحديث عن شيكين آخرين صادرين إلى المطعون ضده الثاني..... من سفارة المكسيك حينما قضى ببراءته من تهمة التعامل في الشيكات المقومة بنقد أجنبي، كما قضى ببراءة المطعون ضده السابع..... من تهمة المقاصة المسندتين إليه مجرد أنه قام بتحويل مبالغ بسيطة في أحدهما وأنه يعيد عن الأخرى، وبأن دور المطعون ضده السابع عشر - في تهمة المقاصة المسندة إليه قد إقتصر على سحب النقد المصري من حسابه في البنك حيث تولى..... ترتيب وسيلة إرساله للخارج عن طريق..... دون أن يعنى يبحث ترديد نص المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ للجريمة التامة والشروع فيها ومحاولة ذلك بما يفهم منه أن العقاب يمدح حتماً إلى ما دون الشروع من الأعمال التي يقصد بها الوصول إلى التهريب وإن لم يصل إلى البلد في التنفيذ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة على الأسباب التي بني عليها وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبب المحرر تحميد الأسانيد والخرج المني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل يبحث إسقاط الوقوف على مسوغات ما قضى به أما إخراج الحكم في عبارة عامة معناه أو وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إستيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١

مضى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة الدعوى وأورد دلائع الطاعن، أقام قضاءه بالإدانة على ما قرره من أنه " بالإطلاع على الأوراق المقدمة من المتهم تبين أنه تقاضى مبلغ ٢٠٠ ج عن الشقة ذات الأربع حجرات، ١٧٥ عن الشقة ذات الثلاث حجرات البحرية ١٦٠ ج للشقة ثلاث حجرات القليلة وذلك قيمة ما قام به من تحسينات والتي إستجعت من تقدير الأجرة كما تبين أن هناك إقراراً من المستأجرين بإستلام كل ما دفعه مقابلاً لقيمة التحسينات. وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من تقاضيه مبالغ وصفها على إنها مقابل التحسينات مما يتعين معه إدانته " و لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسعوجة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة

المأخذ وذلك في بيان مفصل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية وإلا كان الحكم قاصراً، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بالإدانة في تهمة تقاضى خلو رجل على ما سرده من وقائع الدعوى وما أورده من مستداتها دون أن يفصح عن مؤدى ما أورده أو يقسط دفاع الطاعن - من أن ما تقاضاه مقابل تحسينات - حقه ليمحص عناصره ليستظهر مدى جديته أو يرد عليه بما يدفعه الأمر الذى لا تستطيع معه محكمة النقض الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم المطعون فيه ومن ثم يعجزها عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً سليماً على الواقعة والقول بكلمتها في صحيح القانون فيما يغيره الطاعن بوجه الطعن، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه والإحالة وذلك بغیر حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٤٥ مكتب قس ٢٦ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٧

من المقرر أنه وإن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في ثبوت الإتهام إلا أن حد ذلك أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من الخطأ في تطبيق القانون وعبوب التسبب، وكان الحكم المطعون فيه فيما إنساق إليه من خطأ في تطبيق القانون قد حجب نفسه على تمحيص ما أقر به المطعون ضده من أنه في سبيل الحصول على الرخصة موضوع الإتهام بما مؤداه إنه لم يستخرجها ولم يقل كلمته في ذلك الإعراف، فإنه فضلاً عن ترديه في ذلك الخطأ يكون قد عاره قصور في التسبب بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٥ مكتب قس ٢٦ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢١

إن العبرة بما إشتمل عليه الحكم ذاته من بيان عن التهمة، وهو يكمل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات.

الطعن رقم ١٥٢٥ لسنة ٤٥ مكتب قس ٢٧ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٢

لما كان بين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب التى إستندت إليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة الطاعن وإلزامه بصويض. فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المذكور ولا جاء بأسباب تؤدي إلى النتيجة التى إنتهت إليها، لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وأن كل حكم بالإدانة يجب أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة. بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصراً، كما نصت

المادة ٣١٢ من القانون المشار إليه على أن الحكم يظل مخلوه من الأسباب وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الأسباب ومن بيان الأدلة التي إستخلص منها الإدانة، فإنه يكون قاصر البيان بما يطله.

الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب، ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خلا من ذكر نص القانون الذى الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعة، فإنه يكون باطلاً. ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد ورد بدليجة الحكمين " الابتدائى والمطعون فيه " الإشارة إلى رقم القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعة بمواده طالما أن كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى، ولا يكفى فى بيان ذلك أن يكون الحكم الابتدائى قد أثبت بسجزه أنه : "يعين معاقبة الطاعة - بمواد الإتهام" ما دام أنه لم يفصح عن تلك المواد التى أخذ بها وخاصة بالتجريم والعقاب

الطعن رقم ١٨١٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

أرجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسروجة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها فيها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصراً.

الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٧

لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إذا ألقى حكم البراءة المستأنف وأدان الطاعن - قد ألصق عن عقاب الطاعن بمواد الإتهام، وكان يبين من الحكم الابتدائى أنه قد تضمن إتهام النيابة العامة الطاعن بارتكاب جرمين القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة خطرة - الفصل وصف كليهما بصدر ذلك الحكم، وأنها طلبت معاقبته بالمادة ١/٢٣٨ ٢ - والقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فبان فى هذا وذاك آية على أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بتلك الجريمتين واعتبرهما جريمة واحدة فأوقع عليه عقوبة أولاهما باعتبارها ذات العقوبة الأشد، عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا يقدح فى ذلك خلو الحكم الابتدائى من بيان إسم القانون المنطبق بعد إثباته للمادة ١/٢٣٨ ٢ إذ أن ذلك لا يعدو - فى صورة الدعوى - مجرد سهو عن ذكر إسم قانون العقوبات الذى ينرك للوهلة الأولى بإعباره الأساس الأصيل للعقاب، ما دام الحكم قد وصف الأفعال التى وقعت وبين الواقعة المسروجة للعقوبة بياناً كافياً

وقضى بقوبة في حدود هذه المادة صاحبة العقوبة الأشد - لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيماً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٦

مضى كان الحكم لم يقصر على الإشارة في صلب مدوناته إلى مواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وإنما أورد في عجزها عبارة - عملاً بمواد الإتهام " تنقيحاً على ما انتهى من إدانة الطاعة التي رفض إستئنافها والمحكوم عليها الأخرى التي تلتهأ وألغى الحكم المستأنف فيما قضى به من براءتها لاصداً من ذلك - وعلى ما بين من سياقه - إنصراف هذه العبارة إلى عقاب الإلئين معاً وفي ذلك ما يحقق الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه على الطاعة.

الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٦

المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - أن مما يجب أن يشمل عليه كل حكم بالإدانة بيان الواقعة المسبوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة حتى يتسنى محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلباتها في الحكم.

الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٦

إن تحرير الحكم على نموذج مطبوع بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه لا يعيبه طالما أن الطاعن لا ينازع في إستيفائه البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون وما دامت الأسباب التي أحال إليها قد سلمت من القصور الذي لا يعيبه عليها الطاعن.

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٧٦

من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها في بيان متصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من تسيب الأحكام ويتمكن معه محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً. لما كان ذلك، وكان السين من الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه على السند المنسوب إلى الطاعن إستلامه بموجبه البضاعة التي ديس بتبديلها دون أن يبين مضمونه، فإنه يكون معيماً بقصور في البيان يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث بالي أوجه التلن.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٧ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٦

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المسبوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم وأن يلتزم

بايراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ، وإلا كان حكمها قاصراً.

الظعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٢٨

لا يصح الظعن فى الحكم بزعم أن الدفاع طلب استدعاء الطبيب الشرعى ولم تجب المحكمة طلبه إذا كان هذا الطلب جاء عرضاً كما فى الصيغة الآتية:--" فإذا ظهر لخضراتكم أنه حصل إهمال فى معالجة الجنى عليه فلحضراتكم أن تقدروا الظروف وتبعتها المتهمين فيها. وإذا ما وجدتم أنه حصل إهمال فى المعالجة فلحضراتكم أن تستدعوا الطبيب الشرعى لمعرفة إن كانت هذه الوفاة نتيجة طبيعية للجروح " إذ هذا لا يعتبر طلباً بل هو مجرد بيان لواجب من الواجبات المعلوم من القانون بالضرورة أن القاضى يؤديها بدون لفتة من أحد إليها. وخصوصاً إذا كان الحكم لم يفته ذكر السبب فى عدم ندب الطبيب الشرعى.

الظعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٦ مكتب قضى ٢٧ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ٥/٢٣/١٩٢٦

إن القانون لم يرسم شكلاً أو غطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها. بل يكفى أن يكون مجموع ما أورده الحكم كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة.

الظعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ مكتب قضى ٢٧ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٢٦

تقرير التلخيص وفقاً للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون البطلان جزاء على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ.

الظعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ٢/٧/١٩٢٩

ذكر تاريخ الواقعة فى الحكم ضرورى لمراقبة مسألة سقوط الحق فى إقامة الدعوى بشأنها لضى المدة وخلو الحكم منه موجب لبطلانه.

الظعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ مكتب قضى ٢٧ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٥/١١/١٩٢٦

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كائناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً، وكان ما أجمله الحكم من مؤدى ما ورد فى تقرير مراقب الإنتاج ومحضر

الضبط لا يكفي بياناً لواقعة الدعوى على النحو الذى تطلبه القانون إذ أنه لا يفصح عن الظروف التى أحاطت بضبط تلك الخمر والخاله التى ضبطت عليها وما إذا كانت معبأة فى زجاجات مغلقة أم لا ولم يورد الأدلة التى استخلصت منها المحكمة أن تلك الخمر فى مصنع المتهم الثانى والطاعة إستجلاء لساءلة هذه الأخيرة عنها ولم يكشف الحكم عما جاء فى نتيجة التحليل ومدى أوجه الخلاف التى أسفر عنها عن العينات المضبوطة وبين العمليات الإنتاجية التى قورنت بها مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧
إن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الحكم قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التى نص عليها القانون على ما هو عليه الحال فى هذه الدعوى - لأن نوى الطاعن على الحكم لهذا السبب لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦
لما كان بين من الرجوع إلى الحكم الابتدائى أنه يحمل فى صدر الصحيفة الثانية والثالثة والرابعة منه تاريخ إصداره على خلاف ما يقوله الطاعن، وكان لا يعيبه ورود تاريخ إصداره فى صفحاته الداخلية ذلك أن القانون لم يشترط إثبات هذا البيان فى مكان معين من الحكم.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦
لما كان ما أثبته الحكم كائناً لفهم والقة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة - وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة القتل خطأً التى دان الطاعن بها فإن ذلك يحقق حكم القانون إذ لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسوغة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٣١
- لما كان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسوغة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، وكان مجموع ما أورده الحكم فى الدعوى المطروحة كائناً فى فهم والقة إصدار الشيك بدون رصيد بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

- لما كان الثابت أن الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى المؤيد له والمطعون فيه قد بين مادة العقاب بالنسبة لجريمة إصدار شيك بدون رصيد، فإن ما يتعاه الطاعن من تصور الحكم فى بيان مواد العقاب بالنسبة لهذه الجريمة لا يكون له أساس.

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٧

- حيث إنه وإن كان بين من مراجعة الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة - غيباً ورفض المعارضة - والذي إعتبر الحكم المطعون فيه أسبابهما، أن كلاً منهما قد خلا من بيان إسم المتهم والهيئة التي أصدرته إلا أن محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية إبتداء وفي المعارضة - قد تضمنت تلك البيانات، وإذ كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل في خصوص أسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائل بيانات الدعاية عدا التاريخ وكان الطاعن لا يجادل في أن هذه الهيئة هي التي سمعت المعارضة، وأن النيابة العامة كانت ممثلة في مرحلة المحاكمة فإن ما ينهض في هذا الخصوص لا يكون سليماً.

- لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين مواد الإتهام التي طلبت النيابة تطبيقها، وأصح عن أخذه بها - ومن بينها المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات التي عقاب الطاعن بمقتضاها فإن النعي عليه ياغفال ذلك يكون في غير محله.

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ٢/١٠/١٩٧٧

إذا أثبت في دعاية الحكم أن الدعوى سمعت بالجلسة التي نطق به فيها في حين أنها كانت قد سمعت في الجلسات السابقة عليها فإن ذلك لا يطله، لأنه لا يعلو أن يكون خطأ مادياً مما لا يؤثر في سلامة الحكم، ولأن الخطأ في دعاية الحكم لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع استدلاله.

الطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٧

لا يعيب الحكم أنه لم يذكر تاريخ اليوم المحدد للبيع رغم كونه من البيانات الجوهرية طالما أنه قد أحال في شأنه إلى أوراق الحيز والتليد وكان الطاعن لا يجارى في إشتمالها على هذا التاريخ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى غلوه من تلك البيانات يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ٩/٤/١٩٧٨

لما كان ما ورد بدعاية الحكم عند سماع الدعوى يوم صدوره لا يعلو أن يكون خطأ مادياً بخلاف من كاتب الجلسة لا يؤثر في سلامة الحكم إذا أنه لا يغير من حقيقة الواقع عن سماع الدعوى في جلسات عديدة سابقة حسب الثابت بمحاضر الجلسات والتي أحال الحكم إليها في بيان تفاصيل ما دار بها ولا ينسب البتة عن علم إستيعاب المحكمة لعناصر الدعوى وأوجه الدلائل بما يضحى معه هذا الوجه من الطعن في غير محله.

الظعن رقم ٩٧ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٨

من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة القتل الخطأ أن يبين إصابات الجاني عليه ويورد مؤدى التقرير الطبي وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين إصابات الجاني عليه ووفاته إستناداً إلى دليل قضي.

الظعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٧٨

لما كان ما أبداه الدفاع في مراجعته وأكدته بما ساقه بأسباب طعنه بشأن الطلبات والدفع التي أبداهها أمام مستشار الإحالة ثم صدور نسخة الحكم الأصلية معونة باسم محكمة جنابات القاهرة، هو مما يقطع يقيناً بإحالة الدعوى إليها من مستشار الإحالة، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في الواقع من محكمة جنابات القاهرة مشككة وفق قانون الإجراءات الجنائية وليست باعتبارها محكمة أمن دولة عليا، وهو ما لا يجادل فيه الطاعن، فإن ما يشيره حول ما ورد بدياجة الحكم من أن الدعوى أحلت إلى المحكمة من النيابة العامة، مردود بأنه مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم لا تحفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في لهماها واقع الدعوى هذا إلى أن الطعن بالنقض يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون ذريعة إلى تجاوز حدوده.

الظعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ٥/٦/١٩٧٨

جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدتها عنصرأ من مقومات وجودها، قانوناً لأنها السند الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته. ولما كان الحكم الابتدائي الغايي الصادر بإدانة الطاعن قد خلا من بيان تاريخ إصداره، ثم صدر الحكم في معارضة الطاعن الابتدائية بتأييده فيما قضى به لأسبابه كما أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه ومن ثم فإن الحكم الغايي الابتدائي يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الصادر في معارضة الطاعن أمام محكمة أول درجة باطلاً لأنه أيده الحكم الغايي الابتدائي في منطقته وأخذ بأسبابه، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد بدوره في منطقته الحكم الأخير الباطل واعتق أسبابه ولم ينشئ لقضائه أسباباً فإنه كذلك يكون قد صدر باطلاً، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر بالطعن ما دام أن العيب الذي شاب الحكم يتصل به وكان طرفاً في الخصومة الاستئنافية.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٢

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم.

الطعن رقم ٥٠٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٦

من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الدعاية عدا التاريخ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تضمنت تاريخ إصداره وإذا إستوفى محضراً جلسى ١٩٧٦/١/١٤، ١٩٧٦/٢/٣ سائر بيانات ديباجته، فإن منى الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٦

- نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، وهو بيان جوهرى لثبته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب.
- متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة ولم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف، وقد أغفل ذكر نص القانون الذى حكم بموجبه فإنه يكون باطلاً. ولا يصح من عب هذا البطلان أنه أشار فى ديباجته إلى المواد التى طلبت النجاة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد فى حق الطاعن.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١١

لما كان البين من الإطلاع على الحكم الابتدائى الصادر فى المعارضة أنه يحمل تاريخ إصداره. كما بين من محضر الجلسة التى صدر فيها هذا الحكم أنه قد أثبت فى صدره بيان الهيئة التى أصدرته، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص أسماء أعضاء الهيئة التى أصدرته فإن النعى بخلو الحكم من تاريخ إصداره وأسماء الهيئة التى أصدرته يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٤١٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٤

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التى دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت الواقعة من المتهم. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن التهمة الأولى تنازلت عن الشقة التى تستأجرها للمجنى عليها مقابل مبلغ ألف جنيه تقاضته منها وسلمتها عقد إستئجارها للشقة مؤشراً عليه بالتنازل

وموقعاً عليه منها ومن الطاعة - زوج مالك العقار التي حضرت معاينتها للشقة بصفتها ضامنة وعقد إنجاز آخر من ملك العقار باسم الجنى عليها وأن الطاعة صاحبت الجنى عليها إلى مكسب أحد الخامين حيث حررت لها إيصالاً باستلامها أجرة ثلاثة أشهر وإذا توجهت الجنى عليها بعد ذلك لاستلام العين المؤجرة طردها التهمة الأولى، وخلص الحكم من ذلك إلى ثبوت التهمة في حق الطاعة من أقوال الجنى عليها وابنها شاهد الإثبات ومن عقدي الإيجار وإيصال الأجرة ومن إعراف المتهمين بواقعي معاينة الجنى عليها للشقة ومصاحبة الطاعة لها لمكتب الخامي، وكانت جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوهرها أن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على الجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ما له فيقع الجنى عليه ضحية الإحتيال الذي يوافر باستعمال طرق إحتيالية أو بإتخاذ إسم كاذب أو إنتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف. وكان القانون قد نص على أن الطرق الإحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بمحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور الميينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يرد بأقوال الجنى عليها أو التهمة الأولى ليست مستأجرة للعين موضوع النزاع أو أن الطاعة ليست زوجاً لمالك العقار أو أن مالك العقار لم يوقع على عقد الإيجار الجليلد المبرم مع الجنى عليها بعد تنازل المتهم الأولى عن الإنتفاع بالعين لها وكان الحكم - مع هذا - لم يبين الطرق الإحتيالية التي إستخدمتها المتهم الأولى والطاعة والصلة بينها وبين تسليم الجنى عليها مبلغ الألف جنيه إلى فإنه يكون مشوباً بالقصور في إستظهار أن كان جريمة النصب التي دان الطاعة بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم، مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة.

الطنن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/٤

معي كان الحكم الابتدائي قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون مشوباً بالطلان ويتعين إلغاؤه والحكم في موضوع الدعوى عملاً بنص المادة ٣٣١ و ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطنن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٨٠/١/١٧

حيث أن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه يبين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعن - واخكوم عليهما الآخرين - وذكر مواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها، ثم

بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة البتوت أشار إلى النصوص التي أخذهم بها بقوله أنه " يتعين إدانتهم وتطبيق مواد العقاب "، وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ " من قانون العقوبات باعتبار أن الجرائم التي دانه بها مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة. وفي ذلك ما يكفى في بيان نص القانون الذى حكم بموجبه، ومن ثم فإن النعى عليه في هذا الخصوص يكون غير سليم.

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٧

إن لم يرسم شكلاً أو مخططاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومضى كان مجموع ما أورده الحكم كالياً في تلهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٤

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كالياً لظهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة وتتوالى به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦

لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلال عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/١/٦

إذ كان البين من مطالعة محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن هيئة المحكمة التي سمعت الواقعة في الدعوى هي بذاتها التي أصدرت الحكم وأن ورود إسم العضو الرابع تزيئاً في محضر الجلسة لا يمكن عده وجهاً من أوجه البطلان ما دام الحكم في ذاته صحيحاً فإن ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح.

الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨

من المقرر أن عدم إشتمال الحكم على إسم ممثل النيابة لا يعدو أن يكون سهواً لا يربط عليه البطلان طالما كان الثابت من محضر الجلسة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦

ما أثبت في ديباجة الحكم - بشأن سماع الدعوى بالجلسة التي أحيل إليها إصداره ونطق به فيها - لا يطله، لأنه لا يبدو أن يكون خطأ مادياً مما لا يؤثر في سلامة الحكم، ولأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيه إذ هو خارج مواضع استدلاله.

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢١

مضى كان حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إشتعل على بيان الهيئة التي أصدرته وتاريخ صدوره والتهمة بما لا محل للنسب عليه بشئ في هذا الخصوص. أما بشأن خلوه من إسم المتهم فإن المقرر أن يحضر الجلسة يكمل الحكم في هذا الخصوص، وكان الثابت من محاضر الجلسات أنها إستوفت هذا البيان فإن حكم محكمة أول درجة يكون خلا من شائبة البطلان وتضحى الإحالة على أسبابه من الحكم المطعون فيه سليمة لما يكون النسب عليه بالبطلان في غير محله.

الطعن رقم ٢٣١٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨

من المقرر أن يحضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسائر بيانات الديباجة عند التاريخ.

الطعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

مضى كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه، وهو بيان جوهري يقتضيه قاعدة شرعية الجرائم والعقاب. لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، فإنه يكون باطلاً، ولا يصحح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتعين القضاء بالعقوبة المقررة في القانون ما دام أنه لم يبين نص القانون الذي حكم بموجبه كما أنه لا يصح الحكم المطعون فيه من أن يمتد إليه عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى مواد الإتهام التي طلبت النهاية العامة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٦

المقرر إن يحضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص أسماء الخصوم في الدعوى وسائر بيانات الديباجة - عند التاريخ.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٠
لا عبرة باختلاف المادى الواضح الذى يرد فى تاريخ الحكم والذى لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ٩/٦/١٩٨٠
لا يعيب الحكم إغفاله عن كل من الطاعن والمطعون ضده طالما لم يدع الطاعن أن لسن أيهما تأثير على مسئولته أو صحة تخيله فى الدعوى كما لا يعيبه علو ديباجته من بيان المحكمة والمهنة التى أصدرته وإسم ممثل النيابة العامة فى الدعوى وإسم كاتب الجلسة لأن محضر جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٤ التى صدر بها الحكم قد أثبت فيه النطق بالحكم فيها كما أن محضر جلسة ١٩٧٧/١٢/١٧ التى حيزت فيها الدعوى للحكم قد استوفى سائر البيانات المشار إليها، ومن المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى شأن النقص فى تلك البيانات وإذا كان الطاعن لا يمارى فى أن الحكم قد نطق به فى جلسة علنية وفى أن قاضى محكمة جناح المنشية المبين إسمه بمحضر جلسة ١٩٧٧/١٢/١٧ هو الذى سمع المرافعة فى الدعوى وأصدر الحكم فيها وفى أن النيابة العامة كانت ممثلة فى الدعوى فإن منعا بطلان الحكم الابتدائى يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٠
أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به الجريمة والظروف التى وقعت فيها، والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما خلصها ثمة ثمة حكمه النقض من مراعاة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إلزامها بالحكم وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٠
المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٦٩ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨١
من المقرر أن أحكام الرأى لا تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً.

الطعن رقم ١٤٩١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١١١٧ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٤

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة، حتى يتضح وجه إستدلاليها وسلامة مآخذها ثمكياً تحكماً النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إلتباتها في الحكم وإلا كان لاصراً.

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥

أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم وأن لتلزم بإيراد مؤدى الأدلة التي إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاليها وسلامة المآخذ وإلا كان حكمها لاصراً. لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه بياناً لواقعة الدعوى جاء غامضاً ولا يبين منه أركان الجريمة المستندة إلى الطاعن، فضلاً عن أنه عول على تقرير لجنة الجرد دون أن يورد مضمونه ومؤداه والأسانيد التي أقيم عليها حتى يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي إستبطن منه معتقدها في الدعوى مما يصمه بالقصور في البیان، ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتباتها في الحكم.

الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٨١/١/٨

من المقرر أن تحرر الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه مما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة.

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٨

حيث أنه يبين من الإطلاع على محضري جلستي المحاكمة أن الدعوى نظرت بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٤ أمام هيئة مشكلة من المستشارين..... وفيها طلب الحاضر مع الطاعن العاجل لحضور الغامض الأصلي فتأجلت لليوم التالي، وإنعقدت المحاكمة يوم ١٩٧٩/٣/٢٥ بهيئة مشكلة من المستشارين..... وقد سمعت المرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه لما كان ذلك، وكان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر إسم المستشار... في الحكم بدلاً من المستشار... الذي ذكر إسمه بمحضر جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب، إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين اللذين حضروا الجلسة ١٩٧٩/٣/٢١ ولم تنظر فيها الدعوى بدلاً من أسماء من حضروا الجلسة التالية التي جرت فيها المحاكمة، وكان الموعول عليه في تصحيح هذا الخطأ هو بما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم

باعتباره مكملًا له وكان الطاعن لا يدعى أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة وهي أن أحداً ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة فإن الطعن تأسيساً على هذا السهو لا يكون له وجه.

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣
من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام الشائب أن الحكم قد أقوم على دعائمه أخرى متعددة تكفي لحمله.

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٦
لما كان الثابت بأولى محاضر جلسات المحاكمة - وهي جلسة ١٩ من مارس - سنة ١٩٧٩ - أنه أليت به اسم المدعى بالحقوق المدنية..... أين أجنى عليه وأنه إدعى مدنياً قبل الطاعن بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت، فضلاً عن أن مدونات الحكم قد تضمنت اسم المدعى بالحقوق المدنية وطلباته وكان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في هذا الشأن فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان في هذا الصدد يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٩
لما كان البين بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن عن واقعة عدم مزاولته العمل في إنتاج الحيز الأفرنكي بمفرده وعرضه للبيع خلال المهاد المحدد إعمالاً لحكم الفقرة الثانية للمادة ٣٤ مكرراً " ب " من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بقرار وزير التكوين رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٨، وكانت تلك الفقرة تنص على أنه " يجب على أصحاب المحابر الأفرنكية والمسؤولين عن إدارتها مزاوله العمل في إنتاج الحيز الأفرنكي بمفرده وعرضه للبيع خلال الفترة من الساعة الرابعة صباحاً حتى العاشرة مساءً على الأقل يوماً. على أن تنتج الأصناف المخصص لإنتاجها نسبة ٢٥ ٪ الباقية من الدقيق في ساعات اليوم الباقية تتخللها فترات الراحة، لما كان مؤدى هذا النص أن مناط التجريم أن يكون عدم مزاوله العمل في إنتاج الحيز الأفرنكي بمفرده وعرضه للبيع قد وقع خلال الفترة مسافة البيان وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن تشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوحجة للمقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصراً. لما كان ذلك، وكان بين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي اعتق أسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان ساعة ضبط الواقعة رغم جوهرية - في خصوصية الدعوى المطروحة - لتعلقه بركن من أركان الجريمة التي دان

الطاعن بها فإنه يكون معياً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق أحكام القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى لما يتعين معه نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥

من المقرر أنه وإن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفسى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإلزام وكان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعة قدمت شكمة لثانى درجة صورة رسمية من محضر حجز تحفظى وقع على منقولات بمسكن الطعون ضده تطلق أوصافها مع أوصاف المنقولات المشار إليها بالتواريخ المقدمة منها إثباتاً للملكية - لأن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة القاضى بتيرة الطعون ضده - على أساس أن الطاعة أخذت منقولاتها المنسوب إليه تديدها - دون أن يعرض لدلالة محضر الحجز سالف الذكر، ومع غلو الحكم لما يفيد أن المحكمة قد لفتت إلى هذا الدليل ووزنته فإن ذلك مما ينبنى بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعحصها لما يعبه.

الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٩

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو غطاءً يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها لمتى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٢٦٣٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٦

لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين معضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يعنى شكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وكان من المقرر كذلك أن شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرض أو العجز عن الأشغال الشخصية الذى نشأ عن الضرب أو الجرح قد زاد على عشرين يوماً مما يعين معه على المحكمة عند تطبيق تلك المادة أن تبين أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات قد استند فى قضائه بذلك إلى أقوال اجنبى عليهم والتقارير الطبية دون أن يورد مؤدى تلك الأقوال والتقارير وبين وجه

إستدلالة بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ودون أن يبين أثر الإصابات التي أحدثها الطاعنان بالجنى عليهما وبلغ جسامتهما.

الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٠

لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بتاريخ ١٩٧٨/٩/١ قام المقدم.... بقسم مكافحة المخدرات - تفتيلاً للإذن الذي إستصدره من النيابة العامة - بضبط المتهم أثناء جلوسه بمقهى وأمامه على المنضدة لفة بداخلها ثمانين علبة من الورق بداخل كل منها علبة صفيح بها إثني عشر قرصاً ثبت من تقرير المعامل الكيماوية أنها لمادة " الكوداين " وإنهى الحكم إلى إدانة المتهم بوصف أنه أحوز بقصد الإتجار جوهرًا مخدراً " كوداين " في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأنه يصين عقابه طبقاً للمواد ١، ٢، ٣، ٤، ١/٣٤، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين الخامس من الجدول الثالث الملحق به. لما كان ذلك، وكان الشرط لنصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها - بصريح نص المادتين الأولى والثانية من القانون سالف الذكر - أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المينة حصراً في الجدول الأول الملحق بذلك القانون، وكان البين من هذا الجدول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذي تكفل ببيان المواد المعيرة مخدرة أنه لا يتضمن مادة " الكوداين " وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الثالث الخاص بالمواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضي بأنه لا يجوز إنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع أى مادة من المواد غير المخدرة الواردة في الجدول رقم " ٣ "، وتسرى أحكام الفصل الثاني على جلب هذه المواد وتصديرها بينما تنص المادة ٤٤ منه على أن يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من جلب أو صنع أو صدر أو صنع إحدى المواد المينة بالجدول رقم " ٣ " لما كان ذلك، وكان الثابت مما أوردته الحكم في مدوناته أن ما ضبط مع المتهم هو مادة " الكوداين " فقد كان يصين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإعتبار أن واقعة إحراز هذه المادة غير معاقب عليها قانوناً.

الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٨

خطأ الحكم في بيان طلبات النيابة العامة بدنياجة لا يعيبه لأنه خارج عن نطاق إستدلالة وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ مادياً من كاتب الجلسة لا يفي على قارئ الحكم.

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٩٨١/١٢/١٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٦ صفحة رقم ٣٢ مكتب قضي

مضى كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار في ديباجته إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وسرد واقعة الدعوى، واستطرد إلى القول " ومن حيث أنه لما كان المقرر وفقاً لحكم المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن إقتضاء المؤجر من المستأجر مبالغ إضافية غير القيمة الإيجارية والتأمين اللذين يجيزهما المشرع سواء كان ذلك بصفة خلو رجل أو مقدم إيجار أو أتعاب تحرير العقد خارج نطاق عقد الإيجار يعد فعلاً مؤثماً خصمه المشرع بالنص عليه في المادة ٢٧ من القانون ذاته، ومن ثم فإن جريمة خلو الرجل تتم بمجرد قبض مبلغ مما حظر القانون تقاضيه.. " وكانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه هي التي نصت على عقاب كل من ١٥ ألف حكم المادة ٢٦ منه بالعقوبة المينة بها، فإن الحكم، وقد أورد مؤداهما في صلبه بعد أن أشار إليهما في ديباجته، يكون قد أفصح - بما لا يدع مجالاً للشك - عن معاملة الطاعن بهما، بما يحقق به مراد الشارع من الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه.

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٥

لما كان يكفى في المحاكمات الجنائية أن تشكل محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى التهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمنن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة البتوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها البرية في صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧

لما كانت ديباجة الحكم المطعون فيه قد تضمنت عبارة " وبجلسة اليوم نظرت الدعوى على الوجه الموضح تفصيلاً بخضر الجلسة " إلا أنه من الواضح أن المعنى المقصود من ذلك هو أن إجراءات نظر الدعوى وردت تفصيلاً بمحاضر جلسات المحاكمة، ولا يعلو ما ورد من خطأ في ديباجة الحكم أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته.

الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٥

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوعة العقوبة بياناً واضحاً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة لبوت وقوعها من التهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها،

تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم، وإلا كان الحكم قاصراً.

الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الأحكام ثبوت وقوعها من التهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ، وإلا كان قاصراً. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الوقائع والتدليل عليها بالإحالة إلى الثابت بأقوال المجني عليها وتحريرات الشرطة وعدم دفع الإتهام بدفع مقبول، دون أن يورد مضمون شيء مما تقدم وبين وجه استدلاله به على ثبوت الإتهام بمناصره القانونية كافة، الأمر الذي يمجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثري الطاعن بوجه طعنه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بالقصور الذي يطله.

الطعن رقم ٢٦١٨ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٩

الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي ينشأ عنها الحكم، وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبب المعبر بتحرير الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إ فراغ الحكم في عبارات معماه، أو وجمعه في صورة جملة مجملية فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إستهجاب تسبب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم.

الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨

لما كان من المقرر أن الحكم يكمل بحضور الجلسة في إثبات حصول تلاوة تقرير التفتيش وكان الحكم المطعون فيه أثبت تلاوة ذلك التقرير فلا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذه التلاوة قد ورد في ديباجة الحكم المطعون فيه ما دام رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم قد وقع عليه مع كتابتها طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يفيد إقراره لما ورد به من بيانات، فإن ما يطلبه المشرع في هذا الخصوص يكون قد تحقق مما يتعين معه إخراج ما يثيره الطاعن في شأن نقص تقرير التفتيش أو إثبات تلاوته.

الطعن رقم ٤٦٨١ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨

لما كان الحكم المطعون فيه، وأن سكت في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها عن الجريمة التي قضى ببراءة المظنون ضده عنها إلا أنه بينها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ منه وهو بيان كاف لما هو مقرر في القانون من أنه وأن كان الأصل في الأحكام إلا ترد الحجة إلا على منطوقها، إلا أن هذه الحجة تمت بالضرورة إلى ما يكون من الأسباب مكملاً للمنطوق ومرتبلاً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حدد ماهية المضبوطات التي قضى بمصادرتها، وكان لا يوجد أي تناقض بين ما أورده الحكم في أسبابه بشأنها وما انتهى إليه في منطوقه ومن ثم فإن دعوى الخطأ في تطبيق القانون والتناقض لا يكون لها من وجه ويكون ما تثيره الطاعة في هذا الشأن على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ٤٨٧٧ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٠

لما كانت المادة ٣٣٦ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن ترفع الدعوى الجنائية مباشرة من النيابة العامة إلى محكمة الجنايات بالنسبة لجرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرة والفدر والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها. ولما كان الطاعن لا يمارى في أن الدعوى الجنائية قد أقيمت عليه مباشرة من النيابة العامة، فإن ما ورد بلباقة الحكم المطعون فيه من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة، يكون مجرد خطأ مادي وزلة قلم لا تحفى، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى. وإذا كانت العبرة في مثل هذه الحالة هي بحقيقة الواقع، فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢١

متى كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يستعمل على نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب لما كان ذلك وكان كلا الحكمين الابتدائي والمظنون فيه الذى أيده قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً ولا يصح من هذا العيب ما ورد في ديباجته من إشارة إلى القرار الوزاوى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ما دام أنه لم يحله إلى مواد هذا القرار الخاصة بالتجريم والعقاب - أن وجدت - بما يفصح عن أخله بها، ومن ثم يتعين نقضه والإعادة.

الطعن رقم ١٥٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٣ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٠

المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما خلصها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، وإلا كان قاصراً وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كالة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم والتقدير برأى فيما يثوره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون بما يمس به بالنقص الذي له الصادرة ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٣ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٦

لما كان القانون قد فوض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عتب الموظف بما يؤمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نيته - باعتباره حائزاً له - إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له، وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوي يقدر به هو نية إضاعة المال على ربه، من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئة عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر، الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال. لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الإختلاس لمجرد ثبوت عجز في حسابه دون أن يستظهر أن نيته إنصرفت إلى إضالة المال المختلس إلى ذمته مع أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن العجز في حسابه إنما يرجع إلى عدم إنتظام العمل وقيام آخرين بالتحميل معه وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفاع - في خصوصية هذه الدعوى لتعلقه بأحد أركان الجريمة التي دين الطاعن بها - مما من شأنه لو ثبت أن يعتبر به وجه الرأى في الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ألقت عن هذا الدفاع ولم يسقطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبب فعلاً عن الإخلال بحق الدفاع لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الإختلاس لأن شرط ذلك أن تكون الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن التهم قصد بفعله إضافة ما إختلسه إلى ملكه الأمر الذي غلّت منه مدونات الحكم.

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٦

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم، ومؤدى تلك الأدلة، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٥

من المقرر أن يحضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص سائر بيانات النيابة - عدا تاريخ صدوره.

الطعن رقم ٥٠٧٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لحكمة النقص من مراعاة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم.

الطعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤

لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد إستئنافاً بالحكم المطعون فيه - قد بين مواد الإتهام التي طلبت النيابة تطبيقها وأفصح عن أخذه بها - خلافاً لما يزعمه الطاعن - فإن النعى على الحكم باغفال بيان نص القانون يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٦

يوجب الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التى بنى عليها، وإلا كان باطلاً، والمراد بالنسبب الذى يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التى إبنى عليها الحكم والنتيجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون، ولكى يحقق التسبب الفرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصلى بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به أما الفراغ الحكم فى عبارات

عامة معناه أو وضعه في صورة جملة مجهولة فلا يحقق الفرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم.

الطعن رقم ٦٠٤٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٢

من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة القوت ويورد مصادره حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ تمكينةً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، وإذا كان الحكم المطعون فيه وقد عول - فيما عول عليه - في لقضائه بإدانة الطاعنين على التقرير الطبي الشرعي قد اكتفى بالإشارة إلى نتيجة هذا التقرير دون أن يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب إلى الطاعنين أحوالها وكيفية حصولها حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الأدلة في الدعوى كانت علمة بهذا الدليل إلاماً شاملاً يهيئ لها أن تحصره التمهيص الشامل الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تحقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة، فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور مما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦٣٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ٤/١/١٩٨٣

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أو كان الجرعة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينةً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد مضمون الواقعة ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية وكان ما أوردته في بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الحيز ولم يبين وزن الرغبة من الحيز المضبوط ومتوسط المعجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانوناً رغم ما لهذا البيان من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها فإنه يكون معيباً بالقصور مما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى لما كان ذلك وكان هذا المعنى يتصل بالحكم عليه الآخر الذي كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه كذلك ولو لم يقرر بالطعن بالنقض - وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣

لما كان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، وكان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كائناً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة، فإن ذلك يكون عقفاً لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكان بين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة " فضت الحظر وإطلعت على الشيك موضوع الإتهام وأشرت عليه بما يفيد النظر " وذلك في حضور الطاعن ومحاميه فضلاً عن أن ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن قدم حافظة مستندات طويت على الشيك وإفادته البنك يفيد إطلاع المحكمة عليهما. ولما كان الطاعن لم يحدد توقيعه على الشيك كما أنه لا يتنازع في أن الشيك قدم إلى البنك مسوفاً ببنائاته التي يتطلبها القانون كي يجري مجرى النقود في المعاملات، فإن ما يفرضه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سليم.

الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٥

- لما كان الحكم قد قضى ببراءة الطعون ضدهم تأسيساً على عدم ثبوت الإتهامات المسندة إليهم فإنه لا يجدي النيابة الطاعنة النعي عليه الخطأ في تطبيق القانون فيما أورده من ذلك لأنه استند في قضائه بالبراءة على أسباب أخرى منها التشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهمين وعدم إطمئنان المحكمة إلى أدلة القبول في الدعوى بعد أن ألم بها ولم يطمئن وجدانه إلى صحتها، كما لا يجديها أيضاً النعي عليه أن المحكمة لم تستعمل حقها في رد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه، لأنه يكفي للقضاء بالبراءة تحت أى وصف - أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم.

- لما كانت محكمة أمن الدولة العليا تخصص بنظر الجنايات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، وكانت النيابة العامة لا تنازع في صدور الحكم من محكمة مختصة طبقاً للقانون المذكور، وكانت عنوانه الحكم بإسناد محكمة جنايات أمن الدولة العليا لا يخرج عن مضمون التسمية التي وردت بقانون إنشاء محاكم أمن الدولة سالف الذكر، فإن ما تثيره النيابة العامة في هذا الشأن لا يكون له محل.

الطعن رقم ٦٥٩٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة

الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة أخذها، تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إلتزامها في الحكم وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٦٦٨٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٥

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسروجة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ، وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٦٧٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٧

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسروجة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها من الأوراق تمكيناً لحكمة النقض من إعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلتزامها في الحكم وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٢

لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أنه معنون باسم " محكمة جنابات دمنهور " كما أن دياجة الحكم معنونة باسم " محكمة الجنابات وأمن الدولة العليا بدمنهور " وتضمنت أسباب الحكم أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة فإن ما ورد في محضر الجلسة من أنه صدر من محكمة الجنابات بعد إحالة الدعوى إليها من مستشار الإحالة - في حين أن الدعوى أحيلت إليها باعتبارها محكمة أمن الدولة العليا من نيابة أمن الدولة العليا مباشرة من غير طريق مستشار الإحالة - يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة وزلة قلم لا تغني.

الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٥

لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - أن محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء يعين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسرّده به القاضي في حكمه تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية لحكمة الأحداث وإلا كان الحكم باطلاً، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن الأخصائيين الاجتماعيين قد حضرا جلسات المحاكمة الابتدائية، كما أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أنها قدما

تقريرهما، لما كان ذلك فإن إغفال اسم الخبيرين في أحد محاضر الجلسات وفي الحكم لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان.

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٣

ولئن كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد ورد بها أنه صدر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٨٠ وكان الثابت من محضر جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٠ أن محاكمة الطاعنين جرت بتلك الجلسة وبها صدر الحكم المطعون فيه فإن ما ورد بورقة الحكم لا يعدو كونه مجرد خطأ مادي، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ الواضح الذي يرد في تاريخ الحكم والذي لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ومن ثم يكون الطاعنان قد قررا بالطعن بالنقض وأودعا أسباب طعنهما في اليعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٣

لما كان من المقرر أنه يجب في كل حكم بالإدانة أن يورد ما استند إليه من أدلة الثبوت، وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يوضح منه وجه استدلاله بها، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمى عدم الإعلان عن المخزن، وعدم عرض كميات من السلع الموجودة به في متجره قد استند إلى ما جاء بمحضر ضبط الواقعة وبالأقوال القائم بالضبط دن أن يورد في بيانه لهما ما يدل على قيام هاتين الجرميتين وهو ما لا يفنى عنه ما أورده الحكم من أن التهم الثانی - الذى إنتهى الحكم إلى أن وجوده باخل كان بصلته عارضة - قد نفى وجود أئمت باخل، وأن تفتيش المخزن - الذى أرشد عنه الأهالى - قد أسفر عن ضبط كمية من الأئمت به، إذ أن ذلك لا يدل بطريق اللزوم العقلى على أنه لم يكن بالتاجر إعلان عن المخزن كما لا يقطع بأن التاجر كان خالياً من الأئمت، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال.

الطعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٤

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجب، وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب، لما كان ذلك، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المزيّد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، فإنه يكون باطلاً ولا يصحح هذا البطلان ما أورده فى أسبابه من أنه يتعين معاقبة المتهم بمادة الإتهام ما دام أنه لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

لما كان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ إصداره، وكان من المقرر أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصراً من عناصر وجودها قانوناً لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامله أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها، وإذا بطلت بطل الحكم ذاته، فإنه يصح الحكم بطلان الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بذلك الحكم الصادر بإدانة المتهم فإنه يصح بعد إبطاله - الفصل في موضوع الدعوى، عملاً بما تقتضيه المادة ١٩٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية

الطعن رقم ٥٨٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٩

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أو كان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما أعلنها تمكيداً بحكمة التقاضي من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صادر إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وبالظهير برأى فيما تثيره النيابة العامة بأوجه الطعن فإنه يكون قاصراً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٢٨٠ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٧

إن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها.

الطعن رقم ٦٥٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٣

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أو كان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يلتزم بإيراد مضمون كل دليل من الأدلة التي استندت إليها المحكمة في الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما أعلنها من الأوراق، وإلا كان الحكم قاصراً. والمراد بالنسب المعبر في تطبيق تلك المادة هو تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بمبحث

يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إفراغ الحكم عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة مجملية مجهولة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إيجاب تسبیب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلّابها في الحكم.

الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٤

من المقرر أنه يتعين على الحكم إذا ما قام عنر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه.

الطعن رقم ٦٨٢٣ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ٣/١٨/١٩٨٤

ما ورد بدياجة الحكم عند سماع الدعوى يوم صدوره لا يطله، لأنه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً مما لا يؤثر في سلامته، ولأن الخطأ في دياجة الحكم لا يعيه إذ هو خارج عن مواضع استدلاله.

الطعن رقم ٧٠٥٨ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٤

لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها الأحكامه ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلزم بإيراد مؤدى الأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لواقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيه ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٤

من المقرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظرف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التى إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها.

الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٤

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يحل إلى أسباب الحكم الابتدائى الستأنف واقتصر على قوله " إلا أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى وظروف المتهم الإجتماعية ونظراً لقيام المتهم بالسداد بعد الواقعة الأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادتين ٥٥، ٥٦ عقوبات ولم يبين واقعة الدعوى ولا الظروف التى وقعت فيها ولا الأدلة التى إستدل بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة، فإنه يكون معيباً بالقصور

الذى له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون. معياً بالقصور الذى له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٣٤٩٥ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٤

— من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابه، وكان الثابت من أسباب الطعن أن طلب ضم السلة لإجراء تجربة عليها — المبدى بجملة المحاكمة — إنما أريد به إختيار مدى إمكان دخول كمية المغنر المضبوطة فيها ومدى إمكان تحملها لثقلها، ومن ثم فهو لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة وإنما الهدف منه مجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة فلا عليها إن هى أعرضت عنه والتمتت عن إجابه، ويكون ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص فى غير محله.

— من المقرر أن تعارض المصلحة فى الدفاع يقتضى أن يكون لكل منهم من الدفاع ما يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتصلر على محام واحد أن يرافع عنهما معاً، أما إذا إلتزم كل منهما جانب الإنكار ولم يتبادلا الإتهام — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — فلا محل للقول بقيام التعارض، ومن ثم يضحى هذا الوجه من النعى غير سديد.

— من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت المحكمة قد إلتتمت بمجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن — كما هو الحال فى الدعوى — فلا عقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، لما كان ذلك، وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن الأول محدداً فى محضر الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد لا يكون سديلاً.

— لما كان ما أثاره الدفاع بجملة المحاكمة من أن الضابط الذى قام بتفتيش الطاعن الثانى هو المأذون له بالتفتيش بينما قام ضابط أكبر منه رتبة بدخول المنزل لتنفيذ الإذن، وما رتبته على ذلك من الدفع ببطالان التفتيش إنما هو دفاع قانونى ظاهر البطلان لا تلتزم المحكمة بالرد عليه، لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه إذا كانت عبارة الإذن غير قاصرة على إنداب الضابط المأذون له بالتفتيش وحده وإنما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائى — على النحو الوارد بأسباب الطعن — فإنه لا محل لقصر هؤلاء الأعوان على المرؤوسين وحدهم.

— متى كان تنفيذ إذن التفتيش هو كولا إلى القائمين به يجرؤونه بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه فإنه لا يعيب الإجراءات أن يكون تنفيذ الإذن قد بدأ بدخول ضابط متكرر أعلى رتبة من الصادر له الإذن منزل الطاعن، ويضحي تعيب الحكم في هذا الصدد على غير أساس.

— لما كان جدل الطاعنين والتشكيك في إنقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة المقدمة للنيابة والتي أُجرى عليها التحليل بدعوى اختلاف ما رصدته النيابة من أوزان لها عند التحريز مع ما ثبت في تقرير الدليل من أوزان إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من أقوال شهود الواقعة وفي عملية التحليل التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلها أو مصادرتها في عقيدتها فيما هو من إطلاقاتها.

— لما كان مناط المسؤولية في حالي إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تحقق الحيازة المادية.

— من المقرر أن حيازة وإحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الإتجار في قوله: " وحيث أنه عن قصد الإتجار في حق التهمين — الطاعنين — فالثابت من الأوراق أنه متوافر في حقهما ذلك أن الضابط عندما دخل إلى مسكن المتهم الأول — الطاعن الأول — والتقى به قد ألهمه أنه حضر لشراء كمية المخدرات التي يعرضها للبيع وفي تلك اللحظة حضر التهم الثاني — الطاعن الثاني — الذي حضر الحديث حول أسعار المواد المخدرة وأن التهمين إنصرفا سوياً وعادا ومعهما كمية المخدرات المضبوطة فضلاً عن أن التحريات قد أكدت أن التهم الأول يتجر في المواد المخدرة ويعاونه في تجارته اشخاص آخرون، فضلاً عن أن الكمية المضبوطة كبيرة نسبياً إذ يقدر وزن الحشيش عشرة كيلو جرامات ومائة وستة جرامات وأن وزن الأفيون تسعة جرامات وأربعون سنتيغرام ومن ثم فإن التهمين يكونان قد أحزرا وحازا جواهر مخدرة بقصد الإتجار ". وكانت المحكمة قد إلتفتت — في حدود سلطتها في تقدير الدعوى والتي لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي — بأن حيازة وإحراز الطاعن الثاني للجوهريين المخدرين كان بقصد الإتجار، فبان نفيه على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

— من المقرر أن تعود التهم عن إبداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الموضوع بحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها.

— من المقرر أن محكمة النقض ليس من شأنها بحث الوقائع ولا يقبل أمامها طلب جديد أو دفع جديد لم يسبق عرضه على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، لأن الفصل في مثل هذا الطلب أو الدفع يستدعي تحقيقاً وبحناً في الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض، فإذا كان ما جاء في الحكم

من الوقائع دالاً بذاته على وقوع البطان جازت إثارته لأول مرة أمام محكمة القضا ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع ولما كان اليمين من محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعن الثاني لم يتمسك ببطان تفتيشه على الأساس الذي يتحدث عنه في وجه طعنه كما لم يثر شيئاً بشأن الدفع ببطان إذن النيابة العامة بالتفتيش لصدوره عن جريمة مستقبله وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يوضح لقيام البطان المدعى به، فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة القضا.

- لما كان الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة، بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة القوت التي أوردها. ومن ثم فإن نعي الطاعن الثاني على الحكم بالقصور في هذا الخصوص لا يكون له محل.

- لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز جواهر مخدرة يتحقق بعلم المخبر بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده في حكمها كافيًا في الدلالة على علم التهم بأن ما يحزره مخدرة.

- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسعجة للعقوبة والظروف التي ولقت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيًا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوالى به جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن الثاني بها كان ذلك محققاً لحكم القانون، ويكون ما ينهه هذا الطاعن على الحكم من القصور في غير محله.

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب قضا ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤

- إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذا نصت في فقرتها الأولى على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها" فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تخضع عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تخضع عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يصير الجنائي كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ببعضها بعض بحيث لا تقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها.

- إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ليس مقصوداً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها الجبال الخاضع

لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها فإشروط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يسمح إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحمل عمله في عمله، وإيجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركي، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المجاورة، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، وضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به، أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لمتعضيات الرقابة ويجوز أن تتدخل داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي لتحدد بقرار منه، وهو ما يتبادى إلى أن تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بهو إستيفاء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحة، بعد جلباً محظوراً.

- إن النص في المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن " يحظر تهريباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة " يدل على أنه إذا أنصب التهريب على بضائع ممنوعة تحققت الجريمة بمجرد إدخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها بينما إشروط لتوافر الجريمة بالنسبة إلى غير المنوع من البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة.

- لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن " يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه - كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ - وكان الأصل، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان، أن الجواهر المخدرة هي من البضائع المنوعة، فإن مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على الترخيص سالف الذكر يتحقق به الركن

المادى المكون لكل من جرميى جلبها المؤتمه بالمادة ٣٣ آتفه البيان وتهريبها المؤتمه بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والإعتداد فحسب بالعقوبة ذات العقوبة الأشد - وهى جريمة جلب الجواهر المخدرة والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجرميى بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية.

- لما كان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهى اللغة العربية - ما لم يتصلر على إحدى سلطى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الإسعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها، فإنه لا يجب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بعدد قد إسعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الإنجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أمر متعلق بطروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائماً لتقدير من يباشره وإذا كان الطاعن لم يلجأ في وجه العى إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الإسعانة بوسيطين وكان رد الحكم على دفع الطاعن في هذا الخصوص كافياً ويستقيم به ما خلص إليه من إطراحه، فإن منعى الطاعن عليه يكون غير سديد فضلاً عن أنه لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم، إذ العبرة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة.

- إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من شأن محكمة الموضوع، فلا عليها إن هى إسرسلت بفقتها فيها بالنسبة إلى منهم ولم تطعن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لثهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يوجب حكمها ما دام تقدير الدليل موثقاً إلى إقتناعها وحدها بغير محجب عليها من محكمة النقض.

- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراهه قد وقع عليه من مالك الباعرة، وهو فى حقيقته دفع باعتناع المسؤولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون العقوبات، وكان تقدير توافر حالة الضرورة من إطلاقات محكمة الموضوع، وكان الحكم قد نفى قيام هذه الحالة فى قوله : " وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن أثار الإكراه يكون قد زال بوصوله إلى المياه المصرية وإتصاله بسلطات هيئة القتال وعدم إبلاغه السلطات بما يجمله من مادة محرمة..... " وهو رد سديد وكاف فى إطراح الدفع، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل.

- لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بأن تمهيرات الشرطة لم تتناوله، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة إمسакها عن الرد على دلائع لم يتره أمامها فضلاً

عن أن الثابت بذلك المخضر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تحدد دور الطاعن في الجريمة وهو ما ينطوي على التسليم بأنها قد تناولته.

- لما كان تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطالان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذي يكون قد أثر فيه، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع الذي ينص على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى، فإن ما يفره في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

- لما كان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالبحث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها، فإن معنى الطاعن على الحكم إغفالها الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه - وهي بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فأطرحتها - لا يكون له محل.

- لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت في البند < ثانياً > على أن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها، فقد دلت على أن الجريمة إذا ترتبت من عدة أفعال سواء بسبب طبيعتها أو طبقاً لخط تنفيذها، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر من تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة الواقعة وأثبتته في حق الطاعن عن أنه قد تلاققت إرادته والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وأن كلا منهما قد أسهم - تحقيقاً لهذا الغرض المشترك - بدور في تنفيذ هذه الجريمة على نحو ما بينه الحكم فإنه إذ دان الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة جلب الجواهر المخدرة يكون قد إلتون بالصواب وبضحى النعي عليه في هذا المقام غير سليم.

- من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمعنى إقرتها عليها كما هو الحال في الدعوى - فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- لما كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر فلا يعرف أي الأمرين لقصده المحكمة، وكان ما أثبتته المحكمة من أن تفويض الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط أية نقود، لا يتعارض مع ما نقله الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دولار مقابل عدم تحليله

عن المخدر، خاصة أن لم يرد بالحكم أن الطاعن قد نقد الطاعن الأول بالفعل هذا المبلغ أو جزءاً منه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند.

- لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من قالة فساد الحكم في الرد على الدفع الذي أبدها الطاعن الأول بطلان تحقيق النيابة العامة معه، فضلاً عن أنه قد سبق الرد على هذا الوجه بصدد أسباب الطعن المقدم من ذلك الطاعن.

- من المقرر أن حكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر.

- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقم عليه قضاءها.

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أخذها بما اقتضت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن لها أن تحول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.

- لما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استعملت الحقيقة من تلك الأقوال استعمالاً سائماً بما لا تناقض فيه، كما هو الحال في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن، يفرض صحته، يتمخص جديلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يوافر متى قام الدليل على علم الجنائي بأن ما يحزره أو يحوزه هو من الجواهر المخدرة، ولا حرج على القاضي في إظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه، وأن الصيرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بالقتناع القاضي وإطمئنائه إلى الأدلة المطروحة عليه، فقد جعل القانون من سلطته بأن يأخذ بسأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء ما دام مطروحاً على بساط البحث في الجلسة، ولا يصح مصادرتة في شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

- لما كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخرين أن أفراد طاقم القارب الذي نقل منه المخدر إلى السفينة كانوا مسلحين، فإن ما أورده الحكم - في موضع آخر منه - أن هؤلاء كانوا " مسلمين " لا يقدر في سلامته إذ هو مجرد خطأ مادي وزلة قلم لا تغطي.

- لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، تحول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين

لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكانت جرمنا جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين بهما - قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه - وفق صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه - تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهما بالعقوبة المقررة لجرمة الجلب باعتبارها الجرمية ذات العقوبة الأشد، دون العقوبات المقررة لجرمة التهريب الجرمي، أصلية كانت أم تكميلية، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المخكوم عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجرمة الجلب. العقوبة التكميلية المقررة لجرمة التهريب الجرمي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٣٢/٢/٢٢

يكتفى في بيان ماهية الأمور المهدد بها أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد بها المتهم مصرفاً من المصارف والتسرف فحوامها من الورقة المكونة بخطه والتي هدد شفهاً بعض موظفي المصرف بنشرها إن لم يعطه المصرف ما يطلب، وما دامت هذه الورقة مودعة ملف الدعوى فقد أصبحت بهذا الإبداء جزءاً من الحكم يمكن الرجوع إليه عند تحري النقصات.

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٣٢/٣/٣١

ليس من مانع يمنع القاضي من أن يعرض في حكمه كل الصور التي يحتملها الموضوع المطروح أمامه ثم يختار منها الصورة التي يعتقد أنها هي الواقعة فعلاً ويبنى حكمه عليها. ولا يظن على حكمه أن يكون عند استعراض تلك الصور قد بدا فيه ما يدل على تردده في الإقتناع بحقيقة الصورة التي وقعت بها الحادثة ما دام أنه قد إنتهى بعد يؤكد إقتناعه بثبوت الوقائع المكونة للصورة التي اتخذها أساساً لحكمه إذ المعول عليه في الأحكام هو الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٥

ليس من المهم تحديد بقعة المكان الذي وقعت فيه الجريمة في الحكم، فإن ذلك ليس من أركان الجريمة.

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٣٢/١٢/١٢

إن المعول عليه من جهة بيان الواقعة هو ما يكون ثابتاً في الحكم، لا ما يكون وارداً بالتحقيقات الأولى.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٧
إذا أذنت النيابة في تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى سرقتها، وفي أثناء التفتيش أتى أخو هذا المتهم المقيم معه في هذا المسكن، فجأة وخلسة، عملاً يريب في أمره " هو في هذه القضية أنه ألقي شيئاً من يده في الشارع "، ففتشه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه " دخان حسن كيف " ثم ظهر أن الشيء الذي ألقاه في الشارع هو مادة مخدرة " حشيش "، فلا شك في أن تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذي لم يكن يحظر ببال أحد جازر بلا حاجة إلى إذن النيابة، لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس.

الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/١٧
لا تأثير لإغفال الحكم ذكر سن المتهم، ما دامت الجريمة التي يحاكم من أجلها هي جنحة تزوير مما لا تائثر عقوبتها وجوباً بصغر سن المتهم، وما دام للمتهم لم يدع أن سنه الحقيقية تجعله غير مسئول قانوناً عما يرتكبه من الجرائم.

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٣٥/٢/١٨
متى أثبت الحكم أسماء القضاة الذين أصبروه وسموا المرافعة في الدعوى فلا تأثير لما ذكر في آخره من أنه تلى في هيئة أخرى، ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصبروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وأنهم أمضوا على مسودته، ما دام ذلك مفهوماً مما أثبتته الحكم في صدره، ولم يدع أنهم لم يتداولوا فعلاً ولم يمضوا مسودة الحكم.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٦ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٣٦/١/١٣
إن من وظيفة محكمة الموضوع أن تبين في حكمها وقائع التهمة المجللة في الوصف المعلن من النيابة وأن تستقي هذا البيان من التحقيقات وأقوال الشهود.

الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١٩
- إذا لحق منطوق الحكم عيب في تعيين المتهم المحكوم عليه، وكان في أسباب هذا الحكم ما يكشف عن حقيقة التهمة المقصود، فإن هذا العيب لا يعد من العيوب الجوهرية التي تستوجب نقض الحكم.
- لا نص في القانون يوجب على القاضي تعيين المتهم باسمه في منطوق الحكم، بل يكفي أن يكون إسمه وارداً في ديباجته.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٣٧
إذا ذكر الحكم التاريخ الذي وقعت فيه الحادثة على صحته ثم أخطأ في ذكره في مكان آخر، فهذا الخطأ المادى لا تأثير له في سلامة الحكم، خصوصاً إذا كان التاريخ المجرى المقابل للتاريخ الميلادى الصحيح لم يغير ذكره في الموضعين.

الطعن رقم ٢٣٢٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٨
ذكر إسم القرية التى وقعت فيها الحادثة في الحكم دون المركز التابعة له هذه القرية يكفى لبيان مكان وقوع الجريمة إذا كان المتهم لا يدعى أن القرية المذكورة لا تدخل فى اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم.

الطعن رقم ٩ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٣٨
يجب أن يبين الحكم القاضى بإدانة المتهم فى الإشواك فى جريمة طريقة الإشواك والعناصر التى استخلص منها وجوده. فإذا خلا الحكم من ذلك وجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٣٩
إن البواعث ليست من أركان الجرائم الواجب بيانها فى الأحكام الصادرة بالعقوبة. فخلو الحكم من بيان الباعث الذى دفع المتهم إلى ارتكاب الجريمة لا يطله. وبناء على ذلك فإن تعرض الحكم لبيان الباعث بعبارة لا تقطع لى ثبوته لا يبدل لذاته على أن ما جاء فى الحكم غير ذلك من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على ظن أو تخمين متى كان الحكم قد جزم بإدانة المتهم اعتماداً على ما أورده من أدلة.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٠
إن التمسك بقصور إعلان الدعوى فى البيانات التى يجب أن تشمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع لتقرر ما تراه فى شأن إسعفاء هذه البيانات. فإذا كان المتهم قد سكت عن التمسك بذلك سقط حقه فى التمسك به لدى محكمة النقض، وكانت العبرة فى كفاية بيان التهمة بما جاء فى الحكم ذاته من بيانات عنها.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٠
إذا خلا الحكم من الإشارة إلى نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على المتهم فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه. وإذا لم لا الحكم إذا كان قد بين الواقعة الجنائية المكونة لجريمة السب العلنى، وأورد الأدلة على وقوعها من المتهم، ثم انتهى إلى إدانته فيها، قاتلاً إنها تقع تحت نص المادة ١٧١ من قانون العقوبات فإنه

يكون متعيناً نفضه. لأن المادة المذكورة لم ترد بها عقوبة معينة لأية جريمة من الجرائم، ثم إنها لا تتصل بجريمة السب التي دين المتهم فيها إلا من جهة ما تضمنته من بيان لطرق العلانية فقط.

الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٠

إذا كانت الجريمة لا تتحقق في الواقعة المذكور تاريخ وقوعها في الحكم وإنما تتحقق في وقائع أخرى سابقة أثبت الحكم وقوعها من المتهم وأسس الإدانة عليها من غير أن يعنى بتحديد تاريخ وقوعها صراحة، ولكن كان المفهوم من سياق الحكم أن هذه الوقائع إنما وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور به قبلاً يقبل من المتهم طعنه عليه إذا كان لا يدعى في وجه الطعن أن تلك الوقائع قد مضت عليها المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية.

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٣

إن المادة ٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالمباني قد نصت على أنه " يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق، عاماً كان أم خاصاً، مفتوحاً للشارع أم غير مفتوح، ألا يزيد ارتفاعها - بما في ذلك غرف السطوح والجمالون والدورة - على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق دون أن يتجاوز ٣٥ متراً. وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين كان مدى الإرتفاع مثلاً ونصف مثل من المسافة الأدنى " الدنيا " بين الحدين. وبحسب هذا الإرتفاع إعتداء من أعلى نقطة لمسوب سطح الإفريز إن وجد وإلا فمن منسوب محور الشارع أمام وسط واجهة البناء ". وهذا النص يقتضى من المحكمة أن تذكر في حكمها بالإدانة، بياناً للواقعة الجنائية المكونة للمخالفة المشار إليها بهذه المادة عرض الشارع الذى أقيم البناء على جانبه والإرتفاع الذى بلغه بعد التعلية التى أجراها المخالف لئلا تبنى محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح. وخلو الحكم من هذا البيان يستوجب نفضه لتقصيره في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب.

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٣

إن الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم في الحكم هو التحقق من أنه هو الشخص المطلوب محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات كذكر اسمه ولقبه وعمله وصناعته وعمل إقامته فلا يكون إغفال البيانات الأخرى، كمحل ميلاده، سبباً لبطان الحكم.

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ٧/٦/١٩٤٣

إذا كان الحكم الابتدائي خالياً من البيانات الواجب ذكرها في الأحكام، وكان الحكم الاستئنافي قد تدارك ذلك وقال في الوقت ذاته إنه يؤيد الحكم الابتدائي لأسبابه، فإنه يكون صحيحاً وتكون الإحالة

على الأسباب مقصوداً بها الورقة الموقَّع عليها من القاضي وكاتب المحكمة وإن كانت لا تصح تسميتها حكماً.

الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٣
إن بيان واقعة الدعوى في الحكم لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم بالإدانة فقط، كما هو واضح في نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات. أما عند الحكم بالتصويص فيكفي أن يثبت الحكم أن الفعل الذي رفعت به الدعوى على المتهم قد ترتب عليه ضرر للمجنى عليه، ولو كان هذا الفعل في ذاته لا تتكون به جريمة مستوجبة للعقاب. وإذا كان الحكم المطعون حين قضي للمدعى المدني بالتصويص لم يبين الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى بياناً كافياً، ولكنه أثبت أن الطاعن تعرض للمدعى في العقار المحكوم له به بعد أن سلم إليه بمحض تسليم رسمي، وأنه حرمة من الإنتفاع به، فإن خلوه من بيان الواقعة لا يوجب عليه بطلانه فيما يتعلق بالدعوى المدنية. لأن المحكمة الجنائية من حقها، طبقاً للمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أن تحكم بالتصويص مع الحكم بالبراءة متى كان الفعل المسند إلى المتهم قد نشأت عنه جنحة أو شبه جنحة مدنية، ولأن ما اشتمل عليه الحكم من أسباب يكفي في تبرير التصويص الذي قضى به.

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ٦/١٠/١٩٤٣
إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة إحترازه قهراً غير مضبوط دون أن تتحدث عن مقدار العجز الذي وجد فيه حتى تمكن معرفة ما إذا كان هذا العجز يدخل في نطاق الفرق المسموح به قانوناً أو يزيد عليه فإنه يكون قد قصر في بيان الواقعة الجنائية التي أدانته فيها. ولا يغني عن ذلك قول الحكم إن المتهم وزان عموماً، وأنه لا بد يعلم بالعجز في ميزانه، فإن العجز قد يكون ضئيلاً بحيث لا يتركه الإنسان وزاناً كان أو غير وزان.

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٤٣
إذا كان الطاعن يسلم في طعنه بأن القضاة الذين سمعوا المرافعة هم الذين أصدروا الحكم فإن إجراءات المحاكمة تكون صحيحة. ويجرد الخطأ في ذكر الحكم أو اختصار اسم قاض لم يسمح المرافعة بدلاً من قاض آخر هو الذي سمعها لا يوجب عليه بطلان ذلك الحكم.

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ٣١/١/١٩٤٤
إن البراءة على الجرائم ليست من أركانها الواجب تبينها في الحكم الصادر بالعقوبة. فمتى جزم الحكم بإدانة المتهم اعتماداً على ما أورده من أدلة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها لذلك يكفي سلامته.

الظعن رقم ٧٢٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٤
إذا كان الحكم الابتدائي غير موع باسم الملك فهذا لا يعيب الحكم الاستئنائي الذي أخذ بأسبابه ما دام
قد استوفى هذا البيان، لأن الأحكام النهائية هي وحدها التي يبرز الظعن فيها أمام محكمة النقض.

الظعن رقم ١٥٣٤ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٤٤
إن صيغة الإتهام المبينة في الحكم تعبر جزءاً منه، فيكفي في بيان الواقعة الإحالة عليها.

الظعن رقم ١٤٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٥/١/١٩٤٥
إن تقدير العقوبة في حدودها المقررة في النص من سلطة محكمة الموضوع وحدها، وهي في ذلك غير
ملزمة بأن تبين الأسباب التي رأت من أجلها أن توقع على التهم العقوبة بما تقدر الذي أولقته. فإذا كان
الحكمة الاستئنائية قد أيدت العقوبة المقضى بها ابتدائياً، فإن قضاءها بذلك يتضمن أنها لم تر فيما أبداه
الدفاع ما يدعو إلى تعديلها.

الظعن رقم ٢٦٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ٢٢/١/١٩٤٥
إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ليست فيه أية إشارة إلى المكان الذي ارتكب فيه
كل من الجرمين اللذين أدان التهم فهما، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يسوجب نقضه إذ أن بيان
مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات المهمة الواجب ذكرها في الأحكام.

الظعن رقم ٥٩٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٦٥٢ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٤٥
- إن بيان أركان الجريمة لا يكون واجباً إلا في الأحكام الصادرة بالإدانة كما هو مقتضى المادة ١٤٩ من
قانون تحقيق الجنايات. أما الأحكام الصادرة بالبراءة فيكفي لصحتها أن يبين فيها سبب البراءة فإذا كان
السبب عدم توافر ركن من أركان الجريمة فإن المتحدث عن سائر الأركان لا يكون له محل وإذا كان
الحكم قد قضى بالبراءة لعدم توافر ركن الكذب في البلاغ المقدم من المتهم فهذا يكفي، ولا تكون
حاجة للتعرض لباقي أركان الجريمة.

- إن ثبوت كذبة الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للحكم بالإدانة أن
يثبت كذب البلاغ. وإذا فُتني رأت المحكمة أن البلاغ قد يكون صحيحاً فإن حكمها بالبراءة يكون
صحيحاً. ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كاذباً، إذا العبرة في كذب
البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع، والأحكام الجنائية إنما تنبئ على الحقائق لا على الاعتبارات المجردة.

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٥٦ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٥

معنى كان الحكم قد بين ما كانت عليه حالة العين من ضعف الإبصار، وأثبت أن الضربة التي أحدثها المتهم بالجنى عليه بقصد إيذائه هي التي سببت فقد العين لهذا الإبصار كاتمة ما كانت درجته، فإنه يكون قد بين الواقعة التي أدان المتهم فيها بياناً كافياً.

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٤

معنى كانت الواقعة الثابتة بالحكم تكون جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة لمعالجة المتهمين فيها بالأشغال الشاقة المؤقتة دون إشارة في الحكم إلى موجبات الرأفة وإلى المادة الخاصة بها يكون خطأ.

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٥

يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة الجرح الخطأ أن يبين، فضلاً عن مدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة المكونة للجريمة، نوع الخطأ المرتكب، ويعين والقصد، ويورد الدليل عليها، وإلا فإنه يكون قاصراً معيناً نقضه.

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٩

إذا كان قد ذكر في مسودة الحكم إلى جانب إمضاء الرئيس تاريخ غير التاريخ الذي صدر فيه الحكم لذلك لا يوجب عليه بطلان الحكم إذ هذا لا يعدو أن يكون خطأ مادياً.

الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣

إذا كانت محكمة النقض حين قضت بنقض الحكم المطعون فيه قد قالت بإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتحكم فيها ثانية وعينت محكمة الموضوع هذه سهواً بأنها المحكمة الابتدائية، فلا يوجد في القانون ما يمنع من أن ترجع محكمة النقض في حكمها هذا - بناء على طلب يقدم إليها من النيابة ويعلم به الخصوم - وتقضى - وضماً للأمر في نصابها - بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها.

الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٣

إن تاريخ وقوع الجريمة من البيانات الواجب ذكرها في الحكم لا يوجب عليه من نتائج قانونية وخصوصاً في صدد الحق في رفع الدعوى العمومية. فإذا كان الحكم لم يبين تاريخ الواقعة التي عاقب عليها إلا بقوله إنه في تاريخ سابق على يوم كنا من شهر كذا من سنة كذا، ولم يورد من البيان ما يستطاع معه تحديد التاريخ الذي وقعت فيه الواقعة، فإنه يكون معيماً.

الظعن رقم ٥٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٤٧/١/٢٧
ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً. وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الأسباب التي أقيم عليها لبطالتها يستيع بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاعده بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمطوقه وأسبابه.

الظعن رقم ٤١٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٧
إنه لما كان يجب لسلامة الحكم بالإدانة أن يورد الأدلة التي يستند إليها في قضائه وأن يبين مضمون كل منها كان الحكم الذي يدين المتهم دون أن يبين ملخص أقوال الجني عليه وشهادة الشهود والتقارير الطبية التي قال إنه يعتمد عليها قاصر البيان متعباً نقضه.

الظعن رقم ٧٤٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٤٧/٣/١٠
إذا كان الظاهر من مراجعة الحكم أنه لم يبين واقعة الدعوى بياناً كائناً ولم يشر إلى نص القانون الذي أوقع العقوبة بعقضاء لم قضى للمدعى بالحقوق المدنية بأكثر مما طلبه فهذا الحكم يجب نقضه.

الظعن رقم ١٨١٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٤٧/٦/١٦
الحكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقعه القاضي الذي أصدره وإلا فإنه لا يعتبر موجوداً. فإذا كان الحكم الإستئنافي قد اكتفى في إدانة المتهم بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه، وكان هذا الحكم غير موقع من القاضي الذي أصدره، فإنه يكون باطلاً لقصوره في بيان الأسباب التي أقيم عليها، إذ الحكم الذي قال بأنه إحصده في قضائه على أسبابه لا وجود له.

الظعن رقم ١٦٩٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٦
الواجب هو أن يذكر الحكم مادة العقوبة أما الإشارة إلى النص الخاص يوقف تنفيذها فلا يطله.

الظعن رقم ١٩٣٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٨
ما دام المتهم لا يدعى أنه من المجرمين الأحداث الذين لسبهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم فلا جندوى له من النى على الحكم بأنه قد خلا من بيان سته.

الطعن رقم ٢١٣٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٠٥ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٤٨
إن المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات وإن كانت قد ألغيت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٧ فإن الأفعال التي كان معاقباً عليها بهذه المادة بقيت معاقباً عليها بالقانون المذكور. فذكر هذه المادة خطأ في الحكم بدلاً من نص هذا القانون ليس من شأنه أن يطله.

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ٤/١١/١٩٤٩
إن مجرد الخلاف بين ما جاء بمحضر الجلسة والحكم في كتابة إسم القاضي الذي أصدر الحكم لا ينهض ميراثاً لنقضه، ما دام الطاعن لا يدعى أن الواقع هو أن القاضي الذي أصدر الحكم غير القاضي الذي سمع الشهود والمرافعة في نفس الجلسة وفي مجلس الحكم.

الطعن رقم ٨٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٢٨
الحكم الذي يصدره مستشارون تتألف منهم محكمة جنائيات برصفهم قضية هذه المحكمة لا يطله إن لم يذكر فيه محكمة الاستئناف التابع لها هؤلاء المستشارون.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ٢/٧/١٩٢٩
الحكم هو القرار الذي يفتيه كاتب المحكمة موقفاً عليه منه ومن رئيسها ويحفظ في ملف الدعوى وتؤخذ منه الصورة التنفيذية والصور الأخرى. وهو هو الذي أوجب القانون إشتماله على البيانات الجوهرية المكونة له. فلا يصح الطعن في حكم بسبب وجود إختلاف بين هذا الحكم وبين مسودته " Brouillon " في بيان الوقائع.

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١/١٧/١٩٢٩
إذا تخاذل الحكم بأن كان ما في عجزه ينفي ما أثبت في صدره ويجعله مهماً إيهاماً شديداً كان ذلك عيباً مبطلاً له. فإذا أثبتت المحكمة في صدر حكمها إدانة المتهم في تهمة الإشتراك في التزوير وفي تهمة استعمال الورقة المزورة ثم جاءت في نهايته فأوردت ما يفيد نفي تهمة الاستعمال فإن هذا يطل حكمها لأنه لا يعلم منه على أية تهمة حصل العقاب.

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١/١٧/١٩٢٩
التجهيل الشديد في الحكم مفسد له. فإذا قضى حكم بعقوبة شخص اتهم بالإشتراك في سرقة جملة عقود ولم يتبين من هذا الحكم حقيقة التهمة الموجهة على الشخص المذكور إن كانت إشتراكاً في سرقة عقد واحد أو أكثر ولا مامية هذا العقد أو تلك العقود كان هذا الحكم فاسداً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٧
إذا أتى الحكم عمالاً من بيان إضطلاع المتهم بنية القتل عند ارتكاب الجريمة، لا في روايته للوقائع ولا عند كلامه على سبق الإصرار، كان باطلاً ووجب نقضه.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٩
خلو الحكم من بيان البواعث التي دلت الجرم إلى ارتكاب جرمه لا يطله.

الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧
لا بطلان إذا أخطأت المحكمة في ذكر رقم القضية في حكمها لأن ذلك ليس له أي مساس بجوهر القضية.

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٢٩/٤/١١
- عدم ذكر سن المتهم في الحكم لا يطله ما دام هو لا يدعى أنه غير أهل للمسئولية الجنائية أو أنه قد حرم بسبب عدم ذكر سنه من ضمانات قانونية خاصة بسن دون سن.

- إذا كانت جهة الاعتصاص التي قدم لها البلاغ الكاذب معينة في أسباب الحكم فلا يقبل الطعن فيه لجرم عدم ذكر تلك الجهة في الجزء المخصص منه للذكر صيغة التهمة. بل إن هذا يكون طعناً غير جدي إذ المطلوب قانوناً من المحكمة هو أن تبين في حكمها وقائع الدعوى بياناً مسعولياً لجميع الأركان القانونية للجريمة وأن تورد دلائل ثبوتها ونصوص القانون المتعلقة عليها.

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٧
التشدد في بيان الوقائع بالحكم لا عمل له ما دامت المحكمة قد قضت بالبراءة. والبيان التام لم يشوطة القانون إلا في حالة الحكم بالطبقة.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٢٩/١١/٢٨
- يجب أن يبين الحكم التهم التي عاقب عليها وإلا كان معيباً.

- إذا بين الحكم بعض التهم الموجهة على متهم بياناً تاماً وأبهم بيان تهم أخرى مستندة إليه ولم يقض بعقوبة مستقلة عن التهم المهمة بل عاقبه عليها وعلى التهم البينة عقوبة واحدة وكان غير مقنن مع هذا التوحيد في العقوبة معرفة ما يعيب المتهم من مقدارها عن التهم البينة وما يصيبه منه عن التهم المهمة فالضرورة الناشئة عن عدم إمكان التجزئة تقضى بنقض الحكم بمرمته فيما يتعلق بالتهم جميعاً وإعادة المحاكمة بشأنها. فإذا كان ثم طاعن ثان قد حكم عليه لإشراكه مع الأول في التهم البينة فما يجب الحكم فيها بالنسبة للطاعن الأول يتعدى إلى الطاعن الثاني ويجب الحكم بالنسبة له أيضاً.

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٣٠/١/٩
يكفى أن يثبت بالحكم الصادر بالمعقوبة في جريمة الإتلاف حصول الإتلاف فعلاً. ولا ضرورة لبيان الطريقة التي حصل بها.

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٣٠/٢/٢٧
الخطأ المادى فى ذكر إسم المتهم لا أهمية له ما دام أنه لم يربط عليه أى إشبهاء فى شخصيته.

الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٣٠/٣/٢٠
لا يشترط لصحة الحكم الصادر فى جريمة القتل عمداً أن يكون قد ورد به ذكر العمد بلفظه، بل يكفى لصحته أن تكون نية القتل مستفادة من الوقائع والعبارة التى إشتعل عليها فإذا جاء بالحكم أن المتهم قام إلى الجنى عليه وإغتاله بكم نفسه، ثم جاء به أن المتهم هدّد الجنى عليه بضياح عمره كان ذلك كافياً فى بيان نية القتل.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٣١/١/٨
يرفض وجه الطعن المبني على عدم ذكر المركز التابع له محل الواقعة ما دام الحكم قد أثبت أن الواقعة حصلت بناحية كذا. إذ فى هذا ما يكفى لبيان محل الواقعة. وعصمواً إذا كان إسم المحكمة التى قضت فى الدعوى معيّناً للمركز التابعة له الناحية التى حصلت فيها الواقعة.

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢١
- ليس فى القانون ما يوجب على المحكمة - عند الحكم بالإعدام - أن تبين رأى المفتى فى الحكم ولا أن تفتده.

- إنقضاء التوقيع على الحكم وفى أجل محدود إنما أراد به الشارع تمكين المحكوم عليه من تقديم أسباب طعنه بطريق النقض فى الموعد الذى حدده القانون. فإذا كان قدم الأسباب فى الموعد ولا يدعى أنه فاتته شئ منها وكان من جهة أخرى لم يثبت أن الحكم لم يحصل التوقيع عليه فى الأجل المقرر فلا محل للطعن.

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٢٩/٢/٢٤
يوجب قانون الإجراءات الجنائية - فى المادة ٣١٠ منه - فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخلها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانونى على الواقعة كما صار إلزامها بالحكم وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٧

النعى على الحكم بالبطلان لإغفاله الإشارة إلى إجراءات تصحيح شكل الدعوى وبيان صفات الخصوم فى الدعوى المدنية مردود بأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا فى حالة الحكم فى الدعوى المدنية لصالح رافعها والقضاء فهم بالتوضيح الذى تقدمه المحكمة حتى يتسنى الوقوف على مسوغات هذا القضاء وأما فى حالة الحكم برفض الدعوى المدنية فإن هذا البيان لا يكون لازماً فى الحكم لعدم قيام الموجب لإثباته فى مدوناته.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٥

لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات أسوة بأحكام الإدانة. وأنه يكفى لسلامة الحكم الاستغالي بالبراءة أن تشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم إقناعها بالإدانة السابق القضاء بها، وهى غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الإتهام لأن فى إغفال التحدث عنه ما يفيد حتماً أنها أطرحها ولم تر فيها ما تعمن معه إلى الحكم بالإدانة. ومن ثم إنه لا يعيب الحكم وهو يقتضى بالبراءة وما يؤتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم إطلاع المحكمة على التقرير الطبى الملبت لقتل الجنى عليه نتيجة مصادمته السيارة، ما دامت قد قطعت فى أصل الواقعة وتشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لأن التقرير الطبى إنما يلزم إيراد ما جاء به فى الحكم الصادر بالإدانة تصوراً للواقعة وإثباتاً لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من أى شخص وقعا ولا شأن له بإثباتهما أو نفيهما عن متهم بذاته.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

— جرى قضاء محكمة النقض على أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات. ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص على كيفية إصدار الأحكام وتحليل بياناتها، وكانت المادتان ٢٧٥ و٤١١ من هذا القانون وإن فوجئنا أن يكون إصدار الأحكام بعد الإطلاع على الأوراق وبعد المداولة، إلا أن المادة ٣١٠ من نفس القانون التى حددت البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم قد علت من النص على وجوب إثبات هذا البيان، فإن ما يطوره الطاعن من وجوب إسداء بيانات الحكم طبقاً لقانون المرافعات يكون غير سليم.

- إن كل ما فرضته المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات هو أن يكون صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من ذلك القانون التي حددت ما يجب أن يتضمنه الحكم من بيانات من النص على وجوب إثبات هذا البيان بالحكم.

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد فى منطوقه الحكم الابتدائى الباطل - خلوه من تاريخ صدوره - واعتق أسبابه، فإنه يكون باطلاً بدوره ويتعين لذلك نقضه.

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٦

من المقرر أن تحرير الحكم على غرض مطبوع لا يقتضى بطلانه، ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى المستأنف أخذاً بأسبابه، لما يجب معه إعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثانى درجة.

الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠

مضى كانت المادة ١٥٥ من الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ تنص على أنه " تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة " وكان قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يشاره من سلطات إنما باعتباره تحقيق وليس جزءاً من قضاء الحكم، فإنه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الأمة ما دام أن الدستور لا يوجب هذا البيان إلا فى الأحكام.

الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

من المقرر أنه إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحمل إليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها.

الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤

إن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ماخله فكيفاً حكمه النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان باطلاً.

الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٨

من المقرر أن إسم القاضى هو من البيانات الجوهرية التى يجب أن يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة الذى يكمله فى هذا الخصوص - وخلوها معاً من هذا البيان يجعل الحكم كأنه لا وجود له لما كان ذلك وكان الثابت من محاضر الجلسات التى توالى فيها نظير الدعوى بمحكمة أول درجة إلى أن صدر الحكم الغيابى الابتدائى إنها قد غلبت جميعها من بيان إسم القاضى، كما خلا الحكم المذكور من هذا البيان، ومن ثم يكن قد خلق به البطلان. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد ذلك الحكم أخذاً بأسبابه - دون أن ينشئ لقضائه أسباباً جديدة قائمة بملاتها - فإنه يكون مشوباً ببلوره بالبطلان لإستاده إلى حكم باطل.

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٨

لا توجب المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية بيان إسم من تلا تقرير الطغيص من أعضاء الدائرة فلا يعيب الحكم خلوه من الإشارة لإسم من تلا التقرير مادام الثابت أنه قد تلى فعلاً، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص بدعوى البطلان يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨

من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى حكمها بياناً كاملاً، فلا تكفى الإشارة إليها بل ينهى سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة والية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ إتساقه مع باقى الأدلة، وإذ كان ذلك، فإن مجرد إستناد محكمة الموضوع فى حكمها - على النحو السالف بيانه - إلى التحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير فى القول بتزوير السنتين، دون العناية برد مضمون تلك التحقيقات وبذكر مؤدى هذا التقرير والأسانيد التى أقيم عليها لا يكفى لتحقيق الغاية التى تفهاها الشارع من تسيب الأحكام ولا يمكن عمكة النقض من مرابطة صحة تطبيق القانون على الواقعة - كما صار إلتاتها فى الحكم - الأمر الذى يصم الحكم بقصور يتسع له وجه النعى.

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٥

لا يعيب الحكم خلوه من إيراد نص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات التى أعمل مقتضاها فى حق الطاعن لأن هذه المادة من المواد التصريفية ولا شأن لها بالقوة المقررة للجريمة.

الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٤

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن.

الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٩

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، ومن ثم فإذا كان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافياً في تفهم الواقعة والإحاطة بظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دانت الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، فإن النعي عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٦

جرى قضاء هذه المحكمة على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم النهائي المعارض فيه. لما كان ذلك، وكان يبين من الأوراق أن الحكم المستأنف الصادر في المعارضة قد خلا من بيان تاريخ إصداره، ولا عورة للتاريخ المؤشر به عليه ما دام أنه جاء مجهلاً إذ إقتصر على اليوم والشهر دون السنة، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل لتاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصر من مقومات وجودها قانوناً لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها، فإذا ما بطل الحكم ذاته، ومن ثم فإن الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان، ويكون الحكم الغيابي الاستئنافي وإن - استوفيت بياناته - قد صدر باطلاً لأنه أيد الحكم المستأنف في منطوقه وأخذ بأسبابه ولم ينشئ لنفسه أسباباً جديدة قائمة بذاتها، كما لا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ إصدار الحكم المستأنف الباطل لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة إلا أنه من المستقر عليه أن

الحكم يجب أن يكون مستكملاً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات، ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عن إيداع الأسباب التى بنى عليها.

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢١

مضى كان يبين من محضر جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٧ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن هيئة كانت مشكلة من المستشارين.....، وهى التى سمعت المرافعة وأصدرت الحكم. كما يبين من الإطلاع على قائمة الحكم أن الثلاثة قد وقعوا على مسودة منطوق الحكم. لما كان ذلك، وكان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أنه ذكر إسم المستشار..... بدلاً من إسم المستشار..... الذى ذكر إسمه فى محضر الجلسة إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب إذ نقل فى الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٧ ولم تنظر فيها الدعوى بدلاً من أسماء من حضروا الجلسة التالية ٢٧ مارس ١٩٧٧ والتى جرت فيها المحاكمة وكان الطاعنون لا يدعون أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة وهى أن أحداً ممن إشركوا فى الحكم لم يسمع المرافعة فإن الطعن تأسيساً على هذا السهو لا يكون له وجه.

الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٤

لما كان الحكم المطعون فيه وإن أورد فى مدوناته بعد تفصيل واقعة الدعوى بالصورة التى إستخلصتها المحكمة - أن من بين أدلة ثبوتها أقوال والده الجنى عليه ونجلها..... وهو إسم الجنى عليه إلا أنه عند إيراد مضمون روايتهما أوضح ما شهد به.....، وكان الظاهر من سياق الحكم وتسلسل الوقائع الثابتة به أنه أخطأ بدعاء عند ذكر إسم الشاهد الذى تساند إلى أقواله وهو شقيق الجنى عليه وأن هذا الخطأ لا يعدو أن يكون زلة قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر فى حقيقة الشخص المقصود الذى حصل الحكم مضمون أقواله بالتحقيقات، وإذا كان الطاعنان لا يتعيان على الحكم الخطأ فى الإسناد فيما حصله من أقوال الشاهد..... فإن الخطأ المادى من الحكم فى ذكر إسمه لا يؤثر فى سلامته. ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣

من المقرر أن القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التى إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله

بها وسلامة ماخذها وإلا كان الحكم قاصراً، ولم يوسم القانون شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧

— من المقرر أن خلو الحكم من بيان صلوره بإسم الشعب لا ينال من شريعته أو يحس ذاتيته ولا يرتب بطلانه.

— لما كان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها، وكان يبين من مطالعة محضر أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه مستهل بإسم محكمة بندر الزقازيق قسم أول وهي المختصة بنظر قضايا الأحداث — والتي أصدرت الحكم المستأنف فإنه لا يقدح في الأمر أن يدون في صدر حكمها إسم محكمة مركز الزقازيق الدائرة المدنية التجارية، إذ هو خطأ مادي وسهو وزلة قلم لا تخفى من كاتب الجلسة وهو ما لا يحس سلامة الحكم إذ لا عبرة بالخطأ المادي وإنما العبرة بمحققة الواقع بشأنه.

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٠ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٢

معي كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وكذلك من الحكم المطعون فيه أن دياجة كل منهما قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي إلى الجهالة بهما وبمحلها كان لا وجود لهما، وذلك بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والإستئنافية أنها لم تسوف بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب في ذاته بالبطلان فضلاً عن البطلان الذي إعتد إليه بتأييده وإعتناقه أسباب الحكم الابتدائي الباطل مما يوجب نقضه والإحالة ولما كان هذا النعي يتصل بالحكم عليه الآخر الذي كان طرفاً في الخصومة الإستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم فإنه يصح نقض الحكم بالنسبة إليه وكذلك ولو لم يقرر بالظن بالنقض عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٩٨٣ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١٨

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المبعوجة للعقوبة بياناً تتحقق به أن كان الجريمة والظروف التي وقعت فيها، والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة ماخذها تمكياً حكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إلزامها في الحكم وإلا كان قاصراً، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع الخلل الذي دان الطاعنين بجرمي إقامته وإدارته بغير ترخيص وطبيعة العمل أو النشاط الذي يزاول بذلك الخلل، حتى يتيسر الوقوف على ما إذا كان الخلل — موضوع الدعوى الراهنة من ضمن الخلل المدرجة

بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن أعمال الصناعية والتجارية، والمعاقب على إقامتها وإدارتها بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة، فإنه يكون معيماً بالقصور.

الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٩
لما كان الطاعن لم يدع أن تاريخ واقعة إبرام عقد الإيجار ودفع مبلغ الخلو يتصل بحكم القانون فيها أو أن الدعوى قد انقضت بمضي المدة فإن ما يثيره بشأن خطأ الحكم في بيان ذلك التاريخ لا يؤثر في سلامته وإحاطته بالواقع، وهو - من بعد - لا يعيب الحكم لأنه خارج عن موضوع استدلاله.

الطعن رقم ٥٤٠٢ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥
لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بني عليها، وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبب الذي يحفل به القانون هو تحرير الأسانيد والحجج التي إبنى عليها الحكم. والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون. ولكي يحقق التسبب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به أما تحرير أسباب الحكم بخط غير مقروء، أو إفراغه في عبارات عامة معماة، أو وضعه في صورة جملة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصد الشارع من إيجاب تسبب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مزاولة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، وكان الحكم قد خلا لصلاً من أسبابه لإستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسباباً وإلا بطلت لفقدها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً، وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها، فبطلانها يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته لإستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه، فإن الحكم الابتدائي - المشار ذكره - يكون مشوباً بالبطلان الذي يستتيل إلى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتأييده لأسبابه.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٥
إن الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بني عليها، وإلا كان باطلاً. والمراد بالتسبب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي إبنى عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون، ولكي يحقق التسبب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة جملة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصد الشارع من إيجاب تسبب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مزاولة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم.

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها فكيفاً تحكمة النقص من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وكان من المقرر قانوناً أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب، توافر ركبتين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتوياً بالسوء والإضرار بالجنى عليه، وأن يكون الأمر المبلغ به مما يستوجب عقوبة فاعله، ولو لم تلم دعوى بما أخبر به، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة، ولم يظهر أركان جريمة البلاغ الكاذب - كما هي معرفة به في القانون - ولم يدلل على توافرها في حق الطاعن، كما ألزم الطاعن بالتعويض المدني المؤقت، دون أن يحيط بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضور وعلاقة السببية، فإنه يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦

لما كان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن الدعوى أحيلت إلى محكمة أمن الدولة الجزئية فإن ما جاء بمحضر جلسة محكمة أول درجة ودياجة الحكم الصادر منها من أن الحكم صدر من محكمة أمن الدولة طوارئ يكون مجرد خطأ مادي وزلة قلم لا تقي.

الطعن رقم ١٣١٢ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣١

القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلزم بإيراد مژدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ١٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠

لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبب المحرر تحرير الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل يستطيع الوقوف معه على مسوغات ما قضى به، أما تحرير الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارات عامة معماة، أو وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيعاب تسبب

الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وكان الحكم قد خلا فعلاً من أسبابه لإستحالة قراءة أغلب عباراته، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسباباً وإلا بطلت لتفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً، وكان هذا الذي شابه الحكم المطعون فيه من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم.

الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧

لما كان الحكم قد اقتصر في بيان تدليله على ثبوت الواقعة قبل الطاعن -على الإشارة بعبارة مبهمة إلى أن التهمة ثابتة قبله من أقوال المجني عليه وما قدمه من مستندات دون أن يحدد التهمة القائمة في حقه من التهم الثلاث المسندة إليه - مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت الواقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق منه الغرض الذي قصده الشارع من تسبب الأحكام لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض والإبهام بما يعيبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠

المستفاد من نص المادة ١٤٧ من قانون العقوبات أنه يشترط للمقاب على جريمة فك الاختام أن تكون هذه الاختام التي صار فكها موضوعاً بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم ومن ثم فإنه يتعين على الحكم الصادر بالإدانة أن يعنى بإستظهار هذا الركن ولما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم يصدر بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله وسلامة مأخذها فمكتناً محكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً وكان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى لم يظهر ما إذا كانت الاختام الموضوعية على محل الطاعن والتي قام بفكها موضوعاً بأمر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم من عدمه فإنه لا يكون قد بين الواقعة كالياً هذا فضلاً عن أنه لم يبين وجه إستدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية وإلغت كلية عن إيراد الأدلة التي تساند إليها في قضائه بالإدانة وبيان فعواها مما يعيبه بالقصور الذي يوجب نقضه والإحالة

الطعن رقم ٤٨٣٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١

من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت

منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً.

الظعن رقم ٤٨٧٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٩
إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً.

الظعن رقم ٤٩١٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٧٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١
من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها وإلا كان قاصراً.

الظعن رقم ٥٤٨٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٢٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠
لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً.

الظعن رقم ٥٧٣٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/٥
لما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه وإن دلت على وقوع الحادث نتيجة إصطدام الجني عليهما بأحد أسلاك الكهرباء المنوط بالطاعن بحكم عمله الإشراف عليها، إلا أنه فيما انتهى إليه من إدانته لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التي حدثت بالجني عليهما ونوعها وكيف أنها خلقت بهما من جراء التيار الكهربائي وأدت إلى وفاة أولهما وذلك من واقع الدليل القننى وهو " التقرير الطبى " مما يعيب الحكم بالقصور في إظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر - الذى يتسع له وجه الطعن - ويتضمن لذلك نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٩

لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما عملها تمكينا بحكمة النقض من موابلة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على الجريمة التي دان الطاعن بها، هذا فضلاً عن أنه لم يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكنه الخطأ الذي وقع منه ويورد الدليل على كل ذلك مردوداً إلى أصل ثابت في الأوراق، كما لم يبين موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية، كما أهمل بيان إصابات المجنى عليه وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع تقرير قني باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية المحنة، الأمر الذي يعجز بحكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم.

الطعن رقم ٥٨٨٥ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٩

لما كان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي الذي إعتق الحكم المطعون فيه أسبابه أنه بين في ديباجته وصف الجريمة المسندة إلى الطاعن وذكر مادة الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها، ثم بعد أن إستعرض واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها قني حقه أدلة سائغة إستمدتها مما قرره المجنى عليه بالتحقيقات، وما ثبت من التقرير الطبي الإبتدائي، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته بالحكم عليها، أشار إلى النص القانوني الذي أعده الطاعن به بقوله " الأمر الذي يتعين عقابه بمادة الإتهام والمادة ٣٤/ج "، ومن ثم فإن النعي على الحكم بعدم إيراد مؤدى أدلة الثبوت وخلوه من نص القانون الذي عاقب الطاعن بموجبه يكون غير صليد.

الطعن رقم ٦٠٠٦ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١/٢/١٩٨٩

لما كان بين من الأوراق والمقررات المضمومة أن النيابة العامة أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا "طوارئ" لحاكمية الطاعن عن جرمي القتل العمد مع سبق الإصرار وإحراز سلاح ناري بغير ترخيص

وطلبت معاقبته طبقاً لمواد الإتهام الواردة بأمر الإحالة وعملاً بأحكام القرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمره رقم ١ " لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة العليا " طوارئ " وقد أثبت برول القاضي أن المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم فيها هي محكمة أمن الدولة العليا "طوارئ"، كما يبين من أمر رئيس مجلس الوزراء رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ بتعيينات أعضاء محاكم أمن الدولة العليا "طوارئ" أن الهيئة التي فعلت في الدعوى هي إحدى هيئات هذه المحاكم، ويبين من مدونات الحكم أن المحكمة التي أصدرته هي المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى، لما كان ذلك، فإن ما ورد بمحاضر الجلسات وينبغي الحكم أنه صدر من محكمة الجنايات يكون مجرد خطأ مادي لا يؤثر في حقيقة الواقع.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٩

من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان. ولما كان الثابت أن الحكم المعلوم فيه بعد أن بين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، قد أشار إلى نصوص القانون التي أخذ الطاعن بها بقوله : " بما يعين معه وعملاً بالمادة ٤/٣٠٤ إجراءات جنائية معاقبته بالمواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٣١٧/٤ عقوبات " فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٩

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان.

الطعن رقم ١٢٤٨٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٩

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والظروف التي استخلصت المحكمة منها الإدانة.

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ٢/١١/١٩٨٩

لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً. والمراد بالتسبب المعتر، تحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له، سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون لدى بيان جلي

مفصل، بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معمة، أو وضعه في صورة جملة مجملة، فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصَرَ في بيان واقعة الدعوى والدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله " أنه يعمل رئيساً لمكتب قوين... ومستول عن توزيع السلع المتعلقة بقوت الشعب على مستحقها قد دأب عمداً خلال الفترة من... حتى... على إصدار بونات بصفة شخصية على العديد من الأشخاص والمعارف لصرف سلع مدعمة مخزونة صرفها خارج البطاقات وصرف سلع أخرى حرة من التي كان يجب توزيعها إلى البطاقات كما سهل للتاجر... وآخرين مثله الحصول على كميات كبيرة من المقررات التموينية المقرر صرفها على البطاقات التموينية دون وجه حق، وقام بتعديل أذن الصرف للتاجر المذكور بالزيادة دون وجه حق، كما أصدر أيضاً أذن صرف باسم الجمعية الاستهلاكية الفتوية مجلس مدينة... بكميات من المقررات التموينية تزيد عن المقرر لها ورغم توقف تلك الجمعية عن مزاوله نشاطها منذ... وهو ما يشكل إخلالاً بنظام توزيع السلع المتعلقة بقوت الشعب على النحو الوارد بالأوراق ومحاضر لجان الفحص ". دون أن يستظهر مقومات النظام الذي قرر أنه وضع ليحكم توزيع هذه السلع وأنه صدر من الجهة المختصة النوط بها ذلك وفقاً للقانون، مكتفياً في ذلك بالإحالة إلى الأوراق ومحاضر لجان الفحص دون أن يورد مضمونها ووجه الاستدلال بها على ثبوت الإتهام بمناصرة القانونية كاذبة، فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسيب بما يطله ويوجب نقضه والإعادة.

الطعن رقم ٤١٨٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٦١ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من النهم، ومؤدى تلك الأدلة، حتى يضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ وإلا كان لأصراً، وإذا كان ذلك، وكانت الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك قد نصت على أن " تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول المرفق لهذا القانون بالفتات الموضحة قرين كل منها ". ثم بينت المادة ٥٣ من القانون آف الذكر العقوبات المقررة عن جريمة التهرب من الضرائب أو الشروع في ذلك واعتبرت الفقرة ١١ من المادة ٥٤ من ذات القانون عدم الإقرار عن الضريبة المستحقة وتوريدها في المواعيد المحددة في حكم التهرب من الضريبة ويعاقب عليها بذات العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة آفة الذكر. وكان الجدول

الملحق بالقانون، والمشار إليه في المادة الثانية منه قد حدد في البنود ٤٢ حتى ٤٨ مواصفات الكحول والمشروبات الكحولية والمخدرات الكحولية الخاضعة لهذه الضريبة على سبيل الحصر والتحديد، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا كلية من بيان نوع الخمور المضبوطة ومقدارها - رغم وجوب ذلك - للوقوف على مدى إنطاق هذا القانون عليها ومقدار الضريبة المستحقة إن كان، فإنه يكون معيماً بالقصور في التسيب - وهو ما يتسع له وجه الطعن - بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٤٤٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠

- إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه.

- لما كان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيًا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى - كافيًا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٤٥١٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٦

إذ كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والأركان باطلاً والمراد في التسيب المعبر لإيراد الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنسجة هي له، سواء من ناحية الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل، بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة تجعله لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسيب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيان واقعة الدعوى إلى مدونات الحكم المستأنف قد إقتصار في التذليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله ".... وكان الثابت من مطالعة مذكرة مصلحة الضرائب وتحقيقات النيابة وجود عجز في كميات الدخان احماس ناشئ عن التصرف دون سداد فروق ضريبة الاستهلاك بما يقدر ٢٠٥٥

جنه و ٥٢٠ ملين بين ما إستحق عليها إبتداء لمصلحة الجمارك عند دخولها البلاد وبين المتصرف فيه وأنه في عدم توريد هذه الفروق بين الضريبة وتقدير الإقرار السلمي يجعله تهرب من الضرائب وأنه بهذا القضي تكون التهمة قد ثبتت وتوالت في حق المتهم ذلك أنه يعد ممن يستحق عنهم ضريبة وأن هذه السلعة من بين السلع الخاضعة لضريبة الإستهلاك طبقاً لنص المادتين ٢، ٣ من ذات القانون ومن إعوافه الثابت من مذكرة مصلحة الضرائب من أنه قام بالتصرف فيها بالبيع ولم يقدها بدفعته. كما لم يقدم الإقرار السلمي عنها وتوريد قيمة فروق الضرائب إلى المصلحة فلا يقدر في ذلك عدم وجود آلات أو أدوات لما تستخدم في التصنيع". دون أن يستظهر أن كمية الدخان الخاف قد قام الطاعن بتصنيعها بالفعل وهو مناط المسؤولية الجنائية في صورة الدعوى واتخذ من مجرد المعجز في السلعة تلك دليلاً على تحقق المسؤولية الجنائية، فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسيب بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٥٢٦٨ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٥

إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥

لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤقتة بنص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات هي من بين الجرائم التي تضمنها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، مما يجعل الإختصاص بنظر الدعوى معقولاً لحكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بحكم ارتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة - مما لا يمارى فيه الطاعن الأول - فإن الحكم للطعون فيه يكون في حقيقة الأمر صادراً منها ولا يعدو ما ورد بحضور الجلسة أو دياجة الحكم من أنهما صادران من محكمة جنائيات دمنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ مادياً لا ينال من سلامته.

الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٦٠/٣/١

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد في أسبابه ما يفيد تحقيق النتيجة التي يستقيم بها إنزال حكم المادة ٢٤١ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى، فإنه يكون قاصراً عن بيان شرط تطبيق حكم المادة المذكورة.

الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٤

لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسعجة للمقوبة والظروف التى وقعت فيها - فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كافيًا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة - كان ذلك عتقاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١١ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٦٠/١/١١

- الحكم يكون مجموعاً واحداً يكمل بعضه بعضاً - فإذا أغفل الحكم فى واقعة الدعوى بيان تاريخ إرتكاب الحادث - مع ورود بيان عن ذلك فى وصف التهمة - لذلك لا يقدح فى سلامته ما دامت التهمة لم تدع فى طعنها أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمعنى المدة. - عدد المرات التى ترددت التهمة فيها على الموظف المختص وتوارىخها لا يلزم بيانها فى الحكم لعدم إتصالها بأركان جريمة الرشوة.

- إذا كان مفاد شهادة الضابط والكاتب التى أوردها الحكم أن الورقة ضبطت مع المتهم الثانى فقول الحكم بعد ذلك فى إحدى عباراته أن الورقة " ضبطت معهم معاً " لا يتطوى على شيء من التناقض إذ أن تسليم الورقة للمتهم الثانى الذى كان يصحب التهمة - لتنفيذ غرضها الإجرامى - إنما هو تسليمها فى الواقع - إذ لم يكن المتهم الثانى أداة لها.

- سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها ولا عنصراً من عناصرها الواجب إثباتها فى الحكم، فلا يضره إلا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان التهمة بها وأورد على ثبوتها فى حقتها أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦

ما يعمه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ فى الإستدلال مردود بأنه يفرض قيام هذا الخطأ فإنه لا اثر له فى منطوق الحكم والنتيجة التى إنتهى إليها، والأصل أن البيان المول عليه الحكم هو ما يبدو فيه إقتناع المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩

إن المشرع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم ولو كان صادراً بالبراءة، على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبب المعبر بتحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٤

- من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو إستوراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحه وتدووله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده حساب نفسه أو حساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلائس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الدعوى وملابساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والإصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما إستته في الحياة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يتزهد عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه.

- إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات قد حددت الأمور المظنونة على الأشخاص إرتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والإنتاج والتملك والإحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بمبلغه وسيطاً في شئ من ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان قد أظفر ذكر الوساطة إلا أنه في حقيقة الأمر قد ساوى بينهما وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قبل بغير ذلك لكان الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينهما وبين الحالات الأخرى عبثاً يتزهد عنه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة من حالات المظنونة التي حددتها تلك المادة والجريمة قانوناً لا يعدو في حقيقتها مساهمة في إرتكاب هذه الجريمة مما يرتبط بالفعل الإجرامى فيها ونتيجة برابطة السببية وبعد المساهم بهذا النشاط شريكاً في الجريمة تقع عليه عقوبتها.

- مناط المسؤولية في حكم جلب أو حيازة وإحراز الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تتحقق له الحيازة المادية.

- لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها إتجار الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاص لإخصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون وإذ كان ذلك وكان ما أوردته الحكم كائناً على ثبوت واقعة الجلب في حق الطاعن وكانت المحكمة غير مكلفة

أصلاً بالتحدث عن قصد الجاني من فعل الجلب فإن ما نعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

— لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن إختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع وإذا أقيمت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وبشرت التحقيق بوصف إنه جلب عمداً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذى خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون ٦٦ سنة ٦٣ فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يعوق على صدور إذن من مدير الجمارك ولو إلتزمت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى.

— لا يعيب الحكم المطعون عليه ما أسطرده إليه من تقرير قانونى خاطئ باستناد إلى خطاب مدير الجمارك اللاحق لإجراءات تحريك الدعوى.

— من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يشترط لقيامها أن يكون اجنبى عليه جاداً في قبولها إذ يكفى لقيامها مجرد عرض المتهم الرشوة ولو لم يقبل منه معنى كان العرض حاصلاً لموظف عمومى أو من فى حكمه.

— من المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشى قد أنجز معه على هذا الأساس.

— لا مصلحة للطاعن لما يتناه على الحكم بالنسبة لجريمة الرشوة ما دام البين من مدوناته أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دانه بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجلب المواد المخدرة.

— لما كان من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كانت المحكمة قد إبتعت بمجديده الإستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن إستصداره إذن النيابة بالتفتيش ثم بعد أن دلت التحريات على أن المتهمين شحنتوا

كمية من المخدرات على مركب وصلت للمياه الإقليمية فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفتها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة.

— لما كان بين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وأن دفع بطلان الإذن لصدوره من السيد الخامي العام إلا أنه لم يبين أساس دفعه بالبطلان الذي يتحدث عنه طعنه من عدم وجود تفويض له من السيد النائب العام فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في وجود التفويض من عدمه وحدود هذا التفويض مما كان يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة ويكون مناه في هذا الصدد غير مقبول.

— من المقرر أن كل ما يشترط لأذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة عند هذا الشخص بقدر تعرض التحقيق لحريته أو حرمة مسكنه.

— لئن كان القانون قد أوجب على الحبراء أن يخلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية وكانت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفاهة أو كتابة بغير حلف يمين فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بشهادة الوزن على إنها ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها ما دامت مطروحة على بساط البحث وتبادلها للدفاع بالمناقشة.

— من المقرر أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا يتال من صحته مخلوه من بيان أسم المأذون بتفتيشهم كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما إنه الشخص المقصود بالإذن.

— لما كان ذلك وكان من المقرر أن إنقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر لا يوجب عليه بطلانه وإنما لا يصبح التفتيش بغيره بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله والإحالة عليه بهدد تجديد مفعول جائزة ما دامت منصبه على ما لم يؤثر فيه إنقضاء أجل المذكور وإصدار — النيابة إذناً بالتفتيش حددته لتنفيذه أجلاً معيناً لم ينفذ فيه وبعد إنقضائه صدر إذن آخر باستناد الإذن المذكور مدة أخرى فالتفتيش الحاصل في هذه المدة الجديدة يكون صحيحاً.

— من المقرر أن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا يتال من شرعيته أو يحس ذاتيته ولا يوجب بطلانه.

- من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسعوجة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالة بها وسلامة مآخذها ولم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة.

- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فعوى الدليل الناتج من تفريغ الأشرطة وإنما إستندت إلى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعزيزاً للأدلة الأخرى التي أعتمد عليها في قضائه ما دام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلاً أساسياً على ثبوت الإتهام قبل التهمين.

- من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة بإستنتاج سائق تجر به محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ولا يلزم أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها منتجة في إقناع المحكمة وإطمئنانها.

- لما كانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بالجواهر المخبر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف كافياً في الدلالة على توافره وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافياً في الدلالة على أن الطاعنين كانوا يعلمون بما تحويه الأجولة والإطارات فإن الحكم يكون قد رد منى الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه ما دام هذا الذي إستخلصته الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي ويكون منى الطاعنين في هذا الخصوص غير سديد.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١

من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسعوجة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالتها وسلامة مآخذها وإلا كان الحكم قاصراً كما أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها.

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥

أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٠ منه أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخلها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦

و لئن كان يعين على المحكمة أن تبين واقعة الدعوى بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وأدلة الثبوت، إلا أن المقرر أيضاً أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، وإذا كان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافياً في تفهم واقعة الدعوى بآرائها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة فإنه ينبغي منه قالة القصور في التسيب.

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٤

من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت أن يشمل كل بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخلها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية النشاط التجاري للطاع ونوع السلعة التي يتجر فيها حتى يمكن الوقوف على أنها من السلع التموينية التي يحظر التوقف في تجارتها بغیر ترخيص فإنه يكون معيب بالقصور.

الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٨

إن الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الإمتناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإن ما يتعاه الطاعن عليه من إغفال بيان واقعة الدعوى وظروفها وأدلة الإدانة ومواد العقاب ليس له عمل لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة العائدة في موضوع الدعوى، وكذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية لحسب.

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢١

لما كان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بين في ديباجة وصف الجريمة المسندة إلى الطاعن وذكر مادی الإنتهام اللتين طلبت النيابة العامة تطبيقها، ثم بعد أن حصل الواقعة

المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التي أخذ الطاعن بها بقوله أنه " يعين ترتيباً على ما تقدم معالجته طبقاً لمادتي الإتهام وعملاً بالمادة ٣٤/ج... " وفي ذلك ما يكفي بياناً لنص القانون الذي حكم بموجبه، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦

حيث أن المادة التاسعة من قرار رئيس جمهورية مصر العربية، بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد نصت على أن تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة أعضاء وكان التشكيل الذي نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائي ويؤتب على مخالفته بطلان الحكم، لما كان ذلك، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي أصدرته مشكلة برئاسة الأستاذ /.... رئيس المحكمة وعضوية رئيس المحكمة.... وكل من القاضيين.... و.... خلافاً لما أوجبه القانون لأن هذا الحكم يكون باطلاً، مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠

من المقرر أن القانون لم يوسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها.

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة، حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم، وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٢٤٩١ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن على مجرد أن الأرض المجرفة تخصه، رغم ما أورده في مدوناته من أن شخصاً آخر هو الذي قام بالتجريف، بغير أن يبين صلة الطاعن بالتجريف الذي وقع، أو بشخص مقارفة، ودون أن يثبت في

حقه ما يترتب مسؤوليته عن الجريمة كفاعل أصلي لها أو شريك فيها، فإنه يكون معيماً بالقصور الذي له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٣/١٣/١٩٥٨
أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كائناً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٥
- لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أن كان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه.
- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً أو غطاءً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨٥
من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كائناً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٣٣٥٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٥
إن القانون لم يرسم شكلاً أو غطاءً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدواعي المطروحة - كان ذلك محققاً لحكم القانون فإن تعيب الحكم بالقصور لا يكون له محل.

الطعن رقم ٨٢٤٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٦
من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي ولعت فيها لمضى كان مجموع ما أورده الحكم كالياً لفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة ويتوافر به كاله الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كان ذلك عمقاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٧
من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في حكمها بياناً كالياً، فلا تكفى الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة والية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إتعت بها المحكمة ومبلغ إسائه مع باقي الأدلة. وإذ كان ذلك فإن مجرد إستناد محكمة الموضوع في حكمها - على النحو السالف بيانه - إلى مذكرة مندوب الداخلية في القول بنبوت جريمة الإستهاء دون العناية بسرد مضمون تلك المذكرة وما بها من إتهامات وسوابق مع ذكر مؤداها، لا يكفى لتحقيق الغاية التي تفها الشارع من تسيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم الأمر الذي يصم الحكم بالقصور.

الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١١٢٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥
لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها تمكناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه إستدلاله به على نبوت التهم بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢
لما، كان، البين من محضر جلسة.... التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الهيئة كانت مشكلة من المستشارين..... وهي التي سمعت المرافعة بتلك الجلسة وأصدرت فيها الحكم المطعون فيه وكان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر إسم المستشار..... بدلاً من إسم المستشار..... الذي ذكر إسمه في محضر الجلسة إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة ١٩٨٥/٣/٦ ولم تنظر فيها الدعوى بدلاً من أسماء من حضروا

الجلسة الأخيرة ١٩٨٥/٥/٩ التي جرت فيها المحاكمة، وكان الطاعن لا يدعي أن هذا الاعتلاف يعبر عن حقيقة واقعة هي أن أحداً ممن إشتروا في الحكم لم يسمع المرافعة، فإن الطعن تأسيساً على هذا السهو لا يكون له وجه.

الطعن رقم ٥٩٦٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٢
لما كان البين أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى ومؤدى أدلة البتوت فيها، أورد أسماء المدعين بالحقوق المدنية وطلباتهم. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في هذا الشأن، فإنه تنحصر عنه في هذا الخصوص قالة القصور التي يرميه بها الطاعن.

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٣
من المقرر أن مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ليست من البيانات التي يجب أن تشتمل عليها ديباجة الحكم وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم توجب إلا أن يشار في الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعن والمهمين الآخرين وحصل الواقعة المسجوبة للعقوبة ومؤدى أدلة البتوت أشار إلى المواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ٥٧ من الجدول رقم "١" الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ التي أخذ المتهمين بها بقوله " ويعين لذلك عقابهم بمقتضى هذه المواد عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية " فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩
- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً أو نمطاً معيناً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة كالياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.
- لما كان الحكم قد سرد الأدلة على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعنين والتي تتمثل في أقوال المجنى عليها والوالدها..... و..... و..... وما ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي ومن معاينتي النيابة العامة والمحكمة بهيئة سابقة ودلوا إستقبال مستشفى القيوم، فإنه لا تغريب على الحكم إذا هو لم يفصح عن مصدر بعض تلك الأدلة لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيح أثره ما دام له أصل ثابت بالأوراق.

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها مائناً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما صدأها وأصلها الثابت في الأوراق، وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مرامها ما دامت ليما تحصل لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

- لا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن تكون في شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة بإستنتاج مائع تجريه المحكمة بتلاص به ما قاله الشهود بالقتل الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أقوال الشهود مع بعضها أو تضاربها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ولا يعيب كذلك أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم منها.

- لما كان البين من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن علم الشاهد.... بواسطة هتك الطاعنين لمرض الجنى عليها وإخبار..... - صاحب أستوديو.... - هذه الأخيرة بمشاهدته لأحد الأفلام الجنسية الخاصة بها وطلبه منها تصويرها بمجل ما قام به الطاعنون معها، وما ذكره الشاهد.... وصفاً للواقعة نقلاً عن أقوال الجنى عليها التي أخبرت بها، له صدأه بأقوال هؤلاء الشهود، وأن أقوال الشاهد.... متفقة في جملتها وما حصله الحكم من أقوال الجنى عليها، فإن ما ينصاه الطاعنون على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تتحل معه منازعتهم في سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتوصل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه، وكان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بإدانة الطاعنين إستناداً إلى أقوال شهود الإثبات هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان من المقرر أيضاً أن للمحكمة أن تستمد إقتاعها من أى دليل تظمن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليها ودون أن تبين العلة في ذلك.

- إن تأخر الجنى في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بالقولانها ما دامت قد أصبحت عن إطمئنانها إلى شهادتها وأنها كانت على ينة بالظروف التي أحاطت بها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع.

- لما كان من المقرر أن الدلع بتطبيق التهمة من أوجه الدفوع الموضوعية فإن ما يثيره الطاعون بشأن عدول الجنى عليها عن إتهامهم ثم إصرارها على هذا الإتهام بعد أن بررت سبب العلول وتأخرها في الإبلاغ عن الحادث وتلقيق التهمة، لا يعدو كل ذلك أن يكن دفاعاً موضوعياً لا تلزم محكمة الموضوع بمناقشته في مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعون على إستقلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي سالفها الحكم بما لا يبرز معه مودة التصدى له والحرض فيه لدى محكمة النقض.

- من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله والذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا شيء فيه بالياً يمكن أن يعتبر قوياً لتجعة سليمة يصح الإعتماد عليها.

- لا يعيب الحكم خطاه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

- لما كان الطاعون لم يثيروا شيئاً بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض.

- لما كان من المقرر أن العيرة في المحاكمة الجنائية هي بإقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى ينة أو قرينة يتراح إليها دليلاً لحكمه، ولا يلزم أن تكون الأدلة التي إعتد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فإن ما يثيره الطاعون بشأن الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في إدانتهم عن الجرائم المسندة إليهم والمستمدة من معاينة النيابة العامة لكان الإعتماد ومعاينة المحكمة بهيئة سابقة لذلك المكان وتقرير الطبيب الشرعى ودلفر إستقبال مستشفى القيوم وتجريات المعيد..... والصور المقدمة من الجنى عليها، لا يعدو أن يكون جديلاً

موضوعاً في العناصر التي إستبقت منها محكمة الموضوع معقداً مما لا يقلل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض.

- لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن صور الجنبي عليها كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم بمجلسة المحاكمة ولم تكن مودعة في حوز مغلقة لم يقض لدى نظر الدعوى أمام المحكمة لأن النعي في هذا الشأن لا يكون صحيحاً.

- لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستغداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون من أن إنقاط الصور للجنبي عليها كان على سبيل المزاح بسبب ثلوث ملابسها بالمازوت أثناء زيارتها للمصنع وأنها كانت تحتفظ بالفيلم معها بدلالة أن الصور المضبوطة أقل عدداً مما ذكرته بالتحقيق، وأنها لا تعرف أوصاف الطاعن الثالث إلا كانت قد طلبت أوصافه من الطاعن الأول بمناسبة ذهابها إليه لمقابله وإستلام الصور منه، وإن والد الطاعن الأول لم يوقع على الإقرار الذي يفيد أن عدول الجنبي عليها عن إتهامها للطاعنين كان بناء على طلبه وذلك بسبب جهله القراءة والكتابة، يكون في غير محله.

- لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه، إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين، حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت ثم أشار إلى النصوص التي آخذهم بها بقوله " الأمر المنطبق عليه نص المواد ٢٦٨/١، ٢٩٠/١ معدلة بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٨٠، ٣٠٩ مكرراً ٣٠٩ مكرراً ٢/٢ معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من قانون العقوبات ومن ثم يتعين عقابهم عما أسند إليهم عملاً بالمادة ٤/٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية وحيث أن الجرائم المسندة إلى المتهمين قد إرتبطت ببعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة ومن ثم يتعين إعتبارها جريمة واحدة والقضاء بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بنص المادة ٣٢/٢ عقوبات ". فإن ما أوردته الحكم يكفى في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

- لما كانت جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل والإكراه المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أيأ كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالجنبي عليها وحملها على مراقبة الجناني لها أو باستعمال

أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للحطف وتوافر ركن التحيل والإكراه. والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مغيب ما دام إستدلالاتها سليماً.

- لما كان من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل غفل بالحياة العرضى للمجنسى عليها ويستطيع على جسمها ويخلش عاطفة الحياة عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك أثراً بجسمها، كما أن القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بالنصرف لإرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالفرض الذى توقعه منه. ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة على ما سلف بيانه - فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأشدها، فإنه لا مصلحة لهم فيما يفرغونه بشأن جريمة هتك العرض ما دامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الحطف والتحيل والإكراه وأوقعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد.

- لما كان بين من محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن المجنى عليها إدعت مدنياً قبل الطاعنين متضامنين بقرض صاغ واحد على سبيل التوضيح المؤقت، فإن إغفال هذه الصفة فى منطوق الحكم أو الخطأ فى بيان إسم المدعية - وهو سهو واضح فى حقيقة معلومة للخصوم - لا يئال من صحة الحكم ويكون النعى عليه بالاطلاق غير سليم.

الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٩

لما كان قانون الإجراءات الجنائية أوجب فى المادة ٣١٠ منه فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستعجلة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة ما عملها تمكناً لشككة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً لما كان ما تقدم فإن الحكم والحال نذ: - يكون قاصراً قصوراً يعبه بما يكفى لنقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين وتحكمهم عليه الخامس الذى لم يقدم طعناً - لإتصال هذا العيب به - وذلك بغير حاجة إلى بحث بالى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٦

- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فتمت كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

- من المقرر أن خطأ الحكم أو قصوره فى بيان طلبات النيابة العامة بدلياجته لا يعيبه لأنه خارج عن دائرة إستدلالة.

الطعن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨٠٠ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٦

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه إستدلالتها وسلامة ماخذها فتكناً محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٣٦٢٩ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٦

لما كان الحكم المطعون فيه - سواء فيما إعترفه من أسباب الحكم الابتدائى أو أحاط إليه من أسباب أخرى - قد خلا من بيان واقعة الدعوى ومشتمل محض الضبط الذى عول عليه فى قضائه بإدانة المظعون ضده بما يفصح عما إذا كان البناء الذى دان الطاعن بإقامته بغير ترخيص قد أقيم على خلاف أحكام القانون وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها وبيان مؤداها بياناً كائناً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقرم عليها قضاؤه ومؤدى كل منهما فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده الواقعة الدعوى، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون.

الطعن رقم ٣٧٥٠ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٦

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول قد نصت على أنه " يحصل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على أساس الكحول الصنف الموجود فى المنتجات المذكورة فى المادة السابقة سواء فصل منها الكحول أم لم يفصل، وفى كل الأحوال يؤخذ بمقاس الكحول بالحجم فى المائة وهو درجة ١٥ سنتيجرام وفيما يختص بالكحول النقى المنتج محلياً بدرجة ٩٥ ظاهرية والذى يصرف بالوزن يحصل رسم الإنتاج على أساس أن كل مائه كيلو جرام تعادل ٣, ١٢٤ لوزاً سائلاً بصرف النظر عن درجة الحرارة ". كما نصت المادة ٢١ من قانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ على

انه " مع عدم الإخلال بالمقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للتعزاة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعلد معرفة مقدار الرسم فلدت المحكمة التعويض بما لا يزيد على ألف جنيه ". لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعن بأن يؤدي لمصلحة الضرائب على الإنتاج مبلغ ٢٢٣٣ جنيه و ٤٠٠ مليماً ورسوم إنتاج وتعويض دون أن يظهر في مدوناته مقدار المواد الكحولية المضبوطة ونسبة الكحول الصافي منها ومقدار الرسم المستحق عليها فإنه يكون معيماً بالقصور الذي يعجز عن حكمه النقض عن مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إلزامها في الحكم مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٣٨٠٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٩
إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منهم.

الطعن رقم ٣٩٣٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠
من المقرر أنه يجب لصحة الحكم في جريمة القتل خطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من الجني عليه والمتهم حين وقوع الحادث.

الطعن رقم ٤١٤٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٩
من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يلتزم منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته، صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق، مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه، لا يشاركه فيها غيره، ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها، أو بعدم صحتها، حكماً لسواه.

الطعن رقم ٤٢٣٧ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٨
إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كاملاً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم، ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ، وإلا كان قاصراً.

الظعن رقم ٤٢٤٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٩

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ وإلا كان قاصراً، وكان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي اعتنى أسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يبين مكان وقوع الجريمة، كما لم يبين كيفية الدخول إليه، وهي أركان هامة في خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليها من أثر في تحديد العقوبة وحدها الأدنى مما يهجر محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً سليماً على الواقعة وقول كلمتها في صحيح القانون فيما تثيره النيابة العامة بوجه الظعن، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبيب.

الظعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٦

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وإلا كان الحكم قاصراً.

الظعن رقم ٣٠٤٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٤

لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر والذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٨١ وعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره قد أبقي على العقوبة المقيدة للحرية مع الغرامة لجريمة تقاضى خلو الرجل وأخرج من دائرة التجريم تقاضى المالك مقدم إيجار لا يتجاوز إيجار سنتين مع توافر الشروط التي حددها في المادة السادسة منه. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامه مآخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إلتصق في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة على قوله " وحيث أن واقعة التداعى حسبما استقر في وجدان المحكمة تتحصل فيما أبلغ به..... من أنه تعاقداً مع المتهم الأول على استئجار شقة بعقار يملكه وتقاضى منه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه خارج نطاق عقد الإيجار " دون تحديد لماهية ما تقاضاه الطاعن وما إذا كان خلو رجل مما أبقي القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في المادة

١/٢٤ على عقوبة الحبس بالنسبة له أم مقدم إيجار بما أباح في المادة السادسة منه إقتضاه حسب الشروط الواردة بها. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيماً بالقصور الذي يجب نقضه.

الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٨٧
القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسعجة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمضى كان مجموع ما أورده الحكم عنها كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٣١٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٧
إن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يسوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسعجة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كائناً فى تفهم الواقعة وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون، ويكون معنى الطاعين فى هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ٣٢٢٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٨٧
لما كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسعجة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلزم بإيراد مؤدى الأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخلصها ولا كان الحكم قاصراً، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع فى حكمه كل الأفعال والمقاصد التى تتكون منها أركان الجريمة.

الطعن رقم ٤٩٠٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٣٠ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٧
لما كانت العبرة فى الأحكام، هى بما ينطق به القاضى فى مواجهة الخصوم، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه، أنها خلعت من إيراد الأسباب التى خلصت منها المحكمة إلى القضاء برفض الدفع ولما كان الشارع يوجب فى الفقرة الأولى من المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها، وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبب المحير قانوناً، تحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها والنتيجة هى له سواء من حيث الواقع أم من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل يستطاع معه الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إلراغ الحكم فى عبارة عامة معصاة أو وضعه فى صورة مجملة مبهمة أو مبسرة فلا يتحقق به غرض الشارع من إيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مزاية التطبيق القانونى الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٨٧

من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تحكيمياً لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذا المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن.

الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على بيان تاريخ إصداره وإسم المحكمة وأسماء القضاة أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم - على خلاف ما يزعمه الطاعن بوجه الطعن، كما أنشأ أسباباً ومنطوقاً جديدين وبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة الأولى التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، كما أشار في ديباجته إلى استئناف النهاية العامة بتاريخ ١٧ من مايو ١٩٨٠ ولتهم بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٨٠، وإنهى إلى أنه يدين المتهم عن التهمة الأولى بموجب نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦، فإن الحكم يكون قد اشتمل على مقوماته المسئلة بلانها غير متصل أو منقطع على الحكم المسانف لما يحسمه من البطالان الذي قد يشوب الحكم الأخير بالإدانة في التهمة الأولى ومن ثم فإن النقص على الحكم المطعون فيه بالبطالان والقصور فيما قضى به عن هذه التهمة يكون في غير محله.

الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٧

لما كان ما أثبت في ديباجة الحكم بشأن سماع الدعوى بالجلسة التي أجل إليها إصداره ونطق به فيها لا يظله لأنه لا يبدو أن يكون خطأ عادياً مما لا يؤثر في سلامة الحكم ولأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يمس إذ هو خارج عن مواضع استدلاله.

الطعن رقم ٥٦٣٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣١ بتاريخ ٤/١/١٩٨٧

لما كان الحكم الابتدائي الذي احتق أسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله بأنها "تخلص فيما أثبتته محضر الضبط بمحضرة المؤرخ ١٩٨٣/٢/١ من أنه تبلغ وجود مصادمة وتم نقل المصاب على أثرها إلى المستشفى. وبسؤال المتهم بمحضر الضبط عما هو منسوب إليه قرر أنه كان يسير

بشارع ترعة جزيرة بدران وسمع صيحاً فوقف على القور وأبلغه التباع بوجود معصدة وأنه لم ير الجنى عليه وبسؤال الجنى عليه بمحضر الضغط قرر أنه كان يسير بالشارع وأن السائق أثناء قيادته للسيارة قام بالتزنيق عليه بالسيارة، وأحدث إصابته وأن تباع السيارة هو الذي قام بسحبها من تحت السيارة. وبسؤال شاهد الواقعة.... قرر بخطأ المتهم قائد السيارة ". ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن في قوله : " وحيث أن النهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً والمؤيدة بما شهد به شاهد الواقعة ومن أقوال الجنى عليه ومن لم يصين إدانته عملاً بمواد الإتهام "، لما كان ذلك، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسروجة للعقوبة بما تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو المنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة بحيث لا يتصور وقوع الإصابة بغير هذا الخطأ. وكان ما أورده الحكم في ملوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذى وقع من الطاعن، ذلك أن مجرد معصدة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ. كما أن الحكم لم يبين موقف الجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث ليستنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة الجنى عليه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو إنتفائها، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنها وإن أشارت في معرض بيان الأدلة التي تساندت إليها النيابة العامة في إسناد الإتهام إلى الطاعن وبالقى المتهمين إلى تقرير الحير - إلا أنها غلت من التحويل على شيء مما جاء به وكان مؤدى ذلك أن المحكمة إلتفتت عنه ولم يكن له تأثير في قضائها.

الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٢

- لما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن..... هي الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات من العقوبات المقيدة للحرية، ولم يتقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقاً للنايات من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنه.

- لما كان الطاعن.... وإن قدم الأسباب في الميعاد إلا أنه لم يقرر بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٤ من القانون سالف الذكر، ولما كان التقرير بالطعن الذي رسمه القانون هو الذي يوجب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفنى عنه أى إجراء آخر، ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلاً بالنسبة لهذا الطاعن.

- لما كانت النيابة العامة وإن أحات الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٠ - أى في ظل أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والقرار الجمهورى رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن إعلان حالة الطوارئ والأمر الجمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن إحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة إلا أنه يصدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ والمعمول به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره والتي نصت مادته الثامنة على أن أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر، كما نصت المادة التاسعة من القانون ذاته على أن تحمل المحاكم من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون الأمر الذى مفاده أن الإختصاص بنظر هذه الدعوى قد إنقضى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً لأحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وحدها دون غيرها، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر عن تلك المحكمة فيكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً.

- لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٩٨ أ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو تنظيمات ترمى إلى سيطرة طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات أو إلى القضاء على طبقة إجتماعية أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الإجتماعية أو الاقتصادية أو إلى تجسيد شيء مما تقدم أو الرويج له متى كان إستعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً في ذلك " فقد إستهدف المشرع من وراء تأميم الأعمال المشكلة هذه الجريمة حماية السيادة الداخلية للدولة ضد خطر التنظيم الهدام الذى يرمى إلى المساس بالمبادئ الأساسية التى يقوم عليها. فسياسة التجريم التى عبر عنها المشرع في تلك المادة تنصرف إلى حماية المصالح الأساسية للدولة التى تقوم عليها مبادئها الداخلية ضد نوع معين من الإعتداء هو التنظيم الهدام أو الرويج له ولكى يعبر التنظيم مناهضاً يجب توافر شرطين الأول يتعلق بالهدف والثاني يتعلق بالوسيلة فبالنسبة للهدف أن يرمى إلى سيطرة طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات أو إلى القضاء على طبقة إجتماعية أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الإجتماعية أو الاقتصادية

أو إلى هدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو إلى تقييد شيء ما تقدم أو الولوج له. وبوجه عام، فإن المشرع انصرف مراده إلى حماية النظام الاجتماعى والإقتصادى للدولة من خطر المذاهب المتطرفة التى ترمى إلى بسط طبقة على أخرى وتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا وغنى عن البيان، أن هذه الأهداف يجب أن تتجاوز حدود النقد المباح الذى شرعه الدستور وكفله القانون وبناء على ذلك فإن ضبط منشورات لا تتضمن غير نقد الحالة السياسية والإقتصادية وإتجاهات ذوى الشأن فى حل مشكلات المجتمع فى حدود النقد المباح ليس من شأنه أن يرمى إلى تحقيق أحد الأهداف التى أنشأها القانون. وبالنسبة للوسيلة أن يكون استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً فى ذلك. ولا يشترط لذلك أن يدعو التنظيم صراحة إلى استعمالها، وإنما يكفى أن يفهم ضمناً أن برنامجهم وخطته التى يرمى إلى تحقيقها تقضى بحكم اللزوم العقلى اللجوء إلى القوة أو إلى الإرهاب أو إلى أية وسيلة غير مشروعة وأن تكون هذه الوسيلة من أهداف التنظيم، فإذا كانت من آراء أعضائه دون أن تعبر عن رأى التنظيم نفسه فإن ذلك وحده لا يعتبر كافياً كما لا يشترط أن يبدأ التنظيم فى استعمال هذه القوة أو تلك الوسيلة، بل يكفى التحقق من أن التنظيم قد لاحظ هذه الوسيلة واعتمد عليها فى تنفيذ أهدافه ولا يكفى لذلك أن يدعو التنظيم إلى أحداث تغيرات اجتماعية أو دستورية معينة ولو إستعان فى الدليل على قوة حجة بعض تجارب الدول الأخرى أو إحدى النظريات ما لم يكن مفهوماً على سبيل اللزوم المنطقى أن تتحقق هذه الدعوة يتوقف حتماً على استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة غير مشروعة. ولذلك فقد قضت هذه المحكمة - بحكمة النقض - بأنه إذا لم يستظهر الحكم أن الإلتجاء إلى القوة أو الإرهاب أو إلى أية وسيلة غير مشروعة كان ملحوظاً فى تحقيقها، فإنه لا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة "الشيوعية" إلى المتهم لأن ذكر هذا الإصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم يقرر له تعريفاً لا يفتى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى إستند إليها الحكم فى الإدانة كما هى معرفة فى القانون وهذا فإن تصريح المتهمين بأنهم ماركسيون لا يصلح بذاته سنداً للقول بأن مبدأهم هو استعمال القوة والعنف للوصول إلى هدفهم وإنما يشير فقط إلى إتجاهاتهم السياسية والإقتصادية فى علاج مشكلات البلاد الإقتصادية والسياسية. ويتحقق استعمال القوة بجميع وسائل العنف المادى على الأشخاص أو التهديد باستعمال السلاح. كما يتحقق الإرهاب بكافة وسائل الضغط الأذى أو الإكلاف أو التخريب أو تعطيل المرافق - ولا يشترط فى الوسائل الأخرى غير المشروعة أن تصل إلى حد الجريمة ولا يتطلب القانون أن تكون هذه الوسائل هى الطريق الوحيد لتنفيذ خطة المنظمة المهددة بل يكفى أن تكون من طرقها الأصلية أو الاجتماعية. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إتبع هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى بمخالفة القانون - فى هذا الصدد - غير صحيح.

- أن ما تثيره النيابة العامة من أن الحكم لم يعرض للمستندات المضبوطة ومنها لائحة الحزب الشيوعي المصري وما تضمنته من أدلة على توافر ركن القوة والإرهاب أو الوسائل غير المشروعة لا يخرج عن كونه جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أو إلحاضه له أمام محكمة النقض.

- من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكل محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقتضي له بالبراءة إذ المرجع في ذلك إلى ما تظمن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دلائل المتهم أو داخلتها البرية في صحة عناصر الإثبات

- إن تقدير أقوال الشهود وكافة الأدلة الأخرى متركباً محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها بغير معقب.

- من المقرر أنه لا يجب الحكم وهو يقضى بالبراءة عدم تصديده لما ساقته النيابة العامة من قرائن تشير إلى ثبوت الإتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في إسناد التهمة إلى المتهم.

- من المقرر أنه لا يقدر في سلامة الحكم - القاضي بالبراءة - أن تكون إحدى دعاماته معيبة ما دام الثابت أنه أقيم على دعامات أخرى مصددة تكفي لحمله.

- من المقرر أنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم على احتمالات ترجحت لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يظمن إليه.

- لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة للطاعين المحكوم عليهم بقوله " وأما فيما يتعلق بالشق الثاني من الإتهام وحاصلة أنهم أصدروا مطبوعات ونشرات وأوراق خطية ووثائق وغيرها تتضمن ترويحاً وتحيداً لأسس الماركسية اللينينية وتحريضاً على قلب نظام الحكم المقرر في البلاد وعلى كراهيته والإذراء به... إلخ وحيازتهم وسائل الطبع فإن الإتهام قد توافر في صورته المقدمة في حق هؤلاء المتهمين على النحو الآتي.... " ثم إسّوس الحكم بأن أورد نوع المطبوعات والمطبوعات التي وجدت لدى كل منهم وأضاف قائلاً " وحيث إنه بعد أن محصت المحكمة مضبوطات كل منهم من المتهمين سالف الذكر وتبين بوضوح وجلاء أنها تحض على تغير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية لتسيود طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو تغير نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية وكانت المادة ٩٨ ب مكرراً عقوبات قد جرى نصها على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحيداً أو ترويحاً لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ ب، " ٧٤ " عقوبات

إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها وكل من حاز أى وسيلة من وسائل الطبع.... إلخ ومن ثم فإنه يشترط تطبيق هذه المادة توافر شرطين هما "١" محررات أو مطبوعات معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها تتضمن ترويجاً أو تحريضاً لإحدى الأفكار المناهضة سالفه الذكر. "٢" وسائل الطبع إذا كانت مخصصة لطبع شيء من الأفكار المناهضة السابقة وقد توافر هذان الشرطان فى الإتهام المائل إذ جاءت مضبوطات المتهمين تحوى أفكاراً مناهضة على نحو ما هو ثابت فيها فضلاً عن، أن بعض المتهمين قد حازوا العديد من النشرات والمطبوعات المتضمنة تلك الأفكار المناهضة بأعداد مكررة الأمر الذى يدل دلالة قاطعة أنهم قد أعدوها للتوزيع والإطلاع الغير عليها. هذا فضلاً عن أن القصد الجنائى قد توافر لدى هؤلاء المتهمين من توافر عملهم بالخطورة الجنائية لكل هذه النشرات والمطبوعات نظراً لما وضح للحكمة من أن المتهمين على درجة من الوعى والثقافة تدعو إلى الإطمئنان إلى توافر العلم بذلك وإلى أن إرادتهم قد إتجهت إلى الحيازة على أساسه ومن ثم تكون التهمة ثابتة فى حقهم ويصين عقابهم بالمادتين ٩٨ ب، ٩٨ ب مكرراً ". لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل - فيما يشتمل عليه - على بيان كاف لمدى الأدلة التى إستعملت منها الحكمة الإدانة فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينهى سرد مضمون كل دليل بطريقة والية بين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها الحكمة ومبلغ إتفائه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه الاستدلال بها، وكان الحكم المطعون فيه قد إكتفى بسرد أنواع المحررات والمطبوعات التى ضبطت لدى كل منهم دون بيان مضمونها بطريقة والية ولم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤثرة فى القسانون ولم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى الترويج - بأى طريقة من الطرق - للأفكار التى تهدف إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الإجتماعية أو للنظم السياسية للهيئة الإجتماعية أو لتسويد طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة إجتماعية أو لقلب نظم الدولة الأساسية الإجتماعية والإقتصادية أو لهدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الإجتماعية بل إجهلها على نحو مبهم ضامض لا يبين منه ما إذا كانت الأوراق والنشرات والكتب المضبوطة مع الطاعين قد تضمنت ترويجاً لشيء مما نص عليه فى المادة ٩٨ ب من قانون العقوبات، هذا فضلاً عن أنه لم يدلل على الأفكار المناهضة التى أشار إلى أن النشرات والمضبوطات قد تضمنتها وأن بعض المتهمين قد حازوا العديد منها بأعداد مكررة مما يدل على أنهم أعدوها للتوزيع وإطلاع الغير عليها ودون أن يسند إلى كل منهم بعينه الظروف أو الحالة التى يمكن معها إعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها، مما يعيب الحكم بالقصور الذى له الصادرة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ويعجز هذه الحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تسره النيابة العامة والطاعن فى

هذا الصدد. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً مما يعين معه نقضه والإحالة بالنسبة للطاعين المحكوم عليهم والمحكوم عليه.... الذى قضى بسقوط طعنه والذى قضى بعدم قبول طعنه شكلاً و.... الذى لم يطن على الحكم وذلك لإتصال وجه الطعن بهم ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٥

من المقرر أنه ليس على المحكمة الإستئنافية متى كونت عقيدتها براءة المتهم بعد الحكم ابتدائياً بإدائه أن تلزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الإتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم.

الطعن رقم ٦٣٣٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١١

- لما كان الحكم فيما إنتهى إليه من إدائه الطاعن لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التى أحدثها بالجنى عليها ونوعها وكيف أن خطأ هو الذى أدى إلى حدوثها، وذلك من واقع الدليل القنى، وهو التقرير الطبى، فإنه يكون قد تعيب بالقصور فى التسيب بما يطله.

- لما كان الحكم فيما إنتهى إليه من إدائه الطاعن لم يذكر شيئاً عن بيان الإصابات التى أحدثها بالجنى عليها ونوعها وكيف أن خطأ هو الذى أدى إلى حدوثها، وذلك من واقع الدليل القنى، وهو التقرير الطبى، فإنه يكون قد تعيب بالقصور فى التسيب بما يطله.

الطعن رقم ٦٣٦٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢

من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يحسنى غمكة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم. وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن إستند فى إدائه بالتهمة الثانية - الإستيلاء على حصة تمويية بدون وجه حق - على ما إستدل عليه محرر المحضر. من أن الطاعن قام بإستلام الحصة التمويية من السكر والسمسم دون بيان لمصدر هذا الدليل ودون أن يعرض لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن مرضه السابق على تاريخ الواقعة فإنه يكون قد جاء مشوباً بالقصور فى البيان بما يطله.

الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٤

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها فكيفاً غمكة النقض من مراقبة التطبيق

القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان قاصراً. ولما كان ما أورده الحكم على النحو المقدم جاء غامضاً ولا يبين منه أركان الجريمة الأولى المسندة إلى الطاعة ودون أن يستعرض واقعة الدعوى بالنسبة للجريمة الثانية ويورد الأدلة التى أقيمت عليها المحكمة لقضاءها بالإدانة ولم يوضح فى مدوناته أن تخلف الطاعة عن تسليم الوحدة فى الموعد المقرر كان بغير مقتضى وهو مناط التأنيب فى هذه الجريمة فإن الحكم يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ٧٤٣١ لسنة ٥٦ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٧

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة مأخذها تمكياً لحكمة التقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان قاصراً. وكان الحكم المطعون فيه قد عملا من بيان مدى إنطباق المادة السادسة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن البناء موضوع الواقعة مما يعيب الحكم بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بالقانون.

الطعن رقم ٧٤٧٥ لسنة ٥٦ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٧

وجوب إجماع لقضاة المحكمة طبقاً لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يقتصر - فى مجال الدعوى الجنائية - على حالات تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة عند الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة، أما الأحكام الشككية فلا يوجب القانون النص على صدورها بالإجماع وذلك هو شأن الحكم المطعون فيه والحكم الغيابى الإستثنائى الصادر بتأييد الحكم فى المعارضة الابتدائية القاضى بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها، وهى الأحكام التى لا يستطيل إليها ما يكون قد شاب الأحكام السابقة عليها الفاصلة فى الموضوع من بطلان لعدم صدورها بإجماع آراء القضاة فى الحالات التى تستوجب ذلك، إذ لا يصح الخوض فى الأحكام الأخيرة التى فصلت وحدها فى موضوع الدعوى وحازت قوة الشئ المحكوم فيه.

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قضاى ٣٨ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ٤/٥/١٩٨٧

من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت المحكمة منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصراً

الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٥٧ مكتب القنى ٣٨ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٧

— لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوالت به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها فى حقه أدلة سائلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها وأورد مؤدى كل منها فى بيان واق يكشف عن إثمائه بتلك الأدلة ومنها محضر تفتيش مسكن الطاعن الذى أسفر عن ضبط مذكرة لياحة عذرات القاهرة بطلب تحديد جلسة لإعادة إجراءات محاكمة الطاعن الثالث فى الجنائية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٠ عذرات الدرب الأحمر والمزيلة بتأشيرة رئيس محكمة إستئناف القاهرة بتحديد جلسة أمام غرفة المشورة للنظر فى أمر حبسه فإن النى على الحكم بالتصوير فى بيان مؤدى هذا الدليل يكون فى غير محله.

— من المقرر أن المحكمة غير ملزمة فى أصلها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لما أن تستنبط منها ومن غيرها من العناصر الأخرى التى أوردتها الحقيقة التى كشفت عنها بطريق الإستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام إستنتاجها سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق، ولما كان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم من أقوال له وللطاعن الثانى فى التحقيقات والنى حصلها بوصفها إقراراً لا إعوافاً فإنه لا توجب على الحكم إذ هو إستمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التى أقام عليها قضاءه بالإدانة. كما أنه لا يقدح فى سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال إقراراً طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانونى للإعراف وهو الإكفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود، وإذ كان لمحكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها من أى دليل تظمن إليه طالما إن هذا الدليل له أصله الصحيح من الأوراق، وكانت الصورة التى إستخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعنين الأول والثانى ومن اضررات التى إطلعت عليها لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى فإن نعى الطاعن على الحكم بشأن أصله بأقواله وأقوال الطاعن الثانى التى أصابها إقراراً يكون فى غير محله إذ هو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدى إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان إستخلاصاً سابقاً — كما هى الحال فى واقعة الدعوى فلا يجوز مصادرته فى شأنه أمام محكمة النقض.

— لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه.

— لما كان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة إذ نص فى المادة الثالثة منه على إختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنائيات المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها فقد دل بذلك صراحة على أن الإختصاص بنظر الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب ومنها جريمة الإختلاس المنسوبة إلى الطاعن الأول والجرائم المرتبطة بها

ينتقد محكمة أمن الدولة العليا وحدها دون غيرها ولا يشاركها فيه أى محكمة سواها وينبسط إختصاصها على الدعوى برمتها فى هذه الحالة سواء من حيث الجرائم المرفوعة بها أو من حيث أشخاص مرتكبيها ومناط الإختصاص بالجرائم المرتبطة المشار إليه هو الإرتباط الحمى بين الجرائم حيث تتمسك الجريمة المرتبطة وتضم بقوة الإرتباط القانونى إلى الجريمة الأصلية وتسرى فى مجراها وتدور معها فى محيط واحد فى سائر مراحل الدعوى، فى الإحالة وانحازمة، إلى أن يتم الفصل فيها أو بين الأشخاص حيث تتوحد الجريمة التى ارتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاء.

— لما كان الدفع بعدم الإختصاص المبدى من الطاعن وإن كان مما يتصل بولاية المحكمة ويتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولما أن قضى به من تلقاء نفسها بغير طلب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى تحقيق موضوعى.

— لما كان الأصل أن الإرتباط بين الجرائم من المسائل الموضوعية التى تدخل فى تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ومتى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم إختصاصها ولائياً بمحاكمته لعدم توافر الإرتباط بين الجرائم فإنه لا يجوز له أن يدعى هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها.

— لما كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعنين الأول والثانى أنهما تدخلا فى تحرير اضرر المزور المؤرخ ١٩٨٣/٥/١٤ بأن حرر الأول بيانات صدره وحرر الثانى بيانات صلبه فليس يلزم أن يحدد الحكم مضمون البيانات التى دونها كل منهما فى اضرر ما دام قد أثبت إتهامهما على تزوير اضرر واتحاد نيهما على تحقيق النتيجة التى وقعت وإتجاه نشاطهما الإجرامى إلى ذلك.

— لما كان اضرر يعتبر رسمياً فى حكم المادتين ٢١١، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان فى الإمكان أن يصدر من موظف عام مختص بتحريره بملقضى وظيفته أو التدخل فى هذا التحرير، وكان الحكم المطعون فيه لم يقتصر فى بيان مقتضى وظيفة الطاعن الأول فى تحرير كتاب كلف البحث عن الطاعن الثالث المؤرخ ١٩٨٣/٥/١٤ الذى دون بيانات صدره وأثبت فى حق الطاعن الثانى بإقراره أنه دون بيانات صلبه فإنه يفرض أن الطاعن الأول وحده المختص بكل العمل الطاعن الثانى بعد حتماً شريكاً فى جريمة التزوير التى قارفها الطاعن الأول المختص بتحرير اضرر فلا مصلحة للطاعن من وراء ما اناره فى هذا الشأن من أنه غير مختص بتحرير اضرر المزور لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلى هى بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من إشرك فى جريمة فعليه عقوبتها طبقاً للمادة ٤٩ من قانون العقوبات.

- من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه، ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجنائي تفسير الحقيقة في انحراف مع إنواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه وليس أمراً لازماً للحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه.

- لما كان ما أورده الحكم أن الطاعن ساهم في تحرير بيانات كتاب كف البحث عن الطاعن الثالث على خلاف الحقيقة وإستعمل انحراف فيما زور من أجله فإنه لا يكون ملزماً بالتدليل على إستقلال على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ما دام أن إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير انحراف الذي أسند إليه تزويره وإستعماله ومع ذلك فإن الحكم قد ألغى في الحديث عن توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ودل عليه تدليلاً سائفاً ومقبولاً وانحكمة غير ملزماً من بعد بتعقب الطاعن في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي إذ في إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي سألها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها.

- لما كان الركن المادى في جريمة إستعمال الأوراق المزورة يتحقق بإستخدام انحراف المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون، وإذ كان الطاعن لا يمارى فيما أثبت الحكم في حقه من إستعماله انحراف المزور بإرساله إلى وحدة تنفيذ الأحكام بمديرية أمن القاهرة لكف البحث عن الطاعن الثالث وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الإستعمال في حقه فلا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أسند إليه إستعمال انحراف مع غيره دون أن يبين أنه أسقط بإستعماله ما دام أنه في الخالفين علماً بتزوير الورقة التي إستعملها.

- من المقرر أنه لا جدوى لما ينهيه الطاعن على الحكم بالقصور في التدليل على جريمة إستعمال انحراف المزور ما دامت العقوبة التي أنزلها به الحكم مبررة بثبوت إرتكابه جريمة التزوير.

- من المقرر أن من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنائيات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة.

- لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة التي أختتمت بصور الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول حين قدم أوراقاً للمحكمة عقب إختتام محامى الطاعن الثاني مرافعته أن تقديم هذه الأوراق قد تم بعد إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فإن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنها قد خلت من الإشارة إلى تقديم الطاعن الأول هذه الأوراق، وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول على شيء مما جاء بها وكان

مؤدى ذلك أن المحكمة قد إلتفتت عنها ولم يكن لها تأثير فى قضائها فإن ما يتناه الطاعن على الحكم من أن المحكمة قبلت أوراهاً قدمها الطاعن الأول بعد إقفال باب المرافعة دون أن تتاح له فرصة الإطلاع عليها يكون فى غير محله.

- لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يدعيه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة.

- لما كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيًا وساتفًا ويستقيم به أطراح طلب الطاعن مناقشته شاهد لتأييد دفاعه ما دام أنه يتعلق بدفاع ظاهر البطلان إذ لا أثر له على قيام المسؤولية الجنائية فى حق الطاعن فضلاً عن أن هذا الطلب لا يتجه إلى نفي الفعل المكون لجريمة تزوير كتاب كفى البحث التى دين الطاعن بها ولا إلى إستحالة حصول الواقعة بل الحذف منه إثارة الشبهة فى الأدلة التى إطمأنت إليها المحكمة ويعتبر من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلتزم المحكمة بإجابهه فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع تكون غير مقبولة.

- لما كان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على إنه يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه فى خلال الثلاثين يوماً لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريها قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه على الرغم من إنقضاء ذلك الميعاد، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الشهادة سائلة البيان فإن منعه فى هذا الشأن لا يكون مقبولا.

- لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة تنص على أن محكمة أمن الدولة العليا تتخذ فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية، وكان الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه أنه صدر من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة من ثلاثة مستشارين بمحكمة إستئناف القاهرة وهو ما يكفى بياناً لإسم المحكمة ومكان إنعقادها، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة إنتقدت فى جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة، وكان من المقرر أن الأصل فى إجراءات المحاكمة أنها روعت فإن ما يثيره الطاعن بشأن إغفال إسم المحكمة وبيان مكان إنعقادها يكون غير سديد فضلاً عن أن بيان مكان المحكمة ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على إغفالها الحكم ما دام قد ذكر فيه إسم المحكمة التى أصدرته.

- لما كان الإشواك فى الإختلاس والتزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ومن ثم يكفى لبوته أن تكون المحكمة قد إعتمدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتمادها ساتفًا تبرزه الوقائع التى أثبتتها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره - وكان ما يتناه الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يثار أمام محكمة النقض.

- لئن كانت دياجة الحكم قد تضمنت عبارة " وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بحضور الجلسة " إلا إنه من الواضح أن المعنى المقصود من ذلك هو أن إجراءات الدعوى وردت تفصيلاً بمحاضر جلسات المحاكمة ولا يعدو ما ورد في دياجة الحكم أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته إذ لا يغير من حقيقة الواقع من سماع الدعوى في جلسات سابقة ولا يتم البتة عن عدم استيعاب المحكمة لعناصر الدعوى وأوجه الدفاع بما يضحى معه هذا الوجه من الطعن في غير محله.

- من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تظنن إليها منها والإلتفات عما عداه، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير.

- الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص أمره يوجب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات في القانون المدني ليجوز لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى إذا ما إطمأنت إلى مطابقتها للأصل.

- من المقرر أنه لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية أن تصدر فعلاً عن الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو كانت في الحقيقة لم تصدر منه أو صدرت منه بعد تركه للوظيفة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن - من أن ما إرتكبه من تزوير في إستمارات مصاريق الإنتقال وبذل السفر في القوة اللاحقة على تقديمه الإستقالة - لا يعتبر تزويراً في أوراق رسمية يكون غير صحيح في القانون

- لما كانت المادة ٢٦ من قانون العقوبات تنص على أن " العزل من وظيفة أمرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها، سواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملاً في وظيفة وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها..... "، فقد دلت بذلك على وجوب توقيع عقوبة العزل سواء كان المحكوم عليه شاغلاً بالعمل منصبه وقت الحكم بالعزل أو أن يكون قد فقدته ما دام قد إرتكب الجريمة وهو موظف وأهمية الحكم بالعزل في هذه الحالة الأخيرة هو تقرير عدم صلاحية الموظف لأن يشمل خلال مدة العزل وظيفة عامة.

- لما كان البين من مطالبة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتر شيئا عما يدعيه من أن لجنة الجرد باشرت عملها في غير حضوره، فإنه لا يحل له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يصدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة ما لا يصح أن يكون سبباً للطعن.

- لما كان البين من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن وإن أثار أمر بطلان أعمال اللجنة لتشكيلها من موظفين مشرفين على أعماله أمام هيئة سابقة إلا أنه لم يمسك بذلك أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم في الدعوى بهذا الدفاع، فلا يكون له أن يطلب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع إلا إذا كان من قدمه قد أضر عليه.

- من المقرر أنه ولئن أوجب القانون على الجراء أن يخلقوا عيناً أمام سلطة التحقيق بأن يدعوا وأبهم بالعلية وأن يقدموا تقاريرهم كتابة، إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما حوله قانون الإجراءات الجنائية لساير رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجزؤه قسم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الإسانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفهاً أو بالكتابة بغير حلف يعين.

- فحكم الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها.

- لما كان الحكم قد بين الجرائم التي لرتكها الطاعن والمسروجة لعقابها وإنها أرتكبت لمرضى واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم - وهي جريمة الإساءة على مال عام وليست جريمة تقليد الاختصاص على ما زعم الطاعن - وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أخلل ذكر الجريمة الأشد.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر كافة أركان جرائم التزوير في محررات رسمية وإستعمالها وتقليد الاختصاص والنصب وأنها في حق الطاعن فإن منعه في هذا الخصوص لا يكون صحيحاً فضلاً عن أن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يبيده لعماً لأنه بالفروض قصور الحكم في إستظهار أركان تلك الجرائم فإن ذلك لا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة طبقت على الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعالجته بالعقوبة الأشد.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد وصف الأفعال التي دان الطاعن عنها وبين واقعة الدعوى في شأنها بما ينطبق على حكم المواد ١/١١٣، ١١٨، ٢/١١٩، ١١٩ مكرر ١/هـ، ٢١١، ١/٣٣٦ من قانون

العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة جنائية الإستيلاء بغير حق على مال إحدى الهيئات العامة باعتبارها العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا يقدح في ذلك إيراد الحكم لعبارة " من قانون الإجراءات الجنائية " بعد تسجيله لمواد العقاب على النحو السالف إذ لا يعدو ذلك - في صورة الدعوى - مجرد خطأ مادي تغل في ذكر قانون الإجراءات الجنائية بدلا من قانون العقوبات - الذي يدرك للوهلة الأولى باعتباره الأساس الأصل للعقاب - كما لا يوجب عليه بطلان الحكم ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير شديد، وحسب محكمة النقض أن تصحح الخطأ الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه بإستبدال عبارة " من قانون العقوبات " بعبارة " من قانون الإجراءات الجنائية " سائلة البيان وذلك عملاً بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٧

لما كان الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل إقامته بالحكم أو بمحضر الجلسة هو التحقق من أنه هو الشخص الذي رفعت عليه الدعوى الجنائية وجرى محاكمته فإذا ما تحقق هذا الغرض من ذكر اسم المتهم ولقبه كما هو ثابت في الحكم ومحضر الجلسة وكان الطاعن لا ينازع في أنه هو الشخص المطلوب محاكمته ولم يدع أنه من الأحداث الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم فإن إغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سبباً في بطلان الحكم.

الطعن رقم ٣٨٦١ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧

لما كان الثابت من مدونات الحكم أنه بين في ديباجته وصف الجريمة المستندتين إلى الطاعن - والمحكوم عليه الآخر - وذكر مواد الإتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها، ثم بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التي أخذها بها بقوله أنه " يتعين معه إنزال العقوبة المقررة بمادتي القيد على المتهمين"، وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات باعتبار أن الجريمة التي دانه بهما مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة وفي ذلك ما يكفي بيان لنص القانون الذي حكم بموجبه، ومن ثم فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون غير شديد.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٨

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن يورد مؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه إستدلاله بها وسلامة المأخذ، وإلا كان قاصراً، وأيضاً يجب أن يشير الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه، وهو بيان

جوهري إقتضت قاعدة شرعية الجرائم والعقاب. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا تماماً من بيان واقعة الدعوى، وإكفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة بما تضمنه من إعراف الطاعن دون إيراد فحوى هذا الإعراف ومضمون ذلك المحضر وبيان وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة في حق الطاعن مما يعيبه بالقصور، فضلاً عن بطلانه لتأييده الحكم الابتدائي لأسبابه مع إغفاله ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد ورد بدعاية المحكمين < الابتدائي والإستئنافي > الإشارة إلى رقم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الذي طلبت النيابة العامة عقاب الطاعن بمواده طالما أن كليهما لم يبين مواد ذلك القانون التي طبقها على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣

إن المشروع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة الماعد وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٢٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥

إن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق فيه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم فإن الحكم المستأنف وقد خلا من ذلك يكون قاصر البيان بما يطله.

الطعن رقم ٤٧٧٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥

لما كان الأصل أنه يجب سلامة الحكم بالإدانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وبيان مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قبضاً ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٧

لما كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماعدها وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب سلامة القضاء بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ - حسبما

هى معرفة فى المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة به بحيث لا يتصور وقوع الإصابة بغير هذا الخطأ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن إستناداً إلى أنه قاد سيارة بحالة ينعج عنها الخطر وعن رعونة وعدم إحراز دون أن يبين كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض الأشخاص والأموال للخطر وأوجه الرعونة وعدم الإحراز ويورد الدليل على كل ذلك مردوداً إلى أصل ثابت فى الأوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليهم وسلوكهم أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية كما أغفل بيان إصاباتهم من واقع تقرير فنى باعتبار أن ذلك من الأمور الفنية البحتة فإن الحكم المطعون فيه يكون أيضاً معيباً بالقصور فى التسيب.

الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٨

لما كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصراً، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب قد عول فى ذلك على أقوال المجنى عليها والتقارير التى دون أن يؤدى مؤدى التقرير وما شهدت به المجنى عليها ووجه استدلاله بهما على الجريمة التى دان الطاعنين بها. فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم والتقارير برأى فيما يثيره الطاعنان بوجه الطعن بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٨

لما كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد وصف التهمة المسندة للطاعن من أنه " لم يسترد قيمة البضاعة المصدرة خلال الميعاد المقرر " بين الواقعة والأدلة بقوله " وحيث أن مدير عام النقد قد أذن فى رفع الدعوى المؤرخ..... وحيث أن الإتهام ثابت فى حق المتهم مما تضمنه كتاب البنك سالف الذكر وقد تخلف المتهم عن الحضور ليدفع التهمة بأى دلائل مقبول مما يتعين معه القضاء بمحالفته عملاً بمواد الإتهام والمادة ١/٣٩٤ إجراءات جنائية " ثم قضى بتفريم الطاعن مائتى جنيه وإلزامه بأن يدفع غرامة إضافية قدرها ٦١٨٢٥٠ دولار. كما يبين من الحكم الإستئنائى أنه قضى بأن الحكم الابتدائى وإعتق أسبابه رغم أنه أورد فى ديباجته أن التهمة التى دين الطاعن بها هى عدم تقديم ما يجب ورود البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل إستردادها كما كان ذلك وكان ذكر التهمة

فى الحكم الإستئنافى بصورة مخالفة كلية لتلك التى قضى الحكم الابتدائى بإدانة الطاعن عنها رغم إعتناق الحكم الأول لأسباب الحكم الثانى دون أن ينشئ لنفسه أسباباً جديدة تتسق مع التهمة التى - أوردوها يجعله من جهة خالياً من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد فى حقيقة الأفعال التى عاقبت المحكمة الطاعن عليها ويكشف عن إختلاط صورة الواقعة فى ذهنها وعدم إحاطتها بها وهو ما يتالى مع ما أوجبه الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من تسيب الأحكام الجنائية ومن أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة لبوت وقوعها من التهم.

الطعن رقم ٣٧٩٣ لسنة ٥٧ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٢

أن يتم الإتفاق كتابة على مقدار الإيجار وكيفية خصمه من الأجرة المستحقة فى مدة لا تتجاوز ضعف المدة المدفوع عنها المقدم وموعد إتمام البناء وتسليم الوحدة صالحة للإستعمال ويصدر قرار من الوزير المختص بالإسكان بتنظيم تقاضى مقدم الإيجار والحد الأقصى للقدار المقدم بالنسبة لكل مستوى من مستويات البناء ولا يسرى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على مقدم الإيجار الذى يتقاضاه المالك وفقاً لأحكام هذه المادة لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان التهمة الدعوى وما إشتعل عليه عقد إيجار اجنى عليه وتهمة الأجرة الشهرية المستحقة وتاريخ بدء العلاقة الإيجارية وذلك تحديداً لما يحق للمالك أن يتقاضاه كمقدم إيجار من المستأجر والمبالغ التى تقاضاها زائدة عن هذا القدر بل أطلق القول بتوافر الجريمة فجرد أن الطاعن تقاضى من اجنى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه خارج نطاق عقد الإيجار وهو ما لا يتحقق به وحده أركان الجريمة كما هى معرفة به فى القانون إذ لا يكفى فى بيان توافر أركانها مجرد حصول المؤجر على ثمة مبالغ من المستأجر.

الطعن رقم ٣٩٥٥ لسنة ٥٧ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٦

لما كان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبب المعتر تحديد الأسانيد والخصج البنى عليها والمتجهة إلى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إفراغ الحكم فى عبارة عامة معماة أو وضعه فى صورة مجعلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن بحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإبائها فى الحكم. وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضائه بالبراءة إستناداً إلى أن الضبط تم خارج

المنطقة الجمركية دون أن يستجلى مدى نطاق دائرة الرقابة الجمركية وما إذا كان ضبط الواقعة قد تم داخلها من عدمه، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون بما يعيه بالقصور في البيان.

الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨

لما كان ما أثبت في ديباجة الحكم - بشأن محل إقامة الطاعن الأول - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي من كاتب الجلسة ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى، مما لا يؤثر في سلامة الحكم لأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع استدلاله، وكان رمى الحكم بالتناقض في هذا الخصوص لا وجه له طالما أن الحكم قد صحح هذا الخطأ المادي في حله، ذلك أن التناقض الذي يبطل الحكم هو من شأنه أن يجعل الدليل متهدداً متناقضاً لا يصلح أن يكون قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما يرى الحكم منه.

الطعن رقم ٤١٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨

لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرميتين المستنيتين إليه وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة فإنه ينحصر عن الحكم قالة القصور في التسبب ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله.

الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٨

لما كان الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة، وكانت إشارة الحكم في الحالات التي يوجب القانون فيها لتحريك الدعوى الجنائية صدور طلب كتابي من الجهة المختصة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بهذا الطلب لا تلزم إلا في حالة الحكم بالإدانة، فإنه لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه غلوه من هذا البيان، ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٤٤٥٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ٣/٣/١٩٨٨

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً لفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١١٢ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٤
إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما أخذها تمكياً لحكمة النقص من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٦٩١٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٧
لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ما أخذها تمكياً لحكمة النقص من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً. فبان الحكم المطعون فيه إذ لم يبين واقعة الدعوى ولا ماهية الحكم الصادر لصالح المدعى بالحق المدني والذي إمتنع الطاعن عن تنفيذه وما إذا كان يمكنه القيام بالتنفيذ من عدمه، وما إذا كان الطاعن قد أعلن بالسند التنفيذي المطلوب تنفيذه أم لا، ولم يبين الحكم سنده في القضاء بالإدانة لأنه يكون مشوباً بالقصور في البيان بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦
من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصرغ فيه الحكم ببيان الواقعة المسجوعة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها - فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كالتالي لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون معنى الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٧٢ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٥
الأصل كما جرى لقضاء محكمة النقص - أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن حكم البراءة - وبالتالي ما يترب عليه من قضاء في الدعوى المدنية - أمراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة، ومن ثم فإن ما يدعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى البطلان خلوه من الإشارة إلى أن الدعوى رفعت بناء على طلب كتابي من مدير عام جمارك أسوان يكون في غير محله.

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من التهم، ومؤدى تلك الأدلة، حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً.

الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/١

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة، بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان التهم بها، والظروف التي وقعت فيها، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم.

الطعن رقم ٥٦٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي أنه إكتفى بنقل وصف التهمة المسندة إلى الطاعنة من أنها لم تنفذ قرار بإزالة بناء آيل للسقوط صادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط في خلال الميعاد المقرر ومواد القانون التي طلبت النيابة العامة تطبيقها واستطرد من ذلك مباشرة إلى القول بأن التهمة ثابتة في حقها مما ورد في محضر العبط من ارتكاب التهمة المخالفة الواردة بوصف النيابة وتطبق عليها مواد الإتهام دون أن يبين حقيقة الواقع وهل قرار المندم قد بات نهائياً من عدمه كما يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعة أثار الدفاع المار ذكره بوجه الطعن بيد أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه وأغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه. لما كان ذلك وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي إستند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ولم يلق بالاً إلى دفاع الطاعنة في جوهره ولم يواجهه ولم يفتن إلى فحواه ولم يقسطه حقه ويعني بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكت عنه إيراداً له ورداً عليه مع أنه يعد دفاعاً هاماً في الدعوى ومؤثراً في مصيرها ولو أنه عنى ببسته لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما تثيره الطاعنة بوجه الطعن من عطل الحكم في تطبيق القانون

الطعن رقم ٦٠٠٧ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٢٦١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨
إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة البصوت
ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ما أخذه تمكناً لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون
تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان باطلاً.

*** الموضوع الفرعي : تسبيب الأحكام :**

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٤
منى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تنوّل فيه العناصر القانونية لجناية القتل العمد التي أدان المتهم
بها، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه ثم تعرض لما دفع به المتهم من قيام حالة الدفاع
الشرعي لفنده بما أثبت من أن الحادث الذي أدين من أجله إنما وقع بعد أن إنتهى الحادث الأول الذي لم
يكن سوى تماسك بالأيدى وأنه بعد أن إنتهى هذا التماسك لحق المتهم بالجنى عليه وبأدائه بالإعداد عليه
بسكين طعنه بها عدة طعنات قاتلة، وكان ما أورده المحكمة من ذلك له أصله في التحقيقات ومن شأنه أن
يؤدى إلى ما رتب عليه - فإن المجادلة في ذلك لا يكون لها من معنى سوى المناقشة في تقدير الأدلة التي
إطمأنت إليها محكمة الموضوع مما لا يقبل أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٠ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٤
إذا كانت المحكمة في معرض سرد وقائع الدعوى قد أخطأت في إيراد واقعة ذكرتها ولم يكن لها من أثر
في منطق الحكم فذلك لا يضره.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/١٦
إذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه كان في حالة دفاع شرعي فإنه يكون من المتعين
على هذه المحكمة إذا لم تأخذ بهذا الدفاع أن ترد عليه بما ينفي قيام تلك الحالة لديه، أما إذا هي أبدت
الحكم الصادر بإدانته لأسبابه وأغفلت الإشارة إلى دفاعه لأن حكمها يكون قاصراً معيناً تقعه.

الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٩٧٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٦
ما دامت المحكمة لم تعتمد على أقوال الشهود فيكفي لإطراح هذه الأقوال أن تقول عن هؤلاء الشهود
إنهم الأقارب وأصحابه الجنى عليه وإن أقوالهم سماعة لا يصح التصويل عليها.

الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٠

مضى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذى يحاكم المتهم على مقتضاه خاصاً بالعلبة كاملة "حقن مورفين" ولم يرد به شئ عن ثمن الوحدة، لذلك مفاده أن واضع الجدول لم يرد إخضاع الوحدة لثمن مسعر كما جرى عليه فى بعض الأحوال من وضع ثمن للعلبة وحدها دون الوحدة أو العكس أو وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حدة. وبناء على ذلك فالحكم الذى يعاقب صاحب صيدلية على بيعه حقنة مورفين بشحن أعلى من سعر العلبة مقسوماً على عدد الحقنات التى بداخلها يكون مبنياً على خطأ فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٨

إن تمسك التهم بأن الإتهام الذى وجه إليه إنما جاء متأخراً مما يشعر أن المصدى كان غيره وأن الزوج به فى الإتهام لم يكن إلا بقصد الحصول على التعويض - ذلك من قبيل الدفاع الذى يكفى لردده إيراد الحكم للأدلة الموجبة لإدائته وأخذها بها، إذ أن ذلك يتضمن الرد عليه.

الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢

إذا كان الظاهر مما أتبعه الحكم أن الطاعن شاهد الجنسى عليه وآخر يخرجان من منزله ليلاً وفى الظلام والجنسى عليه يحمل جوالاً من الأرز سرقه من منزله فنادى الطاعن عليهما فلم يلبيا ندائه فبادر المتقدم منهما وهو الجنسى عليه بضربة واحدة من عصا تصادف أنه كان يحملها، فلما سقط بما يحمل تركه وحبط السارق الآخر وإستغاث، وكان الحكم مع تسليمه بقيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن قد ذهب إلى أنه تجاوز حدود هذا الدفاع مع ما هو ثابت من أنه لم يعتد على الجنسى عليه فى سبيل الدفاع عن نفسه وعن ماله إلا بضربة واحدة من عصا تصادف حملها، مما لا يصح معه القول بتجاوز حدود الدفاع الشرعى، لهذا الحكم يكون قد أخطأ، إذ الواقعة كما صار إثباتها فيه لا يعاقب عليها القانون.

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٥١/٣/١٢

يكفى لسلامة الحكم أن تثبت فيه المحكمة أركان الجريمة وأنها وقعت من المتهم، وتبين الأدلة التى قامت لديها فبجعلتها تعقد ذلك وتقول به، وليس على المحكمة أن تتبع الدفاع فى كل شبهة أو إستنتاج وترد عليه، ولا أن ترد رداً خاصاً على الدفاع الموضوعى، بل يكفى الرد عليه مستغداً من الأدلة التى عولت عليها فى إدانة المتهم.

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٦/٤/١٩٥١

إذا كان الطاعن قد اتهم بالتصرف في مواد التموين لغير المستهلكين فتمسك بأن أحداً منهم لم يتقدم بشكوى وأنه كان من الواجب أن تسمع أقوالهم حتى تبين صحة هذا الدفاع الذى لم تصرّض له المحكمة ولم ترد عليه - إذا كان ذلك فإن الدفاع المشار إليه موضوعي مما لا يلزم له رد صريح خاص بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥١

إن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر إلا بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجنائي أن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً. فإذا كان الحكم قد إقتصر في الإستدلال على توافر جريمة الإحراز في حق الطاعنة على ما ذكره من أن المخدر ضبط في قمطر محاص بها بدليل وجود مصاغها فيه وبدليل إحفظائها بفتحها وعلى ما قاله من أنه سواء أكان المخدر للمتهم الأول الذى قضى ببراءته أم لوالدة الزوجة فإن الذى لا شك فيه أن أحدهما قد مكنته صلتها بالطاعنة من إبداء المخدر عندها وأنها هى التى تولت حفظه في خزانة حليها ونقودها عارياً ظاهراً، فهذا قصور في الإستدلال يستوجب نقض الحكم.

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥١

إذا كان ثابتاً بأسباب الحكم أن المدعين بالحق المدني هما اللذان رفعوا الدعوى بالطريق المباشر فلا يضيره أن يرد بديانته أن النجاة رفعت الدعوى ضد المتهمين، إذ البيان المعلن عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٥٤

إذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن إعمال سلطتها في تقدير التعويض بكامل حريتها فى تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة بمقولة إنه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك عاهة أو إصابة، مع أن ذلك الدليل الذى إضطلت وجوده ليس بلازم قانوناً، فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ٤/١٠/١٩٥٤

إذا نص الحكم الإستئنائي على أنه يؤيد الحكم الابتدائي للأسباب التى بنى عليها فإنه يكون قد أقام قضاءه على تلك الأسباب، ويكون القول بخلوه من الأسباب غير سليم.

الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠

المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب تحرير مسودة بأسباب الحكم بخط القاضى إلا فى حالة فريدة، وهى حالة وجود مانع للقاضى الجزئى من التوقيع على الحكم بعد إصداره فإنه فى هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة أو القاضى الذى يندبه أن يوقع على الحكم إلا إذا كان القاضى الذى أصدره وضع أسبابه بخطه.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٣

لا يستلزم القانون إبراز النص الكامل لأقوال الشهود بل يكفى أن يورد الحكم مضمونها.

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣

حتى كان الحكم قد استند فى القضاء بإدانة المتهم إلى إقراره فى محضر ضبط الواقعة بالتصرف فى التمتع اغحوز عليه دون أن تسمع هذا الإقرار سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية أو تحقق شفوية المرافعة بسماع شاهد الإثبات فى الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بطلان فى الإجراءات مما يعيه ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٦٠/٥/٩

إذا كان الثابت من الحكم أنه قضى بإلزام المتهمين متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ..... دون أن يبين إدعاء المدعى المذكور مدنياً أو علاقته بالجنى عليه وصفته فى الدعوى المدنية كما خلا من إستهتار أساس المسؤولية المدنية والتضامن فيها - وهى من الأمور الجوهرية التى كان يصين على المحكمة ذكرها فى الحكم - أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه فيما يختص بالدعوى المدنية، ولا يقدح فى ذلك ما ورد فى محضر الجلسة من الإشارة إلى إدعاء والد القتل مدنياً قبل المتهمين متضامين وحضور مدافع ومرافعة عنه، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا فى إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية فى الدعويين.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٦٠/١/١١

- لا يلزم تحديد المكان الذى دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة إرتكاب الجريمة معينة فى الحكم.
- إذا كان مفاد شهادة الضابط والكاتب التى أوردتها الحكم أن الورقة ضبطت مع المتهم الثانى فقول الحكم بعد ذلك فى إحدى عباراته أن الورقة " ضبطت معهما معاً " لا ينطوى على شىء من التناقض إذ أن تسليم الورقة للمتهم الثانى الذى كان يصحب المتهم - لتنفيذ غرضها الإجرامى - إنما هو تسليم لها فى الواقع - إذ لم يكن المتهم الثانى أداة لها.

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٠

إذا كان الحكم قد خلاص من الأدلة السانعة التي أوردتها إلى أن إستمارتي طلب صرف نقود لمعهد من السلفة المستديعة رقم ٦٢ مكرر ع. ح هي من المحررات الرسمية بطبيعتها والتهم هو المختص بتحريرهما وقد تم التزوير بهما حال تحريرهما بمعرفة المتهم، كذلك كشفى توريد اللحوم بما يسفغ عليهما تداخل معاون المشتكى في أمرها بالمراجعة والإعتماد وهو مختص بهذه المراجعة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٠

الدلع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردأ صريحاً، ويكفي للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠

ما إستخلصه الحكم من تراخي المتهم - بوصفه رئيساً لقلم عمال اليومية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدني - التي يعمل بها المبلغ في إتخاذ الإجراءات لى الطلب الذى قدمه المبلغ المذكور لإمتحانه وترقيته لا تعارض فيه مع ما إنتهى إليه بعد ذلك من أن المتهم طلب لنفسه مبلغاً من النقود ثم قبل من المبلغ ثلاثة جنيهات على سبيل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته هو تسهيل الإجراءات لإمتحانه وترقيته لوظيفة رئيس عمال الحدائق ومساعدته فى الرقية إليها دون من يتقدمه فى نتيجة الإمتحان، ذلك أن الواضح من مدونات الحكم أن الإجراءات التي أشار إليها المتصلة بتقديم الطلب قد تمت قبل طلب الرشوة وقبول المتهم لمبلغها - وهي إجراءات لا شأن لها بما زعمه المتهم للمبلغ.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٠

لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن نية السرقة ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذهابها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما أخطفه للملكه.

الطعن رقم ٢٣٥٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦١

لا تلزم المحكمة - التي لم ينازع المتهم فى إختصاصها المكاني بنظر الدعوى - بتحديد بقعة وقوع الجريمة، ما دامت ليست عنصراً من عناصرها، ولم يرتب القانون أثراً على مكان مقارفتها باعتباره ظرفاً مشدداً للعقاب.

الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٤

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الجرمين المنصوص عنهما في المادتين ٤٣ و ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقضى بتفريجه مائتي قرش عن كل من هاتين التهمتين دون أن ينص على تعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد عماله الثلاثة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص وتصحيحه يجعل الغرامة مائتي قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من هاتين التهمتين.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢٠

إذا كان بين من المقررات أن أحد القضاة كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم، ولكنه لم يشترك في الهيئة التي نظقت به، بل حل محله قاض آخر ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودة الحكم كما تقتضي بذلك المادة ٣٤٢ من المرافعات - كما حلت قائمة الحكم من توقيعه عليها ولا يوجد في أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت إشراك القاضي سالف الذكر في الحكم، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالطلال منسباً نقضه.

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٥

يجب أن تبنى الأحكام الجنائية على الجزم واليقين، وأن يؤسس هذا الجرم على الأدلة التي أوردتها المحكمة، والتي يجب أن تبين مؤداه في الحكم بياناً كافياً. فلا يكفي مجرد ذكر الدليل، بل ينبغي بيان مؤداه بطريقة والية بين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة. فإذا كان الحكم قد إستند في إدانة الطاعن إلى شهادة الختام دون أن يورد مدى هذه الشهادة في ثبوت الجرائم التي دانه بها ودون أن يناقش ما اناره الطاعن في دفاعه من حسن نية في التوقيع على دفتر الختام، ومن غير أن يثبت في حقه أنه هو الذي زور البصمات في الإسمارتين - عما بنفسه أو بواسطة غيره - فإن الحكم يكون قاصر البيان خلوه مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بالدليل الذي إستبعد منه معتقده في الدعوى مما يصمه بالقصور ويستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٤

من المقرر وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على الثبوت واليقين لا على القروض والإحتمال. ولما كان الحكم المطعون فيه فيما خلص إليه من أنه لا يوجد ما ينفي أن الطاعنين الأول والثاني قد قاما بالمرور على شريط السكة الحديد وتحليل العمال والمشتغلين بعملية الشحن والتفريغ على عربات القطار، قد أقام قضاءه على مجرد الإحتمال، فإنه يكون معيباً.

الطعن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢

تنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى يقتضيه قاعدة قانونية الجرائم والعقاب ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائى والمزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا كلاهما من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن، وكان لا يعصم الحكم المطعون فيه من هذا الخطأ أن يكون الحكم الابتدائى قد أشار إلى مواد الإتهام التى طلبت النيابة تطبيقها على التهمة ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها بل إقتصار على الإشارة إلى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التى لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب والتى تتعلق بتحديد العقوبة فى حالة تعدد الجرائم - كما لا يصحح هذا العيب ما ورد بلبياجة الحكم الاستثنائى من الإشارة إلى رقم القانون الذى تطلب النيابة العامة تطبيقه، وإلجائه فى منطوقه الإطلاع على مواده فلما أنه لم يبين مواد القانون التى طبقها على واقعة الدعوى. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان مما يمتنع معه نقضه.

الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢

مضى كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الإتهام التى طلبت النيابة تطبيقها وخلص إلى معاقبة المتهمين طبقاً لما. وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب هذا الحكم، فبأن ذلك يكفى بياناً لمواد القانون التى عاقب المتهم بمقتضاها.

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠

سهو الحكم عن ذكر إحدى فقرات مادة الإشراك لا يعيبه ما دامت المحكمة قد أشارت إلى النص الذى استمدت منه العقوبة.

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٣

- جريمة تهديد المحجوزات لا تتمحقق إلا باختلاس المحجوزات أو بالتصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بنية الغش، أى بقصد الإعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز. من المقرر أنه وإن كان تحدث الحكم إستقلالاً عن قصد الإضرار بالدائن الحاجز ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة تهديد المحجوزات، ما دام أنه مستفاد ضمناً من التصرف فى المحجوزات أو من عدم تقديمها يوم البيع، إلا أنه إذا كانت وقائع الدعوى كما ألجتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر هذا الضرر، فإنه يمتنع على المحكمة أن تشير إليه صراحة فى حكمها وأن تورد الدليل على توافره. ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الحجز التحفظى الذى عين بمقتضاه الطاعن حارساً لما يصح تنفيذاً وبالتالى لم يكن قد

حدد بعد يوم لبيع المحجوزات حتى تكون هناك ثمة عرقلة لإجراءات التنفيذ، وكان الطاعن قد دفع بإنشاء القصد الجنائي وإنشاء نية الغش ولقد للتدليل على حسن نيته خطاب ضمان من البنك بكامل قيمة المحجوزات والمصاريف إذا حكم في الدعوى نهائياً بالدين وتثبيت الحجز وكان خطاب الضمان تعهداً من البنك بضمان تنفيذ عملية الطاعن لإلتزامه بتسديد قيمة المحجوزات والمصاريف بما يحقق للمستفيد - الدائن الحاجز - المركز ذاته كما لو كان تحت يده تأمين نقدي فكان يتعين على المحكمة في هذه الصورة التي لا يبين منها وجه الضرر الذي حاق بالدائن الحاجز - أن تورد في حكمها الدليل على توافره وأن تعرض خطاب الضمان المقدم وتبين أثره في توافر نية الغش لدى الطاعن أو إنطائها. أما وهي لم تفعل، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في السبب.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٦

- تدل المراحل التشريعية التي مر بها نص المادة ١١٦ مكرر " ب " من قانون العقوبات المستحدثة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وأعماله التحضيرية على أن إعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة - هي : خطأ جسيم، وضرر جسيم، ورابطة سببية بين ركني الخطأ الجسيم والضرر الجسيم.

- حدد المشرع للخطأ الجسيم صوراً ثلاث منها - الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة. والإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينسب عن إنحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه - قوامه تصرف إرادي خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها والسلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أفعالهم أو طبيعة مهنتهم وظروفها، فإن قعد عن بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس تهاوؤاً في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً. وترتباً على ذلك فإن الإهمال الذي يستوجب عادة الإكفاء بمؤاخلة الموظف تأديبياً لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم الذي عناه الشارع في نص المادة ١١٦ مكرر " ب " من قانون العقوبات. وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن معيار هذا الإهمال الجسيم من أن " بناء المجتمع الجديد يوجب على كل فرد ضرورة إلزام الحيطه والحرص على هذه الأموال والمصالح العامة حرصه على ماله ومصالحه الشخصية". ذلك أن عدم حرص الموظف على مصلحته الشخصية لا شك ما يلام عليه وينبى عما يجب أن يكون عليه سلوك الرجل العادي الملتفت لشئونه.

- يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم والغش - إذ أن كلا منهما يمثل وجهاً مغايراً للإجرام يختلف عن الآخر - وإن جاز اعتبار خطأ الجسيم والغش صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية، إلا أن التفرقة

بينهما واجبة في المسئولية الجنائية. يؤكد ذلك أن المشرع أدخل المادة ١١٦ مكرر "١" عقوبات جريمة الإضرار العمد في ذات الصلابة الذي إستحدث به جريمة الإهمال الجسيم، لإستلزام الفش ركناً معنوياً في الجريمة الأولى، وإكتفى بإحاطة الجسيم ركناً في الثانية.

- لا يشترط أن يقع الإهمال الجسيم بفعل واحد - بل قد يتحقق بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة.

- الخطأ الذي يقع من الأفراد عموماً في الجرائم غير العمدية يتوالى متى تصرف الشخص تصرفاً لا ينطق والحيطة التي تقتضى بها ظروف الحياة العادية. وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتبه الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجة مماثلة للظروف التى أحاطت بالمستول.

- الضرر في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر " ب " من قانون العقوبات هو الأثر الخارجى للإهمال الجسيم المآل عليه، وشرطه - أن يكون جسيماً بدوره. وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لإختلاف مقدار الجسامة في كل حالة عن غيرها تبعاً لإعتبارات مادية عديدة كما يشترط في الضرر أن يكون محققاً، ذلك أنه أحد أركان الجريمة ولا يؤثم مسلك إذا كان أحد أركان الجريمة لافقداً. كذلك فإنه يشترط أن يكون مادياً بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته، أو أموال أو مصالح الأفراد المهوود بها إلى تلك الجهة والمراد بالمصلحة في هذا المقام - المصلحة المادية - أى المنفعة التى يمكن تفرعها بالمآل. ذلك أن الشارع لم يتجه إلى إدخال المصالح الأدبية للأفراد في نطاق الحماية المقررة في هذه المادة وهى أساساً الأموال العامة والمصالح القومية والإقتصادية للبلاد - سعيًا وراء بناء مجتمع جديد - أما إتعتاف حمايته إلى أموال الأفراد أو مصالحهم المادية المهوود بها إلى جهة عامة فذلك لأن نشاط هذه الأموال إنما يتصل بخطة التنمية الإقتصادية والتنظيم الجديد للمجتمع. وبذلك يستوى أن تكون صورة الضرر إنتفاص مال أو منفعة أو تضييع ربح محقق.

- يجب أن تتوالى رابطة السببية بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه - فعلاً كان أو إمتناعاً.

- فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عتب الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نيته بإعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على إعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل مادى - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوى يقرب به - وهو نية إضاعة المال على ربه.

- من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر.

- يجب أن تبنى الأحكام على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال.

- محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه إلى تلك التقارير من إعراضات والمفاضلة بينهما والأخذ بما تراه مما ترتاح إليه وإطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل بما لا يجوز معه مجادلته ومصادرة عقيدته فيه أمام محكمة النقض.

- يكفى في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة. إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها عصمت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينهما وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلته الرية في صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٩٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٦

يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم تهيئة وتجارة الشاي والمواد ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ من قرار وزير الصومين الرقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم تهيئة وتجارة الشاي والبن - أن مناط التأييم فى جريمة بيع الشاي أو حيازته بقصد البيع وهن بعاول شرطين : " الأول " أن يكون الشاي من النوع الأسود، وهو الأمر المستفاد من صريح نص المادة الخامسة، ومن دلالة ما أشارت إليه المادة السادسة من حظر خلط الشاي الأسود بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى و"الثاني" أن يكون هذا الشاي الأسود غير ممبأ فى عبوات تحمل البيانات المنصوص عليها فى المادة الخامسة. ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة بيع الشاي أو حيازته بقصد البيع وغير ممبأ فى عبوات قانونية أن يستظهر توافر هذين الشرطين حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان ممبأ بالقصور.

الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧

الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال، ومن ثم فإن قضاء الحكم بالإدانة عن الوقائع السابقة على ١٧ مايو سنة ١٩٥٩ تاريخ إحصار صفة الموظف عن المتهم، كما تمسك هو بذلك فى دفاعه. يشوبه بالفساد فى الاستدلال طالما أن عقوبة الرد التى أوقعتها تشمل الوقائع اللاحقة للتاريخ المذكور.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ٦/٣/١٩٦٨

لا يشترط أن تكون الأدلة التى إصمد عليها الحكم بنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متسانلة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى، فلا

ينظر إلى دليل بعينه لما نقشته على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصدته منها الحكم ومنتجة فى إكمال انتفاع الحكمة واطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٧

سبب المجرمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها.

الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢١ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/٤

- من المقرر أنه إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها، فليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب فى حكمها، بل يكفى أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد إعتبرتها كأنها صادرة منها.

- لا يعيب الحكم خطؤه فى وصف الأقوال المنسوبة إلى الطاعن بمحضر الضبط بأنها إعراف طالما أن ذلك لا يعدو أن يكون عدم دقة فى التعبير، وكان الواضح من سياق الأسباب أن المحكمة كانت على بينة من حقيقة الدليل الذى تستند عليه والذى له أصل ثابت فى الأوراق.

الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/٤

إذا كان يبين من المقررات المضمومة أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له ماخذ الصحيح من التحقيقات، وكان لا ينال من سلامته أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيق الابتدائى وجلسة المحاكمة إذ أن الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع أثره، فإن النعى عليه فى هذا النعى يكون مصعق الرضى.

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢١ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٩

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير التحليل على نحو لا يقطع بكنه المادة المضبوطة ما دام أنه لم يشر إلى أن السائل ائتمنى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أو غير فعالة وعلى نسبته للمادة الفعالة، ودان الطاعن حيازته مخفف المورفين، فإنه يكون قاصر البيان على نحو لا تمكن معه محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة بما يعنيه بما يوجب نقضه.

- إن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل، فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه، فإنه تعيب بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢١ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠

من المقرر أن إنطواء الحكم على تقريرات قانونية خاطئة لا يعيب ما دامت النتيجة التى خلص إليها صحيحة وتفق والتطابق القانونى السليم.

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٠

من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً بالاحمال أو إيهام بما يصغر معه تبين مدى صحة الحكم من فساده في التطبيق القانوني على الواقعة الدعوى، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفيه من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة، أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الإضطراب الذي ينشئ عن إختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة، مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء مما يتعلق منها بالواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني، ويعجز بالتالي محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ٢١/٦/١٩٧٠

إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه، إلا أن القانون لم يوسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان. ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة المستعجلة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لد أشار إلى نصوص القانون التي أخذ الطاعن بها بقوله : " الأمر المعاقب عليه بالمواد ١١٢، ١١٨، ٢١١، ٢١٤ من قانون العقوبات " . فإن ما أورده الحكم يكفي في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٤٤٨ بتاريخ ٧/٦/١٩٧١

مضى كان البين مما أورده الحكم نقلاً عن شاعدي الإثبات أنهما لم يشهدا بأنهما رأيا الطاعنين يطعمون الجبسى عليه بالآلة حادة وهم ثبوت إصابته بإصابات طعنبة فضلاً عن الإصابات الرجزية على ما يبين من تقرير الصفة التشريعية، مما يتعارض معه الدليل القولي مع الدليل القضي ولم يعن الحكم برفع هذا التناقض في أسباب حكمه فإنه يكون مشوباً بالقصور والتناقض.

الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٦١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٢

حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتطب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها.

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٢

مضى كان الحكم لم يظهره كيفية سلوك المطعون حده الأول " المتهم " أثناء قيادة السيارة ومدى إتساع الطريق أمامه وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له أن يتقدم بسيارته وخلفها المقطورة السيارة التي

أمامه ليستين مدى الحيلة الكافية التي كان في مقدوره إتخاذها ومدى العناية والحرص اللذين كان في مكنه
بنهما والقدرة على تلافي الحوادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركني الإهمال ورابطة السببية، فإنه
يكون مشوباً بالتقصير.

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٣٥٣ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٢
أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسجوعة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان
الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلزم
بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان
حكمها قاصراً. ولما كان الحكم المطعون فيه، إذ دان الطاعن بجرمة التهديد قد عول في ذلك على مضمون
محضر الضبط وأقوال المجني عليها دون أن يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهدت به المجني عليها وجه
استدلاله بهما على الجريمة التي دان الطاعن بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على
تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم، ومن ثم فإنه يكون معيباً بما يوجب
نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٣
لما كان طلب إجراء تجربة رؤية للشاهد مع ما يرتبط به من طلب ضم قضية وطلب معانعة مكان الحوادث
هي طلبات لا تنجها مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل لإثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت
إليها المحكمة فلا عليها أن هي أعرضت عنها والفتت عن إيجابتها، وما يثرو الطاعن في شأنها ينحل في
حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل لما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ٤/٣/١٩٧٣
لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال شاهد الإلبات وما سالفه من قرائن
تشير إلى تلفيق التهمة لا يملو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تسوجب ردأ صريحاً من
المحكمة، بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم، فإن منعا في هذا الصدد يكون على غير
أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٤
من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل
الذي قضى بالتعويض من أجله.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١١/١١/١٩٧٣

إنه وإن كان من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسيب.

الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٤/١/١٩٧٤

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بالرد على كل دفاع موضوعى يثوره المتهم إكفاء بأدلة الإدانة إلا أنها إذا تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردّها صحيحاً مستنداً إلى ما له أصل فى الأوراق. ولما كان الين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار فى دفاعه احتمال وفاة الجنى عليه نتيجة التماسك الذى حصل فى المشاجرة التى كان يشترك فيها الكثير من الناس وأن إصابة الجنى عليه يحتمل حدوثها من مجهول، ورد الحكم على ذلك فى قوله " وحيث إن ما ذهب إليه الدفاع بجلسة المحاكمة مردود بما قرره الجنى عليه نفسه قبل أن يلفظ أنفاسه من أن المتهم هو الذى ركله فى بطنه الركلة التى أحدثت به الإصابة التى نشأت عنها الوفاة وأن أحداً لم يقل بأن آخر قد تماسك وتشاجر مع الجنى عليه حتى يمكن إسناد الركلة لمجهول ولقد تأيدت أقوال الجنى عليه هذه بما شهد به شهود الإثبات التى إطمأنت المحكمة إلى شهادتهم... " وكان يبين من المقررات أن الجنى عليه سئل قبل وفاته فى محضر جمع الاستدلالات فقرر أن شجاراً حدث بينه وبين الطاعن وأخيه ووالدهما وأن الآخرين كانوا يمكنهم أن يحيطوا به حين ركله الطاعن بقدمه فى بطنه، وهو ما يتعارض مع ما أورده الحكم من خلط التحقيقات مما يفيد أن أحداً غير الطاعن تماسك وتشاجر مع الجنى عليه، ومن ثم فإن الحكم بعب الخطأ فى الإستدلال فى إطراحها لدفاع الطاعن - إلى ما لا سند له من أوراق الدعوى بما يصح الحكم بعب الخطأ فى الإستدلال المستوجب للنقض والإحالة.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٣

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم، وما كان عليه موقف كل من الجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٣٣ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٣

إنه وإن كان من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة إلا أن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسيب.

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٣
يكفى فى المخاضات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة متى داخلها الشك فى صحة عناصر الإثبات ما دام حكمها يقيد أنها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دلائل المتهم.

الطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢١
التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينطى بعضها ما يحته بعضها الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة. ولما كان الحكم قد أورد أقوال التهمة الأخرى بما لا تتعارض فيه مع باقى الأدلة التى ليس من بينها أقوال الشاهدين اللذين أشارت إليهما الطاعنة فى وجه الطعن، وكان مفاد عدم تعرض الحكم لأقوال هذين الشاهدين إطلاعهما، إذ أن المحكمة فى أصول الاستدلال لا تلزم بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها فلا تورده من أقوال الشهود إلا ما تضمنت إليه منها وتقيم عليه لقضاءها وتطرح أقوال من لا تلقى فى شهادتهم من غير أن تكون ملزمة بتبرير ذلك.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٧
الأصل أن محكمة الموضوع كامل السلطة فى تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المروضة على بساط البحث وهى الخبر الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها، إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأى الخبر القنى فى مسألة فنية بحثه فإنه يتعين عليها أن تستند فى تقديره إلى أسباب فنية تحمله وهى لا تستطيع فى ذلك أن تحل محل الخبر فيها. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم تبريراً لإطراحه تقرير التحليل المقدم فى الدعوى من إرجاع إختلاف نسبة الكحول إلى احتمال عدم دقة أجهزة القياس أو الفواض حدوث تفاعل فى السوائل الكحولية بفصل الزمن - مجرداً من سنده فى ذلك لا يكفى بذاته لإصدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية، وكان خليقاً بالحكمة وقد داخلها الشك فى صحة النتيجة التى إنتهى إليها، ذلك التقرير أن تستجلى الأمر عن طريق المختص فنياً، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يسوجب نقضه والإحالة فى خصوص الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٣
- لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى التقارير الطبية الواقعة على الجنى عليه فى قوله " أنه بتشريح جثة الجنى عليه بمعرفة الطبيب الشرعى ثبت وجود كدم رضى بالجانب الأيسر للبطن فى جزئها العلوى بمساحة ١٠ × ٤ سم والإصابة المشاهدة بالجثة حيوية حديثة من طراز رضى حدثت من المصادمة بجسم صلب راض والوفاة إصابية حدثت من نزيف داخلى وصلعة عصبية مصاحبة نتيجة لتنهك الطحال " كما

جاء في تقرير المفتش الفني بمكتب كبير الأطباء الشرعيين أن إصابة الجنى عليه حدثت من مصادمة راحته وقعت على منطقة الضلوع السفلى اليسرى والجزء العلوى من الجانب الأيسر للبطن وهي جائزة الحصول من سقوط قطعة من الجبس على جانبه الأيسر على النحو الوارد بأقوال الشهود ولا يسنى حصولها من سقوطه على الأرض بعد وصوله المستشفى - وهذا الذى أورده الحكم كاف فى بيان مدى هذا الدليل من أدلة البوت بما ينحصر عنه قالة القصور فى البيان، كما أن الحكم بعد أن أثبت خطأ الطاعن مما أورده الدكتور... الأستاذ بكلية الهندسة فى تقريره من أن الطاعن لم يتوخ فى عمل الإحتياطات اللازمة من حلبات وحواجز حول الأجزاء المعرضة للإتجار من المبنى محافظة على سلامة الناس مما يتجم عنه سقوط قطعة الجبس على الجنى عليه دليل على توالى رابطة السببية مما إستبان من تقرير الصفة التشريعية وما أورده المفتش الفني بمكتب كبير الأطباء الشرعيين فى تقريره من أن إصابة الجنى عليه حدثت نتيجة سقوط قطعة الجبس على جانبه الأيسر وأن تسلسل الأعراض التى ظهرت على المصاب بعد ذلك تدل على حصول تمزق فى الطحال نتيجة للإصابة ويتطى معه القول بمحصوله من السقوط على الأرض بعد وصوله المستشفى وأن الوفاة لم تحدث من تسمم غذائى وإنما هى إصابية نتيجة تمزق الطحال فبان ما ساقه الحكم من تلك الأدلة الساتفة يدل على فهم سليم للواقع وتفطن بجرمات الأمور فى الدعوى ولقخص دفاع الطاعن بما تدفع به دعوى الفساد فى الإستدلال.

- الأصل أن من يشوك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج عطفه الشخصى فصاحب البناء لا يعتبر مسؤولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم إتخاذ الإحتياطات المطلوبة، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص، فإذا هدم به كله أو بعضه إلى مقاول محض يقوم بعمل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذى يسأل عن نتائج عطفه لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة الساتفة التى أوردها أن أعمال الوميحات فى العقار محل الحادث كانت تجرى تحت إشراف وملاحظة المهندس المحكوم عليه وانتهى إلى مساءلته وحده دون باقى المطمون ضدهم "ملاك العقار" وقضى برفض الدعوى المدنية قبلهم تبعاً لإنتفاء مسئوليتهم فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

مضى كان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذى وقع على الطاعن إنما تم فى نطاق الدائرة الجرمية وبعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لدى مأمور الجمارك ومساعدته مما دعاها إلى الاعتقاد بأن الطاعن يحاول تهريب

بضاعة بطريقة غير مشروعة فقام الثاني بغتيشه ذاتياً تحت إشراف الأول وهو من رجال الضبطية القضائية فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطان التفتيش.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٤

مضى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المحكوم عليه طلب محاكمته بوصفه حدثاً، ودلى على ذلك بشهادة قدمها، وكان الحكم المطعون فيه لم يقطن إلى ما أثاره المدافع عن المحكوم عليه فى شأن كونه حدثاً وقت وقوع الجريمة المسند إليه إرتكابها، ولم يعرض الحكم للقوى الشهادة التى قدمها مع ما لذلك من اثر فى تحديد المحكمة المختصة بالقصل فى الدعوى فإنه يكون معيماً بالقصور فى البيان.

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٨٠ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٤

يتميز القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد عن القصد الجنائى العام فى سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من إرتكاب الفعل إزهاق روح المجنى عليه - ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمراً داخلياً فى نفس الجانى فإنه يجب لصحة الحكم بإدانته معهم فى هذه الجريمة أو الشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه إسقاطاً وأن تسرد الأدلة التى تكون قد إستخلصت منها أن الجانى حين إرتكب الفعل المادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه إذ كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على توافر نية القتل لدى الطاعن من إطلاقه عياراً نارياً من بندقيه وهى سلاح قاتل بطبيعته فأصداً إصابة أى من أفراد عائلة المجنى عليها وهو لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن إرتكاب الفعل المادى من إستعمال سلاح من شأنه إحداث القتل وإطلاق عيار ناري منه على المجنى عليها وإحداث إصابتها ولا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما دام الحكم لم يكشف عن هذه النية بنفس الطاعن. ومن ثم يكون الحكم معيماً بالقصور معيماً ولفظه.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ٣/٣/١٩٧٤

إذا كانت التقارير الطبية المقدمة فى الدعوى قد خلعت من بيان مسبب الإصابة التى نشأت عنه العاهة كما على تقرير الطبيب الشرعى النهائى من بيان ما إذا كانت الإصابة تحدث نتيجة إستخدام يد المجنى عليه بحائط - كما جاء بدفاع الطاعن - أو نتيجة ثنى الطاعن للإصبع الوسطى ليد المجنى عليه اليسرى وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحداث العاهة المستديرة بالمجنى عليه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن نزاعاً حدث بينهما حول حياكة ملابس الطاعن تراشفاً فيه بالألفاظ فكان أن ضربه الأخير وأمسك بالإصبع الوسطى ليده اليسرى ولواه فأصيب الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديرة هى إنكبلوزتام فى حالة بسط المفصل السلامى العلوى للإصبع الوسطى نتيجة

الضيق بالمفصل المذكور وتبين بالمفصل السلامي الظفري لتبين الإصبع في وضع شيء مما يقلل من كفاءته عن العمل بنحو ١٠٪ واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أن أقوال الجنى عليه وشاهدته والظفرير الطبي الشرعي الذي إقتصر على بيان الإصابة ووصف العاهة المستدعية دون أن يبين سبب إحداث هذه الإصابة فإن الحكم لا يكون قد دلت على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذي ديس به الطاعن والعاهة التي تخلفت بالجنى عليه إستناداً إلى دليل في شيء مما يحسم بالقصور في البيان.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣

من اللازم في أصول الإستدلال أن يكون الدليل الذي يحول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج في غير تصف في الإستنتاج ولا تتأخر مع حكم الطل والمنطق، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل في إدانة الطاعن عن تهمتي حمل سلاح ناري في أحد الأفراس وإطلاقه داخل المدينة بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من أن مسدسه قد أطلق منه عيار ناري في تاريخ الحادث، وهو ما لا يقطع بشيء في شأن تحديد مكان حمل هذا السلاح وإطلاقه ولا يؤدي بطريق اللزوم إلى ثبوت ارتكاب الطاعن لهاتين الجريمةين ولا يصلح بذاته أساساً يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم لأنه يكون تدليلاً غير سالك ولا يحمل قضاء الحكم.

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٠

- المرة في التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع لا بما ذكر عنه خطأ فيه أو في محضر الجلسة وإذ كان ذلك وكانت الطاعتان تقرران في تقرير الطعن وأسبابه أن الحكم المطعون فيه قد صدر في التاريخ المدون فيه وليس في التاريخ الوارد بمحضر جلسة النطق به فإن الأمر لا يمدو أن يكون خطأ مادياً بحثاً من كاتب الجلسة لا يؤثر في سلامة الحكم.

- من المقرر أن السهو الواضح لا يغير من الحقائق المعلومة خصوم الدعوى وإذ كان ذلك وكانت الطاعتان تقرران في وجه الطعن بأن المدعي بالحقوق المدنية قد إختصهما في صحيفة الدعوى المباشرة مطالباً بالتعويض بصفته الولي الشرعي على إيتته المدعى عليها، وكان مفاد ما أورده الحكم الابتدائي في مدوناته أنه قضى له بالتعويض على أساس ذلك فإن إغفال ذكر هذه الصفة في أسباب الحكم ومنطوقه - وهو سهو واضح في حقيقة معلومة للخصوم - لا ينال من صحة الحكم ويكون النقص على الحكم بدعوى البطلان غير سديد.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٧٦

من المقرر انه يجب أن تكون مدونات الحكم كالية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قننت فى الدعوى بالإدانة قد ألت إلماً صحيحاً ببنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبنت الأسس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد، أما وضع الحكم بصيغة غامضة ومهمة فإنه لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من تسيب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون، لما كان ذلك، وكان الحكم المظنون فيه لم يورد مضمون أقوال الشهود التى إستند إليها وكان إيراد هذه الأقوال على تلك الصورة بالإحالة فى صدها على واقعة الدعوى التى كان قد حصلها يكتشفها الفموض والإيهام فلا يعرف منه ما إذا كان كل من هؤلاء الشهود يشهد على واقعة وآها بنفسه أم أنه يروى رواية أبلغت إليه من آخر فإن الحكم المظنون فيه يكون معيباً بالفموض والإيهام مستوجباً للنقض مع الإحالة دون حاجة للبحث فى سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٧٨

مضى كان الحكم المظنون فيه قد بدأ بتحصيل واقعة الدعوى - حسبما إستخلصتها محكمة الموضوع فى قوله : " من حيث أن واقعة الدعوى حسبما إستخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات ودار بالجلسة تتحصل فى أنه بتاريخ..... وأثناء جلوس..... أمام مسكه بناحية..... التابعة لمركز البلبنا ومعه..... واجنبى عليهما..... تصادف مرور المتهم..... - الطاعن -..... يحمل سلاحه الحكومى، وما أو وقع بصره على عصمه اجنبى عليه..... الذى سبق ليام جنائنا بينهما حتى تحركت فى نفسه وفى تلك اللحظة بالذات كوامن المضاء وأراد الخلاص منه، فأطلق نحوه عياراً نارياً من سلاحه المذكور إلا أنه لم يحكم الرماية على هدفه فأخطأه وأصاب اجنبى عليه..... فى بطنه مما أدى إلى وفاته ثم لاذ مديراً ". وبعد أن أورد الحكم الأدلة التى صحت لديه على ثبوت الواقعة على هذه الصورة ومؤداها أن الطاعن أطلق العيار النارى صوب غريمه اجنبى عليه الثانى للتخلص منه إلا أنه لم يحكم الرماية على هدفه فأخطأه وأصاب اجنبى عليه الأول القتل فى بطنه - عاد، فى معرض إستظهاره لنية القتل لدى الطاعن، فإعتق صورة أخرى للواقعة تتعارض مع الصورة السابقة - محصلها أن الطاعن إختار من جسم القتل موضعاً خطراً فأطلق العيار من سلاح صوبه إلى بطنه - وذلك فى قوله "و من حيث إنه فى سبيل إستظهار نية القتل لدى المتهم - الطاعن - فإن الثابت من ظروف الدعوى وملابسات الحادث وما تقدم تفصيلاً ومن تقرير الصفة التشريعية أن المتهم أطلق عياراً من سلاح محشو بالمقنوف صوبه إلى بطن اجنبى عليه القتل وهو سلاح قاتل بطبيعته وإختار مكان التصويب من جسم اجنبى عليه موضعاً خطراً فأصاب منه المقتل، مما تستخلص منه المحكمة أن المتهم إنما أطلق العيار على اجنبى عليه القتل بقصد قتله

وإزهاق روحه " لما كان ما تقدم، فإن اعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لواقعة الدعوى مما يدل على إختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة الأمر الذى يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى، فضلاً عما يبنى عنه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذى يؤمن معه خطؤها فى تقدير مسئولية الطاعن، ومن ثم يكون حكمها متخاذلاً فى أسبابه متناقضاً فى بيان الواقعة تناقضاً يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٧٨

إن تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح فى صلاته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٣٩١ بتاريخ ٣/١٧/١٩٨٠

من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه يكفى أن يشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وكان الحكم قد بين أسانيد البراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده بما يحمل قضاءه، وكان لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الإتهام إذ أنها غير ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع التهم أو داخلتها البرية والشك فى صحة عناصر الإثبات، ولأن فى إغفال التحدث عنها ما يلبى ضمناً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده.

الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١١/١/١٩٨١

لما كان التناقض فى أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الشأن فى الدعوى الماثلة ومن ثم يضى معنى الطاعن فى هذا الصدد غير سليم.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ٥/١٩/١٩٨٠

لما كان يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضح اليد بالقوة من الحيازة، وأن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده على أنه لم يقع منه ما يعد إستعمالاً للقوة ضد الأشخاص وأورد على ذلك تدليلاً سائفاً مستقى من أوراق الدعوى

ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه الحكم في هذا الصدد فإنه لا يجدي تخطيط الحكم في دعمه الأخرى بالنسبة لما قضى به في تلك التهمة من أنه أخطأ في نفي توفر الحياة الفعلية لأن تعيب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير منتج طالما أنه قد تساند إلى دعامة أخرى صحيحة تكفي لحمله إذ من المقرر أنه لا يقدر في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام الشائب أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفي وحدها لحمله.

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٠

من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد لأقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولما كان الطاعن لا ينزع في أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد الأول التي أحال إليها الحكم لما معناها الصحيح في الأوراق فإن نفيه في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٧٠٣ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩/٤/١٩٨١

لما كان الأصل أن التهم لا يسأل إلا عن الفعل الذي ارتكبه أو إشوك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل إلا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقاً للمجرى العادي للأمر عرج عن ذلك الأصل وجعل التهم مستقلة عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لابد أن تكون قد انتهت نحو الفعل ونتاجه الطبيعية، ولذا بات من المقرر أن التهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي، ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة. وإذا كان التقرير الطبي قد جاء قاطعاً في أن "الإلتهال التناسلي المصاحب للعداثة قد أدى إلى تيبه القلب عن طريق الجهاز العصبي السمبثاوي مما ألقى عبثاً إضافياً على طاقة القلب والدورة الدموية اللتين كانتا متأثرتين أصلاً بحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والأوعية الدموية مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط حاد بالقلب إنتهت بالوفاة" فإن في ذلك ما يقطع بواقعه رابطة السببية بين الفعل المسند إلى المظنون هذه ووفاته الجنى عليه ويحقق بالتالي مستلثه عن نتيجة فعله التي كان من واجبه أن يتوقع حدوثها، خلافاً لما ذهب إليه الحكم المظنون فيه في قضائه إعتداداً على ما ذكره التقرير الطبي من أن نوبة هبوط القلب كان يمكن أن تظهر ذاتياً إذ أن ما جاء بالتقرير الطبي في هذا الخصوص لا يؤثر على ما أبرزه وقطع به من أن ما صاحب التعدي من إشغال نفسي لى لدى الجنى عليه كان سبباً مهد وعجل بحصول نوبة هبوط القلب التي إنتهت إلى وفاته. بما يجعله مستولاً عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت لما كان ما تقدم، فإن الحكم المظنون فيه يكون معيباً بما يطله ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢٥٥٩ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٢

أوجب الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً والمراد بالتسبب المعنى لتحديد الأساسيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ولا يكون كذلك إذا جاءت أسباب الحكم مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفته من وقائع، أو شابهها الإضطراب الذى ينشأ عن إختلال فكرته فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على وجهها الصحيح.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٥

- لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال شهود الإثبات كما هى قائمة فى الأوراق، ثم ساق ما قصد إليه فى إقتناعه من عدم توافر قصد الإثبات بما ينفى قيام التناقض، فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الشأن لا يكون له محل.

- من المقرر أنه حسب محكمة الموضوع أن تشكل فى قوة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد أساطت بواقعة الدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبب إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى مبلغ إطمئنانها فى تقدير الأدلة.

- محكمة الموضوع لا تلتزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة البتة ما دام قد داخلها الرية والشك فى عناصر الإثبات ولأن فى إغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده.

- لما كان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد فحصها إلى الوصف القانونى السليم، وإذ كانت الواقعة المادية المبنية بأمر الإحالة والنسب كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة إحراز المخلو، هى بذاتها الواقعة التى إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإثبات لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن التعديل إحتداد واقعة مادية أو إضافة عنصر جديد، فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين

اعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجرداً من أى من قصود الإحتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصى لا يقتضى تنبيه الدفاع ويكون ما يشهده الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد.

- من المقرر أن تعارض المصلحة فى الدفاع يقتضى أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتصلر على محام واحد أن يدافع عنهم معاً، أما إذا ألزم كل منهم جانب الإنكار كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ولم يتبادلوا الإتهام فلا عمل للقول بقيام التعارض بينهم.

- لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أول محام تراجع عن الطاعن اعتمد مرافعته طالباً سماع أقوال شهود الإثبات ومعاينة مسكن ولدى الطاعن وضم دفاتر أحوال مكتب المخدرات ومركز شرطة بليس ومديرية أمن الشرقية، ثم تلاه محام ثان نزل صراحة فى مفتتح مرافعته عن هذه الطلبات وطلب الثالث فى محتم مرافعته القضاء براءة المتهمين دون إعراض من الطاعن ولا تعقيب من طلب سماع الشهود وإجراء المعاينة وضم دفاتر الأحوال وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية فى الجلسة وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون إجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يحول للمحكمة الإستعانة عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يسعى فى ذلك أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصريف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، وأن الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصدر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الحتمية، وكان الدفاع عن الطاعن وحده لا تتجزأ لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله ولم يكن الدفاع مقسماً بينه وهو ما لم يشر إليه الطاعن فى أسباب طعنه، فإن ما يشهده فى شأن إعراض المحكمة عن طلبات تمسك بها أحد المدافعين عنه ثم نزل عنها - من بعد - مدافع آخر يكون غير سديد.

- من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز أن المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة والحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث إستقلالاً عن علم المتهم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أورده كافيّاً فى الأدلة على أن المتهم كان يعلم أن ما يحوزه مخدر.

- لما كان الحكم قد أثبت من واقع الدليل الفنى أن المضبوطات حشيش، فلا مصلحة للطاعن فى النعى عليه إغفاله التندليل على حيازته مادة الأليون من واقع دليل فنى طلقاً أن العقوبة التى أوقعها الحكم عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة إحراز الحشيش.

- تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومعنى كانت المحكمة قد اقتضت بتوافر مسوغات إصدار الإذن - كما هو الحال في الدعوى - فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض.

- لما كان لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفصيلات معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا خلاف فيه ولم يورد هذه التفصيلات ولم يستند إليها في تكوين عقيدته، إذ عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات يفيد إطرأها، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قالة الفساد في الاستدلال بدعوى أخذه بأقوال شاهدين اختلفت أقوالهما في تحديد من فعّ جوال المخدرات إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز آثاره أمام محكمة النقض.

- من حق محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ولها أن تجزئ أقوال الشاهد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شهود آخرين وأن تجمع بين هذه الأقوال جملة وفي إسقاط الحكم لبعض ما ورد بأقوال شاهد ما يفيد إطرأه.

- محكمة الموضوع لا تلزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم إكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالإدانة.

- التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة.

- الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٦

لما كان الحكم قد استند على علم الطاعن بسرقة المحرك الذي أخفاه من إقراره بالتحقيقات وإزتيابه في أمره عند ضرائه من المحكوم عليه..... وعدم وجود مثيل له بالأسواق، وكان العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة السرقة مسألة نسبية لا يستفاد فقط من أقوال الشهود بل بحكمة الموضوع أن تنبجها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها، وكان ما أورده الحكم في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم في حق الطاعن سائفاً وكافياً لحمل لقضائه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٤٠٢ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧

- من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

- لما كان رابطة السببية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يترقبه من النتائج المألوفة لقلعه إذا ما أتته عمداً وبسوء نية، فلهذا العلاقة من المسائل الموضوعية التي يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها ضمنى فصل في شأنها إثباتاً أو نفيها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام أنه ألتزم قضاءه في ذلك على أسباب مألوفة تؤدي إلى ما إنتهى إليه.

- في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً فإن الجاني يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي - كإطالة أمد علاج الجاني عليه أو تخلف علة مستدعة به أو الإفضاء إلى موته ولو كانت عن طريق غير مباشر ما دام لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى بأسباب مألوفة على أن وفاة الجاني عليها كانت نتيجة إعتداء الطاعن، وفند دفاعه في هذا الشأن بما أثبت من أن الجاني عليها ظلت تعاني من الحروق المرحلة التي أصيبت بها منذ وقوع الحادث ونقلها إلى المستشفى في ١٩٧٧/٢/٢٢ وحتى مفادتها لها في ١٩٧٧/٥/٨ وإعادة إلى بلديتها ووفاتها أثر ذلك مباشرة في ١٩٧٧/٥/١٠، وكان الطاعن لا يمارى في أن ما ألتزم الحكم عليه قضاءه له أهمية الصحيح من الأوراق، فإن ما أثاره عن إنقطاع علاقة السببية تأسيساً على فوات الفترة السابقة ما بين إصابة الجاني عليها ووفاتها لا محل له ما دام أنه لا يدعى بوقوع إهمال متعمد في علاجها.

- من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة العقلية لتقرير الخبر المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من إعراضات، وأنها لا تلزم بإستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضعت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج وطللاً أن إستادها إلى الرأي الذي إنتهى إليه الخبر هو إستناد سليم لا يجافي المنطق والقانون وإذ كانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد إستخلصت من التقارير الطبية أن وفاة الجاني عليها إنما كانت بسبب الحروق التي حدثت بها نتيجة إعتداء الطاعن، وكان ما أوردته في مدونات حكمها وفي ردعها على دفاعه ما يبرز رفض طلبه إستدعاء الطبيب الشرعي، ومن ثم فلا تريب عليها إذا هي لم تستجب إلى هذا الطلب ولا جناح على المحكمة إذا أصدرت قراراً بإستدعاء الطبيب الشرعي ثم عدلت عن قرارها، إذ أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعملو أن يكون قراراً تحضيمياً لا يتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق ويكون النعي على الحكم فيما سلف جميعه غير مبرر.

- لما كان الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت محاميه من الإسطراد في دفاعه فلا محل للنعي عليها أن هو أسكت عن ذلك لما هو مقرر من أن مكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تنتمه من مباشرة حقه في الدفاع.

- لما كانت جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يتوَّب عليه المساس بسلامة جسم الجنى عليه أو صحته.

- لا ينال من مسئولية الطاعن - وقد أثبت في حقه أنه تعمد لذف الجنى عليها بمصباح مشعل - ألا يكون قد قصد من ذلك غير تهديدها، لأن هذا الأمر إنما يتصل بالباعث وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبوة به في المسئولية.

- لا تلزم المحكمة بحسب الأصل أن تورد النص الكامل لأقوال الشهود وبحسبها أن تورد منها ما تقيم عليه قضائها.

- من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

- لما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بلذاته إنما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي فيما يشرعه من قوانين ومن ثم فإن الناطق في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إستجابة الشارع لدعوته والإراغ مبادئها السمحاء في نصوص محددة ومتضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءاً من التاريخ الذي تحدده السلطة التشريعية لمرئائها.

- لا عبوة بما إشتعل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبوة بما إطمأت إليه المحكمة بما استخلصته بعد التحقيقات.

الطعن رقم ٦٤٩٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١

من المقرر أنه ولئن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في ثبوت الإتهام إلا أن محل ذلك أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من الخطأ في تطبيق القانون وعبوب التسيب.

الطعن رقم ٦٩٧٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٩

لئن كان حكمه الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط أن يشمل حكمها على ما يفيد أنها عصمت الدعوى وأحاطت بظروفها

وبأدلة الشبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات.

الظعن رقم ١٤٥٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٠
إذا رأت المحكمة أن الأفعال المسندة إلى المتهم تتوالى فيها أركان كل من فقرتين من فقرات النص القانوني المطلوب إدانته بوجبه فلا حرج عليها في أن تدمج هذه الأركان بعضها في بعض في بيان واحد ما دامت لم توقع من أجل هذه الأفعال كلها إلا عقوبة واحدة داخلية في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة التي أدانته بمقتضاها مخالفة أى فقرة فيها.

الظعن رقم ٦٢١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٤٥
إنه لما كانت المادتان الأولى والثانية من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المهاني تنصان على ضرورة الحصول على رخصة بالبناء والتعديل وعلى كيفية إعطاء الرخصة، وكانت مخالفة هاتين المادتين لا يعاقب عليها طبقاً للمادة ١٨ من ذلك القانون بالإزالة، فإنه إذا قدم للمحكمة منهم بإجراء تعديلات في مهاني منزله دون ترخيص بخلاف ذلك المواد ١ و ٢ و ٨ و ١٨ من القانون المذكور لفضت المحكمة عليه بتصحيح أو هدم الأعمال المخالفة لنص المادة ٨ من هذا القانون دون أن تبين وجه مخالفة هذه المادة فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه.

الظعن رقم ٧٥٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥٥ بتاريخ ٢١/٥/١٩٤٦
يجب لسلامة الحكم القاضي بمعاقبة المتهم على أساس أنه عائد أن يبين الأحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها لكي تتمكن محكمة النقض من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون فإذا كان الحكم قد غلظ العقاب على المتهم على أساس أنه عائد دون أن يشير إلى شيء مما ذكر، فإنه يكون قاصراً البيان مصححاً نقضه.

الظعن رقم ٧٦٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ٢١/٥/١٩٤٦
إن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تعاقب إلا على الشيكات دون غيرها من الأوراق التجارية أو السندات، ولذلك فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة بهذه المادة أن يتضمن أن الورقة التي أصدرها المتهم هي شيك، فإذا هو اكتفى بالقول بأن المتهم حرر إذن على البنك محررين على ورق عادي، مما لا يفيد أن الورقتين المذكورتين مسئوليتان لشرائط الشيك كما هو معرف به في القانون فإنه يكون قاصراً البيان واجباً نقضه.

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٤

إذا كان المتهم الذى سارت إجراءات المحاكمة فى غيبته أمام محكمة الدرجة الأولى قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بضرورة سماع شاهد فى الدعوى لم يسأل لا فى التحقيق الابتدائى ولا أمام المحكمة بالجلسة ووجه نظرهما إلى أهمية شهادة هذا الشاهد والواقعة التى يريد سؤاله عنها فلم تجبه إلى طلبه ولم ترد عليه، فإن حكمهما يكون قد شاب القصور الذى يصبه ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٤٨/١/٦

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم والدليل على توافرها فى حقه. فإذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة الشروع فى سرقة إطار من سيارة ولم يقل فى ذلك إلا " أنه حاول أن يركب سيارة النقل من الخلف وكان بها إطار " فإنه يكون معيماً إذ هو لم يأت بما يفيد توافر البدء فى التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التى لا تقوم جريمة الشروع فى السرقة إلا بها

الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٤٨/١/٦

إذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة اختلاس محجوزات بناء على ما قالته من أنه " تبين من الإطلاع على الأوراق والتحقيقات أنه وقع حجز إدارى بتاريخ كذا لصالح الحكومة على كيت وكيت وفاء لمبلغ لدره كذا، وعين المتهم حارساً على المحجوزات وقد شهد الصراف بأن المتهم بددها ولم يسدد... وما أن التهمة ثابتة قبله من التحقيقات وشهادة الصراف... إلخ " فلأنها لا تكون قد بينت فى حكمها الواقعة المكونة للجريمة إذ لا يكفى قولها إن المتهم إحتلس بل كان يجب أن تبين الفعل الذى وقع منه ووصفته هذا الوصف.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢

إذا كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر أدلة البتوت فيها قد عقب على ذلك بقوله " إن المحكمة ترجح لبوت التهمة من الأدلة المقدمة " فإنه يكون معيماً، إذ الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والإحتمال.

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٨

يجب لسلامة الحكم الذى يعاقب على جريمة عدم تنفيذ الإشارات اللازمة لمنع إنتشار مرض "جى الملايا " أن يبين الأعمال والأوامر التى قال بأن المتهم مخالفتها حتى تمكن معرفة مدى إتصالها بالقانون الذى عوقب بمقتضاه، وإلا فإنه يكون حكماً معيماً متعيناً نقضه.

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢
يكفي لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وتوافر الضرر، وإذن فإذا أغفل الحكم بالتعويض في دعوى سب ذكر ألفاظ السب فذلك لا يقدح في سلامته.

الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٧
إذا كانت المحكمة قد أدانت واحداً من المتهمين الذين إشتروا في ضرب المجنى عليه بجرمة الضرب المقتضى إلى الموت على أساس ما حصلته من مناقشة الطبيب الذى أجرى الصفة التشريحية وقدم تقريره عنها من أن كل إصابة من إصابات رأس المجنى عليه كالية وحدها لإحداث وفاته، وكان الثابت فى هذا التقرير وفى محضر مناقشة مقدمه أمام النيابة وفى تقرير الطبيب الشرعى أن الوفاة نشأت عن كسور الجمجمة وتمزق الطحال وما صحبه من نزيف، وكان المفهوم من مناقشة الطبيب المشار إليها أنه قال بجواز حدوث كسور الجمجمة من أية ضربة من ضربات الرأس، فإن المحكمة تكون قد أقامت هذه الإدانة على أساس خاطئ، ما دام أنه لا يمكن نسبة إحداث الإصابة المميتة إلى المحكوم عليه.

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦
لا يجب الحكم سكوته عن إيراد نصوص القانون التى لا تتعلق ببيان العقوبة، ما دام قد أشار إلى مواد العقاب التى دان الطاعنين بها، وإذا كان ذلك وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات خاصة بتقييد سلطة المحكمة وحرمانها من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المواد الثلاث السابقة عليها ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة التى دبت الطاعستان بها، فإن إغفال الحكم لإيراد المادة ٣٦ المار ذكرها لا يعيبه.

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣
إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان المتهم بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه مردودة إلى أصلها الصحيح من أوراق ولفظ إلى ما دافع به المتهم الدعوى وعرض له ورد عليه بما لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقي، فإن الطعن يكون على غير أساس وتعين الرفض موضوعاً.

الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢١
إذا كان الحكم قد أثبت فى حق المتهم إرتكابه جنايى عرض الرشوة على شاهد الإثبات وأخذ الرشوة من مجهولين حاولوا تهريب مواد مخدرة وذلك للأدلة التى أوردها وأخذ بها، فإنه لا يلزم من بعد، أن يقيم

الحكم الدليل على وقوع جريمة إحراز المخدرات، لأن الممول عليه إنما هو تقاضى الرشوة للإخلال بواجبات الوظيفة التى أثبتها الحكم، ولا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة عدم ضبط الراشى ما دام الموظف قد قبل الرشوة متورطاً بالعبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٧٠ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

أوجب القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى المواد ١٢٢ و ١٢٨ و ١٣٨ منه على صاحب العمل أن يضع على الأبواب الرئيسية لمنشأته وفى مكان ظاهر جدولاً ببيان ساعات العمل وفترات الراحة وأن يضع فى محله نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء. ونص فى المواد ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ منه على عقاب كل من يخالف أحكام المواد السابقة بغرامة لا تزيد عن مائة قرش، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى هذه الجرائم وهى موضوع التهم الرابعة والخامسة والسادسة بتفريم الطاعن مائتى قرش يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة لما قضى به فى هذه التهم الثلاث وتصحيحه.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢٠ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٧

من المقرر أن لعبوب التسيب الموجبة للإحالة الصادرة على الطعن بمخالفة القانون الموجب للتصحيح.

الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٩ مكتب قضى ٢٠ صفحة رقم ١٣١٨ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤

مضى كانت مساهمة المطعون ضده فى جريمة إحراز المخدر قد ثبتت لأمور الضبط القضائى من إقرار المتهم الآخر بذلك على إثر ضبطه فى تلك الجريمة المتلبس بها، فإن الحكم المطعون فيه إذا ما أهمل الدليل المستمد من التفيتش بدعوى بطلانه لإبتائه على إذن غير مسبوق بتحريرات جديده على الرغم من وجود ما يبرره قانوناً يكون قد أخطأ فى التطبيق الصحيح للقانون.

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

لم يجعل القانون لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقاً خاصاً، ومن ثم - وبفرض دفع الطاعن فى مذكرته المصرح له بتفديدها - بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود - فإنه لا يوجب الحكم إغفاله الرد على هذا الدلع لظهور بطلانه.

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٥ مكتب قضى ٣٦ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٧

من اللازم فى أصول الإستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الإستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق.

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٥

من المقرر أن تحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تلقى بما شهدوا به وهي غير ملازمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستدل إليها، وأن قضاء بالإدانة لأدلة البتوت التي أوردتها الأدلة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحها.

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٠

لما كان الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها للحقائق الثابتة علمياً إلا أنه لا يجوز أن تقتصر في قضائها على ما يستخلصه أحد علماء الطب الشرعي متى كان ذلك مجرداً رأى له عو عنه بالفاظ تفيد الوجع والإحتمال ذلك أن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجرم واليقين وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول من بين ما عول عليه في إدانة الطاعن إلى ما غلص إليه التقرير الطبي الشرعي من أن جزءاً ممزاً عن قوة الجمجمة هي لعظام آدمية حكماً على الشكل المميز لعظام الجمجمة ورغم ما انتهى إليه تقرير العمل الطبي من أن العظام المضبوطة مضطمة تماماً ويتصلب فيها إصابات آدميتها مما كان يقتضي من المحكمة وهي ترحه هذه المسألة الفنية البحث أن تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوعة لغاية الأمر أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور

الطعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨١٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣

من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقراءات واللوائح والأنظمة وأن أمكن إعماله خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل والإصابة الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها، وكان من المقرر أيضاً أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل المجني عليه والمتهم حين وقوع الحادث.

الطعن رقم ٢٥٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٣

من المقرر أنه لا يوجب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف وبين الواقعة المسترجعة للعقوبة بياناً كافيًا وقضي بصحوة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وهي الأمور التي لم يخطئ الحكم تقديرها - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن خطأ الحكم - على فرض صحة ما زعمه - في تطبيقه المادة ٢١٦ مكرراً ثانياً على واقعة الدعوى طالما أن الحكم قد أضحى في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم الفقرة التالية من المادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات ما دامت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة.

الطعن رقم ٣٤٤٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٣٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٥

أن الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم ولو كان صادراً على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً والمراد بالتسبب المعنى تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها والمتنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكى يحقق الفرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به.

الطعن رقم ٦٣٣٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٥

من المقرر أيضاً أنه من اللازم فى أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج من غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافى فى حكم العقل والمنطق وإن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين على الواقع الذى يفتنه الدليل المعبر ولا تؤسس على الظن والإحتمال والإعتبارات المجردة.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ٨/١٠/١٩٨٦

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى عول عليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول - من بين ما عول عليه فى إدانة الطاعنين - على أقوال العقيد.... ولم يورد مؤداهما، فإنه يكون مريباً بالقصور الذى يطله.

الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٨

من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ المرجع فى ذلك إلى ما تظمن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصنة واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرمية فى صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ٣٦٩٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٨

لما كان الثابت بمجملات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استمد فى قضائه بالإدانة إلى ما ورد بمحضر الضبط وما ضبط مع المتهمين من مبالغ ولم يتخذ من إعراف الطاعن أو سواء دليلاً على ثبوت الاتهام قبله فإن ما ينهه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقرون بالصواب.

*** الموضوع الفرعي : تسبيب الأحكام - تسبيب غير معيب :**

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١

- لا يعيب الحكم كونه لم يتعقب دفاع المتهم في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بالرد والضيق في كل جزئية منه ما دام الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة لما أورده من أدلة البتوت.
- لا عبرة بما يقوله الطاعن من وجود خطأ في تحصيل شطر من دفاعه ما دام هذا الخطأ يفرض حدوثه غير منسوب على دفاع جوهرى في الدعوى.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١

إن تحقيق المحكمة لدليل في الدعوى وعدم إيرادها شيئاً عنه في حكمها رغم ثبوت عدم صحته لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام ذلك غير منتج في نفي التهمة عن المتهم وما دامت الأدلة التي اعتمدت عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها، إذ أن ذلك مفاده أنها أطرحت ذلك الدليل من بين أدلة البتوت.

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١

- ليست محكمة الموضوع ملزمة أصلاً بأن تشر صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شهود النفي ويكفي أن يتبين من الحكم، ولو ضمناً، أنها لم تطمئن إلى أقوال أولئك الشهود فأطرحتها.
- ما دامت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى وأوردت الأدلة التي اعتمدت عليها في إدانة المتهم فلا يقبل منه النعي على حكمها بأنها استندت في إهدار أحد أقوال المجنى عليه والأخذ بقول آخر له إلى أمور يرى هو أنه كان يجب استشارة الطبيب الشرعي فيها، إذ ذلك منه يكون مجادلة موضوعية لتعلقه بتقدير أدلة البتوت في الدعوى مما لا شأن لهكمة النقض به.

الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥

متى كان الحكم بعد أن بين وقائع الدعوى حسبما شهد به الشهود في مختلف مراحل التحقيق وأمام المحكمة وأشار إلى الكشف الطبي الذي وقع على المجنى عليهم والمطالبة التي أجريت، ثم عرض لدفاع المتهمين فأورده مفصلاً وفنده، قد استخلص من ذلك كله في منطق سائق ثبوت التهمة عليهم، فإن ذلك يكفي بياناً للأسباب التي بنى عليها، ولا يعبه أنه لم يرد صراحة على كل ما تمسك به المتهمون في صدد أقوال الشهود من مخالفة أقوال بعضهم أمام المحكمة لما قرروه في التحقيق ولا بعدم بيان الأسانيد التي جعلته يأخذ ببعض الأقوال دون بعض.

الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٥

لا حرج على المحكمة في أن تستد في سبيل تفنيد دفاع التهم إلى إعتبارات منطقية وإلى تناقض رواياته ما دام ما تستد إليه من ذلك سائفاً وله أصله في التحقيقات التي أجريت في الدعوى.

الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٥

مضى كان الحكم حين أدان المتهم بإحراز مخدر قد بين واقعة الدعوى بما يتوافق فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة وذكر الأدلة التي اعتمد عليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من وقوع هذه الواقعة منه، فإن خطأ الحكم في قوله إن الضابط أدلى بشهادة أمام محكمة الدرجة الأولى في حين أنها لم تسمعه، ذلك خطأ مادي لا يعتد به ما دام أن ما أسنده الحكم إلى هذا الضابط من أقوال ثابت في التحقيقات الأولية التي كانت مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى.

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٦

إذا كان الحكم، مع إستناده إلى التقرير الطبي الشرعي عن إصابة الجاني عليه ضمن الأدلة التي ذكرها قد أغفل جزءاً من هذا التقرير، وكان هذا الجزء غير متعارض مع ما نقلته المحكمة عن التقرير ورُتبت لقضاءها عليه، فهذا الإغفال لا يؤثر في سلامة الحكم.

الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٣

مضى كان الحكم الذي أدان المتهمين في جناية الضرب المقتضى إلى الموت وعاقبهم بالمادة ١/٢٣٦ - ٢ من قانون العقوبات قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على لبقوتها وتعرض لإصابات الجاني عليه فقال إنها أكثر من واحدة ساهمت كلها في وفاته وعرض لسبق الإصرار فأورد الأدلة على توافره لدى المتهمين وكان ما ذكره من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه يكون سليماً. ويكون ما يوجه إليه من طعن في صدد تحصيله واقعة الدعوى أو شهادة الشهود أو ما أسنده إلى كل منهم أو قيام طرف سبق الإصرار لا يخرج من كونه مجادلة في أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به.

الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ١٩ مكتب قضي ١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩

مضى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اعترف أمام النيابة بضبط المخدر معه وأخذ به الإعراف فإن إغفاله الرد على ما دلي به التهم من بطلان التفتيش الواقع عليه - ذلك لا يخل بسلامة الحكم لأن غاية ما يطلب من التفتيش إنما هو إثبات أن المتهم كان محرراً للمادة المخدرة، وما دام هو معترفاً بإحرازها فلا يجده أن يكون التفتيش قد وقع باطلاً لتحقيق دليل الإحراز بإعوانه.

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٥٠

إذا كان المتهم بانتهاك حرمة الآداب علناً بعرجه للبيع كتباً تتضمن قصصاً وعبارات فاحشة قد دلف التهمة عن نفسه بأنه لا يعرف القراءة والكتابة وأنه إنما يشترى الكتب من بالعيها دون أن يعرف محيياتها، فادانته المحكمة بناءً على أن الكتب التى يتجر فيها هى بمختلف اللغات الأجنبية والمقروص أنه قبل أن يقضى شيئاً منها يطلع عليها إما بنفسه وإما بواسطة غيره ليعرف إن كانت، ما تروج سوقه كما أنه لا يستطيع تقديم ثمنها إلا بعد إلامه بقيمتها، وأن علمه بمحييات الكتب التى يحملة من مقتضى عمله ليسر له إرشاد عمالته إلى موضع نوع ما يريدون إقتناؤه، ثم هو لا شك يعرف حكم القانون فى عرض كتب مخلة بالآداب للبيع ولذلك لابد أن يلم بموضوعات الكتب التى تعرض عليه لشرائها، وأن من الكتب المضبوطة عنده ما هو بخط اليد وعلى الآلة الكتابة ما من شأنه أن يسوعى النظر ويدعو إلى التشكيك فيها ويقضى فحوصها للإطمئنان إلى محيياتها، هذا فضلاً عن أن جميع الكتب المضبوطة بها صور غليظة تتم عن موضوعاتها ولا شك فى أنه كان يقلب هذه الكتب ليتأكد على الأقل من سلامتها وعدم تزورها، لهذا الذى ساقته المحكمة فى حكمها من أدلة كاف لإثبات علم المتهم بمحييات الكتب التى عرضها للبيع ولقيام الركن الأدبى للجريمة التى أدن بها.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٤/٣/١٩٥٠

— إذا كانت المحكمة قد بنت قولها بعلم المتهم فى الإخفاء بأن الأقمشة التى ضبطت عنده مسروقة على ما أعرف به من شراؤه هذه الأقمشة بأثمان تقل كثيراً عن قيمتها الحقيقية من شخص له اتصال به وليس ممن يتجرون فى مثل هذه الأقمشة، فذلك يكفى، ولا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

— متى كان الحكم الابتدائى قد جاء به أنه عاقب المتهم بالمادة المطلوبة، وكانت هذه المادة مبنية بمصدر الحكم وكان الحكم المطعون فيه قد قال فى أسبابه إن هذا الحكم سليم، فذلك يفيد أخذه بالمادة المشار إليها، وفى هذا ما يكفى لسلامته من هذه الناحية.

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٠

إذا كان الحكم الابتدائى قد تعرض لأدلة الثبوت وفندها فإن عدم تعرض المحكمة الاستئنافية للرد على الأوراق المقدمة لها لا يعيب الحكم ما دامت هذه الأوراق غير مؤدية بلماتها إلى ثبوت التهمة. إذ أن فى إغفال المحكمة التحدث عنها ما يفيد جحماً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطعن معه إلى إدانة المتهمين وليس على المحكمة فى حالة القضاء بالبراءة أن ترد على كل دليل من أدلة الإتهام، بل يكفى أن يكون الرد عليها مستغداً من حكمها بالبراءة إستناداً إلى ما إطمأنت إليه من أدلة.

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٣

إذا كان الحكم بإدانة المتهم فى العادة التى حدثت بانجنى عليه، وهى فقد الطحال، لم يورد للدليل على إسناد العادة إليه إلا ما نقله عن التقرير الطبى عن الكشف على الجنى عليه، وكان هذا التقرير وإن أثبت استعمال طحال الجنى عليه وما يترتب على ذلك من العادة، لم يستظهر الصلة بين تمزق الطحال الذى أدى إلى استئصاله وبين الضرب الذى أثبت الحكم وقوعه، فإنه يكون حكماً قاصراً فى بيان رابطة السببية بين الفعل الذى أدان المتهم به وبين النتيجة التى رتب القانون العقاب على نشوئها عن ذلك الفعل.

الصعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١

إذا كان الحكم المظنون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها، وكان الحكم الابتدائى قد تعرض لما أباده الطاعن من دواع ورد عليها بما يبرر عدم الأخذ بها، وكان محضر الجلسة الاستئنافية خلواً مما يثبت أن الطاعن - كما يدعى - قد تقدم بطلب صريح بإعلان شهوده نفى، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يبتاعه على هذا الحكم من القصور.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢

- ما دام الثابت أن قرار المديرية فى شأن قيادة السيارات ومواقفها وأجورها بالبندر الذى وقع فيه حادث القتل خطأ بصدم الجنى عليه بسيارة يقضى بوجوب قيادة السيارات فى هذا البندر بسرعة لا تزيد على ثمانية كيلو مترات فى الساعة، وما دام هذا القرار قد حصل نشره بالجريدة الرسمية، فإن قول الحكم " إن المعانة التى أجرتها المحكمة تؤكد إصرار السيارة مع ملاحظة أن السير فى المدن لا يصح أن يزيد بمال من الأحوال على عشرين كيلو متراً فى الساعة " ذلك لا خطأ فيه ولا يصح النعى عليه أنه لم يذكر اللائحة أو النعى القانونى الذى استند إليه فى ذلك.

- ما دامت أقوال الشهود التى اعتمد عليها الحكم لها أصلها فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى فلا يطلب من المحكمة أن تحدد المخاضر التى أدلوا فيها بطلب الأقال.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٦ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٣

إذا كانت التهمة التى أدين المتهم فيها تقوم على أنه خلط دقيق قمح بدقيق ذرة وكان الثابت فى الحكم أنه لا اختلاف بين نتيجة تحليل العيتين اللتين أخلقتا من المخلوط فى صدد حصول الخلط، فلا يؤثر فى صحة الحكم بالإدانة أن يكون بين نتيجة تحليل العيتين اختلاف فى درجة الخصومة.

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٥٠

إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التى أدان الطاعن فيها " وهى تبديد زراعة قصب محجوزة " واستخلص ثبوتها من أن المخضر ذهب فى اليوم المعين للبيع إلى محل المحجوز فلم يقدمه المتهم فبحث عنه فلم يجده وقرر إين المتهم بمحضر التبديد أن الزراعة المحجوزة قد كسرت ثم قرر المتهم فى محضر البوليس أنه أخذ فى مصاد الدين المحجوز من أجله، ثم دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ورد القصب المحجوز لشركة السكر ولم يكن فى وسعه أن يركه لى الأرض ليوم البيع لأن موسم العصور يكون قد إنتهى مما ينتضى معه القصد الجنائى، وقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه لذلك لا يعيب حكمها، إذ أن فى أخذها بأسباب الحكم الابتدائى ما يفتى عن الرد على الدلائل الموضوعى الذى لم تر أنه يغير عقيدتها فى إدانة المتهم.

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٥٠

إذا كان المتهم لم يقدم بدلائل جديده يختلف فى جوهره عن الدلائل الذى تقدم به أمام محكمة الدرجة الأولى وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض لذلك الدفاع وفتده لإعتبارات سديدة ذكرها، فلا وجه للنمى على هذا الحكم بالقصور.

الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١/١٥/١٩٥١

إذا كانت المحكمة قد أحلت بأقوال المجنى عليه وإعتمدت عليها فى إدانة المتهم، ورأت فى الوقت ذاته أن سلوك هذا المجنى عليه فى دعواه المدنية يعتبر تنازلاً منه عن هذه الدعوى، فلا يصح بناء على ذلك الطعن على الحكم بمقولة إنه وقع فى تناقض.

الطعن رقم ١٣٨١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٥٠

إذا كان الحكم الابتدائى قد أسس براءة المتهم من التزوير ورفض الدعوى المدنية قبله على أن الأدلة على حصول التزوير لم تكن كافية لثبوت التهمة، وكانت الأسباب التى إستند إليها فى ذلك من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها، فإن تأييد المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه يتضمن بذاته الرد على دفاع المدعى بالحقوق المدنية فى صدد توفير الضرر، ولا يكون ثمة محل للنمى عليه فى هذا الشأن، إذ أن ما قال به الحكم من عدم ثبوت واقعة التزوير يكفى وحده لسلامة ما لقضى به من البراءة ورفض الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٥١

مهما يكن الحكم قد أخطأ فى ذكر بيان الباعث على الجريمة لذلك لا يؤثر فى سلامته ما دامت أدلة الإدانة المبينة به قائمة سليمة.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥١

إذا بين الحكم واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي إستخلص منها ثبوت التهمة [عاهة مستدعة] فى حق الطاعن وحده دون المتهم الآخر، كما تعرض للدفاع الطاعن من أن التهمة شائعة بينه وبين المتهم الآخر ففنده لإعتبارات سائفة وكانت الأدلة والإعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه الحكم - فلا يصح الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٥١

إذا كان الحكم المطعون فيه حين لضى بتصحيح الأعمال المخالفة فيما أقامه الطاعن من بناء قد أحال فى تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة فذلك لا يعيبه إذ هذا المحضر جزء من أوراق الدعوى فهو يكون مكملًا للحكم الصادر فيها فيما يخص بتنفيذ التصحيح الذى قضى به.

الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٠/٨/١٩٥١

مضى كانت الأسباب التى أوردتها المحكمة للحكم بالبراءة مفيدة عدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى فى حق المتهم، لأن هذه الأسباب بذاتها تكون فى هذه الحالة أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض، ولا يعاب على الحكم أنه لم يفرّد أسباباً لرفض دعوى التعويض.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١/٧/١٩٥٢

للمحكمة أن تعتمد على أقوال الشهود بالتحقيقات دون أقوالهم بالجلسة من غير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب، إذ الأمر مرجعه إلى إقتاعها وإطمئنانها.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١/١٤/١٩٥٢

مضى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأثبتها فى حق الطاعن على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذى قام عليه هذا الدفاع فإنه لا يعيبه أن يكون قد إستطرد إلى فرض آخر تمسك به الدفاع وقال فيه قولاً مقبولاً فى القانون أنه يفرض حصوله لا يؤثر على الواقعة التى إستخلصها وإنهى إليها.

الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ٢/١٩/١٩٥٢

ما دام الحكم قد أثبت عدم قيام الجريمة فى حق القاعل فلا يصح الطعن عليه بأنه أغفل التعرض لتهمة الإشراك الموجهة إلى متهم آخر معه.

الطعن رقم ١١٤٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٤

مضى كان الحكم الابتدائي الذى أيد لأسبابه بالحكم بالطعون فيه قد أشار إلى نص القانون الذى حكم بموجبه إذ ذكر أنه يعاقب الطاعن بمادة الإتهام مع طرفها المشدد بالفقرة الأولى، وهى المادة التى أثبتها الحكم فى صدره بقوله إن النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ٣١٧ فقرة أولى من قانون العقوبات فالطعن على الحكم الإستئنافى بأنه لم يشر إلى نص القانون الذى حكم بموجبه لا يكون له أساس.

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٩

إذا كان الحكم قد أذن المتهم فى إدارة محل عام قبل الحصول على ترخيص وكان المتهم قد دافع عن نفسه بأن اليوفيه محل الدعوى محل خاص فى داخل النادى ومخصص لخدمة أعضاء النادى، وكان الحكم قد قال إن النادى من النوادى الخاصة وأن اليوفيه جزء من منشآت ومبانيه وعاقب المتهم باعتباره مستغلاً جزءاً منه لحسابه الخاص، وذلك دون أن يبين الأدلة التى إستخلص منها أن هذا الجزء من النادى كان مباحاً للمرددين عليه من غير أعضاء النادى فإنه يكون قاصر البيان معيماً تلقضه.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٤

ليست المحكمة ملزمة بأن تشير صراحة فى حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شهود نفسى المتهم، بل إن توصلها على شهادة شهود الإثبات منها أنها أطرحت شهادة شهود النفسى فلم تر فيها ما يصح الركون إليه.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٢٥ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٤

لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد نسب إلى المجنى عليه، فى جريمة سرقة بإكراه، أنه شهد بأن المتهم كان يحمل مسدساً على خلاف القابض بالأوراق ما دامت المحكمة لم تتخذ من حمل السلاح عنصراً من عناصر الجريمة، ولم يكن ذلك من بين الأدلة التى إستندت إليها.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٤

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على متهمين بالتعدى على موظف عمومى أثناء تأدية وظيفته وعلى الطاعن بإستعماله القسوة أثناء تأديته وظيفته. وطلبت عقاب المتهمين بالمادتين ١٢٩ و ١٣٦ من قانون العقوبات، وكان الحكم قد أثبت الواقعة على المتهمين كل فيما يتعلق به وذكر لى صلبه أنه يطبق على الطاعن وعلى المتهمين الآخرين مواد الإتهام فإن الحكم المطعون فيه إذ بين فى صدره هاتين المادتين وأخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذى قال بتطبيقها فى صلبه، يحتار أنه أشار إلى أنه طبق على الطاعن نص المادة ١٢٩ من قانون العقوبات لتعلقها بخصوص ما أثبت عليه.

الطعن رقم ٨٧٦ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٦

إنه إذا كان الأصل في المحاكمة الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجرّبه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها ما دام سماعهم محكماً، فإنه ليس ما يمنع المحكمة من أن تزود في حكمها بما ورد في التحقيقات من أقوال شهود آخرين ما دامت هذه التحقيقات كانت معروضة على بساط البحث بالجلسة وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد عليها وإذا كان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تلاوة أقوال أحد من الشهود غير من سمعهم، كما لم يطلب تلاوة أقوال الشاهد الذي قال أمامها إنه لا يذكر الواقعة وأحال إلى أقوال المدونة في التحقيق بشأنها فلا يقبل من المتهم أن يعرض على الحكم لعدم تلاوة المحكمة هذه الأقوال، فإن المادة ٢٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتلى من شهادته التي قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدالات الجزء الخاص بهذه الشهادة، فإنها لم توجب هذه التلاوة بل جعلت الأمر فيها جوازياً.

الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٣

إنه لما كانت المعارضة في الحكم الغيبي تعيد الدعوى إلى حالتها فإن المحكمة الاستئنافية إذ تنظر في المعارضة المرفوعة عن الحكم الغيبي الصادر منها إنما هي في الواقع تنظر في الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي، فلا يكون ثمة ما يمنعها، وهي تقضي في هذه المعارضة بتأييد حكمها الغيبي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي، من أن تجعل أسباب هذا الحكم أسباباً لحكمها وأن تحيل في بيان واقعة الدعوى عليه.

الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢

إن سقوط كلمة سهواً من الكاتب في الحكم لا يؤثر في سلامته ما دام المعنى المفهوم من الحكم لا يستقيم إلا على أساس وجود هذه الكلمة.

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٢٥

إن إنعدام جسم الجريمة لا يؤدي إلى بطلان الإتهام القائم بشأنه.

الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٢٣ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٢

لا يعيب الحكم أن يكون قد أورد أقوالاً متعارضة لشاهد واحد أو شهود مختلفين، ما دام أخذ منها بما إطمأن إلى صحته، وأطرح ما عداه، إذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه، بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر، ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة.

الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٥٤/١/١٢

إن تمعد إذهاق الروح هو العنصر الذى تتميز به فى القانون نية الجسائي فى جريمة القتل العمد بحيث لا يكفى لقيامها القصد العام الذى يتطلبه القانون فى غيرها من جرائم الإعتداء على النفس، ومن المتعين على المحكمة إذ تقضى بإدانة المتهم فى تلك الجريمة أن تستظهر فى حكمها قيام تلك النية لديه وقت مقارفتها وأن تورد العناصر التى إستخلصت منها قيامها. وإذن لمضى كان الحكم المطعون فيه رغم إدانته للطاعن ومن معه بجريمة القتل العمد، قد أغفل التحدث عن نية القتل إغفالاً تاماً، فإنه يكون قاصر البيان معيباً بما يستدعى نقضه.

الطعن رقم ٢١٣٤ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٥٤/١/١١

إذا كان المدعى بالحق المدني دافع بلسان عاميه بأن الحكم الابتدائي قد قضى له بصعوض قدره ١٠٠٠ قرش على أساس أن العلاج أقل من عشرين يوماً مع أنه أحول على الطبيب الشرعى بعد شهر من الحادث فطلب إعادة الكشف عليه بعد شهرين، وأنه عولج حوالى تسعين يوماً، وكانت المحكمة قد أسمرت بتكليف النيابة بمخاطبة الطبيب الشرعى لإرسال إفادة الشفاء الخاصة بالجنى عليه - متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعد ذلك، بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه، دون أن يشير إلى هذا الدفاع، ويرد عليه فإنه يكون قاصر البيان لما يبيحه ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٨

يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون مشتملاً على الأسباب التى تهدد عدم إقتناع المحكمة الإستئنافية بأدلة القوت التى أخذت بها محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٩

من واجب المحكمة متى قضت بالإدانة أن تعنى ببيان الواقعة بياناً مفصلاً عن توالر عناصر الجريمة التى دانت المتهم بها، وأن تبين الأدلة التى أقامت عليها قضائها بالإدانة مفصلة واضحة. وإذن لمضى كان الحكم لم يبين الواقعة التى دان الطاعن بها، ولم يورد الأدلة المتبعة لها مكتفياً بمجرد الإشارة إلى شهادة الشهود، دون أن يورد مؤدى شهادة كل منهم، فإن الحكم يكون قاصر البيان لما يبيحه ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٢

لا يجب الحكم قصوره فى بيان ظرف سبق الإصرار متى كانت العقوبة التى أولفها على المتهم هى عقوبة جريمة القتل العمد المجرد من سبق الإصرار.

الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٥٤/٧/١

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلاً عن التقرير الطبي أن وفاة الجنى عليه نشأت عن كسور متشعبة ومنخفضة بعظام الجمجمة في مساحة كبيرة جداً وما صحتها من أعراض دماغية، كما أثبت الحكم أيضاً أن الطاعين أحدثا بالجنى عليه تلك الإصابات بنية إزهاق روحه وأنهما معاً إنهالا على رأس الجنى عليه ضرباً بالمصى الغليظة بوحشية وقسوة غير معهودة تدلان على تعمد القتل فإن كلا الطاعين يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بغض النظر عن الضربة التي أحدثها ما دام الحكم قد أثبت أن كلا منهما قد ساهم في ارتكاب الأفعال التي أحدثت الوفاة. وإذن فعلم إمكان تعيين من منهما هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ليس من شأنه أن يعيب الحكم.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦

إذا كان الحكم قد أقام إلزام التهمة بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها الجنائية، فلا يؤثر في سلامته أن يكون قد ساق أسباب أخرى لمسئولية التهمة مدنياً على أساس الخطأ المفروض بحكم المادة ١٧٧ من القانون المدني.

الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٤

مضى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بأنه في يوم ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ بإعتباره من حائزى محصول سنة ١٩٥٢ لم يورد نصيب الحكومة المطلوب منه في القمح، وكانت وزارة التموين قد أصدرت قراراً في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمد أجل تسليم الحصة المذكورة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك فقد رفع التاليم عن عدم التوريد في التاريخ المنسوب للطاعن لارتكاب الجريمة فيه فإنه يصح عملاً بالمادة ٢/٥ من قانون العقوبات نقض الحكم وبإراءة الطاعن.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٤

لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستئنافى أسباب الحكم الابتدائى أسباباً لما قضى به، وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم الاستئنافى.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٦

لا عبرة بالخطأ المادى الواضح الذى يرد بملهاجة الحكم التي يجرها كاتب الجلسة بعد النطق به، إذ أن هذا الخطأ المادى لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة.

الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤

إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل فقال إنها متوافرة عند الطاعن من إستعمال آلة قاتلة بطبيعتها وهى "فرد" مما يطلق الرصاص ومن تصويبه هذا الفرد إلى الغلام الجنى عليه فى مقتل منه "بطنه" وإصابته بهذه الإصابة التى مزقت أحشاءه وترتب عليها وفاته فى اليوم التالى فإن هذا الذى قاله الحكم يكون منافياً فى إستخلاص نية القتل وصحيتها فى القانون.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤

إذا كان الحكم قد عرض لنية القتل فقال " بأنها ثابتة لدى المتهم من السلاح المستعمل فى الحادث [بندقية] وهو سلاح نارى قاتل ومن تصويب المتهم إياه نحو الجنى عليهم وهو راكز على ركبته وإصابته أحدهم فى ركبته اليمنى أثناء محاولة الانبطاح على الأرض كالثابت بالتقرير الطبى الشرعى ومن تعدد الأعمرة النارية التى أطلقها المتهم من البندقية صوب الجنى عليهم وذلك فضلاً عن سبب الحادث كما سبق الذكر" - فإن هذه العناصر التى إستخلص الحكم منها توافر نية القتل لدى الطاعن من شأنها أن تؤدى إلى ثبوتها.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٥٤

يكفى فى إستظهار ركن العلانية فى جريمة السب أن يقول الحكم إنه متوافر من إرسال المتهم الألفاظ المنسوب صدورها منه وهو فى شرفة المنزل المطلة على الطريق العام.

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٤

من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالرد صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية، إذ يكفى أن يكون الرد عليها مستفاداً من الحكم بالإدانة إعتماً على أدلة الثبوت التى أوردها.

الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١١/١/١٩٥٥

لا يجب الحكم إذا كان قد أورد مادتي سبق الإصرار والرصد وإن لم ترد المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الخاصة بصريف الرصد ضمن المواد التى رفعت بها الدعوى، ذلك لأن المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ من القانون المشار إليه إن هما إلا من المواد التصرفية ولا شأن لهما بالعقوبة المقررة للمجريمة.

الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١١/١/١٩٥٥

من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالرد صريحاً على ما يثيره المتهم من أوجه دفاع موضوعية، إذ يكفى أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بإدائته إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٥

إذا كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما توافر به العناصر المكونة للجريمة وأوردت على ثبوتها في حق المتهم أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بها فهي بعد غير ملزمة بمتابعتها في مناحي دفاعه الموضوعي ومختلف حججه وأن ترد إستقلالاً على كل قول يديه أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدانته إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها.

الطعن رقم ٢٤٧٦ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٧

يعتبر الحكم قد دلل على نية القتل بما يؤدي إلى توافرها لدى المتهم بقوله " إنها ثابتة من أنه إستعمل آلة حادة قاتلة بطبيعتها [سكيناً] وطعن بها الجنى عليه في موضوع من جسمه هو مقتل إذ أصابه في صدره بين جلديه الثاني والثالث من البمين ومن النحو الذي وقعت الطعنة به إذ كانت بقوة نفذت بها السكين إلى التجويف الصدري وتسبب عنها تمزق الرئة اليمنى مما كاد يودي بحياة الجنى عليه لولا تداركه بالإسعاف والعلاج "

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٨

إن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه " لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلاً " وإذن فإذا كانت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة أمرت بحجز القضية للحكم بجلسة أخرى ورخصت للتخصوم في تقديم مذكرات في خلال مدة معينة وفي هذه الجلسة إستبدل بأحد القضاة قاض آخر وقررت المحكمة مد أجل الحكم بجلسة أخرى وفي هذه الجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة الحكم في الدعوى مشكلة من الهيئة السابقة فيكون أحد القضاة قد إشترك في المداولة دون أن يكون من بين الهيئة التي سمعت المرافعة وبالتالي يكون الحكم باطلاً.

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٩٦٢ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٠

- إذا كان الحكم إذ تعرض لسبق الإصرار قال " إن ظرف سبق الإصرار ثابت مما تقدم من أنه منذ خمسة أيام سابقة على الحادث سرق [ناف] محراث للمتهم، واتهم الجنى عليه في السرقة ورجعت الشبهات في نفس المتهم ضد الجنى عليه بأنه الذي سرق الناف أو على الأقل له يد في السرقة عندما أخذ من الجنى عليه أربعين قرشاً ورد الناف فتعيط المتهم وغلت مراجل الحقد في نفسه وصمم على الإنتقام من الجنى عليه وقتله ودبر الأمر في هدوء بعد أن إسود الناف قبل إقراره الجريمة يوم وأعد لذلك آلة قاتلة وهي فأس حتى إذا ظفر بالجنى عليه ضربه بها في مقتل وهي الرأس والأضلاع حتى مات " - فإن الحكم بذلك يكون قد إستظهر سبق الإصرار ودلل على توافره تدليلاً سائفاً.

إذا كان الحكم ادّعى ظروف الوعد قال وحيد ان ظرف الوعد ثابت أيضاً من ادّعاء المتهم وهو قريب في السكن للمجنى عليه، ويعرف الطريق الذي يسلكه الأخير في عدواته وروحاته إلى منزله فيزود له في هذا الطريق صباح يوم الحادث حتى إذا راه مقبلاً نحو منزله إنهال عليه بالقاموس حتى قضى عليه " - فإن الحكم يكون بذلك قد استظهر ظرف الوعد ودل على توافره تدليلاً سائفاً.

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٧

استقر قضاء محكمة النقض على أن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع لدى الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه.

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٦٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١

إذا كان الحكم قد تحدث عن ركن العلم بالسرقة لدى المتهمين فقال " وحيث إن المتهمين لم يقدموا ما يدل على من باعهما الدراجة وعلمهما بالسرقة ثابت من قيامهما بالشراء من شخص لا يتجر في مثل هذه الأشياء ولم يحصل منه على [ورقة مباحة] فإن الدليل الذي استخلصته المحكمة على علم المتهمين بالسرقة يؤدي إلى ما رتبته عليه.

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٣٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٩

لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم.

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٤٩٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤

إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة باللدر الذي رآه.

الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٤٤٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٢

التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقرانهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٥٣٩ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٦

الحقناً في رقم المادة المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المسعوجة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها

الطعن رقم ٩٣٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٦
لم ينص قانون الإجراءات الجنائية على الإعلان إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به، فإن قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد دور الإنعقاد لا تكون قد عاقلت القانون في شيء.

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ٣١/١/١٩٥٦
يكفى في المخالفة الجنائية أن يتشكل القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة.

الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ٧/٢/١٩٥٦
لا يهم في صحيح القانون أن تكون أدلة الثبوت التي استند إليها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابياً منها، مماثلة للأدلة التي بينها الحكم النهائي أو أن تكون المحكمة قد نقلت من هذا الحكم بعض عباراته وأسبابه وإغفلت منها أسباباً جعلتها قواماً لحكمها ما دامت قد رأت أن تلك الأسباب المنقولة تعبر تعبيراً صادقاً عما وقر في وجدانها واستقر في قلبها من معان وحقائق.

الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٦ بتاريخ ٦/٢/١٩٥٦
إذا كان الثابت من التقرير الطبي الشرعي أن برأس الجاني عليه إصابات وأن الوفاة نشأت عن إحداهما دون الأخرى، وكان الحكم قد أقام قضاءه على أساس أن كلا المتهمين «سرب الجاني عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة فأخذتهما بالقدر المتيقن في حقهما ودانتهما بجنحة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة، فإن الحكم يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون.

الطعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٦
ما تزيدت فيه المحكمة - بعد استيفائها دليل الحكم - واستطردت فيه من قبيل الفرض الجدلي ولا تعلق له بجوهر الأسباب ولا تأثير له بالحكم. لا يصح أن يتخذ سبباً للطعن في سلامة الحكم.

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢

إن التناقض فى أقوال الشهود يفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من القوائم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه، إذ مرجع ذلك إلى عقيدة المحكمة و إطمئنانها إلى صحة الدليل الذى تأخذ به.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٥٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٩

الحكمة غير ملزمة بالرد على أقوال شهود النفى متى كان ذلك مستفاداً من أحدها بأدلة الثبوت.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٤

لا يلزم لاستخلاص صورة الواقعة التى ترسم فى وجدان المحكمة أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد ذكره على السنة بعض الشهود، وإنما يكفى أن يكون مستتباً بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة امکانات العقلية، ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق.

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٦

مضى كانت البيانات التى أوردتها الحكم صحيحة ومطابقة للواقع، وكانت النيابة لم تقدم إلى المحكمة قبل الفصل فى الدعوى بما يخالف هذا الثابت فى الأوراق، ولم تلغى إليها نظرها حتى يتسنى لها تحقيق هذا الغرض، فإن المحكمة إذ قضت فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها لا تكون قد عمالت القانون.

الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٢

لا يشترط التحدث صراحة وإستقلالاً فى الحكم عن القصد الجنائى فى جريمة السرقة، بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً منه.

الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٩

لا عبرة بالخطأ المادى الواضح الذى يرد فى تاريخ الحكم والذى لا تأثير على حقيقة ما حكمت به المحكمة.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٥

مضى كانت المحكمة قد أشارت فى أسباب حكمها إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش وردت عليه وانتهت إلى أنه دفع فى غير محله، ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم، فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش، ولا يتربط البطلان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع.

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٩

ليس بلازم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن علم المتهم بأن ما محرره مخدر بل يكفى أن يتضح إستظهار
الحكم للعلم من مدوناته.

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٦

خطأ الحكم فى إسم المبلغ عن الحادثة بفرض صحته، لا يقدح فى سلامته ما دام الأمر فى التبليغ لا يجاوز
حد الإضرار بجريمة وقعت لتباشر الجهة المختصة تحقيقها.

الطعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٥

— إن خطأ الحكم فى إسم القرية التى إنتقل إليها المجنى عليه وفريقه لا يعيبه، ما دام هو خطأ مادياً لا أثر له
فى منطق الحكم ولا فى نتيجته.

— إن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتعقب المتهم فى دفاعه الموضوعى فود على كل شبهة يثيرها أو
جزئية يمسك بها وترد عليه استقلالاً إذ الرد مستفاد من قضائها بالإدانة للأسباب التى تضمنها حكمها
وهى ليست ملزمة كذلك بأن تبين سبب إطراحها لأقوال شهود لم تر الأخذ بشهادتهم إذ مرد الأمر إلى
إطمئنانها أو عدم إطمئنانها إلى الأخذ بما شهدوا به.

الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٩٥٨/١/١٤

إن إزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات فى حق المتهم دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما
دامت العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون وما دام تقدير تلك العقوبة هو من
إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى
رأته.

الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣٠

معى كان الحكم قد إستخلص توافر نية القتل إستخلاصاً سائفاً وصحيحاً فى القانون، فلا يؤثر فى ذلك
طول مدة علاج المجنى عليه أو قصرها.

الطعن رقم ١٦١٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٨/١/٦

إن خطأ الحكم فى رقم المادة النطبقة على والمة الدعوى لا يعيبه ما دام قد إنتهى إلى نتيجة يقرها القانون.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٥٨/٤/٨

مضى كان كلا الحكيمين الإبتدائي المؤيد لأسبابه والإستثنائي قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بوجهه العقاب على المتهم، وكان لا يعصم الحكم الإبتدائي من هذا العيب أنه أشار إلى مواد الإتهام التى طلبت النيابة تطبيقها على التهمة ما دام لم يفصح عن أخذه بها بل إقتصر على الإشارة على تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التى لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب وإنما يتعلق بتحديد العقوبة فى حالة تعدد الجرائم، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٥٨/١٠/١٤

مضى كان الحكم فيما أورده من أسباب صحيحة مستمدة من ذات الكشوف الطبية قد رفع التناقض الظاهرى فيما جاء بالتقريرين الطبيين عن إصابة الجنى عليه فإن الحكم يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١٣٠٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢٢

الأصل فى الأحكام أن تحمل على الصحة، ولا تترتب على الحكم إذا عصم فى منطوقه ما كان قد أجمله فى أسبابه، فإذا كان ما قاله الحكم فى أسبابه إجمالاً عن وقف تنفيذ العقوبة قد فسره فى منطوقه بأنه يشمل عقوبة الحبس دون الغرامة فإن هذا التفسير لا يجافى المنطق ولا يناقض فى شئ ما سبقه.

الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٦

لا تغريب على المحكمة فى أن تفرض حصول الواقعة على صورتها المحتملة، وأن ثبت مع ذلك إدانة المتهم عنها على أى صورة من الصور التى افترضتها.

الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢

لا يشترط لصحة الحكم أن يلتزم فى وضع أسبابه ترتيباً معيناً، فإيراد أدلة البراءة - بالنسبة لمن قضى ببراءتهم - متداخلة فى أدلة الإدانة لا يبلغ مبلغ العيب المبطّل له.

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٥٩/٣/١٦

لا يعيب الحكم الخطأ الذى يقع فى ذكر مادة من مواد قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٧

- شككة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التى تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها، وهى ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من

كل ما يقدم إليها من أدلة - ولو كانت غير مباشرة - متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقضاء العقلي والمنطقي.

- لا يعيب الحكم ما استورد فيه من أمور تتصل في مجلتها بالبائع على الجريمة والدافع للمتهم على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية.

الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥٩

لا يعيب الحكم تمويله على واقعة خاطئة متى كان مشتملاً على أدلة أخرى كافية بذاتها لإقامة الحكم في شأن عدم إطمئنانه للشهادة المرضية التي قدمها المتهم.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٠

لا يعيب الحكم عدم تحدده صراحة عن ركن الضرر ما دام الحكم قد دان المتهم بجرمته تقديم أوراق غير صحيحة تمكن بها من الحصول على إقامة دائمة في البلاد - إذ الضرر متلازم مع فعله المتهم وباقي المتهمين الذين أدينوا معه.

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ٣/٧/١٩٦١

من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استدل إليه منها.

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ٦/٢٦/١٩٦١

لا يعيب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها أو بتكوين عقيدة المحكمة في النتيجة التي انتهت إليها ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انتهت بمضى المدة.

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤١٨ بتاريخ ٤/٢٤/١٩٦٢

لا يعيب الحكم الطعون فيه عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعى عن كيفية حصول التفتيش وطريقة ضبط المندبل المحتوى على المخدر وما أسفر عنه تحليله ما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى ما ثبت من تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة مع الطاعن مخدر ولأن في إيراد أدلة البوت ما يفيد ضمناً إطراحها لهذا الدفاع.

الطعن رقم ٢١٨٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ٢/٤/١٩٦٣

متى كان الحكم الابتدائي قد أشار إلى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات، وكانت هذه المادة لم تقتصر على بيان أو كان جريمة البلاغ الكاذب وإنما نصت أيضاً على وجوب العقاب عليها، ولما كانت العقوبة المقررة

بها هي المقررة في القانون لهذه الجريمة، وكانت إحالة الحكم المطعون فيه على الحكم الابتدائي وأخذ به بأسبابه تشمل فيما تشمله مادة العقاب فإنه لا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية ولا محل للنعي على الحكمين بإغفالهما إيراد النص الذي عوقب المتهم بموجبه.

الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢١

الأصل أن الأحكام لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليها قضاها ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور في إيراد أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة ثاني درجة مردود بأن ذلك يعتبر إطلاحاً لأقوالهم أخذاً بأدلة البوت التي بينها.

الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩

مضى كانت المحكمة قد أقامت الحجة على مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التي دين بها، بما إستخلصه من عناصر الدعوى في منطق سليم وغير تناقض، وكان الحكم بعد أن دلت على خطأ الطاعن المتمثل في عدم إضائه النور الخلفي ليلاً للسيارة قيادته في حال وقوفها في الطريق العام وإستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت، ونفى عن قائد السيارة التي إستقدم بها إرتكابه أي خطأ إستغرق خطأ الطاعن، فإنه يفرض ما يقوله الأخير من خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الإنبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تنضئ أنوارها الماكسة، فإن هذا الخطأ بعد أن إسوفى الحكم دليله لا يضره، طالما أنه لا يؤثر في سلامة منطق أو النتيجة التي إنتهى إليها، ذلك بأن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٢٧٠ بتاريخ ١٩٦٣/٤/١

— من المقرر أن انهامى الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مراجعته، فإن ذلك لا يمد إخلالاً بحق الدفاع ما دام المتهم لم يد أي إعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل.

— لا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد إستظهر أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع، وأن القبض لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبساً بها بعد أن أنبسط الضابط المخدر وتبينه، أثر تخلى الطاعن طواعية عنه، فاضحي المخدر بذلك هو مصدر الدليل على لبوت الواقعة ضده وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض. فإن الحكم يكون سليماً، ويكون النعي عليه بمخالفة القانون والفساد في الإستدلال غير سديد.

الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨

لا يعيب الحكم أن يورد تفصيلات لا تصل بجوهر الواقعة، ما دام الطاعن لا ينزع فى صحة ما أوردته الحكم بشأنها، وأن لما مأخذها الصحيح من أوراق الدعوى، لأن ذلك لا يعدو أن يكون تزيئاً لا تأثير له على سلامته.

الطعن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٣

ما يفوه الطاعن من أنه كان فى إمكانه إعدام جسم الجريمة بإلقاء المخلد فى النيل، هو من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا تلزم المحكمة بالرد عليه، لما هو مقرر من أن قضاءها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردتها ما يفيد ضمناً أنها أطرحته.

الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٧

— من المقرر أنه لا يعيب الحكم إختلاف الشهود فى تفصيلات معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها فى تكوين عقيدته، ذلك أن محكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة فى تقدير الدليل، فلها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها، وهى إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة، لأن الأمر مرجعه على إقتناعها هى وحدها، وفى عدم إيراد الحكم هذه التفصيلات ما يفيد إطراحها.

— متى كان المستفاد من الحكم أنه إستظهر أن الضغينة ولدت فى نفس الطاعنين أثراً دفعهما إلى إرتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير، فإن إستخلاصه لطرف سبق الإصرار يكون سليماً وصحيحاً فى القانون.

— من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت إتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسؤولاً عن نتيجة الضرب الذى حصل الإتفاق عليه، سواء ما وقع منه أو من زملائه. ومن ثم فإن الحكم إذ دان الطاعنين كليهما بجناية العاهة التى تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات يكون صحيحاً.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٢

لا تلزم المحكمة بتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى المختلفة، طالما أن الرد عليه مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١

من المقرر أنه إذا كان الحكم الإستئنافى قد أورد أسباباً جديدة لقضائه فإنه إذ قرر بعد ذلك أن يأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه فإن ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التى أتشأها لنفسه.

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٣

- ليس بلام ان تطابق اقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى ان يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستصعب على الملاحظة والتوفيق. ولما كان تحميد المسافات أمراً تقديرياً فليس من شأن الخلاف فى ذلك بين اقوال الشاهد ورأى الخير القنى ان يهمل شهادة الشاهد ما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى صحتها

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تورّد فى حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفى لتبرير إقتناعها بالإدانة ما دامت قد إطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها فى تكوين عقيدتها، فلا يؤثر فى سلامة الحكم أن يغفل الإشارة إلى تحديد مسافة الإطلاق كما حledgeا التقرير الطبى الشرعى.

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٣

البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة من هذا السياق. ومن ثم فلا يؤثر فى سلامة الحكم ما يعيبه عليه الطاعن من ترديه فى الخطأ فى خصوص موقف الشرطى السرى وقت إطلاقه الأجرة النارية على سيارته إذ أن هذه الواقعة يفرض قيام الخطأ فيها لا تنس منطق الحكم أو النتيجة التى خلص إليها.

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧١٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٣

من المقرر أن الخطأ فى أسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد أستظهر أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش. ولما كانت المحكمة قد أفصحبت بما أورده فى مدوناتها عن إطمئنانها إلى أن الطاعن هو الذى إنصبت عليه التحريات وهو المقصود فى الإذن الصادر بالتفتيش. فإن النعى على الحكم بالقصور فى التسبب يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١١/١٠/١٩٦٣

- لا يؤثر فى سلامة الحكم إغفاله بيان مدى العامة طالما أن التهم لا يجادل فيما نقله الحكم عن التقرير الطبى من تخلف عاهة مستديمة بالجنى عليه.

- لا يعيب الحكم تناقض الشهود، ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣

لا يشترط فى الأدلة التى إعتد عليها الحكم أن يقطع كل دليل منها على حدة فى كل جزئية من جزئيات الدعوى، ولا يلزم أن يكون صريحاً مباشراً فى الدلالة على ذات الفعل موضوع الإتهام، بل يكفى لسلامة الاستدلال أن يكون مؤدياً إلى تأييد الواقعة كما إستقرت فى يقين المحكمة. إذ الأدلة فى المواد الجنائية

متساندة تكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى، فلا ينظر إلى دليل بعينه على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها ومنتجة فى إكمال قناعة المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣
يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بهر وبصيرة.

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ٣/٣/١٩٦٤
من المقرر أنه يكفى لسلامة الحكم أن تثبت المحكمة أركان الجريمة وأنها وقعت من المتهم، وتبين الأدلة التى قامت لديها فجعلتها تعقد ذلك وتقول به، وهى ليست ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع رداً خاصاً بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التى عولت عليها فى إدانة المتهم.

الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٣
الأصل أن محكمة الموضوع لا تلزم بمطابقة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة لرد على كل شبهة يثيرها وحسبها أن تقيم الدليل على مقارفته الجريمة التى دين بها بما يحمل قضاءها.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ٢٠/١/١٩٦٤
للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلزم بتحديد موجه الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها وما دام الطاعن لم يتنازع فى صحة نسبة هذه الأقوال إليهم.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ٦/١/١٩٦٤
من المقرر أن للمحكمة أن تتول فى إدانة متهم على أقوال متهم آخر فى الدعوى متى إطمأنت إليها ولو لم يكن من دليل سواها.

الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ٩/١٢/١٩٦٣
- لا يضير الحكم أن يأخذ بأقوال متهم على آخر متى وثقت المحكمة فيها وإزاحت إليها.
- الأصل هو أن استعلاف الشاهد - عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٧٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية التى أسالت إليها المادة ٣٨١ الملغى بالقانونين رقمى ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ و ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فى باب

الإجراءات أمام محاكم الجنائيات - هم من الضمانات التي شرعت فيما شرعت لمصلحة المتهم ولا يجوز أن يوجب البطلان على إتخاذ هذا الضمان الذي قصد به حل الشاهد على قول الصدق.

- من المقرر أن المادة ٢٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت إليها المادة ٣٨١ من هذا القانون وإن كانت قد نصت على أن " ينادى على الشهود بأسمائهم وبعد الإجابة منهم يجيزون في العرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها إلا بالتوالي لتأدية الشهادة أمام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة إلى حين إقفال باب المرافعة " فإنها لم ترتب على مخالفة هذه الإجراءات أو عدم الإشارة إلى إتيانها في محضر الجلسة بطلاناً.

- سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - ولا يضيره أن يستظهر هذا الظرف من الضيقة القائمة بين المتهم والجنى عليه والتي دلت على قيامها تدليلاً سائفاً.

- الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق - وهي في ذلك ليست مطالبة بالآخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً منطقاً مع حكم العقل والمنطق دون تفهيد هذا التصوير بتدليل معين.

- محكمة الموضوع أن تجزئ الدليل فتأخذ به في حق متهم دون الآخر لما هو مقرر لها من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا يعقب عليها فيه.

- تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب طالما كان إستدلال الحكم سليماً يؤدي إلى ما إنتهى إليه.

- البيان الموعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

- يصح الإستشهاد بالشهادة المنقولة عن الغير متى إطمأنت المحكمة إلى صحة صدورهما من نقلت عنه.

- لا يضير الحكم أن يأخذ بأقوال متهم على آخر متى وثقت المحكمة فيها وأرتاحت إليها.

- الأصل أن الدفع بتطبيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تسوجب رداً صريحاً.

- لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يطرحها أو إستنتاج يستنتجه من ظروف الرأفة أو أقوال الشهود وترد عليه على إستقلال، طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السانقة التي أوردها الحكم.

- إختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الإعتداء وإعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من هذا الإختلاف لا يعيب الحكم ما دام قد أخذ من أقوالهم بما رآه صورة صحيحة للواقعة، هذا فضلاً عن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة.

- محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطيب الشرعي في تقديره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدته لديها.

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٣

من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في إثبات إقتناع القاضي وإطمئنانه إلى ما إنتهى إليه لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي في مجموعها إلى ما رتب عليها، فإنه لا محل لما ينصاه الطاعن من إطراح الحكم بعض تفصيلات الممانعة.

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١/٢٧/١٩٦٤

- مقتضى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية - من أنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يظل محسماً بالحكم السابق صدوره ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة - هو سقوط الحكم الغيابي ذاته دون إجراءات المحاكمة، ومن ثم فإنه يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إلى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية.

- الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى لما تستقل به محكمة الموضوع، ولا يجوز أن تصادر في اعتقادها بشأنه ولا الجادلة فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٣

لا يعيب الحكم عدم تحمده صراحة وعلى إستقلال عن علم التهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه. ولما كان فيما أورده الحكم المطعون فيه من حضور الطاعن الإجتماعات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الأوراق المالية للبيع بضمن لا يعدو ثلث

القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون غير سديد ويتعين رفضه

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٧
من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إلتئاعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً على أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٤
من المقرر أن محكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطالبة بأن تأخذ بالأدلة المباشرة وحدها بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي.

الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٥٢ بتاريخ ١/١٣/١٩٦٤
للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى.

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ٢/٣/١٩٦٤
الحكمة غير ملزمة بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يبرها على إستقلال.

الطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ٢/٣/١٩٦٤
- تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائياً أم مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى، ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ولما كان الحكم قد دلت في منطق سائغ على أن الحادث وقع نتيجة لقيادة الطاعن للفاطرة بسرعة لا تحتملها الظروف التي وقع فيها ودون إطلاق جهاز التبيه لتبيه الجنى عليه فإنه يكون قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه وإستظهر رابطة السببية بين الخطأ والحادث.
- وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع لتزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تعطمن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها.

الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٦٤/٧/١٠

من المقرر أن شكة الموضوع الخرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى وما فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تطرح ما عداها بما لا تطعن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب.

الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢

لما كان بين ما أثبتته الحكم عند تحصيله للواقعة ما يفيد أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عبارين بقصد قلة فإزعه روحه على خلاف ما أثبتته التقرير الطبى الشرعى من أن المجنى عليه أصيب من عبار نارى واحد فإن ما أورده المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يشكل تناقضاً بين الدليل الفنى والدليل القولى - وكان الحكم لم يعن برفع التالف بما يدل على أن المحكمة لم تفتن إليه ولو أنها فطنت إليه لجاز أن يتخير وجه الرأى فى الدعوى. فإن الحكم يكون معيماً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٩

لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمراً مسجوباً لمقوبة فاعله. ولما كان ما أسنده المتهم إلى الطاعنين من أنهم أثبتوا فى عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوى على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج لإثبات هذه الصفة، كما أن ما أسنده إليهم إن صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوى على جريمة نصب، إذ أنه من المقرر شرعاً أن إضواط بكارة الزوجة لا يؤثر فى صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحاً ويظل هذا الشرط. ولما كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن ما أسنده المتهم إلى الطاعنين لا يستوجب معالبتهم جنائياً أو تأديبياً، فضلاً عن إثناء سوء القصد وقضى تبعاً لذلك ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها فإنه لا يكون معيماً فى هذا الخصوص.

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣٠

إثبات علاقة السبية فى المواد الجنائية مسألة موضوعية يفرد بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز مجادلته فى ذلك أمام محكمة النقض ما دام الحكم قد أقام قضاءه فى هذا الشأن عل أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠

يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٧

خُتِلَ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة، وما دام الحكم قد أثبت إستلام الطاعن لأطيان المحجوز عليه جميعها، وكان الطاعن قد أقر في أسباب الطعن أنه إمتنع عن إيداع ريع ثلاثة ألدنة منها، فإن عطاء المحكمة في هذا الخصوص - بفرض صحته - لا يقدر في سلامة الحكم إذ يستوى أن يكون المبلغ المبدد من حصيلة الأطيان جميعها أو من حصيلة جزء منها فقط.

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٨

من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بجناية الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني، ولما كان من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الإئتمان الذي خلص الحكم إلى أن المال قد سلم إلى الطاعن بمقتضاء إيجاز النصاب القانوني للإثبات بالبين، وقد دفع بحامي الطاعن - قبل مجامع الشهود - بعدم جواز إثبات عقد الإئتمان بالبين ولم يعن أى من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه بالرد عليه وقد تساند الحكم الابتدائي إلى أقوال الشهود في إثبات عقد الإئتمان الذي يجب في الدعوى المطروحة نظراً لقيمته أن يثبت بالكتابة ما دام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبين. لما كان ذلك، وكان الدفع بعدم جواز الإثبات بالبين وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه ما دام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء في مجامع أقوال الشهود - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفع المشار إليه إلا أنه لم يعن بالرد عليه، كما أغفل ذلك أيضاً الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور في البيان والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٣

تحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة، بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي فإذا كان الجاني قد احتاط ولم يذكر إسم المجنى عليه صراحة في عبارات السب، فإن تحكمة الموضوع أن تعترف شخص من وجه إليه السب من واقع عبارات السب وظروف حصوله والملابس التي إكتشفته.

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٥
لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم إسقاطاً عن ركن الضرر بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١١
محكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي. فلا يلزم لإستخلاص صورة الواقعة التي ترسم في وجدان المحكمة أن يكون هذا الإستخلاص قد ورد على السنة الشهود وإنما يكفي أن يكون مستتباً بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة المعينات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٣
- لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجلسة المحاكمة إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره.
- متى كانت المحكمة قد إضمانت إلى الشاهد رأى الطاعين وهما في طريق فراهما عقب ارتكاب الحادث، وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئة وقوامه ولو كانت رؤياه من الخلف أثناء فراجه خصوصاً إذا سبقت له معرفته بمن رآه، وكان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها لأن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة.
- الأصل هو أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القيني، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القوي غير متناقض مع الدليل القيني تناقضاً يستعصي على المواءمة والتوفيق.
- سبب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، والخطأ فيه يفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم.

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٥
التناقض بين أقوال الشهود لا يجب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً مانعاً.

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٥ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٥
تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون مقب عليه في ذلك. فإذا كانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها وكان تقدير

العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته. لأن نفي الطاعن على الحكم بالقصور في التسيب لأنه لم يعن بالرد على دفاعه بأنه ارتكب الجريمة في ظروف إستثنائية تعتبر علناً مخففاً يوجب أخذه بالرفقة لا يكون له محل.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٦٤

- لم يرسم القانون شكلاً خاصاً تصوغ به المحكمة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها. فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كالياً في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى المتهم حسبما إستخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه إلى نص القانون الذي يتطلب تاتي تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستوفى هذا البيان فلا يضيره إن أهفل ذكر الكيفية التي طرح بها الجنى عليه الطاعن أرضاً طالما أن هذا الأمر لا يرتب عليه أية نتائج قانونية وفقاً للتصوير الذي عول عليه الحكم في إفتائه.

- الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٤

- التناقض الذي يطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متعادلاً متساوياً لا شيء فيه باقياً يمكن أن يعتبر قوياً نتيجة سليمة يصح معه الإعتماد عليها والأخذ بها.

- تريد الحكم فيما إستطرد إليه لا يعيه طالما أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٦٨ بتاريخ ٢/٦/١٩٦٤

ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يتقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة، وكانت تمثل الواقع في الدعوى، ولا يغير من ذلك أن يكون من نقلت روايته حدثاً صغيراً ما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على إعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه. وإذا كان الطاعن لا يدعي بأن الطفل - الذي نقلت عنه الرواية - لا يستطيع التمييز أصلاً ولم يطلب إلى المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لدى هذا الطفل وأهليته لتحمل الشهادة بل إقتصرت على تمييز الحكم بحد سكوت ذلك الطفل عن الإجابة في تحقيق النيابة، فإن ما يثيره من نعي بهصد تعويل الحكم على الرواية المنقولة عنه لا يمدو أن يكون جديلاً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا شأن بحكمة النقض به.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٣٠

إن تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى، وليس من شأن الاختلاف فى ذلك إهدار شهادة الشهود إنما الأمر فى ذلك مرجعه إلى تقدير محكمة الموضوع وإطمئنانها إلى الشهادة فى مجموعها كمتصر من عناصر أدلة البتوت المطروحة. فإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى ما قرره شاهداً الرؤية واستخلصت الإدانة من أقوالهما بما تناقض فيه، فإن ما يفرضه الطاعنان بشأن اختلاف تقدير الشاهدين لمسافة الإطلاق ينحل إلى جدل فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٦

من المقرر أن أدلة الدعوى تخضع فى كل الأحوال لتقدير القاضى ولو كانت أوقافاً رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح فى الظل أن يكون غير ملتبس مع الحقيقة التى إستخلصها القاضى من باقى الأدلة. ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال ضابط الشرطة من حضور الطاعن إلى مكتبه فى صباح يوم الحادث وأطرح التصریح الذى قدمه الآخر - للتدليل على أنه كان فى زيارة لأخيه فى اليوم نفسه بمستشفى الأمراض العقلية - للأسباب السالفة التى أوردتها - فإن ما يفرضه الطاعن فى هذا الشأن ينحل إلى جدل فى تقدير الدليل مما تسقط به محكمة الموضوع بغير معيب.

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٦

- لا يشترط فى القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً من الظروف والملازمات طبقاً للواقعة التى أثبتها الحكم.
- من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بهر وبصيرة.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٣

خطأ الحكم فى بيان أوصاف المكان الذى إتخذهُ الطاعنون مكاناً لوقوفهم الجنى عليه لا يقدح فى سلامته طالما أن هذا الخطأ غير مؤثر فى منطقة أو النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢١

- من المقرر أن الطلب الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه عند رفضه هو الطلب الجازم الذى يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه. ومن ثم فإنه لا تترتب على المحكمة إن هى إلتفتت عن طلب

إستدعاء الطبيب الشرعي للمناقشة أو عرض الأوراق عليه ما دام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب وطالما كان دفاعه خلوًا من أى مطعن على التقرير الطبى المقدم فى الدعوى.

- من المقرر أنه ليس بلامزم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الوائمة والتوفيق. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد من أقوال شهود الإثبات تحديداً معيناً لمسافة الإطلاق، وإنما أورد بيان هذه المسافة نقلاً عن التقرير الطبى الذى حددتها بما لا يقل عن موتين، فليس إذن ثمة تعارض بين ما أورده الحكم من مؤدى هذين الدليلىن.

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٦٤

محكمة الموضوع أن تأخذ بإسراف الجنى عليه على النهم - كما هو الشأن فى أدلة الإثبات كافة متى إطمأت إليه ولو كان يعرفه من قبل، فلا على المحكمة إن هى اعتمدت على الدليل المستمد من تعارف الجنى عليه على الطاعن مع سابقة معرفته إياه ما دام تقدير قوة الدليل من ملطة محكمة الموضوع وحدها.

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٤

نست المادة السادسة فقرة " ب " من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات " كل من إستغل بأية وسيلة بهاء شخص أو فجوره " وهذا النص هو بذاته النص الذى تضمنته المادة السادسة فقرة " ب " من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملئى وكان قد وضع بدلاً من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التى كانت تعاقب بالحبس " كل من يعول فى معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة " وبين من عبارة الفقرة " ب " من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن المشرع قصد من وضعها أن يمتد العقاب إلى طائفة المستغلين للبهاء والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون الإستغلال مصحوباً بأى فعل يمدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة. وإذ كان ورود عبارة " التعويل فى المعيشة على كسب المرأة " بالمادة ٢٧٢ عقوبات الملقاة قد ترتب عليه جعل النص قاصراً على عقاب كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق الظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول فى معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة فقد رأى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة. ومن ثم فقد أبدلت بعبارة " كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق الظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول فى معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة " فقد رأى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة. ومن ثم فقد أبدلت بعبارة " كل من إستغل بأية وسيلة بهاء شخص أو فجوره " لتتناول بالعقاب كل وسائل الإستغلال المباشرة وغير المباشرة دون إعتداد بقيام أية صلة بين

المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الإستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البغاء الذى دلعه العميل لقاء إرتكابه الفحشاء مع البهي مما توالم به العناصر القانونية لجريمة إستغلال البغاء المنصوص عليها فى الفقرة " ب " من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكان لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جرميى إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم الثانية على إرتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية - وبين ما إنتهى إليه من ثبوت جريمة إستغلال بغاء المتهمه المذكورة فإن ما يتعاضد الطاعن على الحكم بقوله التعاضد فى التسبب أو الخطأ فى تطبيق القانون لا يكون سديداً.

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٢٩/٣/١٩٦٥

إعطي القرار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى المواد من ٣٣ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التصريح فى العقوبة تبعاً لخطورة الجاني ودرجة إثمه وصدى ترديه فى هوة الإجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها. فشدد العقاب فى جرائم الجلب والإتجار وخطف العقوبة فى جرائم التعاطي فحدد عقوبتها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون بالسجن والغرامة من ٥٠٠ ج إلى ٣٠٠٠ ج وأجاز فى الفقرة الثانية إستعمال الظروف القضائية المخففة وفقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات بشرط ألا تقل العقوبة عن الخمس ستة شهور. ثم إستحدثت فى الفقرة الثالثة تدبيراً إحوازياً يجوز للمحكمة أن تأمر به على من ثبت إدمانه على تعاطي المخدرات لجرى نصها " ويجوز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بإيداع من ثبت إدمانه على تعاطي المخدرات إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن تقرر اللجنة المختصة بمبحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الإفراج عنه، ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة " وحدد فى الفقرة الرابعة من هذه المادة طريقة تشكيل هذه اللجنة، وحظر فى الفقرة الخامسة أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بإيداعه بها مرتين أو لم يحض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات. والقانون وإن إستلزم ثبوت إدمان الجاني على تعاطي المخدرات لجواز الحكم بهذا التدبير الإحوازى إلا أن المشرع لم يشأ أن يورد تعريفاً محدداً للإدمان أو أن يقرنه بمداول طبي معين فبهر بذلك عن أن رغبته فى تعميم مدلوله وعدم قصره على أعراض مرضية محددة. ولما كان الإدمان على الشئ لغة هو المداومة عليه، فبحسب المحكمة أن تتحقق بأنها بعهدد حالة يداوم فيها الجاني على تعاطي المواد المخدرة لكي تأمر بإيداعه المصحة، ما دامت القيود الأخرى المنصوص عليها فى الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من القانون غير متوافرة فى حقه، وهى فى ذلك غير مقيدة بدليل

معين بل إن لها أن تبين حالة الإدمان من كافة وقائع الدعوى وعناصرها المطروحة أمامها على بساط البحث وأن تقيم قضاءها في ذلك على أسباب سائفة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستند في ثبوت إدمان المطعون ضده إلى إقراره في التحقيق وبجلسة المحاكمة بتعاطي المخدرات لمرضه وإلى ما كشفت عنه صحيفة سوابقه وهو تدليل كاف وسائق في ثبوت إدمانه، ولا ينال من سلامة تدليل الحكم عدم إيضاحه ماهية سوابقه المطعون ضده ما دامت الطاعة لا تنازع في أنه سبق الحكم عليه بقوانين في إحراز مخدرات إحداهما بقصد التعاطي، ومن ثم فإن ما تعاه الطاعة على الحكم من قصور في التسيب لا يكون له محل.

الظعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٢٠١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢

- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستعجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها. لمعى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

- لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون نسب على خلاف الثابت في الأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل هذه الواقعة اعتباراً في إدانة المتهم، وما دام حكمها مقاماً على أدلة مؤدية إلى ما رتب عليها.

الظعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٥ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٨

- العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون في سلطته أن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

- من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين.

الظعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٥

من المقرر أن العبرة في الأحكام الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو ببراءته، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته، على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعنى أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو يثبت ما ينفيها بل إن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعمد تحقيقه بالجلسة، ولكن لما أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية لرفض الأخذ بها ولو لم يطن فيها على الوجه الذى رسمه القانون. وإذا كان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد أطرح ما جاء بأسباب الحكم الصادر فى الدعوى المضمومة ورجع إلى التحقيقات

ذاتها يستهدى منها الحقيقة وواقع الحال وأخذ بأقوال المجنى عليه بتلك التحقيقات فلا يجوز للطاعن مصادرة المحكمة في عقبتها أو مجادلتها في عناصر إطمئنانها ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٥٠ بتاريخ ١١/١/١٩٦٥
الحكمة بحسب الأصل غير مقيدة بنذب غير إذا هي رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفى للقصل فيها ولما كانت الأدلة التي أوردتها الحكم بما له من سلطة موضوعية تنبئ بسلامتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن الطاعن أعد مسكبه للدعارة. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن رفض طلب نذب الطبيب الشرعى لإثبات المعجز الجنسي لدى الشاهد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ٣/١/١٩٦٥
- يكفى في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقتضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة.

- الإعراف في المواد الجنائية لا يمدو أن يكون دليلاً من أدلة الدعوى يخضع في تقديره إلى حكمة الموضوع، فلها أن تطرحه إذا لم تقتنع بصحته ومطابقته للحقيقة. إذ المبرة يافتع القاضى بناء على التحقيقات التي تتم في الدعوى بإدانة المتهم أو براءته.

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٥
- الدلع بتفليق التهمة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تسوجب رداً صريحاً بل إن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السالفة التي أوردتها الحكم.
- لا تلزم المحكمة بمناوبة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستغلال.

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٥
الحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها، وإطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطلاعها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحمل المحكمة على عدم الأخذ بها. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن القصور في الرد على دفاعه في شأن تصويره للحادث وتراعى الشهود في التبليغ غير سليم.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٦٥/٢/٨

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني على أنه " يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط، وهى التى لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون ". كما تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ على أن " يعتبر آيلاً للسقوط كل بناء أو سياج أو نصب أو غير ذلك من منشآت إذا كان يلقى من سقوطه أو سقوط جزء منه ما يعرض للخطر حياة السكان أو الجيران أو المارة أو المتطعين بالطريق أو أصحاب حقوق الإرتفاق أو غيرهم ". ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعين دفعا أن العقار موضوع الدعوى متخرب وآيل للسقوط بما تنطى به مسئوليتهما عن هدمه وقاما تأييداً لذلك إقراراً من الصراف بإيد بأن هذا العقار متخرب وفتت عنه الموائد وشهادة من شيخ البلدة بمثل ذلك وقد سكت الحكم المطعون فيه عن هذا الدافع الجوهري وكان يعين عليه أن يحصيه وأن يتحقق قبل الحكم فى الدعوى لما إذا كان هذا المبنى متخرباً كلياً بحيث يعتبر آيلاً للسقوط من علمه حتى يمكن حكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صارت إثباتها فى الحكم. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣

من المقرر أن حكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود لتأخذ منها بما تطمنن إليه فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمنن إليه منها فى حق منهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب الحكم، ما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقاً فى ناحية من أقواله وغير صادق فى شطر آخر منها، وما دام تقديم الدليل موكل إلى إقتناعها وإطمئنانها إليه وحدها.

الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٩

- إن إدانة الطاعن بالإشراك مع منهم آخر فى التزوير والتقليد لا تتعارض مع إعباره مجنياً عليه فى جريمة النصب التى دين بها لهم الآخر طالما أن وقوع هذه الجريمة على ما إستظهره الحكم كان لاحقاً للإشراك على التزوير والتقليد.

- التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى من الأمرين قصدته المحكمة.

- من المقرر أن أساس الأحكام الجنائية هو حرية المحكمة في تقدير أدلة الدعوى المطروحة عليها وللمحكمة أن تأخذ بإعتراف متهم على متهم في التحقيقات ما دامت قد إطمأنت إليه ولو عدل عنه بالجلسة.

الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٩

الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفوع الجوهرية التى يعين على المحكمة أن ترد عليها إستقلالاً - بل يكفى أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التى إستند إليها الحكم فى الإدانة.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣

لا يبال من سلامة الحكم إلفاته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣

التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يتبناه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة. فإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى واستخلص منها عدم توافر ركن العادة فى حق الطاعة - متفقاً فى ذلك مع الحكم المستأنف - فإنه لا يعيبه أو يصمه بالتناقض إن هو أقام لقضاه على سند من وصف جديد للواقعة المادية ذاتها ليس من بين عناصره توافر ذلك الركن.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٦

لا تلزم المحكمة بالرد إستقلالاً على كل ما يثيره الطاعن فى مناحى دفاعه الموضوعى إكتفاء بأخذها بأدلة الثبوت القائمة فى الدعوى.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٨

- يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى إقتناعه هو وإلى ما ينتهى إليه فى شأن تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبعميرة ومحض والعتها ووقف على ظروفها.

- لا تلزم المحكمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو دخلتها الرية والشك فى صحة عناصر الإثبات ولأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحته ولم تر فيها ما تطمين معه إلى إدانة المظنون ضده.

- لا يلزم قانوناً فى الأحكام الصادرة بالبراءة بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة إكتفاء ببيان أسانيد البراءة والأوجه التى إعتمدت عليها المحكمة فى ذلك.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٦٥

- من المقرر أن محكمة الموضوع تكون عقيدتها بما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ما دامت مطروحة على بساط البحث.

- الأمل أن محكمة الموضوع لا تلزم بتابعة التهم في مناحي دفاعه المختلفة لود على كل شبهة يثيرها وحسبها أن تقيم الدليل على مفاصلة الجريمة التي دين بها بما يحمل قضاها وهو لم يغطي الحكم المطعون فيه في تقديره.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٢١/٦/١٩٦٥

من المقرر أنه متى كان الحكم الابتدائي قد جاء به أنه عاقب المتهم بالمادة المطلوبة، وكانت هذه المادة مبنية بصدر الحكم، وكان الحكم المطعون فيه قد قال في أسبابه - إن هذا الحكم سليم - فلذلك يفيد أخذه بالمادة المشار إليها، وفي هذا ما يكفي لسلامته.

الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٥

محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها أن تبين الواقعة على حقيقتها كما إرتسمت في وجدانها ورد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها. وإذا طرحت المحكمة دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير وإنتهت إلى توافر ركن الخطأ في حقه كما هو معرف به في القانون وخلصت إلى مساءلته عن النتيجة التي ترتبت على هذا الخطأ. فلا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه في هذا الشأن.

الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٥

القانون إذ أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لم يرسم شكلاً خاصاً أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان وأنه متى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ٧/٦/١٩٦٥

محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إلتاعها وأن تطرح ما يخالف ذلك من صور أخرى وما دلم إستخلاصها سائلاً مستنداً إلى أداة مقبولة في العقل سائفة في المنطق ولها أصلها في الأوراق. وهي في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة، بل إن لها أن تستخلص الصورة الصحيحة للواقعة

كما إرتسمت في وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً منطقياً مع حكم العقل والمنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٢

— خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد لا يقدح في سلامته ما دام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي إستند إليها الحكم وأوردها بما تؤدي إليه.

— العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالتنازع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بحيث لا يجوز مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا إذا نص القانون على ذلك.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٨

لا تلزم المحكمة بمتابعة التهم في دفاعه والرد عليه على إستقلال طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائدة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٤

عدم حضور الطاعن بجلسة المعارضة، وعدم إبداء العلو الذي يقول إنه منعه من الحضور إلى المحكمة لا يدع بطبيعة الحال محلاً لردّها على ذلك العلو. ومن ثم فإن ما ينهه عل الحكم المطعون فيه من إخلال بحق الدفاع أو قصور في البيان لا يكون له محل.

الطعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٤

ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملاءمة والتوفيق. ولما كان الضرب بالقأس لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنه قطعية بل يصح أن تكون رضية. وكان الحكم المطعون فيه لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن الإعتداء على المجني عليه كان بالجزء الحاد من القأس. وكان مضمون التقرير الطبي الشرعي لا يتعارض مع جماع الدليل القولي الذي عول عليه الحكم وأقام قضاءه عليه. فإن النقص على الحكم في هذا الخصوص يكون غير منبذ.

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٩

— متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون تدهم على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة إليهم وعدم إطمئنانه إلى أقوال الفريقين بشأن تحديد المعتدى على كل منهما لإنتشار الظلام ليلة الحادث بما

يعول دون استطاعة تمييز المعتدى - فإنه لا جدوى للطعن من النسي على الحكم أنه لم يرد الحادث إلى وصف قانوني بعينه ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المظنون ضدهم.

- يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكل القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية.

- لا يعتبر الحكم أن يكون قد جمع بين طرفي سيق الإصرار والرصد عند تجديده عنهما ما دام قد دلت على تليهما تدليلاً سليماً.

- من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يتألفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق.

- الأصل في المحاكمة الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي بإقتناع القاضي بناء على ما يطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى. فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٥

- عدم ضبط السلاح الناري مع المتهم ليس من شأنه أن يقدح في سلامة إستدلال الحكم ما دام أنه إقتنع من الأدلة الساتفة التي أوردها بأن الطاعن كان محرراً للسلاح الناري المضبوط.

- حكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها بثبوتها من أي دليل تطمئن إليه، طالما أن هذا الدليل له ماعده الصحيح في أوراق الدعوى.

الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ٨/٢/١٩٦٦

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على دفاع ظاهر البطلان.

الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٦٥

- لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن العلم بالجواهر المخبر بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف دلالة على قيامه. ولا حرج على محكمة الموضوع في إستخلاصه على أي وجه تراه متى كان ما حصلته لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي.

- الإنجاء في الجواهر المخبر إنما هو واقعي مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها.

الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٦٥

محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل جزئية يثيرها وإطاعتها إلى الأدلة التي عولت عليها بدل على إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها لها.

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٦ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٦٥

يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة. إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ٢/٨/١٩٦٦

من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتعني لأنهم في موقعهم وهم يمثلون سلطة الإتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هم بمثابة الخصم فقط فالتعني غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم. ومن ثم فليس يبطل المحاكمة أن يكون محل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة ولما كان الطاعن لا يدعي شوار كرسى الإتهام في أي وقت أثناء نظر الدعوى لتأدية الشهادة فيها فإن ما ينصاه من بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي الذي أبده الحكم المطعون فيه يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ٢/٨/١٩٦٦

لا على المحكمة إن هي لم تعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إنفاذها عنها أنها أطرحتها. ولما كان في أصل المحاكمة إثباتاً للأجرة الفعلية بشهادة شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت ما ساقه الدفاع من شواهد أخرى للتدليل بها على جدية العقود المقدمة منه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٨٠ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢/٨/١٩٦٦

– البيان الممول عليه في الحكم إنما هو الجزء الذي يبين فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع، ولما كان ما ورد بدعاجة الحكم المطعون فيه من أن النيابة العامة إتهمت الطاعن بأقواف الجريمة التي دين بها، قد كشف ما جاء بملونات هذا الحكم ذاته، والحكم الابتدائي من أن الدعوى قد أقيمت بالطريق المباشر، وهو أمر مسلم من الطاعن نفسه، فإن قالة التناقض تكون على غير أساس.

- لا يجب الحكم ترديه فيما لم يكن في حاجة إليه ما دام أنه أقدم قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/٤

الأصل هو أنه ليس بلام أن يطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستصحب على الملازمة والتوفيق. ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الشاهدين من إصابة الجنى عليه بالقلوب النارى الذى أطلقه الطاعن الثانى عقب سقوط الجنى عليه على الأرض منطلقاً على وجهه وأخذت بما أبداه الجير القنى وهو الطيب الشرعى من جواز حصول تلك الإصابة بهذا التصوير. وعلت إختلافهما مع التقرير الطبي فى شأن سير القلوب بجسم الجنى عليه بما إلتاب أولهما من اضطراب لمصرع أخيه وبما قرره الثانى من عدم تبياته موضع الجنى عليه وقت إصابته وهو تبرير سائغ من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته المحكمة عليه من إطراح دلائع الطاعن فى هذا الشأن.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٣

- إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطالب له بانه ذلك على ما ثبت لها من أن اغكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه فهذا يكفي لتبرير التعويض الذى قضت به. أما بيان مدى الضرر فإثما يسوجه التعويض الذى قد يطالب به فيما بعد، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به.

- إذا كان الحكم قد أثبت وقوع الفعل الضار من الطاعن على الجنى عليها من عيش شرفها والمساس بعرضها وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يسوجب الحكم على مقارفة بالتعويض - فلا تبرير على المحكمة إن هى لم تبين الضرر بنوعه المادى والأدبى الذى حاق بالمدعين بالحقوق المدنية.

- القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجانى إلى الفعل ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالفرض الذى توخاه منها فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعل إلا مجرد الإنتقام من الجنى عليها أو ذوبها. ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه.

الطعن رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٦

للمحكمة أن لا تصدق دفاع التهم الذى يدينه أمامها غير مؤيد بنديل.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥

عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته فى جرائم القتل الخطأ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلى بأسباب سائفة على أن خطأ المطعون ضده فى مخالفة قرار وزير الداخلية فى شأن سرعة السيارات داخل المدن لم يكن فى حد ذاته سبباً فى قتل المجنى عليه، فإن رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة، ويكون الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه فى هذا الخصوص والنمى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون غير منبذ.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٧

آلة الإعتداء ليست من الأركان الجوهرية فى الجريمة.

الطعن رقم ١٨٧٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٣ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٧

أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تتلزم بإيراد مؤدى الأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ولا كان الحكم قاصراً. ولما كان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائى الذى إعتق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر من كل من العمال الذين وقعت بشأنهم مخالفة عدم رفع أجورهم إلى الحد الأدنى للأجور، وما إذا كانت منشأة الطاعن " المتهم " التى يعملون بها من المنشآت الصناعية التى يسرى عليها أحكام المادتين ١ و ٨ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ حتى تسحب على عملها أحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ المطبق على واقعة الدعوى، فضلاً عن أنه لم يبين مؤدى شهادة محرر المحضر ووجه استدلاله بها على الجريمة التى دان الطاعن بها الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذى يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٦٦/١/٣

- من المقرر أن بيان مدى العاهة غير مؤثر فى الحكم متى تحقق ثبوتها.
- من المقرر أن حكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من أقوال الشاهد فى التحقيقات ولو جاءت مغايرة لشهادته فى الجلسة دون أن تبين العلة فى ذلك أو تتحدد موجه الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها.

- من المقرر أن ما يقدم من أوجه الدفاع الموضوعية لا يستلزم من الحكم رداً صريحاً بل يكفي فيه أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أقوال الشهود الذين وثق الحكم في أقوالهم.

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٥ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٦

من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة. ومن ثم فلا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق إلى الطاعن أنه لم يشرح شهود الإثبات فى التحقيقات ما دامت هذه الواقعة القانونية لم يكن لها اعتبار فى إدانة الطاعن ولا تعلق لها بجهوده الأسباب طالما أن الحكم مقام على أدلة مؤيدة إلى ما رتبته عليها.

الطعن رقم ١٩٣٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ٢١/٢/١٩٦٦

نصت المادة ٦٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن العمل على إيقاع الإنزام بوفى وسائل الإعانات الطبية للعمال فى المنشأة على عاتق صاحب العمل. ولما راد به فى خطاب الشارع هو صاحب الأمر - بحسب النظام الموضوع للمنشأة - فى الإشراف الإدارى على شئون العمال المنوط به الإختصاص بتنفيذ ما يفرضه القانون، وهذا الوصف فى الخطاب به ركن فى الجريمة التى قد تسبب إليه. ولما كان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما توافر به أركان الجريمة التى يسأل المتهم عنها، لأن سكوت الحكم المظنون فيه عن بيان حصة الطاعن التى أوجبت إنطباق نص القانون الذى دين بمقتضاه لقصور يعيبه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٦

الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والنطق ولما أحلها فى الأوراق، وهى فى ذلك ليست مطابقة بالآ تآخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما إرتسمت فى وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة المكينات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والنطق دون تقييد هذا التصوير بدليل معين.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٦

- كدل المراحل التشريعية التى مر بها نص المادة ١١٦ مكرر " ب " من قانون العقوبات المستحدثة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وأعماله التحضيرية على أن إعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة - هى : خطأ جسيم، وضرر جسيم، ورابطة سببية بين ركنى الخطأ الجسيم والضرر الجسيم.

- حدد المشرع للخطأ الجسيم صوراً ثلاث منها - الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة والإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينشأ عن إنحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه - قوامه تصرف إرادي خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها والسلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أفعالهم أو طبيعة مهنتهم وظروفها فإن لقد عن بذل القدر الذي يهذله أكثر الناس تهاوؤاً في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً. وترتباً على ذلك فإن الإهمال الذي يستوجب عادة الإكضاء بمؤاخلة الموظف تأديبياً لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم الذي عناه الشارع في نص المادة ١١٦ مكرر "ب" من قانون العقوبات. وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن معيار هذا الإهمال الجسيم من أن "بناء المجتمع الجديد يوجب على كل فرد ضرورة التزام الحطة والحرص على هذه الأموال والمصالح العامة حرصه على ماله ومصالحه الشخصية". ذلك أن عدم حرص الموظف على مصالحه الشخصية لا شك مما يلام عليه وينبى عما يجب أن يكون عليه سلوك الرجل العادي الملتزم لشئونه.

- يعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم والفسح - إذ أن كلا منهما يمثل وجهاً مغايراً للإجرام يختلف عن الآخر - وإن جاز اعتبار الخطأ الجسيم والفسح صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية، إلا أن الطرفة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية. يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكرر "أ" عقوبات جرمية الإضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدثت به جريمة الإهمال الجسيم، فاستلزم الفسح ركباً معنوياً في الجريمة الأولى، وإكفى بالخطأ الجسيم ركباً في الثانية.

- لا يشترط أن يقع الإهمال الجسيم بفعل واحد - بل قد يتحقق بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة. - الخطأ الذي يقع من الأفراد عموماً في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيطة التي تقتضي بها ظروف الحياة العادية. وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادي المتبصر الذي أحاطت به ظروف خارجة مماثلة للظروف التي أحاطت بالمستول.

- الضرر في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر "ب" من قانون العقوبات هو الأثر الخارجي للإهمال الجسيم المعاقب عليه، وشرطه - أن يكون جسيماً بدوره. وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضي الموضوع لإختلاف مقدار الجسامه في كل حالة عن غيرها تبعاً لإعتبارات مادية عديدة كما يشترط في الضرر أن يكون حقيقاً، ذلك أنه أحد أركان الجريمة ولا يؤثم مسلك إذا كان أحد أركان الجريمة فاقداً. كذلك لأنه يشترط أن يكون مادياً بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته، أو أموال أو مصالح الأفراد المعهود بها إلى تلك الجهة والمراد بالمصلحة لى هذا المقام -

المصلحة المادية - أي المنفعة التي يمكن توقعها بالمال. ذلك أن الشارع لم يعجه إلى إدخال المصالح الأدبية للأفراد في نطاق الحماية المقررة في هذه المادة وهي ترضى أساساً الأموال العامة والمصالح القومية والإقتصادية للبلاد - معياً وراء بناء مجتمع جديد - أما إنطاف حيازته إلى أموال الأفراد أو مصالحهم المادية المعهود بها إلى جهة عامة فذلك لأن نشاط هذه الأموال إنما يتصل بمخططة التنمية الإقتصادية والتنظيم الجديد للمجتمع. وبذلك يستوى أن تكون صورة الضرر إنقاص مال أو منفعة أو تضيق ربح محقق.

- يجب أن تتوافر رابطة السببية بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه - فعلاً كان أو إمتناعاً.

- فرض القانون المقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على حيث الموظف بما يؤمن عليه عما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نيته باعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على إعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو التصرف في المال - ومن عامل معنوى يقدر به - وهو نية إضاعة المال على ربه.

- من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر.

- يجب أن تبنى الأحكام على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال.

- محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه إلى تلك التقارير من إعراضات والمفاضلة بينهما والأخذ بما تراه مما تترشح إليه أطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل بما لا يبرز معه مجادلتيها ومصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض.

- يكفي في اتحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة. إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينهما وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها البرية في صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

- من المقرر أن التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشتمل عليها التهمة الموجهة إلى المتهم يجب إبداءه لدى محكمة الموضوع لتنظره وتقرر ما تراه في شأن إستيفاء هذه البيانات. ولما كان بين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتر شياً عن قصور وصف التهمة التي أقيمت بها الدعوى قبله أو التعديل الذي أجرتة محكمة أول درجة على هذا الوصف، وكان الحكم قد أثبت ركن الخطأ في حق الطاعن كما

هو معرف به في القانون وإستظهر في بيان مفصل عناصر الخطأ الذي وقعت منه وحددها بما لا مغايرة فيه للعناصر التي أجهلها وصف التهمة والتي كانت مطروحة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة، فلا وجه لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص.

— متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة مسببة فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تشرب عليه بعد ذلك إذ هو لم يبين عناصر الضرر.

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

لما كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعنة هو مادة الحشيش فإن ما أورده من ذلك يكفي لتبرير فضائه بإدانة الطاعنة، ولا يبيح إغفاله الإشارة إلى ما ورد بالتقرير من خلو جيب الطاعنة من آثار الحشيش، ولا على الحكم أيضاً إن هو لم يرد على ما أثارتها الطاعنة في هذا الشأن ذلك بأنه فضلاً عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط مع الطاعنة وجد مغلفاً فإنه يفرض وجوده مجرداً عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب.

الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٧

— متى كان شاهدا الرأيا قد إنلغا على أن القمر كان ساطعاً وقت وقوع الحادث وأنهما تمكنا من رؤية الطاعنين على صوته وكانت المحكمة قد إقتضت — في حدود سلطتها التقديرية — بعدم تعلم الرؤية وقت الحادث وأيدت ذلك بما ذكرته من سطوع القمر في مساء اليوم الخامس من الشهر العربي بمراجعة توثيقت الحادث في الساعة التاسعة مساء وهي حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يتحمل إلى جمل موضوع لا يقبل إثارته أمام هذه المحكمة.

— العميرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته، ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرواح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٤

لا يجب الحكم بإلغائه عن الرد على دفاع قانوني بعيد عن عجة الصواب.

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٩

— للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العملة في ذلك، ودون أن تلزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها، وما دام الطاعن لم ينزع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه.

- لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه منها.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩

الحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها. لأنه يكفى لسلامة الحكم أن يثبت أركان الجريمة وبين الأدلة على وقوعها من المتهم وليس عليه أن يتحدث عن الأدلة التى ساقها فى سبيل التدليل على براءته وهى مجرد أقوال شهود يريد المتهم لها معنى لم تر المحكمة مسאיrote فيه فاطرحتها أخذاً بالأدلة القائمة فى الدعوى.

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢١

لا يعيب الحكم أخذه بأقوال للشهود متناقضة، ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢١

- يشترط فى التعليل الذى يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطواعية واختيار فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلاً لا أثر له. ولما كان الحكم قد عول فى إدانة الطاعنة على الدليل المستمد من تحليلها عن المصدر دون أن يحصى دفاعها بأن التعليل كان وليد إكراه وقع عليها من الضابط بما أدخله فى روعها من وجوب تفتيشها وإرسالها إلى المستشفى لإجرائه أو يرد عليه بما يسوغ به إطراره، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة. - الدفع بتطبيق التهمة ليس من الدفع الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن ترد عليها إستقلالاً - بل يكفى أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التى إستند إليها الحكم فى الإدانة.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢١

- إن تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها إنما هو مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل. ومن ثم فإن خطأ مأمور الضبط القضائي فى التعرف على نوع المادة المخدرة التى تحويها بعض اللقافات المضبوطة لا يكفى فى ذاته للقول بأن اللقافات التى ضبطت على ذمة القضية ليست هى التى أُرسلت للتحليل. - الخلاف فى وزن المضبوطات بين ما أثبت فى محضر التحقيق وما ورد فى تقرير التحليل يقتضى من قضاء الإحالة أن يجرى فى شأنه تحقيقاً يستجلى حقيقة الأمر فيه قبل أن ينتهى إلى القول بأن المضبوطات ليست هى التى أُرسلت للتحليل. وكذلك الأمر فيما ساقه القرار - من غير سند من الأوراق - من احتمال اختلاط المضبوطات فى القضايا الثلاث التى ضبطت يوم الحادث، إذ ما كان له أن يستبق فيه

الرأى قبل أن يستوتق من صحته عن طريق تحقيقه. ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون معيباً بالفساد فى الإستدلال والقصور فى السبب بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ مكتب قى ١٧ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١
الباعث على الجرعة لس ركباً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، وبذلك فاحظاً ليه لا يؤثر فى سلامة الحكم ما دام أنه لم يتخذ منه دليلاً فى الإدانة.

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قى ١٧ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨
حكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يتالفه من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصل فى الأوراق، وهى ليست مطالبة بالألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة معنى كان ما حصله الحكم لا يخرج عن الإقتضاء العلى والمنطقى.

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ مكتب قى ١٧ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠
لا يجب الحكم إلفاته عن الرد على دفع ظاهر البطلان وبمعد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ مكتب قى ١٧ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٥
لما كان طلب ضم القضية يتصل بالباعث على الجرعة وهو ليس من عناصرها أو ركباً من أركانها، فلا على المحكمة أن هى إلتفتت عنه، وهو بهذه المثابة لا يقتضى رداً صريحاً مستقلاً طالما أن الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البرائة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود فى الإثبات.

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ مكتب قى ١٧ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٨
خطأ الحكم فى تسمية ورقة باسمها الصحيح أو فى صفة مقدمها لا يعيبه، طالما أنه غير مؤثر على ما إستخلصته المحكمة من جوهرها وما تضمنته لحواها.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ مكتب قى ١٧ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٤
لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً فى الدلالة على ما تستخلصه منه، بل ها أن تركن فى تكوين عقيدتها عن حقيقة تاريخ إتمام إنشاء المكان المجرى وإعدادده للسكنى إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات

المقلية، وهو أمر تستقل باستخلاصه ولا تصادر لى تقريره ما دام إستخلاصها سليماً ولا يخرج عن مقتضى العقل والمنطق.

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠

لا يعيب الحكم إلتفاته عن دفع ظاهر البطلان وبعد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٦

تحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه إقتاعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائلاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولما أصلها فى الأوراق.

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٧

التنافس بين أقوال الشهود - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقواهم إستخلاصاً سائلاً.

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٦

لا جناح على الحكم إن هو لم يتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة الصدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها، طالما أن التهم لم يجادل فى شأنه، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه.

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٨

من المقرر أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عما يديه التهم فى هذا الشأن بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها لطلبه.

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٨

إن الواجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات أن يبين فوق إتصال التهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لايد متحصل من جريمة السرقة. ولما كان الحكم قد رتب على ما يبين من شواهد أن الطاعن كان فى حالة شك كبير سواء من أمر المال المسروق، أو من أمر التهم الذى باعه. ومن ثم فإن تأسيسه بناء على الشواهد ذاتها لعلمه بالإكيد بالسرقة، إنما هو تناقض فى التسبيب لا يعرف معه أى الأخرين قصد وعلى أيهما أعتمد فى إدانته للطاعن. ولا يكفى فى التذليل على توافر القصد الجنائى فى هذا المقام أن يورد

الحكم أن الطاعن اشترى الغزل المسروق بغير إذن من الشركة المالكة له وبلا فاتورة وبأقل من ثمن المل. خصوصاً إذا كان قد أثبت على لسان الطاعن أن البائع له الذي إنتحل لديه صفة مندوب الشركة وعده بهما، وأنه هو نفسه كان يجهل الحقيقة في شأن الغزل المسروق، وخصوصاً أيضاً إذا كان الحكم لم يورد الدليل المحير في هذا الشأن على ثمن المل. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيأ بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٧

يكون الحكم مشوباً بالغموض والإبهام متى جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما ألبته أو نفذه من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفوع الخاصة أو الدفوع الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم، أو كانت أسبابه يشوبها الإضطراب الذي ينشئ عن إختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة - مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي بحكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح. فإذا كان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وتدليله عليها لم يبين أى التهم الأربع المسندة إلى الطاعن هي التي ثبتت عليه وأوقع عليه عقوبتها وإقتصر في قضائه على الإشارة بعبارة مبهمّة إلى أن " التهمة " المسندة إلى كل من المتهمين ثابتة قبله دون أن يعرض لدفاع الطاعن وموقفه من الإتهام الذي وجه إليه فيما كان مطروحاً على المحكمة من تهم ألقيت عنها الدعوى الجنائية، مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذي قصده الشارع من تسيب الأحكام - فإنه يكون مشوباً بالغموض والإبهام والقصور الذي يميّه بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦

إنه وإن كان الغابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد إقتصر على طلب البراءة، وأن الحكم قد أثبت في مدوناته أن الدفوع طلب من باب الإحتياط إعتبار التهمة إحرازاً للتعاطي، إلا أن ذلك لا ينال من سلامة الحكم ما دام أنه لم يحول على دافع الطاعن وإلكاره للتهمة والفت صراحة عن دفاع محاميه وإستخلص في تدليل سائق أن الإحراز كان بقصد التعاطي وفي عن الطاعن الإنكار ومن ثم فلا مصلحة للطاعن من إجادلة فيما إنتهى إليه الحكم من ذلك.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦

- من المقرر أن الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره، فلا ينال من سلامة الحكم أن ينسب القول الشاهد إلى جلسة المحاكمة في حين أنه أدلى بها في التحقيق الابتدائي.

- الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢

الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين، وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي ترودها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بياناً كائناً ما كان من مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة. وإذا ما كان الحكم قد جاء علواً كما يكشف عنه وجه إستشهاد المحكمة بالدليل الذي إستبطلت منه معتقدها في الدعوى، فإنه يكون قاصر اليان.

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٨١٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

- الخطأ في بيان تاريخ وقوع الجريمة لا اثر له في الحكم، ولا مصلحة للطاعن من المنازعة فيه ما دام لا يدعى بإقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة.

- التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تنهاتر به أسبابه بحيث يعمى البعض ما يفتح الآخر.

الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٨٤٦ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٠

لم يرسم القانون نمطاً خاصاً يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها. ولما كان مجموع ما أورده الحكم كائناً في بيان واقعة الدعوى المستوجبة للطعنة حسبما خلصت إليه المحكمة بما تكامل به كافة عناصرها القانونية، وقد أثير فيه إلى نص القانون الذي حكم بوجهه، فإن ذلك يخلق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

- عقيدة المحكمة إنما تقوم على المعاني لا الألفاظ والمساى، وبذلك لا يضر الحكم أن يورد على لسان الشاهد أن اجنى عليه أكد له صدور الإعثناء من الطاعن في حين أن الثابت في الأوراق أنه شهد بأن اجنى عليه قرر له باعتداء الطاعن عليه. لأن المعنى المشوك بين التعبيرين واحد وهو إخبار اجنى عليه للشاهد بإعتداء الطاعن عليه.

- لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو في معرض تبرير إطراحه لأقوال شهود النفي إلى إيراد علة تخالف الواقع، ما دام قد أبدى علم إطمئنانه إلى أقوالهم ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي إنتهت إليها.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١

الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٦

- للمحكمة أن تفرض حصول الواقعة على صورتها المحتملة وأن تثبت مع ذلك إدانة التهم عنها على أية صورة من الصور التي يفرضها.

- من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه التهم من أوجه الدفاع وتحقيقه، إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضعت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابها هذا الطلب.

الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ٦/١٢/١٩٦٦

لا تلزم المحكمة بالإشارة إلى أقوال شهود النفي ما دامت لم تستد إليها في قضائها، ونفى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها لدلائله في أنها لم تطعن إلى أقوالهم فأطرحها.

الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٦

من المقرر أنه متى كان الحكم الاستئنافي قد أورد أسباباً جديدة لقضائه وأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملته حكمه، فإن معنى ذلك أنه اعتق ما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه.

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٦

تناقض الشهود لا يوجب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٠٨٩ بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٦

- تحديد وقت وقوع الحادث من الليل أو بالنهار وإثبات ظرف حمل المتهمين للسلاح هو مما يستقل به قاضي الموضوع بغیر معقب.

- من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الحقيقة من جماع العناصر المطروحة عليها من غير أن تقتصر استخلاصها على دليل بعينه.

الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٦

يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى التهم لكي يقضي له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل، ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢١

لا يجب الحكم علو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم بالتفصيل، إذ عليه إن كان يهجم تدوين أمر معين أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر.

الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١١٩ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢١

لا تلتزم المحكمة بمتابعة التهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها، طالما أن الرد يستفاد من أدلة البوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٨

للمحكمة الجنائية أن تستند في حكمها إلى أى عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع أن يعول مناقشتها وتفنيدها بما يشاء.

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٨٦ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٥

الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و٣٤ و٣٥ من هذا القانون فإذا كانت الدعوى الجنائية لم ترفع على الطاعن بالتطبيق لأى من هذه المواد، كما أن المحكمة لم تطبقها في حقه، فإنه لا يستفيد من هذا الإعفاء طبقاً لحكم القانون.

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٢

الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها، فلا يؤثر على سلامة الحكم إخطاله بيانه أو الخطأ فيه، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة بوثها بما يلى بالنتيجة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢١

- لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد إنطوى على تقارير قانونية خاطئة في شأن حق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش بحثاً عن المهربات في جميع أنحاء الجمهورية ولو تجاوزت منطقة الرقابة ما دامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم.

- الدفع بتلقيق التهمة على التهم من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردّاً صريحاً لأن الرد يستفاد دلالة من أدلة البوت التي يوردها الحكم.

- لا تلتزم المحكمة بمتابعة التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال.

الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٦

لا عبرة بالخطأ المادى الذى يرد على تاريخ الحكم، وإنما العبرة هى بحقيقة الواقع بشأنه.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٠/١٨/١٩٦٦

لا يجب الحكم بإغفاله الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية، متى كان ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٦٦

- لا يجب الحكم تناقض أقوال الشهود ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه.
- لا يشترط لصحة تسبب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستعصى على الملاءمة والتوفيق.

الطعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٦

تزيد المحكمة فيما لم تكن فى حاجة إليه لا يجب حكمها ما دام أنها أقامت قضاها على سبب صحيح.

الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ٤/٢٥/١٩٦٧

إن القرار المطعون فيه وإن ذهب فى مدوناته إلى القول بأن الإقرارات الفردية على إطلاقها لا عقاب على تغير الحقيقة فيها وهو تقرير قانونى خاطئ، إلا أن الظاهر من مساق تسبب القرار أنه لم يسق هذا التقرير القانونى إلا على سبيل الإفراض الجدل بصحة الإتهام المسند إلى المطعون ضده دون أن يؤسس عليه قضاءه، بل إنه عمد إلى تمحيص واقعة الدعوى وأدلتها وخلص فى تدليل سليم إلى عدم توافر القصد الجنائى فى جرمعى التزوير والإستعمال فى حق المطعون ضده ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعة من إثارة ذلك الخطأ القانونى الذى لم يكن له أثر فى النتيجة التى خلص إليها القرار المطعون فيه.

الطعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١١/١/١٩٦٦

- إن القانون إذ أوجب فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسبوبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، لم يرسم شكلاً خاصاً أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان. وإذن فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً فى بيان الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

– الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١١٠٤ بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٤

– عطا محكمة الموضوع في فن التحقيق لا يؤثر في سلامة حكمها، ما دام الطاعن لم يعرض عليه أمامها.
– من المقرر أن التناقض الذي يجب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى منها قصدته المحكمة.

– محكمة الموضوع أن تستند في إدانة متهم إلى أقوال متهمين آخرين ما دامت قد إعطائت إليها وإرتاحت لها.

الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢

– لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد على ما إشتملت عليه مذكرة الطاعن التي قال بتقديمها محكمة الدرجة الثانية من وجوه دفاع موضوعية تفهيداً للأسباب التي أوردتها الحكم المستأنف، إذ هو ما لا تلزم المحكمة بالرد عليه إستقلالاً بل الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم.
– العبرة في المحاكمة الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه، فلا يصح مطالبته بدليل بعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك.

الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١

لا يستأهل الدفاع الموضوعي من المحكمة رداً صريحاً عليه، طالما أن الرد مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٤

العبرة في المحاكمة الجنائية هي بإقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المعروضة على بساط البحث، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين، إذ جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإلتهات وأن يأخذ من أى بيئة أو قرية يرتاح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣٠

- يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكن يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة أحاطت بالدعوى وألّت بقرونها عن بصر وبصورة.

- لا يعيب الحكم إضفائه عن الرد على بعض أدلة الإتهام، ذلك بأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أن المحكمة أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهمين.

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦

- لا تلزم المحكمة بالرد صراحة على أوجه الدلائل الموضوعية، لأن الرد عليها يستفاد من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أخذ بها.

- لا تلزم المحكمة ببيان علة إطراحها أقوال شهود النفى لأن قضاءها بالإدانة لأدلة الصوت التى أوردتها مفاده أنها تطمئن إليها.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦

من حق المحكمة أن تستبطن معتقدها من أى دليل يطرح عليها ومن بينها التحقيقات الإدارية.

الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٦

الأصل أنه متى كان الحكم قد إنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها وإطاعات المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها، فليس به من حاجة إلى التصريح لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن إليها.

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٦٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/٩

لا يقبل من المتهم النعى على الحكم عدم رده على دلائل لم يطرحه هو أمام محكمة الموضوع أو يتمسك لديها بضرورة تحقيقه.

الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٦ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١

فرق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها فى المادة ٤٨ منه بين حالتين للإعفاء تتميز كل منها بعناصر مستقلة وألرد لكل حالة فقرة خاصة واشروط فى الحالة الأولى فضلاً عن المبادرة بالإخبار أن يصلر الإخبار قبل علم السلطات بالجرعة. أما الحالة الثانية من حالتى

الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالإخبار بل إضطر القانون في مقابل القسحة التي منحها للجاني في الإخبار أن يكون إخباره هو الذي مكن السلطات من ضبط باقي الجناة مرتكي الجريمة. ولا كان مؤدى ما حصله بالحكم أن المطعون ضده اتقى بملومات صحيحة إلى رجال الشرطة أدت بذاتها إلى القبض على المتهم الثاني فيكون مناط الإعفاء الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٨ المذكورة قد تحقق ولا يحتاج في هذا الصدد بأن أمر المتهم الثاني كان معلوماً لرجال الشرطة من قبل حسبما أسفرت عنه التحريات ما دام إقرار المطعون ضده أضاف جديداً إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض عليه. والفصل في ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى.

الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٧

- الاعتداء بالبلطة لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنها قطعية بل يصح ما انتهى إليه بالحكم أن تكون رضية تأويلاً لإمكان حصولها من الجزء غير الحاد منها.
- ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.
- من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق وهي في ذلك ليست مطالبة بالأناخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص صورة الواقعة كما إرتسمت في وجدانها بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية، ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق دون تعقيد في هذا التصور بدليل معين.
- لا يلزم أن تكون الأدلة التي إعتد عليها بالحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتجهة في إكمال إلتصاع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٠

- من المقرر أن القانون لا يستلزم لبوت العادة فى إستعمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات، وأنه لا تترتب على المحكمة إذا ما عولت فى ذلك على شهادة الشهود.
- لا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصدت المحكمة منها ومنتهجة فى إتباع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.
- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة، وهى فى ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى إطمئنانها.

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٧

- عولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - المحكمة الإستثناء عن سماع الشهود إذا قبل التهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً. ومن ثم فإن المحكمة لا تكون عطفة إذا هى عولت على أقوال الشهود المثبتة بالتحقيقات دون سماعهم، ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة.

الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥

- من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصدت المحكمة منها ومنتهجة فى إكمال قناعة المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.
- محكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها وإطراح ما يخالف ذلك من صورة أخرى.
- من المقرر أن المكلف بالخدمة العمومية هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين ما دام أن هذا الشخص قد كلف بالعمل العام من مملك هذا التكليف. ولما كانت منظمات الإتحاد الإسرائيى العربى، ومن بينها المكاتب التنفيذية هى الموكول إليها تنفيذ الإختصاصات المنوطة به بما فى ذلك القضاء على آثار الإقطاع، وهو ما من شأنه التحرر عن تهريب الأراضى الزراعية والكشف عن صور الإغمرافات المختلفة، ويتم ذلك عن طريق أعضاء هذه المكاتب، وكانت عضوية الإتحاد الإسرائيى العربى وإن تكن بالإختصاص الشخصى إلا أنها

تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها. ولما كان من عرضت عليه الرشوة عضواً باللجنة التي شكلها المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة الإسكندرية والخاصة بتصفية الإقطاع، متخصصاً بمكتب شئون الفلاحين ومن إختصاصه بحث كافة الشكاوى المتعلقة بالفلاحين وبحث مخالفات التهرب من قوانين الإصلاح الزراعي وتحقيقها على ما أورده الحكم المطعون فيه إستناداً إلى الكتاب الصادر من الاتحاد الاشتراكي العربي بمحافظة الإسكندرية، فإنه بذلك يقوم بخدمة عامة يباشرها بتكليف من يملكه.

— لا يشترط لقيام جريمة عرض الرشوة أن يكون المجنى عليه جاداً في قبولها. إذ يكفي لقيام تلك الجريمة مجرد عرض الرشوة ولو لم تقبل متى كان العرض حاصل لموظف عمومي أو من في حكمه.

— يستوى لتكامل أركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة إلى المجنى عليه أو عن طريق وسيط.

— يكفي توافر الركن المادى لجريمة عرض الرشوة أن يصدر وعد من الراشئ إلى الموظف أو من في حكمه بجعل أو عطاء له متى كان هذا العرض جدياً، لا يهم في ذلك نوع العطاء المعروض، ويقطع النظر عن الصورة التي قدم بها. ولما كان الشيك بطبيعته أداة دفع بمجرد الإطلاع ومن شأنه أن يرتب حقوقاً كاملة قبل الساحب ولو لم يكن له رصيد قائم وقابل للسحب، فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعن الأول قدم شيكين بمبلغ الرشوة بقصد حمله على الإخلال بواجباته في الخدمة العمومية الموكول إليه أداؤها يكفي لتطبيق الركن السادى لجريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات، ذلك بأن وجود أو عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب للشيكين المسلمين إلى المجنى عليه على سبيل الرشوة هو ظرف خارج عن نطاق جريمة عرض الرشوة ولا مدخل له في إكمال عناصرها القانونية.

— تقديم العطاء إلى المجنى عليه يعتبر عرضاً للرشوة ولو تم بعد تمام العمل الذي وقعت الرشوة من أجل تحببه، وهو إبلاغ المجنى عليه للمسئولين بمخالفة الطاعن الأول لأحكام قانون الإصلاح الزراعي، لأن هذا الأمر خارج عن إرادة الطاعن ولا إرتباط له بجريمته.

— إن تخصيص جزء من الأراضي الزراعية للمنتفعة العامة لا يفقدها بالنسبة إلى حائزها صفتها كأرض زراعية ما دام أنها لم تستخدم بعد في الغرض العام الذي خصصت من أجله.

— لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر التهمة الثانية في حقه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة عرض الرشوة التي أبتتها في حقه.

- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة بأكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال قناعة المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

- حكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها وإطراح ما يخالف ذلك من صورة أخرى.

- حكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه.

- التفاضل الذي يجب الحكم هو ذلك الذي تنهار به أسبابه بحيث يحو بعضها ما يشبه البعض الآخر.

الطعن رقم ٢١٥١ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦

إن خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح - إذا أورد المادة ٢٢١ بدلاً من المادة ٢١٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ واجبة التطبيق - لا ينال من سلامته، ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٣٠٨ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦

خطأ الحكم في الإستناد لا يعيبه، ما دام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦

الأصل أن من حق حكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها بالأوراق.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٣

- لا يقدح في سلامة الحكم تسميته إقرار المتهم أمام المحكمة - بعثوره على السلاح وإحفظاه به في منزله مدة تقرب من ثلاثة أشهر على إعتقاده منه أنه قطعة من الحديد - إعتزلاً، طالما أنه تضمن من الدلائل ما يحزز أدلة الدعوى الأخرى التي إستند إليها، وما دام يرتب على ذلك الإقرار وحده الأثر القانوني للإعتراف وهو الإكفاء به والحكم على المتهم بغير سماع شهود.

- لا تلتزم المحكمة بمتابعة دفاع المتهم الموضوعي والرد عليه إستقلالاً، طالما أن الرد مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٧

إن الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره. ولما كان الطاعن لا يمارى في أن ما أورده الحكم من أقوال لشاهدي الإثبات له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى، فليس ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهدين إلى التحقيق الابتدائي وجلسة المحاكمة في حين أن المحكمة لم تسمع شهادتهما.

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣

من المقرر أن إستعالة تحقيق بعض أوجه الدلائل لا يمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للبروت.

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٣

— متى كانت المحكمة قد إنتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى الشك في إسناد الفعل الإجرامي إلى المتهم الثاني فإنها كانت في حل من عدم تحميص وصف التهمة بالنسبة إليه وإسباغ تكييفها عليه ومن ثم فإن النعى على الحكم بالتناقض حين عدل وصف التهمة في حق الطاعن وحده على الرغم من وحدة الفعل الإجرامي المسند إليه وإلى المتهم الثاني المحكوم ببراءته يكون غير سليم.

— آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة، فلا يضير الحكم عدم تبيان نوعها في وصف التهمة.

— الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٥

للمحكمة أن تعتمد في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة بإعبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد طرحت على بساط البحث.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٧

لا تلزم محكمة الموضوع بالرد على الطعون الموجهة إلى تقرير الخبير ما دامت قد أخذت بما جاء فيه لأن مردى ذلك منها أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق إلتفاتها إليه.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٨

غكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تتسع بصحتها ما دام إستخلاصها سابقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ٦٣٧ بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٧
لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على إجماع ترجع لديها بدعوى قيام إحصائيات
أخر قد تصبح لدى غيرها، ما دام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضها وما يطمئن إليه طالما قد أقام
قضاءه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦٧
لا يقدح في سلامة الحكم أن نعي أسبابه على غرار أسباب حكم آخر صدر في قضية مماثلة، ما دام كل
منهما قد اشتمل بذاته على أسباب تكفي لحمل قضائه بالإدانة في موضوع الدعوى التي صدر فيها.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٥/٥/١٩٦٧
حكمة الموضوع في حدود سلطتها في وزن عناصر الدعوى وأدلتها أن تبين الواقعة على حقيقتها كما
استنتج في وجدانها وترد الحوادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها، فإذا هي
أطرح دلائل الطاعن المخالف لهذا التصوير وانتهت إلى توالف ركن الخطأ في حقه فلا يقبل منه مصادرتها
في عقيدتها أو مجادلها فيما انتهت إليه في هذا الشأن.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧
من المقرر أن حكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط
البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها - وهي في ذلك ليست مطالبة بألا
تأخذ إلا بالأدلة المباشرة، إنما لها أن تستخلص تلك الصورة بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات
العقلية، ما دام إستخلاصها سائفاً مطلقاً مع العقل والمنطق.

الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٦٧
حكمة الموضوع تجزئة الدليل - فلها أن تأخذ به في حق متهم دون الآخر لا هو مقرر لها من سلطة وزن
عناصر الدعوى وأدلتها بما لا يعقب عليها.

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ مكتب فتى ١٨ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٧
لا تلزم المحكمة بالرد على ما أثاره الطاعن من أن الجنى عليه هو الذي تسبب بظنّه في حصول الحادث
بعبوره الطريق دون تريث لأن ذلك لا يعمد أن يكون دليلاً في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفي للرد
عليه ما أورده المحكمة تدليلاً على ثبوت الصورة التي استقرت في وجدانها.

الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩
من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم عدم بيانه لأصل الدليل ما دام له أصل ثابت في الأوراق.

الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٦
لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد ما دام لم ينصب على ماله أثر في تكوين عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٣
مضى كان ما أورده الحكم في خصوص وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها كافيًا في بيان العادة المستدعية التي نشأت عن الإصابة وفي نسبتها إلى المتهم - فإنه لا يقدح في ذلك عدم تحديد قوة إحصار العين قبل تلك الإصابة ما دام قد ثبت أن العين أصيبت بضعف يستحيل برؤيه أو فقدت منعها فعداً كلياً.

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨
لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد طالما أنه غير مؤثر فيما استخلصه من نتيجة، وما دام أنه لم يتخل منه دليلاً من بين الأدلة التي أعتمد عليها في قضائه.

الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٣
حكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، وما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣٠
لا يعيب الحكم خطؤه في بيان واقعة لم يكن لها من أثر في منطوق أو النتيجة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣٠
مضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المظنون جده بناء على تقرير قانوني مطابق صحيح القانون يكفى لحمل قضائه. فإن خطئه في قضائه بطلان الإسدال قبل صدور الطلب بإتخاذ الإجراءات من مدير عام الجمارك أو من ينيه لا يعيبه بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣٠
لا يلزم أن يتحدث الحكم اصطلاحاً عن توالف القصد الجنائي في تلك الجريمة، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه.

الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ٩٨٦ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٦٧

لا يجب الحكم ما يثوره الطاعن من أن شهود الإثبات قد اختلفت أقوالهم في بعض تفاصيل معينة ما دام الثابت أنه قد حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١١٢٢ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٦٧

إشارة الحكم عرضاً في نهاية ما أورده بياناً لواقعة الدعوى إلى واقعة لم يرتب عليها أية نتيجة ولم يسأل المتهم عنها أو يضمنها وصف الجريمة التي إنتهى إلى إدانة المتهم عنها، لا ينال من سلامة الحكم.

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ٧/١١/١٩٦٧

- لا يجب الحكم إلفاته عن الرد على الدفع الذي أبداه المتهم بعدم قبول الدعوى طالما أنه دفع ظاهر البطلان ويحد عن محجة الصواب.

- متى كان ما حصله الحكم من أقوال الشاعدين له منده الصحيح من أقوالهما يحضر جلسة المحكمة أمام محكمة أول درجة ولم تخطئ المحكمة في فهم مضمون شهادتهما أو إنزال حكم القانون على الواقعة فإن ما يثوره المتهم من فساد الحكم في الاستدلال وقصوره في التسيب - لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١١٦٣ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧

لا يجب الحكم تناقض الشهود ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٦٧

لا يجب الحكم إلفاته عن الرد على أحد أدلة الإتهام، ما دام قد اشتهل على ما يفيد أن المحكمة قد فطنت إليه، وفي إغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمناً أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن منه إلى إدانة المتهم.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٨

- متى كان مجموع ما أورده الحكم كائناً في بيان واقعة الدعوى المسترجعة للعقوبة حسبما خلصت إليه المحكمة بما تكامل به كالة عناصرها القانونية، فإنه لا يقدح في سلامته إغفاله الإشارة إلى حكم محكمة الجنائيات السابق صدوره في الدعوى أو الحكم محكمة النقض الصادر بنقضه، إذ ليس ثمة ما يلزمه ذلك - تناقض الشهود لا يجب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.

- إذا كانت أقوال الشهود كما أوردتها الحكم لا تعارض مع تقرير الصفة التشريعية الذي ألت أن إصابة اغني عليها قطعية طعنبة تحدث من مثل الطعن بألة صلبة ذات حافة حادة أياً كان نوعها مثل السكن أو المطواة، وأنه يجوز حدوث إصابتها طبقاً لتصوير الشهود، فإن ذلك لما ينحصر به دعوى القصور في التسبب.

الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٦٧
لا يشترط لتوفر جريمة الإهانة النصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والبارات المستعملة مشتملة على كذب أو سب أو إساءة أمر معين، بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الفخ من الكرامة.

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٨
مضى كان الحكم المطعون فيه قد ألت على الطاعن أنه يبيع الدقيق الذي حاز منه قدرأ ضخمأ - على وجه الاعتماد - وأن ما باعه يوم الضبط كان جزءأ مما حازه بقصد الإتجار وأنه أقر بذلك متدوراً بجهله القانون - مما لا يقبل الطرح به - وكان لما حصله الحكم من إعواف الطاعن أصله الثابت في الأوراق على ما بين من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن، فإن الحكم إذ دان الطاعن بمجرمة يبعه الدقيق الفاخر في محل البقالة المملوك له قبل الحصول على ترخيص بذلك، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب قتي ١٩ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ٥/٢/١٩٦٨
- لم يشترط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الإختصاص المكاني لمصدره، وكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددأ بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكاتباً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه.

- الأصل أنه لا يقدح في صحة التفتيش أن يتفده أى واحد من مأموري الضبط القضائي إذا كان الإذن لم يعين مأموراً بعينه.

- لا يجب الإذن عدم تعيين اسم المأمور بإجراء التفتيش.

- لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإذن لمن قام بالتحريرات بل ترك الأمر في ذلك لمطلق تقديرها.

- لرئيس مكتب المخدرات الحق في أن يسمي في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه.

- الدفاع بطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النفس لأنها تقتضي تحقيقاً موضوعياً لا شأن محكمة النفس به.

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. فمتى كانت المحكمة قد إلتصمت بمجدية الإستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإنجاز فيها - للمدير إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. ومن ثم فإن صح قول الطاعنين ببدء وقوع جريمة نقل الجواهر المخدرة بدائرة محافظة القاهرة فإن لك لا يخرج الواقعة عن إختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج الذي أسهم في التحريات التي بنى عليها صدور الإذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور.

- لوكلاء النيابة الكلية إختصاص شامل في تحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يعبرونها.

- الإختصاص بإصدار إذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

- لا يقبل من الطاعن إثارة أمر إختصاص الضابط المحلي عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النفس.

- جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة.

- الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وقبوه ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تريب على المحكمة إن هي عولت على أقوالهما ضمن ما عولت عليه في إدانة الطاعنين.

- لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه، وإنما له أن يستند في قضائه إلى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملماً بها لا لتلزم المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه.

- الطالب الذي تلزم المحكمة بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم.

– طلب الممانعة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجرعة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذي أعلت به يعبر حلقاً موضوعياً، لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة.

– لا تكون المحكمة مطالبة ببيان مدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها في حكمها بالإدانة، أما إذا لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً ومن ثم فإن عدم إيراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما أنها قد ألصحت في مدونات حكمها عن كتابة الأدلة التي أوردتها لحمل قضائها بالإدانة إذ أن تقدير الدليل موكول إليها.

– لا يعيب الحكم أن يحل في إيراد أقوال الشاهد على ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه الحكم.

– الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها ساتفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

– الأصل أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

– محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تضمنت إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها، وفي عدم إيراد الحكم لتفصيلات معينة تختلف فيها الشهود ما يفيد إطراحها.

– الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم طالما أنه لا أثر له في منطقته.

– لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى.

الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٢

إن حكم طرف الزمرد في تشديد العقوبة كحكم طرف سبق الإصرار، وإثبات توافر أحدهما ينفي عن إثبات توافر الآخر. ومن ثم فإنه لا يجدي الطاعن مباشرة عن خطأ الحكم في إثبات توافر طرف سبق الإصرار في حقه بفرض صحته.

الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/١٥

– إذا كان الحكم قد أورد في وصف التهمة أن المتهم قد ارتكب أفعال الإضرار في جلب المخدرات حالة كونه المتواط بهم مكافحة المخدرات، إلا أن الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة قد طبقت الفقرة

الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون الفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر التي تنص بتشديد العقوبة في حالة إقتراف الجريمة من الموظفين أو المستخدمين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة، كما عاملت المتهم كغيره من المحكوم عليهم - فاعلين أصليين أو شركاء - ممن لا يتصفون بتلك الصفة وأُثِرَت عليهم جميعاً عقوبة واحدة هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة، مما يشير بوضوح إلى أن ما ورد بنهاية وصف التهمة عن قيام ذلك الطرف المشدد، لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ الذي لا يجب الحكم، فضلاً عن أنه لا جدوى للمتهم من إثارة هذا النقيض ما دامت العقوبة المقررة في القانون جرمية الإضرار في جلب المواد المخدرة مجردة من الطرف المشدد.

- إذا كان الثابت من مراجعة الأوراق أن الأدلة التي حملها الحكم وعول في إدانة الطاعن - تترد في أصول ثابتة في التحقيقات - ولم يجد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه، فقد إنحسرت عنه قالة الخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٢

من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٢

- لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي، إذ أن إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدافع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان إطراحها إياها.

- لا يسمع النقيض على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها.

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١

القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجرم واليقين.

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

- لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركني القصد الجنائي والظن بل يكفي أن يكون قيامهما مستفاداً من مجموع عباراته.

- جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس للمدعي بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لتفادك هذا النقض بل يرجع إلى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات.

- التفيتش الذي يجريه رجال الشرطة في منزل بغير إذن من النيابة العامة ولكن ياذن صاحب المنزل أو من ينوب عنه في غيته هو تفيتش صحيح قانوناً ويؤتب عليه صحة الإجراءات المبينة عليه. وإذ أذنت سيدة المنزل لضابط الشرطة بالتفيتش على إعتبار أنها زوجة صاحب المنزل - كما أثبت الحكم المطعون فيه - فإنها تعتبر قانوناً وكيته والحائزة للمنزل فعلاً في غيبة صاحبه ولها أن تأذن بدخوله ولا فرق في أن تكون هذه المرأة زوجة شرعية لصاحب المنزل أو ليست كذلك فهي تملك في الحالين حق الإذن لرجال الشرطة بالدخول طالما أنها الحائزة فعلاً للمنزل في القوة التي تم فيها التفيتش.

- أباحت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر التي توجد دلائل كافية على إتهامه في حالات عددها حصراً ومنها الجنابات. فبالقبض جائز له سواء كانت الجنابة مطلية بها أو في غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على إتهامه فيها.

- يجوز لمأمور الضبط القضائي تفيتش المتهم في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانوناً إعمالاً لنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

- متى كان الثابت أن وكيل النيابة المختص هو الذي أجرى التحقيق فلا يهم بعد ذلك المكان الذي إختاره لضيق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره حق إختياره حرصاً على صالح التحقيق وسرعة إجرائه.

- ليس في حضور ضابط شعبة البحث الجنائي للتحقيق ما يوجب إجرائه.

- قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي تعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم أداؤها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية وكل ما في الأمر أن ترسل هذه المحاضر إلى النيابة العامة فتكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما تولى وجوب تحقيقه منها.

- عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقررّة في القانون تجب مراعاتها وإلا كان العمل باطلاً بل هي مسألة متعلقة بالتحقيق كفن مزوك التقدير فيها للمحكمة.

- الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلاً للسرقة.

- لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط الأسلحة أو الأدوات التي إستعملت في الإكراه ذلك لأنه ما دام أن الحكم قد إقتنع من الأدلة الساتفة التي أوردها بأن الطاعين كانا يحملان أسلحة وأدوات إستعمالها في الإكراه وهو ما يكفي للتلبيل على توافر ظرف الإكراه في حقهما ولو لم تضبط تلك الأشياء.

- العبرة في احكامه الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته، ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين. فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرواح إليها دليلاً لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

- الإعواف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعداؤه نتيجة إكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائفة.

- تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام إستخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه.

- لا يشترط لصحة سبب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه بل يكفى أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستصعب على الملامة والوفيق.

الطعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢١٨ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤

لا يعيب الحكم تناقض الشهود فى أقوالهم ما دام قد إستخلص الإدانة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه

الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٨

- حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المتبعة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم، ولا عليه أن يتعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه، لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرها.

- إغفال بيان من المتهم لا يعيب الحكم - ما دام هو لا يدعى أنه كان فى سن تؤثر فى مسؤوليته أو عقابه.

الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

إذا كان البين من مساق الحكم أنه يقصد أن الطاعن وقد حل محل المدير السابق بعد وفاته فى تشغيل الشركة فإن عقد الاتفاق المحرر بين المعلنون حذره، والممثل القانونى السابق للشركة يظل قائماً ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ فى الإسناد لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٥

لا ينال التناقض فى أقوال الشاهد، من سلامة الحكم فى إستخلاص الإدانة من أقواله، ما دام قد إستخلصها إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٣٧ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٢٣٣ بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٨

مضى كان النص واضحاً جلى المعنى قطعاً فى الدلالة على المراد منه، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعى الإسهاء بالحكمة التى أملىته لأن البحث فى حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند خموض النص أو وجود لبس فيه كما يكون معه القاضى مضطراً فى سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذى رعى إليه والقصد الذى أملاه، ذلك أن الأحكام القانونية تتور مع عليها لا مع حكماتها ومن ثم فلا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم. وإذا كان تطبيق القانون يودى إلى اعتبار جريمة القتل الخطأ التى تسفر عن موت ثلاثة أشخاص وإصابة آخر والمصاب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أخف من جريمة الإصابة الخطأ التى ينشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص والعقاب عليها بمقتضى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٢٤٤، فإن هذه المقارنة قد تصلح سداً للمطالبة بتعديل التشريع ولكن لا يجوز التعدي بها للجمع بين هذين الصنفين المتطابقين وإسعلاص عقوبة جديدة منهما أشد من العقوبات المقررة فى النص الصريح الواجب التطبيق.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٦٨

— إنه طبقاً لنص المادة ٦٨ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ إحفظ كل من إقليمى الجمهورية بنوع من الذاتية التشريعية وبقي له نظامه النقدي ومزاياه المستقلة وحدوده الجمركية واستمرت التشريعات تصدر لأصرة النطاق على إقليم دون آخر إلى أن يشملها معاً تقنين موحد.

— القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة كان سارى المعمول قبل الوحدة فى الإقليم المصرى، مقصوداً به حماية النقد المصرى منظوراً إليه فى علاقته بالنقد الأجنبى فلا يمتد نطاقه سواء بنص الدستور أو بحكم طبيعته إلى الإقليم السورى الذى إحفظ بنقده السورى ولا يبعد من رخصه سوى أبناء الإقليم المصرى فيما أباح لهم بنصه، وعلى ذلك فإن الخطر على غير المقيمين فى مصر أو وكلائهم فى التعامل بالنقد المصرى والوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المذكور يسرى بالضرورة على أبناء الإقليم السورى متى كانوا غير مقيمين بالقتل فى الإقليم المصرى بالمعنى الذى عنه تشريع الرقابة على عمليات النقد وبينه.

— ليس من شأن إسباغ جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليمين بمقتضى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن

دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها والذي أعفى السوريين من إجراءات الإقامة وتجديدها يمنع من إنطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على أبناء الإقليم السوري، لأن لكل من هذه التشريعات مجاله وحكمه وحكمته فيما إستته وأوجه.

— قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد وقد صدر خلال الوحدة، إذ قصر إباحة التعامل بالنقد المصري بغير قيد على أبناء الإقليم المصري ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة إنما قصد بيان النطاق الإقليمي للحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأوضح بالضرورة أنه يشمل أبناء الإقليم السوري غير المقيمين في مصر، يقطع بذلك فرق ما تقدم أنه قد صار قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبي في الإقليم الشمالي ونص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على حظر التعامل بالنقد الإقليم الشمالي على غير المقيمين فيه حتى من أبناء مصر.

— متى كان الحكم المطعون فيه قد أجرى حكم الحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على المتهم بصفته وكيلاً عن سوري غير مقيم في مصر وتعامله بالنقد المصري بهذه الصفة، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

— البين من نصوص المواد الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في فقرتها الثانية، ٢٤، ٣٩، ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠، أن خطاب الشارع في حظر التعامل بالنقد المصري موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة في مصر، وإلى وكيل غير المقيم ولو كان مصرياً مقيماً في مصر واعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً في جريمة التعامل بالنقد المصري سواء بالذات أو بالواسطة ولو كان تعامله به حاصلاً مع مصري مقيم في مصر حلاً لما قد يؤدي إليه تصرفه من ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه، أو التأثير في ثبات سعر النقد المصري أو الإخلال بميزان الدولة النقدي سواء أدى تصرفه إلى وقوع النتيجة التي عشى الشارع وقوعها أو لم يؤد، ما دام من شأن هذا التصرف أن يكون مؤدياً إلى تلك النتيجة.

— المقصود بالتعامل بالنقد المصري كل عملية من أي نوع أياً كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون يكون فيها دفع بالنقد المصري إخلالاً بواجب التجميد الذي فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حسابات " غير مقيم " في أحد المصارف المرخص لها في مزاوله عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها، واستبعاد النقد المصري وتسليمه إلى غير مقيم يعبر ولا شك عملية من هذا القبيل.

- غير المقيم هو من يقيم في مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة، أما المقيم فهو من يتطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠.

- الإقامة في الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية، وإذا كان الشارع قد اعتبر من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة في حكم غير المقيم بمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المعبرة أن يعاثر لها شرطاً المشروعية والإعتياد، ولما كان شرط الإعتياد يقبل التفاوت ويخضع للتأويل الذي لا تستند به النزاع وهو ما أراد الشارع تلافيه فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بـ خمس سنوات.

- قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ فيما حدد به معنى المقيم قد صار في حدود التفسير التشريعي الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والتي أجازت له تعيين الشروط والأوضاع التي يتم على أساسها تعامل غير المقيم بالنقد المصري ولا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد في نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة في القرار، وهو وإلحال هذه إمتداد لنص القانون ومكمل له وليس فيه خروج عنه أو تعطيل له أو إعفاء من تنفيذه وإنما صدر نفاذاً للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول لوزير الاقتصاد، ومن ثم يتعين إعمال المعايير الواردة به تبياناً لتوافر الإقامة أو إنشائها.

- تتحقق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصري متى قارف الجاني الفعل المثلّم عن عمد مع العلم بمهامه وكون هذا الفعل في ذاته مخالفاً للقانون، فلا يشترط لتحقيقها قصد خاص، لأنه لا إجتهد مع صراحة النص ولأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمة منها ما لم يصرح الشارع بخلافه ولأن القول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير غرض.

- مؤدى الفقرة الأولى من المادة ٤٠٠ من القانون المدني أنه لا يسار في إثبات التصرف القانوني الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات بغير الكتابة في المواد الجنائية إذا كانت الجريمة هي الإخلال بهذا التصرف كخيانة الأمانة مثلاً، أما إذا كانت الجريمة هي التصرف القانوني ذاته دون الإخلال به جاز إثباته بطرق الإثبات كافة رجوعاً إلى حكم الأصل في إطلاق الإثبات في المواد الجنائية.

- التعامل من غير المقيم أو وكيله في أوراق النقد المصري هو من قبيل التصرف المثلّم، ومن ثم جاز إثباته بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البينة والقرائن اعتباراً بأن الوكالة عن غير المقيم في التعامل لا تنفك عن التعامل المخطور وتكون معه واقعة إجرامية واحدة يجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية في الإثبات.

- إن التصرف إذا وقع إحتيالاً على القانون كالتهريب أو ما في حكمه صح إثباته بطرق الإثبات جميعاً بما في ذلك البينة والقرائن.

- إقرار المتهم في تحقيق النيابة بقيام حصة الوكالة به من غير المقيم وتعامله بهذه الصفة في النقد المصري هو إقرار غير قضائي للمحكمة أن تعبره دليلاً مكتوباً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولا معقب على تقديرها في ذلك متى كان سائفاً وله سنده من أقوال المقر في الأوراق لأن شرط القانون لو جدد الكتابة عند الإثبات يكون قد تحقق.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة ليس من النظام العام ليعين إيداعه في حينه قبل سماع البينة وإلا سقط الحق في التمسك به.

- إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت أحد شهود الإثبات في حضرة المتهم ومغاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز إثبات الوكالة بالينة، فإن حق المتهم في التمسك به يكون قد سقط بعدم إيداعه في إثباته وحق للمحكمة الاستئنافية أن تلتفت عنه إيراد له أورد عليه لكونه ظاهر البطلان.

- متى كان ما أثبتته الحكم في حق المتهم ياعرفه يتحقق به معنى الوكالة عن غير المقيم في التعامل بالنقد المصري كما هي معرفة في القانون، إذ أنابه في بيع الساعات وتسليم ثمنها إلى من عينه من قبله فلا يصح إقصاء واقعة التسليم وحدها من سياق التصرف القانوني الذي باشره المتهم لتصحیح القول بانتفاء الوكالة أو عدم تحقيق التعامل المؤتم، ذلك أن تسليم النقد المصري الذي حصله المتهم المذكور بالوكالة من غير المقيم إلى أي شخص دون إيداعه وتجميعه في أحد المصارف المرخص لها في مزاوله عمليات النقد الأجنبي، يتحقق به التعامل المجرم.

- تسليم النقد المصري التعامل به بالوكالة عن غير مقيم لغیر المصارف المعتمدة يتحقق به التعامل المؤتم سواء كان التسليم حاصلاً لمقيم أو لغیر مقيم، ومن ثم فإن عدم تعيين أشخاص من تسلم النقد المصري ليس يذی أثر في قيام الجريمة.

- إذا كان ما حصله الحكم من إعراف الطاعن له أصله الثابت في الأوراق سواء في محضر إستدلال الشرطة أو في محضر تحقيق النيابة، وكان هذا الإعراف نصاً صريحاً في إقوال الجريمة المسندة إليه وكان المذكور يقر في طعنه أن موكله المتهم الثاني عشر في الدعوى سورى إنقطع عن الإقامة في مصر بعد سنة ١٩٦١ وأقام في لبنان عند مفارقة الجريمة، وكان الحكم قد دلى على علمه اليقيني بعدم إقامة من ناب عنه في التعامل بالنقد المصري بأدلة مننتجة وعرض لدفاعه في هذا الشأن وأقصاه حقه ورد عليه بما يفنده، فإنه يكون بريئاً من عيب القصور.

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٨

إذا كان الحكم قد قضي في أصل الواقعة بعدم صحة إسنادهما إلى المتهم، فلا يعبه بعد ذلك سكوته عن التعرض جملة إلى العناصر الثانوية المتصلة بهذا الأصل

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٦٨/٣/١٨

يجب أن تبنى الأحكام على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاء عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه.

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨

إذا كان ما أُلجّه الحكم من إعراف المتهم له سنده من الأوراق، فإنه بذلك تنحصر عنه دعوى الخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩

متى كان الحكم المطعون فيه قد عاقب المتهمين وأغفل القضاء بعقوبة الحبس مع وجوبها قانوناً، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعبه ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٤

أوجه الدفاع الموضوعية لا تسوجب ردّاً صريحاً من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من إسنادهما إلى أدلة الثبوت التي إقتنعت بها.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥

- لا مصلحة للمتهم في التحدث عن انتفاء ظرف سبق الإصرار، ما دام أن الحكم لم يقم قضاء بالإدانة على أساس توافر هذا الظرف.

- سبب الحادث أو الباعث عليه ليس ركناً من أركان الجريمة، فالاختلاف لا يعب الحكم، مادام أنه لم يكن عنصراً من العناصر التي استند إليها في لقضائه.

- لا يعب الحكم المطعون فيه وقد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق المتهم على صورة تحالف دفاعه والتصوير الذي قام عليه، أن يستطرد إلى فرض آخر تمسك به الدفاع، وقوله قولاً مقبولاً في القانون إنه بفرض حصوله لا يؤثر في الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها.

- متى كان طلب ضم قضية إما يتصل بالباعث على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركناً من أركانها فلا يؤثر في سلامة الحكم إغفال بيانه ما دام قد بين واقعة الدعوى بما توافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة ثبوتها بما هي بالنتيجة التي انتهى إليها.

- الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض في شأن وقائع الدعوى، فلا تنقيد تلك المحكمة " محكمة الإحالة " بما ورد بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير في الإجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل. وهي فوق ذلك كله لها كامل الحرية في تقدير الوقائع وتكييفها وتحقيقها غير مقيدة في كل ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه في شأنها ولها في سبيل ذلك أن تقضي في الدعوى بما يطمئن إليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعزير هذه المخالفة وجهاً للطعن فيها عدماً ما إذا كان محل المخالفة يصح في ذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم من جديد. ولما كان نقض الحكم الأول لعدم تحقيق دفاع الطاعن الأول بأخذ رأى كبير الأطباء الشرعيين لا يمنع محكمة الإحالة من تحقيق هذا الدفاع عن طريق أخذ رأى قسم الطب الشرعي ما دامت قد إطمأنت إلى رأيه وهو ما تنطى به قولة مخالفة حكم محكمة النقض الأول.

- ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلأ كان أو منتدباً بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد. ولما كان المحامي الموكل عن الطاعين قد حضر إجراءات المحاكمة معهم ثم أبدى دفاعه عنهم، كما توافر عنهم الضاميان المنتدبان من المحكمة دون أن يتمسك أحد منهم بضرورة حضور محامي الآخر الموكل أو يعرض على الضاميين المنتدبين فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقهم في الدفاع.

- متى كان الطاعنون لم يسلكوا من جانبهم بالنسبة إلى الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة صماعهم - ولم يدرج مستشار الإحالة أصماهم في قائمة الشهود - الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه لا تشرب على المحكمة إن هي عرضت عن طلب صماعهم بجلسة المحاكمة.

- من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبر شأنه في هذا شأن سائر الأدلة

لها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن إليه منها والإلتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير.

- متى كان طلب ضم قضية إنما يتصل بالباث على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركناً من أركانها فلا يؤثر في سلامة الحكم إغفال بيانه ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة ثبوتها بما هي بالنتيجة التي إنتهى إليها.

- متى كان طلب ضم قضية قد قصد به تبريح أقوال أحد الشهود وهو ضابط المباحث الذي قام بالتحريات في الحادث ومثل هذا الطلب لا تلزم المحكمة بإجابه ما دام الدليل الذي يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة الدليلية للأدلة القائمة في الدعوى.

- متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- متى كان الأمر المراد إثباته من الحماية لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة كما لا تلزم بإجابه.

- قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر إنما يدرك بالظروف الخفية بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني ويتم عما يضره في نفسه. ومن ثم فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام محكمة الموضوع موكول لها في حدود سلطتها التقديرية.

- للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد طرحت على بساط البحث.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

من المقرر أنه متى كونت المحكمة الإستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائياً بإدائته فليس عليها بعد أن إلتفتت بذلك أن تلزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الإتهام ما دام لضاؤها قد بنى على أساس سليم.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨

يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يظمن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨

متى كان ما أثبتته الحكم عن أقوال الشاهد التى تعتمد عليها له أصله فى التحقيقات، وقد صدرت منه بالفعل، فلا يضير الحكم أن يكون قد أخطأ فى قوله أن هذه الأقوال قبلت أمام المحكمة فى حين أنها فى الواقع إنما تليت عليها.

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨

لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يبين موقع الإصابات التى أنزلها المنهم بالجنى عليه، ولا أثرها ولا درجة جسامتها.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٥٦ بتاريخ ١٥/٤/١٩٦٨

لا ينال من سلامة الحكم تناقض الشهود فى بعض تفصيلات الشهادة، ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه، وما دامت هذه التفصيلات لم تكن موضوع إستدلال من الحكم ولا لدفاع من الطاعن.

الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٨

إذا كان ما أورده الحكم سالفاً ويكفى للمواءمة بين الدليلين القولى والقنى، فإن النعى عليه بالقصور فى هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ٣/٦/١٩٦٨

إذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مادتى الإتهام اللتين طلبت النيابة تطبيقهما فى حق الطاعن وخلص إلى معاقبته طبقاً لهما، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم المستأنف فإن ذلك يكفى بياناً لنص القانون الذى عوقب الطاعن بمقتضاه.

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٨

- النعى على الحكم خطؤه فى قوله - فى صدد جريمة إستعمال المحرر المزور - إن الطاعن قدم الأوراق المزورة للشرطة مع أن واقع الأمر أنه قدمها لمعاون المالىة، مردود بأن ما ذهب إليه الحكم - على فرض صحة النعى - لا يعيبه لأنه غير مؤثر على سلامة إستدلاله، فسواء أكان الطاعن قدم الأوراق للشرطة مباشرة أو قدمها لرئيسه وقام بدوره بالتبليغ وتقديم الأوراق، فإن ما جرى فى الحالىين يعاير به أركان جريمة إستعمال المحرر المزور كما هى معرفة به فى القانون.

- إذا كان الثابت من مراجعة المقررات المضمومة تحقيقاً للظن أن ما أثبتته المحكمة فيه عن إقرار الطاعن بمعرفة لشخص المدين الشجور عليه قبل توقيع الحجز له أصل ثابت في محضر جمع الاستدالات الذي أشار إليه الحكم، فإن النعي عليه باطلاً في الإسناد الذي جره إلى فساد الاستدلال يكون غير سديد.

الظن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٨

مضى أثبت الحكم المطعون فيه على الطاعنين قيام صفة الوظيفة بهما وقت ارتكاب جريمة الإختلاس المسندة إليهما فهذا حسبه ليبراً من دعوى القصور في البيان. وإذا كان يبين فوق ذلك من الإطلاع على المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للظن أن الطاعن الأول أقر في تحقيقات النيابة أنه يعمل بالنيابة للمقاوّل الذي يعمل لدى الحكومة بعد أن أمتت شركته، وأن الطاعن الثاني أقر بأنه يعمل بالقطاع العام مع المقاوّل الذي يعمل أيضاً بهذا القطاع العام مع المقاوّل الذي يعمل أيضاً بهذا القطاع، فإن ما تلعّرا به من دعوى الجهل بالوظيفة لا يشهد له الواقع أو يسانده بل يكذبه بإقرارهما وتكون المحكمة في حل إذا ألغت عنه لكونه ظاهر الفساد والبطان.

الظن رقم ٧٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٦٨

إن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت من تلك الأقوال إستخلاصاً سائلاً لا تناقض فيه.

الظن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٦٨

- لا تناقض بين إثبات تقرير الصفة التشريعية أن بعض الإصابات بذاتها تؤدي إلى الوفاة وبين إثباته أنها جميعاً قد أسهمت في إحداث الوفاة لأن ما يلزم عن البعض لا ينطبق لزومه حتماً عن الكل.
- لا تلزم المحكمة في أصول الإستدلال بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

الظن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٨

لا يعيب الحكم تناقض الشهود ما دام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه.

الظن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ مكتب قضى ١٩ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٨

لا تترتب على المحكمة إن هي ألغت عن الدفع بطلان الدليل المستمد من أقوال الطاعنين طالما أنها لم تعتمد عليها في تكوين عقيدتها بالإدانة.

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٦٨

- لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في شأن ما وقع فيه الحكم من خطأ فى منطقته بتقدير أتعاب للمحامى المتدب مع أن المدافع عنه كان محامياً موكلاً، ما دام أن المحكمة لم تندب محامياً للدفاع عنه وما دامت تلك الأتعاب إنما قدرت للمحامى المتدب.

-- الأصل أنه متى كان الحكم المطعون قد إنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها وأثبت التقرير الطبى وجوبها وإطمانت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يغبط لها.

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ٦/٢٤/١٩٦٨

الخطأ فى الإسناد لا يقدر فى سلامة الحكم فيما خرج عن سياق استدلاله وجوهه تسببه.

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٨

لا يجدى الطاعن ما ينسب إلى الحكم من خطأ فى الإسناد أو تناقض فى السبب وهو فى معرض حديثه عن المتهم الأول فى الدعوى ذلك أن البادى من مدونات الحكم أنه لم يعول فى تكوين عقيدته بإدانة الطاعن على أقوال ذلك المتهم، ويفرض تردى الحكم فى ذلك الخطأ فلا أثر له فى منطقته أو على سلامة النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٠/١٤/١٩٦٨

لا يصح النى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجيح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها، ما دام ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه طائفاً قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٦٨

متى كان الحكم لم يستد فى قضاؤه بإدانة الطاعن إلا على إعوانه فخرجت بذلك أقوال المبلغ عن دائرة الاستدلال، فإن ما يثيره الطاعن بصدد روايات المبلغ المتعددة وتحويل الحكم على واحدة منها بغير سند يؤيدها، لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٦٨

اد الأصل د حكمة الموضوع أن تجزم بما لم تجزم به الخير في الجرعة متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها واكدته لديها، ومن ثم فلا أساس لما يثيره الطاعنون قد أبدت ذلك عندها واكدته لديها، ومن ثم فلا أساس لما يثيره الطاعنون في خصوص اعتماد الحكم فيه على تقرير الصفة التشريعية مع أنه بنى على الرجح لا القطع.

الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨

ليس على المحكمة في حالة القضاء بالبراءة أن ترد على كل دليل من أدلة الإتهام بل يكفي أن يكون الرد مستفاداً من حكمها بالبراءة إستناداً إلى ما إطمأنت إليه من أدلة. ومن ثم فإن إغفال المحكمة التحدث عن دعوى مستندات الطاعن يدل على أنها أطرحتها.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١٠١٣ بتاريخ ١١/٢٥/١٩٦٨

- الأصل أنه متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى التهم إحدائها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها وإطمأت المحكمة إلى أن التهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يطق لها.

- متى كان الطاعن يسلم في أسباب طعنه أن أقوال الشاهد قد تضمنت الواقعة الجوهرية التي عول عليها الحكم وإثباتها سنداً للقضائه وهي والعة إعتداء الطاعن على المجنى عليه بألة حادة في ظهره محدثاً به الإصابة التي أودت بحياته، فإنه لا يعيب الحكم - بفرض صحة ما يقوله الطاعن - أن تكون رواية الشاهد قد خلت من بعض تفصيلات لم يكن لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

- لا يقدح في سلامة الحكم تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها، ما دام الثابت من الحكم أنه إستخلص أقوالهم إستخلاصاً مانعاً لا تناقض فيه، وما دام أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يركز إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١١١٣ بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٦٨

من المقرر أن حكمة الموضوع أن تعمل على أقوال شهود الإثبات وأن تعرض عن قائله شهود النفي ما دامت لا تتق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستد إليها في قضائها بالإدانة لأدلة البتوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تظمن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحها، ومن ثم فإن الطاعن من عدم أخذ المحكمة بشهادة شهود أو تقرير إقرارها لأقوالهم يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٠/٢١/١٩٦٨
الخطأ في مصدر الدليل لا يضع اثره طالما أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له ماحله الصحيح في
محضر الجلسة.

الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٨
مضى كان الحكم لم يرد المتهم باختلاس أى من الأشياء التى أقر أصحابها باستلامها كاملة، ولا بالتزوير فى
الأوراق الرسمية فى شأن إثباتها، ولم يكن المذكور متهماً بشئ من ذلك، لأن المحكمة لا تكون ملزمة بأن
تورد شيئاً عنها، ما دام خارجاً عن جوهر تسميتها وعناصر قضائها.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١٠٨٦ بتاريخ ١٢/١٦/١٩٦٨
إن ما يثيره المتهم من أن الحكم قد أخطأ إذ أورد أنه لم يتحرك لإجبار العامل على تقديم الشهادة المطلوبة
لولا بلاغ التجنيد فإنه - بفرض صحته - لا يجب الحكم طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة
المحكمة.

الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٢/١٦/١٩٦٨
إذا كان الحكم المعلن فيه قد عرض للدفاع الطاعن بشأن قطع الجلباب الذى كان يرتديه المبنى عليه وقت
الحادث ورد عليه بقوله " إن الجلباب الذى يرتديه الشخص لا يتخذ وضعاً ثابتاً وواحداً على جسد
الشخص الذى يرتديه، بل يتغير وضعه تبعاً لحركة ذلك الشخص وسرعته وعوامل الهواء العادى والريح
ولا يمكن معها القول بأنه يلزم أن تكون قطعة منه بالذات ثابتة قبالة جزء معين من جسمه ولا تفارقه ولا
تتزعزع عنه، فالجلباب بطبيعته ثوب فضفاض ولا يتحتم أن يكون أثر الطعنة به مقابلاً تمام المقابلة للطعنة"
فإن هذا الذى أورده الحكم هو من الحقائق التى لا تحفى بأعبارها من المسائل العامة وبالتالى يتحل ما يشيره
المتهم فى هذا الصدد إلى جدل موضوعى لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٢/١٦/١٩٦٨
- متى كان قول الحكم بأن العرف قد جرى فى الريف على حدوث منازعات بين الجيران بسبب التنازع
على مياه الرى أو أجران الدرس قد سبق بصدد الاستدلال على صحة تصوير شهود الإلبات للواقعة وبيان
الباعث عليها دون أن يكون لها أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى إنتهى إليها وكان العلم بحدوث
مثل هذه المنازعات بين الجيران هو من العلم العام بما يجرى بين الناس فى الريف فإن النعى على الحكم
بالإستناد فى هذا الشأن إلى غير الثابت فى الأوراق يكون نعيّاً غير سديد.
- إن مجرد السهو المادى الذى وقع فيه الحكم لا يؤثر فى سلامته.

- إن الخطأ في تحديد مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح في الأوراق، ومن ثم فإنه لا يفتح في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه استخلص أقوال الشهود مما أدلوا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع أنها لم ترد إلا في أحدهما دون الآخر، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا العدد لا محل له.

- إن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة، فلا يجدى الطاعن ما ينهه على الحكم من قائله التنازل في وصف آلة الاعتداء إذ وصفها تارة بأنها ماسورة من الحديد، وتارة أخرى بأنها قطعة من الحديد، ذلك أن الماسورة الحديد لا تعدو أن تكون قطعة من حديد.

- لا يجوز إثارة الجدل الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠

لا يؤثر في سلامة الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة لم يوردها وفي عدم إيراد الحكم هذه التفاصيل ما يفيد إطراحها.

الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٣٠

متى كانت المحكمة لم تحول في إدانة الطاعن على أقوال صاحب الشركة وإنما اعتمدت على أقوال المتهم وشاهده، وكان الطاعن لم يوجه أى مطعن على أقوالهما، ما يدعيه الطاعن من وجود سوء تفاهم بينه وبين صاحب الشركة المذكور لا ينال من سلامة الحكم.

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

- من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصبغ أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع. ولما كان الغائب بمحضر جلسة المحاكمة أن المقارنة التي أجرتها المحكمة بين الطاعنين وحققيهما قد جرت بحضور المدافع عنهما وأن ما أثبتته من أنه يقرب منهما طولاً وشكلاً لم يكن موضعاً لإعراض من جانبهما ولم يثر الدفاع بشأنه أية مناقشة فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل.

- سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها إستخلاصاً.

- يكفي لتحقيق ظرف الوعد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالإعتداء عليه.

- البحث في توافر ظرف سبق الإصرار والوجد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتأثر عقلاً مع ذلك الإستنتاج.

- لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

- قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمرة في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية. وإذا كان الحكم قد دلت على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعنين. وكان البين في مساق الحكم أن ما قاله في معرض هذا التدليل من أن الطاعنين لم يكفأ عن الإعتداء على المجنى عليه إلا بعد أن أيضاً أنهم نالا بغيرهما وأجهزا عليه، قد عني الحكم به - على ما بين من مدوناته الكاملة - أن الطاعنين لم يكفأ عن الإعتداء على المجنى عليه إلا بعد أن أيضاً أنهم حققا قصدتهما من الإجهاز عليه بما أحدثاه من إصابات من شأنها أن تؤدي إلى الوفاة وهو ما يتسق مع ما ذكره فيما أورده بياناً لواقعة الدعوى من أنهما لم يكفأ عن ضربه - أي المجنى عليه - إلا بعد أن سقط أرضاً مغلولاً على أمره " وقد أحدثا به عديداً من الإصابات أودت بحياته " ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنان على الحكم في شأن إستدلاله على توافر نية القتل من أنه قاصر وغير سائغ يكون غير سليم.

- لا مصلحة للطاعنين في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في إستظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد.

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفي سبق الإصرار والوجد في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهما في المسؤولية الجنائية فإن كلاً منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدتهما المشترك الذي بينا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يسوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم.

- من المقرر أن حكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلغى عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس فيها.

- الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام يعد من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً حتماً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البترة التي يوردها الحكم.

- تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع التي لها أن تكون عقيدتها من كافة عناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث.

- التناقض بين أقوال الشهود لا يجب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً مائلاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٧٠/١/٤

معي كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفاع الطاعن القائم على أن اجنبي عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة وإسرفه أوراقاً على أنها كمبيالات بقيمة التبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات ورد عليه بقوله " إن المحكمة لا تلتفت إلى هذا الدفاع لأن إثبات ذلك تطبيقاً للقواعد العامة في الإثبات لا يكون إلا بورقة ضد ولم يقدم بها التهم " ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفي في إطراح دفاع الطاعن إذ لا يتصور أن يحصل على ورقة ضد من اجنبي عليه فتد أنه إستوفه على أوراق كان يجهل حقيقتها. ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٥

معي كان يبين من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى - فلا يجب الحكم ما يشير إليه الطاعن من وقوع خلاف بين محضر الجلسة والحكم ليمس تلا التقرير من أعضاء المحكمة، ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلاً.

الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٨

إذا كان خطأ الحكم قد حجه عن تحقيق أدلة الدعوى وعن بحث دفاع الطاعن بشأن تسليم المنقولات للمدعية بالحق المدني، فإنه يعين أن يكون مع النقص الإحالة.

الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦

إذا كان لا حصله الحكم صداه في الأوراق، ولا يعدو الطعن، بدعوى الخطأ في الإسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين، تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح، فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٥

متى كان الحكم قد أورد فى بيانه لواقعة الدعوى وحصل أقوال الشهود إسم الجنى عليه الحقيقى، فإنه لا يؤثر فى سلامته من بعد إغفاله فى نهاية أسبابه مقدم إسمه، ما دام الظاهر من سياقه أن مراد ذلك زلة قلم أثناء التدوين.

الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١

إذا كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها، كالأبى فى الدلالة على أن الطاعنين الرابع والخامس كانا يعلمان بأن الصفائح المضبوطة تحوى غدرأ، وكان هذا الذى إستخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العلى والمنطقى، فإن ما يثيره الطاعنان فى شأن جهلها بكنه المادة المضبوطة يكون غير صديد.

الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/١١

إن مردى ما يثيره الطاعن فى طعنه من أن عائلة الجنى عليه إقتحمت أرض عائلته وإبتدأت بالعدوان وأن الجنى عليه أسهم فى الشجار الذى أصيب فيه الطاعن - أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس وإذا كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه لم يدفع بقيام هذه الحالة كما أن واقعة الدعوى كما ألتحقها الحكم الطعون فيه لا يتواءم فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦

متى كان بين من مطالعة الحكم الطعون فيه أنه ألت فى تحصيله لأقوال شاهد الرؤية الوحيد فى الدعوى أن الطاعن الثانى كان ممسكاً بعضاً ضرب بها الجنى عليه تحت أذنه اليسرى فسقط على الأرض، لم أورد الحكم إصابات الجنى عليه من واقع التقرير الطبى الشرعى الذى خلا مما يثبت وجود أثر لإصابة فى هذا الموضع، وكان الثابت فضلاً عن ذلك من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين أشار أمر هذا التعارض فى مقام تكذيب الشاهد المذكور، وكان الحكم قد إستند فى القول بشبوت الواقعة حسب تحصيله لها إلى أقواله وإلى التقرير الطبى الشرعى معاً على ما بينهما من تعارض، فإنه إذ لم يتعرض لهذا الخلاف بين الدليلين القولى والفنى بما يرفعه يكون قاصراً بما يتعين معه نقضه.

الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١

متى كان الحكم قد خلص إلى تيرة التهمين الرابع والخامس المالكين للرسائل المغملة بالسيارة إستناداً إلى عدم علمهما بأن هذه السيارة حكومية، وإلى إنقطاع صلة التهم الرابع مالك القصب بالإضاق الذى تم

مباشرة بين المتهم الأول والطاعن، على نقل القصب بالسيارة المذكورة دون سعي مستقل من جانبه، وكان لا تعارض بين ثبوتة الحكم لثبوت المتهمين من جرعة عرض الرشوة لعدم ثبوتها في حقهما، وبين إدانة الطاعن بهذه الجريمة لثبوت وقوعها منه. فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله.

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٨

من المقرر أنه إذا رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها قليس في القانون ما يلزمها أن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها.

الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٩

إذا كانت المحكمة لم تستظهر الصلة بين واقعة شراء المتهم للعربة والدابة وتصرفه فيهما على الوجه الذي قالت به واتصفت بمصوله، وبين جنائية قتل الجاني عليه التي وقعت بقصد تسهيل السرقة، كما لم تورد في حكمها دليلاً على أن المتهم حين أقدم على الشراء في الظروف المريبة التي ذكرتها، كان عالماً علمياً بآتيها بأن ما إشاره متحصل عن تلك الجنائية بالذات محيطاً بما لايسها من الظروف، هذا العلم الذي هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات، فإنه لا يكفي في هذا الصدد ما أورده الحكم من عبارات مرسلة غير واضحة الدلالة على المراد منها ولا تؤدي بطريق اللزوم إلى تعيين الجنائية التي تخلفت عنها الأشياء المخفاة، لأن حاصل هذا القول مجرداً، هو إحصار تلك الأشياء متحصلة من جنامة - لم يثبت من الحكم تحقق علم الطاعن ضده بها - ويكون إخفاؤها جنحة منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٤٤ المشار إليها.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٩

القول بأن الحكم مخالف للثابت بالأوراق فيما حصله من شهادة الشاهد وفيما نسبته إليه من شهادته للإعتداء، مردود بأن ما أورده الشاهد في شهادته يفي في مجمله مع ما حصله الحكم منها.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٣

متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن بناء على طلب تقدم به إلى رئيس المحكمة زعم فيه خلاف الحقيقة أن العقد - المرافق بملف الدعوى المدنية - مقدم منه، فأشر بالتسليم وتمكن الطاعن بذلك من إعلامه من الكاتب المختص، بعد أن أوهمه أنه هو المدعي عليه الثالث مقدم العقد في الدعوى، وقد ثبت أن هذه الصفة لم تكن له في الخصومة وأن العقد لم يكن خاصاً به أو مقدماً منه بل خاصاً بالجاني عليه الذي كان هو

المدعى عليه الثالث فى الدعوى المدنية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى معاقبة الطاعن المذكور طبقاً للمادتين ١٥١، ١٥٢ من قانون العقوبات يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢

مضى كان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن الضابط قد إنتقل ومعه الشرطى..... إلى المكان الذى عنه المطعون ضده الأول لإستلام المخدر من المطعون ضده الثانى، نقاذاً للإلتفاق العقود بينهما وقدم الأخير المخدر فعلاً للشرطى المذكور فألقى الضابط - عندئذ - القبض عليه، وعقب ذلك إنتقل الضابط ومعه الشرطى السجن إلى السجن وتم تسليم المخدر المطعون ضده الأول، وكان من مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية، الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، فكل إجراء يقوم به فى هذا السيل يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره، ما دام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مارتفتها، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معلومة، وكان الحكم حين قضى بقبول الدفع وبطلان التفتيش قد أغفل التعرض لهذا الدليل المستقل على الإجراءات التى قضى ببطلانها، فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٩

من المقرر أنه لا يجب الحكم الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطقته. ومن ثم فخطأ الحكم فى نقل عبارة إذن التفتيش - على فرض صحته - لا يؤثر فى سلامته.

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٣

أوجب قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجعة للمعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة ماخذها تمكناً تحكماً النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم وإلا كان قاصراً. ولما كان الحكم المطعون فيه الصادر بالإدانة فى جريمة تبديد محجوزات لم يبين نوع الأشياء التى وقع عليها الحجز وتاريخه واليوم الذى حده الحضر لإجراء البيع، وكفى فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضرى الحجز والتبديد ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه إستدلاله بها على ثبوت التهمة بصانرها القانونية كافة فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يطله ويوجب نقضه.

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦

المبرة في تحرى حقيقة معنى اللفظ في اللفظ هي سياقه الذى ورد فيه، فقد تدل لفظة الضرب على القتل كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الضرب فحسب، وذلك وضع الكلمة فى سياق العبارة التى تكون موجب التأويل. ولما كان البين من إصواف الطاعن فى جلسة المحاكمة أنه أعوف بضرب الجنى عليه إنتقاماً منه لأنه ضرب أعاه لقتله، فإن صرف معنى الضرب إلى المقصود من حقيقته وهو القتل لا يعتبر خطأ فى الإسناد وإنما هو تأويل صحيح للفظ لما يحمله معناه فى سياقه الذى ورد فيه، وعلى النحو من ذلك يكون تأويل عبارة الحكم من وصف لعله الطاعن بأنه ضرب الجنى عليه حتى أزهد روحه أى حرباً مجتأ كما يعبرى مألوف الحديث دون أن يكون المقصود هو وقوع الموت متصلاً بالإعتداء مباشرة.

الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦

— من المقرر طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مصادره حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ، تمكيناً عنكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إلباتها فى الحكم.

— إذا كان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن قد إعتمد فيما إعتمد عليه فى الإدانة على التقارير الطبية الشرعية مكثفاً بالإشارة إلى نتائج تلك التقارير، دون أن يبين مضمونها من وصف الإصابات وموضعها من جسم الجنى عليهما وكيفية حدوثها، حتى يمكن التحقق من مدى مواعمتها لأدلة الدعوى الأخرى، وكان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين إسمعرت الدليل فى الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل إلماً شاملاً يهسى لها أن تمحصه التمحص الشامل الكافى الذى يدل على أنها قامت بما يهسى عليها من تدقيق البحث لتصرف وجه الحقيقة، بما لا تجد معه محكمة النقض مجالاً لتبين صحة الحكم من فساده، فإن الحكم يكون معيماً بما يسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠

من المقرر أن البان الممول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتاع القاضى دون غيره من الإجراءات الخارجة عن سياق هذا الإقتاع.

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٣٦٥ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٥

ليس بلام أن يفصح الحكم صراحة عما إذا كان المنهم فاعلاً أم شريكاً، بل يكفى أن يكون ذلك مستفاداً من الوقائع التى أثبتتها.

- إذا كان الطاب من محاضر جلسات المحكمة أن جميع المتهمين عدا المتهم الأول - الذي لم يطعن حضروا جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٩ وقد نظرت المحكمة الدعوى في حضورهم واستمعت لدفاع الطاعين وبعد أن استوفيا دفاعهما إنتها إلى طلب البراءة، أمرت المحكمة باستمرار المرافعة لليوم التالي وفي هذه الجلسة حضر جميع المتهمين عدا الطاعين والمتهم الأول، وتولى الدفاع عن الحاضرين تنفيذ التهم المسندة إليهم، ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه، فإن هذا الحكم يكون حضورياً بالنسبة للطاعين.

- من البداية ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع وغيابه كذلك، وإعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً فرع من هذا الأصل.

- يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنابات في جنابة، حضورياً بالنسبة إلى الخصم الذي يمثل في جلسة المحاكمة وتسمع البيئة في حضرته ويعم دفاعه أو يسهه أن يتمه بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم.

- إن العبرة في تمام المرافعة بالنسبة للمتهم، هي بواقع حالها وما إنتهت إليه، أعلن هذا الواقع في صورة قرار أو لم يعلن، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتمام دفاعه أو لم تؤجل، ما دامت المحكمة لم تحتفظ له بإبداء دفاع جديد، ولم تأمر بإعادة الدعوى إلى المرافعة لسماعه. وإذا كان ما تقدم وكان الواقع أن القضية قد سمعت بيناتها بحضور الطاعين واستوفى الدفاع عنهما مرافعته، فإن الإجراء بالنسبة إليهما يكون حضورياً، ولا يزيل هذا الوصف أن يكون سواهما من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم، أو أن يتخلف الطاعنان في الجلسة التالية التي أجلت إليها الدعوى في مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين، فإن ذلك من جانبهما تفريط في واجب السهر على دعواهما لا يلومان فيه إلا نفسيهما، ولا يخولهما النعي على المحكمة بشئ، لأن المحكمة أولتهما كل ما أوجب القانون عليها أن توليه حماية حقوق الدفاع.

- إن الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل في الواقع إلى عدة دعاوى، تفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة تجري محاكمته عنها، لاسيما أن ما أسند إليه الطاعين والمتهم الأول من إستيلاء بدون وجه حق على مال شركة من شركات القطاع العام، مستقل عما إتهم به غيرهم من المتهمين من إغشاء هذا المال.

- لا محل لما طلبه الدفاع عن الطاعين من وقف نظر الطعن إنتظاراً لما عسى أن يكون حكمه الجنابات من رأى في وصف الحكم الصادر منها، لأن تحري هذا الوصف من القانون الذي تبينه المحكمة وتفصل حكمه ولا يصح أن تنتظر فيه قضاء لسواها.

- إن الإختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية، يمين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم، أو الذى يقبض عليه فيه، وهذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية فى إلزام اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تقاضل بينها.

- الإستيلاء على مال الدولة يتم بانتزاع المال غلسة أو حيلة أو عنوة، أما إتصال الجنائى أو الجناة بعد ذلك بالمال المسعول عليه، فهو إمتداد لهذا الفعل وأثر من آثاره. وإذا كان ذلك، وكان الإستيلاء قد تم فى دائرة محكمة معينة، فإنها تخصص بنظر الدعوى عن هذا الفعل.

- لئن كان إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقاً بالنظام العام إلا أن الدفع بعدمه أمام محكمة النقض، مشروط بأن يكون مسنداً إلى وقائع أثبتتها المحكم المطعون فيه ولا يقتضى تحقيقاً موضوعياً وكانت الواقعة كما بينها المحكم تثبت الإختصاص إلى المحكمة التى أصدرته ولا تنفيه طبقاً للمناطق المتقدم، لأن الدفع بعدم الإختصاص يكون غير سديد.

- رأى الشارع إعتبار العاملين بالشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب بأية صفة كانت فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق جرمي الرشوة والإختلاس فأورد نصاً مستحدثاً فى باب الرشوة هو المادة ١١١ وأوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات سريانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى المتضمن المادة ١١٣ التى طبقها المحكم المطعون فيه، وهو بذلك إنما دل على إتجاهه إلى التوسع فى تحديد مدلول الموظف العام فى جريمة الإستيلاء بدون وجه حق، وأورد معاقبة جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والملاحقة بها حكماً، مهما تنوعت أشكالها وأياً كانت درجة الموظف أو من فى حكمه وأياً كان نوع العمل المكلف به، وقد إعتبر البند السادس فى هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٢٠ لسنة ١٩٦٢ فى حكم الموظفين العموميين، أعضاء مجالس إدارة ومديرى ومستعلمى المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت.

- لا محل للإستدلال بإحساس صفة الموظف العام عن موقعى الشركات فى موطن الحماية التى أسبغها المشرع على الموظفين العموميين فى المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فى شأن رفع الدعوى الجنائية إذ المناطق فى قيام هذه الصفة، الوطن الذى إنصرف إليه مراد الشارع ولا يمتد إلى غيره ولا قياس فى هذا الصدد.

- من المقرر أن الغرامة التى نصت عليها المادة ١١٨ من قانون العقوبات، وإن كان الشارع قد ربطها حداً أدنى لا يقل عن جسمانية جنيته، إلا أنها من الغرامات النسيية التى أشارت إليها المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر، وبالتالي يكون المتهمون أياً كانت صفاتهم متضامنين فى الإلتزام بها، ما لم ينص فى الحكم

على خلافه، ذلك بأن المشرع فى المادة ١١٨ من قانون العقوبات ألزم بها الجنائى بصفة عامة دون تخصيص، وجاءت عبارة المادة ٤٤ مطلقة شاملة للفاعلين أو الشركاء دون تقييد بأن يكون من حكم بها عليه موظفاً أو من فى حكمه لما كان ذلك، فإن ما يقوله الطاعن الثانى عن عدم إنعطاف حكم الغرامة النسبية عليه لكونه غير موظف، شريكاً لا فاعلاً، لا يفتق وصحيح القانون.

- إن ضبط الأشياء المختلسة "إطارات" لا شأن له بالغرامة النسبية الواجب القضاء بها.

- من المقرر أن الإعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تشكل محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات، ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بإعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق، متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه فى مراحل أخرى.

- إذا كان الحكم قد أورد مؤدى الإعترافات التى عول عليها فى الإدانة، وقال بصورها عن طوعية وإختياره فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض.

- متى تبين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن الثانى لم يدلع بطلان الإعتراف الصادر منه ولم يقل أنه كان وليد إكراه، وكل ما قاله هذا الدفاع عنه فى هذا الصدد هو أن الإعترافات الموجودة فى الدعوى "إعترافات غير سليمة" دون أن يبين وجه ما ينهه على هذه الإعترافات مما يشكك فى سلامتها، فإنه لا يمكن القول بأن هذه العبارة المرسلة التى ساقها، تشكل دفعاً لبطلان الإعتراف أو تشير إلى الإكراه البطل له، وكل ما يمكن أن تنصرف إليه، هو التشكيك فى الدليل المسند من الإعتراف، توصلأ إلى عدم تعويل المحكمة عليه.

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٠/٣/٢٣

إذا كان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه أن ما حصله الحكم من أقوال الضابط الشاهد فى شأن وجود المفتاح عالقاً بالحقيبة، له أصل صحيح فى تحقيق النيابة، فإنه بهذا ينتفى الخطأ فى الإسناد.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٦

متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابطين لم يقبضا على الطاعن ويقومان بتفتيشه إلا بعد أن رآياه رؤية عين حال أخذ مبلغ الرشوة من صاحب المصلحة، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس مما يحول الضابطين حق القبض عليه وتفتيشه دون إذن من النيابة، ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى صدد بطلان إذن النيابة بالتفتيش لصدره عن جريمة مستقبلية.

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٥

من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا ييب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام الثابت منه أنه إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائلاً لا تناقض فيه، وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يكن إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦

إن ما أورده الحكم المطعون فيه كدعامة لقضائه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية من أن الهامى رافع الدعوى المباشرة لم يكن موثقاً من الطاعن " المدعى بالحق المدني " توكيلاً خاصاً في رفع الدعوى، لا يعدو أن يكون تزييداً خاطئاً لا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها الحكم، ولم تكن المحكمة في حاجة إليه متى أقامت قضائها على سبب صحيح مستمد من إنقضاء مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦

لا يؤثر في سلامة القرار المطعون فيه ما تعبه عليه الطاعنة " النيابة العامة " من ترديه في الخطأ في خصوص ما تعرض إليه في شأن مشروعية ما اتخذ ضد المطعون ضده من إجراء، إذ أن هذا التقرير القانوني - وبغرض قيام الخطأ في - لا يمس منطق القرار أو النتيجة التي خلص إليها.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٣

- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المسجوبة للعقوبة وللظروف التي وقعت فيها، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كالياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

- متى كان الحكم الابتدائي قد أشار إلى مواد الإتهام ومن بينها المادتان ٢، ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، وكانت المادة الأولى منها قد إلتصرت على بيان أركان الجريمة ونصت الثانية على وجوب العقاب عليها وإنتهى الحكم إن معاقبة الطاعن طبقاً لها، وكانت إحالة الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه تشمل فيما تشمله مادة العقاب فإن ذلك يكفى بياناً لمواد القانون التي دان الطاعن بمقتضاها.

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ مكتب قتي ٢١ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٤

متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فعلاً من معاناة النيابة لمكان الحادث أنه وجد بواجهة منزل المجنى عليه ثقبان لمخلفات نارية، وأورد عن التقرير الطبي الشرعي أن الثقب نتيجة عيار ناري معمر بمخلف مقرر

يعتذر تعيين نوعه أو السلاح المستعمل نظراً لعدم استقرار القذوف في القنب، وأنه أطلق على مسافة أكثر من نصف متر وقد تصل إلى بضعة أمتار، وكان ما أثبتته الأحكام المطعون فيه من وجود قنب بواجهة منزل المجنى عليه يجوز حدوثه من عيار نارى له مسنده الصحيح من معانة الطبيب الشرعى التى ضمنها تقريره المرفق بالمقررات المنضمة، كما أنه يفتق ومؤدى ما أثبتته وكيل النيابة المحقق فى معانته، مما تتحسر به عن الحكم دعوى الخطأ فى الإسناد، وكان خطأ الحكم فيما قاله من أن هذا القنب وجد من حوله "إحراق أو إسوداد أو غمش بارودى" ومن أن معانة النيابة أثبتت وجود قنبلين بالحائط بينما دل تقرير الطب الشرعى على وجود قنب واحد، كل ذلك لا يعيب الحكم، ما دام هذا الخطأ لا يؤثر فى جوهر الواقعة التى إنتهت بها المحكمة من أن ثمة قنب وجد بالفعل فى واجهة منزل المجنى عليه ونتج من عيار نارى أطلقه الطاعن الثالث للإرهاب على حد تصوير الشاهدين اللذين إطمأن الحكم إلى أقوالهما وآتس الصدق فيها بما لا معقب عليه، وهو عين ما إنتهى إليه الطبيب الشرعى فى تقريره بالرغم من عدم تخلف آثار قرب الإطلاق ذلك أن الخطأ فى إسناد لا يعيب الحكم ما دام لا أثر له فى منطقة أو على سلامة النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٠

يجب ألا يبنى الحكم الصادر بالإدانة إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجرم واليقين. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على عدم صحة إيصال الأمانة وتزويره على التهمة من عجز المدعى المدنى الطاعن عن بيان مصدر النقود الذهبية موضوع الإيصال المذكور وعدم مبادرته بإبلاغ الشرطة والنيابة بمصول الإعتلاص وعدم تعليقه ما يدعو التهمة ولولديها إلى إقواف الجريمة بعد أن كانت تربطه بهم علاقات طيبة وكانت هم أهاد بيضاء عليه فى تربته وتشتته وترسيخ قدمه فى ميدان الأعمال، ومن عدم تصور أن تقبل التهمة وإبتها الودعية مع ما يوجب عليها من مسئولية ضياعها أو سرقتها وكانت هذه القرائن جميعها لا تصلح بذاتها أساساً يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم، فإنه يكون استدلالاً فاسداً وتديلاً غير سائع لا تسانده الماديات الثابتة فى الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ٢١/٦/١٩٧٠

التناقض الذى يطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساقطاً لا شى فيه بالياً يمكن أن يعتبر قوفاً نتيجة سليمة يصح معه الإعتماد عليها والأخذ بها.

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٤١ بتاريخ ٨/٦/١٩٧٠

لا محل للنمى على المحكمة بأنها أسقطت النظر فى علم لم يطرح عليها أو فى دليل لم يقدم إليها ولما كان يبين من الرجوع إلى محضر الجلسة الأولى التى حددت لنظر معارضة الطاعن فى الحكم القباى الإستئنافى

القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد أن الطاعن لم يحضر بل حضر وكيل عنه ودفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وثبت من ملونات الحكم أن الطاعن لم يقدم بأى عذر ليبرر التقرير بالاستئناف بعد الميعاد، إلا أنه وجد بملف الدعوى شهادة طبية تفيد مرض الطاعن وملازمته للفرار، وهذه الشهادة غير معلة فى الأوراق وغير مؤثر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة ولم يشر إليها المدافع عن الطاعن بجلسة المعارضة ولم يحتج بدلائلها على قيام عذر للطاعن فى التقرير بالاستئناف بعد الميعاد. ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض.

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٥

الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التى استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يوضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان مضمون القرار الصادر بزميم المنزل والجهة الأمرة به وتاريخ إصداره والمهلة المحددة لتنفيذه ولم يواجه دفاع الطاعن بعدم إعلانه بهذا القرار إلا غداة إنهيار المنزل مع أنه جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذا صح قد يتغير وجه الرأى فى الدليل الذى أخذ به الحكم فى الإدانة. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٣١

إن تناقض الشهود فى بعض التفاصيل يفرض وقوعه لا يعيب الحكم ما دام إستخلص الإدانة من أقواضم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها فى تكوين عقيدته.

الطعن رقم ٦٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١

مضى كان الحكم المطعون فيه ببنى قضاء يالزام الطاعنين بالتعويض على ثبوت وقوع الفعل الضار منهما وهو إحداث الجروح بالمضى بالحق المبنى وأطرح دفاعهما بقيام حالة الدفاع الشرعى عن مال زوجة أوهما وهو ملكيتها حصول القطن الذى كان المبنى عليهم يقومون بمصادره، إستناداً إلى أنه كان فى استطاعة الطاعنين الإلتجاء إلى رجال السلطة العامة، فإن ما قرره الحكم من ذلك لا يصلح على إخلاله سبباً لنفى حالة الدفاع الشرعى لأن الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الإعتداء بالفعل، وهو ما أمسك الحكم عن إستظهاره والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص الصريح الذى ينول حق الدفاع لرد أفعال التعدى على المال تعطيلاً تاماً مما لازمه أنه كان يتعين على المحكمة أن تبحث فيما من له ملكية القطن الذى كان يجرى جنيته للتحقق من قيام أو عدم قيام المبنى عليهم بسرقة، لما لذلك من أثره فى ثبوت أو إنتفاء حق الدفاع الشرعى عن المال طبقاً

للفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات، وما يحوتب على ذلك من مسئولية أو عدم مسئولية الطاعنين عن التعويض المطالب به طبقاً للمادة ١٦٦ من القانون المدني. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان فيما قضى به من تعويض مما يتعين معه نقضه في خصوصه والإحالة.

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٧

مضى كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الضابط لم يشهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق بأنه يعرف الطاعن شخصياً، وكل ما قرره في هذا الخصوص أن الطاعن من المعروفين له بالإتجار فى المواد المخدرة، وكان الحكم قد بنى قضاءه بإدانة الطاعن تأسيساً على سبق معرفة الشاهد المذكور له شخصياً بما لا يستند على أصل ثابت فى الأوراق، فإنه يكون قد جاء معيماً بالخطأ فى الإسناد بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٧

لئن كان الأصل أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهمة فى مناحي دفاعه المختلفة، إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح أنها فطنت إليها ووازت بينها، أما وقد انقضت كلية عن الترضى للدفاع المتهمة " بأن الإتهام ملفق والدليل على ذلك ما شهد به ضابط إدارة الدفاع المدني والحريق فى تحقيق النيابة من أنه لم يلاحظ أى آثار لوسائل مشتعل، كما قدمت إدارة الطائى تقريراً بغير ذلك انتهى إلى أن الحادث يرجع إلى إلقاء جسم مشتعل صغير كعقب سيجارة أو عود نقاب " وأسقطته مجلة ولم تورد على نحو يكشف عن أنها إطلعت عليه وأسقطته حقه، فإن حكمها يكون قاصراً.

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٧٠/٦/١٥

- إن محكمة الموضوع هى صاحبة الحق فى تقدير كل دليل يطرح عليها، تفصل فيه على الوجه الذى تراتح إليه، على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود، وما تشاهده بنفسها، وهى فى سبيل تكوين عقيدتها، غير ملزمة بإتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ومن ذلك تعيين خبير فى دعوى التزوير، متى كان الأمر ثابتاً لديها للإيهامات الساتفة التى أخذت بها وإذ كان ذلك. وكانت محكمة الموضوع فى حدود هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وإنتهت فى حكمها المطعون فيه، إلى أنه ثبت لها من الإطلاع على ذلك السند، أنه قد كتب كتابة طبيعية وأنه لا خلاف فى المواد بين بصمة الإصبع وبصمة الختم، وأنه إزاء إقرار الطاعنة بصحة بصمتها على الإيصال منذ الوهلة الأولى وعدم إنكارها لها، فإنها تستخلص من ذلك صحة الإيصال فإن ما ذهبت إليه المحكمة بدخل ضمن حقها فى فحص الدليل وتقديره، مما تستقل به ولا معقب عليها فيه.

- إطراح الحكم الطعون فيه للدفاع الطاعة وأقوال شهودها وعدم إعتاده بالشكوى التي تقدمت بها إلى الشرطة بعد إقامة الدعوى، مستشهدة فيها بهؤلاء الشهود، للتدليل على أنها وقعت بصحتها على يدها على السند الذي تحور عليه إيصال الأمانة - المدعى تزويره - من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها بحكمة الموضوع بلا معقب عليها، ما دامت الأسباب التي قام عليها إستخلاصها تؤدي إلى ما إنتهت إليه.

يصنع رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩١٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢

من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي إعتد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى. إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصدته الحكم منها ومتجهة في إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٢٨ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٢

متى كان الحكم قد صدر غايياً بالنسبة إلى المهمل الثاني فلا يمتد إليه أثر النقض بل يقتصر على الطاعن وحده.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١١

من المقرر أنه ليس للمتهم أن ينشئ على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبها منها. ولما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد نفي آخر غير الذي إستتمعت إليه المحكمة، كما لم يطلب إجراء تحقيق معين في شأن الإنذار الموجه منه إلى المدعى بالحق المدني، فإن ما يحرره من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٦

- من المقرر أنه ليس على الحكم إلا أن يورد ما له أثر في حكمه.
- إن خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري عند إستخلاصه توافر فيه القتل لا يعيه ما دام أن ذلك ليس له أثر في قيام الجريمة التي دان الطاعنين بها.

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢١ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٢

من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت التواهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٠

مضى كان بين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة الطاعن بجرمة دخول عقار في حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة والزامه بالتعويض الذى قدره على سند من إصرار الطاعن على عدم إزالة البناء الذى أقامه بأرض النزاع رغم علمه بملكية الغير ودون الرجوع إليه ورغم صدور أمر من النيابة العامة بالإزالة، وكان ما أورده الحكم تبريراً لقضائه لا يبين عما وقع من الطاعن من أفعال عند دخول العقار محل النزاع مما يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تتم بدلتها على أنه قصد إستعمالها حين ذلك الدخول، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٠

الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شاهد، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعمارات التى ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١١٣ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٠

- لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل فى محضر الجلسة، وإذا كان يهيم به بصفة خاصة لتلوين أمر فيه فهو الذى عليه أن يطلب صراحة إثباته به.

- إيراد الحكم لأقوال الشهود بما لا يعارض مع تقرير الصفة التشريعية تتعسر به دعوى التناقض فى النسيب.

الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١/١٠/١٩٧١

لا تلتزم محكمة الموضوع بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها، وفى عدم تعرضها لشق من أقوال بعض من سئلوا فى التحقيقات ما يليد إطراحها لها إطمئناناً منها لأدلة البوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٠

- لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم، بمحت يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة فى المواد الجنائية مساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لتناقضه على حدة دون باقى الأدلة، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إقتناع المحكمة وإطمئنتانها إلى ما إنتهت إليه.

- الباعث على الجرائم ليس ركناً فيها، ومن ثم لا يقدر فى سلامة الحكم الخطأ فيه أو إنتهاؤه على الظن أو إغفاله جملة.

الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠

التناقص الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه، بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر، ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة. ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من علم الطاعن بأن الأجولة مختلصة لا يتعارض مع نفى علمه بوظيفة المختلس. لأن العلم بالإختلاس لا يستلزم حتما العلم بوظيفة المختلس

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠

لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق لأحد الشهود واقعة معينة، ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة اعتباراً فى إدانة المتهم، وما دام حكمها مقاماً على أدلة مؤيدة إلى ما رتبته عليها، ولما كان الحكم لم يجعل من تفتيش مسكن الطاعن اعتباراً فى فضائه بالإدانة، ومن ثم فلا يؤثر فى سلامته أن يكون قد أسند إلى الضابط على غير الثابت بالأوراق قيامه بتفتيش مسكنه.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١١٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٠

مضى كان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه، قد أثبت مواد القانون التى دان الطاعن بها ومن بينها مادة العقاب، وصرح بأنه أخذ بها وطبقها، فإن ذلك حسابه لتحقيق مراد الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من الإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه، ولو كانت مواد الإتهام التى بينها فى صدره وأحال إليها فى أسبابه قد شملت كذلك غير ما طبقه من مواد العقاب.

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٥/٢/١٩٧١

— إن جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة تتم قانوناً بعد تقديم تلك الأشياء فى اليوم المحدد للبيع بقصد منع التنفيذ القضائى، فإذا وجد الدائن تلك الأشياء نفسها فيما بعد يوم البيع فى دار المدين ووقع حجزاً جديداً عليها فلا تأثير لذلك فى الجريمة التى تمت أركانها، لأنه ليس من الضروري لتكونها أن يكون المتهم قد بدد الأشياء المحجوزة فعلاً كما أنه لا شك فى حصول ضرر للدائن بتأخير وصوله إلى حقه كاملاً بما اضطره إلى إعادة الحجز.

— إن مسألة توافر القصد الجنائى من المسائل التى يقدرها قاضى الموضوع بحسب ما يراه من ظروف الدعى.

الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٠

لا يعيب الحكم عدم العرض لأدلة النفى، لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة أطرحتها إطمئناناً لأقوال شهود الإلبات. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص فى أسباب سائلة إلى أن إحراز الطاعن للمواد

المخدرة كان بقصد الإجتار، فإن ذلك يعد إطلاحاً للدفاع بأن الإحراز كان بغير قصد الإجتار أو التعاطي والإستعمال الشخصي.

الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٤٥ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٧٠
لا يشترط لصحة تسيب الحكم أن يطابق مودى الدليل القولى مضمون الدليل القنى فى كل جزئية منه بل يكفى أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستصى على الملائمة والتوفيق.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٧٠
- متى كان الثابت أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما إستبان من تقرير التحليل من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات وإنما هى إستندت إلى وجود تلك الآثار من الدماء ببعض المضبوطات كقربة تعز بها أدلة البوت التى أوردتها، وإذ لم يقطع الحكم فى نسبة تلك الآثار من الدماء إلى الجنى عليهم ولم يطلب الطاعنون تحقيقاً معيناً فى هذا الشأن، فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعويضاً للأدلة الأخرى التى إحصدها عليها فى قضاائه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير التحليل دليلاً أساسياً فى ثبوت الإتهام قبل المنهين.

- الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم طالما أنه غير مؤثر فيما إستخلصته المحكمة.

الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٧١
من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يدينه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقها إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب. ولا كان الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الدفاع إجراء معانة لمكان الحادث قد أسس هذا الرفض على أن إجراء المعانة أمر غير منتج فى الدعوى وغير مؤثر فى عقيدة المحكمة للأسباب السانفة التى أوردتها، فإن النعى على الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١/١٨/١٩٧١
- إن خطأ الحكم فى الحالة التى كان عليها الشرطى الشاهد، عندما ألقى الطاعن بنفسه فى النيل بفرض صحته - لا ينال من سلامته، إذ لم يكن له أثر فى عقيدة المحكمة أو النتيجة التى إنتهى إليها ومن ثم فإن دعوى الخطأ فى الإسناد لا يكون لها من وجه.

- لا تلزم المحكمة أن تورد فى حكمها من أقوال الشهود، إلا ما تقيم عليه قضاؤها، وفى عدم تعرضها للأقوال الأخرى ما يفيد إطلاحها لها إطمئناناً منها لأدلة البوت التى بينها الحكم.

الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٧١/٣/٧

مضى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لاستدعاء الشاهد لسماع شهادته والمسحت المجال للنيابة العامة وللدفاع عن التهم لإعلانه والإرشاد عنه، ولكلها عجزاً عن الإحتذاء إليه، لصار سماعه غير ممكن، فإنه لا تحرب على المحكمة إذا هي فصلت في الدعوى دون أن تسمع شهادته، ولا تكون قد أخطأت في الإجراءات أو أعلنت بحق الدفاع.

الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢١

يكفى أن يتشكل القاضي في صحة التهمة كى يقضى بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يطمئن إليه.

الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٧١/١/١١

الحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي إنقضت عن أى دليل آخر من الأوراق لأن في عدم إيرادها له أو التحديث عنه ما يفيد إطراره وعدم التحويل عليه.

الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٧

إن مكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل أو الخطأ فيه لا يضر أثره، ما دام له أصل ثابت في الأوراق.

الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٧١/٤/٤

— من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها. ولما كان البين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الصورة التى اعتنتها للحادث هي أنه عثر بالركب على ثلاثة عشر جوالاً بينما عثر على جوالين آخرين فى مكانين قريبين من الشاطئ مما يقطع بأن ما حصلته المحكمة خطأ من أقوال الشاهد لا يمدو أن يكون مجرد سهو ماضى لم يؤثر فيما خلصت إليه من عقيدة، فإن دعوى الخطأ فى الإسناد لا يكون لها من وجه.

— من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، والذى من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساقطاً لا شئ فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها، وهو ما خلا الحكم منه، إذ أن الصورة التى اعتنتها دوماً للواقعة ولم يجد عنها هي أنه وإن كانت المركب هي مصدر الجوالات الخمسة عشر، إلا أنه لم يعثر بها إلا على ثلاثة عشر جوالاً بينما عثر على الجوالين الباقيين على مقربة من الشاطئ، ومن ثم فقد انحصر عن الحكم قالة التناقض فى التسييب.

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٢
يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم، لكى يقضى له بالبراءة، إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢١
لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن العلم بالجواهر المختر، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف دلالة على قيامه.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨
لا يجب الحكم سكوته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان ويعيد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩
- من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى. بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق.
- لا يجب الحكم ما يثيره الطاعن من أن شهود الإثبات قد إختلفت أقوالهم فى بعض تفصيلات معينة ما دام الثابت أنه قد حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها فى تكوين عقيدته.

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩
من المقرر أنه لا يقدر فى سلامة الحكم تناقض رواية شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها ما دام الثابت منه أنه إستخلص أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها فى تكوين عقيدته.

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٩٧١/٣/٢١
مضى كان الحكم المطعون فيه وهو فى معرض التصدى للدفع المبدى من الطاعن بإقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قد إستند إلى أن "الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات هو أمر نهائى لا يجوز بحكمة الموضوع أن تعرض للدفع بطلانه أياً كان سبب البطلان، لما يورثه من تلقى بطلانه من إحالة الدعوى إلى سلطة التحقيق بعد دخولها فى حوزة المحكمة، وهو ما لم يسمح به القانون ذاته، وإن كانت هذه الحجية لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة ومناقشتها عند الإقتضاء إلا أن

هذا لا ينسحب على الأمر ذاته، كما أنه مشروط بإمكان تصحيح الإجراء الباطل بمعرفة محكمة الموضوع وإلى أن القانون لا يسمح للمتهم بالظعن في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإحالة إلى محكمة الجنايات وأنه في الحالات التي منح فيها لغير المتهم بالظعن في أوامر الفرقة، قد قصرت ذلك على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها، وليس من بينها بطلان الأمر لإبنتائه على إجراء باطل بسبب الخطأ في الإجراءات، وإلى أن المحكمة اتصلت بالدعوى اتصالاً صحيحاً وأن الحكم الغيابي السابق صدوره فيها يعتبر صحيحاً منتجاً لآثاره وبالتالي يعتبر قاطعاً للتقدم بوصفه آخر إجراء صحيح اتخذ في الدعوى وأن مدة التقادم لم تكتمل بعد صدوره.....". لأن ما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ويسوغ به الرد على ما يجادل فيه الطاعن حول صحة أمر الإحالة والحكم الغيابي الذي اعتبرته المحكمة قاطعاً للتقدم.

الظعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٩

لئن كان ذكر التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها من البيانات الجوهرية إلا أنه متى كان الحكم قد أحال في شأنه إلى أوراق المحجوز والتبليد التي اشتملت فعلاً عليه - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فلا يعيب الحكم إن هو جاء خلواً من بيان هذا التاريخ.

الظعن رقم ١٢٢ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٥

متى كان الثابت من الحكم أنه لم يعول على التسجيلات التي أجرتها الرقابة الإدارية، فلا إلزام عليه في العرض لها.

الظعن رقم ١٥٩ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣

لا يعيب الحكم عدم تحريك صراحة من نية السرقة، كما أنه لا يؤثر في قيام تلك الجريمة عدم الإهداء إلى معرفة شخص المالك.

الظعن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٧١/٥/٣

الأصل أن المحكمة لا تلزم بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي إن هي التفتت عنه إذ يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت الأخرى التي عول عليها الحكم في الإدانة. ولما كان دفاع الطاعنة من أن زوجها كان يكرهها على ممارسة الدعارة طوال السبع سنوات السابقة على الحادث لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً فإن النفي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون في محله.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١١

— لا نلتزم المحكمة بأن نتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي فى جريمة إحداث الجروح عمداً، بل يكفى أن يكون هذا القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم.

— الأصل أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٧

مضى كان الحكم قد رد على ما أثير بجملة المخالفة بصدد إختلاف وزن الحرز فى تحقيق النيابة عنه فيما أثبتته تقرير التحليل بأن الحرز الذى أرسل للتحليل يحمل إسم الطاعن وخاتم وكيل النيابة الذى أجرى التعرّيز فإن هذا الرد سائغ أوضح به الحكم إطمئنان المحكمة إلى سلامة التعرّيز ويكون النعى بذلك على غير أساس.

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٧١/٥/١٦

الدفاع القانونى الظاهر البطلان لا يستأهل من المحكمة رداً.

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٧١/٦/٦

من المقرر أن تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٣

لا يقدح فى سلامة الحكم ما إنساق إليه من تقرير قانونى خاطئ عندما وصف إقباد الضابط للطاعن إلى مقر الشرطة بأنه لم يكن قبضاً بعد الذى إنتهى إليه فى مدوناته من عدم مخالفة هذا الإجراء للقانون.

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٠

الطرق الإحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة فى تكوين الركن المادى لجريمة النصب، وإستعمال الجاني لها يعد عملاً من الأعمال التفضيلية. وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص أن الطاعن قام بدور منها لتأييد مزاعم المخكوم عليه الآخر، وأدى ذلك بالجنحى عليه إلى دفع المبلغ، فإن الحكم إذ أعير الطاعن فاعلاً أصلياً فى الجريمة، يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً.

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٧١/١١/١

مضى كان ما نقلته مذكرة أسباب الطعن من تقرير قسم أبحاث التعرّيف والتزوير يدل على أن ما حدث بالسند المطعون فيه من تعديل وطمس وإعادة وإضافة قد تم بعد تحرير السند إلا أنه لا يستطع تحديد الفترة التى حدث خلالها وما إذا كانت فترة وجيزة أو فترة طويلة، وكان ما أثبتته المحكمة إستخلاصاً من إطلاع

الحكمة على السند موضوع الإتهام يدل على أن فرق الزمن قد بدا واضحاً بين وقت كتابة المحرر الأصلي قبل الإعادة وبعده، فإنه لا تعارض بين هذين الدليلين، ذلك أن وضوح فرق الزمن بين وقت كتابة المحرر الأصلي قبل الإعادة وبعده لا يدل على أن هذا الفرق يمثل فترة وجيزة أو فترة طويلة ومن ثم فإن ما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون في غير محله.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٧

إن ما أورده الحكم من أن مجرد تعليق نسخة من محضر المحجز الإداري على باب المركز أو دار العملة أو الشيخ إنما يقوم قانوناً مقام الإعلان ما هو إلا تزيد سبق بعد إستيفاء الدليل على علم الطاعن بالمحجز مما لا يعيب الحكم.

الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ١٩٧١/١١/٨

متى كان الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يكون له أثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها، فإن الحكم المطعون فيه تنحصر عنه قالة الخطأ في الإسناد إذا ما أشار إلى أن الطاعة أشهدت شهوداً على أن احكام المضبوط مع الطعون ضدّها مملوك لها مع أنها لم تشهد سوى شاهدين اثنين فقط.

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٧١/١٠/٣١

- استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه استدلالاً سليم لا غبار عليه ما دام يبين من الحكم أنه إقتد من هذه التصرفات وتلك الأقوال بعد الحادث قرينة يعزز بها النتيجة التي إنتهى إليها.

- تزيد الحكم فيما إستطرد إليه لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٧١/١١/١

لا يلتزم الحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستطاداً من أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم.

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٢

من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن نية الإختلاس ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تلبيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعله إضافة ما إحتسبه إلى ملكه.

الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٥
المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية بتهورها، وإدخالها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إغراقها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إغراقها لها.

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧١٩ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦
التنافس في أقوال الشهود لا ينال من سلامة الحكم متى استخلص منها الإدانة إستخلاصاً سائفاً بما لا تنافس فيه.

الطعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٥٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٣
إذا كان ظرف تعدد الجناة في واقعة الدعوى الموجب لتكثيف الواقعة بوصف الجناية في حق المتهم الأول مرتبطاً بمركز التهمين الثاني والثالث - والذي إستبعدت المحكمة الإتهام الوجه إليهما - فإنها إذ لم تلمن لهذا الإتهام وإستبعدت وجود التهمين في مكان الحادث وقت وقوعه والفحصت عن إلتاعها بأن المتهم الأول هو وحده الذي إستغل بمقارفة الحادث وإعتبرت أن ما وقع منه يكون المنة المعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٧ و ٤/٣١٧، ٦ و ٣٢١ من قانون العقوبات، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما إستقرت في يقينها بالإستناد إلى الأدلة التي إطمأنت إليها، ويكون غير سديد النتي بأن المحكمة لم تقل كلمتها في مدى قيام ظرف التعدد.

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠
حتى كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن المذكرة في قضية الجناية رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦١ بنذر اليوم لم تكن من بين أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة وأنها ضمت إلى أوراقها بعد إقفال باب المرافعة وبعد أن خلت المحكمة للمداولة، وكان ما تضمنته هذه المذكرة من بين ما أسست المحكمة عليه قضاءها بتوافر قصد الإغراق في إحراز الطاعن للمادة المخدرة المضبوطة فإن ضم المذكرة المشار إليها للأوراق تم في غير مواجهة الطاعن ومحاميه وتكون المحكمة قد بنت حكمها على أحد العناصر التي لم تكن مطروحة على بساط البحث في الجلسة، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويسوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٧٨٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٠
لا ينال من سلامة الحكم ما إستطرد إليه في الرد على طلب إجراء المعاينة من أنه يعد من التحسينات والتنظيمات بمكان الحادث من تاريخ الواقعة حتى تاريخ صدور الحكم بما لا يمكن معه القول بأن الصورة

الحالية لكان الحادث تمثل صورته يوم وقوعه ما دام أن هذا التزيد لا أثر له في منطق الحكم أو على النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٢ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧
يتم الإشواك في التزوير غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم.

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٥
- الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون إستثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان حق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية، وإذ كان الثابت من الحكم أن الدعوى المدنية قد أقيمت على أساس المطالبة بتعويض الضرر الناتج عن الجريمة - وكان الحكم قد دلل على ملكية المدعين بالحقوق المدنية للسيارة موضوع الإتهام في تاريخ الواقعة محل الطعن كما دلل على أن المتهم الأول في الدعوى قام بسرقة هذه السيارة وأن المتهم الثاني " الطاعن " قلم بإغفالها مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة وكان يكفى في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله، وكان ما ألبه الحكم في هذا الخصوص يتواءم به للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية، فإن الدعوى تكون مقبولة ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم قبولها وألزم الطاعن بالتعويض لم يخطيء في شيء.

- متى كان الحكم المطعون فيه وإن أشار في صدر بيانه لواقعة الدعوى إلى سبق بسطها في مذكرة النيابة وأحال إليها إلا أنه لم يكشف بذلك أو يقف عند هذا الحد بل عاد لفسرد تفصيل الواقعة في بيان واقف تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي إستخلصت منها المحكمة الإدانة كما عرض لما قدم في الدعوى من دفاع ودفع وأورد أسباباً مكملية لحكم محكمة أول درجة الذي إعتنقه بما يكشف عن إلمامه بواقعة الدعوى بواقعة الدعوى ومختلف ظروفها وعناصرها، فليس يعيبه تزيمه بالإشارة إلى ما أوردته مذكرة النيابة سالفة الذكر أو الإحالة إليها بما لا يؤثر في صحته أو ينال من كفاية بيانه لتلك الواقعة.

- جرى نص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة " وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة

مكاناً واحداً * وكانت جريمة إثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة مرتبطة بجريمة إخفاء هذه السيارة التي سرقت من دائرة اختصاص المحكمة التي أحييت إليها الدعوى وطبقت في شأن الجرمين حكم المادة ٣٧ من قانون العقوبات، فإن الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى مكاناً بالجريمة الثانية - جريمة إثبات البيان غير الصحيح - التي دين بها الطاعن لا يكون له محل ولا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد عليه لظهور بطلانه.

الطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٢ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٧

مضى كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر مع الطاعنين قد أثار مسألة عدم علم موكله بتزيف الأوراق المضبوطة وأشار إلى دليل ذلك من تعامل بعض التجار في هذه الأوراق دون ذكر إسم هؤلاء التجار ولم يقدم دليلاً على هذا، فلا على المحكمة إن هي دخلته في عموم دفاعه بعدم قيام علم الطاعنين بتزيف الأوراق المضبوطة وردت عليه بما له أصله الثابت بالأوراق وما يستتبع عقلاً ومنطقاً من عناصر الدعوى وما جاء بطريق قسم أبحاث التزيف والتزوير.

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٣

يكلّى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيره. ولا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد على أحد أدلة الإتهام مادام قد اشتمل على أن المحكمة قد فطنت إليه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى ثم الفصح من بعد إلى الأخذ بأقوال موظفي البنك الذين أوردتهم في مدوناته والتي مفادها أن الطاعن " المدعى المدنى " قد ظهر الشيك موضوع الجريمة إلى المطعون ضده " المتهم " لأن في إخفاله الرد على ما قال به صراف البنك من عكس ذلك ما يفيد ضمناً أنه أطرحه ولم ير فيه ما يطمئن إليه في صدد إدانة المطعون ضده " المتهم " إذ لم يثبت أن الحكم قد تردى في قالة إن موظفي البنك جميعاً قد شهدوا بأن المطعون ضده " المتهم " هو المستفيد ومن ثم فإن ما ينزعه الطاعن في هذا الشأن يكون غير منبج.

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٣

- متى كان الحكم قد حصل أقوال كل من الجنى عليه وشاهد الإثبات في أن الطاعن ضرب الجنى عليه بالقأس على رأسه، ونقل عن التقرير الطبى الشرعى أن بالجنى عليه إصابة قطعية رضية بالجدارية اليسرى يجوز حصولها من الضرب بمثل من القأس - وهو ما لم ينازع فيه الطاعن - فإن ما أوردته الحكم من الدليل

القول لا يتناقض مع ما نقله من الدليل القنى بل يتطابق معه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل.

- إن تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مقبب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولما أصلها في الأوراق ولما كان الحكم قد بين توافر السببية بين خطأ الطاعن وحصول الطاعة المستدعة من واقع الدليل القنى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٤

- لا يعيب الحكم إتخاذ من أسلوب التناهي الذي لجأ إليه الطاعن عن طريق رفع الإشكالات في التنفيذ ودعوى الإسترداد دليلاً على سوء القصد في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها بعد أن أورد من الوقائع ما يكفي لإستظهار القصد الجنائي في جريمة التبيد إذ لا يعدو أن يكون ذلك تزييداً أو تقريراً قانونياً عاطفاً.

- التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين فصلته المحكمة فإذا كان الحكم المطعون له أهدر عقد بيع زهور ياسمين المحجوز عليها الصادر للطاعن الحارس على عجوزات من المحجوز عليه من الطاعن الآخر المسئول عن الحقوق المدنية وإعسد في الوقت نفسه بهقد تأجير مصنع التقطير له فلا يقبل من الطاعن الحارس ما يثيره من قالة التناقض إذ لا تعارض بين قيام العقدين المشار إليهما ولا أثر لهما في نفي مسؤولية الطاعن الحارس عن التبيد بما لا يعيب إستدلال الحكم.

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤

إذا كان البين من مراجعة محضر الجلسة أن الشاهد لم يشهد بأنه لم يقابل أياً من المتهمين عند تحريره محضر الضبط - على خلاف ما أثبتته بمحضره على حد قول الطاعن وكان ما قرره الشاهد في هذا الصدد هو أنه لا يذكر شيئاً عن تلك الواقعة - التي إنطعت عليها قرابة الأربعة أعوام ومن ثم فقد انحصر عن الحكم قالة التناقض في السبب الذي ناه الطاعن على الحكم من أنه عول في الإدانة على كل من محضر ضبط الواقعة الذي جاء به أن محرره قابل المتهم الثاني وما قرره بالجلسة من أنه لزم يقابل أياً من المتهمين.

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٦

الأصل أنه ليس بالازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى في كل جزئية بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستصعب على الملازمة والتوفيق لمعى كانت أقوال

شاهدت الإثبات كما أوردها الحكم - والتي لا ينزع الطاعنون في أن لها سندها من الأوراق ولا تعارض بل تتلاءم مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريعية الذي أثبت أن إصابات الجنى عليه حدثت من إطلاق خمسة أعيرة نارية عليه من ينادق تعمر طلقاتها بالقلوب القردة، وكان الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليين القولى والفنى، فإن النعى فى هذا الخصوص يضحى ولا محل له.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٢

- لا يعيب الحكم إغفاله - فى بيانه الواقعة الدعوى - إيراد إصابة صدر الجنى عليه غير النافذة التى أثبتها التقرير الطبى الشرعى والتى لم يكن لها دخل فى إحداث الوفاة لأن الأصل أنه متى كان الحكم قد إنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس فى حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى بما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يغلن لها.

- متى بين الحكم جرعة القتل من ثبوت لية القتل والطعن بألة قاتلة وحدثت الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة فى مقتل والجروح الواقعة فى غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً ونسب حدوثها إلى المتهم وحده دون غيره وبغير مشاركة.

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٢

إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت * العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون. ومتى كان البين من الحكم المظنون فيه أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لجرعة الضرب طبقاً للمادة ١/٣٤١ من قانون العقوبات وجناية الصدى مع حمل السلاح وعاقبت المظنون حده بالأفعال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه مما مفاده أن المحكمة انتهت إلى أخذ المظنون حده بالأفلة ومعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى حد تسمح به هذه المادة، فإن النعى بخطأ الحكم فى تطبيق القانون يكون غير سديد.

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٢

- لا يعيب الحكم ما أورده نقلاً عن أقوال الضابط الذى قام بالضبط من أن إحدى كفتى الميزان المضبوط وجدت ملوثة بمادة مخدرة مع مخالفة ذلك لما أثبتته تقرير التحليل من خلو كفتى الميزان من أية آثار لمادة مخدرة ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر فى منطقه ولا فى النتيجة التى انتهى إليها والنسب

عول فيها على ما هو واضح من سيالة على ما أثبت تحليل ما ضبط فصلًا من جوهري الأفيون والحشيش
ومنتجولات غسيل معدة التهمة لحسب

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقته ومن ثم فلا يهدى الطاعنة ما
تسبب إلى الحكم من عطا في تحديد الحجرة التي عثر بها على المخدرات المضبوطة.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٣

العبرة في المواد الجنائية هي بالحقائق الصرف لا بالإحتمالات والفروض المجردة. ولما كان لا يبين من
الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهمين قد تمسك بدفاع قانوني معين من شأنه - لو
صح - أن يؤثر في مسئوليتهم الجنائية، بل إقتصروا على القول بأن تشابكاً حدث بين الجاني عليه والمتهمين
ولم يعرف محدث إصابات الجاني عليه، فإن النعي على الحكم بالقصور بقالة لم يستظهر كيلة إصابة المتهمين
ومعناها من تسلسل الأحداث لإحتمال أن تتكشف عن ذلك مراكز قانونية تؤثر في مسئوليتها يكون غير
سديد.

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٤٣١ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٤

- لا يعيب الحكم أن عول في قضائه على أقوال المدعى بالحق المدني ما دامت المادة ٢٨٨ من قانون
الإجراءات الجنائية تجيز سماعه كشاهد. ومتى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة
تصويرهما للواقعة فلا يجوز مجادلتهما في ذلك أو مصادرة عقيدتهما في شأنه أمام محكمة النقض.

- التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر، فلا يعرف
أى الأمرين قصدته المحكمة، ومتى كانت المحكمة قد إطمأنت في حدود سلطتها إلى أن الطاعن وحده هو
محدث التزوير ودلت على ذلك بما لا تناقض فيه وخلصت إلى تولد المتهمين الثاني والثالث من تهمة
الإشراك مع الطاعن في تزوير المحرر لإتفاء الدليل الذي يقيم إقتناعها بذلك، وكان لا تعارض بين ما
إنتهى إليه الحكم في شأنها وبين ثبوت الإتهام في حق الطاعن إذ يصح في منطق العقل أن يكون الطاعن
قد أحدث التغيير في المحرر في غفلة من البائع وشاهد العقد أسوة بما فعل مع المشوى الحقيقي المدعى بالحق
المدني، وبغير إتفاق بينه وبينهما وبلا تحريض أو مساعدة منهما، ومن ثم تكون دعوى الطاعن بالتناقض في
التسبب في غير محلها.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٧

مضى كان ما أورده الحكم فى مدوناته خاصاً بحالة الضرورة إنما كان تقيداً إستطرد إليه بعد ما إعتق الإطعاء من العقاب على أساس تطبيق المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات بما يكفى لحمله، لأن مثل هذا التجريد ليس من شأنه أن يعيب الحكم ولو إنطوى على تقريرات قانونية عاطفة.

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما ألته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة بما يكون من شأنه أن يجعل الدليل متهاذماً متساقطاً لا شىء فيه بالتحال يمكن أن يحير قوأمًا للنتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها، وهو ما برىء منه الحكم إذ أن ما أورده تدليلاً على علم الطاعنين بكنهه ما يحمله كل منهما ليس من شأنه أن يدل على أن المحكمة قد صورت الطاعن الثانى على أنه مجرد ناقل للمخبر المضبوط، إذ أن ما قالته المحكمة فى هذا الخصوص لم يكن إلا رداً منها على ما أثاره الدفاع من جهل الطاعنين بكنهه ما يحمله.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لرغبة المطعون ضده فى التصالح وإطراحها فى قوله " إن ما ذكره المتهم " المطعون ضده " بمحض مصلحة الجمارك من أنه يرغب فى التصالح لا يصدو هذا الأمر أن يكون من قبيل إبعاد شبح الإتهام عن نفسه ". فإن ما أورده الحكم من ذلك هو مما يصح ويسوغ به إطراح ما تثيره الطاعة " مصلحة الجمارك " من أنه يكشف عن إعتراف بالتهمة وإذا كان يكفى فى المخاكمات الجنائية أن تشكل محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ويرفض الدعوى المدلية إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تظمن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يليه أنها عصمت الدعوى وأسقطت بطروفيها وبأدلة البروت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فارجعت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإتهام - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة - فإن ما تثيره الطاعة من أن المحكمة لم تلفت إلى قبول المطعون ضده للتصالح بإعجالاً منه بالتهمة النسوبة إليه، يكون فى غير محله.

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤

التناقض بين أقوال الشهود - بفرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقراهم إستخلاصاً سائفاً.

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٤

الأصل أن المحكمة لا تلزم في أصول الاستدلال بالبحث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، ومن ثم فإنه لا يقدح في سلامة الحكم إغفالها لتحميل المعانة والتحدث عنها لأنها لم تكن ذات أثر في قضاء المحكمة ولم تعول عليها.

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

متى كان الحكم بعد أن أورد وقائع المقاومة بما يكفى لتوالى المنصر المادى للجريمة، إستظهر إستظهاراً سليماً من ظروف الواقعة أن عرض الطاعن وباقى الجناة بما وقع منهم من أفعال مادية قد إنصرف إلى منع الجنى عليهم من أداء أعمال وظيقتهم بعدم تمكنهم من ضبط الحيز ناقص الوزن وإقياد الفاعلين إلى غفر الشريطة لإتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم، وقد تمكنوا بما إستعملوه في حقهم من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم فإن الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكرراً ١، ٢ من قانون العقوبات تكون موفرة الأركان.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

- التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وإذا كان مفاد ما أوردته الحكم أن المحكمة وإن إطمأنت إلى توافر لية القتل فى الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد أبلقت بإتفاء عنصر سبق الإصرار لما تبينه من أن الحادث لم يكن مسبوقاً بقوة من الوقت تسمح للجنة بإعمال الفكر فى هدوء وروية، وهو إستخلاص ساذج لا تناقض فيه ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة التناقض فى السبب.

- يوافر الإشتراك فى جريمة السرقة بطريق الإتفاق معنى إتحدت إرادة الشرك مع باقى المتهمين على إرتكاب تلك الجريمة ووقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق. ولما كان الحكم قد عرض فى مقام إستخلاصه لما ثبت فى حق كل من المتهمين إلى أن دور الطاعن لا يخرج عن أنه إتفق مع باقى المتهمين سواء فى المرة الأولى أو الثانية على سرقة الجنى عليها فقط دون إلتحاق أى أذى بها ثم أورد الحكم : " وحيث أن التهم الأول " الطاعن " إلتصرت مسئولية على ما سلف فى الإشتراك مع المتهمين فى سرقة الجنى عليها بالتصريح على إقرار الإثم بما يتعين قصر عقابه على ما إقررف "، متنبهاً فى التكليف القانونى للواقعة إلى أنه إرتكب مع المتهمين الثلاثة الآخرين جريمة السرقة المنطبقة على المواد ٣١٦ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات، ولما كان البين من مراجعة مدونات الحكم إنها جرت على أن الطاعن إلتحق مع غيره من المتهمين فى الدعوى على إرتكاب جريمة سرقة الجنى عليها - وهى خالة والدته - وإنه رافقهم فى المرتين اللتين

توجهوا إليهما إلى منزلها وإن شيئاً لم يتم في المرة الأولى وأنه في المرة الثانية إتصرف قبل وقوع الجريمة لئلا يحكم بكون قد دُلل على قيام هذا الإشواك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلاً سائفاً.

— إن عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئولية الجنائية إذا وقعت الجريمة فيؤاخذ عليها بصفته شريكاً، ذلك بأن مساهمته في الجريمة تتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للإشواك وعدوله بعد ذلك لا يفيدُه إلا إذا كان قد استطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها.

— تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات على أنه " يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن إشركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جريمة " ومعنى كان الحكم قد أثبت وقوع جنائبي القتل والسرقة قبل إعراف الطاعن بإشواكه في جريمة السرقة — وهو ما لا يجادل الطاعن فيه — فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما اتاره الطاعن في شأن الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة بما يدل على إطراحه فضلاً عن أنه دفاع قانوني ظاهر البطلان لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه.

— من المقرر أن حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً أم شريكاً ولو لم يكن يعلم به.

— العبرة في اعتبار السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة جملته لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر جملته إلا بأنه لإستخدامه في هذا الغرض، أو أنه من الأدوات التي تعبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالكسكين أو المطواة، فلا يتحقق الظرف المشدد بجملتها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية إن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة — في هذه الدعوى — في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السائفة.

— قصد القتل أمر عفى لا يدرك بالنس للظاهر وإنما يدرك بالظروف الخفية بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأت بها الجاني وتتم عما يضمنه في نفسه.

— لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فقد يتوافر القصد الجنائي مع إنتفاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الإعتداء على الأشخاص.

— من المقرر أن إستخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وما دام الحكم قد دُلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

- التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة وإن إطمأنت إلى توافر نية القتل في الواقعة إلا أنها من وجه آخر قد أثبتت بانتفاء عنصر سبق الإصرار لما تبينه من أن الحادث لم يكن مسبوقاً بقوة من الوقت تسمح للجنة بإعمال الفكر في هدوء وروية، وهو إستخلاص مانع لا تناقض فيه ومن ثم تتحسر عن الحكم قالة التناقض في التسيب.

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع القانوني ظاهر البطلان.

- متى كان الحكم قد دلت على قيام الإشراك من ظروف الدعوى وملابساتها تدليلاً ساففاً، فإن إستطراده إلى القول خطأ بأن الإشراك كان بطريق التحريض لا يعيب الحكم لأنه لا ينال من سلامته.

- من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسعوجة للمعقبة والظروف التي وقعت فيها إلا إنه لم يرسم شكلاً خاصاً أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم هذا البيان، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً في تلهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

- متى كان الطاعن وإن قرر بالطبع بالنقض في المعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ليعتبر طعنه غير مقبول شكلاً.

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨

إن الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح في الأوراق. ومن ثم فإنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد أورد أنه إستخلص أقوال الشاهد مما أدلى به في محضر الجلسة وفي التحقيقات مع أنها لم ترد إلا في أحدهما دون الآخر.

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٤

- التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة. وإذا كان بين ما أورده الحكم أنه لم يعرض لما جاء بالتحريات - إن صح أنها تضمنت أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويعمرها في منزله - ولم يستند إليها في بيان الواقعة ولا في ثبوتها، وإنما إستخلص إدانة الطاعن بالجريمة التي دانه بها - إحراز الجون بغو قصد الإتجار أو التصايط أو الإسماعل الشخصى - من أقوال الضابط بالتحقيقات - بما لا تناقض فيه - ومن تقرير التحليل ودل على عدم توافر قصد الإتجار تدليلاً ساففاً مستمداً من مسألة كمية المخدر المضبوط ودون أن يأخذ بالتحريات في شأن هذا القصد، وإذا كان غكمة الموضوع أن تكون عقبتها مما تطمئن إليه من أدلة

وعناصر في الدعوى متى كانت سائفة فإنه ينحصر عن الحكم دعوى التناقض في السبب والفساد في الاستدلال.

- لا على الحكم إن هو لم يرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه من خلوصه من آثار الأفيون ذلك بأنه فضلاً عما جاء بمذونات الحكم من أن المخدر المضبوط وجد مغلفاً فإنه يفرض وجوده مجرداً عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجلب. وإذا كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو من مادة الأفيون فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لتبرير قضائه بالإدانة ولا محل لتعيب الحكم بالقصور في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢

معنى كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأقوال شاهدي الإثبات كما هي قائمة في الأوراق ثم أورد ما قصد إليه في إقناعه من عدم توافر قصد التجار مستنداً في ذلك إلى ما إطمأن إليه من أقوال شاهدي الإثبات وإعراف المتهم بتحقيقات النيابة بأنه يحرز الجواهر المخدرة لحساب آخر كلفه بنقلها - بما ينفي قيام التناقض، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الشأن يكون في غير محله.

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢

- معني كان الحكم قد أثبت حسن نية المظنون ضده التاسع مرتكب الحجز وقال عنه أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءاته من إختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمستول عن الأمن فيها وأنه اضطُر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى تتمثل في أن يقتص الطاعن الثاني من قاتلي أخيه وكان المظنون ضده التاسع قد ثبت وتجرى عن ظروف الحادث من العمد " المظنون ضده العاشر " وقد علل الحكم اعتقاد المظنون ضده التاسع بضرورة ما فعله من إحجازه الطاعن الثاني بديوان النقطة بأسباب معقولة هي أن للطاعن المذكور من العصبية والقوة ما يمكنه من الإعتداء على قاتلي أخيه - فإن الحكم إذا انتهى إلى القضاء ببراءة المظنون ضدهما التاسع والعاشر من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب سديد القانون.

- يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ إنجاء غرض التجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض، وأن تكون نية الإعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم وأن تكون الجرائم التي أرتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم إستقل بها أحد التجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعاً حال التجمهر.

- متى كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد خلصت إلى عدم قيام الدليل على توافر قصد التجمهر لدى المظنون ضدهم القمائية الأولى إذ أثبت أن وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لأي فرض غير مشروع وعلته بأدلة سائفة، فلا يكون للطاعين بعد ذلك أن يصادروا المحكمة في معقدها.
- تنفي الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات المسؤولية عن الموظف العام إذا حسنت نيته ولم يرتكب فعلاً تلهذاً لما أمرت به القوانين أو ما يعتقد أن إجرائه من اختصاصه.
- متى كان الحكم قد أثبت حسن نية المظنون ضده التاسع مرتكب الحجز وقال عنه أنه لم يصدر عن هوى في نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وأن إجراءاته من اختصاصه بصفته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والمستول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى تمثل في أن يقتصر الطاعن الثاني من قاتلي أخيه وكان المظنون ضده التاسع قد ثبت وتحري عن ظروف الحادث من العمدة " المظنون ضده العاشر " وقد علل الحكم إعطاء المظنون ضده التاسع بضرورة ما فعله من احتجازه الطاعن الثاني بديوان النقطة بأسباب مقبولة هي أن للطاعن المذكور من العصبية والقوة ما يمكنه من الاعتداء على قاتلي أخيه - فإن الحكم إذا انتهى إلى القضاء ببراءة المظنون ضدهما التاسع والعاشر من التهمة المسندة إليهما يكون قد أصاب سديد القانون.
- لا حصة للطاعين المدعين بالحقوق المدنية فيما أثاره بالنسبة إلى ما قضى به الحكم في تهمة السرقة لأن ذلك خارج عن نطاق دعوتهما المدنية.
- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها دون أن تنقيد في هذا الشأن بدليل بعينه وأن تطرح ما يناقضها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستغلالها سائفاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.
- وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حوها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه.
- شككة الموضوع أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه دون أن تلزم ببيان العلة فيما أعرضت عنه من أدلة البوت أو أخذت به من أقوال شهود النفي، ما دام لقضائهما وجه مقبول.
- إن عبول الشاهد عن أقواله السابقة لا ينفي وجودها.
- شككة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد دون قول آخر له ودون أن تبين العلة في ذلك لمرده إطمئنان المحكمة وإقتناعها.

- من المقرر أنه يكفي في المخالفة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة.

- إن استطراد المحكمة في نفي تهمة القتل بمقولة وجود صلة قريى وثيقة تربط المظعون ضدهم بالقتل لا يعدو أن يكون تزييداً لا يعيب الحكم بعد الذي أثبتته المحكمة من أنه قد داخلتها الريبة في عناصر الإثبات.

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٧٢

- لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدى ذلك بأن في إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية، ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض.

- متى كان بين من ملونات الحكم، إنها قد خلت من الإشارة إلى تقديم المذكرة التى يشير إليها الطاعن بوجه النعي، وكان الطاعن لا يدعى أن الحكم قد عول على شيء مما جاء بها وكان مؤدى ذلك أن المحكمة قد إلتفت عنها ولم يكن لها تأثير فى قضائتها - فإن ما ينهائ الطاعن على الحكم من أن المدعين بالحقوق المدنية قدما للمحكمة الإستئنافية إبان حجزها الدعوى للحكم مذكرة مصرح بتقديمها ولم يعلن الطاعن بها يكون غير سليم.

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٢

إن التناقض فى أقوال الجنبى عليه لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٣٩ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٢

إن التناقض فى أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام أنه قد إستخلص الإدانة من أقوالهم سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٢

- المحكمة ليست ملزمة ببيان مدى تأثير الطرق الإحتيالية على الجنبى عليه بالذات وإخضاعه بها ما دام أن الجريمة قد وقعت عند حد الشروع وما دامت الطرق الإحتيالية التى إستعملها الجانى من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد فى مثل ظروف الجنبى عليه وما دام أن الجريمة قد خاب أثرها لسبب لا دخل لإرادة الجانى فيه.

- لا يقدر في سلامة الحكم ما أورده من أن استعمال الطاعن الطرق الإحتيالية كان من شأنه الإيهام بوجود مشروع كاذب ما دام الطاعن لا ينازع فيما أورده الحكم في مدوناته بياناً لواقعة الدعوى وأدلة البتة فيها، وجاءت مجادلته مقصورة على ما إستخلصه الحكم منها، وما دامت الواقعة الثابتة بالمدونات من شأنها الإيهام بواقعة مزورة وهي إحدى الطرق الإحتيالية التي أوردها المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٢

لا يجب الحكم بإيراده في صدره وصف التهمة ومادة الإتهام بغير التعليل الذي أدخله عليها مستشار الإحالة، ما دام قد أورد في عجزه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن بوصفها الوارد بقرار الإحالة.

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٢

- إذا كان ما ينهه الطاعن على الحكم هو أنه نسب إليه دفاعاً لم يقل به مؤاده أنه من المستبعد أن يسع مختبراً لرجال مكتب المختبرات وهو معروف لهم لسبق ضبطهم له في جنابة مخدرات أخرى، فإن ذلك مردود، بأن تزيد الحكم فيما إستطرد إليه من بيان أوجه الدفاع لا يصح طالما أنه لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى عليها ولا أثر في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

- إذا كان ما ينهه الطاعن على الحكم هو الخطأ في الإسناد حين ضمن روايته للواقعة على خلاف الثابت بالأوراق أن الضابطين سلما مبلغ مائة جنيه للرقيب السري لدفعه للطاعن وإذا كان هذا خطأ بفرض وجوده - لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة لأن منعه يكون غير منتج.

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٢

إذا كان النعي على الحكم بالتناقض لما أورده من أن الطاعن الأول هو الأصل في الدعوى المدنية وأنه قام بإملاء محاميه الطاعن الثاني المعلومات التي تضمنت عبارات القذف وعودة الحكم في مكان آخر إلى القول بأن الموكل لا يكتب للمحامي مذكرته، إلا أنه يده بالمعلومات، فإن هذا النعي مردود بأن مفهوم العبارات واحد وهو أن الطاعن الأول هو الذي زود الطاعن الثاني بالمعلومات المتضمنة عبارات القذف، وقد أورد الحكم من القرائن ما يؤكد ذلك مما تكون معه دعوى التناقض غير مقبولة وتندفع عن الحكم أيضاً - بعد وضوح مراده من كلمة الإملاء - لقالة الخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٩

- لا يجب الحكم أن يحمل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.

- إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم لا تعنيه، ذلك بأن محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمنن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي علم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد إطراره ها.

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه - ضمن ما عول على ما أسماه بإعتراف المتهمين بالإسذلات إلا أنه لما كان الثابت - على ما يبين من الحكم - أن الطاعن قد أقر للضابط بإحرازه للكمية المضبوطة معه من المخدر وقصد الاتجار. فإن خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار إعتراف لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن ذلك الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعتراف وهو الإكفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود.

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٣

من المقرر أن خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يعيه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة.

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٩

لا يجب الحكم ما يفرضه الطاعن من أن شاهدي الإثبات قد اختلفت أقوالهما في بعض تفاصيل معينة ما دام الثابت أنه قد حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٢ مكتب قتي ٢٣ صفحة رقم ١٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٢/١١/٢٦

إن التناقض في أقوال الشهود - على فرض وجوده - لا يجب الحكم ما دام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سافلاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ١٤٤٠ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٧٢

— من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة السافطة التى إستند إليها والى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها من عدم الإطمئنان إلى الإدعاء بالتبليد المسند إلى المطعون ضده وأطرح الحكم أدلة الإثبات المقدمة فى الدعوى للأسباب التى ذكرها، فإن ما تثيره الطاعة يكون على غير أساس.

— لا يعيب الحكم ما ذكرته الطاعة من أن المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الإتهام لأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم.

الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٢

لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة، لأنه يفرض صحة ما تعاه الطاعة عليه من خطئه فى تصور شهادة اجنئ عليه وتعارض تصويره لتلك الشهادة مع التقرير النفسى فإن هذا العيب غير منتج ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائمه أخرى مصدقة لم يوجه إليها أى عيب وتكفى وحدها لحمله.

الطعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٤ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ٤/٢٢/١٩٧٣

يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة، إذ مرجع ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٤ صفحة رقم ٥٣٨ بتاريخ ٤/٢٢/١٩٧٣

لا يعيب الحكم ما إستطرد إليه من تقاريرات قانونية خاطئة لا تؤثر فى النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٢ مكتب قضى ٢٣ صفحة رقم ١٢٩٣ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٢

إذا كان الحكم بعد أن أورد مؤدى الشهادتين الطبيتين المقدمتين من الطاعن برر قضاءه برفضهما بقوله: "إنه تأسيساً على ما تقدم وكانت المحكمة لا تطمئن إلى الشهادة الطبية التى قدمها المتهم فى بيان العمر المانع من الحضور بجلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦، إذ الثابت بالشهادة التى قدمها الحاضر عنه وهى صادرة من ذات الطبيب المعالج عن ذات القوة إنه كان مريضاً بروماتيزم حاد بالمفاصل مما تستبطل منه المحكمة أن هاتين الشهادتين اصطفتتا لخدمة المتهم"، وإذا كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة فلا تترتب عليها إن هى أطرحها لما إرتأته من عدم جديتها

للأسباب السالفة التي أوردتها فإن النعي على الحكم القصور في السبب والإخلال بحق الدفاع يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تخلص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصالها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المطروحة بها أصلاً، ومعنى كان الثابت من مدونات الحكم أنه إستخلص من الأوراق خلوها من دليل على إغواء إرادة المظنون ضده للنفي في عقد التوريد ورتب على ذلك إستبعاد الإتهام المسند إليه طبقاً لنص المادة ١١٦ مكرر من قانون العقوبات، وأنزل حكم القانون صحيحاً على واقعة الدعوى فدان المظنون ضده بجنحة بيع لبن مغشوش مع علمه بذلك أخذاً بالقرينة القانونية المنصوص عليها بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦٦ باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة وأحقق في إثبات حسن نية، فإن ما تثيره الطاعة يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/١/٨

لئن كان من المقرر أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ يؤتم حيازة البيع شأنها في ذلك شأن زراعته كما أنه لا يشترط لإعتبار الشخص سائرًا للدخان المكون لجسم الجريمة أن يكون محرراً له مادياً، بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو كان المحرز له شخصاً آخر بالنيابة عنه، إلا أنه لما كان مفاد ما أورده الحكم المظنون فيه أن محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية وأخذاً بالشواهد والبيات التي أوردتها - قررت أن المظنون ضده وقد أجر ثمار حديقته لآخر إنحسر سلطانه عن الحديقة وغارها فلا عليها من بعد أن ترتب على ذلك إنتفاء حيازته لشجيرات التبغ المضبوطة وإنتقال تلك الحيازة إلى المستاجر.

الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٢

مضى كان الحكم المظنون فيه قد عرض لما أثاره الدفاع من وجود تعارض بين ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي في صدره من وجود إصابة واحدة برأس الجنى عليه وبين ما إنتهى إليه من أن هذه الإصابة يمكن حدوثها من ضربتين على الرأس كما ذكرت الشاهدة ورد عليه بقوله : " كما أنه لا يوجد ثمة تناقض في التقرير الطبي الشرعي بين صدره وعجزه بل جاء التقرير واضحاً لا تناقض فيه إن إصابات الجنى عليه رضية ورضية إحتكاكية حدثت من جسم أو أجسام صلبة راضية ومن الجائز حصول إصابة الرأس المصحوبة بكسر مفتحت كبير نتيجة الضرب مرتين بعضاً غليظة على الرأس " . لما كان ذلك وكان قول الشاهدة أن

الجنى عليه ضرب مرتين بالعصا على الرأس لا يستقيم بالضرورة أن تترك كل ضربة إصابة متميزة إذ يصح أن تقع الضربتان في مكان واحد من الرأس، فإن دعوى التعارض بين الدليلين القولى والفتى تكون غير مقبولة.

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٨

لما كان الشارع قد استهدف بما نص عليه فى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإيجار فيها - من معاقبة كل من حاز أو أحرز أو إشترى أو سلم أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة بغير قصد الإيجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى - أن يحيط بكافة الحالات التى يصور أن تحدث عملاً وقد بلغت منها حائز المادة المخدرة بغير قصد الإيجار أو التعاطى من العقاب، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين الفرض من الإحراز.

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٢ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥

إن تقدير توافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم قضاءها على ما يحمله قانوناً. وإذا كان الحكم الطعون فيه قد استخلص من ظروف الدعوى وأدلتها أن المظنون ضده أطلق النار على الجنى عليه - بغير قصد قتله - من السلاح الناري المضبوط والغير مرخص له به وإنتهى فى منطق سليم إلى القول بأن الجرائم الثلاث المسندة إلى المظنون ضده، وهى إحداث الجرح العمى وإحراز السلاح الناري وذخيره بغير ترخيص، قد أرتكبت لفرص واحد وأنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، الأمر الذى يوجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهى جريمة إحراز السلاح الناري، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى القانون.

الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ مكتب فتى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٥

- من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها - كما أنه يعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ولما كان الطاعن لم يكشف عن مواطن عدم اتفاق أقوال الشهود مع الوقائع موضوع الشهادة وجاءت عبارته فى هذا الشأن مرسلة مبهمة، هذا فضلاً عن أنه لا يقدر فى سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته.

- لا يقدر فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم إعوافاً - طالما أن المحكمة لم ترتب عليهم وحده الأثر القانونى للإعوااف. كما أن حكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه طالما

أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق. ومع هذا فإنه لا يبين ما أورده الحكم أنه نسب إلى الطاعن إعرافاً بإرتكاب الجريمة وإنما يقتصر على إقراره بحضور تفتيش السيارة الأول وحبس ما أخفى بها من مخدر. لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلزم نصها وظاهرها بل لما أن تأخذ منها بما تراه مطابقاً للحقيقة، وكان الطاعن لا يجادل فيما أورده الحكم من أقوال أدل بها بالتحقيقات، فإنه لا تترتب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال - التي لم يعتد بها إعرافاً - ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعن.

- إن المحكمة غير مكلفة بالتحديث استقلالاً عن العلم بالجور المخدر طالما كان ما أورده في حكمها من وقائع وظروف يكفي في الدلالة على توافره، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بما تخويه المخائب السرية التي أعدت بالسيارة ملكه من جور مخدر، فإن الحكم يكون قد رد على دفاع الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه ما دام هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرجه عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي.

الطعن رقم ١٤٦٩ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١
الخطأ في الإنسان في خصوص وصف مكان الحادث لا يجب الحكم في شيء ما دام وصف ذلك المكان لم يكن يبدى أثر في منطق الحكم ولم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٢
مضى كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن جهاز التلفزيون المضبوط بحوزة مخدراً، وكان هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرجه من موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مديد.

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٨٩٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٤
تناقض الشهود في بعض التفاصيل يفرض وقوعه لا يجب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً متأنفاً لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٤
إذا كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها النيابة والتي بينها في صلب أسبابه فلا يصح نقض الحكم الاستئنافي المطعون فيه الذي وإن جاء خالياً في صلبه من ذكر المواد التي طبقها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردها إذ أن أخذ بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب المتهم بها.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٤

- إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعنين هما اللذان إعتديا على الجنى عليه واحداً جميع إصاباته ولم يشرك أحد غيرهما في ضربه وأن تلك الإصابات كلها قد ساهمت في إحداث الوفاة، فإن ما ألبته الحكم من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى إليه في قضائه من مسألة الطاعنين عن جريمة الضرب المفوضى إلى الموت وإطراح دفاعهما بشأن مسؤولية كل منهما فقط عما أحدثه من إصابات ولا ينال من سلامة الحكم أن يكون تقرير العفة التشريعية قد خص إصابات البطن والصدر والعنق بأنها كانت أشد من غيرها جساماً، مادام الثابت - وهو ما لا يتنازع الطاعنان فيه - إن إصابات الجنى عليه كلها قد تسببت في حصول النزيف والصدمة العصبية ثم الوفاة.

- لا يصح تعيب الحكم بالتصور إن هو أغفل التحدث عن إصابات الطاعنين إذ لم يكن بحاجة إلى التعرض لها طالما أنها لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعنان وجه علاقتها بواقعة الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

- تناقض الشاهد أو تضاربه أو تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يجب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سافلاً لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته.

- لا عبرة بما إشتمل عليه بلاغ الواقعة أو بما قرره الشاهدة "الملفة" للغير مغايراً لما استدل إليه الحكم وإثماً العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة بما استخلصته بعد التحقيقات.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٥

لما كان بين من مساق الحكم أن المحكمة قد استخلصت الواقعة - حسبما إقتضت بها - من أقوال شاهدي الإثبات، وعزلت في قضائها بالإدانة على شهادتهما وبغير أن يكون لتكذيب شاهدي النفي أثر في إقتناعها وعقيدتها، فإنه لا يؤثر على سلامة إستدلال الحكم عطفه في الإسناد في إطراح شهادة شاهدي النفي، كما أنه لا يعبه هذا الخطأ - بفرض صحته - ما دام أنه لا أثر في منطق.

الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

إن ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم في بيانه لقيمة البضائع التي إشتراها مردود بأن البين مما أورده الحكم في تحصيله لواقعة الدعوى أنه قد أثبت أن قيمة الرسوم التي دلّعها الطاعن قدرها ١٢ جنيهاً و ٤٠٠ مليماً - وهو ما لا يتنازع الطاعن في صحته - ومن ثم فلا يجب الحكم أن يكون قد ذكر وهو يصدد إطراره

دفاع الطاعن أن قيمة البضاعة قد بلغت هذا القدر - إذ أن ما ذكره من ذلك لا يخلو أن يكون خطأ مادياً لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦

التناقض بين أقوال الشهود لا يجب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى. كما أن في إطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها، إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع.

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١

- التناقض في أقوال الشهود لا يجب الحكم ما دام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

- لما كانت المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، فإنه لا محل لما ينهض الطاعن من إغفال الحكم لإيراد نتيجة تقرير المعمل الكيماوى ومزادها أنه لم يعثر بلباس الجنى عليه على أثر حيوانات متوترة. كما لا ينال من سلامة الحكم عدم إيواده نص التقرير الطبى الشرعى بكامل أجزائه.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩

القاعدة في القانون أن ما بنى على الباطل فهو باطل. ولما كان لا جدوى من تصريح الحكم بطلان الدليل المستمد من العصور على فئات لمخدر الحشيش يجيب صدىرى المطعون ضده بعد إبطال مطلق القبض عليه والتقرير بطلان ما تلاه متصلاً به وموتياً عليه، لأن ما هو لازم بالإقتضاء العقلى والمنطقى لا يحتاج إلى بيان. لما كان ما تقدم، وكان ما أوردته الحكم سائفاً ويستقيم به قضاؤه، ومن ثم تحسّر عنه دعوى القصور في السبب.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٧٤ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٧

من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستصعب على الملاءمة والتوفيق ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه وهو في صدد تصوير الواقعة حصل منها أن الطاعتين تريصوا بإجتناب عليه حتى إذا ما قارب باب منزله أطلقوا عليه عدة مقلوبات نارية من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله ثاراً لقتل والد

وخفيق المتهمين الأول والثاني، وبعد أن أورد الحكم سائر الأدلة التي قنع بها وراح يعرض لدفاع الطاعنين بقيام التعارض بين أقوال الشاهد الأول والتقرير الطبي، فقد أبرز من أقوال هذا الشاهد أن الجنى عليه كان يسبيله لدخوله باب مسكنه، وقد إنجحه بوجهه إليه، وخلص إلى أن لازم ذلك أن تصيبه عيارات الظهر الأربعة من الخلف. ولما كان الطاعنون لا يمارون فيما نقله الحكم المطعون فيه عن الشاهد المذكور ولا فيما أثبتته نقلاً عن التقرير الطبي الشرعى، فقد سلم ما تناهى إليه الحكم المطعون فيه من إطراح دعوى التعارض بين الدليين.

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

- لا يقدح في سلامة الحكم إضفاله ببيان إصابات الطاعن ونتيجة مناظرة الخلق له لما هو مقرر من أن الحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي إلفت عن أى دليل آخر لأن في عدم إيرادها له ما يفيد إطراحه وعدم التعويل عليه.

- لا يضر الحكم ما إستطرد إليه من تقارير قانونية عاطفة ما دامت لم تفس جوهر قضائه.

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

- لا يعيب الحكم ما إستطرد إليه تزيداً - مما لم يكن بحاجة إليه - من الإستدلال على فساد كمية اللحوم المسلمة فعلاً بضخامة الكميات المخالفة للمواصفات ما دام أنه أقام قضاءه بجوت جريمة الفش في التوريد وإطراح دفاع الطاعن على ما يحمله، وكان لا أثر لما تزيد إليه في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

- لا يقدح في سلامة الحكم خطؤه في الإسناد فيما نقله عن الضابط الشاهد في جريمة الفش في توريد لحوم - عن كميات اللحوم التي أنزلت من السيارة كبيرة كانت أم بسيطة.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

- لا يعيب الحكم خطؤه في النسوية بين حالة السيكوباثية ومرض الفصام من حيث أثر كل منهما في قيام المسؤولية الجنائية ما دام أن الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد إليه في هذا الصدد لم يكن له من أثر في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها وإنه لم يورده إلا بعد أن كان قد فرغ وخلص - في منطق سالف واستناداً إلى دليل قنى يكفى وحده لحمل قضائه - إلى علو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة في مسؤوليته أياً كانت مسمياتها وإلى أنه قد ارتكب جريمة بإعتباره وهو في كامل شعوره وإدراكه وأطرح في حدود سلطته التقديرية قالة إصابته بمرض الفصام.

- من المقرر أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجية عن سياق هذا الإقتناع، وأن تزيد الحكم فيما إستطرد إليه لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر في

منطقه أو في النتيجة التي إنتهى إليها. ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه خطؤه في شق مما نقله عن بعض التقارير الإستشارية المقدمة في الدعوى ما دام أن هذا الخطأ - بفرض حصوله - لم يكن يبدى أثر في معتقد المحكمة وقضائها وإنصب على دليل أطرحه ولم تعول عليه في تكوين عقيدتها في الدعوى.

- إستدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث - على سلامة قراء العقليّة وقت وقوعه، إستدلال سليم لا غبار عليه، ما دام الواضح من الحكم أنه يتخذ من هذه الأقوال وتلك التصرفات قرينة يعزز بها النتيجة التي إنتهى إليها التقرير الطبي عن حالة الطاعن العقليّة، وكان هذا التقرير كالياً لحمل قضاء الحكم في تقرير توافر مسؤولية الطاعن الجنائية عن الحادث وأن تزيد الحكم فيما إستطرد إليه من ذلك لا يعبه طالما أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها والتي كان عماده فيها التقرير الفني الذي إطمأن إليه ووقت به.

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٩

لا يعيب الحكم إغفال الإشارة إلى سبق صدور قرار من غرفة المشورة بإبداء الطاعن مستشفى الأمراض العقليّة لما هو مقرر من أنه ليس على الحكم إلا أن يورد ما له أثر في قضائه، وفي إغفال المحكمة ذكر هذه الواقعة ما يدل على أنها لم تر في حدوثها ما يغير من عقيدتها في الدعوى.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٦

- التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسمايه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة.

- لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما على ما هو ثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة - منطقاً فيما إستند إليه الحكم منها هذا، إلى أن الطاعن لم يفتح في صحيفة طعنه عن أوجه الخلاف المزعومة، فإن ما يثيره في هذا الشأن يضحى غير مقبول.

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد أطرح دفاع الطاعن بشأن إختلاف وزن قطعة الألبون التي أرسلت للتحليل عن وزنها الثابت في تحقيقات النيابة إستناداً إلى ما إطمأن إليه من أقوال الضابط شاهد الإثبات من أن مرجع ذلك إلى خطأ مادي في الكتابة وإن هذا الإختلاف - بفرض صحته لا ينال من الدليل القائم على حيازة الطاعن لقطع المخدر الأخرى التي ضبطت بموجب جلبابه وما عثر عليه من فئات الألبون بموجب صديريه مما يوفّر مسؤوليته الجنائية عن إحراز هذه المواد المخدرة قل ما ضبط منها أو أكثر فإن ما يدعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٣/٥/١٩٧٣

من المقرر أنه ليس بلامزم أن تتطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل القني تناقضاً يستعصى مع الملازمة والتوفيق، ولما كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن الطاعنين إعرالهما بأن كلاً منهما طعن اجنبي عليه بخطوة في أعلى ظهره من الخلف حتى إنكفاً على وجهه مضرراً بملامته، وعن الشهود قولهم أن الطاعنين كانا يحملان آلات محبأة وأن أولهما اعتدى على اجنبي عليه بساطور في رأسه، كما نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريعية إصابة اجنبي عليه بجرحين قطعيين رضيين نتيجة التعدي عليه بآلة حادة ثقيلة مثل ساطور أو ما شابه، وبجروح قطعية طعنبة حدثت من الطعن بنصل آلة حادة ذات طرف مذب مثل سكين أو مطواة، وأن الوفاة نشأت من الإصابات الرضية والقطعية الطعنبة مجتمعة وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة ولوح الكف الأيسر وتهتك بالمخ والنعاع الشوكي والأحشاء الصدرية وما صاحب ذلك من نزيف دعوى غزير وصدمة عصبية، وكان الطاعنان لا يجادلان فيما نقله الحكم عن تلك الأدلة وما عاينها الصحيح من الأوراق، فإن البين من مجموع ما تقدم أن ما أخذ به الحكم وإطمان إليه من إعراف الطاعنين وأقوال الشهود لا يتعارض وما أورى تقرير الصفة التشريعية، بل يتطابق معه بما تضمنه دعوى التعارض بين الدليين القولي والقني عارية عن دليها.

الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٣

- لا يجب الحكم بخطؤه في الإسداد حين أثبت في مدوناته أن اجنبي عليها أبلغت بالمحادث قور وقوعه على خلاف الثابت بالأوراق طالما أنه - بفرض صحته - غير مؤثر فيما استخلصه من نتيجة.

- لا يجب الحكم بتحويله على أقوال اجنبي عليها - بفرض صحة - ما شاب أقوالها من تناقض ما دام أنه استخلص الإدانة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٧٣

لا يجب الحكم ما يفرضه الطاعن من أن بعض شهود الإثبات قد اختلفت أقوالهم في بعض تفصيلات معينة ما دام الثابت أنه قد حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٨١٨ بتاريخ ٨/١٠/١٩٧٣

تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يجب الحكم، ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٣

لم يبين القانون ما هو المراد من كلمة > التحريض على الدعارة < ومن ثم فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه في الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ويمكن أن يثبت الحكم بتحقيق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له.

الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٣

- تزيد الحكم فيما استورد إليه لا يعيه ما دام أنه لا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها.

- الخطأ المادى في بيان رقم القضية لا يؤثر في سلامة الحكم.

- من المقرر أن الخطأ في دياجة الحكم لا يعيه لأنه خارج عن موضوع استدلاله.

- خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يطله إذ لا يوجد في قانون الإجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم.

- متى كان ما سالفه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كالياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بالمخاطر المغنا في سيارته، وكان هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي، فإن ما ينزوه الطاعن في شأن جهله بالمادة المضبوطة يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٣

يكفى بالقضاء بالتعويض أن يكون مستفاداً من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المخهم، وهو ما لم يغيب أمره عن الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧٣

لا تلزم محكمة الموضوع بالرد على أوجه الدفاع القانونية الظاهرة البطلان، ولا يعتبر سكوتها عنها إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٨٦ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣

لا يجب الحكم أن يحمل في إيراد بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر، ما دامت أقوالهم متفقة فيما استند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٣

من المقرر أن التناقض الذي يجب الحكم هو ما يقع بين أسابه بحث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ولما كان ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين والمعاينة لا يتعارض مع ما

حصله من مزدي التقرير الطبي الشرعي بل يتوافق معه. فإن ما ينهه الطاعن من قصور وتناقض في السبب لا يكون له محل.

الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢

الأصل أنه متى كان الحكم قد إنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها وإطمانت المحكمة إلى أن المتهم هو محلها فليس به من حاجة إلى التعرض لحصول إعتداءات أخرى لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى.

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٨

لما كان تبرير المحكمة لتضارب الجني عليها في تحديد لون ملابس الطاعن بحالة الإضاءة وإرتباك الجني عليها نفسياً بسبب مفاجأة الطاعن لها وطعنها بمطواة طعنتين لا يصارح عقلاً ومنطقاً مع القول يتمكن الجني عليها من تمييز ملامح الطاعن والتعرف عليه ولو كان ضوء المصباح الغازي الذي يعنى المكان خافتاً ذلك بأن الطاعن كان لصبغاً بها حينما هم يوقعها كرهاً فهبت من نومها وأمسكت به مستعجلة فاضطر إلى طعنها بمطواة طعنتين، وهي أمور تسمح بحرياتها بل وتلج على الجني عليها في التعرف على شخصه، وليس كذلك الحال بالنسبة للون لمبسه، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشوه في هذا الشأن من قالة التناقض.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦

الأصل أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم أن يكون قد نقل عن الضابط أن النيابة العامة كانت قد قررت عرض الأشياء المضبوطة لدى الطاعن في الجنبه رقم..... على الجني عليه في حين أن الثابت من أوراق تلك الجنبه - بغرض صحة دعوى الطاعن - أن النيابة العامة قررت المضبوطات على مندوب المصنع الذي قرر الطاعن أنه إشرافاً منه وأن الضابط هو الذي قرر - بعد تنفيذ أمر النيابة - استدعاء الجني عليه لعرض المضبوطات عليه، إذ يسعى في هذا المقام أن يتخذ الضابط هذا القرار تلقائياً أو تنفيذاً لأمر النيابة، ومن ثم يكون النفي على الحكم في هذا الصدد غير قويم.

الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٥

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمطابقة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يتوهمها والرد على ذلك، ما دام الرد يستند ضمنناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٢٧ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٣

لا محل إلى بحث ما تثيره الطاعة - مصلحة الجمارك - من تعيب لما سبب به الحكم قضاءه من إنتفاء صفتها في الإدعاء باحقق المدني طالما أن النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق مع التطبيق القانوني السليم.

الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٣

تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٧٦ بتاريخ ١٢/٩/١٩٧٣

لا يقدح في سلامة الحكم خطؤه في بيان درجة قرابة الطاعن للمتهم الأول في الدعوى ومدى قرب مسكن كل منهما من مسكن الآخر ما دام ذلك لا يس جوهر إستدلاله.

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٧٣ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٧٣

لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن نية الإختلاس ما دامت الواقعة الجنائية التي ألجتها الحكم تنفذ بذاتها أن المتهم قد قصد بفعله إضافة ما إحتلته إلى ملكه.

الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠٥ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٣

ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولىة الفنى ما دام ما أورده في مدوناته تتضمن الرد على إستقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١٣٠٩ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٣

الأصل أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن هذا السياق، ومن لم فلا يقدح في سلامة الحكم ما تعيب عليه الطاعة من تردده في الخطأ ففى خصوص بيان من قام من رجال القوة بنقل الخبز المضبوط إلى السيارة إذ أن هذه الواقعة يفرض قيام الخطأ فيها لا أنس منطق الحكم أو النتيجة التي خلص إليها.

الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٤٤٧ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٧٤

متى كان الحكم الطعونى فيه قد أثبت وقوع الفعل الضار وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضور وعلاقة السببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض، فلا تبرير على المحكمة إن هي لم تبين الضرر بنوعيه المادى والأدى الذى حاق بالمدينين بالحقوق المدنية لما هو مقرر من أنه إذا

كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه، فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به. أما بيان الضرر فإنما يسوجه التعويض الذى يطلب به فيما بعد، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به. لما كان ذلك، فإن ما يحسه الطاعن على الحكم من أنه لم يبين وجه الضرر المادى والأدبى الذى أصاب المدعين بالحقوق المدنية لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٤

لئن كان الحكم قد عاقب الطاعن بمواد الإتهام وهى ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ إلا أنه وقد أورد الوصف القانونى الصحيح لواقعة الدعوى كما ثبتت لديه، وكان الفعل الذى أثبت ارتكابه الطاعن له بقى معاقباً عليه بالذات المواد المذكورة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ الذى حل محل القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه، وكانت العقوبة المقررة بها لا تخرج عن حدود مادة العقاب - المادة الثالثة - من القانون الواجب التطبيق وهو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤، فإن ذلك لا يتأثر من سلامة الحكم.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ٣١/٣/١٩٧٤

من المقرر أنه لا يربط على الخطأ فى رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كالياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها وإذا كان ذلك - وكان الثابت من الإطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم الطعن فيه أنه قد دان الطاعن بوصف أنه " إشووك بطريق الإغشاق والتعريض مع مجهولين من الشركة العامة للتعمير السياحى فى الإستيلاء على ملف اجنى عليه السابق تقديمه منه إلى مؤسسة تعمير الصحارى والتسى سلمته بدورها إلى شركة المعمورة للتعمير السياحى وكان الفعل غير مصحوب بنية التملك " وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة إستمدتها من أقوال اجنى عليه ورئيس مجلس إدارة شركة المعمورة للتعمير السياحى - ومفادها أن أحد موظفى الشركة حصل على هذه المستندات ومكن الطاعن من تصورها باتفاق معه على ذلك لقاء منفعة عادت على الموظف - ومن أقوال... وكيل احماسى من أن الطاعن أحضر صور المستندات التى أودعت فى القضية المدنية المرفوعة منه ضد اجنى عليه والتى تبين من إطلاع المحكمة عليها أنها تطابق أصول المستندات المودعة بملف اجنى عليه المهود إلى الشركة بحفظه. وكانت الواقعة على الصورة التى اعتقها الحكم الطعنون فيه تشكل اللجنة المنصوص عليها فى المواد

١/٤٠، ٢، ٤١، ١/١١٣، ٢ مكرر من قانون العقوبات، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في نطاق عقوبة هذه المادة، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكره مادة العقاب بأنها المادة ١١٣ بفقرتها الأولى بدلاً من المادة ١١٣ مكرر بفقرتها من قانون العقوبات لا يبيح.

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٧١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٧

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن القضاء ببراءة المتهمين من تهمة القتل كان على أساس الشك في صحة إسناد الواقعة الجنائية مادياً إليهم بما تتضمنه من فعل إحراز السلاح والذخيرة أداة القتل والمرتبطة بهذه الجريمة إرتباطاً لا يقبل بطبيعته أى تجزئة فإنه لا محل لما تثيره الطاعة في خصوص عدم تعرض الحكم لهتمي إحراز ذلك السلاح وذخيره الذي كان الأداة المستعملة في جريمة القتل آفة الذكر.

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٠

لا على المحكمة إن هي إضفت عن الرد على دفاع طالما أنه دفاع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٠

— تنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يصين الإختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه" وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها — لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد للمكمل بالحكم المطعون فيه قد دلل بأدلة — لا يجادل الطاعن في أن ها معيها من الأوراق — على أنه أى الطاعن يقيم بدائرة محكمة الجمالية وخلص إلى اختصاص تلك المحكمة محلياً بنظر الدعوى فإن النعى على الحكم بقالة الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

— إذا كانت المحكمة قد إنتهت نتيجة فهم سليم للواقع ومما لها من سلطة التقدير إلى أن المدعى بالحقوق المدنية لم يثبت في الشيكين — في بيانه لقيمتها — ما يخالف ما إتفق عليه الطرفان وإنصرفت إليه إرادتهما من حيث نتيجة المحاسبة أو التصفية أو تحديد مبلغ المديونية فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما إستخلصته المحكمة من واقع أوراق الدعوى وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

— من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول تتعطف عليه الحماية القانونية التي أسفها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة بإعتباره أداة وفاء تجرى تجرى النقود في المعاملات، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعت لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام

المسئولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة في هذه الجريمة - لما كان ذلك - فإن الطاعن لا يجدي ما يثيره من جدل حول الأسباب والظروف التي أحاطت بإصدار الشيكين وقوله بأنهما ما سلما إلى المدعى موثقاً عليهما على ياض إلا ليكونا تأمناً للعمليات التجارية الجارية بينهما.

- من المقرر أن حالة ضياع الشيك وما يدخل في حكمها - وهي الحالات التي يحصل فيها على الشيك عن طريق جرائم سلب المال كالسرقة البسيطة والسرقة بظروف والنصب والتبديد وأيضاً الحصول عليه بطريق التهديد - هي التي أتيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ما له بغير توقف على حكم القضاء تقديرًا من الشارع بملو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد استناداً إلى سبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد حمايتها من دعوى ولا تصلح مجرد سبب للإباحة - لما كان ذلك - فإنه لا يجدي الطاعن ما يتلوع به نفى مسئوليته الجنائية بقوله : إن المدعى بالحقوق المدنية قد خان أمانة التوقيع وملاً بيانات الشيكين على خلاف الواقع بما كان يعين معه أن تغمد إليهما أسباب الإباحة على ما جرت به أحكام محكمة النقض هذا فضلاً عن أن الحكم قد دلى تدليلاً سائفاً على أن دواع الطاعن في هذا الشأن يفتر إلى الدليل الملبت له.

- من المقرر أن سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوافر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق - لما كان ذلك - فإن الأسباب التي ساقها الطاعن للتدليل على حسن نية من توقعه على الشيكين بسبب المعاملات التي كانت قائمة بينه وبين المدعى وما إقتضه من إصدارهما ضماناً لوفائه بالتزامه ومن أنه وقت إصدارهما كان دائماً للمدعى بعينه لا مدينياً لا تنفي توافر القصد الجنائي لديه ولا تؤثر في مسئوليته الجنائية، ولا على المحكمة إن هي إلتفتت عن الرد على مناحي دفاعه في هذا الشأن كما أنها صاحبة الحق في تقدير قيمة ما يقدم إليها من أوراق.

- لما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إقتضت به من أدلة لها أصلها الغابت في الأوراق، وكان إستخلاصها سائفاً وفيه الرد الضمني على ما يخالف هذه الأدلة يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم فإن النعي عليه بدعوى القصور في التسيب يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١١

الأصل أن أي مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب، وإلّا يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد والمواثيق. وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذي تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاولتها فعلاً. وينفي على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب إستعمال الحق المقرر بمقتضى القانون، أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطبيب يسأل عما

يعدله بالغير من جروح وما إليها باعتباره معتدياً - أى على أساس العمد، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشرطها القانونية. ولما كان الحكم المطعون فيه، اعتماداً على الأدلة السانغة التي أوردتها، والتي لا تمارى الطاعة في أن لها مئينها الصحيح من الأوراق، قد خلس إلى إحداث الطاعة جرحاً عمداً بالجنى عليه بقيامها بإجراء عملية الختان التي تخرج عن نطاق الترخيص المعطى لها والذي ينحصر حقها بمقتضاه في مباشرة مهنة التوليد دون غيرها وذلك على تخلف العاهة المستديمة نتيجة فعلها وكانت حالة الضرورة منتفية في ظروف الدعوى المطروحة وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعنين ونقده وأطرحه بأسباب سانغة إلتزم فيها التطبيق القانوني الصحيح، فإن النعى عليه يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على علم الطاعن بكنه المادة المضبوطة معه إستاداً إلى ما شهد به شهود الإنبات في التحقيقات والجلسة من أن المتهم إعرف أمامهم بحمل الأمبولات الثلاثة التي تحوى الأليون في مستقيمة قبل قيامه بإخراجها من جسمه إخراجاً طبيعياً - بعد أن إطمأنت المحكمة إلى تلك الشهادة وأخذت بها مدعومة بالتقرير الفنى فإن النعى على الحكم بقالة القصور في السبب في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٧

جرمة حيازة بذور التبغ هي جرمة متميزة عن جرمة زراعة التبغ ولها أركانها المستقلة - لما كان ذلك وكانت هذه الجريمة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة الأخيرة التي كانت مطروحة على المحكمة فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض في مدى توافر أركانها.

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٨

من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى في كل جزئية منه، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٧٤/٣/١٨

من المقرر أن التناقض في أقوال الجنى عليها - بغرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الأدلة من أقوالها إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٤

لما كان الحكم قد أورد في بيانه الواقعة الدعوى أن الطاعن منفرداً قد أطلق على الجنى عليه عياراً نارياً واحداً أصابه في ظهره وأورد على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة ساقطة من بينها ما جاء بتقرير الصفة التشريعية الذي نقل عنه أن إصابة الجنى عليه بالظهر نشأت من عيار تارزى معمر بمقنوف من ذوات السرعة المتوسطة من عيار ٩ مللى مطلق من سلاح ذى ماسورة مششخة وكان اتجاه الإطلاق من الخلف للأمام وذلك في الوضع العادى للجسم وأن الوفاة تعزى إلى إصابة الجنى عليه النارية ساقطة الذكر بما أحدثه من تهتك بأسفل النخاع الشوكى وبما نجم عن ذلك من شلل نصفى سفلى وما صاحبه من إتهاب رئوى ركودى مزدوج وأنه من الممكن حدوث إصابة الجنى عليه وفقاً لرواية المتهم وكان ما أوردته المحكمة نقلاً عن تقرير الصفة التشريعية يفسح عنه أنه كان على يمينه من إصابة الجنى عليه وموضوعها من جسمه ووضعها وكيفية حدوثها والآلة المستعملة في إحداثها وأنها كانت السبب في وفاته، فإن ما يشيروه الطاعن في شأن قصور الحكم فيما أوردته من تقرير الصفة التشريعية يكون غير سديد.

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٤

إن مؤدى إستدانة المحكمة إلى أقوال الشاهد هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٤

متى كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقواله في التحقيقات فإنه لا يقدح في سلامة الحكم تسميته لهذه الأقوال بعزائلاً طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانونى للإعتراف وهو الإكفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود.

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٥ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ٥/٥/١٩٧٤

من المقرر أن العبرة في الأحكام الجنائية هي بالقتاع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته، وبحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطعنن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى، وفى إغفالها إيراد بعض الوسائل من أقوال الشاهد ما يفيد ضمناً عدم إطمئنانها إليها ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - كما أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التى يعتمد عليها الحكم بحيث ينسب كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بمعنه لتناقضه على حدة دون

بأبى الأءلة بل يكفى أن تكون الأءلة فى مجموعها مؤبءة إلى ما قصءه الحكم منها ومنتجة فى إكمال إقتاع الشكممة وإطمئنائها إلى ما إنتهت إليه.

الطنء رقم ٤٧٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفءة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٤

— إن القانون فى المادة ٢٧٦ عقوبات بتعبءه الأءلة التى لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشروط أن تكون الأءلة مؤبءة بذاتها ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا، فمضى توالفر قىام ءلئل من هءة الأءلة المعنية كالتلبس والمكاتب، يصح للقاضى أن يعتمد عليه فى ثبوت الزنا ولو لم يكن صرىحاً فى ءءالة عليه ومنتصباً على حصوله، وءلك معى إطمأن بناء عليه إلى أن فعل الزنا قد وقع فعلاً وفى هءة الحالة لا تقبل مناقشة القاضى فىما إنتهى إليه على هءة الصورة، إلا إذا كان ءلئل الذى إءتمد عليه لىس من شأنه أن يؤبء إلى النتىجة التى توصل إليها.

— معى كان معنى الطاعنن على الحكم من أنه لم يعن بإبراز العبارات التى وءدت فى الخطابات المءرة بمط الطاعة الأولى، وأن ما أورءه منها نفى حصول الوطء وهو الركن المائى لجرمة الزنا، مردوء بأن العبارات التى نقلها الحكم عن الخطابات المشار إليها أصلها الثابت فى الأوراق — على ما يىىن من الإطلاع على المفردات المضمومة — وهى كالفى فى الإلفصاح مع باقى أءلة الثبوت الأءرى التى عول عليها الحكم من أن الزنا قد وقع فعلاً.

الطنء رقم ٤٨٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفءة رقم ٥١٤ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٧٤

تعول الحكم على أقوال الشءوء بما لا ينطوى على ما يئره الطاعن من تناقض بينها لا بمعى.

الطنء رقم ٥٣٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفءة رقم ٥٢٣ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٤

من المقرر أن شكممة الموضوع أن تعول على أقوال شءوء الإثبات وأن تعرض عن قالة شءوء النفى ما ءامت لا تلق بما شءءوا به ءون بىان العلة أو الإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستءد إليها فى قضائها.

الطنء رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفءة رقم ٥٢٧ بتاريخ ٢/٦/١٩٧٤

إن التناقض فى أقوال الشءوء، لا يعب الحكم ما ءام أنه إستخلص الإءانة من أقوالهم إستخلاصاً مسالفاً لا تناقض فىه.

الطنء رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٥ صفءة رقم ٥٤٦ بتاريخ ٣/٦/١٩٧٤

— من المقرر أنه لا يلزم أن يتءبء الحكم إستقلالاً عن توالفر القصد الجنائى فى جرمة الإءتلاس، بل يكفى أن يكون فىما أورءه من وقائع وظروف ما بءل على قىامه.

— ما يثيره الطاعن بالنسبة لجرمى الإشتراك فى التزوير فى أوراق رسمية لا يجديه نفعاً لأنه يافرض قصور الحكم فى التدليل عليه، لا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة قد طبقت عليه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاملته بالعقوبة الأشد وهى المقررة لجرمة الإعتلاس التى أثبتها الحكم فى حقه.

الطعن رقم ٦١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٦

إذا كان ما أثاره الطاعن من تشكيك فى أقوال الشهود وما ساقه من قرآن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى تستوجب ردّاً صريحاً من المحكمة، لأن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردتها فإن ما يتعاه الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٣

مضى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه بصفة أصلية فى موضوع الواقعة محل الجريمة على أقوال الجنى عليها وأقوال الشاهد وضابط الباحث، وهى دعامات صحيحة تكفى لإقامته، فإنه يكون غير منتج النعى عن الحكم إظهار أقوال شاهدين آخرين أورد اسميهما تزيّداً، طالما أن تلك الأقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التى اعتنتها المحكمة ولم يكن لها من أثر فى النتيجة التى انتهى إليها الحكم.

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١

تقرير الحكم بأن المأثوف هو عدم إتضايط مواعيد السيارات العامة، هو تزيد لا يميمه ولا يؤثر فى سلامته ومن ثم فإن معنى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٤

من المقرر أن التناقض الذى ييبب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث أن ما يفعه البعض ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه وإن استعرض أقوال سائق السيارة الأوتوبيس حسبما وردت فى التحقيقات مما يتناقض مع أقوال باقى الشهود التى إطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها إلا أن هذا لا يميمه طالما أنه لم يستند إلى أقوال ذلك السائق ولم يعول عليها فى إدانة الطاعن فكانت بهذه المثابة خارجة عن سياق إقتناع المحكمة ولم تكن مؤثرة فى عقيدتها.

الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٤

يكفى فى إحاكمات الجنائية أن تشكلك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى بالإبراء ما دام حكمها يشمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فوجهت دلائل الإتهام أو داخلتها الرية فى

صحة عناصر الاتهام لما كان ذلك - وكان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه ان المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها ووازنت بين أدلة الثبوت وأدلة النفي ورجحت دفاع المتهم وهو ما يدخل في سلطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض - أما ما أوردته من أنه من غير المستغ أن يتغلب المتهم عن المخدر وهو على تلك المسافة القريبة من الشاهدين ودون مرور وكأنه إنما يقيم الدليل قبله دون مقص فإنه لا يعدل أن يكون إستطراد الفصحت به المحكمة عن عدم إطمئنانها إلى صلة المتهم بالمخدر دون أن يكون ذلك وحده السند الذي إرتكت إليه في قضائها بالبراءة لما كان ذلك - فإن الظن يكون على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً.

الظعن رقم ٩١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٤

لما كانت المحكمة قد خلصت إلى عدم ثبوت التهمة في حق المتهمين الرابع والخامسة لعدم توافر الأدلة قبلهما فإنه لا محل لما يناه الطاعن على الحكم من تبرئتهما دونه لما هو مقرر من أنه يكفي أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لتقضى ببراءته ووضعهما بغير وضع الطاعن.

الظعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٤

قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الإشواك في التزوير في حق الطاعنين لا يوجب نقضه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣/٢ من قانون العقوبات ولئن كانت قد أخطأت في ذلك لأن العقوبة الأشد التي كان يعين توقيعها هي المقررة لجريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - والتي كانت من بين المواد التي طبقها الحكم، إلا أنه لا محل لتصحيحه لأن النيابة العامة لم تطعن عليه ولا يصح ان يضار الطاعنان بطعنهما.

الظعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٤

يكفي في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى بالبراءة، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة - لما كان ذلك - وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بطروفي الدعوى وألتم بها وبالأدلة المقدمة فيها وإنهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي إلى عدم ثبوت التهمة في حق المتهم للأسباب السائفة التي أوردتها الحكم والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص إليها. ومن ثم فإن ما تنهه النيابة العامة على الحكم في هذا الصدد يكون نعيماً على تقدير الدليل وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض - لما كان ذلك - وكان لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها

لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله -
لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرض.

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٣

إن التناقض فى أقوال الشهود - على فرض وجوده - لا ييب الحكم، ما دام أنه قد استخلص الإدانة من
أقوالهم استخلاصاً سافهاً لا تناقض فيه، كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن
فى هذا الشأن يتحل فى الواقع إلى جدل فى تقدير الدليل لما تستل به محكمة الموضوع بغیر معقب عليها
فى ذلك من محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢

يكفى أن يتشكل القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك
إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بعير وبصورة لما كان
ذلك، وكان ما ألبه الحكم الملعون فيه من أن الحادث يرجع إلى خطأ الجنبى عليه وحده، كالتالى فى ذاته
للرد على ما أورده الحكم المستأنف من أسباب الإدانة، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يتحل إلى جدل
فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢

- ما يثيره الطاعنان بشأن قدرة الطاعن الأول على عتق الجنبى عليها، مردود بأن ما أورده الحكم من أدلة
على أنه يستعصى على هذا الطاعن إرتكاب هذا الفعل بنفسه، صالح ومغول بعد أن تبين من الإصابات
التي ألبها تقرير الصفة التشريعية أن الحق تم بالدين معاً، وقطع كبير الأطباء الشرعيين بأن كلاً من ذراع
الطاعن الأيسر ويده اليسرى معطل عن الإستعمال تماماً عن شلل قديم يرد إلى ما قبل الحادث.

- متى كان ما نقله الحكم الملعون فيه بشأن أقوال الطاعنين الأول والثانى والثالثة سواء بمحضر الشرطة
أو تحقيق النيابة له صداه وأصله الثابت فى الأوراق، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم بدعوى الخطأ فى
الإستناد لا يكون له محل بما تتحل معه منازعتها فى سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة فى الدعوى إلى
جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا تقبل
إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١٩٧٥/١/٥

- لما كان الحكم قد عنى فى معرض بيانه لواقعة الدعوى بالثبات أن كلف الطاعن للمجنى عليه بالزجاجة
هو الذى أحدث بالأخير إصابته بالجذارية اليمنى وأن تلك الإصابة هى التى أحدثت الوفاة فإن سرده بعد

ذلك للإصابات الأخرى التي لحقت بالجنى عليه نتيجة تماسكه مع الطاعن والتي ثبت من تقرير الصفة التشريعية أنها طفيفة ولا دخل لها في الوفاة لا يعدو أن يكون إستطراداً لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها ومن ثم تكون دعوى التناقض في التسبيب غير مقبولة.

— لما كان الحكم قد أسند إلى الشاهد الأول قوله أن الطاعن والجنى عليه تماسكا سوياً وأنه بعد أن تم الفصل بينهما وجلس كل منهما على أريكة إستمر التشاحن بينهما بطريق القول وأثناء ذلك إنقط الطاعن زجاجة فارغة وقذف بها الجنى عليه فتهشمت وأحدثت به جرحاً برأسه نزف منه الدم وأصيب على أثره الجنى عليه بإغماء نقل بعدها إلى المستشفى حيث توفي ونقل الحكم عن تقرير الصفة التشريعية أنه وجد بأنسجة الجدارية اليمنى برأس الجنى عليه إنسكاباً دموياً وتقيفاً على القص الأيمن للمخ وأن هذه الإصابة هي التي أحدثت الوفاة فإن أقوال الشاهد لا تتعارض مع ما أورده الحكم من مؤدى تقرير الصفة التشريعية بل تتواءم معها.

— خطأ الحكم في الإسناد بالنسبة لواقعة لعرض الطاعن للمجنى عليه بفرض وجوده لا يعيبه ولا يؤثر في سلامته طالما أن تلك الواقعة لم يكن لها أثر في منطلق الحكم أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٩

لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالقصور أو الفساد في الإستدلال في إستظهار نية القتل ما دامت العقوبة المفوضة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٠

من المقرر أن العادة في مفهوم المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها بصفة مستديمة وبذلك فإن العادة يتحقق وجودها بفقده أحد الأعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية ولما كان الحكم قد أثبت من واقع التقرير الطبي الشرعي أن إحدى إصابتي الجنى عليه الأول قد خلفت له فقداً بالمعظم الجداري الأيسر لقوة الرأس نتيجة عملية الزينة التي ألفتتها حالة إصابته، فإنه لا على الحكم إن لم يبين مدى تأثير هذه العادة على مقدرة الجنى عليه على العمل.

الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٦

لما كان الحكم قد دلل على أن العطية عرضت من الطاعن على المبلغ وهو ساع بمأمورية الضرائب مقابل حصوله على ملف الضرائب الخاص بالطاعن وتسليمه له لإتلافه ولكنها لم تقبل منه ذلك مما يتحقق معه معنى الموظف على الإخلال بواجبات وظيفته وإن العطاء كان ثمناً لإستغلاله لها وهو ما يتوافر به القصد

الجنائي في تلك الجريمة كما هو معروف به في القانون ولا يشترط أن يستظهر الحكم هذا الركن على إسغلال ما دامت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد بداتها توفره

الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٦

يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة.

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٩

لا ينال من سلامة الحكم تزيده مقررأ خطأ أن مواد الإتهام توجب مصادرة المواد المضبوطة، ما دام هذا الخطأ لم يكن له أثر في النتيجة الصحيحة التي إنتهى إليها الحكم.

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦

لئن كان البين من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له أنه وإن ورد في ديباجة كليهما وصف التهمة الأولى وليس الوصف المعدل الوارد بأمر الإحالة، إلا أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن واقعة سرقة أجزاء من السيارة ومحتوياتها التي دين الطاعنان بها، هي بمعناها التي شملها التحقيق وأحيلت بها الدعوى ودارت عليها المرافعة أمام المحكمة، ومن ثم فإن ورود وصف التهمة الأولى الذي عدلت عنه النيابة في ديباجة كل من الحكمين، لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي من كاتب الجلسة ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى، ومن ثم فهو لا يقدح في سلامة الحكم.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠

- يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أنه قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة، ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر.

- متى كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضدتهما لتشككهما في صحة الواقعة، فإنه لا جدوى للنيابة العامة من التمسك على الحكم المطعون فيه أنه لم يرد على ما أثارته في أسباب إستئنافها لحكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة من أن الواقعة تنطوي على جريمة أخرى هي الشروع في النصب، ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم لبوت الواقعة في حق المطعون ضدتهما.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠

- إذا كانت المحكمة قد رأت أن دفاع الطاعن بأن حالته البصرية لا تمكنه من التمييز بين مخاطبيه، هو دفاع غير منتج، فإنه لا يجب الحكم بإلغات المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه.

- إن دفاع الطاعن من عدم وجود مصلحة له في الإضرار في التزوير، إنما يتصل بالبائع على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له وما أوردته في شأنه هو مما يسوغ به الرد عليه.

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٤/١٣

من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه ما دام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وأقام قضاءه على أسباب تحمله - لما كان ذلك - وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال شاهدي الإثبات قال " وحيث أن وقائع الدعوى ترشح لصحة دفاع المتهم ذلك أنه بالرجوع إلى أقوال شاهدي الإثبات في التحقيقات يبين أن أولهما وهو مأمور الجمرسك قرر بأن المتهم عند فتحه كان عادى عاصى وهو نفسه الذى قدم لنا الملف لإسماعله فى الضيعة " وقرر معاون مباحث الجمرسك " بأن المتهم عند فتحه كان عادى ولو كان المتهم يعلم بوجود المخدر فى التليفزيون لظهرت عليه علامات الارتباك " بما يكشف عن تمحيص الحكم لواقعة الدعوى والإحاطة بطروفيها وبأدلة الاتهام فيها ثم إنتهاته إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب التى أوردتها وهى أسباب سائفة تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإن ما تثيره الطاعة يتحل فى تحقيقه إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة ومقتضاها فى الدعوى مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨

لا يجب الحكم تناقض أقوال الشهود فى التحقيقات - بفرض حصوله - طالما أنه إستخلص الإدانة إستغلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما أنه يفرض أن أقارب الجنى عليه قد شهدوا فى التحقيقات بعدم وجود خلاف بين هذا الأخير والطاعن فإن هذا لا ينال من سلامة الحكم طالما أنه لم يورد شيئاً من هذه الأقوال مما يفيد إطراره لها إطمئناناً منه لأدلة البتة التى أخذ بها.

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٤

التناقض الذى يجب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث يتفى بعضها ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة. لما كان ذلك، وكان الحكم قد دلل على إخلال الطاعن أيضاً لئمن المبيعات

التقديرة المشار إليها بالإضافة إلى المبلغ الذى أظهره الخبير فى تقريره بما لا تناقض فيه، فإن ما ينصاه الطاعن من ذلك يكون غير سديد.

الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٥

يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة التهمة كى يقضى بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يطمئن إليه ما دام له أحاط بالدعوى وألم بها وخلا حكمه من الخطأ القانونى ومن عيوب السبب.

الطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد فى أسباب حكمها إلا ما يكفى لإقامة قضائها، ومن ثم فإنه يفرض استجابة المحكمة إلى الدفاع وضم القضية التى أشار إليها الطاعن فى أسباب طعنه - والتى تسانده فى القول بتطبيق التهمة - فإن المحكمة لم تكن ملزمة بأن تذكر عنها شيئاً فى حكمها طالما أنها لم تستند إليها فى قضائها - فضلاً عن أن الدفع بتطبيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التى لا تساهل رداً خاصاً.

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٦

مضى كان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن فى شأن عدم علمه باليوم الذى تحدد للبيع ورد عليه فى قوله "وحيث إن المتهم لم يدفع الاتهام إلا بقوله أن البيع قد تأجل ولم يعلم بيوم البيع الجديد وقد تبين من الإطلاع على أوراق التنفيذ أن البيع كان معدداً له يوم ١٩٧٢/٥/٣ ثم أوقف البيع لعدم وجود مشر ثم تحدد يوم ١٩٧٢/٧/١٨ للبيع وأعلن المتهم بهذا اليوم إعلاناً صحيحاً ومن ثم يكون الإدعاء بعدم علمه بيوم البيع غير صحيح". وكان البين من مطالعة المفردات أن المحضر قد أثبت بمحضر الإعلان عن يوم البيع الجديد إنتقاله يوم ١٩٧٢/٦/٢٥ الساعة ٣ م لإعلان المراد إعلانهم ولغياب الأول والثانية وإمتناع الثالث - الطاعن - عن الإستلام سيعطوا الجهة الإدارية ثم أثبت أنه فى اليوم ذاته الساعة ٤ م سلم ورقة الإعلان لتدوب القسم الذى وقع بورود صورها كما أثبت أنه وجه فى اليوم التالى إخطاراً عن ذلك وفقاً لما تقتضى به المادتين ١٠، ١١ من قانون المرافعات، فإن إعلان الطاعن بيوم البيع الجديد اتحدد له يوم ١٩٧٢/٧/١٨ يكون قد تم صحيحاً.

الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٨١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢

لما كان الحكم المطعون فيه عرض للدفاع الطاعن ورد عليه فى قوله : "وعن قول المتهم بما يشير أنه لم يكن يعلم بأن الزراعة منتجة للدخان واعتقد أنها بذور للفلل فإن المزارع العادى البسيط حتى على فرض عدم تحقيقه بين بذور الزراعات وهذا فرض بعيد فإنه ياخضرار وظهور شجراتها فإن كل منها تختلف إختلافاً كلياً عن بعضها بما لا يخفى أمر نوعها عن أى فلاح مصرى عادى أو متوسط أو أقل من ذلك أيضاً وترك

المتهم زراعة الدخان عقب علمه بكنهها وناتها وأن زراعته لها وسط أشجار الفاكهة لإخفائها يكشف عن نيته وقصده في زراعة الدخان... " وهو ما يكشف عن أن الحكم المطعون فيه حصل أقوال الطاعن على النحو الذي أوردته هو في أسباب نعيه وليس بوصفه إعترافاً فإن نعى الطاعن على الحكم بقالة الخطأ في الإسناد يكون غير صحيح.

الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٥

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضي وما يطمئن إليه، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، لما كان ذلك - وكان الحكم قد استدل على عدم صحة التحريات وأقوال الضابط بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال وتجاوز الإقتضاء العقلي والمنطقي، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٥

لما كان الطابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير خبير الأدلة الجنائية من وجود آثار أقدام تتفق وطبيعة أقدام الطاعنين الثاني والثالث بالقرب من مكان الحادث وفي الإتجاه الذي قالت الشاهدة الثانية بأن الطاعنين قد سلكوه، وإنما استندت إلى وجود تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها، فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييداً وتعزيراً للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضاؤه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير خبير الأدلة الجنائية دليلاً أساسياً في ثبوت الإتهام قبل المتهمين. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس معيباً رلضه موضوعاً.

الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٥

من المقرر أنه يكفي في المحاكمة أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة ولا يصح مطالبه بالأخذ بدليل دون آخر.

الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧١٥ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٥

يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة، إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه، ما دام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وأقام قضاءه على أسباب عمله.

الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٧٥

لما كان ما إستند إليه الحكم من إقرار الطاعن لمدنوب المباحث على مسمع من مأمور الجمرك وفي حضوره بأن الحقيبة المذكورة ملكه، له سند من شهادة هذا الأخير بالجلسة بأن مدنوب المباحث سأل الطاعن عن الخفية فأقر بأنها تخصه، فإنه لا تتربى على الحكم، إذ هو لم يفتح عن مصدر هذا الإقرار لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل ثابت في الأوراق.

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥

لا يعيب الحكم تزيده لما لم يكن في حاجة إليه ما دام أنه أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها لحمله، كما هو الحال في الدعوى الماثلة.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٥

لما كان ما يثيره الطاعن في شأن عدم جواز إستدلال الحكم المستند من وصف الجنى عليه بخصيات الجوالين على ملكيته للمسروقات لإدلاله بأقواله بعد فتحهما على عكس ما أثبتته الحكم. مردوداً بأن خطأ الحكم في هذا الصدد على فرض حصوله لا يؤثر في سلامته ما دام الثابت بالحكم أن المضبوطات ليست مملوكة للطاعن حسبما تنبى عنه مدوناته، ذلك بأنه من المقرر أنه يكفى للعقاب على جريمة السرقة لبوت أن المسروق ليس ملكاً للمتهم.

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٥

- لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال بعض الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم جميعاً متفقة فيما إستند إليه الحكم منها، وهو ما لا يمارى له الطاعنان. لما كان ذلك، وكان البين من المفردات المضمومة أن ما نقله الحكم عن المعاينة من أن الحجارة شوهدت بالسلم وبالمزور حيث وقع الحادث وفقاً لتصوير الحكم - في وضع دال على أنها أُلقيت عمداً، له سند من معاينة المنزل من الداخل أما الحجارة التي لم يمكن معرفة ما إذا كان وجودها نتيجة الهدم أم الإلقاء فهي التي شوهدت خارج المنزل في الطريق فإن النعى عليه في هذا الخصوص لا يكون له محل.

- لما كان ما يثيره الطاعن الثاني بشأن التاريخ الذى وقعت فيه جريمة السرقة، وما يرتبه على ذلك من قيام الإرباط بين الجرمين اللتين دين بهما، مردوداً. " أولاً " بأن خطأ الحكم فى تحديد تاريخ الواقعة لا يؤثر فى سلامته طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة، ومردوداً. " ثانياً " بأن تطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يتطلب توافر شرطين " أولهما " وحدة الغرض. " والثاني " عدم القابلية للتجزئة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما ينفي توافر هذين الشرطين فإنه لا يكون ثمة عمل لإثارة الإرباط.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٧

- لما كان ما أورده الحكم من أقوال الضابط فى شأن علم الطاعنين جميعاً بأن المضبوطات متحصلة من سرقات سابقة وما إستخلصه من أقوال مهندس التليفونات عن وصف الأسلاك المضبوطة وتداولها فى السوق له مأخذة الصحيح من الأوراق على ما بين من المفردات المضمومة فإنه ينحصر عنه قالة الخطأ فى الإسناد أو الفساد فى الإستدلال.

- بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها، لما كان ذلك، فإن كل ما يثيره الطاعنون فى باقى أوجه الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

لما كان القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ قد نص فى المادة ١٦ هـ منه على أن يوضح فى الرخصة التى تصرف لسيارة النقل - وهى المعدة لنقل البضائع والمهمات - أقصى وزن حولتها، وفرض فى المادة ٨٤ د منه عقوبة لمخالفة مالكها لقائدها لشروط المتانة والأمن من حيث وزن الحمولة. كما أوجب قرار وزير الداخلية - الصادر بتنفيذ أحكام هذا القانون - فى الفقرة الأخيرة من المادة ٥٨ منه ألا يزيد الوزن لأى قاطرة "جرار أو سيارة" مع مقطورتها بكامل حولتها عن عشرة أطنان، وأجاز فى الفقرة الأولى من المادة ٥٩ منه الترخيص للسيارات التى تزيد أوزانها بكامل حولتها على ما هو منصوص عليه بالمادة السابقة كل بحسب تصميمها بشرط الحصول على موافقة وزارتى المواصلات والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه على أن تحدد الطرق والكبارى التى لا تسمح حالتها بسير هذه السيارات عليها، ومردى هذه النصوص أن وزن الحمولة إنما هو من شروط المتانة والأمن، والعبرة فى تحديد أقصاه بما يوضح فى رخصة

سيارة النقل - لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات إذ عدت صور الخطأ قد إعبرت عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ قائماً بذاته توجب عليه مسؤولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أى خطأ آخر، وكان الثابت من مدونات كلا الحكمين الابتدائي والمطعون فيه أن وزن السيارة مع مقطورتها يكامل حولتها يوم الحادث يفوق قرينه الموضح فى التصريح المؤقت المشار إليه فى الحكم الابتدائي، إذ بلغ الوزن الأول ٣٦,٧٨٤ طناً بينما الوزن الآخر المصرح به هو ٢٠ طناً فقط، فإن وزن الحمولة فى ذلك اليوم يعد - فى حدود إستناد الحكم إلى ذلك التصريح - زائداً قانوناً كما يعتبر خطأ قائماً بذاته بغض النظر عن الوزن المحدد بمعرفة المنتج للسيارة والمقطورة أو المسموح بجره من المنتج لجهاز الربط، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مستنداً فى ذلك إلى كساب الشركة المنتجة لجهاز الربط، قولاً منه أن الوزن الوارد بالكسالج هو الأصل الذى تستقيم معه حدود المسؤولية وترتب على ذلك نفى الخطأ عن المطعون ضده بنفيه زيادة وزن الحمولة، وعلى الرغم مما أثبت فى حقه من أنه جهز السيارة لنقل الزيت فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٤

من المقرر أن المحكمة لا تتلزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتفحصها فى كل جزئية منها للرد عليها رداً صريحاً وإثماً يكفى أن يكون الرد مستفاداً من أدلة البتوت التى عولت عليها فى حكمها.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥

إذا كان الحكم المطعون فيه قد جاء خالياً من ذكر المواد التى طبقها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه - وكان الحكم الابتدائي قد سجل فى صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التى طلبتها النيابة العامة والتى أشار إليها فى صدر أسبابه فإن ذلك يكفى بياناً لمواد القانون التى عاقب المتهم بمقتضاها.

الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

الأصل أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة، لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن والحكوم عليها الأخرى تواجدهما على مسرح الجريمة ومساهمتها فى الإعتداء على الجنى عليه مع توافر ظرف سبق الإصرار فى حقهما مما يرتب فى صحيح القانون تضامناً بينهما فى المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل التى وقعت تفليداً لقصدهما المشترك الذى يتنا التية عليه - يسعى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهما معدياً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المؤتة عليه.

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢

يكفى في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى التهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينهما وبين أدلة النفي لفرجت دفاع التهم أو داخلتها البرية في صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥

إن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٦

متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها - وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم لحقيقة المكان الذى ضبط به الطاعن، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستغل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢

إن تناقض كل من الشهود أو تضاربهم في أقوالهم، أو تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها - بغير حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن به إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٣

الأصل أن حق الإلجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التى تثبت للكافة وأنه لا يوجب عليه المساءلة بالصواب إلا إذا ثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله إستعمالاً كيدياً وإبطاء مضاره سواء إقرون هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقوّن به تلك النية، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص في حدود سلطة المحكمة التقديرية أن المطعون ضدهما قد رفعا دعواهما المباشرة في حدود إستعمالهما المشروع لحقهما في التقاضي دون أن ينحرفا في إستعمال هذا الحق، وأنه لم يثبت أنهما قصدتا بذلك مضارة خصمهما. وكان هذا الذى أورده الحكم كافياً وسائفاً في نفي الخطأ التقصيرى في جانب المطعون ضدهما ومن شأنه أن

يؤدى إلى ما إنتهى إليه الحكم من رفض دعوى الطاعة قبيلهما، فإن ما تنص به فى هذا الشأن إلى جدد موضوعى حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وعناصرها.

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٤

- إن إدعاء الطاعة بأن لا يبين من الحكم أن المحكمة قد ألت بأقوال الشهود فى تحقيق التابة العامة بتفضيه ما ضمنه الحكم مدوناته - بعد تفصيل أقوال الشهود فى محضر جمع الإستدلالات - من إشارة إلى ما طرأ على هذه الأقوال من إضافة فى تحقيق التابة وما لم يطرأ، هذا إلى أن الإختلاف فى بعض التفصيلات فى أقوال الشهود - بفرض حصوله - ولا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً لا إختلاف فيه ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن به إليها فى تكوين عقيدته.

- إن ما أضافه الحكم كترتية على سلوك الطاعة الإجرامى، مما قال إن صحيفة سوابقها كشفت عنه، لا تعلق له بجوهر الأسباب التى اعتمد عليها فى قضائه بإدانتها ولا يعدل أن يكون تزيدها منه لا يؤثر فى سلامته طالما أنه لا أثر له فى منطقته ولا فى النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٤

محكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تتفق بما شهدوا به، وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها، وفى قضائها بالإدانة لأدلة البوت التى أوردها دلالة فى أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحها، فإن معنى الطاعن فى هذا الخصوص غير مقبول.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٧

أن الباعث فى الجرائم ليس ركناً فيها، ومن ثم فإنه يقدح فى سلامة الحكم الخطأ فيه أو إغفاله جملة.

الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣

من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بكنه الجوهر المخدر طالما أوردت فى حكمها من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى.

الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢١

مضى كان الطاعن لا يمتزج فى صفة ما نقله الحكم من أقوال شاهدى الإثبات من أن المخدر ضبط معه وكانت المحكمة قد إتفقت يقرن أنه هو صاحب المخدر المضبوط وأنه كان محمراً له عند ضبطه وتفتيشه وأوردت على ثبوت الواقعة فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه فإن أياً من جيوب مسوة الطاعن ضبط فيه المخدر لا يغير من تلك الحقيقة ولا ينال من سلامة إستدلال الحكم وجوهر تسميه لما هو

مقرر من أن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذى من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متناقضاً لا شئ فيه بالياً يمكن أن يعتبر قوياً نتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما خلا الحكم منه ومن ثم فقد انحسر عن الحكم قالة التناقض فى التسبيب.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٦

تناقض أحد الشهود أو تعارضه فى أقواله بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته ما دام الحكم قد استخلص الحقيقة عن أقوال الشهود استخلاصاً سائلاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٦

لما كان بين من مدونات الحكم الطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد الأدلة السائلة على ثبوت إحراز الطعون ضده لمخبر الحشيش المتجسس معه والبالغ وزنه ٤,٣ جم، عرض لقصد الإتهار ونفى توافره فى حقه إستناداً، " لعدم توافر الدليل المحدد لما إذا كان الإحراز قد قصد به الإتهار أو التعاطى... " ثم أورد بيان مواد القانون التى عاقب المظنون ضده بموجبها وهى ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ و البند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به المنطبقة على جريمة إحراز المخدر بغير قصد الإتهار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى ثم أعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وفى حدود العقوبة المقررة بمقتضى المواد المذكورة إنتهى إلى معاليفه بالخس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه مع مصادرة المواد المخدرة المضبوطة. لما كان ذلك، وإذا كانت الواقعة كما صار إتهامها فى الحكم ومواد القانون التى حكم بموجبها والعقوبة التى أنزلها بالمظنون ضده على النحو المتقدم بيانه واضحة الدلالة - دون ما تناقض - على إستقرار عقيدة المحكمة على أن الجريمة التى تثبت لديها فى حق المظنون ضده هى الإحراز بغير قصد الإتهار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى، وكان الحكم - فوق ذلك - قد نفى صراحة توافر قصد الإتهار فى حقه وإستبعد تطبيق المادة ٣٤/١ من قانون المخدرات الواردة فى أمر الإحالة والى تعاقب على الإحراز بقصد الإتهار ولم يوقع على المظنون ضده العقوبة المقررة له عند إعمال المادة ١٧ عقوبات، بما يؤكد أن المحكمة قد كونت عقيدتها فى الدعوى على إستبعاد قصد الإتهار، فإن الحكم إذا ما تنهى بعد ذلك - فى معرض تحديد الجريمة التى دان المظنون ضده بها إلى القول بأن الإحراز كان بقصد الإتهار فإن ما ذكره الحكم من ذلك لا يعدو - فى صورة الدعوى - أن يكون خطأ مادى لا أثر له فى النتيجة التى إنتهى إليها وليس تناقضاً معيماً مطلقاً له لما هو مقرر من أن التناقض الذى يعيب

الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحسب بنى بعضها ما اتبعه البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصده
المحكمة وهو ما سلم منه الحكم.

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١١/٧/١٩٧٦

- من المقرر أنه لا يقدر فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعامته معيبة وبفرض صحة ما يدعيه الطاعن من خطأ الحكم فى تاريخ الواقعة فإن هذا العيب غير منتج ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفى وحدها لحمله.

- من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة. إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها كما لا يجوز معه مصادراته فى اعتقاده.

- الخطأ القانونى فى الحكم القاضى بالبراءة - بفرض ثبوته - لا يعيبه ما دام أن قاضى الموضوع قد عول فى تكوين عقيدته بتبوء التهمة " المظنون ضدها " على عدم إطمئنانه إلى ثبوت التهمة فى حقها بعد أن أتم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها كما لا يجوز معه مصادراته فى اعتقاده.

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٧

- لا يشترط لتكوين جريمة الإتفاق الجنائى المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إجماع إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما سواء أكانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو السهلة لإرتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الإتفاق أو لم تقع.

- من المقرر أنه لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الإتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به.
- للمحكمة أن تستخلص العناصر القانونية لجريمة الإتفاق الجنائى من ظروف الدعوى وملابساتها ما دام فى وقائع الدعوى ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه.

- المحكمة غير مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى. وإذا كان الحكم المظنون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى التى ترد إلى أصل صحيح فى الأوراق وبأسباب مؤيدة إلى ما رتب عليها أن إتفاقاً مسبقاً قد تم بين الطاعن الأول وباقي الطاعنين على ارتكاب جنائى القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه ليلاً مع حمل أسلحة ظاهرة وذلك أخذاً بأقوال شهود الإنبات السالف الإشارة إليهم من إلقاء الشاهد الأول "....." بالطاعنين الأول والثانى وإتفاقهم معه على نقلهما إلى مكان الحادث بسيارته وقلودهما إلى منزله بعد تعديدهما موعد التنفيذ

وحملهما إلى قرية منشأة الجبدي حيث إستدعى الطاعن الأول الطاعن الثالث والرابع بعد أن تسليح هو بمذبح رشاش وسلم الطاعن الثاني مسدساً كما تسليح الطاعن الثالث بينديقية وهو صلة الشاهد المذكور سيره بالسيارة ومعه الطاعنين الأربعة بتوجيه أولهم إلى مكان الحادث ثم توالى الأحداث على النحو الذى حصله الحكم المطعون فيه، فإن الأفعال التى أتاها الطاعنون الأربعة اللاحقة على الإتفاق الجنائى الذى تم بينهم تشهد على وقوع ذلك الإتفاق، وعدم بلوغ الطاعنين - ولت الضبط غايتهم من الإتفاق لا يهدر ما قام عليه الإتهام من أن إرادة الطاعنين قد إتحدت على إرتكاب الجنائين اللتين دين بهما وهو ما يكفى لتوافر أركان جريمة الإتفاق الجنائى.

- أن تعذر تنفيذ ذلك الإتفاق بسبب مفاجأة رجال الشرطة للطاعنين بمكان الحادث وضبط ثانيهم بعد أن تمكن الباقون من الهرب، هو أمر لاحق على قيام الإتفاق الجنائى وليس ركناً أو شرطاً لإعتقاده لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعنون الثانى والثالث والرابع فى هذا الوجه من أوجه الطعن يكون من قبيل الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض، ويضحي هذا المعنى على غير أساس حليفاً بالرفض.

- حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان بها الطاعنين، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها مسعومة من أقوال شهود الإثبات وإعزاف الطاعنين الثانى والثالث والرابع ومن التقارير الطبية والمعاينة - عرض للدفع المؤسس على أن إعزاف الطاعنين الثالث والرابع كان وليد إكراه وأطرحة فى قوله : ولا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه الدفاع من أن المتهمين الثالث والرابع قد إعزافا نتيجة إكراه وتعليب، وهذا القول مردود بأن الثابت عند إستجوابهما بالنيابة أنه لم يكن بأى منهما إصابات وأن جميعهم أدلوا بأقوالهم فى هدوء طمأنينة ووجود هذه الإصابات فيما بعد إنما قصد به خدمة القضية. وهذا الذى أوردته الحكم سائفاً وكافياً للرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن الإعزاف فى المسائل الجنائية من عناصر الإستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن إعزافه جاء نتيجة إكراه يغير معقب عليها ما دامت تقيمه على أسباب سائفة ولا يغير من ذلك عدول الطاعنين الثانى والثالث والرابع عن أقوالهم بتحقيقات النيابة العامة وإنكارهم بجلسة المحاكمة الإتهام المسند إليهم لما هو مقرر من أنه لا على الحكم أن يأخذ بإعزاف المتهم فى تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الإكراه وإطمئناناً من أخمكة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك.

- لا محل للقول بضرورة توقيع الكشف الطبى على المصابين بمعرفة الطبيب الشرعى ذلك أن مفتش الصحة يعير من أهل الخبرة المختصين نياً بإبداء الرأى فيما تصدى له وأتبعه لأن القانون لا يوجب أن

يكون توقع الكشف الطبى وإثبات إصابات المصابين نتيجة لتقرير طبى شرعى دون تقرير من مفتش الصحة حيث يفنى الأخير فى هذا المقام.

- لما كان الدفاع لم يطلب نذب الطبيب الشرعى على سبيل الجزم وإنما أثاره فى صورة تعيب للتحقيق والذى جرى فى المرحلة السابقة على المحكمة بما لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم إذ العبرة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة.

- أن ما أثير بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة فمردود عليه بأن إختيار الخقق لمكان التحقيق مؤولك لتقديره حرصاً على صاوغ التحقيق وسرعة إنجازة.

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة فى أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقاً للحقيقة. ولما كان ما أورده الحكم من أقوال الطاعن الثانى له معبئه الصحيح من الأوراق. فإنه لا تريب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال ما يدمم الأدلة الأخرى التى أقام عليها قضاءه بالإدانة.

- لا يقدر فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم إعوافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للإعوااف. وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه بالإدانة على أقوال الطاعن الثانى فحسب وإنما بنى إلتاعه كذلك إستعداداً من أقوال شهود الإثبات السالف الإشارة إليهم ولإعوااف الطاعنين الثالث والرابع والتقارير الطبية والمعالجة، فإنه يكون سليماً فى نتيجته ومنصباً على فهم صحيح للواقع ويضحى ما يثار فى هذا الشأن لا يعلو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التى إرتسمت فى وجدان المحكمة بالدليل الصحيح، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى الإسناد فى هذا الخصوص على غير أساس.

- لما كان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطبيب الشرعى إنتهى فى تقريره إلى أنه أخلأ بما جاء بوصف إصابة الجنى عليه بالساعد الأيمن بأوراق علاجه وما إتضح من الكشف الطبى عليه بمعرفته بالأشعة وفحص ملابسه التى كانت عليه وقت الحادث يرى أنها حدثت من عيار نارى معمر بمقدوف رصاص مفرد يتميز بتحديد نوعه أو عياره لعدم إستقراره بجسم المصاب وقد أطلق هذا العيار من مسافة جاوزت نصف متر وقد تصل إلى بضعة أو عدة أمتار. ونظراً لأن الساعد عضو الحركة بالنسبة للجسم فإن موقف الضارب من الضروب فى هذه الحالة يختلف باختلاف وضع الساعد بالنسبة للجسم وقت حدوث إصابته، ومن الممكن حدوث هذه الإصابة بإستعمال مثل الطنبجة المضبوطة مع الطاعن الثانى، وكان البين من التقرير الطبى الشرعى أنه وصف فتحات الدخول والخروج التى وجدت بملابس الجنى عليه وصفاً تفصيلياً بما يتفق والرأى الذى إنتهى إليه - على هدى ما شاهده بطلب الملابس وبعد

الكشف الطبي على الجنى عليه ولحصه بالأشعة - والذي أكد فيه أن الإصابة حدثت من عيار نارى واحد، ومن مثل الطنبجة المضبوطة مع الطاعن الثاني من مسافة تتفق مع ما شهد به شهود الحادث فى التحقيقات، ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع عن الطاعنين من مجادلة للقول أن الفتحات المشاهدة بملابس الجنى عليه تشير إلى إصابته من عيارين مختلفين يكون على غير أساس كما أن البين من أقوال شهود الإصابات بالتحقيقات أن الطاعن الثاني لم يطلق سوى عيار نارى واحد من الطنبجة التى كان يحملها أصاب الجنى عليه ثم تمكن بعض رجال القوة من إنتزاع الطنبجة من يده بعد القبض عليه ولم يشهد أحد من هؤلاء الشهود بأن محاولة إطلاق ثانية قد جرت من قبل هذا الطاعن كما أشار إليه المدافع عنه فى دفاعه الثابت بمحضر جلسة المحكمة حتى يمكن القول بعدم معقولية بقاء الطلقة الفارغة فى الماسورة على اعتبار أن الطنبجة من الأسلحة الأوتوماتيكية التى تطرد الطلقات الفارغة آلياً عند إطلاق أعيرة أخرى، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لإلتفات المحكمة عن تحقيق هذا الدفاع بشرطه يكون غير سديد. لما هو مقرر من أن حكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدللية لتقرير الخبر المقدم إليها وهى لا تلزم بتبذ غير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء فلا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه بعد أن إطمأنت المحكمة إلى التقرير الطبي الشرعى للأبواب السائفة التى أوردتها، ولا يعلو ما يشيره الدفاع فى هذا الصدد أن يكون جدلاً موضوعياً.

- وبخصوص ما دفع به الدفاع من جواز إصابة الجنى عليه من سلاحى رجلى القوة "..... و....." المشابهين للسلاح المنسوب للطاعن الثاني إسمعالمه تأدياً إلى شيوخ جريمة الشروع فى القتل، فمردود عليه بأن الدفع بشيوخ التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردأ صريحاً ما دام الرد مستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردتها المحكمة.

الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١

لا يعتبر حكم المحكمة الإستئنافية أنها بعد أن إستجابت إلى طلب مماع الشهود الذين طلب منهم مماعهم ومعهم فعلاً قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه، إذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذى أجرته لم ينتج شيئاً فى الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة. أو يستحق تعليقاً أو تعقياً من جانبها.

الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٣

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة مؤزوك لتقدير محكمة الموضوع، وهى - من بعد - لما أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على

بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

- من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مركبه وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً وكانت المحكمة أخذت بأقوال الشهود التي إطمأنت إليها خلصت إلى أن مسبب الحادث إنما كان يرجع إلى أن الطاعن كان يقود السيارة النقل بسرعة للحاق بسيارة أخرى ولما أراد أن يفادي سيارة تالفة كانت آتية في الاتجاه العكسي له إنحرف بها يساراً دون مقتضى مما أدى إلى إنزلاقها إلى أقصى يسار الطريق وإصطدامها بالكوبرى وإصابة أنجى عليهم بالإصابات التي أودت بحياة إثنين منهم وأطرح ما ذهب إليه الطاعن من تصوير الحادث على نحو آخر بدعوى أنه إنحرف بالسيارة إلى أقصى اليسار ولمصادفة قتل عبر الطريق أمامه فجأة وأن عطل القرامل المفاجى لم يمكنه من إنقاذها وأفصح عن عدم إقتناعها بهذا التصوير للأسباب السانفة التي أوردتها والتي لا يحار الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق. فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً.

- لما كان التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وكان لا تريب على المحكمة إن هي رجعت ما إنتهى إليه المهندس الفني من أن تلف قرامل السيارة كان لاحقاً على الحادث وإستبعدت ما ذهب إليه من إحتمال أن يكون تلفها سابقاً على الواقعة لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع أن تجزم بما لم تجزم به الخبر في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدها لديها، وهو ما لم تخطئ المحكمة تقريره في واقعة الدعوى لما كان هذا الذي أخذه الحكم من الدليل الفني لا يتناقض البتة مع مؤدى ما إستخلصه من أقوال الشهود تصويراً على ذلك، فإن النعى بقيام التعارض بين الدليلين الفني والقولي لا يكون له محل.

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تالفاً يستعصى على الملازمة والتوفيق.

الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢

إذا كان الحكم قد وصف فعل التزوير الذي دان به الطاعن وبين الواقعة الدعوى في شأنه بما ينطبق على حكم المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات فإن إيراد الحكم لنص المادة ٢١٣ من قانون العقوبات وإدانة الطاعن بها ليس إلا من قبيل الخطأ في رقم المادة المطبقة مما لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة السعوية للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها.

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/٣

التناقض في أقوال الشهود يفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، كما هو الحال في الدعوى.

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٩

لما كان الطاعنان لا يماريان في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود له معينه من الأوراق فلا يعدو الطعن بدعوى الخطأ في الإسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي أوتست في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٧

الخضر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مكلف بالتحقق من صحة من يقدم له لإستلام الإعلان وأنه طالما أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الإعلان أن الخضر إنتقل إلى موطن الطاعن ومخاطب من اجاب بأنه تابعه ولها به سلمه صورة الإعلان فإن هذا يكفي لصحة الإعلان.

الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٦

- من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالإبراء. إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وإلى إلتناعه هو وإلى ما إنتهى إليه في شأن تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وفحص واقعها ووقف على ظروفها. - إن خطأ الحكم المطعون فيه في بيان طلبات النيابة العامة بديعته لا يعيبه لأنه خارج عن دائرة إستدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ مادياً من كاتب الجلسة لا يضي على قارئ الحكم.

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٣

لما كان الحكم المطعون فيه وإن ذكر في ديباجته خطأ أن النيابة العامة طلبت عقاب الطاعن بمواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ وهو خاص باعتبار التسويات التي أجريت بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية لموظفي الأوقاف الملكية " سابقاً " الذين أحقوا بخدمة وزارة الأوقاف اعتباراً من ١/٨/١٩٥٢ صحيحة وذلك متى كانوا قد استولوا بساقي الشروط المنصوص عليها فيه وباعتبار ما تم من ترقية هؤلاء العاملين على أساس الأقدميات التي رتبها التسويات المشار إليها صحيحاً - في حين أن البين من الأوراق أن النيابة العامة قيدت الواقعة بمواد القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم الباني - على ما بين من المقررات المضمومة - إلا أن الحكم عاد وذكر في صلبه القيد والوصف الصحيحين لما بما يتفق وما طلبته النيابة من عقاب الطاعن وفق أحكام هذا القانون الأخير وقد حدد الحكم في أسبابه التهمة بأنها " هدم بناء غير آيل للسقوط قبل حصوله على تصريح بالهدم " كما أشار الحكم صراحة إلى أن الفعل مؤثم بمقتضى المادتين الأولى والسابعة من هذا القانون سالف الذكر والمصح في غير ليس عن مؤاخلة الطاعن بمقتضى أحكامه، فإن متى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله. لما كان ذلك، فإنه لا يقدح في سلامة الحكم ما ورد خطأ في ديباجته في شأن القانون الذي طلبت النيابة تطبيقه على واقعة الدعوى مادام الأمر لا يبدو أن يكون خطأ مادياً صححه الحكم صراحة في صلبه على التفصيل المار ذكره.

الطعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٣٧ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٤

إن ما ذهب إليه الحكم من سيطرة الطاعن على مسكن الجني عليه ومخبراته لدخوله إليه مع مهندسة التنظيم وقت إجراء المعاينة لا يؤدي إلى الجزم بأن الطاعن هو السارق لمخزولات الجني عليه، إذ أنه إفراض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبت الحكم وبينه في مدوناته. وكان المقرر أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج من غير تصسف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل والمنطق وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تنبئ بالجزم واليقين على الواقع الذي يثبت الدليل المعبر ولا تؤسس بالنظن والإحتمال على القروض والاعتبارات المجردة فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسد الاستدلال، وأن قول مهندسة التنظيم بأن المتهم كان معها داخل شقة الجني عليه أثناء المعاينة وقبل صدور قرار الإزالة لا يفيد بالضرورة سيطرة الطاعن على مسكن الجني عليه.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٣٠

- إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ المعدل للنصاب الذى يكون فيه حكم القاضى الجزئى نهائياً تنص على عدم سريانه على الدعاوى التى صدر فيها حكم حضورى أو غيابى أو المؤجلة لتطرق الأحكام وتجعلها خاضعة لأحكام النصوص القديمة.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٤٦ مكتب قضى ٢٨ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٢٧/٢/٢٨

لما كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مواد الإتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها وخلص إلى معاقبة الطاعنين طبقاً لها، وقد إعتق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف وفى ذلك ما يكفى لبيان مواد القانون التى عاقبتهم بمقتضاها ومن لم يكون النص عليه فى هذا الخصوص فى غير محله.

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢٥

التدليل فى الحكم بصورة مضطربة وذكر الوقائع مشوشة وبعيدة عن الفهم يجعل الحكم معيباً واجباً نقضه. لأن هذا لما يعوق محكمة النقض عن تفهم مراميه فلا تتمكن من الإستيناق بأن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً.

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٤٦ مكتب قضى ٢٨ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٢٧/٣/١٣

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قام بتاريخ ١٩٢٣/٩/٦ بشحن عرقسوس إلى تشيكوسلوفاكيا بما قيمته ٥٢٠٧٥ ك وبقى منه مبلغ لم يتم باسوداده خلال المهلة القانونية وإنتهى إلى ثبوت الجريمة فى حق الطاعن، لما كان ذلك. وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ٤٧ ق المعدل بالقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٥٧ التى وقعت الجريمة فى ظله قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٧٦ قد نصت على أنه : " يجب على من يصدر بضاعة إلى الخارج أن يسدد قيمتها " فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الشحن وفقاً للشروط والأوضاع التى يقررها وزير المالية والاقتصاد ما لم يقرر إعفاؤه من ذلك بإذن خاص. وكان يبين من صريح نص المادة سالفة الذكر أن الشارع قد اعتبر تاريخ الشحن من مبناء التصدير دون غيره بدء إحتساب مدة الثلاثة شهور الواردة به وكان الطاعن لا ينازع فى صحة تاريخ الشحن الذى عول عليه الحكم المطعون فيه أساساً لإحتساب هذه المهلة فإن معنى الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله ويكون ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه فى قضائه يتفق وصحيح القانون.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

إن محكمة ثانية درجة لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه وكان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يطلب أمام محكمته الموضوع سماع أقوال الجنى عليه وشهود الإتهام فليس له أن يعنى على المحكمة الإخلال بمقتضى الدفاع لعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة به ولا يغير من ذلك أن وكيل الطاعن قدم طلباته بذلك للمحكمة الاستئنافية في قوة حيز الدعوى للحكم لأن الطاعن لم يطلب سماع شهود أمام محكمة الدرجة الأولى ولأن المحكمة لا تلزم بإجابة طلبات التحقيق الواردة في قوة حيز الدعوى للحكم سواء بتصريح منها أو بغير تصريح ما دامت لم تتر جلسة المحاكمة.

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٣

لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت القوائم متفقة مع ما إستند إليه منها. لما كان ذلك وكان الطاعن لا يجادل في أقوال الشاهدين قد إتفقت مع ما إستندت إليه الحكم منها وإن ادعى باختلافهما في غير ذلك، فإن نفيه في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٤

لما كانت المحكمة قد حلت قضاءها بالبراءة على ما إستقر في وجدانها أخذاً بدفاع المظنون ضده في أنه لم يتدخل في تحرير الإنذار، ولم يوقع عليه وأنه عهد إلى محامية بالرد عليه الذى تولى أمره وتحريره وهو تسبب سائق وكاف في نفى مسئولية المظنون ضده فإن ما يفره الطاعن بدعوى القصور في التسبب لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨

- إن ما ينعاه الطاعن من إنتفاد الحكم المظنون فيه عن دلالة دفاعه الذى تمسك به من أنه لم يقم البناء أو الهدم، مردود بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يفرها والرد على ذلك ما دلم الرد مستغافاً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت الساتفة التى أوردها الحكم ولأن المحكمة لا تلزم بأن تناقش كل الأدلة الإستنتاجية التى تمسك بها الدفاع عن المتهم كما أن إستناد الحكم المظنون فيه إلى أدلة الإدانة التى أوردها يتضمن إطاره لدفاع المتهم على نفى التهمة. ولما كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الخبير المتدب في الدعوى في بيان كاف على نحو ما تقدم وأبرز ما جاء به من أنه ثبت من المعاينة التى أجراها الخبير ومن كتاب الإدارة الهندسية حرق القاهرة أن العقار موضوع الإتهام يدخل جمعه ضمن توسيع الشارع وخط التنظيم وأن المباني التى قام الطاعن

بهدهما هي غير المباني التي تولت البلدية هدمها، فإن ما نصه الطاعن على الحكم بعدم إيراده مضمون التقرير لا يكون له محل.

- لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكل أجزائه. كما أنه لا محل لما أثاره الطاعن من أن الهدم المنسوب إليه قامت به إدارة الإسكان والمرافق بمراقبة شرق القاهرة حيث فرق الخبير في تقريره الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه بين الهدم السابق الذي أجراه الطاعن للبناء القديم، والهدم التالي الذي أجرته إدارة الإسكان والمرافق بعد إقامة الطاعن البناء الجديد.

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٤

لما كان ما تنصه الطاعة على الحكم المطعون فيه من إنفاته عن دفاعها المؤسس على عدم توافر القصد الجنائي لديها بدليل تسجيلها أسماء الفتيات المقيمات بمسكنها لدى الشرطة فإنه مردود عليه بأن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيراده هذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته إطمئناناً منها للأدلة التي عولت عليها في الإدانة.

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٠

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه متى أورد الحكم الاستئنافي أسباباً جديدة لقضائه، وقرر في الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكمله له فإن ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتناقض مع أسبابه الجديدة.

- عدم رد الحكم صراحة على أقوال شاهدي النفي لا يعيبه، ما دام الرد مستفاداً ضمناً من قضاء الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها.

الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤

لما كان البيان المعمول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع. فإن تزيد الحكم في معرض التدليل على ظرف سبق الإصرار بقوله إن الطاعن أطلق على الجاني عليه طلقين وهو خارج عن سياق تدليله على ثبوت تهمة القتل - لا يمس منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها ما دام قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة غير متناقضة كافيها لحمله ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن المعايينة أسفرت عن وجود جثة الجاني عليه على حافة الطريق المجاور لأشجار البرقوق البرى وهو ما يتفق مع ما أورده الحكم بياناً للواقعة وما حصله من أقوال الشهود، ومن ثم فإن

النص على الحكم في هذا الصدد بدعوى الفساد في الاستدلال أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون بدوره على غير مستند.

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٧

إن الحكم المطعون فيه وإن جاء عملياً في صلبه من ذكر المادة التي طبقها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردها، ولما كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فلا يصح نقضه، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بها.

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٩١ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٧

لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه براءة المطعون ضده على تشككه في رواية الضابطين اللذين قاما بإجراء التحريات وانتظلا إلى مسكن المطعون ضده لضبط الواقعة وذلك بقوله " وحيث إن رواية الضابطين المذكورين غير مستساغة عقلاً، ذلك أنه لا يتصور بحسب المنطق الطبيعي للأمر أن يضح المتهم - المطعون ضده - وهو الموصوف بأنه تاجر عذرات وحرير في تجارته حسباً شهد بذلك الرائد..... للكيس الضحوى على المخدر بكوة بالباطل بمجرة نومه على هذا النحو الظاهر وهو قائم دون مرور ظاهر لذلك خاصة وأنه كان في وسعه أن يخفي في أي مكان بالمتزل بعيداً عن مكان نومه وهو ما عليه تحمّز الشخص العادي إذا ما أضيف إلى ذلك ما شهد به الضابطان من أن الباب الخارجي لنزل المتهم كان مغلقاً ودفعه رجال القوة فإنتفتح عنوة محدثاً صوتاً وأن باب حجرة نوم المتهم كان مغلقاً وفتح عنوة، وكان ما ينتج عن فتح الباب الخارجي للمنزل عنوة من صوت وما استغرقه فتحه وكذلك فتح باب حجرة نوم المتهم عنوة أيضاً من وقت. كل ذلك كان كليلاً بتنبه المتهم للخطر وإعطائه الفرصة للتخلص من المخدر بإلقائه - لو صح أنه كان حائزاً له - من إحدى نافذتي الحجرة التي ثبت من المعاينة أنهما تطلان على أرض قضاء وأن إحداهما على مسافة متر ونصف من الكوة المقول بضبط المخدر بها. وإذا ما أضيف إلى ما تقدم أيضاً ما ثبت من المعاينة من وجود كورتين بمجرة النوم وتردد الضابط..... في البداية في تحييد أيهما التي ضبط بها الكيس الضحوى على المخدر وما ثبت من المعاينة أيضاً أن هناك سوراً ارتفاعه ١٢٠ سم يفصل بين مسكن المتهم والمسكن المجاور له من الجهة البحرية وأنه من السهل الإنتقال من أي من المنزلين المذكورين إلى الآخر عبر هذا السور، إذا ما أضيف كل ذلك إلى كل ما تقدم ينتج من كل أولئك ما يجعل المحكمة غير مطمئنة إلى صدق رواية الضابطين المذكورين وبالتالي لأن التهمة المسندة إلى المتهم والمؤسسة على هذه الرواية تكون غير ثابتة قبله وتعين لذلك الحكم ببراءته منها ". لم كان ذلك، وكان من المقرر أنه

حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسيب إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ إطمئنانها في تقدير الأدلة وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تنقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بطررف الدعوى وألّت بأدلة الثبوت فيها. كما وأن الأسباب التي ساقتها - على النحو المتقدم بيانه - من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته الحكم عليها من شك في صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال لا يعدو - في حقيقته - أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها هي إليها كما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ مكتتب قننى ٢٨ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥

- خطأ الحكم في تحديد تاريخ إصابة برأس الجنى عليه - بفرض وقوع هذا الخطأ لا ينال من صحته طالما أن الطاعنين لم يدعوا أن تلك الإصابة قد أدت إلى وفاة الجنى عليه أو ساهمت في إحداثها، ولم ينازعوا في صحة ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتجت عن إصابات أخرى غير إصابة الرأس. فإن ما يثوره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد.

- الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة أو فيما يستخلصه من نتيجة، فإذا كان الحكم قد أورد في معرض إستظهاره ظرف سبق الإصرار أن المشاجرة بين الجنى عليه والطاعن الأول نشبت منذ يومين سابقين على الحادث، على خلاف التابت بالأوراق من حدوثها في اليوم السابق على الحادث مباشرة، فإن هذا الخطأ لا يعيب الحكم طالما أنه لا يؤثر على جوهر الواقعة التي إقتضت بها المحكمة لأن الزمن الذى مر بين المشاجرة السابقة ووقوع الحادث كاف على أى الحالين لكى يعمل الطاعنون فكرهم وتديروهم في هدوء وروية قبل أن يقدموا على إقراف جرمهم، هذا فضلاً عن أن الحكم أورد بصدر مدوناته في معرض بيان صورة الواقعة التي إعتقها أن المشاجرة الأولى نشبت في اليوم السابق للحادث، ومن ثم يكون النى على الحكم في هذا الصدد غير قويم.

- من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضممره في نفسه، وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية. وكان الحكم قد دلس على توافر نية القتل بقوله " وأما أن نية الجناة قد إنصرفت إلى إزهاق روح الجنى عليه وليس إلى مجرد ضربه فقط ليدل على ذلك أن الإعتداء وقد حدث في مواطن أربعة حسبما شهدت بذلك زوجة الجنى عليه وما هو

مستفاد من أقوال الشهود كل عن الوقائع التي شهدها فقد بدأ اللجنة باعتمادهم بالحقول وتمكنوا من إصابة الجاني عليه وشج رأسه ولو كان قصدهم مجرد ضربه إنقضاء لما كان منه لإكفوا بهذا القدر، بل إنه وقد استطاع الهرب ولجأ إلى داره وأغلق من خلفه بابها، ولو أن نيتهم كانت مجرد الاعتداء وإصابته وقد فعلوا ذلك لآثروا العودة، بيد أن واقع الحال يدل على أنهم كسروا الباب ودخلوا الدار حيث لحقوا بالجاني عليه بردهتها وإنهالوا عليه ضرباً إلى أن أطلق سلاحه وهرب إلى غرفة نوم وأغلق بابها عليه، وكان في هذا القدر الكفاية، لو أن نية اللجنة كانت منصرفة إلى مجرد الاعتداء، أما أنهم يكسرون عليه الباب ويصادون ضربه بعضهم لذلك يكشف بدلالة أكثر عن أن نيتهم قد اتجهت إلى إزهاق روحه. ويؤكد هذا تأكيد اليقين أن الجاني عليه وقد فقد قواه وغر صريعاً لم يكفهم هذا فجروه إلى خارج الدار حيث ألغوه أرضاً وإنهالت ضرباتهم ترى عليه حتى صار أقرب إلى الموت منه إلى الحياة وأنداك وقد ضلوا أن غرضهم قد تحقق إنصرفوا عنه. ويكشف عن ثبوت نية القتل قبلهم بالإضافة إلى ما ذكر جسامه الاعتداء وضلوه لعموم جسم الجاني عليه وكثرة عدد الضربات وعدد اللجنة وآلات الاعتداء * وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين سائفاً وكافياً لحمل قضائه.

- خطأ الحكم في تحديد تاريخ إصابة برأس الجاني عليه - بفرض وقوع هذا الخطأ لا ينال من صحته طالما أن الطاعنين لم يدعوا أن تلك الإصابة قد أدت إلى وفاة الجاني عليه أو ساهمت في إحداثها، ولم ينازعوا في صحة ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتجت عن إصابات أخرى غير إصابة الرأس. فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سليم.

- إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الاستنتاج.

- ليست العبرة في توأمر ظرف سبق الإصرار بمعنى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير، فما دام الجاني إنتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار معافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض.

- كفاية الاستدلال على سبق الإصرار من إستظهار الحكم أن المشاجرة السابقة التي نشبت بين الجاني عليه والطاعن الأول ولدت في نفس الطاعنين أثراً دفعهم إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير فإن إستخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليماً وصحيحاً في القانون.

- لا ينال من صحة إستخلاص المحكمة لتواثر سبق الإصرار الخطأ في تاريخ المشاجرة السابقة على وقوع الحادث، والباعثة على ارتكابه.

- الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها، أو عنصراً من عناصرها.

- الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة أو فيما إستخلصه من نتيجة، فإذا كان الحكم قد أورد في معرض إستظهاره ظرف سبق الإصرار أن المشاجرة بين المجنى عليه والطاعن الأول نشبت منذ يومين سابقين على الحادث، على خلاف الثابت بالأوراق من حدوثها في اليوم السابق على الحادث مباشرة، فإن هذا الخطأ لا يعيب الحكم طالما أنه لا يؤثر على جوهر الواقعة التي إقتضت بها المحكمة لأن الزمن الذي مر بين المشاجرة السابقة ووقوع الحادث كاف على أى الحالين لكى يعمل الطاعنون لكرهم وتلبسهم في هدوء وروية قبل أن يقدموا على إقراراف جرميتهم، هذا فضلاً عن أن الحكم أورد بصدر مدوناته في معرض بيان صورة الواقعة التي إعتقها أن المشاجرة الأولى نشبت في اليوم السابق للحادث، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير قوييم.

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى عكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تلمتن إليه.

- إن تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، وعليه فإنه لا يكون ثمة عمل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي إعتقها المحكمة وإقتضت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب أقوالهم.

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥

من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالها مطقة مع ما أسند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٥

من المقرر أن تقدير أقوال الشهود هو ما تستغل به عكمة الموضوع وهي تمسك حرية تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوالهم، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص للأسباب السائفة التي أوردتها أن الطاعن قد ألقى بالحافة المخدر بين قدميه على أثر دخول الضابطين إلى المقهى وكانت هذه الواقعة هي قوام شهادة الضابطين بغير خلف بينهما، وكان ما وقع بينهما من تباين في تقدير عدد الحاضرين بالمقهى -

بفرض قيامه - لا يتصل بجوهر الأدلة التي قام عليها قضاء الحكم، وكان الأصل أن ما يشوب أقوال الشهود من تناقض لا يعيب الحكم ما دام أنه استخلص الإدانة من أقرانهم إستخلاصاً سائلاً لا تناقض فيه. فإن معنى الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٧

- لا يعيب الحكم عدم تحميده أى من إطرارات المقطورة قد صدم الجنى عليه ذلك لأن هذا ليس ركناً من أركان الجريمة فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سلباً. فضلاً عن أن الثابت من مدونات الحكم - وهو ما لا ينازع فيه الطاعن - أنه كان يدفع المقطورة من الخلف بما لا يكون معه مجدياً ما يبرره من أن المجلة الخلفية لها هي التي أصابت الجنى عليه.

- من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائلاً لا تناقض فيه. ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم عند إيراد أقوال الشاهد له أصله الثابت في الأوراق فلا جناح على المحكمة إن هي اعتمدت على شهادته ضمن ما اعتمدت عليه في قضائها والذي يكشف عن أنها إقتضت بأن إصابة الجنى عليه كانت بالمجلة الخلفية اليسرى من المقطورة أخذاً بما جاء بالمعينة وشهادة الشاهد سالف الذكر.

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٧

- من المقرر أن الدفع بطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة.

- من المقرر أن تعيب التحقيق الإبتدائي أمام محكمة النقض غير جازز ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن بطلان تحقيقات النيابة العسكرية يكون في غير محله.

- لما كانت النيابة العسكرية قد فرت عدم إختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل الذي لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل في إختصاصها وبالتالي في إختصاص القضاء العسكري ومن ثم يكون النعي على الحكم بأنه صادر من جهة غير مختصة ولائها بإصداره على غير سند من القانون.

- إذا كان المدافع عن الطاعن أثار بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان منه يقل عن ثمانية عشر عاماً وقت الحادث دون أن يقدم الدليل على ذلك ثم أثبت تنازله عن التمسك بهذا الدفع وإذ كان هذا الدفع

القانوني ظاهر البطلان فلا حرج على المحكمة إن هي إلتفت عن الرد عليه ويكون ما يثيره الطاعن بشأنه على غير أساس.

— إن ما يثيره الطاعن من إنضاء نية السرقة لديه مردود ذلك أن الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أنه قد خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة الشروع في السرقة وتوافر الدليل عليها فلا يعيبه عدم تحدّثه صراحة عن نية السرقة.

— لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل إستناداً إلى تقرير الصفة التشريعية وأقوال الشهود على أن..... وهو أحد الجناة في الحادث قد قتل بعيارين — ناريتين أحدهما أطلق من المدفع الرشاش الذي كان يحمله المحكوم عليه الأول والمقلوب الثاني أطلق من بندقية الخضر..... وأن كلاً من العيارين قد ساهم بقدر متساو في إحداث الوفاة بالإضافة إلى أن كلاً من الإصابتين منفردة وحدها قد تؤدي إلى الوفاة، فإن الجدل بعد ذلك فيما إنتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن بالجرائم المستندة إليه بما فيها جناية القتل التي كانت نتيجة محتملة لمساهمة في جناية الشروع في السرقة، إنما ينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

— لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها، ولما كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد التي أحال إليها الحكم لها معينا الصحيح في الأوراق فإن نعيه في هذا الصدد يكون في غير محله.

— من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

— لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً ودالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوته من منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

— لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم إعرافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعراف.

— غشمة الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى إطمأت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى، ومن ثم فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في إحالته إلى إيراد أقوال بعض شهود الإثبات على أقوال الشاهد.....، وفي تعويله في قضائه بالإدانة عن جريمة قتل..... وغيرها على ما إستخلصه من أقوال الشهود وما قرره المحكوم عليهم — عدا الأول — من أقوال تفيد ارتكابها الجرائم التي دانهم بها الحكم جميعاً.

- من المقرر أن قصد القتل أمر غشّي لا يترك بالجلس الظاهر وإنما يترك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

- لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الإعراف المنسوب إليه قد صدر منه نتيجة إكراه وقع أثناء التحقيق معه، فلا يقبل منه أن يشو هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٩

لا يعيب الحكم إغفاله الرد على دفاع الطاعن في شأن طليعة مكان الضبط، ذلك أن من المقرر أن المحكمة لا تلزم أن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال - إذ الرد مسطاد دالة من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٦

من المقرر أنه ليس بلازم قيام التوافق بين الدليلين القولي واللفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل اللفني تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق، وكان البين من مجموع ما أورده الحكم المظنون فيه منقولاً عن الطاعن أنه طعن اجنبي عليه بمطواة عدة طعسات عددها بثلاث أو أكثر فكان أن أحدث به الإصابات التي كشف عنها التقرير الطبي والتي أودت بحياته ومن ثم فلا يقدح في سلامة هذا الإستخلاص ما ورد بالتقرير الطبي من حدوث جرحين رضيين بفروة الرأس لا تكفيان لحداث الوفاة ولا دخل لهما في حدوثها، ويكون ما يثيره الطاعن في شأن تناقض الدليل القولي مع الدليل اللفني غير سديد ذلك أن الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي وجودها فإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها وليس به من حاجة إلى العرض لغيرها من إصابات لم يكن لها من أثر في إحداث الوفاة.

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢

إن التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٤

من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة.

الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٧

لما كان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى التهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى على ما بين من مدوناته على نحو يبين منه أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام بما فى ذلك الدليل المستمد من إعراف التهمة ثم أفصحت من بعد - عن عدم إطمئنائها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائفة التى أوردتها والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلصت إليها لما كان ذلك، فإن ما تنهه الطاعة على الحكم المطعون فيه من سكوته عن مناقشة إعراف التهمة لا يكون له محل ولا هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد داخلتها الرية والشك فى عناصر الإثبات ولأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة التهمة، لما كان ما تقدم وكان الواضح من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضدها لأنها لم تطمئن إلى أن المادة المضبوطة مع التهمة هى التى أجرى تحليلها وإلى تشكيكها فى الدليل المستمد من تحليل المضبوطات ولم تقم قبضها على بطلان إجراء التحريز لعدم قيام النيابة به كما جاء بوجه الطعن فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الوجه لا يكون له محل.

الطعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٧

من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية بل يكفى أن يكون جمال الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق. ولما كانت أقوال شاهد الإثبات كما أوردتها الحكم والتى لا يتنازع الطاعن فى أن لها سنداً فى الأوراق ولا تتعارض بل تتلاءم مع ما نقله عن تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت أن وفاة الجنى عليه..... حدثت من إصابة نارية وأن البندقية المضبوطة قد أطلقت فى وقت يتفق وتاريخ الحادث وأنه لا يستبعد حدوث الإصابة من السلاح المضبوط إذا ما عبأت خرطوشه بمقلوف مفرد مثل كرة رصاصية لأن إصابة الجنى عليه ميزانية فى حدود مدى الإطلاق القريب فإن الحكم يكون قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى.

الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٧٨/١/٩

لئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في إحدى فقراته بذكر أن إسم المتوفى هو..... بدلاً من الإسم الصحيح وهو..... الذى أورده في باقي مدوناته فإن هذا الأمر لا يعدو أن يكون خطأ مادياً بحثاً لا أثر له فى النتيجة التى إنتهى إليها ولا يقدح فى سلامته وبالتالى يكون النعى عليه غير سديد.

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٧

- من المقرر أن إخطأ القانونى فى الحكم القاضى بالبراءة لا يبيح ما دام أن قاضى الموضوع قد عول فى تكوين عقيدته بتبرئة المتهم على عدم إطمئنائه إلى صلته بالمخبر بعد أن أُلِم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مالا يجوز معه مصادرته فى اعتقاده، لما كان ذلك، وكان بين من الحكم المطعون فيه أنه بالإضافة إلى ما أثاره من بطلان إذن التفتيش لقيامه على تحريات غير جديّة قد إستند فى قضائه بالبراءة إلى أسباب أخرى منهاها الشك فى التهمة المسندة إلى المطعون ضده.

- يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة التهمة كى يقضى بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يطمئن إليه فإن تعيب الحكم فى إحدى دعائمه بالخطأ فى تطبيق القانون - بفرض صحته - يكون غير منتج.

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/١٦

- لما كان البين من الرجوع إلى المقررات أن الطاعن طلب بتاريخ..... مقابلة رئيس المباحث بالقسم حيث أدلى له بإعترافه فثبت ذلك بمحضه وأحاله إلى النيابة فى ذات اليوم حيث ردد إعترافه على نحو ما سلف بيانه، فإنه مع التسليم بأن الأمور جرت بداية ومآلاً على هذا النحو فإنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التى إقتضت بها المحكمة وهى أن الطاعن قد إعترف بناء على طلبه طواعية وإختياراً بما أسنده الحكم إليه، ومن ثم فإن دعوى الخطأ فى الإسناد فى هذا الصدد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أنه لا يجب الحكم الخطأ فى الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

- لما كانت مدونات الحكم واضحة الدلالة على أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد له أصوله الناجية فيما قرره..... ولم يحد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما أثبات به أو فحواه، فقد انحسرت عنه بذلك قالة خطأ التحصيل وفساد التلليل.

- من المقرر أن البيان العول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع.

- إن تزيد الحكم فيما استطرد إليه لا يعيه طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو في النتيجة التي أنهى إليها ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه خطأه في بيان مكان العادة التي أحدها ذوو الطاعن بانجني عليه من قبل والتي كانت عملاً لدعوى مطروحة على القضاء ورفض انجني عليه الصلح بشأنها وهو ما أثار حفيظة الطاعن وإصراره على قتله، ذلك بأن الخطأ في تحديد موضع في مكان هذه العادة الرأس بدلاً من الذراع - بفرض حصوله لم يكن بذى أثر في معتقد المحكمة وقضايتها في شأن سبب الحادث والإصرار عليه، بل إن حذف لفظ مكان العادة - الرأس - من المساق الذي ورد فيه من مدونات الحكم لا ينال من صواب استدلاله له على ما هو بصده.

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٧

- من المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق، وإن يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة بعض انجني عليهم وإصابة الآخرين، فيكون ما خُصص إليه الحكم في هذا الشأن سليماً.

- من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجباً إلا أمام محكمة أول درجة أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال.

- إن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التي لا يرتب البطلان على إغفالها.

- إن ما يفرضه الطاعن من خلو محاضر جلسات محكمة ثاني درجة من إثبات حضور المدعي بالحقوق المدنية، مردود بأنه ما دام هذا الإجراء يتعلق بغيره، فإنه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الإجراء إذ أن الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل من لا شأن له بهذا البطلان.

- من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متحمة حضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت، فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته المحكمة من تلاوة تقرير التلخيص إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله.

- المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً إذ كان عليه إن كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر. كما أن عليه أن يدعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل

قفل باب الرافعة، وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم، وإلا لم تجز حاجته من بعد أمام محكمة التقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله.

— إن تحرير الحكم على غرض مطبوع لا يقتضى بطلانه، وما دام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد إستوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون، فإن نعى الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولا.

— من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها بحكمة الموضوع وحدها.

— تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل الجادلة فيه أمام التقض.

— من المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها بحكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق، وإن يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بما فرغ به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة بعض الجنى عليهم وإصابة الآخرين، فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سليماً.

— إن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يكشف عن مكان وزمان وقوع الجريمة مردود بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في صدر بيانه لواقعة الدعوى حين ذكر تاريخ الحادث وساعته وتحديد مكان وقوعه.

— لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر أمام المحكمة دفاعه القائم على إنضاء عنصر السرعة أثناء قيادته السيارة على ما أورده بوجه طعنه، وكان المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧

- لما كانت الواقعة تلوث القاس المستعملة في الحادث، وكذلك ملابس الطاعن الأول - المضبوطة بدماء الجنى عليه وإن أوردتها الحكم في ثانيا سرده شهادة رئيس وحدة المباحث، إلا أنها ليس لها أى أثر في منطق الحكم ولا في تكوين عقيدة المحكمة في الدعوى وقد خلا منها تماماً البيان الذى أوردته الحكم للصورة التي إرتسمت في وجدان محكمة الموضوع، ومن ثم فإن الحكم يكون بمنأى عن الفساد في الاستدلال الذى يعيه عليه الطاعن لما كان ما تقدم فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

- لما كان لا صفة للطاعن في النعى على قضاء الحكم بالنسبة للمتهم المحكوم ببراءته، إذ أن الحق في الطعن على هذا القضاء مقصور على النيابة العامة وحدها، ومن ثم يكون منعه بالخطأ في الاستناد غير مقبول. لما كان ذلك وكان باقي ما يعيه الطاعن على الحكم قد سبق الرد عليه لدى بحث أوجه الطعن المقدم من الطاعن الرابع، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب يكون غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٣

لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القاتل - التي نقلها عن تقرير الصفة التشريعية - وبين وفاته في معرض سرده شهادة الطبيب الشرعى، وما ورد فيها من مسائل فنية - بشأن ما لوحظ من عدم وجود دماء أسفل الجثة في مكان الحادث، وفي خصوص تجلط الدم خلال فترة تراوح من دقيقتين إلى خمس دقائق وبقاء القاتل فترة على قيد الحياة بعد إصابته حدثت فيها بعض الجلط الدموية بالنزيف الموجود بالتجويف البطنى - وإذ كان ما نقله الحكم من شهادة الطبيب الشرعى له مسنده من تقرير الصفة التشريعية الذى أثبت فيه أن وفاة القاتل تعزى إلى إصابته النارية بما أحدثته من تهتك بالأعضاء والأوعية الدموية البطن ونزيف بتجويفها، فإنه ينحصر عن الحكم ما يشير الطاعنان من قصور في هذا الصدد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥

- لما كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الشرعى أن إصابة الجنى عليها تحدث من الضرب بمنجل وأنه قد تخلف لديها من جراء هذه الإصابة إعاقات مما يعتبر عاهة مستديعة تقلل من كفاءة الجنى عليها وقدرتها على العمل بنحو ٣٠ ٪ فإن في بيان الحكم فيما تقدم ما يتفق فيه مساق الدليلين القولى والقنى معاً في شأن تحديد موضع الإصابة من جسم الجنى عليها في عموم إستخلاصه لواقعة الدعوى وما أردفه عليه من

أقوال المجنى عليها وما انتهى إليه التقرير الطبي الشرعي، خاصة وأن الحكم قد انتصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها، الأمر الذي ينأى به عن مقالة قصور البيان في هذا الخصوص.

- من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها.

الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٥

تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة.

الطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٠

لما كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما إتصت به من أدلة تروى إلى أصل صحيح لى الأوراق واستخلصت في منطق سائق خطأ الطاعن وإتصال هذا الخطأ بالنتيجة إتصال السبب بالمسبب، وكان قضاؤها في هذا الشأن مبنياً عن عقيدة إستقرت في وجدانها عن جزم ويقين ولم يكن حكمها مؤسساً على الفرض والإحتمال حسبما يذهب إليه الطاعن، فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ولم يكن الحكم بحاجة بعد هذا الذي أثبتته في حق الطاعن أن يرد إستقلاً على ما أثاره من أن الحادث إنما وقع خطأ المجنى عليه لأن هذا لا يعلو أن يكون من أوجه الدلائل الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بمتابعتها في منحها المختلفة إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة البوث السانفة التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٥٠ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٢

لما كان بين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن أثار بجلسات المحاكمة إستحالة وقوع الحادث وفقاً لتصوير شهود الإثبات لما دلت عليه معاينة النيابة العامة من وجود آثار مقلوبات نارية يامتداد الجدار الذي يركن إليه الشهود بظهورهم، ولما ورد بالتقارير الطبية الشرعية من أن مسار الطلقات التي أصابت المجنى عليهم كان أفقياً، وقد طلب الدفاع مناقشة كبر الأطباء الشرعيين في هذا الشأن كما طلب بجملة ٩ أبريل سنة ١٩٧٥ عرض الطلقات المضبوطة عليه لبيان إن كانت قد أطلقت من سلاح نارى واحد لتماثل القذوغ بها أم من سلاحين ناريين وفقاً لما قرره الشهود إلا أن الدفاع عاد بجملة ٢١ مارس سنة ١٩٧٦ وتنازل عن سماع شهادة الطبيب الشرعى كما تنازل بجملة ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٦ عن سماع الشهود ثم عاد وأصر بجملة ٧ مارس سنة ١٩٧٧ على مناقشة كبر الأطباء الشرعيين في إمكان وقوع الحادث وفقاً لتصوير الشهود لإستدعت المحكمة رئيس قسم طب شرعى طنطا

بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩٧٧ وناقشته والدفاع في هذا الشأن فأجاب بما يؤيد أقوال شهود الإثبات ثم ترفع الدفاع عن الطاعين في الدعوى وأحال إلى مرافعاته السابقة وتمسك بما جاء بها وإنتهى إلى طلب حجب الدعوى للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة وتقرير إستشارى فأجيب إلى طلبه وحجبت القضية للحكم وقدم الدفاع في لفة الدعوى تقريراً إستشارياً ومذكرة طلب فيها إعادتها للمرافعة لمناقشة كبير الأطباء الشرعيين فيما إحتفظ فيه الطيبان الإستشارى والشرعى بعرض الطلقات المضبوطة عليه إلا أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تجيب هذه الطلبات وقد عرضت لها فى حكمها بقولها " فضلاً عن إلتفاتها عن طلبات الدفاع فى شأن التشكيك فى إرتكاب المتهمين للمحادث بالإضافة إلى عدم إطمئنانها إلى التقرير الطبى الإستشارى وما إنتهى إليه من تقارير تتعارض مع التقرير الطبى الشرعى المقدم فى الدعوى وأقوال الشهود التى دعمت التقرير وأقوال الطبيب الشرعى الذى شهد بالجلسة بإمكان وقوع الحادث على نحو ما ظهر من التحقيقات وما ظهر من أدلة الإتهام السابق شرحها والذى تضمنت إليه المحكمة كامل الإطمئنان، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها، شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تظمن إليه منها والإلتفات عما عداه ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى ما تضمنته التقارير الطبية الشرعية متفقاً مع ما شهد به الطبيب أمامها وأطرحته - فى حدود سلطتها طلبه إستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها - بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية فى الدعوى - حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء وإذا كان من المقرر أن إستناد المحكمة إلى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد إطراحها التقرير الإستشارى المقدم فيها وليس يلزم عليها أن ترد على هذا التقرير إستقلاً، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٨

من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحديث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها وحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم فضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلتاقته عنها أنه أطرحتها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوالى به كافة العناصر القانونية لجريمة هنك العرض التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقرير الطبى الشرعى وتقرير المعامل الكيماوية وهى أدلة تؤدى إلى ما رتب عليها، فإن

إضافته عما أثبتته ضابط الشرطة من عدم مشاهدته لآثار منوية بجسم الجنى عليها لا يعينه ما دام قد أقام قضاءه على أدلة تحمله لها معيناها من الأوراق.

الطنع رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦

إن التناقض الذي يعيب القرار هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين هو المقصود.

الطنع رقم ٩٧٢ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٩

لئن كان الحكم قد أخطأ في بعض مواضعه في ذكر تواريخ عقدي الشراء وطلبي الشهر المقدمين عنهما إلا أن ما ذكره من ذلك لا يعلو أن يكون خطأ مادياً لا ينال من حقيقة الواقعة كما استظهرها الحكم ولا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها، فإن ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطنع رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٩

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن ألصق عن إطمئانه إلى أدلة الثبوت القائمة قبل التهمين الثانية والثالثة والسادس " الطاعن " بما إرتأى معه تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي أقيم عليها، عرض لوقوف التهمين الآخرين " الأولى والرابعة والخامسة " واستخلص لأسباب سائفة عدم إطمئانه إلى الأدلة القائمة قبلهم موضوعاً إسم المتهم الخامس حسبما جاء في قائمة الإتهام وإنتهى من ذلك إلى إلغاء الحكم المستأنف والقضاء براءة المتهمين الأولى والرابعة والسادس ثم جاء منطوق الحكم متمثلاً مع ما قصدت إليه المحكمة من إدانة المتهم السادس - ولما كان البين من سياق الحكم ومنطوقه أن المتهم الخامس - وليس المتهم السادس " الطاعن " هو المقضى ببراءته، ومن ثم فإن ما وقع فيه الحكم من خطأ في معرض بيان المحكوم ببراءتهم بذكره المتهم السادس بدلاً من المتهم الخامس لا يعلو أن يكون مجرد سهو مادي لا يؤثر في سلامته وفي النتيجة التي إنتهى إليها ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد لا محل له.

الطنع رقم ٩٩٦ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٢٢٠ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٥

لما كان الطاعن لا يجارى في أنه المعنى بالإتهام والمحاكمة وإنما يأخذ على المحكمة عدم تصحيحها إسمه بمحاضر الجلسات وكان البين أن التغيير في إسم الطاعن بمحاضر جلسات محكمة ثاني درجة وما نقل عنها من أحكام قد جاء من قبيل الخطأ المادى لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ المادى الواقع بمحضر الجلسة إنما العبرة هي بحقيقة الواقع بشأنه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول. لما كان ذلك، وكان بين من الإطلاع على الشهادة الطيبة المرفقة بأسباب الطعن أن محررها الدكتور..... أثبت بها أن الطاعن يعالج ويعانى من إرتفاع ضغط دم شديد وضغط عام وهبوط وأنه ملازم القراش من

يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٥ حتى تاريخ تحريرها في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٥، وكانت المحكمة لا تضمن إلى هذه الشهادة إذ لم يبين محررها أنه تحقق من ملازمة الطاعن للفراس خلال الفترة التي تحددها فضلاً عن تخلف الطاعن عن الحضور بأغلب جلسات المحاكمة ومن ثم يكون ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه في غير محله.

الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٥

- لما كان الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق. وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال والدة الجنى عليها شاهدة الإثبات من أنه الخلف سابق بين الطاعن وزوجته الجنى عليها لزواج الأول بأخرى وإقامة الجنى عليها دعوى نفقة وصدر حكم لصالحها ورفعها دعوى تطليق منه، مما أوغر صدره، قرر أن ينتقم لنفسه منها ففقد العزم على قتلها وأعد عصا ثقيلة ينتهى طرفها بقطعة من الحديد وتربى لها في طريق عودتها إلى بلدتها وفاجأها من الخلف وأنهار على رأسها ضرباً بالعصا حتى فاقت روحها ثم فر هارباً لا يتعارض بل يتلالم مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريعية الذى أثبت أن الجنى عليها أصيبت بمروح رضى يبدأ عند الحدية الجدارية اليمنى ويتجه إلى الخلف وأسفل بطول نحو عشرة ستمترات ويوجد بمنتصف الجانب الأيمن منه تفرغ طوله نحو ستمتير واحد يتجه إلى اليمين وأعلى قليلاً فضلاً عن وجود كسور منخفضة مفتحة بعظام الجمجمة تحت ذلك الجرح، كما أصيب بسحج رضى فى مساحة ٥×٢ ستمتير بمنتصف مقدم الجبهة وأن الإصابات الموصوفة برأس الجنى عليها هى إصابات رضية حوية تنشأ من المصادمة بجسم صلب راض ويجوز حدوثها من مثل الضرب بعصا بها قطعة حديدية والوفاة إصابية تعزى إلى كسور الجمجمة وتهتك المخ ونزيف على سطحه وأنه من الممكن حصول الحوادث حسب التصوير الوارد بمذكرة النيابة المستقى من أقوال الشاهدة الأولى وكان قول الحكم - فى مجال الرد على دعوى الخلاف بين الدليين القولى والقنى - أن والدة الجنى عليها رددت فى جميع مراحل التحقيق أن المتهم الطاعن ضرب الجنى عليها عدة ضربات على رأسها بعضها فى نهايتها قطعة من الحديد وجاء التقرير القنى مؤيداً ذلك القول مثبتاً وجود كسور منخفضة بعظام الجمجمة وسحج رضى بمنتصف مقدم الجبهة ومؤكداً أن هذه الإصابات تنشأ عن المصادمة بجسم صلب راض ويجوز حدوثها من مثل العصا المضبوطة بمسكن المتهم من شخص يقف خلفها وقريباً منها وهذا الذى رد به الحكم على دعوى الخلاف بين الدليين القولى والقنى كاف وصانع ولا ينازع الطاعن فى أدلة أصله فى الأوراق ومن ثم لم يأن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

- لما كان القابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضائها بصفة أصلية على ما إستبان لها من تقرير المعامل من وجود آثار دماء آدمية بالعصا المضبوطة بمنزل الطاعن. وإنما إستندت إلى تلك الآثار كقرينة تمزج بها أدلة الثبوت التي أوردتها، فإنه لا جناح على الحكم أن عول على تلك القرينة تأييداً وتعزيزاً للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه ما دام أنه لم يتخذ من تقرير المعامل دليلاً أساسياً في ثبوت التهمة لبل الطاعن - لما كان ما تقدم فإن الطعن يرمته على غير أساس متعيناً ولفظاً موضوعاً.

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٦

من المقرر أن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه. ولما كان ما حصله الحكم عند إيراده لأقوال الشهود له أصله الثابت في الأوراق، فلا جناح على المحكمة إن هي اعتمدت على شهادة الشهود في قضائها بالإدانة بعد أن أفصحت عن إطمئنانها إلى شهادتهم وإنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بشهادتهم.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٦

العبرة في وصف الحكم بأنه غيبي أو حضوري إعتباري إنما هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعن قد حضر إحدى الجلسات أمام محكمة أول درجة ثم تخلف عن حضور الجلسات اللاحقة التي أجملت إليها الدعوى دون أن يقدم علناً، فإن الحكم الابتدائي الذي وصف خطأ بأنه غيبي يكون في حقيقته حكماً حضورياً إعتبارياً بالنسبة للطاعن طبقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية - فلا يقبل منه المعارضة فيه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من ذلك القانون لأنه من الأحكام التي يجوز له إستئنافها. أما سائر أوجه النعى فهي ليست موجهة إلا إلى الحكم الحضوري الإعتباري الصادر على الطاعن من محكمة أول درجة بالقوبة والعروض والذي أضاعى نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضى لعدم إستئنافه - ومن ثم فإن هذه الأوجه تكون غير مقبولة، لأن الطعن بطريق النقض - طبقاً للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض السالف الإشارة إليه - لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من أعسر درجة، وهو في صورة الدعوى الماثلة حكم محكمة ثاني درجة الذي أبد حكمها الغيبي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول المعارضة في الحكم الحضوري الإعتباري المشار إليه. لما كان ما تقدم. فإن الطعن المتقدم من الطاعن الأول يكون يرمته على غير أساس متعيناً ولفظه موضوعاً.

الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٥

مضى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه قد بين والقة الدعوى بما توافر به كافة أركان جريمة التهديد التى دان الطاعن بها وأورد عليها أدلة تؤدى إلى ما رتب عليها وأشار إلى عبارات التهديد فقال : " وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل على ما جاء بأقوال المجنى عليه من أنه تلقى خطاب التهديد المؤرخ والذي ورد فيه أنه إذا لم يتم إبرام الصلح بينه وبين المتهم بقتل ولديه فإنه سيتسبب فى أن يجنى على ولديه الآخرين " ، فإن مفاد هذا الذى أوردته الحكم أن الجريمة المهدد بها هى قتل ولديه الآخرين - وهو ما قرره المجنى عليه فى التحقيق على ما يبين من المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن. لما كان ذلك، وكان يكفى فى بيان التهديد أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التى هدد الطاعن بها المجنى عليه، فإنه تنحصر عن الحكم قالة القصور فى التسبب فى هذا الصدد.

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

- متى كان الحكم الطعون فيه بين والقة الدعوى بما توافر به عناصر جريمة القتل العمد دان بها الطاعنين الأولين وجريمة الشروع فى القتل التى دان بها الطاعن الثالث وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الواقعة والمجنى عليه الأخر والتقاير الطبية الشرعية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم الطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعنين بأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى عن النفس وإطراحه بقوله : " وكان يبين للمحكمة من أقوال كل من الخفيين النظاميين..... و..... بجملة الماكمة وغيرهما من الشهود أن المتهمين هو البادئون بالعدوان وأن المجنى عليهم لم يقع منهم أى اعتداء عليهم فلا يقبل منهم بعد ذلك القول بأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى عن أنفسهم ذلك أن من المقرر أن الدفاع الشرعى لم يشرع للإنتقال بل لكف الإعتداء وقد أجمع الشهود الذين إطمأنت إليهم المحكمة على أن إعتداء ما لم يقع من المجنى عليهم وأن المتهمين هو الذين بادروهم بالإعتداء.

- من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستعصى مع الملاءمة والتوفيق ولما كان الحكم الطعون فيه قد دان الطاعن الأول بقتله المجنى عليه عمداً إستناداً إلى أقوال الشهود وتقدير الصفة التشريعية وكان مؤدى أقوال الشهود حسبما حصلها الحكم أن الطاعن الأول أحدث بالمجنى عليه الأول عدة طعنات بمطواة فى أسفل عيى العنق وأعلى الحصاره اليسرى ومنصف عيى الظهر وكان الثابت بالحكم أن تقدير الصفة التشريعية الماد بأن وفاة المجنى عليه الأول ترجع إلى إصاباته سالفة الذكر فقط دون إصابة أسفل الساعد

الأيسر فإنه لا يكون هناك تناقضاً بين الدليلين القولى والفتنى بل هناك تطابق بينهما ومن ثم يكون ما يشيره الطاعن الأول بشأن التناقض بين الدليلين القولى والفتنى فى هذه اختصاصية غير سديد، أما ما يشيره الطاعن من إعتناق الحكم لصورة الواقعة حسبما صورها شهود الإثبات مع أن أقوالهم بالتحقيقات تناقض ما ثبت بتقرير الصفة التشريعية إذ قرروا بأن الجنى عليه الأول والطاعن الأول كان كل منهما فى مواجهة الآخر وقت الإعتداء بينما ثبت من تقرير الصفة التشريعية وجود إصابة يظهر الجنى عليه الأول فإنه لما كان جسم الإنسان متحركاً ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الإعتداء مما يجوز معه حدوث إصابة بالظهور والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الإعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة فإنه لا يكون هناك ثمة تناقض بين ما قرره الشهود وتقرير الصفة التشريعية ولا يكون هناك تناقض مع العقل فيما قرره الشهود من أن الجنى عليه أصيب فى ظهره والضارب له واقف أمامه ويكون معنى الطاعنون فى هذا غير سليم.

الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٦

لما كان الحكم قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق، فإن خطأه فى ذكر مادة العقاب لا يطله ولا يقتضى نقضه إكتفاء بتصحيح أسبابه عملاً بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٧ مكتب فتى ٢٩ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٦

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى - وفقاً لتصوير سلطة الإتهام - بما جمعه أن رئيس وحدة مكافحة المخدرات توجه وبصحبته ضابط آخر لتفتيش أمر صادر فى جنابة بعبث وإحضار المطعون ضده وإذا أجرى تفتيشه على مرمى من الضابط الآخر - خشية أن يكون حاملاً لأسلحة يهدى بها عليه - فقد عثر بحجبه على لفافة تبين أنها تحوى قطعة من مخدر الحشيش وأنها تزن ١,٥ جراماً. وبعد أن ألح الحكم إلى نفى المطعون ضده واقعة تفتيشه وتدليله على ذلك بما هو ثابت بالتحقيقات ذاتها من أن النابذة العامة عندما مثل أمامها وجدت معه مبلغ ثمانية وعشرين قرشاً بخلاف المبلغ الذى كان فى حافظة نقوده التى أخذها منه الضابط، أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده على قوله " وحيث إن واقعة عثر النابذة بحجب المتهم - المطعون ضده - على الثمانية وعشرين قرشاً السالف الإشارة إليه صحيحة وثابتة فى التحقيقات ولم يستطع شاهد الإثبات الأول تعليلها تعليلاً مقبولاً عندما أجاب بأن هذا المبلغ ربما وصل له من أحد أعوانه لأن المفروض أن المتهم، وقد قبض عليه قد أصبح متمتعاً عليه الاتصال بأحد من أعوانه ومن ثم فإن المحكمة ترتاب فى صدق أقوال شاهدى الإثبات وتعدو هذه الأقوال بالتالى دون حد الكفاية لإقتناع المحكمة ببنوت الواقعة " .

لما كان ذلك وكان حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من عيوب التسبب، وكان الغائب أن المحكمة - بعد ما ألت بطرؤف الدعوى وأدلة الثبوت فيها، قد أفصحت عن تشككها في واقعة تفتيش الطعون ضده التى شهد شاهدا الإثبات أنها أسفرت عن ضبط المخدر بحجبه، وذلك لما ثبت لها من التحقيق - على النحو المتقدم بيانه - من أن النيابة العامة قد عثرت بحجب الطعون ضده بعد ذلك الضبط على مبلغ من النقود، مما مفاده أن المحكمة - في حدود سلطتها الموضوعية - قد إقتضت بأن التفتيش لو وقع بالفعل لكان هذا المبلغ قد ضبط من قبل، وإذ كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها من شك في ثبوت الواقعة، فلا يقبل من الطاعة منعها المؤسس على أن وجود الطعون ضده في قبضة الشرطة لا يمنع من وصول النقود إليه بطريقة أو بأخرى، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح النعى على قضاء المحكمة بالبراءة بناء على إحتمال ترجع لديها - بدعوى قيام إحتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها - لأن ملاك الأمر كله إنما يرجع إلى وجدانها وما تطمئن هي إليه في تقدير الدليل ما دامت قد أقامت قضائها على أسباب سائلة.

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٧
من المقرر أنه يكفى في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى بالبراءة ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطرؤفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإتهام.

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٩
- خطأ الحكم الطعون فيه في بيان تاريخ صدور قرار الإحالة لا يعدو أن يكون خطأ مادياً غير مؤثر في منطق الحكم أو في النتيجة التى إنتهى إليها ومن ثم يعضى هذا النعى غير مفيد.
- لما كان بين من مدونات الحكم الطعون فيه أنه حصل أقوال شاهد الإثبات الأول بما مفاده وقوع مشادة بين الطاعن والجنى عليه هدد فيها الأول المدنى عليه بالإيذاء بعد مفادته السينما، وأنه أثناء سيرة والجنى عليه وشاهد الإثبات الثانى..... بالطريق العام - بعد ذلك - شاهد الطاعن وآخر أمام أحد المحلات يتبعانهم وأخذوا يتشادان مع الجنى عليه وأخرج الطاعن مطواه طعن بها الجنى عليه في عقبه وإذ حاول الشاهد منه من مواصلة الإعتداء على الجنى عليه قام زميل الطاعن ببطعه هو الآخر بمطواة في يده اليسرى، وأضاف أنه علم بعد ذلك أن الطاعن طعن الجنى عليه طعنة أخرى في جانبه كما بين من

مدونات الحكم، ومن أقوال شاهد الإثبات الثاني.... فى التحقيقات - على ما يبين من المفردات المضمومة - إنها تتفق فى جملتها وأقوال شاهد الإثبات الأول، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية إصابة الجنى عليه بجرحين قطعيين أحدهما يسار مقدم العنق والآخر يسار الصدر ويجوز حدوثها من الطعن بجسم صلب حاد ذى حافة مدبب الطرف أياً كان نوعه كسكين أو مطواه وما شابه ذلك، وبجرح قطعى بمقدم يسار الصدر يحدث من سكين، ووفاته نتيجة إصاباته مجتمعة، وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن تلك الأدلة ومن أن لها معنيها الصحيح من الأوراق، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض يستعصى على الملاءمة والتوفيق وكان الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات الذى أخذت به محكمة الموضوع وإطمانت إليه غير متعارض والدليل المستمد من تقرير الصفة التشريحية فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس، وفضلاً عن ذلك فإن البين من محضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً بشأن قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى ومن ثم لا يسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعى.

الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٨

لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه أحال فى إيراد أقوال الشاهدين..... و..... إلى ما حصله من أقوال شاهد الإثبات.....، كما يبين من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لما أناره الطاعن بشأن الخطأ فى الإسناد، أن أقوال شهود الإثبات..... و..... متفقة فى جملتها وما حصله الحكم من أقوال أولهم ولم تختلف إلا فى نصى الأخير منهم سماعة العبارة التى كان الطاعن يفاخر بها فى إجرامه لما كان ذلك وكانت إحالة الحكم فى أقوال..... إلى أقوال الشاهد..... رغم الخلاف فى تلك الجزئية غير مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها، وكانت أقوال شهود الإثبات التى إطمأنت إليها محكمة الموضوع متفقة على وقوع تشاجر بين الطاعن والجنى عليه بدار السنما وعلى تواعد الأول بإيذاء الثانى بعد مغادرة السينما، وعلى تربص الطاعن وصاحبه فى الطريق الذى سلكه الجنى عليه وزميله، وما أن شاهد الطاعن الجنى عليه حتى تشاد معه وطعنه بمطواة فى رقبته وفى جانبه فحدثت به الإصابات التى أودت بحياته، ومن ثم فلا يعيب الحكم ما شابه من خطأ فى الإسناد فى هذه الجزئية.

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٧ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٨

- القصد الجنائي فى جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المخدّر أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدّرة - لما كان ذلك وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته فى حكمها كائناً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدّر، وإذا كان يبين من مخضّر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم، وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه فى مدوناته كائناً فى الدلالة على إحراز الطاعن - للمخدّر المضبوط وعلى علمه بكنته، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من قصور فى هذا الصدد غير منبذ.

- إن ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم فى إسناد واقعة من قلم بتكليف الطاعن بإبراز بطلانته الشخصية فإنه يفرض وقوعه فى هذا الخطأ فإنه لا يعلو أن يكون خطأ مادياً لا أثر فيه فى منطق الحكم وإستدلاله على إحراز الطاعن للمخدّر، فإن دعوى الخطأ فى الإسناد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها.

الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قضى ٢٩ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٨

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لواقعة الدعوى وأدلة الإتهام فيها ودليل النفى الذى ساقه المتهم خلص إلى القول " وحيث إن فى تضارب كل من الضابط والكونستابل فى تحديد مكان العثور على المخدّر مع ما جاء فى التحريات من أن ثمة عصابة مكونة من ستة أشخاص أحدهم المتهم يتجرون فى المواد المخدّرة ثم إقرار رجلى الشرطة سالفى الذكر بعدم وجود الخمسة أشخاص المقول أن التحريات والمراقبة الدقيقة قد دلّا على أنهم مع المتهم يكونون هذه العصابة وما قرره الكونستابل من أن المتهم لا يحتفظ بالمخدّر معه بل مع بعض الصبية والنساء وأن المتهم شديد الحرص من جانبهم يستخدم هؤلاء الصبية والنساء بما لا يتفق منطقياً مع القول بالعثور على المخدّر معه وإلا فما ضرورة إستخدامه للنساء والصبية وما دام هو حريص على ذلك فلا معنى لأن يتغلى عن هذا الحرص بأن يقوم بحيازة المخدّر عند التسليم للمشرى بل الأقرب إلى المنطق والعقل وما يتفق مع هذا الحرص أن يتم تسليم المشرى من أحد الصبية أو النساء مباشرة وإلا فيما كان يستخدم هؤلاء وفيما كان الحرص على عدم حمل المخدّر. وحيث أنه لما تقدم فإن المحكمة لا تضمن لصديق رواية شاهدى الإلثبات " لما كان ذلك، وكان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يعطى إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصير، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألّت بها بالإدانة

المقدمة فيها وإنتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي إلى عدم ثبوت التهمة في حق الطاعن - وكان الحكم قد أفصح عن عدم إطمئنان المحكمة إلى أدلة البتة بالأسباب السالفة التي أوردها والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلص إليها فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٣/٣/١٩٧٨

ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القنوى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستصحب على الملاءمة والتوليف، وكان الحكم قد اعتنى بما رواه الشاهد من أن المجنى عليه قد أحنى رأسه ومال إلى اليمين بحسبه حتى أصبح ظهره في مواجهة الطاعن الأول حين أطلقت عليه الأعيرة النارية، وقد إنتهى تقرير الصفة التشريحية إلى أن إصابة المجنى عليه حائزة الحدوث وفق هذا التصوير، وكانت النيابة قد طرحته ضمن مذكرتها المشار إليها بصدد الصفة التشريحية، ومن ثم فإن ما خلص إليه الحكم فيما تقدم لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ٩/٤/١٩٧٨

لما كان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن بالجرائم الثلاث المنصوص عليها في المواد ١ و ٢ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٤ ب/٣٧ و ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانونين رقمى ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦، والجدولين رقمى ١ و ٥ الملحقين بالقانون وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم على الطاعن - مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لأحد الجرائم التي دانه عنها وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤، وكان البين من الوصف الذي أسبغته النيابة على الإتهام ومن بيان الحكم للجرائم الثلاث التي إنتهى إلى إدانة الطاعن بها إن قصد الإتجار وارد على جريمة حيازته الجواهر المخدر المعاقب عليها بالمادة ٣٤/١ من القرار بقانون سالف الذكر دون جرمي زراعه القنب الهندي وصنعه الجواهر المخدر المعاقب عليهما بالمادة ٣٧/١ منه، فإن معنى الطاعن على الحكم بقالة التناقض في السبب للجمع بين هاتين المادتين يكون غير شديد كما أن منعه في هذا الخصوص بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له أساس. لما كان ذلك، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إكمال إقناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - وكان من المقرر أن المحكمة ليست

ملزمة في أخذها بإعتراف المتهم أن تلزم نصه وظاهره بل لما أن تستيط منه ومن غيره من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الإستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام إستنتاجها سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يتنازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال له في التحقيقات مؤداها أنه الزارع للنباتات المضبوطة على أنها نبات لتصنيع العطارة دون أن يعلم أنه محظور زراعتها وأنه المالك للمضبوطات التي عثر عليها بمنزله وبقيامه بتصنيعها، وكان لا يقدح في سلامة الحكم تسمية هذه الأقوال إعرالاً طالما أن المحكمة لم ترتب على هذه الأقوال وحدها الأثر القانوني للإعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود، وكان محكمة الموضوع أن تعتمد إلتئاعها من أى دليل تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الأوراق، وكانت الصورة التي إستخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات ومن أقوال الطاعن في التحقيقات ومن تقريرى التحليل لا تخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى فإن نعى الطاعن على الحكم بشأن أقوال الطاعن التي أسماها إعرالاً يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وإستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان إستخلاصها سائغاً - كما هي الحال في الواقعة الدعوى - فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٨

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث إستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما دام فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفى لإستظهاره كما هو معرف به في القانون من إنصراف نية الجنائي إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بماله، وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إستخلص مما له معينة الصحيح من الأوراق أن المتهم تسلم النقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة لإختلاسها لنفسه بنية تملكها إضراراً بائني عليه، فقد ظل الطاعن متمتعاً عن تسليم تلك النقولات إلى الجاني عليها منذ طلائها في ١٢/٧/١٩٧٠ وإلى ما بعد صدور الحكم الابتدائي بمعاقبته، وإذ حضر بجلسته ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قرر بقيام بالتسليم وقد إلتزم بذلك بطلبه الطعن على الصفحة الأولى من قائمة النقولات بالتزوير، ومن ثم فقد أفصح مدونات الحكم عن أنه تسلم النقولات المبينة بالقائمة كوديعة ولكنه إحتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن ينهض له حق في إحتباسها، مما يكفى لتوافر سوء

القصد في حقه وتوالت به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هي معرفة به قانوناً، ويكون النعي لذلك في غير محله.

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٣

لما كان لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية الأقوال المتهم إعرالاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعتراف، وكان شكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الأوراق، وكان ما أورده الحكم - في معرض سرده لأقوال الطاعن الثاني - وأن صدوره بعبارة "و أعرف المتهم" - لا يبين منه أنه نسب إليه إعرافاً يارتكاب الجريمة وإنما إقتصر على بيان ما رواه في شأن إلتقائه بالمتهم الثاني "الطاعن الأول" وعلمه منه أن المتهم الأول عطف الجنى عليه لجبر والده على سداد ما عليه من دين، وكانت المحكمة ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقاً لحقيقة وكان الطاعن الثاني لا يمارى فيما نسبته إليه الحكم من أقوال أدلى بها في التحقيقات، فإنه لا يرتب على الحكم إذا هو إستمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعن الثاني.

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٣

لا جدوى للطاعن من النعي بالفساد في الاستدلال على ما أورده الحكم تدليلاً على إستحصاله على خاتم الجمهورية ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاليته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة التزوير في محرر رسمى التي أثبتتها الحكم في حقه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

إن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وإذا كان الحكم لم يذكر..... ضمن شهود الإثبات وهو يعدد أدلته على قيام الجريمة التي دان الطاعن بها إلا أنه في معرض إيراد مؤدى هذه الأدلة عرض تريبداً لأقوالها فذكر أنها قررت بأنها رأت الطاعن يضرب الجنى عليه بجديّة في عينه الجنى وكان الثابت من مطالعة المقررات المضمومة أنها ذكرت بتحقيقات الشرطة أن الطاعن ضرب الجنى عليه بجديّة في عينه دون تحديد أى العينين وذكرت بتحقيقات النيابة العامة أن الطاعن ضرب الجنى في عينه اليسرى فإن ذلك لا يقدح في سلامة الحكم وكان قد إستوفى دليله من أقوال الجنى عليه والشاهد..... والتقارير الطبية - على ما تقدم - وليست هذه الأقوال المقررة لا المشهود بها بذات

أثر على جوهر الواقعة التي إلتصت بها المحكمة وهي أن الطاعن إعتدى وحده على الجنى عليه وأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العادة المستدعة.

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

لما كان حديث الحكم عن الخس والتعذيب يبنى جهاز المخابرات آنذاك ليس إلا عن الدلالات والظروف التي لا يستلزمات أو تلتها ومعالجة منه لما أثر في هذا الصدد وإتبعاً منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث، كما أن تزيد الحكم فيما إستطرد إليه لا يعيه طلالاً أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٧

لما كان الحكم الابتدائي الذي أحل الحكم المطعون فيه بأسبابه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور الشرطين السريين..... في ميناء الإسكندرية ضبطاً للطاعن والمتهم الآخر ومعهما عربة نقل محمولة بورق كرافت وبسؤالهما إعتولاً بأن الحمولة مسروقة من ميناء البصل وأقر الطاعن بقصد السرقة بينما قرر زميله المتهم الآخر بأن الطاعن طلب إليه نقل الورق المسروق فتوجه معه إلى باب الجمرك حيث قام بوضع الورق المسروق على العربة وتم ضبطهما حال محاولتهما الخروج بها. ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن وزميله أدلة مستمدة من إقرارهما في محضر ضبط الواقعة ومن ضبطهما في مكان الحادث ومعهما المسروقات وهي أدلة من شأنها أن يؤدي إلى ما رتبته عليها. ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن والمتهم الآخر على أساس أو الواقعة جنحة شروع في سرقة وعاقبهما بالمواد ٤٥، ٤٧، ٣١٧، ٥، ٣٢١ من قانون العقوبات وما إنتهى إليه الحكم تنوفاً به جريمة الشروع في السرقة كما هي معرفة به في القانون، ذلك أن الطاعن إذ قام مع المتهم الآخر بوضع الورق المسروق على عربة النقل وحاول الخروج به من باب الجمرك يكون بهما قد تعدى مرحلة التحضير ودخل فعلاً في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالاً إلى إرتكاب السرقة التي إتفق على إرتكابها مع المتهم الآخر بحيث أصبح عدولهما بعد ذلك بإختيارهما عن مفارقة الجريمة المقصودة بالذات أمراً غير متوقع ويكون ما إرتكبهما سابقاً على ضبطهما شروعاً في جنحة السرقة.

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٨

— لا ينال من سلامة الحكم ما إستطرد إليه تزيد إذ لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطرد في مجال الإستدلال ما دام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيد إليه في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

- لا يعيب الحكم أن يجيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة فيما
استند إليه الحكم منها، وكان الطاعنون لم يكشفوا عن مواطن عدم إنفاق أقوال سكرتير التحقيق مع
الوقائع موضوع شهادة. ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنون على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١

لما كان لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون
جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل القنى تناقضاً يستصحب على الملامة والتوفيق، وإذ كان
الدين من الحكم أنه اعتنق تصوير الجنى عليه لواقعة الدعوى بأن الطاعن ضربه على رأسه بقطعة من الحديد
فأحدث إصابته - التى ثبت من التقريرين الطبيين سالفى الذكر أنها كسر منخس بالجمجمة جازز حدوده
وفق تصوير الجنى عليه - وكان لا يوجد ثمة تعارض بين إصابة الرأس على هذا النحو وبين ما نقله الحكم
عن الشاهد الأول من شهادى الجنى عليه من أنه فوجئ به والدماء تنزف من فمه وأنه وعلم منه أن
الطاعن قد تعدى عليه بالضرب، فإن قالة التناقض، بين شهادة هذا الشاهد وبين الدليل القنى تكون متضمة
ويضحى تعيب الحكم فى هذا الصدد فى غير محله.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١

- لما كان الحكم قد أثبت أنه أجريت للمجنى عليه عملية تربنة ورفع العظام المنخفضة ثم نقل عن التقرير
الطبي الشرعى أنه تبين من كشف الأشعة على الجمجمة أن بها فقداً عظيماً مستدير الشكل يتفق فى
موضعه ومساحته مع ما أظهره التشخيص الإكلينيكي يمين مؤخرة قمة الرأس، فإن فى ذلك ما يكفى فى
الإفصاح عن أن التقرير الطبي الشرعى قد خلص إلى نشوء العاهة المستديرة لما هو مقرر فى قضاء هذه
المحكمة من أن الفقد العظمى بالجمجمة يعد عاهة مستديرة، ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن
بالقصور غير سليم.

- من المقرر أن الخطأ فى الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة، لما كان
ذلك فإنه لا يجدى الطاعن ما ينهه على الحكم فيما سجله على لسان الشاهد الأول من شهادى الجنى
عليه من أن هذا الأخير قد إنصرف من العمل ثم لحق به الطاعن - قبيل وقوع الحادث - إذ أن هذه
الواقعة الفرعية، يفرض ثبوت خطأ الحكم فيها، ليست بذات أثر فى منطقة ولا النتيجة التى إنتهى إليها من
أن الطاعن هو الذى هوى على رأس الجنى عليه بقطعة الحديد فأحدث إصابته - ومن ثم فإن النعى على
الحكم بالخطأ فى الاستناد لا يكون مقبول.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١١

من المقرر أنه متى كان الفعل الذى وقع من المتهم كون جرمى البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه، وكانت العقوبة المقررة. لكلا الجرمين واحدة فإن إغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية فى جريمة القذف لا يعيب حكمها ما دامت أسبابه والية ولا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عولب المتهم عنها، ويكون لا محل لما ينهائى الطاعن فى هذا الخصوص على الحكم

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٩

- إن تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدر فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

- استطر قضاء هذه المحكمة على أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القول غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستمضى على الملازمة والوفيق - لما كان ذلك - وكان بين مما سلف أن ما حصله الحكم من أقوال شاعدى الإثبات لا يتناقض مع ما نقله ضمن تقرير الصفة التشريعية بل يتلاءم معه فإن دعوى التناقض بين الدليلين القول والقنى تكون ولا محل لها.

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٩

التناقض فى أقوال الشهود - على فرض وجوده - لا يعيب الحكم ما دام أنه قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - لما كان ذلك- وكان ما استخلصه الحكم المظنون فيه من أقوال شاعدى الإثبات، سائفاً لا تناقض فيه، ولا يجادل الطاعن فى أن هذا الاستخلاص له أصله الثابت فى الأوراق، فإن معناه فى هذا الشأن يعنى ولا محل له.

الطعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٢

لما كان الحكم المظنون فيه أورد تبريراً لقضائه بالبراءة قوله " إن الثابت بمحضر جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ أن العلاقة الزوجية بين المتهم والجنى عليها كانت مازالت قائمة عندما اتهمه وقد شهد الشهود بأن الزوجة وبعض أقاربها حضروا وأخذوا المتقولات المنسوب للمتهم الاستيلاء عليها الأمر الذى يقطع فى الدلالة على أن المتهم لم يرتكب ما نسب إليه والمحكمة تنظمن إلى شهادة الشهود الذين عاصروا الواقعة ". لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان حكمه الموطوع أن تقضى بالبراءة معنى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطروفيها وأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دلائل المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات - لما كان ذلك وكان

بين من الإطلاع على المقررات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن أمين التحقيقات بقسم شرطة النزهة قد أثبت في محضره أنه انتقل إلى الطعون ضده وكلفه برد متقولات الطاعة إليها بناء على أمر النيابة العامة فأقر له بوجودها في حوزته ورفض تسليمها إليها وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده أخذاً بأقوال شهوده من أن الطاعة وبعض أقاربها أخذوا متقولاتها التسريب إليه تبليدها، دون أن يعرض للدليل المستند بما أثبتته أمين التحقيقات بمحضره سالف الذكر بما يؤيد أقوال الطاعة وشهودها وكان الحكم قد خلا مما يفيد أن المحكمة قد فطنت إلى هذا الدليل ووزنته لأن ذلك مما يتنبأ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه - في خصوص الدعوى المدنية - والإحالة وإلزام المطعون ضده المصروفات بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١١

من المقرر أنه ليس بإلزام أن تطابق أقوال الشاهد - أو إعلانات المتهم - ومضمون الدليل النفي على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل القنى تناقضاً يستصعب على الملاءمة.

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٥

من المقرر أن الخطأ في ديباجة الحكم لا يهيم لأنه خارج عن موضوع استدلاله ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد في ديباجة الحكم من أن المدعى اللدنى طلب التأييد حال خلو الدعوى من طلب الإدعاء اللدنى فلا يعدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته

الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٩

- إذا طلب المتهم ضم قضية قال إنها تقيد في الدفاع ورفضت المحكمة طلبه وأمر الحاضر عنه على عدم المرافعة إلا إذا ضمت القضية، ثم رأت المحكمة أن تحكم في الدعوى فقطت بإدانة المتهم وأوردت في أسباب حكمها ما يفيد إطلاعها على هذه القضية وإنقاذ ما فيها دليلاً على هذه التهمة فإن هذا يكون إخلالاً بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم لخرمان المتهم من حقه في مناقشة ما في تلك القضية وبيان وجه استفادته منها.

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

متى كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن إستعمارة التشغيل الموقع عليها من الطاعن بصفته المشرف على أعمال نظافة عازلات الأبراج الكهربائية تضمنت أمراً صريحاً بوضع سلك أرضي مؤقت بمنطقة العمل - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - وأن الطاعن أقر في جميع مراحل

التحقيق بأنه لم يتم بهذا الإجراء، فإن ما طلبه المدافع عن الطاعن من المحكمة الاستئنافية من ضم التعليمات الخاصة بتنظيم وضع السلك الأرضي المؤقت بموقع العمل لا يتطلب من المحكمة عنده رضاء صريحاً مستقلاً.

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٥٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣

من المقرر - أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من عيوب التسيب، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى مبلغ إطمئنانها فى تقدير الأدلة. وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها، وأن الأسباب التى ساقها الحكم - على النحو المتقدم - من شأنها أن تؤدى فى مجموعها إلى ما رتب عليها من شك فى صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده، ومن ثم فإن ما تخوض فيه الطاعنة من مناقشة بعض هذه الأسباب لا يعدو - فى حقيقته - أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها هى إليها ما لا تقبل إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣

لا تتريب على المحكمة إن هى لم تتحدث صراحة وعلى إستقلال عن توافر أركان جرمى البلاغ الكاذب أو القذف المنسوبين للطاعن ذلك أن الحكم المطعون فيه قد إقتصار على الفصل فى الدعوى المدنية التى رفعت بالتبعية للدعوى الجنائية التى قضى بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى، ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٠

حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها - لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن من أن موقوف الجنى عليه نتيجة إزلاقه على الأرض المبثلة فى مكان الحادث لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع وفى وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وهو فى معرض التدليل على ثبوت الإتهام المسند إلى الطاعن - قد أورد مودى أقوال شهود الإثبات كما حصلها من التحقيقات ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن.

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٨

لما كان الحكم قد صدر بإعتبار المعارضة كان لم تكن فإن ما يثيره الطاعن من إغفال الحكم بيان الواقعة محل الاتهام يكون غير مقبول لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى ولا كذلك الحكم بإعتبار المعارضة كان لم تكن الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية لمصعب.

الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٨

- من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولة الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها لفاعلين كانوا أم شركاء ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من إقتصار المسئولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سبباً في إلغائه القانون.

- إن معيار الجريمة المحتملة هو أمر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب معقب عليها ما دام حكمها يسائر التطبيق السليم للقانون، وإذا ما كان الحكم قد استخلص في منطق سائغ أن جناية قتل الجاني عليها كانت نتيجة محتملة لجناية السرقة يأكراه التي كانت مقصودة بالاتفاق وساهم المتهمون .. ومن بينهم الطاعن الثاني - في ارتكابها، واستدل على ذلك بما أورده في ملوناته وفي تحصيله للواقعة من أن طعن المتهم الثالث للمجنى عليها إنما كان على أثر إستغاثتها حال ارتكاب الطاعنين جريمة السرقة لتحويل دون وقوعها مما دلح الطاعن الثالث - غشية إفتضاح الأمر إلى قتلها، وهو ما يبين من تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها، ومن ثم يكون الحكم سديداً إذ أخذ الطاعن الثاني بجناية القتل على إعتبار إنها نتيجة محتملة لجريمة السرقة يأكراه وفقاً للمعجى العادى للأمر، إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً إنما يتوقع منه إذا أتى جريمة وأحس بإكتشاف أمره ومحاولة الغير لضبطه أن يلجأ إلى التخلص من ذلك عن طريق إستعمال السلاح الذي يحمله، ومن ثم فإن مجادلة الطاعن الثاني فيما إستخلصه الحكم من إعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون في غير محله.

- لما كانت نية القتل من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته بإعتبارها أمراً داخلياً متعلقاً بالإرادة ويرجع تقدير توافرها إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع وكان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل في حق مقرفها يكفي لحمل قضائه، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة انني أوردها أن الطاعنين الثلاثة قد إتفقوا على ارتكاب جريمة السرقة التي وقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لما، ودلل على توافر نية القتل في حق الطاعن الثالث بإعتباره الفاعل الأصلي في جريمة القتل العمدة فذلك

حسبه، إذ ينصف حكمه على من إتفق معه على ارتكاب جريمة السرقة مع علمه باحتمال وقوع جريمة القتل نتيجة محتملة لما يفتى النظر عن مقارفة هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفة ما دامت الحكمة قد دلت تدليلاً سليماً على أن جريمة القتل وقعت نتيجة محتملة لجريمة السرقة التي إتفق الطاعون الثالثة على ارتكابها.

- لا يجدي الطاعن النعي بدعوى القصور في استظهار نية القتل بالنسبة له أو عدم الرد على دفاعه بانتفاء لبنيه، ولا التجدي بطلب تطبيق المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات، لإنهاء مصلحته منه ذلك بأن البين من مدونات الحكم أنه أوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عن المرحمتين المسببتين إليه جريمة القتل الممعد وجريمة السرقة بإكراه الذي ترك بالجنح عليه أثر جروح - وهي العقوبة المقررة لهذه الجريمة ينص الفقرة الثانية من المادة ٣١٤ من قانون العقوبات كما أنها مبررة بنص المادة ٢٣٥ من ذات القانون. ولا يبرر من ذلك أن تكون الحكمة قد أخذت بقسط من الرأفة في نطاق ما يجري به نص المادة ٩٧ من قانون العقوبات، إذ أنها لم تجزئ بالعقوبة إلى حبسها الأدنى الذي تجزئه تلك المادة بما مفاده أنها قدرت تناسب العقوبة المقضي بها مع الواقعة الناتجة لبنيها لما كان ذلك، وكان النعي بأن الحكمة لم تعامله بمزيد من الرأفة مردوداً بما هو مقرر من أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن يسأل جسناً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالتقدير الذي إرتأته، وكانت العقوبة التي إرتأها الحكم بالطاعن - على ما سلف بيانه - تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً للجريمة التي دأبه بها، فإن مجادلته في هذا الخصوص لا تكون مقبولة. من المقرر في أصول الاستدلال أن الحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، وفي إظهارها لبعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطلاقاتها، وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ومن ثم فلا يحمل لما ينهه الطاعن على الحكم لإظهاره الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه، وهي بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم يتساو به الحكمة فاطر حها.

- إنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عبلاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المبصص عليه في المادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة، ذلك لأن الشارع إنما أراد بتعديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية، وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، وعلى أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد

عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سائلة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة براءتها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده.

- متى كان يبين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها المحكوم عليه بالإعدام، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائلة لها غايتها الصحيح من الأوراق. ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه على ما سلف بيانه في معرض التصدي لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن الثاني، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما قضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ من إستطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة، وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى فيصح أن يستفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات، فيعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه.

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٧٨

- متى انتهى الحكم إلى ثبوت إستلام الطاعن للمحمول من الجني عليه لإصلاحه وأنه إحتسب لنفسه إحضاراً بالجني عليه فإنه يكون قد بين الواقعة بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه.

- إن محكمة الموضوع لا تلزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم إكفاء بأدلة البتة التي عولت عليها في قضائها بالإدانة. لما كان ذلك، وكان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقب في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إنفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يخرجه الطاعن في أوجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إلثاره أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٠

من المقرر أن المحكمة الإستئنائية ليست ملزمة عند إلغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة، بأن تناقش أسباب هذا الحكم - ما دام حكمها مبنياً على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها.

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٧

من المقرر أنه ليس بالازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع جوهر الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من أدلة تبرئاً لقضائه بعد أن استخلص إدانة الطاعن بأنه أحدث باجنى عليه إصابة الرأس الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى، أودت بحياته واستطرد قائلاً أن الرأس جزء متحرك من الجسم وأى إلفاته من اجنى عليه وقت الحادث يوتب عليها حتماً إختلاف موضع الإصابة وهو أمر يصعب على الشهود ملاحظته سيما فى مثل الظروف التى وقع بها الحادث وما يؤكد ذلك أن إصابة الجنى عليه من الضرب بعضاً وليست من قذف الطوب ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية أن طول الجرح عشرة مستمورات تحدث من الضرب بعضاً غليظة، وهو ما قرره شهود الإثبات، وإطمأنت إليه المحكمة، فإن ما أورده الحكم من استدلال رداً على دفاع الطاعن بالتناقض بين الدليل القولى والدليل الفنى سالىح ومتفق مع العقل والمنطق.

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٤

لما كان الحكم بعد أن خلص على ما سلف بيانه إلى أن الطاعن لم يكن مالكاً للأرض التى تصرف فيها بالبيع وإنهى إلى أنه تصرف فيما لا يملك ودون أن يكون له حق التصرف فيه وأدانه للأسباب السالفة التى اعتقها بعد ذلك مستمداً من سابقة وضع الطاعن تحت الحراسة لنشاطه فى إغصاب الأراضى وكان ركون الحكم إلى هذا السبب ليس إلا تزييداً لم يكن الحكم فى حاجة إليه بعد أن أقام لقضائه على أسباب كافية بذاتها فى بيان جريمة النصب التى دانه بها، ومن ثم لا يجدى الطاعن ما يثيره فى هذا العدد.

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٩٨ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٢

لما كان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحث فنى بعضها ما أثبته البعض الآخر ولا يعرف أى من الأمرين فصلته المحكمة، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجنة الجنى عليه أن الوفاة نشأت من فشل الكليتين فى أداء وظائفهما نتيجة لحالة مرضية مزمنة بها، وأنه وإن كانت هذه الإصابات فى حد ذاتها سطحية ولا تكفى بمفردها لإحداث الوفاة فى الشخص العادى إلا أنها قد ساهمت وعجلت بملوث وفاة الجنى عليه نتيجة للحالة المرضية المتقدمة به، وكان لا يبين مما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية وجود تعارض بين ما أثبت فى مقدمات التقرير وبين النتيجة التى خلص إليها الطبيب الشرعى له، ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة التناقض فى التسبب.

الطعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١/٦/١٩٨٠

يكفي في المحاكمة الجنائية أنه يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة.

الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١/٦/١٩٨٠

لا عبرة بما إشعل عليه بلاغ الواقعة إنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة بما استخلصته من التحقيقات.

الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٢/٢٧/١٩٨٠

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها.

الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٣/٦/١٩٨٠

- من المقرر أن احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير في محرر عرلي ولا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً بل يكفي أن يكون مسفاداً من مجموع عباراته.

- من المقرر أن إغفال المحكمة الإطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة الزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لإبداء رايه فيها وليطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها.

- عدم وجود انحر الزور لا يوجب عليه حمماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات.

- من المقرر أن الأصل في محاكمات الجنائية هو إقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه، فله أن يكون نقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتماد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية

متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ونتيجة فى إكمال إلتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

- لما كان من المقرر أن الإشتراك فى جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه، ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التى بينها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

- لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلال عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

- من المقرر أن إحتمال حصول الضرر يكفى فى جريمة التزوير فى محرر عرفى ولا يشترط لصحة الحكم بالإدانة فى جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة وإستقلالاً بل يكفى أن يكون مستغاداً من مجموع عباراته.

- من المقرر أن مجرد تغير الحقيقة فى محرر عرفى بإحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يتوب عليه فى الوقت الذى وقع فيه تغير الحقيقة ضرر للمير سواء كان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان الضرر محتملاً، إذ تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى سائفاً وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره.

- الباحث على ارتكاب جريمة التزوير ليس ركباً من أركانها حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه إستقلالاً ولإيراد الأدلة على توافره.

- من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بإعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحضر الشرطة متى إطمأت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ومفاد ذلك أن المحكمة أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بهذه الأقوال التى إطمأت إليها.

- من المقرر أنه متى وقع التزوير أو إستعمال المحرر المزور فإن التنازل عن المحرر المزور بمن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للسند الملبت لتنازل الطاعن عن التمسك بالمحررين لأن المحكمة فى أصول الإستدلال - لا تلتزم بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها إن هى إلتفت عن أى دليل آخر لأن فى عدم إيرادها له ما يفيد إطرأحه.

- إن تقدير توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر - في الدعوى المدنية - من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها - إثباتاً أو نفياً - دون معقب ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه.

الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠

من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاؤها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتضت منها بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداها وأن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها، ولما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يوجب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سافلاً بما لا تناقض فيه - وهو الحال في الدعوى المطروحة - فإن معنى الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها، ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض لما كان ذلك وكان ما يقرره الطاعن بشأن الصلح الذي تم بينه وبين والد المجنى عليه مردوداً بأن هذا الصلح لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من الأخير يتضمن عدولاً عن إتهامه إياه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع ولا تلزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأصل بأدلة القبول التي سالفها الحكم يؤدي دلالة على إطرار الصلح المذكور.

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٧ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠

يكفى أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ المرجع في ذلك إلى ما يظمن إليه من تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة.

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٣/١/١٩٨٠

لئن كان البين من الحكم الغيابي الإستثنائي أنه ورد خطأً بدعيته أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بالعقوبة في ١٤/٣/١٩٧٧ في حين أن هذا التاريخ هو تاريخ صدور الحكم المستأنف الصادر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن، غير أنه لما كان الثابت من الحكم الغيابي الإستثنائي أن الطاعن قرر باستئناف الحكم المستأنف في ٢٨/٣/١٩٧٧ بعد فوات الميعاد المقرر قانوناً محسوماً في تاريخ صدور الحكم في المعارضة الابتدائية، وقضاؤه ذلك سليم، وكان من المقرر أن الخطأ في دعاية حكم لا يبيح لأنه خارج عن موضوع إستدلاله، وكان ما وقع مع خطأ بدعاية الحكم الغيابي الإستثنائي على النحو المتقدم يأنه لا يعدو أن

يكون خطأ مادياً لا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها، فإن منى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له عمل.

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٧/١/١٩٨٠
لم يرسم القانون شكلاً خاصاً تصاغ به الأحكام فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - دالاً في مناه ومناه على أخذه بأسباب الحكم الغيائى الإبتدائى الذى أورد واقعة الدعوى بأركانها وظروفها فإنه بذلك يكون حكم المواجهة الجزئية قد إعتد في قضائه على أسباب الحكم الغيائى واعتقها. فإذا ما الحكم المطعون فيه قد إنتهى على تأييده فإنه بذلك يكون قد أخذ بأسباب الحكم الغيائى الصادر من محكمة أول درجة.

الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٠
مضى كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى وصف إصابات الجنى عليه يديه وأنه تخلف لديه بسببها عاهتان مستديعتان الأولى بيده اليمنى وهى إعاقة بنهاية حركة ثنى معصمها للأمام واليمنى بيده اليسرى تجعل الإصبعين الوسطى والبنصر في حالة ثنى جزئى مما تعجزه عن أعماله بنحو ١٥٪ - فإنه يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعن وحصول العاهتين مما ينفي عنه قالة القصور في التسبب.

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٦٠٤ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٠
- من المقرر أن الخطأ القانونى في الحكم القاضى بالبراءة لا يعيبه لأنه يكفى أن يتشكك القاضى في صحة التهمة كى يقضى بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يطمئن إليه، ومن ثم فتعيب الحكم في إحدى دعاماته بالخطأ في تطبيق القانون - بفرض صحته - يكون غير منتج، وإذ قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المتهمين تأسيساً على عدم ثبوت الإتهامات المسندة إليهم فإنه لا يجدى الطاعنين النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون فيما أورده عن نفي نية القتل وظرف سبق الإصرار لأنه إستند في قضائه بالبراءة على أسباب أخرى منها التشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهمين وعدم إطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت في الدعوى بعد أن ألم بها ولم يطمئن وجدانه إلى صحتها كما لا يجديهم أيضاً النعى عليه بأن المحكمة لم تستعمل حقها في رد الواقعة إلى وصف قانونى يعينه لأنه يكفى للقضاء بالبراءة - تحت أى وصف - أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كما هو الحال في الحكم المطعون فيه.

- لا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسائلة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل

بعينه لناقسته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه وهو أمر لم تخطئ المحكمة تقديره.

الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القضي، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل القضي تناقضاً يستعصى على الملاحظة والتوفيق، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على ما أثبتته نقلاً عن شهود الواقعة ومنهم المجنى عليه من إصابة هذا الأخير حدثت من أحد الأعبرة التي أطلقها الطاعن من مسدسه إتهاجاً بالزفاف وبما نقله عن التقرير الطبي الشرعي من أن إصابة المجنى عليه نارية حدثت من مقلوب عيار ناري واحد وأنها جائزة لحدوث من مثل السلس المضبوط مع الطاعن وكان البين بما أثبتته الحكم من ذلك أن ما أخذت به المحكمة وإطمأنت إليه وجدانها من أقوال الشهود والمجنى عليه لا يعارض مع التقرير الطبي الشرعي بل يتفق معه في أن العيار الذي أصيب المجنى عليه من مقلوبه قد أطلق من مسدس ومن أسفل وإلى أعلا لأن نعي الطاعن بدعوى الصارح بين الدليلين القولي والقضي يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٤

- تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.

- من المقرر في أصول الإستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها. وفي إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي إصمدت عليها في حكمها.

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٤

بحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التي دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمناً أنها لم تأخذ بدفاعه، ولا يعيب الحكم عدم إيراد مضمون إتفاق الصلح ما دام أن الحكم قد أبدى عدم إطمئنانه إلى ما جاء به ولم يكن له تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي إنتهت إليها، ولا على المحكمة إن أطرحتها.

الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٤

لا يؤثر في سلامة الحكم - بالبراه صحة ما يدعيه الطاعن - عن عطا جلسة النطق بالحكم فيما أثبتته من إنقاد المحكمة بالفنية السابقة مع أن وكيل النيابة الذي حضر تلك الجلسة غير من مثل بجلسة المحاكمة، ما

دام أن الطاعن لا يمارى في أن النيابة العامة كانت ممثلة بجلسة النطق بالحكم. وأن المحكمة كانت مشكلة تشكيلاً صحيحاً وفق أحكام القانون.

الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣

- الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً يستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق.

- تناقض الشاهد في بعض التفاصيل - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٩

- لا ينال من سلامة الحكم ما عده الطاعن من مواضع خلاف في أقوال الشاهدين بفرض حصوله طالما أنه لم يورد شيئاً من تلك الوقائع محل الخلاف وأنه إستخلص الإدانة من أقوالهما إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وإذا كان إختلاف الشهود في تحديد أوصاف آلة الإعتداء وإعتماد الحكم على شهادتهم بالرغم من هذا الإختلاف لا يعيب الحكم ما دام قد أخذ من أقوالهم بما رآه من صورة صحيحة للواقعة وهي أن المجنى عليه قتل بآلة حادة إذ ليست آلة القتل من الأركان الجوهرية في الجريمة فلا يجدي الطاعن تعيبه للحكم لعدم إيراد أقوال كل من الشاهدين على حدة وجمعه بينهما بإستناد واحد رغم ما عده من إختلاف بينهما - بفرض حصوله - طالما أنه لا يدعى إختلاف الأقوال لهما إستند إليه الحكم منها.

- من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها وفي إغفالها إيراد تفاصيل معينة للدليل ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها.

- لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتل التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريعية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير قوله " وتمزى الوفاة إلى الإصابات السابقة مجتمعة بما أحدثته من كسور بعظام الرأس وتهتك ونزيف بالغ وكسور بعظام العضد والمرفق الأيسر وعظام اليمين وكسور بهضروف إحدى الأصابع اليمنى وقطوع بالرة اليمنى ونزيف بالصدر " فإنه ينحصر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد.

الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٨١/٣/١

لما كان البين من الحكم أنه أورد أن الطاعنين كانوا يمارسون لعني السيف والكرمي وهما من ألعاب القمار المؤثرة طبقاً لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٣٧٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٣

— إن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يجب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائلاً لا تناقض فيه.

— المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القسبي بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل القسبي تناقضاً يستصحب على الملازمة والتوفيق.

الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٩

لما كان من المقرر أنه لا يجب الحكم علو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه إن كان بهمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر كما عليه أن يدعي أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وكان البين من محضر جلسة المرافعة أنه جاء علواً بما يدعيه الطاعن من مصادرة حقه في الدفاع بل إن الثابت أن المحكمة مكنته من إبداء دفاعه كاملاً بما لا يتواءم الإخلال بحق الدفاع ويضحي البني في هذا الخصوص في غير محله.

الطعن رقم ٢١٦٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢١

من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة استدلال الحكم الخطأ في وصف المسؤوليات على فرض حصوله ما دام الثابت بالحكم أن المضبوطات ليست مملوكة للطاعن ذلك بأنه من المقرر أنه يكفي للعقاب على جريمة السرقة ثبوت أن المسروق ليس ملكاً للمتهم.

الطعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٠٢ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٧

من المقرر أن العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطابقته بالأخذ بدليل يعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرواها إليها دليلاً لحكمه ولا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينعى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل يعينه

لناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إلتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات وكان من المقرر أيضاً أنه يكفي أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة لكي يستفاد توافر فعل الإختلاس دون حاجة إلى التحدث عنه صراحة وكان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجنائي وقت ارتكاب الفعل بأنه يخلص المتقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية إمتلاكه ولا يشترط تحدث الحكم إستقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون مستفاداً منه لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها وكانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في الإدانة وإضافتها إلى الأسباب التي أوردتها الحكم الابتدائي والتي لا يجادل الطاعن في أن ها معناها الصحيح من الأوراق - من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من مقارفة الطاعن للجريمة التي دان بها ومن ثم فإن ما يثوره الأخير في هذا الصدد من قالة الفساد في الإستدلال أو القصور في التسبيب لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلاً في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٠
الأصل أنه ليس بلامم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أعلت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني متالقياً يستصمى على الملائمة والتوفيق

الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٠
من المقرر أن إيراد الحكم الإستئنافي أسباباً مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة - الذي إعتقه مقتضاه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها، وكان الحكم الغيائي الإستئنافي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إسهل بقوله " إن وقائع الإتهام والقيود والوصف المنسوب إلى المتهمين سبق أن أحاط بها الحكم المستأنف ومن ثم فلا محل لإعادة مردها تفصيلاً ويوجزها أنه أثناء قيادة المتهم الأول..." وكان في هذا ما يجمل معنى الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي، فإن منعي الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وإن جاء عمالياً في صلبه من ذكر المواد التي طبقته المحكمة، إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي - بالنسبة للطاعن لأسبابه ولأسباب الأخرى التي أوردتها وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المادة ٢٣٨ عقوبات التي طلبتها النيابة

والتي بينها في صدر أسبابه فلا يصح نقضه، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بها.

الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٤٩ مكتب قتي، ٣١ صفحة رقم ٤٩٣ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٠

— من المقرر أن تناقض أقوال الشهود لا يجب الحكم ما دام قد استخلص الإفادة من أقوالهم بما لا تناقض فيه.

— لا يشترط لصحة تسيب الحكم أن يطابق مؤدى الدليل القولى مضمون الدليل القنى في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون الدليلان غير متعارضين بما يستصحب على الملاءمة والتوفيق، ولما كان ما أورده الحكم من مؤدى شهادة الجنى عليها والشاهدين أن الطاعنين إعتدبا عليها بالضرب فأحداثا إصابتهما وبين تلك الإصابات بما أورده من مؤدى التقرير الطبي، فإنه يسوى بعد ذلك أن يكون ذلك الإعتداء قد أسفر عن إصابة واحدة أو أكثر أو لم يترك باجنى عليها أى أثر على الإطلاق.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٤٩ مكتب قتي، ٣١ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٠

— من المقرر أنه لا يجب الحكم خلوه من مواليات تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو واقعة الضبط أو التفتيش.

— من المقرر أن إعتلال الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم لا يبيح ذلك بأن محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم هذه التفاصيل ما يبيد إطراره لها.

— خطأ في الإسناد الذي يجب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها.

الطعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قتي، ٣١ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٠

— من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم مطلقا مع ما إستند إليه الحكم منها، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود — إن تعددت — وبيان وجه اعتدائها بما اقتضت به، بل حسبها أن توردها منها، ما تطمن إليه وتطرح ما عداها، وإذ كان بين من مراجعة محضر جلسة محكمة أول درجة ومحضر جلسة المحكمة الإستئنائية أن ما نقله الحكم من أقوال الشاهدين... و... له صداه فيما شهدتا به في هاتين الجلستين ولم يخرج الحكم من مدلول هذه الشهادة فلا طير عليه من بعد أن يحيل في بيان أقوال الشاهدة الثانية إلى ما أورده من أقوال الشاهدة الأولى ولا يؤثر في ذلك أن يكون للشاهدة الثانية قول آخر عن مكان تواجدها أثناء الحادث ما دام أن الحكم لم يستند في قضائه إلى هذا التفصيل في أقوالها.

- لا كان من شهادة اجنئى عليهما فى جلسئى انحاكمة المشار إليهما أن الطاعن وجه إليهما ألفاظ السباب التى أوردھا الحكم المطعون فى فى مدوناته وذلك فى الطريق العام على مسمع ممن كانوا فىه وذلك على اثر نشوب مشاحنة بينهما وبين الطاعن وشقيقة، فإن الحكم يكون مبرأ من دعوى الخطأ فى الإسناد وعيب للقصور فى التسبب.

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٤٩ مكتب فئى ٣١ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٦

- لا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية للجرمة التى دان الطاعن بارتكابھا وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات - التى كانت من بين الأدلة التى إستخلص منها الإدانة - فى بيان وال يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى إقتضت بها المحكمة وإستقرت فى وجدانھا فإنه ينحسر عنه دعوى القصور فى التسبب.

- لا كان يبين من مراجعة شهادة شاهد الإثبات..... بالتحقيقات فى المقررات المضمومة أنها تتطابق وما أوردھ الحكم بشأنھا وما إستخلصه منها فى شأن نفي حالة الدفاع الشرعى فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من خطأ فى الإسناد فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٤٩ مكتب فئى ٣١ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٨

خطأ الحكم فى القول بعدم وجود التناقض بين التقارير الطبية المقدمة فى الدعوى - بفرض صحة هذا الخطأ - ليس إلا تزيهداً لا أثر له فى منطق الحكم ولا فى تكوين عقيدة المحكمة فى الدعوى ما دامت فى إستدلالھا لم تجمع بين تلك التقارير، فإن ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ مكتب فئى ٣١ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٣

- من المقرر أن القضاء العادى هو الأصل أن انحاكم العاديةى هى المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن افعال مكونة لجرمة وفقاً لقانون العقوبات العام أبأ كان شخص مرتكبھا حين أن انحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات إختصاص إستثنائى مناطه إما خصوصية الجرائم التى تنظرھا وإما شخص مرتكبھا على أساس صفة معينة توافرت فىه وأنه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ إختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين، إلا أنه ليس فى هذين القانونين ولا فى أى تشريع آخر نصاً على إنفراد ذلك القضاء بالإختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقھا حتى الفصل فىھا ولما كانت الجريمة التى أسندت إلى الطاعن معاقب عليها بالمدائين ١٢٦ ١/٢٣٤ من قانون العقوبات، وكانت

النيابة العامة قد قدمته إلى المحاكمة العادية ولم يقرر القضاء العسكري اختصاصه بمحاكمته، فإن الاختصاص بذلك يتعقد للقضاء الجنائي العادي وما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله.

— لما كان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة عادية تبدأ بالفعل الذي إقوله الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً وهذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة حكمة النقض عليه ما دامت قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، وإذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن توافر علاقة السببية بين الفعل التعذيب التي إرتكبها وبين النتيجة التي انتهت إليها هذه الأفعال وهي وفاة الجاني عليه في قوله : " ولما كانت المحكمة ترى توافر علاقة السببية بين فعل التعذيب الذي وقعته المتهم بالجاني عليه وبين النتيجة التي انتهت إليها هذا التعذيب وهي موت الجاني عليه غرقاً فإن حكم المحكمة الثانية من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات يكون قائماً ومنطقياً على وقائع الدعوى، ذلك أن فعل التعذيب الذي باشره المتهم على الجاني عليه منذ بداية وقائع التعذيب بالضرب والإسقاط في الماء الملوّث مع التهديد بالإلقاء في البحر وما أدى إليه ذلك مع استمرار الإعتداء بثلث الصورة على غلام حبل الجية ودفعه إلى حافة رصيف المياه في محاولة لإنزائه بها مرة أخرى سبق للمجنى عليه الضأى من سابقتها، كل ذلك يستتبع أن يحاول الجاني عليه التخلص من قبضة المتهم جلياً كما يستتبع من المتهم دفعاً في محاولة إنزال الجاني عليه إلى الماء أو حتى التهديد به وهو غير متيقن من إجادته الجاني عليه السباحة وقد جرى كل ذلك في بقعة على جانب الرصيف ضاقت بوجود مواسير البزول الممتدة بطولها، هذا التتابع الذي انتهى إلى سقوط الجاني عليه في مياه البحر وهو متعلق بحزام المتهم ثم غرقه وموته يعتبر عادياً ومألوفاً في الحياة وجازياً مع دوران الأمور المعتاد ولم يدخله عامل شاذ على خلاف السنة الكونية ولذا فلا يقبل ولا يسمع من المتهم أنه لم يبلغ حدوث تلك النتيجة الأخيرة وهي موت الجاني عليه غرقاً " وهو دليل سائق يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ويتفق وصحيح القانون فإن ما ينمى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مسند هذا فضلاً عن انتفاء مصلحته في هذا المني لأن العقوبة التي أنزلها الحكم به وهي السجن لمدة خمس سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة تعذيب متهم حمله على الإعراف المفردة عن ظرف وفاة الجاني عليه المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات.

— من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعها إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي ترها وتقدرها التقدير الذي تظمن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي سألها الدلائل لحملها على عدم الأخذ بها.

- المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجد أخلها بما إقتضت به منها بل حسبها أن تورّد ما تظمنن إليه وتطرح ما عداه وهي لا تلزم بأن تورّد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه ولها أن تحول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها كما أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره من الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام أنه قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن طلب إجراء معانة ليلية لمكان الحادث إلا أن هذا الطلب جاء في سياق مراعاته بقصد التشكيك في أقوال الشهود منتهاً إلى طلب الجراءة ولا يفيد معنى الطلب الصريح الجازم الذى تلزم محكمة الموضوع بإجابهه أو الرد عليه لما هو مقرر من أن الطلب الجازم هو الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه.

- المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي إنفتحت عن أى دليل آخر لأن في عدم إيرادها له ما يفيد إطراحه وعدم التحويل عليه.

- القصد الجنائي المطلوب في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات يتحقق كلما عمد الموظف أو المستخدم العمومي إلى تعذيب متهم لحمله على الإعراف أياً كان الباعث له على ذلك وكان توافر هذا القصد مما يدخل في السلطة التقديرية لحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض معى كان إستخلاصها سائفاً مستمداً من أوراق الدعوى.

- من المقرر أن للمحكمة أن تستبطن من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً النتيجة التي إنتهت إليها وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً على الواقعة المراد إثباتها يكفى أن يكون ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات.

للطعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣١ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١

إن تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله أو تناقض رواية شهود الإلثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته ما دام الثابت أنه إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً. وما دام أنه لم يورّد تلك الضمائمات أو يركن إليها في تكوين عقيدته.

للطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٠ مكتب قضى ٣١ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/١٦

لما كان الطاعن قد أرسل القول في طعنه دون أن يبين مضمون المستندات التي عاب على الحكم عدم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة، وهل تحوى دلائعاً جوهرياً مما يعين على

الحكمة أن تعرض له وترد عليه أم لا، وكان من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة
عدة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٠

- لا جناح على المحكمة الإستئنافية إذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد
بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التناظر منطقياً بين
ما عولت عليه هي من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما إستخلصته من هذه الوقائع مخالفاً لما
إستخلصته منها محكمة الدرجة الأولى.

- يكفي في الأحكام الجنائية أن تشكل محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضي
له بالإبراء إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطعن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد
أنها عصمت الدعوى وأحاطت بطروفيها وأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام، ووزنت بينها وبين أدلة النفي
فوجدت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٠

لا يلزم لمساءلة الطاعن عن موت الجنى عليه نتيجة التعذيب أن يكون الموت قد ثبت بدليل معين عن طريق
الكشف على جثته وتشرجه.

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٠

حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تنوالت كافة العناصر
القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورده على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي
إلى ما رتب عليه وقد عرض الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق
النقض فيها ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن دفع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في
الجنائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ كلى إثباتاً بملزمة ١٩٧٣/٤/٢٥ فهو في غير محله إذ الثابت من الأوراق أن
الحكم المشار إليه صدر من محكمة أمن الدولة العليا ولم يقره السيد رئيس الجمهورية عن التهمة الماثلة وأمر
بتاريخ ١٩٧٤/٧/٤ بإعادة محاكمته عن هذه التهمة أمام هيئة أخرى وقد تم ذلك بالفعل وقضت محكمة
أمن الدولة العليا بملزمة ١٩٧٥/٢/١٨ غيابياً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الجحج
المختصة فأحيلت إلى هذه المحكمة حيث أصدرت بتهمة أخرى الحكم المعارض فيه " لما كان ذلك. وكان
من المقرر أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه في المسائل الجنائية أن يكون هناك حكم بات
سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة يتحد موضوعها وسببها وأشخاصها مع المحاكمة التالية، وإذ كان بين

من المقررات المضمومة أن ما أورده الحكم في هذا الشأن له معينه الصحيح من الأوراق، وكان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا في جريمة القتل خطأ موضوع الدعوى الماثلة قد ألغى، فإن ما إنتهى إليه الحكم الابتدائي لأسبابه بالحكم المطعون فيه من رفض هذا الدفع يكون متفقاً وصحيح القانون.

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤

متى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه - خلافاً لما يقول به الطاعن - لم يتخذ من إقرار الطاعن بسبق إكتشاف عجز في عهده مقدار ٣٨ جنياً دليلاً قبله على مقارفته جريمة الإختلاس التى دانه بها فإن نعى الطاعن لى هذا الشأن يكون غير صحيح.

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧٠٤ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤

- من المقرر أن تناقض كل من الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم أو تناقض رواياتهم فى بعض تفصيلاتها بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدرح فى سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه. ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن إليه فى تكوين عقيدته. كما أن حكمه الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما تروح إليه منها والتعويل فى قضائها على قول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى، ولو خالفت قولاً آخر له أو لشاهد آخر، ودون بيان العلة إذ يرجع الأمر فى ذلك كله إلى إطمئنانه إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه ومن ثم فإن ما يثيره الطعن نعياً على شهادة والذى انجنى عليه التى عول الحكم عليها لا يكون مقبولاً لما فيه من مصادرة حرية محكمة الموضوع فى وزن أقوال الشهود وتكوين معتقدها فى الدعوى.

- لا يعيب الحكم إنفاته عن الصلح الذى بين والذى انجنى عليه وبين التهم فى معرض نفي التهمة عنه إذ لا يعدو ذلك أن يكون قولاً جديداً من الشاهدين يتضمن عدولاً عن إتهامه، وهو ما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع، وسلطتها فى تجزئة الدليل. ولا تنترم فى حالة عدم أخلها به أن تورده سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت، التى ساقها الحكم يؤدى دلالة إلى إطراح هذا الصلح.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٧٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٨

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفى التى يقدم بها المتهم ما دام الرد عليها مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة إعماداً على أدلة الثبوت التى أوردها، إذ بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضائه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إنفاته عنها أنها أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى شأن عدم تواجده على مسرح الجريمة وقت وقوعها بدلالة الشهادة الصادرة من

وحده العسكرية، لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٩

يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصورة ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢

- من المقرر أنه يكفى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى بالبراءة ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها عصمت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة البوت التى قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإتهام.

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يرتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما ساقه المدعى بالخفوق المدنية من قرائن تشير إلى ثبوت الإتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في إسناد التهمة إلى المتهم - الملعون حده - ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٥

- لما كان الثابت من المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الضابط له صده من أقواله بالتحقيقات ولم يجد الحكم فيما عول عليه منها عن نص ما أنبأت عنه أو فحواه فقد انحسرت عنه بذلك قالة الخطأ في التحصيل وفساد التدليل. لما كان ذلك، وكانت واقعة الدعوى وفق تحميل الحكم دالة بذاتها على توافر قصد الإتهام في حق الطاعن، ومن ثم يضحى ما يثيره في هذا الخصوص غير سديد.

- إذ كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير العامل الكيماوية وأبرز ما جاء به من ثبوت أن المادة المضبوطة لمخدر الخشيش وهو بيان كاف للدلالة على أن المادة المضبوطة مع الطاعن هى لذلك المخدر، وكان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل أجزائه ومن ثم تنفى عن الحكم ما يثيره الطعن من قصور في هذا الصدد.

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٠

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المقدم..... من ضباط الشرطة العسكرية هو الذى قبض على الطاعن وفتشه بعد أن قامت دلائل كافية على إتصاله بجناية تزوير طلبات التكليف بالحضور أمام المدعى العسكري التى كان الضابط المذكور قد أجرى فيها وقائع الضبط وشرع فى تحقيقها لإختصاص القضاء العسكري بها وفقاً لنص المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الأحكام العسكرية سالف الذكر اعتباراً بأن المحكوم عليه الأول فيها من ضباط الصف بالقوات المسلحة وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بطلان القبض والتفتيش يكون سديداً، ولا يهيمه ما إستورد إليه بعد ذلك من تقرير قانونى خاطئ حين اعتبر جريمة النصب فى حالة تلبس.

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٠

- من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى فى كل جزئية منه، بل يكفى أن يكون جماع الدليل غير متناقض مع الدليل القنى تافئاً يستصحب على الملازمة والتوفيق.

- لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة معينة نسب إلى المتهم إحداثها وثبت التقرير الطبى الشرعى وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغورها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى، ومن ثم لانه لا يجب الحكم ولا ينال من سلامته ما إستورد إليه بشأن باقى الإصابات التى لحقت المجنى عليه والتى ثبت من تقرير الصلة الشرعية أنه لا دخل لها فى الوفاة.

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٧٦ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٠

- لما كان تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يجب الحكم ولا يقدح فى سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقواله إستخلاصاً سافلاً لا تناقض فيه، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أحدها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك، فإن ما يشوه الطاعن فى شأن أقوال المجنى عليه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى إستنباط مقصدتها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

- لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة البتوت التى اطمأنت إليها المحكمة - وهو طلب لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة، فلا على المحكمة إن هى أعرضت عنه وإلتفتت عن إجابته، وهو لا يستلزم منها عند رفضه رداً صريحاً وكان البين من الإطلاع على

محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين طلب ضم القضية رقم... عسكرية الزيتون، وأشار في مرافعته إلى أنه وإن كانت واقعة القضية المطروحة ضمها سابقة على الواقعة موضوع الدعوى إلا أن الدفاع يستدل منها على الخصومة السابقة بين الطرفين، ولما كان الثابت من ذلك أن قصد الدفاع من هذا الطلب لم يكن إلا إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي إطمأت إليها المحكمة ومن ثم فلا يحق للطاعنين - من بعد - إثارة دعوى الإخلال بمحققهما في الدفاع لإلغاف المحكمة عن طلب ضم القضية المذكورة، ولا يقدح في ذلك ما ذهب إليه الطاعنان في أسباب طعنهما من أنهما كانا يرميان من هذا الطلب إثبات إنه لم يكن في مقدورهما الإعتداء على الجنى عليه بسبب ما لحق بهما من إصابات في الواقعة السابقة موضوع القضية المطلوب ضمها، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحصل أن يديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يده بالفعل.

- لما كان ذلك، كان لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك، وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الإصابات التي أنزلها المتهم بالجنى عليه ولا أثرها ولا درجة جسامتها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما إعتديا على الجنى عليه بالضرب مما أحدث به الإصابات التي أثبتها الحكم من واقع التقرير الطبي وأخلهما بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات، فإن معنى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سليم.

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٠

- من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تالفاً يستصحب على الملازمة والتوفيق.

- إذا كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابة الجنى عليه بفجده الأيسر والتي نقلها عن التقرير الطبى الابتدائى وبين العاهة المستديمة التي تخلفت لديه بذلك الفجده والتي أوردتها نقلاً عن التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أنها تعزى إلى تلك الإصابة بما أحدثته من شلل بالطرف السفلى الأيسر مع قدرة على المشى متكباً على عصا فإنه يتحصر عن الحكم ما يشوه الطاعن من قصور في هذا الصدد.

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٨٠

- لما كان البين من مولونات الحكم المطعون فيه أنها وإن أشارت - في معرض بيان وقائع الدعوى وما تم فيها من إجراءات - إلى تقديم المدعى بالحقوق المدنية مذكرة بدلاعه إلا أنها حلت من التحويل على شيء مما جاء بها وكان مؤدى ذلك أن المحكمة ألغت عنها ولم يكن لها تأثير في قضائها ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في هذا العدد يكون غير سليم.

- من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعيتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق بشرط الاستدلال السائق.

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٨٠

- التناقض في أقوال الشاهد - بفرض صحة وجوده - لا يجب الحكم ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

- لما كان حكمه الموضوع أن تعرض عن قالة شاهد النفى ما دامت لا تنق بما شهد به، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقواله ما دامت لم تستند إليها وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة في أنها لم تضمن إلى أقوال هذا الشاهد فأطرحها، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الوجه يتحول إلى جمل موضوعي حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ إطمئنانها إليها كما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٠/٢٩/١٩٨٠

من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفي أن يكون سماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستصعب على الملاعبة والتوفيق، وكان لا تعارض بين ما حصله الحكم عن شاهدي الإثبات من أن الطاعن عدا خلف الجنبى عليه إلى أن لحق به وأعمل فيه الطعن بالسكين في أجزاء مختلفة من جسمه وبين ما نقله عن تقرير الصفة التشريعية من أن الجنبى عليه أصيب بسبع جروح قلبية تحدث من مثل السكين أو المطواة بمقدم يسار الصدر وبأعلا مقدم يسار البطن وبمقدم الركبة اليسرى وبخلفية الفخذ الأيسر هذا فضلاً عن أن جسم الإنسان متحرك ولا يتخذ وضعاً ثابتاً وقت الإعتداء مما يجوز معه حدوث إصابة الأجزاء الأمامية منه والضارب له واقف خلفه أو أمامه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الإعتداء وتقدير ذلك لا يحتاج إلى خبرة خاصة فإن ما ينهه الطاعن من تناقض الدليلين القولى والقنى يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٦٠ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٠

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة لم يبلغ، وهو ما يلتقى فى نتيجته مع القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية قد إقرون بالصواب.

الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١١/٥/١٩٨٠

— لما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم نقلاً عن التقرير الطبى الشرعى — الذى حرر بعد إجراء الصلة التشريعية — له معناه الصحيح من ذلك التقرير ومؤداه أن وفاة الجنى عليه تعزى إلى تلوث موضع إصابة الجنى عليه بأسفل الساق اليمنى بمكروب التيتانوس وما ضاعف ذلك من التهاب رئوى شفى مزدوج، فإن فى ذلك ما يقطع بتوالى رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة.

— من المقرر أن خطأ الحكم فى بيان تاريخ الواقعة — يفرض حصوله — لا يعيه ظاناً أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة.

الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٨٠

— لما كان البين من الحكم أنه قد أحال فى بيان الواقعة إلى الحكم المستأنف الذى بين عند تحصيله واقعة الدعوى أقوال شهود الإثبات بياناً مفصلاً فلا يعيب الحكم المطعون فيه بعد ذلك عدم تكرار سرده لأقوال الشهود.

— من المقرر أنه لا يقدر فى سلامة الحكم تناقض رواية شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها ما دام الثابت منه أنه إستخلص أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته.

— لما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم من أقوالهم له صداه فى الأوراق فلا يمتد الطعن عليه بدعوى الخطأ فى الإسناد أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التى إرتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٠

لما كانت مدونات الحكم قد أبانت فى غير لیس أن جرائم فتح وإدارة الطاعة مسكنها للحدارة وتسهيلاً لباقى المتهمات وإستغلال بغائهن كانت قائمة بالفعل وتوارثت الدلائل على نسبها إليها وقت أن أصبرت النيابة العامة إذن الضبط والفتيش، وكان ما جاء بهذا الإذن من إجراءات الضبط والفتيش حال وجود مخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ — وهو ما حدث فعلاً على النحو الذى أورده الحكم — لم يقصد به

المعنى الذى ذهبت إليه الطاعة من أن يكون الإذن معلقاً على شرط وإذنا قصد به أن يتم التفتيش والتعبط لهذا الغرض أى حال وقوع إحدى الجرائم التى لصحت الطاعة مسكنها وأدواته من أجل إقوفها باعتبار أن هذه الجرائم من مظاهر هذه الإدارة وذلك الفتح بها مفهومه أن الإذن إنما صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعة وليس لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة فإن النعى على الإذن بالاطلاق لصدوره معلقاً على جريمة مستقبلية يكون فى غير محله.

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٨٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٣
- تناقض أقوال الشهود - بفرض حصوله - لا يجب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه.
- لا يقدح فى الحكم إنتازه على أدلة ليس بينها تناسق تام، ما دام ترادفها وتطابقها على الإدانة قاضياً لها فى منطق العقل بعدم التناقض.
- من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يجب الحكم ما دام لا أثر له فى منطقة أو على سلامة النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/٣٠
- لما كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها، فإن فى عدم تعرض المحكمة لأقوال شاهدين مدرجين فى قائمة الشهود ما يفيد إطراحها لما إطمئناناً منها لأدلة الثبوت التى عولت عليها فى حكمها.
- من المقرر أنه ليس بلامم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدلائل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يمسى على الملاممة والتوفيق.

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦
من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض وجوده - لا يجب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً مانعاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢
من المقرر أنه ينبغى ألا يكون الحكم مشوباً بالجهل أو إبهام مما يصغر معه تبين مدى صحة الحكم من لفساده فى التطبيق القانونى على واقعة الدعوى إلا أن المقرر أيضاً أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وإذا كان مجموع ما أورده الحكم المطعون

فيه كاليّا غي تفهم واقعة الدعوى بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة فإنه يتنفي عنه قالة الإجمال والإيهام.

الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/٤

من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثبات منه أنه إستخلص أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٨١/٣/٤

من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستصعب على الملازمة والتوفيق.

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

- تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

- لما كان ما يفرضه الطاعنان من إختلاف وزن المخبر وشكله مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإعطائات كذلك إلى النتيجة اتى إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تشرب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هي إلتفت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن ما دام أنه ظاهر البطلان وبعد عن محجة الصواب.

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٤

- من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفي أن يكون جماع الدلائل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستصعب على الملازمة والتوفيق وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال الشهود من أن الطاعن أطلق النار على الجنى عليه فأصابه - لا يعارض بل يتطابق مع ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن الجنى عليه أصيب من عيارين بأسفل مقدم العنق وبأسفل بين القفص الصدرى وأن الإصابة الأولى حدثت والضارب للأمام من الجنى عليه وعلى يسار ويميل من أعلى لأسفل، وأن الإصابة الثانية حدثت والضارب في نفس مستوى الجنى عليه. وعلى فرض صحة ما يفرضه الطاعن من أن الشهود قرروا أن الطاعن والجنى عليه كانا في مسوى واحد وقت إطلاق العيارين فإنه لا تشرب على الحكم إن كان قد عول على شق من أقوال الشهود، وهو ما تعلق

بإطلاق الطاعن النار على الجنى عليه، ولم يعأ بقالتهم فى الشق الآخر أن الجنى عليه والطاعن كانا فى مستوى واحد وقت الإطلاق ولم يوردها فى بيانه مضمون أقوالهم، ولا يعتبر هذا السدى تساهى إليه الحكم إلتفاتاً على الشهادة أو ما يقوم به التعارض بين الدليلين فى هذا الخصوص إذ من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورء من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمنن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تتفق فيه منها إذ المرجع فى هذا الشأن إلى إقتاعها هى وحدها.

— لا ينال من الحكم خطؤه فى الإسناد فيما إستطرد إليه بعد أن إستوفى رده على طلب الطاعن من أن التقرير الإستشارى لم ينف قدرة الجنى عليه على التكلم بتعلل إذ لا يجب الحكم بزيده، فيما لم يكن فى حاجة إليه ما دام أنه أقام قضائها على أسباب صحيحة كافية بلذاتها لحمله.

الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/١

إن تناقض أحد الشهود أو تضاربه فى أقواله — بفرض حصوله — لا يجب الحكم أو يقدح فى سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوال الشهود إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، ولا يجب كذلك أن يحيل فى بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٨١/٣/٩

لما كان الحكم الطعون فيه قد إستند فى قضائه ببراءة المظنون بتهمة من جريمة إحراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص إلى عدم ثبوت صلاحية ذلك السلاح لعدم ضبطه، وكان ما ذهب إليه فى هذا الشأن سائفاً يؤدى إلى ما ربه عليه، فإن معنى الطاعة عليه فى هذا الخصوص لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٧

الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورء فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها.

الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥

— من المقرر أنه لا يجب الحكم إلفاته عن الرد على أحد أدلة الإتهام ما دام قد إشتعل على ما يفيد أن المحكمة طلعت إليه، وفى إغفال الرد عسى ذلك الدليل ما يفيد حتمناً أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمنن معه إلى إدانة المتهم.

— من المقرر أن الخطأ فى الإسناد الذى يجب الحكم هو الذى يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سرق هذا الإقتناع. ولما كانت الطاعة تسلّم فى أسباب طعنها بأن

أقوال الشاهدين قد تضمنت الواقعة الجوهرية التي عول عليها الحكم وأخذها سنداً لقضائه وهي وضوح التزوير الحاصل في إحدى صفحات الرخصة، وكانت الرخصة ما هي إلا محرر متكامل والتزوير الحاصل في إحدى صفحاتها بطريقة مفضوحة لا يؤدي إلى إغداغ الناس بها مما لا يصح إعتبره تزويراً مستوجباً للعقاب، فإنه لا يعيب الحكم - بفرض صحة ما تقوله الطاعنة - أن تكون رواية الشاهدين قد خلت من بعض تفصيلات لم يكن لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٤٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

- لما كان الحكم المطعون فيه لدى بيانه واقعة الدعوى وعند تحصيله مؤدى أقوال المجنى عليها قد أورد أن المتهم الرابع " الطاعن " جذبها من فراغها وكفها وأدخلها إلى غرفة النوم حيث قام بموالعتها كرهاً عنها وكان بين من مطالعة المقررات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليها سواء بمحض الشرطة أو تحقيق النيابة له صداه وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد في هذا الشأن لا يكون له محل بما تتحل معه منازعته في سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا يقبل إثارته لدى محكمة النقض.

- لما كان من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة. فإنه لا يجدي الطاعن ما ينهيه على الحكم فيما سجله على لسانه من أن ملامح وجه المجنى عليها كانت تدل على عدم موافقتها إذ أن هذه الواقعة الفرعية - بفرض ثبوت خطأ الحكم فيها ليست بل ذات أثر في منطقته ولا في النتيجة التي انتهى إليها والتي عول فيها - على ما هو واضح من ساقه على شهادة المجنى عليها وإعوان المتهم الأول وأقوال.....

الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٩

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي انفتحت عن أي دليل آخر في الأوراق لأن في عدم إيرادها له أو التحدث عنه ما يفيد إطراره وعدم التعويل عليه.

الطعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٤

- من المقرر أنه لا يتقدم في إستدلال الحكم إتناؤه على أدلة لا يجمعها التاسق التام ما دام قد إستخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه.

—من المقرر أن تحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.

— لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه يستخلص أقوال الشاهدين بما أدليا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع أنها لم ترد بنصها الذي حصله الحكم إلا في أحدهما دون الآخر ذلك بأن الخطأ في تحديد مصدر الدليل — بفرض وقوعه — لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح في الأوراق.

— لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ولا يؤثر في النظر إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن تحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها.

— لما كان محامي الطاعن لم يعرض على مماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل بإجراء من إجراءات التحقيق بالجلسة وفقاً للمادة ٣٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يعيب الحكم — من بعد — إذا هو إعتد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه وإن كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها قانوناً إلا بخلف اليمين إلا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلي بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة، فالشاهد من إطلع على الشئ عياناً وقد إعتبر القانون في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية — الشخص شاهداً بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن — يحلفها ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد مع على سبيل الإستدلال، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال والد الجنى عليها التي أداها بجلسة المحاكمة بغير حلف يمين فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها.

— الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتاعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق كما أنها غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان.

— من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القوي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستصعب على الملازمة والتوفيق.

— تحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها وما دامت قد إطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها في ذلك.

- التناقض الذى يطل الحكم هو الذى يكون واقعا فى الدليل الذى نأخذ به المحكمة لجعله متهادما متساقطاً لا شئ منه باقيا يمكن أن يعتبر فواما نتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها
- من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة الجزم فيما لم يجزم به الخير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت له
- أخذ الحكم بدليل إحتمالى غير قاطح فيه ما دام قد أسس الإدانة على اليقين.
- إذا كان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع فلها وهي تقضى فى الدعوى أن ترجع بين آراء الخبراء المتعارضة.
- إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب.
- من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته احتامية.
- إذ يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب مناقشة الطبيب المعالج أو معاينة مكان الحادث فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها لزوماً لإجرائه.

الطعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ مكتب قضاى ٣٢ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧

بحسب الحكم لينم تدليه ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعبه فى كل جزئية يترها من جزئيات دفاعه، لأن مفاد إنفاذه عنها أنه أطررها.

الطعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ مكتب قضاى ٣٢ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٣

لا يعيب الحكم ما استورد إليه تزيده - مما لم يكن بحاجة إليه - فى صدق أقوال الجني عليه بقدره من يقيم فى الزيف على التعرف على من يقيم معه وتمييز أنواع الأسلحة ما دام أنه أقام قضاءه بنبوت الجريمة وإطراح دفاع الطاعن على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيده إليه فى منطقة أو فى النتيجة التى إنتهى إليها، هذا إلى أن ما إستند إليه الحكم فى هذا الشأن هو من العلم العام فإن النعى على الحكم بالإستناد إلى غير الثابت فى الأوراق يكون نعيًا غير سديد.

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨١

لما كان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تيرره الظروف وكانت ملاحقة المتهم على أثر فراؤه لإستكشاف أمره هي إستيقاف وكان الفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب، ما دام للإمتناع وجه يسوغه وكان ما إستخلصه الحكم من أن فرار المتهم كان عن خوف لا عن رية فيه، هو أحد الإحتمالات التي يتسع لها تفسير مسلكه، وكان لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على إحتمال ترجح لديها بدعوى قيام إحتتمالات أخرى قد تصبح لدى غيرها، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه، ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٧٧٥ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨١

- من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالחס الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتم عما يضمنه في صدره وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

- الأصل أن تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى، وحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب ما دام إستدلالها سليماً ويؤدي إلى ما إنتهى إليه.

- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت إرتكابه الفعل أنه يخلص المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكة بنية تملكه.

- من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات، فلها بهذه المناسبة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المعزى إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقريرها على أسباب سائفة.

- الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقريرها على أسباب سائفة.

- تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تنزع بسبب خبر آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ما دام إستنادها إلى الرأي الذي إنتهت إليه لا يجالي العقل والمنطق.

- لما كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على محكمة الجنايات أن تأخذ رأى المفتي قبل أن تصدر حكمها بالإعدام، إلا أنه ليس في القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين رأى المفتي أو تفنده.

- خطأ الحكم في بيان طلبات النيابة العامة بدمية لا يعيبه لأنه خارج عن نطاق استدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ مادياً من كاتب الجلسة لا يفي على لارئ الحكم.

- من المقرر أن للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخير في تقريره.

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

- الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع اثره.

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٢ صالحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨١

- لما كان بين من الحكم أنه عرض للدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بوجود المخدر في سيارته ورد عليه بأنه من غير المقبول ألا يعلم بذلك وهو مالك لها وكانت يده مسوطة عليها طوال فترة قيادتها من تركيا محوفاً بها عدة دول عربية حتى وصل بها إلى أراضي الجمهورية التي قرر أنه كان يجمع قبضاً أربعة أيام فقط فيها. لما كان تقصي العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورّد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يسرّج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملاساتها على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط بالمخاض السرية التي أعدت بسيارته وعلى علمه بكنهها وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص رداً سائفاً في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافراً فعلياً - فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض.

- من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة. وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به إطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء معاينة السيارة وكان هذا الدفاع لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الأدلة التي إطمأت إليها المحكمة ويعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلزم المحكمة بإجابهه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له عمل لما كان ذلك، وكان بين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أمرت - استجابة لطلب الطاعن - بضم الحرز الخاص بأوراق ملكية السيارة وأجلت الدعوى عدة جلسات لتفليذ هذا القرار حتى جلسة ١٩٧٩/٩/٩ حيث ألدت النيابة العامة بعدم وجود حرز كهذا على ذمة القضية وكان الحكم قد

عرض للدفاع الطاعن في هذا الصدد بقوله " كما ان طلب الدفاع ضم الأوراق الخاصة بملكيه السيارة فرغم أنه ثابت من خطاب النيابة المؤرخ ١٩٧٩/٩/٨ أنه ليست للمتهم أوراق مودعة على دمة الجنائية إلا أن هذا الطلب لا يغير من حقيقة أن المتهم أقر بملكية السيارة ومن ثم فإن المحكمة ترى أن هذه الطلبات جميعها غير منتجة في الدفاع وتلغت عنها " ولما كانت المحكمة قد إستجابت إلى طلب الطاعن وأمرت بضم أوراق ملكية السيارة تحقيقاً لدفاعه فتعذر ذلك لعدم ضبطها على دمة القضية - على نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه - وكان الطاعن لا يدعى وجودها فإنه لا تخريب على الحكمه إذا هي فصلت في الدعوى دون أن تضم هذه الأوراق ولا تكون قد أدخلت بحق الدفاع لما هو مقرر من أن إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالإدانة، ما دامت الأدلة في الدعوى كافية للثبوت.

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٩٩١ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦

لما كانت المحكمة قد برزت لثباتها عن طلب الطاعن ندب غير بقبولها " أنه طلب موضوعي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة، ولا لإثبات إستحالة حصول الواقعة كما وردت بأقوال شاهد الواقعة المهندس... " وأن البادي أن القصد منه هو مجرد إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأن إليه المحكمة بعد أن وضحت لديها الواقعة " وإذ كان هذا الذي يبرر به الحكم كافيًا ويسوغ به رفض طلب الطاعن، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب ندب غير إذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه.

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٥

القاضي الجنائي عملاً بمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ليس ملزماً ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة كما أنه غير ملزم ببيانها إذا قضى بالبراءة ورفض دعوى التعويض المقامة من المدعى بالحق المدني معاً وحسبه أن يكون حكمه مسبباً تسميياً كافياً ومقتنعاً أن هذه المادة لا توجب الإشارة إلى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه إلا في حالة الحكم بالإدانة فإذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة إلى مواد الاتهام.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/١٩

- مفاد إيراد الحكم الإستئنافي أسباباً مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي إعتقه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها.

- من المقرر أن المحكمة لا تلزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها.

الظعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ١٢/٢٠/١٩٨١
تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الظعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١١/١٠/١٩٨١
- من المقرر في أصول الإستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

- تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركز إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة.

الظعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٨١
حكمه الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومآثر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، حسبما يؤدي إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في الطل والنطق وما أصحها في الأوراق.

الظعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٨١
- لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينشأ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.
- من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدد الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جرمية التقليد والتزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

الظعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٨١
- من المقرر أنه لا يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجناح الظعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة منعه من مباشرة حقه في الدفاع.
- من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر الموجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الضار الذي حكم بالتعويض من أجله، ولا يقدح في سلامته عدم بيان وجه الضرر الأدبي والمادى ما دام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية

الأمر الذى يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض وذلك لما هو مقرر من أنه إذا كانت الخسمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه، فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به.

الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨١

لا يقدح فى استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعى قد تملر عليه تحديد نوع أو عيار المقضوف لعدم استقراره بمسح الجنى عليه وأنه أجاز حدوث إصابة الجنى عليه من مثل الطنبجة المضبوطة دون أن يقطع بذلك لما هو مقرر أن عكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت له ولها وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره، هذا فضلاً عن أن أخذ الحكم بدليل إحتمالى غير قادح فيه ما دام قد أسس الإدانة على اليقين.

الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١١/٤/١٩٨١

- لما كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية - بنصاب معين فى الشهادة وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه طالما أن له ماخذة الصحيح فى الأوراق، فإن تعويل الحكم الملعون فيه على شهادة شاهد واحد ليس فيه مخالفة للقانون وينحل نعي الطاعن فى هذا الصدد إلى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب. هذا فضلاً عن أن الجريمة الماثلة من جرائم العازير التى تثبت بشهادة شاهد واحد على خلاف جرائم الحدود والقصاص فى الشريعة الفراء.

- لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف عكمة الموضوع، فمتى كانت الخسمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى ذلك - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وما إضطردت إليه المحكمة من قولها " والتى كشفت عملية الضبط عن صحتها " إنما كان بعد أن ألصحت الخسمة عن إطمئنانها لجدية التحريات التى إبنى عليها إذن التفتيش ولا يتأدى منه ما يذهب إليه الطاعن من أنه سبب إقتناع المحكمة بمجديتها.

- إذ كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطقة، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من أن صنع الميزان الثلاث

وجدت ملوثة بآثار المخبر حالة أن التقرير أشار إلى تلوث واحدة منها فقط ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطقته ولا في النتيجة التي انتهى إليها.

— المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم.

الطعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٢ صفحة رقم ١٢١٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩
الخطأ في الإستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة، وكان ما يثيره الطاعن من نفى حصول اجتماع بين المتهمين في تاريخ معين ومن خطأ الحكم في تحديد عدد أبواب القمصان المسروقة لا أثر له — يفرض صحته — في منطق الحكم أو في النتيجة التي خلص إليها لأن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٣ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/١٧
عقيدة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تتق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما لم تستند إليها في قضائها وفي قضائها بالإدانة إستناداً لأدلة الثبوت التي أوردها دلالة على أنها لا تلمعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ولما الطاعنون لم يفصحوا عن ماهية أوجه الدفاع التي يقولون أنهم أثاروها وأغفل الحكم العرض لها وذلك حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يثيرونه في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٥١ مكتب قضى ٣٣ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي أن يتشكل القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم متى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه ما دام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة وأقام قضاءه على أسباب تحمله وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأدلة الثبوت، فيها بما يكشف عن تمحيصها والإحاطة بطرفيها وأدلة الإتهام فيها — خلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المظنون ضده محل شك للأسباب الساتفة التي أوردها فإنه لا يكون ملزماً من بعد أن يرد على كل دليل من أدلة الإتهام لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حملاً أنه أطرحه ولم ير فيه ما يطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ومن ثم لا يعيب الحكم المطعون فيه وهو يقضى بالبراءة وما يوجب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديده لا قد يكون المدعي بالحقوق المدنية قد ساقه من قرائن تشير إلى ثبوت الإتهام.

الطعن رقم ٤٤٢٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها - إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها صادرة منها.

الطعن رقم ٤٤٤٩ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٩

- لا يجب الحكم عدم تحديثه صراحة وعلى إستقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها ما دامت الوقائع كما أثبتها تفيد توافر هذا العلم لديه.

- من المقرر أنه لا يجب الحكم خطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما يتعده عليه الطاعن من خطئه في الإسناد فيما نقله عن الشهود بخصوص عبارة " ورقة واحدة " - على فرض وجوده - لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا النعى لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٥٤١٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس يلزم أن تتطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملاءمة والتوفيق وكان يبين لما حصله الحكم من أقوال شاهد الإثبات أن الطاعن دفعه أرضاً فأصيب، وكان ما نقله الحكم عن التقرير الطبي يفيد إصابة الشاهد بسحجات وكدمات بفروة الرأس والكوع الأيسر وهو ما لا يتناقض مع أقوال الشاهد بل يتلاءم معه، فإن دعوى التناقض بين الدليلين القولي والفني تكون ولا محل لها.

الطعن رقم ٥٤٤٦ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٨

لما كان الطاعن لا يدعي في أسباب طعنه أن الدعوى المباشرة قد رفعت بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى يضحى دفعاً قانونياً طاهر البطلان بعيداً عن حجة الصواب ومن ثم فلا تبرير على الحكم أن هو ألغت عنه ولم يرد عليه.

الطعن رقم ٥٥١١ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦

من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد إنطوى على تقارير قانونية خاطئة ما دامت لم تمس جوهر قضائه وكانت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتفق والتطبيق القانوني السليم.

الطعن رقم ٥٦٠٥ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٧٦ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٢

لما كان الثابت من حكم محكمة أوب دوحه انه اشار الى المواد التي طلب النيابة العامة تطبيقها. وحلص إلى ادانة الطاعن طبقاً لها وقد اعتنى الحكم المطعون فيه بسبب حكم المستأنف وفي ذلك ما يكفي بيان مواد القانون التي عوقب الطاعن بمقتضاها

الطعن رقم ٩٧٨ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٢

- لما كان صدر المرأة ولديها كلاهما تعبير لفهوم واحد ويعد من المصورت التي تحصر دائماً على عدم المساس بها فإمساکه بالرغم عنها وبغير إرادتها بقصد الاعتداء على عرضها هو مما يخلش حيائها ويمس عرضها ويعتبر هنك عرض. فإن ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في الإسناد يكون غير سديد، على فرض صحة ما يدعيه من أن الجنى عليها قررت أنه أمسك بها من صدرها

- لما كان الركن المادى في جريمة هنك العرض لا يستلزم الكشف على عودة الجنى عليه بل يكفي لى تولو هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على عرضه قد بلغ من اللعش والإخلال بالخفاء والعرض درجة تسوغ إعتباره هنك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات الجنى عليه أم من غير هذا الطريق

- للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة معنى إطمأنت إليه وأن تلغى عما عده دون أن تبين العلة أو موضع الدليل فى أوراق الدعوى ما دام له أصله الثابت فيها وهو ما لا يجادل فيه الطاعن، فإنه لا يكون محل النعى على الحكم فى هذا المقام.

- لا يقدر فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال المتهم إعرافاً طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للإعراف

- محكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها من أى دليل تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح فى الأوراق.

- المحكمة ليست ملزمة فى أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقاً للحقيقة.

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٢٣ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٢

لما كان من المقرر أن البيان المول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجية عن سياق هذا الإقتناع، فإن ما إستطرد إليه الحكم بعد أن إستوفى دليله فى إلبات فعل القتل العمد بغير سبق إصرار وبعد أن أفاض فى أسباب إستبعاد هذا الظرف - من قوله فى معرض

وصف الفعل الذي قارن فيه الطاعة أنها بيت النية على قتل الجنى عليه وأعدت لذلك سكيناً يكون سهواً وخطأ مادياً غير مؤثر لا يمس منطق الحكم ما دام قد أقام قضاءه على أسباب صحيحة غير متناقضة كالفئة بذاتها حملة.

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٨

من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحمل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٤

لا يجب الحكم بخطوه في الإستناد فيما حصله من أقوال الجنى عليه من أن عصا إستعملت في الإعتداء عليه إلى جانب الضرب بالأيدى والركل بالأقدام - على غلاف الغابت بالأوراق - طالما أنه - بفرض صحته - غير مؤثر فيما إستخلصه من نتيجة وما دام أن آلة الإعتداء ليست من أركان الجريمة التي دين بها.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٥

لما كان بشرط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً في الجدول الملحق بالقانون الذى إنطوى على نصوص التجريم والعقاب وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل وكانت المادة المجرم حيازتها تحت بند ٩٤ من ذلك القانون والمضافة بالقرار الوزارى رقم ٢٩٥ سنة ١٩٧٦ هى مادة "المياكوالون" وليست مادة الموتولون الواردة بقرار معامل التحليل الكيماوية، فإنه كان يصح على المحكمة أن تنقصى - عن طريق الخبر الفنى - ما إذا كانت المادة المضبوطة هى لعقار المياكوالون أم أنها لفيره.

الطعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٥

من المقرر أن إستحالة تحقيق بعض أوجه الدلائل لا يمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت.

الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٨

ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشئ قد أقترع معه على هذا الأساس.

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٢

من المقرر أن المحكمة لا تلزم في أصول الاستدلال بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، ومن ثم فإن معنى الطاعن بخصوص إلغاء الحكم عن أقوال الشاهد رئيس الحملة العمومية - والتي لم يعول عليها ولم يكن لها أثر في عقيدته - يكون ولا محل له.

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٣

- لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن الأول إعمال حكم المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً في حقه ورد عليه في قوله "... فإنه واضح من عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة أن المشرع هدف بهذه المادة المستحثة على مجرد عرض الوساطة في الرشوة أو قبول هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا الحد دون أن يصل الأمر إلى إسهامه في عرض الرشوة، وواضح أن عرض الوساطة غير عرض الرشوة والثابت في حق المتهم أنه قام بعرض الرشوة ولم يقف أمره عند حد عرض الوساطة " وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائفاً في إطراح هذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم.

- لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم إعلان أمر الإحالة لا يبنى عليه بطلانه، وأن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق، وأن ما يصدره مستشار الإحالة من قرارات لا يعد أحكاماً في المعنى الصحيح للقانون فلا محل لإعضاع أوامره لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان فضلاً عن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد إتصافها بها يقتضي إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة، وأن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكاليف بالحضور ليست من النظام العام، فإذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان، وإنما له أن يطلب تصحيح التكاليف أو إستيفاء أي نقص فيه وإعطائه ميعاداً ليحضر دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى، لما كان ذلك فإن ما ينهه الطاعنان معاً على عدم إعلانهما بأمر الإحالة يكون في غير محله.

- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر شيئاً عما ينهيه في أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة فليس له من بعد أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض إذ هو لا يعنو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم، هذا إلى أنه ليس ما يجمع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالناقشة.

- لما كان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كافة الإجراءات التي أتت مع الطاعن فقد سبق في عبارة مرسله مبهلة بما لا يعد دفعاً جدياً تلزم المحكمة بالرد عليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

- لما كان الحكم قد حصل دفع الطاعن الأول ببطلان إعزافه واستجوابه. وبعد أن رد عليه بما يكفي لإطراحه عن أن إعزاف الطاعن بجلسة المحاكمة وموافقته على إستجوابه وإجابته بما لا يخرج عما تضمنه تحقيق النيابة العامة يؤكد عدم صحة هذا الدفع، وإذا كان الطاعن لا يجادل فيما أسنده إليه الحكم في هذا الخصوص، فإن ما يثيره في شأنه يكون غير سديد.

- من المقرر أن العذر الملقى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مقصوراً على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة كما هو الحال في واقعة الطعن، فإن منى الطاعن في شأن تمسكه بالإعفاء لا يكون له محل.

- لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن الأول إعمال حكم المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً في حقه ورد عليه في قوله "... فإنه واضح من عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة أن المشرع هدف بهذه المادة المستحدثة على مجرد عرض الوساطة في الرشوة أو قبول هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا الحد دون أن يصل الأمر إلى إسهامه في عرض الرشوة، وواضح أن عرض الوساطة غير عرض الرشوة والثابت في حق المتهم أنه قام بعرض الرشوة ولم يقف أمره عند حد عرض الوساطة " وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم كائناً ما كان في إطراح هذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم.

- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول لم يتمسك بسماع شهود - على خلاف ما ذهب إليه في أسباب طعنه - فليس له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم إتخاذها إجراء لم يطلبه منها.

- لما كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي سعى بنفسه إلى رئيس المحكمة المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي إتفقا على اللقاء فيها، وأنه هو الذي عرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على الإتفاق الذي جرى بينهما والطاعن الثاني، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذي إنزلق إلى مقابلة جريمة عرض الرشوة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة. وإذا كان ما أثبتته المحكمة فيما تقدم كائناً ما كاناً لإدانة الطاعن الأول بجريمة عرض الرشوة، فإن ما يثيره عن القول بأن المبلغ هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة، أو أن الحكم لم يفصح عن الأفعال المادية التي صدرت منه - لا يكون صحيحاً.

- لما كان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل منهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته، فإن ما يثيره الطاعن الأول عن مقدار العقوبة التي أوقعتها المحكمة عليه بالمقارنة بالعقوبة التي أوقعتها على المحكوم عليه الآخر، لا يكون مقبولاً.

- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة. أن رجال السلطة القضائية يدعون في عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات، وكان الحكم قد عرض للطاعن بأن رجال القضاء لا يعدون من الموظفين العموميين في صدد تطبيق هذا النص وبالحسار هذه الصفة عن المبلغ لفقدانه صلاحية الفصل في الدعوى ورد عليه بأنه قول ظاهر الفساد " إذ أنه من المقرر أن المواد بالموظف العام بحسب " قصد الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات كل شخص من رجال الحكومة يده نصيب من السلطة العامة، ولا عرة بالنظام القانوني الذي يحكم طائفة معينة من الموظفين، فلا يشترط خضوعه للقانون الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة إذ أن هناك طوائف من الموظفين يخضعون لأنظمة خاصة كأعضاء الهيئات القضائية وهيئة التدريس بالجامعات وأفراد القوات المسلحة والشرطة، ولم يفر أى جدال أو خلاف في أنهم يدعون في نطاق الموظفين العموميين بالنسبة لتطبيق المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أما القول بأن رئيس المحكمة بعد أن جالس المتهم المعروض أمر قضيه عليه قد فقد صلاحيته وإنقطعت صلته بالدعوى فهو قول يتضمن مغالطة كبيرة إذ أن المتهمين وهما يعرضان عليه الرشوة كأنهما يعلمان بأنه القاضى الذى سيفصل فى الإستئناف المرفوع من المتهم الثانى وصاحب الإختصاص ". وكان ما أورده الحكم فيما سلف صحيحاً فى القانون ذلك بأن فقد القاضى صلاحيته للفصل فى دعوى معينة لا صلة له - بحسب الأصل - بولايته للقضاء، ولا يوجب عليه انحسار صفة الوظيفة العامة عنه فى خصوص المادة ١٠٩ مكرراً ساقطة الذكر، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى شأن ذلك لا يكون له محل.

- من المقرر أن محكمة الموضوع الحق في أن تستخلص جماع الأدلة والناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسيماً يؤدى إليها إلتاعها وأن تطرح ما يثالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولما أصلها فى الأوراق، ولا يشترط أن تكون الأدلة التى إعتد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ونتيجة فى إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين.
- إن القانون لم يرسم شكلاً أو غطاءً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، بل يكفي أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة.

- إذ كان البين من الحكم أن مجموع ما أورده كافٍ وسائغ في تفهم ما خلص إليه من أنه إتفاقاً تم بين الطاعنين ورئيس المحكمة - المبلغ عن دفع مبلغ الرشوة للأخير مقابل إصداره حكماً ببراءة الطاعن الثاني في قضية تهريب كانت منظورة أمامه، مما تقتضاه صحة مسألة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً فإنه ينتهاء الحكم إلى ذلك يكون قد أصاب صحيح القانون.

- لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الثاني بأن المبلغ الذي دفعه كان أنعاباً للطاعن الأول باعتباره مدافعاً عنه ورد عليه بقوله " فإن هذا الأمر يكذبه أنه كان قد وكل محامياً ليتولى الدفاع عنه وأفضل باب المرافعة ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو إلى توكيل محام آخر، كما يقطع بكذبه فيما ذهب إليه من مقابله ومعه المتهم الأول لرئيس المحكمة بفندق هيلتون وتحديثه معه في شأن قضية وإن كان الحديث لم يتضمن صراحة أمر الرشوة إلا أنه كان معروفاً ضمناً من ظروف هذا اللقاء أن رشوة متدفع مقابل حصوله على حكم بالبراءة وإن كانت آداب الحديث حالت دون التصريح بأمر الرشوة إلا أن أمرها كان مستقراً في يقين المتهمين وهو ما عبر عنه المتهم الأول في حديثه مع رئيس المحكمة عند مقابله بمنزله يوم ١٩٨٩/١٢/٣١ والمسجل بالصوت والصورة من أن المعنى في بطن الشاعر. وكان هذا الذي أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في أطراح دفاع الطاعن الثاني من أن ذلك بمثابة آتاع للمحامي لا رشوة فإن نية في هذا الخصوص يكون غير سليم.

- من المقرر أن التفاضل الذي يعيب الحكم ويطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة أما النعي على الحكم بالتناقض وإخلال فكرته عن وقائع الدعوى تأسيساً على أنه أورد في شق منه أن الجنى عليه إستجاب لعرض الرشوة وقبلها ثم أدانته الطاعن الثاني بجرمة عرض رشوة لم تقبل لمردود بما هو بين من مدونات الحكم من أنه إنتهى إلى الإدانة بناء على يقين ثبت لديه من أن الجريمة القائمة هي جريمة عرض رشوة لم تقبل وإنما تظاهر المبلغ بقبولها وما كان يبراه لما أشار إليه الطاعن الثاني بأسباب طعنه إلا بمناسبة إستعراضه للوقائع بما لا ينفي هذا التظاهر، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن الثاني في هذا الصدد يكون في غير محله.

- لما كان ما أسنده الحكم للطاعن الثاني من أنه طلب من الجنى عليه الحكم ببراءته من قضية التهريب التهم بها له صدق في أقوال هذا الأخير بحضور جلسة المحاكمة، كما أن الطاعن الأول أقر بحضور الجلسة

ذاتها بتسليمه النقود للمجنى عليه، على خلاف ما يلعب إليه الطاعن الثاني في أسباب طعنه فإن دعوى الخطأ في الإسناد تكون في غير محلها.

الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٨٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٠

لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدلع بطلان إذن التفتيش لإبنتائه على تحريات غير جدية بأسباب سائفة، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٧٢٨ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٥

لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته تناقض أقوال الشهود أو تعارضها - بفرض حصوله - ما دام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٤١٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٢

التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أتجه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده الحكمة.

الطعن رقم ٤٣٢١ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦

من المقرر أنه إذا كانت الحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه إظهاراً لوجه الحق فيه - فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل ما دام ذلك ممكناً، فإذا استحال تحقيق الدليل أو تعلمر فلا على الحكمة إن هي مضت في نظر الدعوى وفصلت في أدلتها القائمة، ولا يكون هناك محل للنهي عليها أنها حكمت في الدعوى دون إجراء هذا التحقيق التي أمرت نفسها بتحقيقه ما دام هذا التحقيق لم يكن في مقدورها تنفيذه - وكان ما أورده الحكم فيما سلف - قاطعاً في الدلالة على أن الحكمة لم تال جهداً في سبيل تحقيق طلب النيابة العامة بإتخاذ إجراءات الإنابة القضائية لتقديم حقيقة الحساب المصروفى وإذا تبين لها أن إتخاذ هذا الإجراء - الذي قدرت جديده - اضحي معتلراً للأسباب السائفة التي أوردتها فإنه لا يعيب الحكم أن يفصل في الدعوى بمآلتها إستناداً إلى الأدلة والعناصر المطروحة.

الطعن رقم ٤٣٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٥

لا يقدح في الحكم، إبتاؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام، ما دام ترادفها وتظاهرها على الإدانة قاضياً لها في منطق العقل بعدم التناقض.

- لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أنه ليس بـ لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوليق، وكان الحكم المطعون فيه لم يحصل من أقوال المجنى عليه الثالث أن الأرض مسوية بمكان الحادث بل أورد من أقواله أن عمه المجنى عليهما الأولين كانا جالسين "على مصطبة" بينما كان هو جالساً على مقعد يتناولون جميعاً طعام الإفطار وأنشاء ذلك دخل عليهم الطاعنون حاملين بنادق سريعة الطلقات وما أن إقربوا منهم إلى مسافة أربعة أمتار حتى أطلقوا عليهم أعيرة نارية أصابت عمه كما أصابته إحداها فى ساقه اليمنى فسارع باهروب بينما استمر الطاعنون فى إطلاق الأعيرة على عمه، ونقل عن التقرير الطبى الشرعى الموقع عليه أن إصابته بالساق اليمنى نارية تنشأ من عيار نارى معمر بمقدوف مفرد يتعذر تحديد نوعه لعدم إستقراره وأطلق من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ويمكن حدوثها وفق التصوير الوارد بأقواله وفى تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ومن كل من البندقية الروسى المضبوطة وأى من الطلقات والمقلولين من عيارهما وأيضاً من أى من البندقيين آلى أنقليد المضبوطين وكذا من أى الطلقات الشيكى والألماني، وإذا كان ما أوردته الحكم من أقوال المجنى عليه المذكور لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل القنى فيما تقدم فإن ما يثريه الطاعنون من قالة جمع الحكم بين دليلين متناقضين يكون على غير أساس.

- لما كان من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها. وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن توردها منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه، وإذا كان الطاعنون لا يجادلون فى أن أقوال الشاهدين و..... متفقة فى مجلتها مع ما استند إليه الحكم منها فى الواقعة الجهرية المشهود عليها وهى مشاهدتهما الطاعنين حاملين أسلحتهم متجهين بها صوب مكان جلوس المجنى عليهم ثم سماعهما صوت الأعيرة النارية فلا يؤثر فى سلامة الحكم اختلاف أقوالهما فى غير ذلك إذ أن مصاد إحالة الحكم فى بيان أقوال ثانيهما إلى ما حصله من أقوال أولهما فيما إتفقا فيه أنه لم يستد فى قضائه إلى ما إختلفا فيه من أقوال طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً فى حكمها ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل.

- لما كان ما يثريه الطاعنون فى شأن عدم إشتغال التبليغ عن الحادث على أسماء الجناة مردوداً بما هو مقرر من أنه لا عبرة بما إشتغل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مما إستخلصته من

التحقيقات فإن النعمى على الحكم فى هذا الخصوص يتصل إلى جمل موضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لما فى عقيدتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

- لما كان ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يستتبه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنظمة تنقلها إلى مجال العمل والتطبيق وبالتالي فإنه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها فى تشريع وضعى.

- لما كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بدليل معين - إلا إذا نص على ذلك بالنسبة لجرائم معينة - وإنما ترك حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه ما دام أن له مأخذه من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة مؤزك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن تأخر الشاهد فى أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد إطمأنت إليها ذلك أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع ومن ثم فإن تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة الجنى عليه الثالث فى قضائه بالإدانة بعد أن ألصحت المحكمة عن إطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التى أحاطت بشهادته يكون مبرراً من مخالفة القانون وينحل نعى الطاعنين فى هذا الصدد إلى جمل فى تقدير الدليل لما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

- لما كان بين من المفردات المضمومة تحقيقاً للطمأن أن ما أورده الحكم من أقوال الجنى عليه الثالث له مأخذه الصحيح من التحقيقات - وهو ما لا يتنازع فيه الطاعنين - وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيق الابتدائى وجلسة المحاكمة رغم غلو أقواله بالجلسة من أن الطاعنين الأول والثانى تقدموا بالآتين مرتدين زياً عسكرياً، إذ أن الخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع أثره فإن النعمى على الحكم باحطاً فى الإنسان يكون غير سديد.

- لما كان يعين لقول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيئاً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه متبعاً لما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدى إيراداً له ورداً عليه وكان الطاعنون لم يكشفوا بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين أقوال الجنى عليه الثالث والشاهد "....." والتضارب فيها بل ساقوا قوهم مرسلاً مجهلاً فضلاً عما هو مقرر من أنه لا يقدح فى سلامة الحكم عدم إتفاق أقوال شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تنافض فيه ولم يورد

تلك التفصيلات أو يركز إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعى على الحكم في هذا المقام فضلاً عن عدم قبوله يكون غير مديد.

- لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملاءمة والتوفيق، وكان الحكم المطعون فيه لم يحصل من أقوال المجنى عليه الثالث أن الأرض مستوية بمكان الحادث بل أورد من أقواله أن عمه المجنى عليهما الأولين كانا جالسين "على مصطبة" بينما كان هو جالساً على مقعد يتناولون جميعاً طعام الإفطار وأنشاء ذلك دخل عليهم الطاعنون حاملين بنادق سريعة الطلقات وما أن إقربوا منهم إلى مسافة أربعة أمتار حتى أطلقوا عليهم أجرة نارية أصابت عمه كما أصابته إحداهما في ساقه اليمنى فسارع باغتراب بينما استمر الطاعنون في إطلاق الأجرة على عمه، ونقل عن التقرير الطبي الشرعي الموقع عليه أن إصابته بالساق اليمنى نارية تشأ من عيار نارى معمر بمقلوب مفرد يصغر تحديد نوعه لعدم استقراره وأطلق من مسافة تجاوزت مدى الإطلاق القريب ويمكن حدوثها وفق التصوير الوارد بأقواله وفي تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ومن كل من البندقية الروسى المضبوطة وأى من الطلقات والمقلوبين من عيارهما وأيضاً من أى من البندقيتين آلى أنفليد المضبوطتين وكذا من أى الطلقات التشيكى والألماني، وإذا كان ما أوردته الحكم من أقوال المجنى عليه المذكور لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل الفني فيما تقدم فإن ما يثره الطاعنون من قالة جمع الحكم بين دليلين متناقضين يكون على غير أساس.

- لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها. وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن تنورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه، وإذا كان الطاعنون لا يجادلون في أن أقوال الشاهدين..... وتناقضاً متفقة في مجملها مع ما استند إليه الحكم منها في الواقعة الجوهرية المشهود عليها وهي مشاهدتهما الطاعنين حاملين أسلحتهم متجهين بها صوب مكان جلوس المجنى عليهم ثم سماعهما صوت الأجرة النارية فلا يؤثر في سلامة الحكم اختلاف أقوالهما في غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوال تانيهما إلى ما حصله من أقوال أولهما فيما إتفقا فيه أنه لم يستد في قضائه إلى ما إختلفا فيه من أقوال طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه دون أن يمد هذا تناقضاً في حكمها ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل.

- لما كان من المقرر أنه لا يلزم قانوناً إيراد النسخ الكامل لأقوال الشاهد الذى يعتمد عليها الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ولا يقل النسخ على الحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أورده منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية فى تجزئة الدليل والأخذ منه لما توافر إليه والإلتفات عما لا ترى الأخذ به ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها فى تجزئتها بغير بتر لقواها أو مسخ لما بما يحيلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنون على الحكم من إغفاله تحصيل بعض أقوال الشاهدين.....و..... فى شأن وصف الملابس التى كان يرتديها الطاعنون وكيفية مشاهدة الثانى لبعضهم لا يكون له محل.

- لما كان من المقرر أنه لا يلزم فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن ينسب كل دليل منها وقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى، لأن الأدلة فى المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤيدة إلى ما قصد منها الحكم ومنتهجة فى إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه فإن ما يثيره الطاعنون فى شأن إستناد الحكم إلى أقوال شهود الإلباس رغم أن شهادة كل منهم لا تلغى بذاتها تدليلاً على مقارفتهم الجريمة لا يكون مقبولاً.

- لما كان ما يثيره الطاعنون فى شأن عدم إشماع التبليغ عن الحادث على أسماء الجناة مردوداً بما هو مقرر من أنه لا عبرة بما إشمع عليه بلاغ الواقعة وإثبات العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مما إستخلصته من التحقيقات فإن النسخ على الحكم فى هذا الخصوص ينحل إلى جمل موضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها فى عقيدتها بما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الجاني وتتم عما يضره فى نفسه فإذن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

- جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى إرتكاب فعل على الجنى عليه نية قتله يؤدى بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت فى مقتل أم من إصابة وقعت فى غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومعنى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل وإستعمال أسلحة نارية قاتلة بطبيعتها وحصول الوفاة من الإصابات النارية فلا يعيه عدم بيان الإصابات الواقعة فى مقتل وتلك الواقعة فى غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - ونسب حدوثها إلى الطاعنين جميعاً دون غيرهم.

- قول الجنى عليه الثالث بجلسة المحاكمة أن الطاعنين إستهدفوا عميه بإطلاق النار عليهما أو أنه نفى في التحقيقات قصد قتله - كما يشير الطاعنين في طعنهم - فإن هذا القول لا يقيد حرية المحكمة في إستخلاص قصد القتل بالنسبة له من كافة ظروف الدعوى وملابساتها ولأن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطاعنين بالنسبة لجرمة قتل الجنى عليهما الأولين يتعطف حكمه بطريق اللزوم إلى جرمة الشروع في قتل الجنى عليه الثالث ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعنون حول تعيب الحكم في بيانه لنية القتل يكون غير مفيد.

- من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً، وكان يكفي لتحقيق ظرف الرصد مجرد تبص الجاني للمعنى عليه مدة من الزمن طال أو قصرت من كان يتوقع قدوماً إليه أو وجوده به ليتوصل بذلك إلى مفاجاته والإعتداء عليه، وكان البحث في توافر سبق الإصرار والرصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج.

- لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون إستخلاص ثبوته منه عن طريق الإستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتب النتائج على المقدمات. ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توفر ظرفي سبق الإصرار والرصد في حق الطاعنين من علمهم بإعتياد الجنى عليهم الجلوس في مكان الحادث وما إستطرد إليه من أنهم جاؤا الجنى عليهم في هذا المكان باعتهم على القتل الأخذ بالنار بعد أن أعملوا الفكر وأعدوا أسلحتهم وملابسهم لهذا الغرض له مأخذه من أوراق الدعوى ومستمداً مما شهد به شهود الإثبات الذين لا يجادل الطاعنون في صحة ما حصله الحكم من الوقائع فضلاً عن إستخلاص الحكم توافر هذين الظرفين من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الأحوال فيها. وكمن ما إستظهره الحكم للإستدلال على هذين الظرفين من وقائع وأمارات كشفت عنهما هو ما يسوغ به هذا الإستخلاص لأن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل.

- لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين - وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - تدخل في الحدود المقررة لأي من جنائى القتل الممد التي قارفرها مجردة من أى ظروف مشددة، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين إتيانهم على قتل الجنى عليهما الأولين وياشر كل منهم فعل القتل تنليداً لنا إتفقوا عليه ما مقتضاه قانوناً مساءلتهم جميعاً عن جرمة القتل الممد دون حاجة إلى تعيين من منهم أحدث الإصابات القاتلة فإن مصلحتهم في إثارة الجدل حول توافر ظرفي سبق الإصرار والرصد في حقهم أو عدم توافرها تكون متغية.

- الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يتالفها من صور أخرى ما دام إستغلالها مائلاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

- الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصبح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يظن لها.

- لتحديد وقت وقوع الحادث لا تأثر له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى أن الجنى عليه الثالث قد رأى الطاعنين وتحقق منهم وهم يطلقون الأعيرة النارية على عميه الجنى عليهما الأولين وإصابته من إحداها أثناء تناولهم طعام الإفطار وإلى أن بعض شهود الإثبات قد رأوا الطاعنين وهم حاملين أسلحتهم معوجهين بها صوب مكان جلوس الجنى عليهم ثم سمعهم صوت الأعيرة النارية وإلى أن البعض الآخر رأوا الطاعنين بعد إرتكاب الحادث وهم يطلقون الأعيرة النارية أثناء فرارهم وإسراع هؤلاء إلى مكان الحادث حيث شاهدوا الجنى عليهما الأولين صريحين والجنى عليه الثالث مصاباً على مسافة منهما.

- لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مضاعف مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وهي غير ملزمة من بعد إجراء طلب مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد أقامت قضاها على ما إقتضت به بما حواه تقرير الصفة التشريعية بما لا يتعارض مع ما قاله الجنى عليه الثالث من وقوع الحادث في الصباح أثناء تناول الجنى عليهم طعام الإفطار فلا تشرب على المحكمة إن هي إلتفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع الطاعنين المبني على المنازعة في صورة الواقعة ووقت وقوعها ما دام أنه غير منتج في نفي التهمة عنهم على ما سلف بيانه ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب لى غير محله.

الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٩

الأصل أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستتضي على الملازمة والتوفيق.

الطعن رقم ٥١٤٤ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١

— من المقرر أن النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وجعلها وجوبية ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها فلا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليها وكان الأثاث المحكوم بمصادرتها من محكمة الدرجة الأولى مآلاً داخلياً في دائرة التعامل ولا يعد صنعه أو استعماله أو حيازته أو بيعه أو عرضه للبيع جريمة في حد ذاته سواء بالنسبة للكافة أو إلى شخص بعينه وكانت المادة الثامنة التي دبت بها المحكوم عليها لم توجب إمتداد حكمها إلى غيرها — وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تحريات الشرطة وأقوال المطعون ضدها قد ألقت محكمة الدرجة الثانية بملكية الغير لهذا الأثاث إستناداً إلى أن المطعون ضدها قد إستأجرت الشقة التي ارتكبت بها الجريمة مفروشة مما يقتضاه أن يكون الأثاث الموجود بها ملكاً للمؤجر لا للمحكوم عليها وقد بنى الحكم المطعون فيه قضاءه على هذا الإلتناع وهو إستخلاص موضوعي سائغ لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ومن ثم يكون معنى النيابة في هذا الشأن غير سليم.

— لما كان ذلك وكانت المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة والتي دبت المطعون ضدها بمقتضاها قد نصت في فقرتها الأولى على أن كل من فتح أو أدار محلاً للدعارة أو عاون بأى طريقة كانت في إدارته يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ويحكم بإغلاق المحل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود". وكان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضدها بجريمة إدارة محل للدعارة وقلت عقوبة الغلق بمجملها لمدة ثلاثة أشهر في حين أن القانون أطلقها من التعريف لأنه يكون معيماً بما يوجب نقضه وتصحيحه في هذا الخصوص.

الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٣

مضى كان القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها في المادتين ١٦٤، ١٦٦ من قانون العقوبات توافق أمرين إنقطاع المواصلات بالفعل، وكون هذا الإنقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصوله فإنه يتعين على المحكمة — إذا ما رأت إدانة المتهم في تلك الجريمة — أن تذكر الدليل على تعصده ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصول إنقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى التعطيل الذي نتج عنه ذلك.

الطعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٨

من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لم يرفع دعواه إلا بعد أن عاشر زوجته أكثر من عامين يفرض أنه إستخلاص ليس له مأخذ من الأوراق - فإنه لا أثر له في جوهر الواقعة كما إتصفت بها المحكمة إذ يستوى في ذلك أن يكون الطاعن قد دخل بالمطعون ضلها الأولى من تاريخ القيد أو لم يدخل بها، ما دام الحكم قد أثبت بأدلة سائفة لا يتنازع الطاعن بأن لها معينا من الأوراق أن الطاعن قد تزوج بالمطعون ضلها بالفعل، وأن أركان جريمة النصب كما هي معرفة به في القانون - غير متوافرة لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ولفظه موضوعاً.

الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٥

لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينشئ كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه كما هو الحال في هذه الدعوى لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً في الدلالة على ما تستخلصه المحكمة منه بل ما أن تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام إستخلاصها لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي.

الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢

- لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله أنها : تخلص في أن المتهمين الثلاثة..... و..... قد إلتفقا فيما بينهم على سرقة ما لدى الجني عليه من نقود - إذ أن زوجة المتهم الأول سبق لها أن عملت خادمة لدى الجني عليه - وإتجهوا إلى شقته الساعة الحادية عشر مساء وطرقوا الباب ففتح لهم الخادم..... الذي يعرفه المتهم الأول من قبل - فإلتصموا الشقة وكان المتهم الأول والثاني يحمل كل منهما مطوارة بينما يحمل المتهم الثالث مسدساً وتحت تهديد تلك الأسلحة للمعنى عليه ولزوجته وللخادم تمكنوا من سرقة مبلغ مائة وخمسين جنيهاً كان موضوعاً في دولاب بالدور الأول - بالشقة ملكه وتحت تهديد السلاح أيضاً تمكنوا من فتحها بألة " حادة " ساطور وسرقوا ما بداخلها من مبالغ مقدارها ثلاثة عشر ألف دولار أمريكي وألفين وثلاثون ريال قطري وخمسة جنيهاً إسرائيلي كما سرقوا ساعته وساعة زوجته وقد تمكنوا من إتمام جريمة السرقة تحت التهديد بإستعمال ما يحملون من سلاح مطاوى

ومسداً ثم قطعوا ملك التليفون وقاموا بربط الحادى به وتم ضبط المتهمين الأول والثانى وضبط لديهما بعض المرسولات من القود ، ثم ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه - فى حق الطاعن والمتهمين الآخرين - عل هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الجنى عليه وزوجه والحادى وضابط الباحث ومن إقرار المتهم الأول والطاعن، وهى أدلة سائلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك وكان ما فعله الحكم على نحو ما سلف كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها وتوافر به كالة الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها فإن نعى الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس.

- لما كان تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائلاً بما لا تناقض فيه كما هى الحال فى الدعوى - فإن منازعة الطاعن فى القوة التدليلية لشهادة شهود الإلجاب على النحو الذى ذهب إليه فى طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يبرز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليه من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها.

- لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتضت به، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها.

الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٢ مكتب قضاى ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٢

لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر، ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ مكتب قضاى ٣٤ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٨/٢/١٩٨٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم إنطباق أحكام المادة ٤٠/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الواقعة وأطرحه بقوله " أن تلك المادة تنص على معاقبة كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون وقاومه بالقوة أو بالعنف أثناء تأدية وظيفته وبسببها، ولما كان العريف يسرى..... الجنى عليه من الموظفين العموميين وكان قائماً على تنفيذ هذا القانون وقت ذهابه لحراسة الشقة حتى تنتهى النيابة العامة من معابنتها فى جريمة الإجتار

بالمخبرات التي يجري تحقيقها ضد صاحب الشقة وهو..... فإذا وجد هذا العريف السري متهمًا مطلوباً للقبض عليه في جناية مخدرات وصدر الحكم ضده من محكمة جنابات في جناية مخدرات وهم بالقبض عليه وهو المدعو.... المعروف شخصياً وتصدى له المتهم المائل..... وقاومه بالقوة والصنف أثناء تأدية وظيفته فإن نص المادة ١/٤٠ يكون هو الواجب التطبيق " وكان ما أورده الحكم صحيحاً في القانون، وهو كاف سائق في حصص دفاع الطاعن بأن الجنى عليه لم يكن قائماً على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ عند وقوع الحادث فإن مناهه بخلطاً الحكم في تطبيق القانون أو قصوره في التسبب في هذا الصدد يكون غير صحيح.

الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن وإطراحه في قوله "إن الأمر في خصوص هذه العرامة يدخل في اختصاصه فهو الذي يبدى الرأي فيه ويجب عليه إبداء هذا الرأي بما يتفق والقانون دون أن يقتضى عن ذلك أى مبلغ من ذوى الشأن وإن فعل كان مقتضياً لرشوة وهو ما إرتكبه المتهم بإعوانه" فإنه يستقيم بذلك الرد على دفاع الطاعن. ولم يكن الحكم بحاجة بعد هذا الذى أثبه فى حق الطاعن أن يرد إستقلالاً على هذا الدفاع لأنه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تلزم المحكمة بتابعه المتهم فى منحها المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتفة التى أوردها ويكون ما يشهده فى هذا الصدد على غير أساس.

الطعن رقم ٦٣٢٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ٩/٩/١٩٨٣

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التى أحل بها، ولما كان ما يحججه الطاعن من عدم وجود مخزن بمحله لم يقصد به سوى إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة فإنه لا يجب الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد صراحة على هذه الجزئية إذ أن فى قضائه بإدانة الطاعن للأدلة الساتفة التى أوردها ما يفيد ضمناً أنه أطرح ذلك ولم ير فيه ما يغير عقيدته التى خلص إليها.

الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٣

- من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالأس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجاني وتتم عما يضمرة فى نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية.

- من المقرر أن التناقض الذي يجب الحكم ويظهره هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة.

- من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى إلتزمه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتمه عمداً وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة محكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما إنتهى إليه.

- متى كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر علاقة السببية بين إصابات الجنى عليه التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريعية وفعل التعريض الذى قاربه الجناة بدفع الجنى عليه في مياه الزعرة بعد إحداث إصاباته والضغط على كتفيه وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن حدوث هذه الإصابات بالجنى عليه تؤثر على درجة الوعي لديه أو تفقده الوعي ومن شأنها مع الوجود في وسط مائي أن يحدث الفرق وأن الوفاة نشأت عن أسفكسيا الفرق الذى ساهمت فيه هذه الإصابات فإنه ينحصر عن الحكم ما يفرضه الطاعن من قصور في هذا الصدد.

- الأصل أن محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخير في تقديره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندهما وأكدته لديها - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سميحاً.

- إذا كان من المقرر أن مجرد إثبات ظرف سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الإشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجرعة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الإتفاق غير ما تبينه من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار، وكان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل الجنى عليه فإن ذلك يرتب تضامناً في المسؤولية يسوى في ذلك أن يكون الفعل الذى قاربه كل منهم محمداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه.

- لما كان ما أثبتته المحكمة كاف بذاته للتدليل على إتفاق الطاعن مع الطاعنين الثاني والثالث والمتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابياً - على قتل الجنى عليه من معيهم في الزمان والمكان ونوع المصلحة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد وإقباهم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلاً منهم قد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة المحدثى عليه ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد المقرر التي ولعت تنقيلاً لذلك التصميم أو هذا الإتفاق.

- لما كانت العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإشتراك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإقتران فإن مجادلته فيما

أثبت الحكم من وصف الجريمة بالنسبة له باعتباره فاعلاً أصلياً ونعياً على الحكم لعدم توافر ظرف الإقتران لا يكون له محل ولا صلح له منه، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرأفة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة له إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مردده ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد.

- متى كان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم من إعراف الطاعنين الأول والثالث والمتهمين الثاني والرابع والسادس المحكوم عليهم غيابياً له صداه وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينمى الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تنحل منه منازعهما في سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن الإعراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعراف المزعوم إليه أو إلى غيره من المتهمين قد إنتزع منهم بطريق الإكراه بغير مقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سالفة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله.

- لا يقدح في سلامة الحكم ما أورده من أن المتهم الموقوف قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة في حين أن القابت - على ما بين من المقررات أنه أصيب بالإغماء أمام رئيس المباحث عقب القبض عليه لقيام بنقله إلى المستشفى وأثبتت هذه الواقعة في محضره المؤرخ ١٩٨٠/٥/٢٥ وقام بعرضه على النيابة في ذات التاريخ، فإنه مع التسليم بأن الأمور جرت بداية ومآلاً على هذا النحو فإنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي رقتت بها المحكمة وهي أن هذا المتهم قد أصيب بالإغماء ونقل إلى المستشفى وتوفي بها وفاة طبيعية نتيجة حالته المرضية يستوى في هذا المقام أن يكون قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة أو الضابط وأن يقوم هذا الأخير بنقله إلى المستشفى تلقائياً أو تنفيلاً لأمر النيابة ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أنه لا يجب الحكم بالخطأ في الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

- من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يذل عليها مباشرة وإنما هي تستند من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

- ليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتعبر، فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض.

- إذا كان ما أورده الحكم سائفاً وسليداً ويستقيم به التدليل على تحقق قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين كما هو معروف به في القانون وهو ما يرتب بينهما وبين من أسهموا في ارتكاب الفعل معهما تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المرتبة عليه إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الإعتداء على المجنى عليه فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذاً لهذا القصد والتصميم الذي إنصياه دون تجديد لفعلهما وفصل من كانوا معهما ومحدث الإصابات وفعل التفريق الذي أدى إلى وفاته بناء على ما إقتضت به للأسباب السائفة التي أوردها من أن تدبيرهما للجريمة قد أنتج النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة فإن ما يثره الطاعنان بشأن عدم تحديد الحكم من قام من المتهمين بالإعتداء على المجنى عليه بالضرب وإغراقه في المياه وعدم إشارته إلى مساهمة الطاعنين بنصيب قل أو أوفى في هذه الأفعال يكون غير سديد.

الطعن رقم ٦٥٠٣ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٣

لما كان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وأن في إغفالها بعض الوقائع ما يلبد ضمناً إطراحها وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي إعتمدت عليها في حكمها، وكان الحكم قد إعتمد في فضائه بالإدانة على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٧٧ ومن ثم فإنه لا يعبه - من بعد - إغفاله الإشارة إلى التقرير الصادر من ذات القسم بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٨١ طالما أنه لم يكن يبدى أثر في تكوين عقيدة المحكمة، مما يضحى معه منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٧٤ بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٣

لما كان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - قد أقام قضاءه ببراءة الطاعون ضدهم من العاشر للأخير من تهمة الإشتراك في التزوير على أن التحقيقات التي تمت لم تسفر عن دليل قاطع على أنهم أزالوا وغروا في الأرقام الحقيقية لشاسهيات السيارات موضوع الإتهام، وأورد على ذلك تدليلاً سائفاً مستقياً من أوراق الدعوى ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه الحكم في هذا الصدد، فإنه لا يجدي الطاعنة النعي

على الحكم بالتناقض بشأن حدوث تزوير في أرقام الشاسهات من عدمه، لأن تعيب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير منتج طالما أنه قد تساند إلى دعامة أخرى صحيحة تكفي لحمله، إذ من المقرر أنه لا يقدح في سلامته الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائمه أخرى تكفي وحدها لحمله.

الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٨

- لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال شاهدي الإثبات الأولين بما مزّاه أن الجني عليه حضر إلى والد الطاعن يشكوه إليه فخرج إليه الطاعن حاملاً فرد صناعة عملية مما يطلق الأعيرة الروسية المردة فجنّراه من الإعتداء على الجني عليه غير أنه أطلق عليه عياراً نارياً من سلاحه وهو على مسافة مئتين ونصف منه وفي مواجهته ومن مسوى أعلى منه بقليل وبين من الإطلاع على أقوال الشاهد الثاني بمجلسة المحاكمة أنها تتفق وما حصله الحكم منها فإن إستخلاص الحكم - في صدد بيانه واقعة الدعوى وفي معرض حديثه عن نية القتل من أقوال هذين الشاهدين أنهما حلّوا الطاعن من قتل الجني عليه لا يعيبه لأن العبرة في تحري حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذي ورد فيه فقد تدل لفظة الإعتداء على القتل كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الإعتداء فحسب ومن ثم فإن صرف الحكم معنى الإعتداء إلى المقصود من حقيقته وهو القتل لا يعتبر خطأ في الإسناد وإنما هو تأويل صحيح للفظ كما يحمله معناه في سياقه الذي ورد فيه ومن ثم فإن التعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله.

- الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القني بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل القني تناقضاً يستصحب على الملامة والتوفيق.

- من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل أن تورّد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه لقضاءها ولما أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال إذ المرجع في هذا الشأن إلى إلتاعها هي وحدها.

الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٨

من المقرر أنه لا جناح على المحكمة الإستئنافية إذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة أول درجة ما دام التساير منطقياً بين ما عولت عليه هي من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما إستخلصته من هذه الوقائع مخالفاً لما إستخلصته منها محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ قضاءه بالإدانة إستناداً إلى أقوال المبلغ فى محضر جمع الإستدلالات وشهادته بتحقيقات النيابة وإقرار الطاعن الثانى فى محضر جمع الإستدلالات ولم يركن فى ذلك إلى دليل مستعد من إجراءات المراقبة والتسجيل التى تمت فى الدعوى فإن النعى على الحكم بالقصور بخصوص رده على الدفع بطلان تلك الإجراءات لا يكون له محل لعدم الجدوى منه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستند فى قضائه بإدانة الطاعن الثانى إلى الدليل المستعد من المستند الذى قدمه الطاعن الأول وأشار إليه فى أسباب طعنه فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١١/١/١٩٨٣

- لما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بعدم قدرة الجنى عليه - عقب الحادث - على الكلام بتعقل وفقدانه لذاكرته وإطراحه بقوله أن الطبيب المعالج " لم يقطع بدوام هذه الحالة فإذا أضيف إلى ذلك أن الجنى عليه نفسه عند سؤاله بتحقيقات النيابة بعد أكثر من ثلاثة أشهر ونصف وبعد أن قرر بشفائه من حالة فقدان الذاكرة نتيجة علاجه، ومن عدم ملاحظة شئ عليه يدل على فقدان ذاكرته سواء أمام النيابة لعدم تدوينها ما يدل على ذلك بالتحقيقات أو أمام المحكمة ومن ثم تطرح المحكمة هذا الدفاع " وهذا الذى أورده الحكم مانع فى العقل والمنطق وكاف فى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ومن ثم فإن منعا على الحكم بالفساد فى الإستدلال فى هذا الصدد يكون فى غير محله.

- من المقرر أنه ليس بلامم أن تطابق أقوال الشهود ما جاء فى الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستصعب على الملائمة والتوفيق وهو ما توافر للحكم المطعون فيه بما أخذ به من أقوال شاهدى الإلبيات من أن الطاعن - وحده - هو الذى إعتدى على الجنى عليه مرتين بعضاً غليظة وأن الضربة الواحدة يمكن أن تلحق بالجنى عليه أكثر من إصابة رضية يمكن أن تحدث من الضرب بعضاً وإذا كان ما أورده الحكم عن نوع الآلة والإصابة التى أحدثها وموضعها له صداه فى التقرير الطبى الشرعى المرفق بالمقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن وتقييم ملائمة مقبولة بين ما تسالط إليه الحكم من أقوال شاهدى الإلبيات وما أخذ به وعول عليه من هذا التقرير. فإن النعى عليه بالخطأ فى الإسناد يكون غير صحيح.

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٨٣/١١/١

لما كان بين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن ما أسنده الحكم إلى الطاعن يتفق مع مؤدى ما أدلى به من أقوال في تحقيق النيابة العامة لدى مواجهته بأقوال الشاهد... فإن معنى الطاعن على الحكم بالحفظ في الإسناد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٧٩٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٤

لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وأن أورد على لسان الضابط شهود الإثبات أن الطاعنين يتجران بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه من إقتاعه من عدم توافر قصد الإيجار أو التعاطي في حق الطاعنين - فإن ذلك يكون إستخلاً موضوعياً.

الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠

- من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتضت به، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ولا يؤثر في هذا النظر إختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن حكمه الموضوع في سبيل تكوين عقيدته تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها - وإذ كان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله الحكم من أقوال الضابطين له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما بل إن البين مما أوردته في أسباب طعنه نقلاً عن أقوالهما أنها تتفق في جهتها مع ما إستند إليه الحكم منها فلا ضرر على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أوردته من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد الثاني لم يشرك في إجراء التحريات التي أجراها الشاهد الأول ولا في إجراء تفتيش مسكن المتهم - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما إشتقا فيه أنه إلتفت عن هذه التفاصيل - مما ينحصر عن الحكم دعوى القصور في السبب.

- من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإيجار واقعة مادية مستقل فاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيحها على ما ينتجها وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن تحريات مكتب مخدرات بليس دلت على قيام الطاعن بالإيجار في المواد المخدرة وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة بمرزاً كمية من المواد المخدرة " حشيش " عبارة عن ست طرب داخل دولا ب حائط بمسكنه وست لفافات أخرى بها

مادة الحشيش داخل كيس من القماش في جيب الصديري الأيسر - فإن الحكم إذ إستدل على ثبوت قصد الإتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالفة البيان التي أحال عليها يكون قضاءه في هذا الشأن محمولاً وكافياً في إستخلاص هذا القصد في حق الطاعن.

الطعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٢

إذا كان الثابت أن الطاعن قد نفذ إلتزامه الذي حرر الشيك تأميناً له - وهو ما لم يفتن إليه الحكم المطعون فيه - فإن الحكم إذ لم يستظهر مدى توافر أركان عقد الوديعة وفقاً للمادة ٧١٨ وما بعدها من القانون المدني وإلزام المطعون ضده على عمل من أعمال التملك على الشيء المودع لديه وهو ما يرشح لقيام جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤٩ سالفة الذكر. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في السبب الذي جره إلى الخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية - ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن أن توفى في الدعوى حقها من الناحية الموضوعية، فإنه يصح أن يكون مع النقض الإعادة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٧

ليس بلام أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني ما دام أن ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع.

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٣٠

و إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يفلح في إلتاع محكمة الموضوع بسلامة نيته في الطعن ولم يستطع التذليل على حقيقة ما أسنده إلى اجنبي عليهم، فإن منعه على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سليم. لما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في مدوناته من أنه " وقد سجدت المادة ٤٩٤ مرافعات الحالات التي يبرز فيها مخاصمة القضاة، على سبيل الحصر إذا وقع من القاضي في عمله غش أو تدليس أو غشراً أو خطأ مهني جسيم أو إنكار العدالة، وفي المقابل لذلك عند إتهام القضاة بأمر مؤثمة جنائياً، فإن المشرع رأى منعا من إتخاذ إجراءات إتهام أو تحقيق أو محاكمة جنائية تعسفاً ضد قاضي للتكيل به، قد جعل هذه الإجراءات، تحت إشراف لجنة متفرعة من المجلس الأعلى للهيئات القضائية مع مراعاة حكم المادتين ٩٥، ٩٦ من قانون السلطة القضائية لا يعنو أن يكون تزييداً لم يكن له أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي إنتهى إليها، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما تفصح عنه مدوناته - على أسباب مستقلة عما تزييد فيه من أسباب ورد عليها النعي ويستقيم الحكم بلونها، فإن منعى الطاعن في شأنها - بفرض صحته يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١

التي بالذات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم إرتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بأن نفى التهمة من أوجه الدلائل الموضوعية التي لا تساهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من إنسباط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيساً على أدلة مساندة لها أصلها في الأوراق والإقتضاء العقلي، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧

لما كان من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بكنهه المادة المخدرة طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع الدعوى وظروفها كافيّاً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحرزه من المواد المخدرة، وكان المبين من مدونات الحكم المطعون فيه، سواء في معرض تحصيله الواقعة أوردته على دفاع الطاعن، أن ما سألته من أدلة - ومن بينها إقرار الطاعن بالأمور الجعرك عقب إكتشاله المعبأ السري في قاع حقيبته وقبل فضه بأنه يحوي حشيشاً - كافيّاً في الدلالة على توافر العلم لدى الطاعن فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له وجه.

الطعن رقم ٢٨٧٠ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٨

من المقرر أن الباعث على إرتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو إتيانه على الظن أو إغفاله جملة، ومن ثم فإن ما يتناه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ٥٦٥٢ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٨

لما كان لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم إعرالاً طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للإعتراف، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيناً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٥٨٠١ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

- لما كان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة إستقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه، وكان الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهلاً للسرقة - وكان يبين من مدونات الحكم المطعون

فيه أنه أثبت في حق الطاعن مساهمته بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها شل مقاومة المجنى عليه أثناء ارتكاب السرقة فإنه يكون قد بين ظرف الإكراه والرابطة بينه وبين فعل السرقة.

— إن ما أثبتته المحكمة من أن الطاعن إقرب جريمته مع آخرين حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً ما يكفي في بيان توافر ظرف حمل السلاح وتعدد الجناة — لا هو مقرر من أن حمل السلاح في السرقة مثل ظرف الإكراه هما من الظروف المادية العينية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمها على كل من قارب الجريمة أو أسهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً ولو لم يعلم بهذين الطرفين ولو كان وقوعهما من بعضهم دون الباقين. كما أنه يكفي لتوافر ظرف تعدد الجناة المنصوص عليه في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات أن تقع السرقة من شخصين فأكثر، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن من قالة القصور في بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها لا يكون له محل.

الطعن رقم ٥٩٩٧ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١

— لما كانت الطاعنة لم تبين مضمون المستندات التي عابت على الحكم عدم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة، وهل تحوى دفاعاً جوهرياً مما يعين على الحكمية أن تعرض له وترد عليه أم لا، وكان من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة، فإن ما تنسوه الطاعنة في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

— من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

الطعن رقم ٦٠٠٨ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢١

من المقرر أنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنسي في كل جزئية منه، بل يكفي — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهري الدليل القنسي تناقضاً يستعصي على الملائمة والتوفيق — لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل. فضلاً عن ذلك، فإن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أوردته بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القولي والقنسي، ومن ثم فلا يسوغ له أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعي لا يقبل منه النعي على المحكمة بإغفال الرد عليه ما دام لم يتمسك أمامها.

الطعن رقم ٦٠٢٧ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩

بحسب الحكم فيما يتم تدليله ويستقيم قضائوه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إنفاذه

عنها أنه أطرحها، فإن ما يتجوه الطاعن في وصف البليغ المضبوط لا يعمدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وفي استنباط مقضاها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩

- لما كان الحكم قد أعمل في حق الطاعن حكم المادة ٨٥ من قانون العقوبات بعد أن غلص إلى إنتطالها على منظمة المصاعقة السورية التي يتبعها ورد على دفاعه في هذا الصدد بما مؤداه أن تلك المنظمة هي الجناح العسكري لحزب البعث السورى طبقاً لما جاء بإعتراف الطاعن - وأنها جزء من دولة سوريا والسلطات الحاكمة بها - وإلى واقع الحال من قطع سوريا للعلاقات الدبلوماسية مع مصر ومناصرة حزب البعث السورى العداء لمصر - وكان الشارع لم يشترط في الجماعة السياسية لكيما تصير في حكم الدولة طبقاً للمادة ٨٥/أد من قانون العقوبات أن تكون جماعة معادية لمصر، وإنما أحال في شأنها - إذ اعتبرها في حكم الدولة - إلى أحكام الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات برمعه - بما في ذلك جريمة التعابر سواء تم مع دولة معادية وفقاً للمادة ٧٧/هـ أو مع مجرد دولة أجنبية ولو لم تكن معادية وفقاً للمادة ٧٧/د، بما مفاده وجوب تطبيق البندين ج، د من المادة سائلة الذكر حسبما يقتضيه الحال على الجماعات السياسية. لما كان ذلك فإن رمى الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب في هذا الخصوص يكون في غير محله.

- من المقرر أن نية الإضرار بالمصالح القومية للبلاد ليست ركناً من أركان جريمة التعابر المنصوص عليها في المادة ٧٧/د من قانون العقوبات، وإذ إنترم الحكم الطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد مخالف القانون.

الطعن رقم ٦٠٦٢ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٤

من المقرر على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم.

الطعن رقم ٦٣٨٣ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣

لما كان معنى البراءة حسبما جاء في مدونات الحكم أن المحكمة تتشكك في إسناد التهمة للمتهمة فإنه ينطوي ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها ذلك أن القضاء بالبراءة وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند إلى المتهمة فإنه يتلام مع الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم.

الطعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٠٧ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٤

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلزم بالرد على كل دفاع موضوعى يديه التهم إكثاء بأدلة البتوت التى عولت عليها فى قضائها بالإدانة، وأنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى التهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلغائه عنها أنه أطرحها.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل إقرار الطاعن، لدى إيراده أدلة البتوت التى عول عليها فى إدانته فى قوله : " وبما أقر به التهم أنه إتفق مع المدعى بالحق المدنى أنه سيقوم بتوبة مولودته وأنه وافق أن يأخذ ملاسه ويعيش فى منزل والدته وأن الشقة التى كان يقطن بها لزوجه المتوفاة غرفة واحدة فقط وغرفة أخرى لشقيقتها وغرفة ثالثة مخزن للأخشاب.. وهو ما يطابق ما ذهب إليه الطاعن بوجه النعى، كما أن الحكم لم يرتب على ذلك - على خلاف ما يذهب إليه الطاعن - أن الشقة بأكملها فى حيازة المدعى بالحق المدنى فإن منعا على الحكم بالفساد فى الإستدلال لا يكون له محل.

الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٤

لما كانت صورة الدعوى بما تضمنته من إعادة بيع حصتين شاليتين فى عقار - لا توفر بها فى حق المطعون ضددهما أركان جريمة البيع لأكثر من شخص المسندة إليهما، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى هذه النتيجة - بصرف النظر عن مدى سلامة ما إنطوى عليه من تقارير قانونية - فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٨٨٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٤

لما كان الحكم المطعون فيه - قد أقام قضاءه ببتوت التهمة قبل الطاعن على ما شهد به رجال الشرطة من أنه أشتهر عنه الإتجار فى المواد المخدرة بمحافظة القاهرة والجيزة ومن سبق إتهامه فى ثلاث قضايا من هذا القبيل فى الفترة من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٨٠ فإن فى هذا ما يكفى لبوت جريمة الإشتباه فى حق الطاعن كما هى معرفة فى القانون ويكون منعا على الحكم بخطئه فى القانون إذ قضى بالإدانة رغم عدم وجود سوابق له قائماً على غير أساس.

الطعن رقم ٦٩٠٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٤

لما كان الحكم الابتدائى الذى إعتق الحكم المطعون فيه أسبابه قد أورد مؤدى أقوال الجنى عليهم بأن الطاعنين إعتدوا عليهم بالضرب فأحدثوا بهم إصاباتهم التى نقل عن التقارير الطبية أنها إصابات مرضية تقرر علاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوماً، وهذا الذى أوردته الحكم كاف فى إبداء مضمون التقارير

الطية وينأى بالحكم المطعون له عن قالة القصور في التسبب التي رماه بها الطاعنون، ومن ثم يكون الطعن برمته مفصلاً عن عدم قبوله موضوعاً

الطعن رقم ٦٩٨٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

- من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكل محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى بالبراءة ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطرفيها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإتهام.

- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يتم قضاؤه بالبراءة على أن عطف الجنى عليه يجب الخطأ المشترك الذي وقع فيه المطعون ضده بما تنطى به مسؤوليته وإنما خلص إلى القول بأنه " لو لم يتحرف الجنى عليه لما كان الحادث " بما مؤداه أن الخطأ كله قد وقع في جانب الجنى عليه ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم بشئ في هذا الصدد. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متيناً وفحسه مع ما يستتبعه ذلك من مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٩٩٧ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم في أقوالهم، أو تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها - بفرض حصوله - لا يجب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن إليه في تكوين عقيدته، كما أن محكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما تروح إليه منها، وهي غير ملزمة بسرد روايات الشاهد المتعددة وبمبسها أن تورد من أقواله ما تظمن إليه في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة كما أنها غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها في سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوالهم فتأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عنده دون إلزام عليها ببيان العلة، أو موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٩

تناقض الشاهد أو إختلاف رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها لا يجب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨٤

- لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الشروع في السرقة من إحدى وسائل النقل المائية من شخصين فأكثر يحمل أحدهم سلاحاً، وأخذهما بقوة تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة عملاً بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات بعد تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون - وبعد أن استظهر في مدوناته أركانها وأورد عليها أدلة سائفة لا يمارى الطاعنان في أن لها معنيها من الأوراق، فإنه لا جدوى مما يشير الطاعنان في شأن ركن الإكراه في السرقة، ما دام أن الحكم قد استظهر حصول الشروع في السرقة من وسيلة من وسائل النقل المائي من جناة متعددين يحمل أحدهم سلاحاً، عرف حامل السلاح أم لم يعرف، أخطأ الحكم في تحديد حامله أم لم يخطئ، لما هو مقرر من أن حمل السلاح في السرقة ظرف مادي متصل بالفعل الإجرامي يسرى على كل من قارب الجريمة فاعلاً كان أم شريكاً ولو لم يعلم به، وكانت المحكمة قد استظهرت في حدود سلطتها التقديرية أن حل المطواة كان لمناسبة السرقة، فإن مناعي الطاعنين في هذا الصدد تكون غير ذات أثر في النتيجة التي خلص إليها الحكم.

- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد مضمون التقارير الطبية التي عول عليها في قضائه، فإن هذا حسبه كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه، ذلك بأنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل لجوءه وأجزائه، ومن ثم تنفي عن الحكم دعوى القصور في هذا المنحي لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس معنياً رفضه موضوعاً.

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٤

سكوت المحكمة الاستئنافية عن الرد على الدفع المشار إليه وقضائها بباييد الحكم المستأنف لأسبابه يفيد إطرارها لهذا الدفع واعتنائها ما قضت به محكمة أول درجة.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ٦/١١/١٩٨٤

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمطالبة التهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جزئية منها للرد عليها رداً صريحاً وإنما يكفي أن يكون الرد مستفاداً من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه، ولما كان الثابت بحضور جلسة المحكمة هو أن الدفاع عن الطاعنين قال " شاهدي الإلزامي قرراً بأنه كان معهما الضابطان..... والعقيد..... جرى وراء التهم مسافة ٢٥ مترًا، أليس هو شاهد في الدعوى ولو سئل العقيد..... لجاء مكذباً للشاهد الثاني..... وأين الرائد..... في هذه الدعوى، لأن شهادتهما على وقائع الضبط وأيضاً لو سئل لكذب الشاهد، والواجب أن يسأل

الأربعة شهود فإن ما ذكره الدفاع في هذا الخصوص لا يعد طالبا بالمعنى السابق ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تعبيراً لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقض دون أن يتمسك بطلب إستكماله، فإن النسي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٤

- لما كان ما يثيره الطاعن بشأن إغفال الحكم التحدث عن إصابته وبعض أقاربه فهو مردود بأن الحكم لم يكن بحاجة إلى العرض لتلك الإصابات طالما أنها لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعن وجه علاقتها بوالقة الدعوى المطروحة، ومن ثم لا يصح تعيب الحكم بالقصور، إن هو أغفل التحدث عنها، كما أن النسي والنفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردوداً بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة القوت التي أوردتها الحكم الذي بحسبه كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إنفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

- لما كان البين من مجموع ما أوردته الحكم الملعون فيه أنه أسند إلى الطاعن على سبيل الأفراد أنه ضرب الجنى عليه بجدة أحدثت إصابتي بطنه والكتفين فلفلت إحدهما إلى تجويف البطن وأودت بحياته وإستظهر حالة شاعدي الإثبات بما يطق وصحة هذا الإسناد وذلك التقرير ونقل عن التقرير الطبي أن الوفاة حدثت من الإصابة سالفة الذكر وأن تلك الإصابة تحدث من آلة حادة مثل مطواة وإذا كان من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة الضرب المقتضى إلى الموت من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع، ومتى فصلت في شأنها إثباتاً أو نفياً - فلا رقابة محكمة النقض عليها ما دامت قد أقامت قضاءها في ذلك على أسباب تزدي إلى ما إنتهت إليه - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - وطالما لا يدعى الطاعن أن ثمة سبباً آخر قد كشفت الوقائع عن أنه هو الذى أودى بحياة الجنى عليه، وطالما برئ الحكم من حالة التناقض بين الدليلين القولى والقنى - على نحو ما سلف.

الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٤

لا يعيب الحكم إنفاته عن الصلح الذى تم بين الجنى عليه وعائلته وبين المتهم في معرض نفي التهمة عنه إذ لا يعدو ذلك أن يكون قولاً جديداً من الشاهد يتضمن عدولاً عن إتهامه، وهو ما يدخل في تقدير محكمة

الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل، ولا تلتزم في حالة عدم أحلها به أن تورط سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها تؤدي دلالة إلى إطراح هذا الصلح، ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير سديد.

الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٤

لما كان من المقرر أن العلم بالفش هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فمضى إستنتاجه من وقائع الدعوى إستنتاجاً سليماً فلا شأن بحكمة النقض به، وكان الطاعن طبقاً لوقائع الحكم المطعون فيه قد عجز عن إثبات مصدر اللحوم المضبوطة بعد أن قرر أنه إشواها من شخص لا يعرفه فإنه لا على المحكمة إن هي افترضت علمه بالفش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة.

الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤

- يكفي توافر القصد الجنائي في جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بهمده على اعتبار أنه يملك له كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يدل على قيامه.

- لما كان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا يجب الحكم عدم إمراده مضمون أقوال الوكيل المالي التعاوني بمنطقه الإصلاح الزراعي ومراجع الحسابات بها.

الطعن رقم ٢٩٨٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ٥/٦/١٩٨٤

لما كان ما يثيره الطاعن من أنه ارتكب الجريمة بسبب سلوك القليلة وتصميمها على ممارسة الجنس معه لم إكتشافه أنها كانت تمارسه مع غيره لا يعلم أن يكون أموراً متعلقة بالبعث على الجريمة والدافع على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية فلا يجب الحكم إلغائه عنها كما لا يبيح عدم تعديده أياً من هذه الأمور كان هو الدافع على ارتكابها بما يضحى معه معنى الطاعن بإخلال الحكم بحقه في الدفاع بصدد ذلك في غير محله.

الطعن رقم ٣٠٥٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤

كان من المقرر في أصول الإستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها بعض الوقائع ما يلزم ضمناً إطراحها لها وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع التي اعتمدت عليها في حكمها.

الطعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨٧٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤

- لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على وقوع الإختلاس من جانب الطاعن بناء على ما أورده من أدلة سائفة وثابت في حقه أنه تصرف في المبلغ الذى أخذه عن إختلاسه على إعتبار أنه مملوك له، فإن ذلك حسبه بياناً لجناية الإختلاس كما هى معرفة فى القانون بركنيها المادى والمنصرى، إذ لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة بل يكفى أن يكون ما أورده من وقائع وظروف يدل على قيامه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن من قصور فى التسيب فى هذا الصدد غير سديد.

- من المقرر أن تناقض كل من الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم أو تناقض رواياتهم فى بعض تفصيلاتها بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر فى سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن إليه فى تكوين عقيدته.

- لما كان البين من المفردات - التى أمرت المحكمة بهما - أن ما أسنده الحكم المطعون فيه للطاعن من إقرار بإختلاس مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه له أصله فى التحقيقات خلافاً لما يقول به الطاعن فإن ما يعيب الحكم باطلاً فى الإسناد يكون غير صحيح.

الطعن رقم ٣٠٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧

مضى كان مبنى البراءة حسبما جاء بمذونات الحكم أن الإتهام المسند إليه على غير أساس من الواقع والقانون لعدم سلامة إجراءات الضبط فإنه ينطوى جسيماً على الفصل فى الدعوى المدنية بما يؤدى إلى رفضها.

الطعن رقم ٣٢٣١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥

- لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أ طرح أقوال شهود النفس بما فيها من أن الحيز المضبوط غير صالح للإستهلاك، وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بأسبب هذا الحكم فإن مفاد ذلك أنه أ طرح دواع الطاعن بما يتأى به عن القصور فى التسيب.

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يكفى لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة صنع مخبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً أن يثبت أن الطاعن صنع فى مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووجعها فى المخبز وإحرازها بأى صفة، وهو ما ينهى - بلاتيه - الرد على الدفاع للوجوعى فى هذا الشأن.

— إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذا نصت في فقرتها الأولى على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها " فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب اعتبار الجريمة التي تمخض عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي إختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها.

— إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها المجال الإتباع لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة — ولو في نطاق ذلك المجال — على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في السواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها الشارح الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها فإشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يسمح إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحمل عمله في عمله، وإجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرا قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركي، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المجاورة، وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، وضايف قناة السويس وشواطئ البحيرات التي يمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به، أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً للتخصيصات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدّد بقرار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها بالقرا قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الوخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحة، يعد جلياً محظوراً.

- إن النص في المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن " يحصر تهريباً إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة " يدل على أنه إذا أنصب التهريب على بضائع ممنوعة تحققت الجريمة بمجرد إدخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها بينما يشترط لثوار الجريمة بالنسبة إلى غير الممنوع من البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة.

- لا كانت المادة ٣٣ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن " يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه > كل من صدر أو جلب جواهر مغلدة قبل الحصول على الرخيص المنصوص عليه في المادة ٣ " وكان الأصل، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان، أن الجواهر المغلدة هي من البضائع الممنوعة، فإن مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على الرخيص سالف الذكر يتحقق به الركن المادى المكون لكل من جريمة جلبها المؤممة بالمادة ٣٣ ألفه البيان وتهريبها المؤممة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والإعدادات لحسب بالعقوبة ذات العقوبة الأشد - وهي جريمة جلب الجواهر المغلدة والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت لم تكميلة.

- لا كان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتصلر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها منهم ذلك ويكون طلبة عاجزاً لتقديرها، فإنه لا يجب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بعدد قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الفندمية إلى الإنجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أمر متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاصص دائماً لتقدير من يباشره وإذا كان الطاعن لم يذهب في وجه النص إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الاستعانة بوسيطين وكان رد الحكم على دفع الطاعن في هذا الخصوص كائياً ويستقيم به ما خلص إليه من إطراره، فإن منعى الطاعن عليه يكون غير سديد لغضاً عن أنه لا يعدو أن يكون تمييزاً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم، إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحاكمة.

- إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع، فلا عليها إن هي أرسلت بفتحها فيها بالنسبة إلى متهم ولم تظمن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لمتهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يوجب حكمها ما دام تقدير الدليل موثقاً إلى إقتاعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض.

- لما كان البين من محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراهه قد وقع عليه من مالك الباعرة، وهو في حقيقته دفع بامتناع المسؤولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات، وكان تقدير توافر حالة الضرورة من إطلاقات محكمة الموضوع، وكان الحكم قد نفي قيام هذه الحالة في قوله : " وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن أثر الإكراه يكون قد زال بوصوله إلى المياه المصرية واتصاله بسلطات هيئة القتال وعدم إبلاغه السلطات بما يحمله من مادة محرمة" وهو رد سديد وكاف في إطراح الدفع، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

- لما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع - على ما هو ثابت بمحضر الجلسة - بأن تحريرات الشرطة لم تتناول، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة إسكانها عن الرد على دفاع لم يفره أمامها فضلاً عن أن الثابت بذلك المحضر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تحدد دور الطاعن في الجريمة وهو ما يتطوّر على التسليم بأنها قد تناولته.

- لما كان تفصيل أسباب الطعن إبتداء مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو عطلته في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذى يكون قد أثر فيه، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع الذى ينعى على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى، فإن ما يفره في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

- لما كان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها، فإن منعى الطاعن على الحكم إغفاله الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه - وهي بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تسيّر فيه المحكمة فأطرحها - لا يكون له محل.

- لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت في البند (ثانياً) على أن يعتبر ساعداً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخط تفصيلها، فإن كل من تدخل في هذا التفصيل بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو

أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بحدوثها، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة الواقعة وأثبته في حق الطاعن عن أنه قد تلاققت إرادته والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وأن كلا منهما قد أسهم - تحقيقاً لهذا الغرض المشترك - بدور في تنفيذ هذه الجريمة على نحو ما بينه الحكم فإنه إذ دان الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة جلب الجواهر المخدرة يكون قد إفترن بالصواب وبضحى النعي عليه في هذا المقام غير سديد.

- من المقرر أن تقدير جدية التعرّبات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى أقرتها عليها - كما هو الحال في الدعوى - فإنه لا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- لما كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وكان ما أثبته الحكم من أن تنفيذ الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط أية نقود، لا يتعارض مع ما نقله الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دولار مقابل عدم تحليه عن المخدر، خاصة أن لم يرد بالحكم أن الطاعن قد نقد الطاعن الأول بالفعل هذا المبلغ أو جزءاً منه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند.

- لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من قالة لفساد الحكم في الرد على الدفع الذي أبداه الطاعن الأول ببطلان تحقيق النيابة العامة معه، فضلاً عن أنه قد سبق الرد على هذا الوجه بصدد أسباب الطعن المقدم من ذلك الطاعن.

- من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر.

- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها.

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أخذها بما إقتضت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.

- لما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سابقاً بما لا تناقض فيه، كما هو الحال في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن، بفرض صحته، يتمخض جداً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحوزه أو يحوزه هو من الجواهر المخدرة، ولا حرج على القاضي في إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه، وأن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بإقتناع القاضي وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، فقد جعل القانون من سلطته بأن يأخذ بسأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء ما دام مطروحاً على مساط البحث في الجلسة، ولا يصح مصادرتة في شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

- لما كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخرين أن أفراد طاقم القارب الذى نقل منه المخدر إلى السفينة كانوا مسلحين، فإن ما أورده الحكم - في موضع آخر منه - أن هؤلاء كانوا " ملثمين " لا يقدح في سلامته إذ هو مجرد خطأ مادی وزلة قلم لا تحصى.

- لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، تحفل هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكانت جرمياً جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين بهما - قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه - وفق صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه - تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهما بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد، دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجرمي، أصلية كانت أم تكميلية، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على الحكم عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب. العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجرمي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٣٢/٢/٢٩

إذا بين الحكم أولاً أن ما وقع من التهمين ينطبق على نص الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع لم أشار إلى سن أحد التهمين قائلاً إنه تجب معاملته بالمادة ٦٦ ع والحكم عليه بالسجن بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة وحكم عليه أخيراً بالسجن عشر سنوات فإن هذا الحكم لم يشد عن مقتضى المادة ٦٦ ع ولم يحظى في تطبيق القانون.

الظعن رقم ٢٣٨٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٣٢

إذا قدم المتهم طلباً إلى محكمة الموضوع وتمسك به ثم رفضت المحكمة هذا الطلب لعلّه يظهر منها أنها لم تتوضح ماهيته وظهر من جهة أخرى أن الدليل الذي ركزت المحكمة فيه عقيدتها لا يمكن أن يفض منه ما كان يأمل المتهم ثبوته من الطلب الذي تمسك به فإن رفض مثل هذا الطلب ليس من شأنه أن يعيب الحكم.

الظعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٠/٢٤/١٩٣٢

إذا بنت المحكمة حكمها على وقائع تبين أن إحداها غير صحيحة، وكان ذكر هذه الواقعة غير الصحيحة في الحكم ثانوياً بحيث لو استبعدت القرينة المستفادة منها لبقى الحكم مع ذلك مستقيماً لا شائبة فيه فلذلك هذه الواقعة في الحكم لا يعيبه.

الظعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٣٢

إن الممول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون إنما هو الوقائع التي يثبتها قاضي الموضوع في حكمه لا الوقائع التي ترد على السنة المخصوم أو المدافعين عنهم أو الشهود في التعقيقات ومحاضر الجلسات إذ هذه الوقائع الأخيرة ليست سوى مجرد دعاوى لما فحص ولم يعبرها القانون عنواناً للتحققة

الظعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١١/٧/١٩٣٢

محكمة الموضوع غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع، كما أن في تعويلها على شهادة شهود الإثبات ما يلغى أنها لم تلم وزناً لما وجه إلى أقوالهم من إعراض، فليست بعد ذلك بحاجة إلى تصريح بما أفاده حكمها ضمناً.

الظعن رقم ٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ١٥ بتاريخ ١١/١٤/١٩٣٢

لا أهمية للظعن على حكم بمقولة أنه اعتمد على شهادة شامد لم يخلف اليمين، إذا كان هذا الحكم لم يبين على هذه الشهادة وحدها، بل كان مبنياً على شهادة شامدين آخرين لم يظن عليهما.

الظعن رقم ٢٧٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٣٢

لا يطل الحكم أن يكون محرراً بأسلوب ملو معقد مادام أنه عند التأمل فيه يرى أن أدلته في ذاتها مفهومة موصلة إلى النتيجة التي خلص إليها.

الظعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١١/٢١/١٩٣٢

إن الحكم ما دام صحيحاً لمعد أسباب وردت فيه فليس من الصواب إبطاله مجرد عدم صحة أحد الأسباب التي أخذ بها.

الظعن رقم ١١١٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٤٠ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٢٧

السهو الواضح في التعبير لا يغير من الحقائق الثابتة المعلومة لحصوم الدعوى. فإذا كانت المادة المخترعة التي عوقب المتهم من أجل إحرازها هي " أفيون " كما تدل عليه بيانات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه وكان قد ورد في ديباجه هذا الحكم خطأ أنها " حشيش "، ثم بعد أن بين الحكم أن هذه المادة هي " أفيون " اعتماداً على ما أثبتته التحليل، وكرر هذا البيان في جملة مواضع بما لا شك معه في أنها أفيون جاء في خلاصته فذكر أن تهمة إحراز " الحشيش " قد ثبتت على المتهم فلا يصح للمتهم أن يترك كل ما ذكر في الحكم وكل ما دارت عليه المرافعة ويتمسك بأن ما ذكرته المحكمة الأولى سهواً وما ذكر سهواً في ديباجة الحكم الإستئنائي من لفظ " حشيش " بدل لفظ " أفيون " هو أمر مفسد للحكم.

الظعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٣٣/١٢/٢٧

إذا سها الحكم عن ذكر المادة التي طلبت المدعية تطبيقها، فهذا السهو لا يترتب عليه بطلانه، ما دامت الواقعة المسترجعة للعقوبة مينة بياناً كافياً والقوية المحكوم بها لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها.

الظعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٠٨ بتاريخ ١٩٣٣/١١/٢٠

إذا طبقت المحكمة المادة ٢٧٠ عقوبات بعد أن أشارت في حكمها إلى ما أثبتته المعاينة صراحة من أن منزل المتهم مجاور لمنزل الجاني عليه ويمكن الإتصال بينهما بسهولة، فلا يصح الظعن على حكمها بأنه أظفل إثبات ركن التصور الذي هو ركن من أركان الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة والذي يجب إثبات توافره لإمكان تطبيقها. إذ أن إستناد المحكمة إلى تلك المعاينة يفيد أنها اعتقدت أن اللصوص أتوا من سطح منزل المتهم إلى سطح منزل الجاني عليه ثم نزلوا فيه. وهذا العمل بذاته هو من التصور المنصوص على فقرته الرابعة من المادة ٢٧٠ عقوبات. وغاية ما يلاحظ على الحكم أنه ترك توفر هذا الركن يفهم من خلال عباراته دون أن ينص عليه في عبارة صريحة مستقلة كما هو الأصوب. على أنه إذا فرض عدم حصول تصور، وإمتنع بذلك إنطباق المادة المذكورة فإن ما بقي من الوقائع الثابتة بالحكم يفيد أن هناك شروعاً في سرقة ياكراه وأن هذا الإكراه ترك أثر جروح بالجاني عليه. وهذه الواقعة وحدها تنطبق عليها المادة ٢٧١ عقوبات التي تعاقب في فقرتها الأولى بالأشغال الشاقة المؤقتة وتعاقب في فقرتها الثانية بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان الإكراه ترك أثر جرح بالجاني عليه وما دامت العقوبة التي قضى بها الحكم تدخل في نطاق العقوبة التي كان يجوز للمحكمة توقيعها لو أنها طبقت الفقرة الأولى فقط من المادة ٢٧١ عقوبات مع المادة ٤٦ فهي إذن عقوبة مبررة والحكم سليم.

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٣٠

إذا كانت السابقة التي أُوخذ بها الطاعن هي جناية وحكم عليه فيها بعقوبة الجناية، فمثل هذه السابقة لا تسقط بمضى المدة، ولا يهم إذن ذكر تاريخها في الحكم، لأن مرتكبها يعتبر عائدًا طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٨ من قانون العقوبات مهما تراخى الزمن بين الحكم الصادر بها والجريمة الجديدة.

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٢

متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها إطلعت على المواد التي طلبت النيابة تطبيقها، ثم قضت بعد ذلك في الدعوى، فلا يصح أن يطعن في حكمها بمقولة إنه خلا من ذكر المواد التي أخذ بها.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٤

إن عدم تلاوة أسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم بأسبابه في ملف الدعوى إلى ما بعد فوات مواعيد الطعن فيه لا يصلح سبباً لبطلان الحكم، إذ قد تدعو الضرورة في بعض القضايا إلى زيادة البحث والتدقيق، وهذا لا يصح أن يكون محلاً للطعن.

الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٦

إن قيمة المرسوم ليست عنصراً من عناصر جريمة السرقة، فلمنع بيانها في الحكم لا يعبه.

الطعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٢٥ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٢٣

إذا كان الحكم قد أثبت وفاة الجاني عليه قبل مضي عشرين يوماً من تاريخ وقوع جريمة الضرب المسندة إلى المتهم، ومع ذلك اعتبر هذه الجريمة منطبقة على المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إستناداً إلى أن الضربات التي وقعت على الجاني عليه كانت تقتضي علاجه وعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً كما جاء بالكشف الطبي فلا جناح على المحكمة في ذلك.

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٣٥/١٠/٢٨

إن المحكمة الإستئنافية ليست ملزمة بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت ضرورة ذلك. وما دام المتهم لم يسبق له طلب سماع الشاهد أمام المحكمة الجزئية ورفض طلبه، فليس له أن يطعن أمام محكمة النقض بأن المحكمة الإستئنافية لم تلتفت إلى ما طلبه من إعلان شاهد أو سماعه.

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٢٧

إن إشارة الحكم إلى المادة ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بعد بيان الواقعة التي أثبتتها على المتهم تكفي لتعيين الحالة التي أرادها الحكم من بين الحالات المختلفة الواردة بتلك المادة. فلا يطل هذا

الحكم عدم ذكره الفقرة المنطقية على الواقعة من هذه المادة. وعدم سض الحكم الاستثنائي صراحة على ذكر تلك المادة لا يعنيه إذا كان قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف المشتملة على المادة المذكورة.

الظعن رقم ٥٤٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٣٨/١/٣١

إذا كانت حالة المتهم بسرقة تنطبق على المادة الأولى من قانون المجرمين المتعدين على الإجرام ولكن المحكمة مع ذلك رأت الاكتفاء بتوقيع العقوبة الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات على فعلته واجملت سوابقه ولم تكن ببيانها، لذلك لا يجب الحكم.

الظعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٣٨/٤/١١

لا تترتب على المحكمة في أن تفرض حصول واقعة من الوقائع على صورها المحتملة وأن تثبت مع ذلك إدانة المتهم في هذه الواقعة متى كان الحكم صريحاً في الدليل على مسئولية المتهم عنها على أى صورة من الصور التي افترضتها. فإذا كانت التهمة الدائر حولها الإثبات هي إحداث كشط في ورقة، ورأت المحكمة إدانة المتهم فيها بناء على أنه وإن كان لم يتم الدليل القاطع على أن المتهم هو الذي أحدث الكشط إلا أنه لا شك في أن هذا الكشط قد عمل باتفاقه وإرشاده، سواء أكان ذلك أثناء وجود الورقة بمكتب وكيل المدعية بالحق المدني أو بقلم المحضرين، فعدم إستطاعة المحكمة القطع بما إذا كان المتهم أحدث الكشط بنفسه أو بواسطة غيره، أو أن الكشط حصل في مكان دون الآخر، لا يؤثر في سلامة الحكم ما دامت المحكمة قد إستقرت عقيدتها على أن الكشط حصل بفعل جنائي للمتهم إتصال به، لأن الإفراض لم يكن منصفاً على دليل من أدلة الإدانة بل على الظروف التي وقعت فيها الجريمة مما ينطى معه القول بأن المتهم قد أخذ بالظنون والشبهات.

الظعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٣٨/٦/١٣

إن إستناد محكمة الموضوع إلى رواية قالت بوجودها في التحقيقات ولا أصل لها فيها يطل حكمها لإبتائنه على أساس فاسد. وذلك إذا كانت هذه الرواية هي عماد الحكم.

الظعن رقم ١٦٠٧ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٣٨/٦/٦

لا يشترط في ثبوت كذب البلاغ ضرورة صدور حكم بالبراءة أو أمر بالحفظ في موضوعه بل للمحكمة أن تقول بكذب البلاغ المرفوعة به الدعوى أمامها بناء على ما تستخلصه هي من التحقيقات المطروحة عليها أو التي أجرتها. وهي إذ تفعل ذلك وتورد الأسباب المؤدية إلى كذب البلاغ يكون حكمها صحيحاً

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٦

إذا كانت الجريمة التي أُدين فيها المتهم شروعاً في قتل بطريقة إحداث إصابة بالجنى عليه فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرأ على الإصابة من تغير. وإذن فلا خطأ في الحكم الذي يصدر بالإدانة على أساس هذا الوصف بغير الوقوف على نتيجة علاج الجنى عليه من إصابته.

الطعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٣٩/١١/٢٧

إذا أدان الحكم المتهم في جنحة إحداثه جرحاً بالجنى عليه وفي مخالفة مزاوله مهنة الطب بدون رخصة ووقع عليه عقوبة واحدة وهي المقررة للجنحة فلا مصلحة له في أن يظن على الحكم بحجة عدم ذكره مواد القانون إذا كان قد ذكر من المواد التي أُدين بمقتضاها مادة الجنحة ولم يذكر لا مادة المخالفة ولا المادة ٣٢ عقوبات.

الطعن رقم ٧٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦٤ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٢٥

إن القرار الصادر من المحكمة الإستئنافية بإعلان شاهد ليس من قبيل الأحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يستضي به المحكمة فلا يصح العلول عنها، بل هو مجرد قرار تحضري القصد منه تهيئ الدعوى للفصل فيها مما لا يلزم عليه أي حق للخصوم لتعلقه بالحكمة وحدها. فإذا تبنت المحكمة بعد إصدار هذا القرار أن الدعوى لم تكن في حاجة إليه لوجود ما يفي عنه فلم تؤجلها مرة أخرى لتفنيده فلا تخريب عليها في ذلك.

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٤

لا يجوز أن يحكم بالمقاصة التعاضية إلا إذا كان كل من الدينين المطلوب إجراء المقاصة بينهما مرفوعاً عنه دعوى أمام المحكمة. وإذن فلا يصح الحكم برفض دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بإحقيق المدني على أساس أنه هو والمتهم قد تبادلوا الفاظ السب ما دام المتهم لم يكن هو الآخر يطالب المدعى بتعويض ومع ذلك فللمحكمة في هذه الحالة، وهي تقدر مسئولية المدعى عليه، أن تعرض لجميع ظروف الدعوى وملابساتها، وتتحرى ما وقع من كل من الطرفين، فإذا تبين لها أن طالب التعويض هو الذي أعطى وأن خطأه إنما كان هو السب المباشر للضرر الذي لحقه كان لها أن تقضي برفض طلب التعويض على أساس إغناء المسئولية عن المدعى عليه لا على أساس المقاصة.

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٤٠/١/٢٩

إن ما كفله القانون للدفاع من الحرية في إبداء كل ما يراه مفيداً له من أقوال وطلبات وأوجه مدافعه لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى، ومطالبة المحكمة في الوقت ذاته بأن تستمع لما يديه لها من ذلك

نتجيه إليه إن رأت الأخذ به أو ترفضه مع بيان ما يبرر عدم إيجابته - هذه الحرية على هذا المعنى الذى عناه القانون تنفيذ، ويجب أن تنفيذ، عند إقبال باب المرافعة، أى وقت الإنتهاء من عملية عرض الدعوى على المحكمة. فبسماع شهود الإثبات وشهود النفى، وبإدلاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن هذه الحقوق والمتهم، كل منهم بأقواله ودفاعه الختامى بجلسة المحاكمة تنتهى المرافعة فى الدعوى وتظل المحكمة للمداولة. ومن هذا الظرف يمتنع على الخصوم الحق فى تقديم مذكرات أو أقوال إلا إذا رأت المحكمة سماع الدعوى من جديد ففتتح حينئذ باب المرافعة ثانية، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب مقدم إليها، وهى وحدها صاحبة الشأن فى هذا تقدره كما يروى لها. ولا يصح على كل حال أن تسمع المحكمة فى أثناء المداولة، وباب المرافعة مقفل أى دفاع مهما كان، فإن مثل هذا الدفاع يكون مهيناً ولا وزن له لتدعيه فى غير ظرفه المناسب. فإذا تقدم المتهم إلى المحكمة بمذكرة ضمنها طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يكن قد أثارها فى الجلسة فلم تنجبه المحكمة إلى هذا الطلب ولم ترد على المذكرة فإن ذلك لا يعيب حكمها، إذ ما دامت هى صاحبة السلطة المطلقة فى تقدير الظروف التى تستدعى إعادة فتح باب المرافعة، فإن علم موافقتها على هذا الطلب يدل بذاته على أنها لم تر له محلاً وما دامت المذكرة قد قدمت وباب المرافعة مقفل فإنها تعتبر بالنسبة لغير ما هو متعلق بطلب فتح باب المرافعة كأنها لم تقدم، ولا يحق مطالبة المحكمة بالرد على شئ مما ورد فيها.

الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٢/٩/١٩٤٠

إن المحكمة إنما تفصل فى الدعوى على أساس وصف التهمة المقدم به المتهم للمحاكمة والمواد المطلوب محاكمته بمقتضاها عن الجريمة المبينة بهذا الوصف. فهذا الوصف وهذه المواد هى التى تعتبر أساساً للمرافعة فى جلسة المحاكمة ولو تقدمت من الخصوم فى الجلسة طلبات مخالفة لها. فإذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم بوصف أن الضرب وقع منه على المجنى عليه بناء على إصرار سابق، وأدانتها المحكمة على هذا الأساس، فليس له أن يعيب عليها أنها آخذته عن سبق الإصرار مع أن النيابة فى الجلسة لم تتمسك به.

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٦٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٤١

إن عدم رد المحكمة صراحة على دفاع المتهم لا يبطل الحكم إذا كان هذا الدفاع متصلاً بأمور لاحقة لوقوع الجريمة. فمتى أوردت المحكمة واقعة الدعوى، وذكرت الأدلة على ثبوت التهمة " وهى سرقة مواش "، فلا يعيب حكمها عدم تعرضه لكيفية خروج المتهمين بالمواشى بعد سرقتهما، فإن ذلك لا يعدو أن يكون من جزئيات الدفاع التى لا تلزم المحكمة بأن تفرع لها رداً خاصاً مع إشتمال الحكم على ما يفند الدفاع فى مجملته.

الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٥٦٦ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٠/١١/١٩٤١
الناقص الذي يعيب الحكم هو الذي يكون واقعاً بين أسبابه بحيث إن بعضها ينفي ما يجتبه بعض. أما الخلاف بين ما قرره الشهود وما استنتجته المحكمة من باقي أدلة الدعوى فلا يحصر تناقضاً، لأن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها ألا تعتمد إلا على ما يرتاح إليه ضميرها من أقوال الشهود وأن تبذل ما لا تطمئن إليه منها.

الطعن رقم ١٨٩٣ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٤٢
إذا كانت المحكمة - على حسب الواضح من حكمها - لم تدن النهم على أساس توافر سبق الإصرار والرصد لديه، وكانت العقوبة التي أوفقتها عليه لا يصح معها القول بأنها قد أدانته على هذا الأساس فلا يعم أن يكون قد جاء في نهاية حكمها أن الواقعة قد حصلت مع سبق الإصرار والرصد، فإن ذلك مرجعه السهو فقط.

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٧ بتاريخ ٢/١١/١٩٤٢
إذا بينت الدرجة الثانية بما فيه الكفاية الأدلة التي اقتضت منها بإدانة المتهم، وكانت هذه الأدلة تقوم على شهادة الشهود الذين لم تر محكمة الدرجة الأولى الأغل بأقوالهم، فإن تعويل المحكمة الاستئنافية على تلك الأقوال، بعد أن إطمأنت إليها وعظمت صحتها، يتضمن بذاته الرد على حكم البراءة الصادر من محكمة الدرجة الأولى، إذ تصديق الشاهد أو عدم تصديقه مناطه إطمئنان المحكمة وإستقرار عقيدتها ولا أسباب له غير ذلك.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٨/١١/١٩٤٣
إن المحكمة لا تكون مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد إسعدت إليها في حكمها بالإدانة أما إذا كانت لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً.

الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٣
إن إعتدال المتهم للمحكمة من عدم حضوره الجلسة المطلوب إليها لا يكفي وحده لإلزامها بأن تؤجل الدعوى أو بأن تتحدث عنه أو تشير إليه في الحكم إذا هي لم تجب طلب التأجيل، لأن مثل هذا الإعتذار غير المدعم بالدليل لا يعد من الطلبات الجدية التي تقتضى رداً صريحاً، بل يحصر عدم إعتداد المحكمة به رداً عليه بأنها لم تأبه له.

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٠/٥/١٩٤٣

إذا كانت المحكمة لم تقم إدانة المتهم في التزوير على أساس أنه هو الذي كسب بخطفه الرقم المزور، بل أقامتها على أساس ما إقتضت به واستخلصته في منطق سليم من الأدلة التي ذكرتها من أن التزوير إنما حصل بمعرفة ما يصح معه أن يكون بنفسه أو بواسطة غيره، فإن عدم تحمّلها عن طلب المتهم إليها تعيين غير لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب بخطفه العبارة التي وقع فيها التزوير يكون معناه أنها رأت أن الدعوى ليست في حاجة إلى تعيين غير، ولا يكون حكمها معياً لعدم إيجابتها هذا الطلب وعدم ردّها عليه رداً صريحاً.

الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ٦/٢٨/١٩٤٣

إذا كان القاضي الذي حكم ابتدائياً باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد إشرك في إصدار الحكم الذي صدر استئنافياً في غيبة المتهم ولكنه لم يشرك في إصدار الحكم الذي صدر بتأييد ذلك الحكم بناء على معارضة المتهم فيه، فإنه لا يكون للمتهم أن يدعي أن هذا الحكم غير صحيح. وذلك لأن الخطأ الذي وقع في الحكم النهائي الاستئنافي بإشراك القاضي الذي حكم ابتدائياً باعتبار المعارضة كأنها لم تكن قد تدورك بإعادة الإجراءات الاستئنافية في المعارضة.

الطعن رقم ١٥٠١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ٨/١١/١٩٤٣

إذا كان كل ما إستند إليه الحكم في نفي موجب الدفاع الشرعي هو قوله إن المجني عليه ألقى القول الذي كان قد مرّله مع آخرين من الخفل ليلاً عند ما لاجأه صاحب الخفل وزميله في الحراسة، وأن هذين لم يتبين سلاحاً ظاهراً معه، وإنهما كان في وسعهما، وهما إثنان، أن يشلا حركته دون حاجة إلى إلحاق أى أذى به، وإله بعد أن ترك القول المسروق لم يبق هناك خطر على المال وكذلك لم يكن ثمة شر يخشى منه على الأنفس، وأن ضرب المجني عليه حتى سقط والإيمان في إيذائه بعد سقوطه ذلك لا يمكن تأويله إلا بأنه كان إنقاصاً لا دفاعاً مشروعاً، فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها. لأنه ما دامت السرقة قد حصلت ليلاً من أكثر من شخصين، وما دام عدم تبين صاحب الخفل وزميله سلاحاً ظاهراً مع المجني عليه لا ينفي احتمال أنه كان يحمل سلاحاً، فإن صاحب الخفل يكون في هذه الظروف لديه أسباب معقولة تبيح له استعمال القوة اللازمة للدفاع عن نفسه وماله وضبط السارق الذي وجد متلبساً بالجريمة بعد فرار زملائه. أما ما قاله الحكم عن الضرب وتكراره وتكلف عاهة عند السارق فمحله أن يكون ثابتاً أن الإصابة التي أحدثت العاهة به لم تحدث إلا بعد أن سقط على الأرض وصار عاجزاً عن الحركة. وما دام ما أورده الحكم في هذا الصدد ليس فيه ما يدل على ذلك فإنه يكون قاصراً أيضاً من

هذه الناحية. وخصوصاً إذا كان ما وجد بالسارق من الإصابات، عدا المعاة، هو فقط - كما أثبت الحكم ذاته - جرحاً رضياً بالساق اليسرى وتسليخات بالساعد.

الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٤٣/١١/٨
ليس من الواجب على المحكمة، وهي تتحرى الواقع في الدعوى، أن تتبع الدلائل في كل شبهة يقيمها أو يستنتاج يستتبعه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود، وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجاً واستنتاجاً، بل يكفي أن تثبت أركان الجريمة، وأنها وقعت من المتهم، وأن تبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به.

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١٥
ما دامت المحكمة قد رأت لأسباب مقولة أن المتهم قد قارب الجريمة التي أدانته من أجلها فإنها لا تكون ملزمة ببيان الباعث على ارتكابها لأن الباعث ليست من أركان الجرائم.

الطعن رقم ١٤٦٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥١٠ بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٢
إذا كان الفعل الذي ألبت الحكم الابتدائي على المتهم مقارفته هو أنه شهد كذباً أمام محكمة الجنايات بأن فلاناً " المتهم في جريمة قتل " كان موجوداً بلندق بأسويط في وقت وقوع جريمة القتل التي وقعت بناحية الحوطة، إذ ثبت من شهادة الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الجنايات أنه كان موجوداً في بلدة الحوطة في ذلك اليوم وارتكب القتل، كما أثبت عليه أنه تعمد تقييداً تخليقاً تضليل القضاء وأن ذلك من شأنه إحداث ضرر إذ قد يترتب عليه إفلات الجاني من العقاب، ثم أدانته في جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء وهي الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه، ثم عند استئناف هذا الحكم رأت المحكمة الاستئنافية أن ما وقع من المتهم يكون جريمة شهادة الزور المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات كما يكون جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء المنصوص عليها في المادة ١٤٥ فوجهت إليه تهمة شهادة الزور، ثم قضت بإدانته في الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ ع وأيدت الحكم الابتدائي لأسبابه بالنسبة للموضوع، فإن ما أورده الحكم الابتدائي في صدد جريمة إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء يكفي لتبرير إدانته في جريمة الزور.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٠
مضى كان الحكم الصادر بالإدانة قد ذكر الأدلة التي استند إليها في قضائه وأورد مژدى كل منها فلا يعبى إلا يكون قد تحدث عن أدلة البراءة المبني عليها الحكم الابتدائي، ما دامت هذه الأدلة ليست إلا مجرد

أقوال شهود مما يكفى فيه قانوناً أن يكون الرد عليها بأن المحكمة لم تر الأخل بها مستغداً من القضاء بالإدانة إستاداً إلى أدلة الثبوت القائمة في الدعوى.

الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٤
ما دام المتهم قد نودي عليه في الجلسة فحضر ولم يقل إن له محامياً سيتولى الدفاع عنه بل دافع عن نفسه بنفسه، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت صحيحة. وإذا كان الخاطئ، ورغم وجوده في قاعة الجلسة لم يسمع النداء على المتهم ولم يتنه عند نظر القضية فلم يتقدم بدفاعه عنه، فإن ذلك لا يعيب الحكم.

الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٤٤
إذا كان المستاد مما أثبتته المحكمة أن المحكمة قطعت في أمر إطلاق أحد المتهمين الذى عينته العمار الثانى الذى أصاب مؤخرة رأس المجنى عليه ونشأت عنه وفاته، وبعد أن أوردت الأدلة على ذلك، قالت بضرورة إستبعاد كل فرض أو إحتمال آخر، فإنها إذا كانت مع ذلك قد تزايدت فسادت في حكمها على سبيل الجدل، الفروض المحتملة ونفت أثرها على ما إرتأته في حقيقة التهمة، فهذا منها لا يمكن أن يغير من الحقيقة التى أثبتتها في الحكم على الحكم على وجه التمين من أن هذا المتهم هو الذى أطلق القذوف الذى أحدث الإصابة القاتلة.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٠/٨/١٩٤٥
قضت المحكمة براءة المتهم لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه فإن أسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض. أما الحكم بالتعويض مع الحكم البراءة فمحلله أن يكون الفعل الضار قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٤ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٥
إذا كانت المحكمة لم تين قضاها بصفة أصلية على أقوال الشاهد الذى يقول الطاعن عنه إنه حصلها عن طريق إسراق السمع، وإنما هى أوردت تلك الأقوال على سبيل تعزيز الأدلة الأخرى التى اعتمدت عليها لذلك لا يقدح في صحة حكمها.

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٤٥
متى كان الحكم قد أقيم على أساس أن المتهم إرتكب التزوير لمصلحة نفسه بواسطة غيره ولم يتم على أنه هو الذى غير الحقيقة بخط يده، فلا يجدى المتهم ما هو ثابت بتقرير الطبيب الشرعى من أنه لا يمكن نسبة

الخط المكتوبة به الكلمة الزورة إليه أو يعيها عنه. ولا يقدر في صحة الحكم عدم رده على تمسك التهم بذلك.

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٤٦/١/٧

مضى أورد الحكم نقلاً عن التقرير الطبي أن وفاة الجنى عليه سببها تزييف دموى وتهتك بالمخ وصلصة عصبية نتيجة الإصابات المتعددة الجسيمة التى هشمتم المخ، ثم أثبت أن التهم هو وآخر قد أحدثا تلك الإصابات بالجنى عليه بنية قتله وأنهما معاً كانا يتهايان بعضى غليظة على رأسه، فهذا التهم يكون مسئولاً عن وفاة الجنى عليه مهما كانت الضربة التى أحدثها به. وإذن لعدم إمكان تعيين هذه الضربة ليس من شأنه أن يعيب الحكم.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣١

ما دام الطاعن لم يتمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الإصابة التى أحدثها بالجنى عليه لا شأن لها فى إحداث الوفاة، وما دام الحكم حين ساءله عن وفاة الجنى عليه باعتبارها نشأت عن الإصابة بناء على التقارير الطبية قد أقام النتيجة على مقدمات من شأنها فى ذاتها أن تؤدى إلى ما رتب عليها، فإن هذا الحكم يكون قد جاء سليماً من هذه الناحية، ولا يصح أن ينهى عليه أنه لم يرد على ما أثاره التهم من ذلك.

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٨

إذا كان الحكم قد قال باحتمال وقوع الحادث الذى أدى إلى وفاة الجنى عليه من تداعى سلم عربة السوام بسبب عيب فيه تحت قنميه على إثر ركوبه عليه، فإن ذلك وحده يبرر ما قضى به من براءة سائق السوام ولو كان الحكم قد أعطى فيما ذهب إليه من تقارير فى خصوص وجوب الوقوف فى المطة الإحصائية أو الاستمرار فى السير إلى غير ذلك، إذ الحادث على هذه الصورة يكون نتيجة لعيب ذاتى فى سلم السوام مما لا تدخل للسائق فيه. ومجرد قيام هذا الاحتمال وعدم استطاعة المحكمة نفيه يكفى للقضاء بالبراءة، إذ التهم يجب أن يستفيد من كل شك فى مصلحته لا يستطاع رفعه.

الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٤٦/٤/١٥

إن عدم البات جلوس لافى بدلاً من آخر لسبب من الأسباب فى مختبر الجلسة أو فى الحكم لا يمكن عدّه وجهاً من أوجه البطلان ما دام الحكم فى ذاته صحيحاً.

الطعن رقم ١٠١١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٦
لا يوجد في القانون المصري ما يحرم الحكم بتحويل المبلغ القضي به كتعويض للمدعى بالحقوق المدنية إلى جمعة خيرية. والتعريم في بعض القوانين الأخرى قد صدرت به نصوص صريحة لولاها لما قالوا به.

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١/١/١٩٤٧
- لا يجب الحكم عدم رده على مذكرة الدفاع ما دام لم يرد في هذه المذكرة ما يتطلب من المحكمة رداً صريحاً خاصاً.

- ما دام الثابت في محاضر الجلسات أن الخامي لم يحضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام شقيقه القاضي. وأن حضوره كان في جلسة سابقة جلس فيها قاض آخر، وما دام المحكوم عليه لم يثبت اتصال الخامي بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها والحكم فيها ابتدائياً، فهذا الحكم لا يكون باطلاً.

الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ٦/١٨/١٩٤٨
مضى كانت المحكمة قد استخلصت من مجموع عبارات المنشور محل الدعوى أن الوسائل الوارد ذكرها فيه لا تتصل بنظام الحكومة المقرر بالقطر المصري ولا بمبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وإنما تتصل بغرض آخر يبينه، وأن ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من أية إشارة إلى الإلجاء إلى القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة، الأمر الواجب توافره للعقاب على جريمة التحييد والرويج علناً للمعب يرمي إلى تغيير مبادئ الدستور المصري الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة، وكان ما قالته المحكمة في ذلك له ما يبرره فلا يصح الطعن على حكمها باطلاً، ما دامت هي قد انتهت إلى أن المتهم لم يصل ولم يقصد أن يصل من قريب أو من بعيد، صراحة أو ضمناً، بين الوسائل التي ذكرها وبين النظم المراد حمايتها بالمادتين ١٧١ و ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات.

الطعن رقم ١١٧٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ٥/١٢/١٩٤٧
إن عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم من أخذ البندقية التي أداها في سرقته - ذلك لا يعبه ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة عليه تفيد بذاتها أنه كان يقصد السرقة، وما دام الدفاع عنه لم يتمسك بعدم توافر هذا القصد لديه كما هو معرف به في القانون.

الطعن رقم ١٣٧١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ٦/٢/١٩٤٧
إذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها صراحة أن المتهم إنما ضرب المجني عليه بعضاً على رأسه، وأن كسر ضلعه سببه سقوط المصاب على الأرض، وبينت السند الذي اعتمدت عليه في ذلك، فإن قولها في نهاية

الحكم أن التهم ضرب الجنى عليه على رأسه وجسمه لا يكون إلا مجرد خطأ في الكتابة لا يصح اعتباره تناقضاً يؤثر في سلامة الحكم.

الطعن رقم ١٤٩١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١
إن نقل كثير من أسباب الحكم المقوض في الحكم الذي أصدرته المحكمة التي أعيدت إليها الدعوى للفصل فيها، لا يبطئه ما دام هذه المحكمة قد افترت تلك الأسباب واعتبرتها من وضعها

الطعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٢٢
إذا كان الحكم قد استند في قتاله برفض دعوى المدعى بالحقوق المدنية عن تزوير عقد إلى أقوال صدرت من الخامي الحاضر معه في قضية مدنية أولتها المحكمة بأنها تتضمن إقراراً منه بصحة العقد المطعون فيه بالتزوير وإلى أن نفس الخامي عنه كرر هذه الأقوال في مذكرة قدمها في القضية المذكورة دون أن يشير فيها إلى أن العقد مزور، وكانت العبارة الواردة في مذكرة الخامي هي " إنه يظهر من الإطلاع على صورة العقد المزعوم المنسوخ في صورة الحكم أنه لا يصح تسجيل الحكم إلا بعد تسديد المبلغ وهو ٢٠٠ جنيه الباقية في ذمته " فهذا الحكم يكون قد أخطأ في الإسناد. إذ قول الخامي " العقد المزعوم " يهدد التمسك بتزوير العقد فلم يكن يصح معه القول بأن المذكرة حلت من الإشارة إلى تزويره، بل المستفاد من عبارة المذكرة أن مقدمها أراد أن يدلي بدفاع يتعلق بالقانون توصل إلى الحكم لمصلحة موكله مما موزده أنه حتى مع إفراض صحة العقد المزعوم فإن المدعى عليه في التزوير لا يحق له تسجيل الحكم بصحة التوقيع ما دام لم يؤد للمدعى باقي الثمن.

الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠
إذا كان الظاهر من الحكم الابتدائي أنه أخذ في ثبوت التهمة على التهم بشهادة الجنى عليه وأخيه ورأى في شهادتهما ما يثبت كذلك أن الشهود الآخرين الذين أشهدهم الجنى عليه وأخوه رأوا الحادث وعرفوا الجنائي ولكنهم تواطؤوا معه فلم يقرروا الحقيقة فادانهم بشهادة الزور، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأيدت الحكم الابتدائي فيما يتعلق بإدانة التهم وبرات الشهود من تهمة شهادة الزور لما رآته من أن أقوالهم أمام المحكمة لا تخرج في جوهرها عما قرروه في التحقيق الابتدائي فلا تعارض في هذا الحكم بين براءة الشهود وإدانة التهم.

الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٤٨/١/٢٠
إذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن المحكمة إنما اعتبرت أن الباعث على ضرب الجنى عليه هو حق التهم عليه عندما رآه شاعراً في شكايته، فهذا الاعتبار الذي استخلصته المحكمة إستخلاصاً سائفاً من ظروف

الحادث وملابساته لا يتعارض مع ما جاء في الحكم في صدد إختلاف أقوال المجنى عليه بخصوص الباعث الأصلي من أن هذا الباعث لا يمس الجواهر.

الطعن رقم ٢٢٠١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٨

إذا كان الخاضع عن المتهم لم يطلع بجنونه أو بإصابته بهامه في العقل بل كان كبل ما قاله في صدد طلبه إحالة المتهم إلى الطبيب الشرعي لفحص قواه العقلية أن والده أساء إليه واعتدى عليه ففقد رشده، فإن قضاء المحكمة بعقاب المتهم - ذلك فيه ما يجب أنها لم تأبه لهذا الوجه من الدفاع ولم تر في تصرفات المتهم ما يغير الرأي الذي إنتهت إليه في قيام مسئولته، وهي صاحبة الشأن في هذا التقدير.

الطعن رقم ١٠ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٤٨

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم وأشارت في حكمها إلى سابقة له، ثم قدم هو إلى المحكمة الإستئنافية حكماً قضى ببراءته من التهمة التي عدتها محكمة الدرجة الأولى سابقة، ومع ذلك فإنها أبدت الحكم الابتدائي دون أن تعرض لحكم البراءة أو تشير إليه، فالطعن بهذا لا يجدي المتهم ما دامت المحكمة تعاضف عليه العقوبة بسبب العود الذي قالت به.

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٨

إذا كان الحكم قد أدان المتهم " طبيياً " بتجاره بالطعم الرافق من مرض الكوليرا بأن أجرى الحقن به نظير أجر في عيادته الخاصة قد أقام ذلك على أن دفع المبلغ إليه من المجنى عليه كان مفهوماً عندهما قبل إجراء الحقن إذ المجنى عليه ذهب إليه من قبل شخص قال هو عنه إنه أوصاه بأخذ أجر ممن يرسلهم إليه، وأنه كان متخذاً وسائل الخلد والتحوط إذ إستفهم من المجنى عليه عن سبب حضوره إليه وعممن أرسله مع نفوسه في وجهه ومراقبة الطريق من وقت لآخر وإغلاقه باب العيادة رغم وجود رواد بها مما لم تجر به عادة الأطباء، فإن هذا يكون رداً سائفاً لما دافع به الطبيب من أنه لم يطلب ولم يشترط أجراً مقابل الحقن، وأن ما دفعه إليه المجنى عليه بعد إجراء الحقن لم يكن إلا من قبيل الإعراف بالجميل فلا عقاب عليه.

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٤٨

إذا تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فباعه هذا لهاها بأكثر من السعر المقرر رسمياً، فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذي حرض على الجريمة أو خلقها خلقاً وهذا فلا حرج على المحكمة في أن تستند إلى ذلك في حكمها بإدانة التاجر.

الطعن رقم ١٧٣٧ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٤٨/١١/١٥
ما دام الحكم لم يعاقب المتهم بمقتضى القرارات الصادرين من وزارة التمييز في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٩ و ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦ اللذين حددت فيهما نسبة المسموح من الكيوسين بسبب الرشع وغيره، بل عاقبه بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أساس أنه تصرف في الكيوسين بغير كوابنات أو تصاريح، ولم يشر إلى القرارات المذكورين إلا على سبيل الاستدلال عليه بوقوع هذا التصرف منه لأنهما تضمنتا رأى اللجنة الفنية المشار إليها فيهما بعدد مقدار أقصى ما يصح التجاوز عنه بسبب الرشع وخلافه مما لا يدخل في التصرفات الخطورة، وما دام هذان القراران يصح لهذا السبب إعتارهما من الأدلة التي يسوغ إستخلاص التصرف المخطور منها، فصعب الحكم باعتداده عليهما على أساس أنهما لم ينشرا في الجريدة الرسمية لا يكون مجدياً.

الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٣
المرض متى كان يحول دون الحضور أمام المحكمة يعتبر علناً توجب عليه نتائجها القانونية. فإذا كان المعارض قد قدم معاميه بالجلسة المحددة لنظر معارضته شهادة من طبيب مثبت فيها مرضه، فإنه يكون على المحكمة - إذا لم تر إجابته إلى طلب التأجيل - أن تتحدث عن ذلك بما يبرر عدم إجابته إليه وإلا كان حكمها معيباً واجباً نقضه.

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٠
إن عدم سماع الدفاع على أثر إستيضاح أحد الشهود بعد إتمام مراحله - ذلك لا يظل الحكم ما دام أحد لم يطلب من المحكمة الكلمة للتعقيب على هذا الإستيضاح.

الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٢
إذا نظرت قضيتان أمام المحكمة في وقت واحد، وحصلت المرافعة في القضيتين مرة واحدة وأثبتت في إحدهما، فإنه لا ضير على المحكمة إذا هي إستندت في حكمها في الأخرى إلى ما ثبت لها في القضية التي أثبتت فيها المرافعة مما جعلها مطمئن إلى الأخذ بالدليل المقدم فيها.

الطعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٧٤ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٢
إذا كانت ثمة قضية منظورة أمام المحكمة في نفس الوقت الذي كانت تنظر فيه قضية أخرى مرتبطة بها وحصلت المرافعة واحدة في القضيتين معاً وأثبتت في واحدة منهما، فإنه لا ضير على المحكمة إذا هي إستندت في حكمها في إحدهما إلى ما ثبت لها في القضية الأخرى.

الطعن رقم ٢٤٢٨ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٦٦ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٧
مضى كان الحكم قد ذكر الأدلة وقرائن الأحوال التي استخلص منها ثبوت جريمة وضع النار في أحطاب
البنى عليه، وكانت الأدلة المذكورة من شأنها أن تؤدي إلى ما أنتهى إليه، وكانت الواقعة كما هي مينة
بوصف التهمة - تشمل جميع العناصر المكونة للجريمة، فإنه لا يعزى على المحكمة إذا هي منعاً للتكرار -
قد أحالت في معرض بيان الواقعة على ما جاء بوصف التهمة الذى ذكرته فى حكمها ثم إنه لا يقدح فى
سلامة هذا الحكم عدم تحدده عن كيفية وضع النار وطريقته ما دام أنه قد بين فى الأسباب التى ذكرها أن
الحرق إنما حصل عن عمد.

الطعن رقم ٢ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤
إذا كان التناقض الذى يجب به الحكم لا يعدو أن يكون مجرد خطأ فى الكتابة لا يفضى على من يراجع
الحكم كله لذلك لا يهيم.

الطعن رقم ٤ لسنة ١٩ مجموعة عمر ٤٧ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٤
مضى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها وتعرض للدفاع المتهم ولم يأخذ به للإعتبارات
التي قلنا، فلا يقدح فيه أن يكون فى تعرضه لبعض ما أثاره الدفاع قد أورد فروضاً وإحتمالات ساقها
على سبيل الفرض الجدلى، إذ ذلك لا يمكن أن يغير من الحقيقة التى أثبتتها المحكمة فى حكمها على وجه
اليقين من أن الدفاع غير صحيح.

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٨
جرى قضاء محكمة النقض على نقض الأحكام التى لا يذكر فيها إلا " أن التهمة ثابتة من التحقيقات
وشهادة الشهود ". لأن هذه الصيغة عامة يمكن وضعها فى كل حكم. وهى لا تحقق غرض الشارع من
تسبيب الأحكام. بل الواجب يقضى على المحكمة بأن تذكر مضمون شهادة الشهود وغيرها من الأدلة
التي اعتمدت عليها فى حكمها.

الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣
ذكر الفقرة المطبقة على المتهم من المادتين ٢٧٩ و ٣٢ من قانون العقوبات ليس بأمر لازم لزوماً جوهرياً.

الطنن رقم ١٠٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٢٩/١/٣
إذا أخطأت محكمة الموضوع في بيان واقعة لا أثر لها في الورقة الرسمية التي تنقل عنها وكانت هذه الواقعة الحاطة خارجة عن الوقائع اللازم ثبوتها لتحقيق الجريمة فإن هذا الخطأ لا يطل حكمها ما دامت الوقائع الأخرى المكونة لأركان الجريمة مثبتة في الحكم إثباتاً صحيحاً.

الطنن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٢٧
ليس من الضروري توضيح الإصابات بالحكم تفصيلاً ما دامت المادة التي طبقها المحكمة على المتهم هي المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات وما دامت المحكمة قد ذكرت في الحكم أن تلك الإصابات موضحة بالكشف الطبي.

الطنن رقم ٣١٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٢٩/١/١٠
لا تناقض بين ما يحجى بالحكم حكايته عن التقرير الطبي من أن إصابات الجنى عليه حصلت من سكين وبين ما أثبتته المحكمة من أن هذه الإصابات هي من مدى أى أكثر من سكين واحدة. لأن تقرير الطبيب إنما بين نوع الآلة التي تحدث مثل هذه الإصابات لا عدد الآلات التي أحدها.

الطنن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٢٥ بتاريخ ١٩٢٩/٣/٧
إذا اتهم شخص بتبليغه بلاغاً كاذباً مع سوء القصد وتشككت المحكمة في قصده فحكمت ببراءته ولكنها ألزمته مع ذلك بالتعويض المدني فلا يجوز الطعن في الحكم يزعم أن به تناقضاً. إذ لا تناقض بين الحكم بالبراءة لتشكك المحكمة في قصد المتهم وبين الحكم بتضمينه خطأه في التبليغ وإن كان حسن القصد فيه.

الطنن رقم ١٤٠١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٠٠ بتاريخ ١٩٢٩/٥/٩
إذا ذكر الحكم أن إصابة الجنى عليه التي سببت وفاته كانت بالصدر ثم نقل عن الكشف الطبي أنها كانت بأعلى البطن تحت غط الضلوع مباشرة ثم ختم بأن الذي ثبت من وقائع الدعوى أن الإصابة كانت بأعلى البطن فلا تناقض في ذلك. لأن الجرح الميت واحد وهو بأعلى البطن ويمكن وصفه تجزئاً بأنه بالصدر ولم ينشأ عن هذا التعبير أى إخلال بحق الدفاع.

الطنن رقم ٢١١٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٧
تغير إسم المتهم ومحل ميلاده بالحكم سهواً من كاتب المحكمة أو عمداً بفعل المتهم عند سؤاله في التحقيق لا يضر بجوهر الحكم ولا يمنع من تنفيذه. وليس للتهم أن يظن فيه بزعم أنه يضر به أو بالغير : أما دعواه بأنه يضر به فهو غير صحيحة لأن الأحكام الجنائية ليست حجة في إثبات حقيقة الإسم وحقيقة محل المولد، إذ

هى وكل الإجراءات الجنائية إنما تأخذ الاسم والمولد والصناعة من أقوال المسئولين أنفسهم وقد تكون كاذبة غير مطابقة للحقيقة. وأما دعواه بأنه يضر بغيره لهى دعوى مردودة بأن لا شأن له هو بالغير.

الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٣٠/٥/١
لا محل للنص خصيصاً فى سبيل تبرير التعويض المقتضى به على حصول ضرر للمدعى المدني من جراء التزوير الحاصل ما دام ذلك مستفاداً بالبداية من ظروف القضية. ولا يعد إغفال النص فى الحكم على ذلك بشكل خاص عيباً جوهرياً يسوجب بطلان الحكم.

الطعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٢٦ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٣١/٥/٧
إستعراض الحكم لوقائع لم تذكر فى التحقيق لا يكون سبباً لنقضه ما دام أن المحكمة لم تأت به إلا تصويراً لما اعتقدته من تفاصيل الأعمال المستندة إلى المتهمين ولم يضار التهم به ولم يكن سبباً لتشديد العقوبة.

الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٠
من المقرر أنه لا يكفى لحوال الركن المادى فى جريمة دخول عقار فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أن يكون المتهم قد تصرف فى العقار ببيعته إلى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى بأحقاقه فى وضع يده أو أن يكون قد عترض على قرار النيابة فى شأن تمكين خصمه من وضع يده، مهما كان فى ذلك من الإلتفات على الملك أو وضع اليد، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعريضاً مادياً أو غصباً للحيازة الثابتة لغيره ولو بسند باطل. ولما كان الحكم الطعون فيه قد أثبت على الطاعنين أنهما باعا العين المتنازع عليها لآخر، وأنه سبق لهما شراؤها من شخص آخر إدعى أنه إشارها بدوره من الطمعون ضده بموجب عقد مطعون فيه بالتزوير دون أن يثبت إقرار هذا التصرف القانونى بفعل مادى يصدق عليه أنه " دخول " بالمعنى الإصطلاحي الذى عناه الشارع وبينه حسبما تقدم، وأن هذا الدخول كان بينة منع حيازة الجنس عليه للمغار بالقوة، فإن الحكم يكون قاصراً على بيان الواقعة المكونة للجريمة بركنها المادى والمعنوى طبقاً لما إفوضه المادة ٣٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣
الباعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها وإلحاقاً فيه - بفرض وقوعه - لا يؤثر فى سلامة الحكم، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كالأية العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها بما أورده على ثبوتها فى حقه من أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه.

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣

- لا يعيب الحكم أن يأخذ بأقوال ضابط الشرطة في كيفية ضبط المتهم ثم لا يعول على ما رواه عن إعراله له بأنه أحرز المخدرات بقصد الإتيان، ذلك بأن الشاهد لم يشهد بنفسه واقعة الإتيان وإنما روى ما سمعه من المتهم ولم تر المحكمة الأخذ بهذا القول لمدلول المتهم عنه وعدم وجود ما يظهر قوله الضابط.

- المحكمة غير مكلفة بالتحدث عن إسقاط عن القصد الجنائي إذا كان ما أوردته في حكمها كافيًا في الدلالة على أن المتهم كان علمًا بأن ما يحزره مخدراً، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد أورد أن المتهم ألقى من يده بالكيس الذي كان يحتوي على المخدرات بمجرد رؤيته للضابط، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيًا من المتهم أو المدافع عنه لم يطلع بإنشاء هذا العلم، وكان ما أوردته الحكم من وقائع وظروف دالًا على قيامه في حق المتهم، فإنه لا محل لما ينهيه المتهم من أن الحكم لم يعن ببيان القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر المسندة إليه.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤

- متى كان ما أثبتته الحكم عن أقوال الطاعن وأقوال المتهمين المعروفين له أصلاً ثابت في تحقيقات النيابة على ما يتضح من مراجعة المقررات التي أمرت المحكمة بضمها، فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة، ولا يقدر في ذلك ما دلت عليه المقررات من خطأ الحكم فيما قال به عن عدم تداول الشمع في الأسواق، ذلك بأن ما أوردته الحكم من ذلك لم يكن على ما يبين من سياق إسناد لاله إلا تزييداً بعد أن استوفى دليل علم الطاعن بأن الشمع مسروق.

- لا على محكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها، ما دام أن الظاهر من الحكم - على ما هو حاصل في الدعوى المطروحة - أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة إلا لستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى.

الطعن رقم ١٩١٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٦٩/١/٦

- لا يتال من سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ في تحميل أقوال المحكوم عليه الموقوف فحسب إليه الإقرار باستيلاء الطاعن على الجهاز المسروق في حين أنه إنما أسند هذا الفعل إلى المحكوم عليه آخر ما دام أن هذا الخطأ يفرض وقوعه لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها.

- الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١

— إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ١٩٦١/٧/٢٠ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن
قضى بتأميم شركتى الشمال للنقل وشركة الميناء والبحيرة لنقل البضائع — اللتين أطلق عليهما بعد
إسم شركة المينا لنقل البضائع بالإسكندرية وشركة النيل العامة لنقل البضائع بالإسكندرية ثم ادجما تحت
إسم شركة النيل العامة لنقل البضائع — وهى التى يعمل بها المطعون ضده، إلا أن هذا القانون قد نص
على إحفاظ الشركات المؤتممة بشكلها القانونى وعلى إستمرارها فى مزاولة نشاطها مع إخضاعه لإشراف
الجهة الإدارية التى يورى إلحاقه بها. وقد أفصح الشارع عن إتجاهه إلى عدم إعتبار موظفى وعمال مثل تلك
الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال
الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من
سريان قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات وإعتبار هذا النظام جزءاً
متمماً لعقد العمل. وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى
حلت محل اللائحة السابقة وإمتد سريان أحكامها بالنسبة إلى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار
الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذى حل محله فيما بعد
القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تفهيداً للقانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام، وفى ذلك كله آية بيته على أن تأميم
تلك الشركات وما ترتب عليه من إبلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو طبيعة العلاقة
العقدية التى تربطها بالعاملين فيها، وكلما رأى المشرع إعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو
المستخدمين العامين فى موطن ما أورد به نصاً كالشأن فى جرائم الرشوة وإختلاس الأموال والتسبب
بالحطب الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالباين الثالث والرابع من
الكتاب الثانى من قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون
العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين — فى تطبيق نصوص الجرائم
المشار إليها — مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية
صفة كانت. فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العامين فى هذا المجال المعين فحسب دون
سواء، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية
خاصة على الموظف العام. لما كان ما تقدم، فإن المطعون ضده فى علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب
صفة الموظف العام أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحماية المنصوص عليها فى المادة ٦٣ من

قانون الإجراءات، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في القانون وبمعين لذلك - وقد حجه الخطأ الذي تردى فيه عن نظر الموضوع - أن يكون مع النقص الإحالة.

الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣
إذا كان مؤدى ما قاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيلة في خروج القاطرة التي كان يقودها من مكانها لغضد الصدأ، وأنه لم يطلق آلة النسيب، ولقد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلو الطريق خلفه كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرمى مع أنه كان من المتعين وعمو يسير بها بمؤخرتها أن يسير ببسطه حتى يستقيم عطف السير ويكون الطريق مرئياً، فإن ما تقدم يسوغ به القول بوالمر ركن الخطأ.

الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣
إذا كان الحكم المطعون فيه في مجال التوفيق بين الدليلين القولي والفني قد إفترض من عنده أن المجنى عليه كان عند إطلاق النار عليه قد خر على الأرض متكسراً على نفسه ليستقيم له تصحيح رواية شاعدي الحادث وهو في ذلك قد نقص ما سبق له أن أثبتته نقلاً عنهما من رؤيتهما ورأى العين للواقعة على الصورة التي أدلىا بها والتي مؤداها أن المجنى عليه كان واقفاً يستدير المتهمين عند إطلاق العيار الأول عليه لم يستقبلهما عند إصابته بالعيار الثاني، وجهد في المواءمة بين هاتين الصورتين المختلفتين باعتبارهما عامة مجردة لا تصدق في كل الأحوال، وكان هذا الالتواض لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبتته الحكم وبينه في مدوناته، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبني بالجرم واليقين على الواقع الذي يثبته الدليل المحصر ولا تؤسس بالنظر والإحتمال على القروض والاعتبارات المجردة، فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسد الاستدلال معيباً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣١
مضى كان الثابت من المقررات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - صحة ما نسبته الحكم للطاعن من إعراف بالتوقيع على إذن الصرف، فإن ما ينوه من قالة الخطأ في الإسناد في هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٧
مضى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بأدلة منتجة أنه إخطس مادتي الديوكس والسيفين من عبواتها التي كان يضع فيها ما كان يخلص منها أحجاراً وتراًباً، وعين مبلغ ما إخطسه، وحدد قيمته رداً إلى شهادة الخبراء مما له أصله الثابت في التحقيق الذي أجرته المحكمة في الجلسة، ولا يتنازع الطاعن في شيء منه، فلا يجديبه المناجدة في تعيين مقدار ما داخله الفش وما لم يداخله، ما دام هو يسلم في طعنه بما أثبتته

الحكم تعيناً ل مقدار ما اختلس بأنه ٣٥٥ كيلوجراماً من مادة الديوكس ثنها ٣٤٧ ج و ٩٠٠ م، إذ أن الحكم اتخذ من ضبطه يقوم بالفش في مادتي الديوكس والسيفين موضوع العجز دليلاً على إختلاسه للقدر الناقص في عهده أياً كان.

الطعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٧/٢/١٩٦٩

الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحدائها وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها وإطمانت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القبول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن إليها.

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ٤/٧/١٩٦٩

لا يعيب الحكم إلغائه عن الرد على أحد أدلة الإتهام ما دام قد إشتعل على ما يفيد أن المحكمة فطنت إليه. وفي إغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمناً أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم.

الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٩٨ بتاريخ ٢١/٤/١٩٦٩

ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك فى أقوال الشاهد وما ساقه من قرائن، تشير إلى تلفيق التهمة، لا يعلو أن يكون من أوجه الدلائل الموضوعية التى لا تستوجب ردأ صريحاً من المحكمة بل إن الرد يستفاد من أدلة البوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٩

يبين من صريح نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ أنه جعل المخاط فى تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو إستنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ فى ذاتها دون أى إعتبار للكمية المزروعة منه. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات الدخان قد وجدت مزروعة فى خطوط منتظمة فى مساحة فدان ونصف من الأرض، وكان الطاعن لا يجادل فيما أثبتته الحكم من ذلك، لأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس هذه المساحة يكون صحيحاً فى القانون ولا ينال من ذلك أن تكون مزروعة أو مستتبعة تبغاً على حدة أو ضمن زراعات أخرى.

الطنن رقم ٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

- إن قضاء الحكم المطعون فيه براءة أحد المتهمين من جريمة الضلع فى أوراق النقد الأجنبى وعدم عرض هذا النقد على وزارة الاقتصاد لا أثر له على قيام هاتين الجريمتين فى حق الطاعن ما دام قد أثبت أنه إرتكبهما دون إشراك أحد معه.

- إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أحال فى بيان واقعة الدعوى إلى الحكم الإبتدائى، عرض لما جاء فى هذا الحكم من أن تفتيش مسكن المتهم قد أسفر عن ضبط مبلغ ٧٢٤ ج و ١٥٠ م فصحيح هذه الواقعة بما يفيد أن تفتيش مسكن المتهم الآخر هو الذى أسفر عن ضبط هذا المبلغ عنده، وكان الحكم قد عول فى إدانة الطاعن على إعزائه بإرتكاب الجريمتين المستندتين إليه ولم يستند إلى واقعة ضبط هذا المبلغ، فإن ما ينهه الطاعن من أنه لم يعمل أثر هذا التصحيح لا يكون له محل.

الطنن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٠٩ بتاريخ ٢١/٤/١٩٦٩

تناقض الشهود على فرض حصوله، لا يغيب الحكم ما دام قد استخلص أرقام بما لا تناقض فيه، وإذا كان ذلك وكان ما حصله الحكم من أقوال الجنى عليه والشهود قد خلا من شبهة أى تناقض، فإن دعوى الطاعن بأن أقوال الشهود جاءت على وجه الظن والتخمين، أو أنها إنطوت على تناقض لم يعرض له الحكم، تكون على غير أساس.

الطنن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ٢١/٤/١٩٦٩

- متى كان الطاعن - على ما أثبت الحكم المطعون فيه - قد عرّف بالتحقيقات وبالجلسة بأن صلب الوصلين المزورين قد حررا بيده - وهو مالا يمارى فيه الطاعن فى أسباب الطعن - وكان ما أثبت الحكم من وقوع التزوير من الطاعن بمحو عبارات كانت مدونة على الورقتين وتحرير عبارات أخرى محلها مغايرة للحقيقة، يلزم عنه أن يتوافر فى حقه وزن العلم بتزوير المغرورين اللذين أسند إليه تزويرهما على تلك الصورة، فإن ما يدّره الطاعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون يكون غير سليم.

- متى كان ما يدّره الطاعن من خطأ الحكم فى الإسناد لهما أوردته من أن مؤدى أقوال مدير المؤسسة وبعض الشهود فى التحقيقات الإدارية يصدد واقع إصدار المفروض للشيك مردوداً بأن الحكم، بعد أن يستقام له الرد على دفاع الطاعن فى شأن هذا الشيك وأثبت - على ما مر ذكره - أنه بالصورة التى صدر عليها كان يعين إضافة لجمته إلى رصيد المظن فلا يفيد منه الطاعن فى سد المعجز، راح يعرض تريداً منه، على ما سلف البيان إلى ما قال به هؤلاء الشهود، عن أمر مقطوع الصلة بهذا الاستدلال مفاده أن من حق المفروض إصدار مثل هذا الشيك لتسوية حسابات تجارية بين مطعنين يقوم على إدارتهما وإذا ما

كانت أقوال مدير المؤسسة في هذا الشأن لها أصل ثابت في محضر الجلسة، وكان خطأ الحكم في إسناد هذه الواقعة إلى غيره من الشهود أيضاً - على فرض حصوله - غير مؤثر على سلامته، فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٢٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

- لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد إنطوى على تقارير قانونية خاطئة في شأن قصره الإغفاء على حالة المبادرة بالإخبار قبل علم السلطات العامة بالجرمة، المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - مغللاً حكم الفقرة الثانية منها التي لا تستلزم ذلك - ما دامت النتيجة التي خلص إليها الحكم صحيحة وتفق والتطبيق القانوني السليم.

- تزيد الحكم فيما يستطرد إليه لا يعيبه، ما دام أنه لا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٠٢ بتاريخ ٦/٢/١٩٦٩

- التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها عن نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم - إلا أنها تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ما ساوره من شك في أقوال الشهود، فإنه لا يعيبه إنفاته عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كانت إصابة الطاعن تحدث وفق تصوير الشهود، ما دام لم يأخذ بهذا التصوير، وبذلك ينحسر عنه عيب الإخلال بحق الدفاع.

- متى كان ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه له سند من الأوراق، فإن ذلك ينفي عنه دعوى مخالفة الثابت في الأوراق.

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩

لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه، ومن ثم فإن رمى الحكم بالصور بقالة أنه لم يبين أن الاستيلاء على الإطار إنما كان مصحوباً بنية تملكه، يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٩

دفاع الطاعن بأنه لا يدير المنزل الذي أدى إتهاره إلى وقوع الحادث، هو دفاع متعلق بموضوع الدعوى ١٢ لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستطاداً من أدلة الثبوت التي عدل عليها الحكم.

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٥٣ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

- متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعنين إقتادوا اجنسى عليه إلى مبنى المدرسة حيث إنتهالوا عليه ضرباً فأحدلوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وأوثقوا يديه من خلف ثم إقصادوه إلى مسكن الطاعن الثالث حيث إحتجزوه بإحدى حجراته وأن قصدهم لم ينصرف إلى إقتياده إلى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به أركان جريمة القبض بدون وجه حق المقرون بتعدييات بدنية المنصوص عليها فى المادتين ٢٨٠، ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات.

- لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت ألوامهما على ما هو ثابت من الرجوع إليها بمحضر جلسة المحاكمة - متفقة فيما استند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

- متى كان الطاعن الأول يسلم فى طعنه أن الإتفاق قد إنعقد بينه وبين المتهم الثانى على بيع الذهب الذى يجلبه من الخارج إلى مصر، وكانت سبائك الذهب من الضائع التى يشملها حظر الترخيص باستيرادها لأحد الناس عموماً بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الإستيراد، والقرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية، فإن هذا الإتفاق يتضمن بداهة وطريق اللزوم الإتفاق على التهريب، ومن ثم فإن إجراء لفظ التهريب على لسان الطاعن المذكور بإعباره موضوع الإتفاق بحسب المعنى الذى قصده لو لم تشمله عبارة الإعراف الذى صدر عنه بفرض وقوعه - لا يعتبر خطأ فى الإسناد مفسداً للتسبيب.

- إذا كان الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه قد أثبت مواد القانون التى دان الطاعن بها ومن بينها مواد العقاب وصرح بأنه أخذ بها وطبقها، فإن ذلك حسبه لتحقيق مواد الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من الإشارة إلى نص القانون الذى يحكم بموجبه ولو كانت مواد الإتهام التى بينها فى صدره وأحال إليها فى أسبابه قد شملت كذلك غير ما طبقه من مواد العقاب.

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤

لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون - بفرض التسليم بدعوى الطاعن - قد أخطأ فيما نقله عن إعراله أمام النيابة بأنه كان وقت الحادث يحمل زجاجة خر فارغة، ولا ما يفهم من أنه لم يحس اجنسى عليه بأية صورة طالما أن الأمرين جميعاً لا يتالان من التكييف القانونى الصحيح لمركز الطاعن فى الدعوى كما إنتهى إليه الحكم.

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

لا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيانه لدى العامة، ما دامت ثابتة فى كلا التقريرين الطبيين، خصوصاً إذا كان الطاعن لا ينازع فى أن عين المجنى عليه كانت قبل الحادث مبصرة لم يصب عدمتها بإغلاخ أو إعتام.

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦١٦ بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٨

— تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذى أوتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك.

— يتحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز فى المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده.

— من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلاً للمجنى عليه، بل يكفى أن يكون الضرر محتمل الوقوع.

— لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التهديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها.

— لا يشترط لبيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفى أن يكون مستفاداً — من ظروف الواقعة المبينة به — أن الجانى قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد ونية حرمان المجنى عليه من الشئ المسلم إضراراً به.

— إن الوفاء اللاحق لإرتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يحوها ولا يدل بذاته عن إطفاء القصد الجنائى.

— من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإبداع قيمة المنقولات، لأنه ملزم أصلاً بردها بمعناها.

— إن البحث فى حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضى الموضوع ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض.

— عكسة الموضوع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول التهديد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى.

— متى كان الحكم قد استظهر إستلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد إيجار وقائمة تحفوله إستعمالها مقابل الأجرة المطلق عليها، فإنه لا يؤثر فى صحتها أن يكون قد إعتبر المال المخطس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الإستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلاً من هذين العقدين هو من عقود الأمانة ويتواءم به ركن الإلتزام.

- متى كان الطاعن لا ينازع في أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصاً يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بياناً كافياً يجعلها من المليات التي يكون له أن يرد مثلها أو ليحتها في نهاية مدة العقد.
- إن تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التهديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة.
- متى كان الحكم لم يقتنع بدفاع الطاعن ولم يحول عليه في إدانته وإنما حصله وأطرحه بما يسوغ إطراحه ودل على أن تصرف في المنقولات، وكانت المحكمة لم تجعل هذه الواقعة أثراً في الإدانة وكان حكمها مقاماً على أدلة مؤيدة إلى ما رتبته عليها، فإن خطأ الحكم في فهم عبارة وردت بمحضر الجلسة بأنها تفيد إعراف الطاعن ببقاء المنقولات في المسكن مع أن المقصود منها هو بقاؤها فيها - بفرض حصوله - لا يؤثر في سلامة الحكم.
- من المقرر أن معاد سقوط جريمة عيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الإمتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه إذ يغلب في جريمة التهديد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك.
- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تظمن إليه.
- متى أخذت المحكمة بقول شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي سألها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها.
- إن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحول المحكمة الإستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك.
- ليس للطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها.
- لا يقبل من الطاعن أن يثير الدفاع الموضوعي أمام محكمة النقض.
- من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إنما تقضي بعد الإطلاع على الأوراق وهي لا تسمع من شهود الإليات إلا من ترى لزوماً لسماعهم.

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٣٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢

الأصل أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القنى فى كل جزئية منه، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنى تناقضاً يستصعب على الملازمة والتوفيق، ومعنى كان البين من الحكم المطعون فيه أن ما أورد من أقوال الطاعن الثانى وإعتمد عليه فى إدانة الطاعن لا يتناقض مع ما أورد من مؤدى التقرير الطبى الشرعى، فإن النعى بهذا السبب لا يكون سديداً.

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٦

التناقض فى أقوال الشهود لا ينال من سلامة الحكم متى إستخلص منها الإدانة إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

- إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق، تختص الرقابة الإدارية بالآتى : -
"ج" الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم، والعمل على منع وقوعها، وضبط ما يقع منها. كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن " تبشر الرقابة الإدارية إختصاصاتها فى الجهاز الحكومى وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التى تبشر أعمالاً عامة، وكذلك جميع الجهات التى تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه " فإن ذلك مما يحترمه أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المفهوم فى فقه القانون وإنما بسطه ليشمل العاملين فى جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها فى المادة الرابعة المار ذكرها.

- متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين الأول والثانى من مقاولى القطاع الخاص وقد نيط بهم مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهى إحدى شركات القطاع العام، وقد عرض المذكوران الرشوة بقصد إخلال من عرضت عليهما بواجبهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه هيئة التأمينات الإجتماعية عن هذه الأعمال، فإن إختصاص الرقابة الإدارية ينسبط عليهما.

- تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها، ولا يرد على حريتها من القيود فى هذا الصدد، إلا ما قرره المشرع لإعتبارات إرتأتها ترجع إلى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم يارتكابها وليس فى القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتحريات والمراقبة قيدا على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها.

- إن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية لا يعدو أن يكون إجراء منظماً للعمل في الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيداً على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها، فالحطاب في النص موجه إلى الرقابة الإدارية، أما النيابة العامة فهي تسير في التحقيق والصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

- إنه متى كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الإدارية إجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التي لا يخلع رفع الدعوى العمومية عنها أو ضد المتهم بإرتكابها لأى قيد من القيود الواردة في قانون الإجراءات الجنائية، فإن ما تنتهذه النيابة العامة من إجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت إحالة الأوراق إليها من الرقابة الإدارية لم يلتزم في شأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه، ذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من إجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من أحد الناس.

- إن صدر المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ صريح في أن إختصاص الرقابة الإدارية بالتحري والمراقبة، لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ولا يسوغ القول مع هذا بأن المادة المذكورة لا تنبع قيداً على ما تجر به الجهات الإدارية من تحقيق ثم تكون هذه المادة قيداً على ما تجر به النيابة العامة من تحقيق.

- من المقرر في القانون أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة، بل يكفي أن يكون له علاقة به، أو أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة.

- لا يحتم القانون أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة، وليس فيه ما يمنع أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صادر من رئيس مختص، ولا يقدح في ذلك أن يكون هناك قرار وزاري بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك إجراء تنظيمي لا يهتر حق رئيس الإدارة في تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى.

- إذا كان الطاعن لا يحدد أن الموظف المروض عليه الرشوة هو رئيس الشئون الفنية الذى يدخل في إختصاصه التفتيش على قسم الملفات المهتدة إليه باستخراج شهادات التأمين، فإن في هذا ما يجعل له إختصاصاً في صدد إستخراج هذه الشهادات.

- متى كان ما أورده الحكم في شأن الغرض من الرشوة خالياً من التناقض والإضطراب وله أصله الشابت في الأوراق، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس وواجب الرفض.

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في إثبات التهمة في حق الطاعنين إلى شهادة الشهود، ولم يعول في ذلك على ما تضمنه شريط التسجيل، فإنه لم يكن بحاجة إلى أن يرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل، أما القول بإحتمال أن يكون عضوا الرقابة الإدارية الشاهدان قد إستعانا في أداء الشهادة بما تضمنه التسجيل، فإنه لا يعدو أن يكون تشكيكاً في أقوال الشاهدين لا يلتزم المحكمة بالرد عليه.

- من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه متى أخذت المحكمة بشهادة فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض.

- إنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى، كما أنها غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين وأن تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر، ذلك بأن أخذها بما أخذت به معناه أنها إطمأنت إلى صحته، وهو إطرار ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به لما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣

لا يعيب الحكم ما إستورد إليه من تقريرات قانونية خاطئة، ما دام أنه إنتهى إلى تطبيق القرار الصحيح على واقعة الدعوى.

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٩

- متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بوصفه مديراً للمخبر إنما عول في ذلك على إقرار الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير المخبر، فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد على غير أساس.

- متى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستعمل من الإعراف، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، لما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩١٢ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٦

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع جنايتي تسهيل الإستيلاء على مال الجمجمة التعاونية للبهلول والتزوير، قبل إعراف الطاعن بإرتكابهما - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن في شأن الإعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٤٨ من قانون العقوبات، بما يدل على إطراره.

- إن العلو المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشي بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة.

- مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل، هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تقضي به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها. وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائفة، سلامة إدراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التي دين بها ووقت إقراره بارتكابها في التحقيقات، فإن النعي عليه في هذا الصدد لا يكون له محل.

- بيان عدد الأوراق المرفوعة لا شأن له في توافر أركان جريمة التزوير.

- تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع، وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دفعها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي إرتأته.

- إذا كان صحيحاً على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه، ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الإطلاع على الأوراق المرفوعة، وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا الميب عن الحكم - في صورة الطعن الحالي - هو إنعدام جدواه، ذلك بأن العقوبة التي أولعتها المحكمة على الطاعن عن مجموع الجرائم المسندة إليه هي العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة عن جريمة تسهيل الإستيلاء بغير حق على مال الجمعية التعاونية للبرول التي تساهم الدولة في مالها بتعيب، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بأوجه طعن متصل بجريمة التزوير في محررات الجمعية، طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة للجريمة الأولى.

- الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إنقلها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد.

- متى كانت الواقعة التي إنقلها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد هي أن الطاعن عرض رشوة على مدّ ظف عمومي ولم تقبل منه، هي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة، وكانت المحكمة قد طبقت مادة القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى وهي المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات بدلاً من المادة ١٠٦ مكرراً منه التي طلبها النيابة العامة، فإن هذا التعديل لا يعطي الطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتسبب المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ومادة القانون.

- إن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات ومطاعن، مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير المحررات التي نسبها إلى مستودع الجمعية وتفيد إسوداد كميات ببولية من المتهدين الذين من بينهم الطاعن الثاني إلى المستودع حتى يتسنى له تخفيض رصيد حساباتهم الجارية، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك ولا مصادرة عقيدته فيه أمام محكمة النقض.

- ليس ما يمنع المحكمة من أن تكفي بحكمها في صدد بيان عدد الأوراق المزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء في تقرير الخبير في شأنها متى كان هذا التقرير مقدماً في ذات الدعوى كدليل.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم، هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها، وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة، وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم، وعدم إطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم، وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر.

- الإعراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي غلكت محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير مقب، ما دامت تقيمه على أسباب سائفة.

- من المقرر في قضاء محكمة النقض أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق، وإن عدل عنه بعد ذلك، متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع.

- لأن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إيجابها هذا الطلب.

- الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها، هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع، والتي لا تلزم بإيجابه، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث.

- ليست المحكمة ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها، وإطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إقرارها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- لا تلزم المحكمة بالرد على قانوني ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين مع باقي المتهمين قد وصلوا إلى الإستيلاء على المبلغ الموضح بالأوراق من المبنى عليه بناء على الطرق الإحتيالية التي إستعملوها والتي بينها الحكم وهي من شأنه إتهامها بوجود مشروع كاذب وإحداث الأمل بمحصول ربح وهي وهو كشف كثر مدفون تحت أرض منزلها. فإن ما يقول به الطاعنان من أن المبنى عليها قد سلمتها النفود برضاها لا يبدو أن يكون عوداً إلى الجدل في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى لما لا يجوز إثارة أمارة محكمة النقض.

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ٩٧٦ بتاريخ ١٩٦٩/٦/٣٠

- إن الدفع بصدر الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه، إطمئنان المحكمة بالأدلة السالفة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن.

- إن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر. وهي لا تبطل من بعد نزولاً على ما يتكشف من أمر الواقع، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠، ١٦٣، ٣٦٢، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية، مما حاصله أن الأعداء بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على مقتضاه، وذلك تيسراً لتفويض أحكام القانون وتحقيقاً للمصلحة حتى لا يفلت الجناة من العقاب، فإذا كان الثابت من محضر التحري أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ضمن عصابة توطأت على ذلك، فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس، فإن كشفت جريمة التهريب عرضاً أثناء تفليده، فإن الإجراء الذي تم يكون مشروعاً، ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحاً، ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط، ما دام هو لم يتم بأي عمل إيجابي بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التي صدر من أجلها الأمر.

- من البدهة أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل.

- من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة المودع، فمضى أقرتها عليها فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- لا يقدح في جدية التحريات حسبما أثبت الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والاطلاق عمقديتها لا بنتائجها.

- لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبق تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون بإجرائه، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية، وبعد حينئذ أمرها بالتفتيش بإجراء مفتتحاً للتحقيق.

- متى كان الحكم المطعون فيه لم يدع - فيما رد عليه من دفع وفنده من أوجه دفاع - مجالاً للشك في أن الأمر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً وصحت نسبتها إلى مقارفيها، وكان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة ائتملة بناء على أن ما ضبط من الدخان المهرب هو غير المخدر الذي جرى الضبط من أجله، وقد سبق الرد عليه، وعلى أن عبارات محضر التحري وطلب الإذن جاءت عامة مع أنها محددة حسبما أثبت الحكم وبينه، مما تندفع به دعوى الإحتمال، فلا تكون المحكمة بحاجة إلى الرد إستقلالاً على ما تدرع به من ذلك - بفرض أنه عسك به في مذكرته - لكونه ظاهر البطلان.

- إن الدفع بصور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه، إطمئنان المحكمة بالأدلة السانعة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن.

- من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض إنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم، ومن ثم فلا صفة للطاعن في الدفع ببطلان تفتيش السيارة التي ضبط بها بعض التبغ المهرب ما دام أن الثابت أنها غير مملوكة له ولم تكن في حمايته، وكذلك الحال بالنسبة للمخزون الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غير مملوك ولا محوز له.

- التفتيش المظهور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغیر مرور من القانون، أما حرمة السيارة الخاصة لمستعدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، وإذن لما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به - والسيارة الخاصة كذلك - ومن ثم فلا وجه لما نعاها الطاعن من بطلان.

- متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز مخدر، فإنكشفت جريمة تهريب الدخان اللبي عرضاً لمأمور الضبط دون مسمى مقصود منه، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصبح لمأمور الضبط المضى في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في أحوال التلبس بالجريمة - كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي ينقطع عمله، وينتهي أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة.

- جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ومثيلاتها من النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الإجراءات على طلب ممن يملكه على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى أو الإذن إنما هي قيود على حريتها

فى تحريك الدعوى الجنائية، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتطبيق، ولا يتصرف فيها إلى غيرها من جهات الإستدلال.

— إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن مأمور الضبط إنتقل لتنفيذ أمر النيابة بالتفتيش ولما إنكشفت له جريمة التهريب فى حالة تلبس إستصدار فور الضبط وقبل إجراء أى تحقيق من النيابة طلباً من مصلحة الجمارك، ثم من مصلحة الإستواء بالسور فى الإجراءات ثم صدر الطلب — بعد التحقيق وقبل رفع الدعوى — برفع الدعوى، فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة لا مخالفة فيها للقانون.

— من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الشخص حائزاً للدخان المكون لجسم الجريمة، أن يكون محرراً له مادياً بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطاناً ميسوفاً عليه، ولو كان الحرز له شخصاً آخر بالنيابة عنه.

— إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ، على إعتبار تداول الدخان اللبى المعروف بالطرابلسى أو حيازته أو نقله تهريباً، فقد أنشأت حالة من التهريب الإعتبارى لا يشترط فى توافرها ما توجبه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ فى شأن الجمارك، من ضرورة وقوع التهريب الفعلى أو الحكمى عند إجتياز الدائرة الجمركية، وعلى ذلك تعتبر حيازة الدخان اللبى فى داخل إقليم الجمهورية من أى شخص كان، تهريباً معافياً عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له فاعلاً كان أو شريكاً.

— أوجبت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ — فضلاً عن العقوبة الواردة فيها — الحكم على الفاعلين والشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدى إلى مصلحة الخزنة بواقع عشرين جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه، وإذ قضى الحكم بذلك، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

— إن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى فى الأصل على مفتضى الأوراق ولا تلزم بسماع شهود أو إجراء تحقيق، إلا ما ترى لزوماً له.

— أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الاستثناء عن سماع شهود الإثبات، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً، وإذا كان ما تقدم، وكان الطاعن لم يتمسك هو أو محاميه أمام درجى القضاء فى جلسات المرافعة الشفوية بسماع أحد من شهود الإثبات، فإنه يعد نازلاً عن سماعهم وليس له من بعد أن ينهى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أسك هو عن المطالبة بتفيله.

— من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع الشفوية بالجلسة، وأمرت بإقتال بانها وحجوزت القضية للحكم، فهى بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبنيه الطاعن فى مذكرته التى يقدمها

فى فترة حيز القضية للحكم، أو الرد عليه، سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح، ما دام هو لم يطلب ذلك بمجلسة المحاكمة.

— إن وصف المحكمة دفاع الطاعن بالإصطناع يفيد عدم إطمئنانه إلى أدلة النفى التى ساقها الدفاع والتى سبق أن أشارت إليها فى حكمها.

— لا تناقض بين ثبوت الطاعن من تهمة إستيراد الدخان اللبى وبين إدانته فى حيازته باعتبار هذا الفعل تهرباً بنص الشارع حسباً تقدم، ولا تناقض كذلك بين إدانة غير التهم فى حيازة الدخان المهرب وبين إدانته هو معهم فى حيازة ذات القدر المهرب منه باعتبارهم جميعاً فاعلين أصليين فى جريمة التهريب، لما ألبته من تواطئهم جملة على الحيازة وإنسائط سلطانهم جميعاً على الدخان المخزى بناء على ما ساقه من الشواهد والبيانات التى أوردها.

— لا مصلحة للطاعن فى النفى على الحكم فى خصوص جريمة الإستيراد، إذ قضى ببراءته منها.

الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٣٩ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٩

من سلطة محكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الشخصية التى تستخلصها من جملة الأدلة المطروحة عليها، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى ولا شأن بحكمة التقضى فيما تستخلصه ما دام إستخلاصها سائفاً.

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٠/٦/١٩٦٩

— ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تعريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقتنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإنجاز أو بقصد التعاطى والإستعمال الشخصى.

— متى كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو مادة الأفيون، فإن ما أورده من ذلك يكفى لتبرير قضائه بإدانة الطاعن، وبفرض أن التقرير أورد خلل العلبة ومحترياتها من آثار الأفيون وإن المخدر المضبوط وجد مجرداً من التغليف بالعلبة فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بمحترياتها.

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٣٩ مكتب قضاى ٢٠ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٦٩

متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله وفرقاً ملحوظاً، فإن ما دلح به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على الشك فى التهمة، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده فى ظاهر دعواه. ومن ثم فقد كان يصين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى — فى صورة الدعوى بلوغاً إلى غايته

الأمر فيه، أو ترد عليه بما ينفيه، أما وقد سكّنت عنه إيراداً له ورداً عليه، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة.

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩
لا يجب الحكم أنه لم يورد مؤدى تقرير الخير بل إجتزأ نتيجة في مقام البراءة، ذلك بأن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة بل يكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصورة فلم يجد فيها ما يؤدى إلى إدانة المتهم.

الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٩٠ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩
- إذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى شهادة المحلل الكيماوى الذى سمعه محكمة أول درجة ورات فيها كفاء وغناء، وكانت شهادته نصاً صريحاً فى نفسى أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محلياً بغير اضطراب فى مساق شهادته أو خطأ، وكان الطعن فى حقيقته يقوم على مسألة أساسية هى ماهية الدخان المضبوط وهل هو من النوع المزروع محلياً فتعد حيازته تهريباً، أو هو من النوع المستورد ومن ثم فلا جريمة فى حيازته وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له، وكان قاضى الموضوع قد قطع فى أصل هذه المسألة بالإستناد إلى دليل قنّى يحمله، ولم يقض فيها بعلمه كما لالت الطاعنة، وكانت الطاعنة إنما تنازع فى كفاية الدليل، فإن ذلك لما لا يثار لدى محكمة النقض.

- من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة ما دام الظاهر أنه لم يتناقص الدعوى، إذ أن مرجع الأمر فى ذلك هو ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل.

الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٠٩٧ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٦٩
- يكفي فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم، لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات.

- من المقرر أنه متى كوت المحكمة الإستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية بعد الحكم ابتدائياً بإدائته، فليس عليها بعد أن إقتضت بذلك أن تلتزم بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم.

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٤٤ بتاريخ ١٠/٢٧/١٩٦٩

- لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع المتهم إذ عليه إن كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر.

- متى كان بين من الحكم أنه أورد إصابات الجنى عليه التى أدت إلى وفاته من واقع الدليل القنى وهو التقرير الطبى، كما أورد الأدلة التى إستخلص منها قيادة التهم السياره بسرعة، وهى أدلة مسانعة فإن ما يغيره فى هذا الشأن لا يكون له محل.

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٩

إذا كان الثابت من ورقة التوكيل الصادر من الطاعة إلى محامها أنها إنتقلت إلى مكتب الشهر القارى فى فترة المرض المثبتة بالشهادة المرضية المقدمة منها، فإن محكمة النقض ألا تطمئن إلى صحة علر الطاعة المثبت بالشهادة المرضية، ويكون نعى الطاعة على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله.

الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٨٠ بتاريخ ١١/١٧/١٩٦٩

إذا كان ما أوردته الحكم من أدلة مسانعة نقلاً عن الخبراء القنين، قد أثبت بغير معقب أنه لا علاقة للإخبار البرج بتصلب الخرسانة، فإن ذلك إستدلال ساذج وكاف لحمل ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن الإخبار لا علاقة له بتصلب الخرسانة.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٦٩

متى كان الحكم قد أثبت أن الحادث لم يقع أصلاً من مصادمة دابة على نحو ما صور الطاعن فى دفاعه بل وقع نتيجة إعتداله على الجنى عليه حسبما إستخلصه الحكم المطعون فيه إستخلاصاً ساذجاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق، وهو أمر تستقل محكمة الموضوع بتقديره، فإنه لا يقبل من الطاعن العود للمجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٢/١/١٩٦٩

لا يقدح فى الحكم إبتناؤه على أدلة ليس بينها تناقض تام ما دام ترادفها وتظاهرها على الإدانة قاضياً لها فى منطق العقل بعدم التناقض.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٩

إذا كان الحكم قد دلل بأسباب مقولة على ما إستتجه من قيام إشتراك الطاعن بطريق الإضناق والمساعدة - مع فاعل أصلى مجهول - فى إرتكاب جريمة التزوير وأطرحت المحكمة فى حدود سلطتها دفاع الطاعن

في شأن وجود فاصل زمني بين توقيعه وتوقيع من إنتحل شخصيته البائع أمام الموق، فإن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها، مما لا تجوز إثباته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٥١ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٢
مضى كان ما أورده الحكم في شأن قدرة الشاهد على رؤية المتهمين، سائفاً ومنطقياً، ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه، فإن ما أثاره الدواع بشأن ضعف قوة إبصار الشاهد وتعنر رؤيته المتهمين وقت الحادث يكون مردوداً.

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩
- ما قاله الحكم إستدلالاً على جدية التحريات من العزور على المخدر بعد التفتيش - تزيد لا يؤثر فيما أثبت الحكم من أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره.
- لم يوسم القانون حلوداً شكلية تضمن مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما أوجه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فلا يجب الحكم أن يجمع بين مسعى الدافع بظلال أمر التفتيش عند تحمله عن رفض هذا الدافع.

الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٠
مضى كان الحكم الإبدالي المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه قد عرض للدواع الطاعنين من أنهما اتصبا الخبز المضبوط بحساب أحد العملاء وأنه نوع من الحلوى ويضاف إليه السكر والسمن ويسمح بالتناجه داخل المغاير الإفريقية في حدود ٢٥٪ من كمية الدقيق المنصرف لها، فإن رد الحكم على هذا الدواع بقوله إن المتهم الثاني لم يثر فور الضغط أى نزاع حول نوع الخبز وأنه من الحلوى وأن هذا الخبز يبلغ وزن الرغيف من ١٦٧,٧ جراماً ومن غير المقبول أن يدخل في تكوينه السمن والسكر وياع بنصف قرش وأن مفتش التعمين قد شهد بأن هذا الخبز هو خبز إفريقيا عادى وليس من نوع الشوريك المعروف للكافة، يكون سائفاً ويكفى في أطراح هذا الدواع.

الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٢٧
- إن ما يثيره المتهم بشأن تعدد المعتدين وشيوع الإتهام لعدم تعيين محدث إصابات رأس الجنى عليه التلى نشأت عنها وفاته، مما كان يعين معه على المحكمة مؤاخذهته بالقدر المتيقن في حقه وهو جنحة الضرب البسيط، مردود بما أثبت الحكم في حقه أخذاً بأدلة الثبوت في الدعوى، أنه هو وحده الذى ضرب الجنى عليه بالعصا على رأسه فأحدث به الإصابات التى ألحقت به إلى موته.

- من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها.
- إذا كان ما أورده الحكم من الدليل القولي لا تناقض مع ما نقله من الدليل القني، بل يتطابق معه فإن ما يفره المتهم من وجود تناقض بينهما لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٣٥٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١
مضى كان ما سجله الحكم من أقوال للشاهد، تنفق في مؤداها مع ما قرره بمحضر الشرطة وشهد به بجملة الأحكام، فإن ذلك مما ينفي به قالة الخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٨
يكفي لقيام القصد الجنائي في جريمة المادتين ١٥١، ١٥٢ من قانون العقوبات أن يكون مستفاداً من سياق الحكم، ما دام ما أورده فيه يكفي لإستظهاره.

الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٤١١ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٥
لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة تسهيل الإستيلاء بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت المنصوص عليها في المادة ١١٣ فقرة أولى من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يدل على قيامه.

الطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٧
- ليس لزماً على المحكمة أن تضمن حكمها الثمن الحقيقي للأشياء المسروقة، وإنما يكفي أن تكون قد قدرت - إستناداً إلى قرائن مقبولة - أنها بيعت للمتهم بغير ثمن يسبقه عن قيمتها الحقيقية.
- ليس لزماً على المحكمة أن تورد أدلة الإدانة قبل كل من المتهمين في الدعوى على حدة، ومن ثم فلا جناح عليها إذا جمعت في حكمها في مقام التليل على ثبوت ركن العلم - بين الطاعين الثاني والثالث - نظراً لوحدة الواقعة، وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتساند في معظمها، وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو الغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعين والإدانة قبلهما محددة بغير لبس.
- من المقرر أن العلم في جريمة إختفاء الأشياء المتصلة من جريمة سرقة، مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود، بل بحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها.
- لا يشترط لإعتبار الجاني مخفياً لشئ مسروق أن يكون محرراً له مادياً، بل يكفي كذلك أن تحصل يده به ويكون سلطانه ميسوفاً عليه، ولو لم يكن في حوزته الفعلية.

- ليس لزماً على المحكم أن تضمن حكمها الثمن الحقيقي للأشياء المسروقة، وإنما يكفي أن تكون قد قدرت - إستناداً إلى قرائن مقبولة - أنها بيعت للمتهم بثمن يقل عن قيمتها الحقيقية.
- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متسائلة يكمل بعضها بعضاً، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بمعنه مناقشة على حدة دون باقي الأدلة، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصدته المحكم منها ومنتهجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.
- للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها.
- ضخمة الموضوع الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين، وإن عدل عنها بعد ذلك، ما دامت قد إطمأنت إليها.
- ضخمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها، أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق، ولو خالفت ما شهد به في تحقيقات النيابة، أو أمامها، لأن الأمر مرجعه إلى إقتناعها هي وحدها.
- إذا كان الطاعن لم يجحد ما أقر به وقد أشار المدافع عنه إلى أنه يعترف للوهلة الأولى عند سؤاله عن أجزاء الدراجة المسروقة، وأرشد عنها وذكر الثمن الذي إشتري به هذه الأشياء وأن السعر كان مناسباً وأنه حصل على فاتورة، فإن ما أثاره الطاعن المذكور من نفي لإستناد الحكم في إدانته - من بين ما إستند عليه - إلى إقراره في التحقيقات، يكون غير سليم.
- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب الدفاع في كل جزئية يندبها في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل منها على إستقلال، طالما أن في قضائها بالإدانة إستناداً إلى الأدلة التي ساقها، ما يلبد إطرارها جميع الإعتبارات التي ساقها المتهم حملها على عدم الأخذ بها.
- لا يصيب الحكم سكوته عن الرد صراحة على جزئية أثارها الدفاع، إذ أن في قضائه بإدانة الطاعن للأدلة الساتفة التي أوردها ما يلبد ضمناً أنه أطرح ذلك الدفاع ولم ير فيه ما يغير من عقيدته التي أخلص إليها.
- إذا كانت المحكمة لم تر في الإقرار الذي أشار إليه المدافع عن الطاعن بملسة ١٨ من مايو سنة ١٩٦٩ ما يغير من عقيدتها التي إنتهت إليها في قضائها بإدانة الطاعن للأدلة الساتفة التي أوردها فإن ما يثيره في هذا الخصوص، لا يكون له محل.
- الطعن رقم ١٥٧١ لسنة ٣٩ مكتب شئى ٢٠ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٩
- إذا كان الثابت من سياق الحكم المطعون فيه أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هي التي حكم على المظنون ضده من أجلها من محكمة أول درجة، وأن ما ورد بوصف التهمة من أن تاريخ الواقعة هو

١٩٦٥/٢/٢٦ ليس إلا خطأ مادياً في بيان رقم السنة وصحته " ١٩٦٤ " وليس " ١٩٦٥ " وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " للمحكمة إصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الإتهام مما يكون في أمر الإحالة أو في طلب التكليف بالحضور " فإنه كان يصح على المحكمة الإستئنافية إصلاح الخطأ المادي في تاريخ الواقعة الذي ورد في عبارة الإتهام والفصل في الدعوى على هذا الأساس، أما وقد تكبت المحكمة هذا الطريق، وقضت بالبراءة غرض وقوع هذا الخطأ المادي البحث، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤
لا تلزم محكمة الموضوع بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي، إذ يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها.

الطعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٣٥ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٤
إذا كانت الشهادة الرضوية المقدمة من الطاعن، قد تضمنت مرضه وحاجته للراحة خمسة عشر يوماً من تاريخ تحريرها في ١٩ من مارس سنة ١٩٦٨، وكانت المعارضة الإستئنافية قد حددت لنظرها جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ وفيها حضر الطاعن، ثم تأجلت جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ لتفديعه مستندات لم حضر وتأجلت جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٩ لتنفيذ القرار السابق، وفي الجلسة الأخيرة لم يحضر لصدر الحكم المطعون فيه، وكان بين ما تقدم أن جلسات المعارضة الإستئنافية تالية لتاريخ مرضه المدعى به والذي لم يفر شيئاً عنه بالجلسات، فإن ما ينهض في هذا الخصوص يكون في غير محله وعار عن دليله.

الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١
إذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركتيه المادي والمعنوي، ثم نفى توافر قصد التجار في حقه مستظهراً أن الإحراز كان مجرداً عن قصد التجار أو التصاطي أو الإستعمال الشخصي مما يتضمن الرد على دفاعه بأن إحرازه للمخدر كان بقصد التصاطي.

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٠ صفحة رقم ١٤١٥ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٥
لا يقدح في إستدلال الحكم، بإثاؤه على أدلة لا يجمعها التناقض التام، ما دام قد إستخلص الإدانة منها بما لا تناقض فيه، وكان لما حصله الحكم من رواية الشهود سنده ومأخذه الصحيح حسبما يبين من شهادتهم في جلسة المحاكمة.

الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٥٠٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩
أوجب الشارع على المحكمة بنص المادة ٣٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى كل حكم بالإدانة أن
يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها، فلا يجوز لها أن تنخف من هذا الواجب
المفروض بالإحالة إلى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل فى الدعوى بل ذلك على
الحكمة المختصة.

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٥١١ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٩
- لا يقدح فى سلامة الحكم عدم رده على دفاع قانونى ظاهر البطلان.
- لا يجب الحكم خطؤه فيما لا أثر له فى منطقته أو فى النتيجة التى انتهى إليها.

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٤٥ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩
بمجرد التأخير فى تحرير محضر ضبط الواقعة وإنفاذ الإجراءات اللازمة لتحريز المادة المخدرة المضبوطة لا
يدل بذاته على معنى معين ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد من أدلة منتجة فى الدعوى، ويكفى أن تنقح
الحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن التفتيش وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه.

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١
من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام لأن فى
إغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمنن معه إلى إدانة التهم.

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/١
لما كان الطاعن لم يقدم هذه المحكمة - محكمة النقض - الدليل على علر المرض الذى يقرر بأسباب طعنه
أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، فإن ما نعاه فى هذا الشأن يكون
على غير سند.

الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨
لا يقدح فى سلامة الحكم نعى الطاعن الأول عليه أنه أخفل بيان الباعث على القتل، لأن الباعث على
ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عناصرها من عناصرها، فلا يقدح فى سلامة الحكم عدم بيان
الباعث تفصيلاً أو خطأ فيه أو إبتاؤه على الظن أو إغفاله جملة.

الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

- من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يدينه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، أن تعرض عن ذلك، بشرط أن تبين علة عدم إيجابتها هذا الطلب، لما كان ذلك - وكان الحكم إذ رفض طلب الطاعن قد أسس هذا الرفض على أنه غير منتج في الدعوى بعد أن إطمأن لأقوال المجنى عليها المؤيدة بالتقرير الطبي الشرعي الذي أثبت أن العاهة المستديرة لدى المجنى عليها - وهي فقدت قوة إبصار العين اليسرى - كانت نتيجة الإصابة التي أحدثتها بهذا الطاعن مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة الإبصار قد فقدت كلية على أثرها، فإن هذا حسبه ليرأ من دعوى الإخلال بحق الدفاع. لما كان ذلك - وكان من المقرر أن بتقدير مدى العاهة ليس بلام طالما أن المحكمة إطمأنت إلى ثبوت إصابة المجنى عليها بعاهة نتجت مباشرة من إعتداء وقع عليها وعليه فإن طلب الدفاع يكون غير منتج في الدعوى حرياً بالرفض.

- لما كان الضرب بالسيف لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنه وغزيرة أو قطعية، بل يصح أن تكون رضية إذ هو في واقع الأمر جسم صلب راد وكان التقرير الطبي قد خلا من شبهة التناقض الذي يسقطه، ومن ثم فإن إستناد الحكم إليه كدليل في الدعوى يشهد على إدانة الطاعن لا يعيبه، لما هو مقرر من التناقض الذي يطل الحكم هو الذي يكون واقعاً في الدليل الذي تأخذ به المحكمة فيجعله متهادماً متساقطاً لا شيء منه باقي يمكن أن يعتبر قوياً لنتيجة سليمة يصح معه الإعتماد عليها والأخذ بها. أما النعي على الحكم بالتناقض تأسيساً على أنه بعد أن أورد أن الإصابة رضية تحدث من جسم صلب راض على وجه الجرم عاد بعد ذلك وأخذ بالرأى الجوازي الذي ضمنه الطبيب الشرعي تقريره فمردود بأن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يجتبه البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة. وهو ما برئ منه الحكم، إذ البين من مدلولاته أنه إنتهى إلى بناء الإدانة على يقين ثبت لا على الفروض لم يصح.

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٧٩/١/٨

إن تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر الأخرى المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام باستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. ولها في سبيل ذلك أن تأخذ من أقوال الشهود بما تظمن إليه وأن تطرح ما عداه - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في تدليل سائغ ومنطق مقبول مما أعذ به وإطمأن إليه من أقوال شهود الحادث ومما دلت عليه المعاينة الأولى وأورد تقرير المهتمس القنى من آثار الإصطدام بالسيارتين أن الطاعن وحده هو الذى انحرف بالسيارة إلى اليسار أثناء اجتياز سيارة النقل له لإصطدم بمؤخرتها مما أدى إلى وقوع الحادث - فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه من إطراره التصوير الآخر القائم على أن الحادث إنما وقع بخطأ قائد سيارة النقل وإهداره لأقوال الشاهد التى أبدته لا يعدو أن يكون دفاعاً فى شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى فى الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلاً على ثبوت الصورة التى إقتنعت هى بها واستقرت فى وجدانها.

الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٧٩/١/١١

يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر - ولما كان ذلك - وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مجموعة يتوالى به الخطأ فى حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة الجنى عليها الأولى وإصابات الجنى عليهم الآخرين، فيكون ما خلص إليه الحكم فى هذا الشأن منبهاً.

الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٥

من المقرر أن البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع، وأن تزيد الحكم فيما إستطرد إليه لا يبيح طائلاً أنه غير مؤثر فى منطقته أو فى النتيجة التى إنتهى إليها، ومن ثم فإنه لا يجب الحكم المطعون تزيده فيما إستطرد إليه من تصوير ما حدث عقب اعتداء الطاعن على الجنى عليه بقطعه بالطوق فى مقدم يسار صدره وحدوث إصابته التى أودت بحياته، ما دام أن الثابت من معاملة الحكم أن ما تزيد إليه فى هذا الصدد وهو ذكر الإعتداءات الأخرى التى وقعت على الجنى عليه لم يكن له من أثر فى منطقته أو فى النتيجة التى إنتهى إليها، وأنه لم يورده إلا بعد أن كان قد فرغ وخلص - فى منطق سائغ وإستاداً إلى دليل قنى يكفى وحده حمل قضائه - إلى مسئولية الطاعن عن الإصابة التى أودت بحياة الجنى عليه.

الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨

- من المقرر أن خطأ المحكمة فى تسمية الإقرار إعترافاً لا يقدح فى سلامة حكمها طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للإعتراف.

- متى مكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص فى بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر الأدلة عليها فى حق الطاعن من إعترافات المتهمين وضبط المسروقات بإرشادهم فإنه لا يعيبه من بعد عدم تحديه صراحة عن نية السرقة.

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩

متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة عليها ومن بينها ضبط السلاح المستعمل فى الحادث - ولما كان بين من مطالعة مقررات الدعوى التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه أن السلاح المستعمل فى الحادث لم يتم ضبطه - لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن السلاح المستعمل قد تم ضبطه وعول على ذلك فى إدانة الطاعن فإنه يكون معيباً باخفاً فى إسناده ولا يبنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى، إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تملز التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٢

- متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر على الطاعتين حضورياً بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ فقررت الطاعة الثانية بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٧٧ فى الميعاد - بيد أن الأسباب التى بنى عليها طعنها لم تودع إلا بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٧٧، بعد فوات الميعاد المحدد لذلك فى المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى - دون قيام علز بيرر تجاوزها هذا الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منها شكلاً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه.

- جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يرسم لبوت ركن العادة - فى إستعمال محل لممارسة دعارة الغير - طريقاً معيناً من طرق الإثبات ولم يستلزم بيان الأركان المكونة للتحريض على ارتكاب الدعارة بل يكفى أن يثبت الحكم تحقيقه بإعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير

معقب، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تنوّلها به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعة بها - مطبقاً في حقها حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتوقيع عليها العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، فإن ما تثيره الطاعة من أنه لم يسبق الحكم عليها في جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة ومن أن الحكم لم يدل على توافر التعريض على ارتكاب الدعارة يكون حسب الحكم لإطراح شهادة المستشفى - المقدمة من الطاعة - ما أثبتته من وجود تصلح ظاهر للعين المجردة بتاريخ الخروج المثبت بها، هذا إلى أن للمحكمة أن تلفت عن دليل النفس ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي وصلت إليها. لما كان ذلك وكان قول الطاعة أنها شريكة في إحدى أدلة الدبوت التي أوردتها الحكم. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير الدليل في الدعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى، ومن ثم فلا تغريب على المحكمة إذا هي إطمأت إلى ما أثبتته الضابط محرر المحضر في محضره ولم تأبه بما هو ثابت في مدونات حكم سابق صادر ببراءة الطاعة - من أن هذا الضابط لفق لها تهماً مماثلة.

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٩

من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه اختلافها بما إقتضت به، بل حسبها أن تورّد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه، وإذ كان الطاعنان لا يجادلان في أن ما نقله الحكم من أقوال الشاهدين..... و..... له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما بل إن البين مما أوردته الطاعنان في أسباب طعنهما نقلاً عن أقوالهما أنها تتفق في مجملها مع ما استند إليه الحكم منها فلاضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهدة الثانية إلى ما أوردته من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون للشاهدة الثانية قول آخر أضافته فيه أن حينئذ آخر دار بين الطاعنين والمجنى عليه - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوالها إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه لم يستند في قضائه إلى ما زادت فيه الشاهدة من أقوال وطلما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها.

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٩

- من المقرر أن التناقض بين أقوال الشهود يفرض قيامه - لا يجب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة بما لا تناقض فيه.

- لا يعيب الحكم إختلاف الشهود في تفصيلات معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد هذه التفصيلات ولم يستند إليها في تكوين عقيدته، ذلك أن حكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطعن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم هذه التفصيلات ما يفيد إطرافها إلى أقوال شهود الإثبات المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى من بينها إصراف الطاعن بضربه الجنى عليه بعضاً في رأسه، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم من قالة الفساد في الإستدلال بدعوى أخذه أقوال شهود إختلفت أقوالهم في تصوير التعدى لا يعلو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في تقصير أدلة الدعوى بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥

من المقرر أن حكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النقي ما دامت لا تنق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها. وفي قضائها بالإدانة لأدلة الدبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحها.

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٤٣ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥

من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة. وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائفاً على إسهام الطاعن طواعية وإختياراً مع المتهمين الأول والثالث في قتل الجنى عليه وإستبعاد كلية إدعاءه بوقوع إكراه عليه من قبل المتهم الثالث عن طريق تهديده بإستعمال سلاح ناري كان يحملة لإكراهه على الموافقة على فكرة قتل الجنى عليه إقتناعاً منه بعدم صدق هذا الدفاع. فإنه لا تناقض بين ما خلص إليه الحكم من ذلك وبين ما إنتهى إليه من مسائلة المتهم الثالث عن سلاح ناري ضبط حائزاً له في مسكنه بغير ترخيص.

الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٨

من المقرر أنه لا يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت الإتهام لكي يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ المرجع في ذلك إلى ما يطعن إليه من تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم مفاده أن المحكمة بعد أن محصت الدعوى وأحاطت بظروفها لم تطعن إلى أدلة الثبوت ورأتها غير صالحة للإستدلال بها على ثبوت الإتهام. فبما ما يشير الطاعن - بفرض وجوده - لا يعيبه ولا يؤثر في سلامته طالما أنه لم يؤثر في منطق الحكم أو النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٨

لما كان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه من أنه عثر بالجيب الأيسر لصديري الطاعن على لفافتي ملوفان بداخلهما مخدر ألفيون وزن سبعة عشر جراماً كالياً وحده لحمل الحكم فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن فإنه لا مصلحة له فيما أثاره من أن أقوال شاهدي الإثبات التي حصلها الحكم لم تتضمن واقعة العثور على فئات دون الوزن لمادة ألفيون بالجيب الجانبي الأيسر لصديري الطاعن ذلك أن إحرازه تلك الفئات لم يكن له أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليماً حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرراً لها.

الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢

من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب بل يكفي أن تحيل عليها، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها - كما أن - الحكم المطعون فيه وإن جاء خالياً في صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على التهم - الطاعن - المواد التي طلبتها النيابة العامة والتي أثار إليها في صدر أسبابه، فإن ذلك يكفي بياناً لمداد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها.

الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٢

لما كان الواضح من سياق الحكم أن المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود ومن المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة نقل " كارو " فإن خطأ حكم محكمة أول درجة فيما نقله في ديباجته عن وصف النيابة العامة للتهمة الأولى المستندة إلى الطاعن من أنه كان يقود سيارة لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادى ولا يؤثر على سلامة استدلال الحكم.

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧

مضى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ومدونات الحكم الابتدائي أن مندوبى الشئون الاجتماعية كانوا عشرين في المحاكمة وكانت الطاعنة لا تدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلاً صحيحاً وفق أحكام القانون فلا محل لا تنماه بشأن إغفال إسميهما في محضر الجلسة والحكم.

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٤

من المقرر أنه لما كان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة ومن مدونات الحكم الابتدائي أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصفه " أولاً " معاون التهم الأول في إدارة مسكن للدعارة. "ثانياً"

سهل دعارة المتهمات الأجنبيات، وكان تحصيل محكمة أول درجة لواقعة الدعوى وتدليلها على صحة ما نسب إلى الطاعن وإنزال العقوبة به طبقاً لمواد الإتهام المنصوص عليها في الحكم، كان ذلك على أساس ثبوت التهمتين المذكورتين في حقه فحسب دون أن يشتمل حكمها على الإشارة إلى تهمة ثالثة، فإن ما ورد في منطوق الحكم من عبارة عن التهم الثلاثة لا يعدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقعة الدعوى لا يقدح في سلامة الحكم.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٨

لما كان الحكم لم يتخذ من المضبوطات التي أسفر عنها تفتيش الطاعة دليلاً على ثبوت التهمة قبلها فإنه لا يعيبه إنفاته عن الرد على الدفع البدئ منها بطلان هذا التفتيش.

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١

من المقرر أنه يكفى في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٢

- لما كان من بين صور الخطأ التي خلص الحكم إلى توالفها في حق الطاعن قيادته السيارة بسرعة تجاوز مقتضى الحال وتقاضه عن استعمال فرامل السيارة وقت الحادث حين كان يمكنه ذلك وتحليه عن عجلة القيادة، وكانت هذه الصور تكفى وحدها لحمل الحكم فيما إنتهى إليه من إدانته عن الحادث فإنه لا مصلحة للطاعن فيما ينهه على الحكم بشأن صور الخطأ الأخرى التي تتمثل في قبوله ركاباً بالسيارة وهى غير معدة لذلك وبعدد يفوق العدد المسموح به، لما هو مقرر من أنه متى إطمأنت المحكمة إلى توالف الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفى لوتيب مسئوليته ولم يقع خطأ آخر فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التي أسندتها الحكم إليه.

- من المقرر أن إستناد أحكامه إلى التقرير القنى المقدم في الدعوى يفيد إطراحها التقرير الإستشارى المقدم فيها، وليس بلامم عليها أن ترد على هذا التقرير إستغلاً، لما كان ذلك - فإن ما يشيره الطاعن في شأن إغفال مناقشته التقرير الإستشارى لا يكون له محل.

الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

- من المقرر أن القاضي الجنائى - عملاً بمفهوم المادة ٣٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية ليس ملزماً قانوناً ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة كما أنه غير ملزم ببيانها إذا قضى بالبراءة ورفض دعوى

التعويض المقامة من المدعى المدني معاً وحسبه أن يكون حكمه مسياً تسيباً كافيًا ومقتعاً كما أن هذه المادة لا توجب الإشارة إلى نص مادة القانون الذى حكم بموجبه إلا فى حالة الحكم بالإدانة، فإذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال إلى مواد الإتهام.

— لما كان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣٩٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة وأنه يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم، وهى غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الإتهام لأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد حتماً أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ومن ثم فلا يوجب الحكم المطعون فيه وهو يقضى بالبراءة وما يوجب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديده لما قد يكون المدعى بالحقوق المدنية قد ساقه من قرائن تشير إلى ثبوت الإتهام ما دامت المحكمة قد قطعت فى أصل الواقعة وتشككت فى ثبوت التهمة على المتهم.

الطنن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تتشكك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من عيوب التسيب، إذ مرجع الأمر لى ذلك إلى مبلغ إطمئنانها فى تقدير الأدلة. وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألت بأدلة البوت فيها، وأن الأسباب التى ساقها الحكم — على النحو المقدم — من شأنها أن تؤدى فى مجموعها إلى ما رتب عليها من شك فى صحة إسناد التهمة إلى المظعون ضده. لما كان ذلك وكان ما تبيته الطاعة على الحكم من أنه لم يدل براهه فى الدليل المستعد من فسات الخشيش دون الوزن التى وجدت عاقلة بيجب المظعون ضده، مردوداً بأن قضاء الحكم — على ما كشف عنه منطق قد أقيم فى جلته على الشك فى صحة واقعة العبط برمتها، فلم تعد بالحكم حاجة من بعد إلى مناقشة الدليل المستعد من الجوهر محل هذا الضبط — لما كان ما تقدم، فإن الطنن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

الطنن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٣

— لما كان الحكم قد استظهر إستظهاراً سليماً من ظروف الواقعة أن نية الطانن ومن ساهم معه فى الجريمة وما وقع منهم من افعال مادية قد إنصرفت إلى منع الموظفين العاملين الجنى عليهم من أداء عمل من أعمال وظائفهم، هو ضبط اللحوم المذبوحة خارج السلخانة فإنه يكون قد أثبت قيام الركن الأدبى للجنابة التى دان الطانن بها.

- تحكمت الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالقها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، ولها كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها ببنوت الواقعة من أى دليل تظمن إليه ظالماً أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح في الأوراق وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهيم سياقها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصل لا تخبرف الشهادة عن مضمونها ولا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة بإستنتاج سائغ تجرجه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله - بفرض حصوله لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام الحكم قد إستخلص حقيقة من أقوال الشهود إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، ولا يعيبه كذلك أن يحيل في بيان بعض الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم جميعها متفقة فيما أسنده إليه الحكم منها وهو ما لا يجارى فيه الطاعن - وقد أورد الحكم ما تساند إليه من أقوال شهود الإثبات بما لا شبهة فيه لأى تناقض فإن ما يثير الطاعن من ذلك لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ٩٥١ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩

العبارة في الإثبات في المواد الجنائية هي بإقتناع القاضى وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادره في شئ من ذلك، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، لما كان ذلك، فإن لا عمل لتعيب الحكم إن هو إطمأن إلى ما تبينه المحكمة من إطلاعها على دفور الوفيات بالجلسة والنفعت عما دونته النيابة في هذا الخصوص ومن ثم يكون الطعن على غير أساس معنياً ولفظه موضوعاً.

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٤٩ مكتب قضى ٣٠ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٧٩

لما كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأدلة الببوت فيها بما يكشف عن تمحيصها والإحاطة بظروفها وبأدلة الإتهام فيها، خلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب السائفة التى أوردها والتي أضح بها عن عدم إطمئنان المحكمة لأقوال الضابط شاهد الإثبات بما فيها ما أسنده الضابط إلى المطعون ضده من إعترااف شفوئ له، وإذ كانت

الطاعة لا تدعى في وجه الطعن بصدور إعتراف من المظنون ضده في أية مرحلة من مراحل التحقيق مستقل عن أقوال الضابط التي أطرحها المحكمة لعدم ثبوتها فيها، فإن ما تنوّه الطاعة في طعننا لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إستنباط معتقدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣٠

لما كان التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام إستخلص الإدانة من القوائم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كما أن في إطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضي الموضوع، فإن معنى الطاعن في شأن التناقض بين ما أثبت بمحضر التحريات ومحضر الضبط وبين أقواله وأقوال الشهود ينحل في الواقع إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٧

من المقرر أن للمحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما أستدل إليه الحكم منها. ومن ثم فلا يعيب الحكم أن المحكمة قد أحالت في أقوال المرحضة ونائب المستشفى الأميري إلى أقوال الضابط وكيل قسم مكافحة المخدرات بصدد ظرف تفحيش الطاعة بالمستشفى.

الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣١

إذ كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والشروع فيه وإحراز السلاح الناري والدخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعنين بها وأورد ثبوتها في حقيهما أدلة سائلة مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق وهو ما لا يتنازع فيه الطاعنان من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما ولم يسند إلى الطاعنين إحراز السلاحين المضبوطين وإنما أسند إلى كل منهما إحراز السلاح الناري والدخيرة التي إستعملها في الحادث واعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أخفر عنه تقرير الصفة التشريعية والتقارير الطبية الشرعية من أن إصابات الجني عليهم حدثت من أصوة نارية معصرة بمقلوبات متعددة "عمرطوش" مما يلزم عنه إحراز كل منهما للسلاح الناري الذي أحدثت تلك الإصابات والدخيرة، ولم يعرض الحكم للسلاحين المضبوطين إلا بصدد القضاء بمصادرتها، فإن النعي على الحكم بالقصور والفساد

فى الإستدلال لعدم التعرض إلى ما ثبت من تقرير فحص السلاحين المضبوطين من أحدهما غير صالح للإستعمال يكون فى غير محله ذلك بأن الحكم بعد أن أثبت تهمة القتل والشروع فيه فى حق الطاعنين ذاتها بمقلوبات نارية خلص إلى ثبوت تهمة إحراز السلاح والذخيرة فى حقهما أيضاً إستنتاجاً من أن إصابات الجاني عليهم والتي أدت إلى قتل أولهم نتجت من مقلوبات نارية أطلقها المتهمان من وهو إستنتاج لازم فى منطق العقل. كما لا يقدح فى سلامة الحكم إغفاله التحدث عن الأسلحة المضبوطة وما جاء فى شأنها بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذى أثر فى عقيدة المحكمة ولم تحول عليه فى قضائها ومحكمة الموضوع لا تلزم فى أصول الإستدلال بالتحدث فى حكمها إلا عند عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها. لما كان ما تقدم فإن معنى الطاعنين برمته يكون على غير أساس ويتحل إلى جدل موضوعى فى عناصر الدعوى وتقدير أدلها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٢٩ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٢
لا يقدح فى سلامة الحكم ما إستطرد إليه - من تقرير قانونى خاطئ - بقوله أنه بالفروض صحة دعوى الطاعن من أن المكان خاص به فإنه غير جدير بالحماية لأن حائزه تركه بدون أبواب ونوافذ - لأن ذلك من الحكم لا يعدو أن يكون تزيئاً لا يعيه بعد أن إستوفى دليله فى إطراح دفاع الطاعن.

الطعن رقم ٣٥٠٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١
من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ومحكمة النقض أن تراقبها فيما ترتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناسبتها وإستظهار مرامى عباراتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح، وإذ كان من المقرر أيضاً أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لجدا عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون لإرتباطاً بالضرورة الداعية إليه، فقد جرى قضاء النقض على أن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع معروك بحكمة الموضوع.

الطعن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢
لما كان الحكم الطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعنين المؤسس على عدم علمهما بحكم الشرع فى قيام التحريم فى الجميع بين الأخين فى فترة العدة للأخت المطلقة ورد عليه بما مفاده أن المأذون الشرعى.....
أفهم الطاعن الأول بقيام المانع الشرعى الذى يحول بين زواجه بأخت زوجته الأولى المطلقة إلا بعد إنقضاء عدة الأخيرة كما أن التهمة الثانية تعلم ذلك لكونها شقيقة الزوجة المطلقة والتي طلست تقيم معها بمنزل الزوجية حتى تاريخ الطلاق وهذا الذى خلص إليه الحكم سائق ويوفر فى حقهما القصد الجنائى لديهما فى

الجرعة التي دينا بها هذا فضلاً عن أنه من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعي هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحريماً كافياً وأن اعتقاده الذي إعتضده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعنين بحسن نيتهما في إتمام زواجهما لجهلهما بوجوب إنقضاء عدة التزوجة الأولى من الطاعن الأول لا يهض بمجرده سنداً للمسك بالإعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية، الذي يجرم الجمع بين الأختين حتى إنقضاء عدة الطلاق الرجعي من الزوج شرعاً ما دام لم يقدم الدليل القاطع على أنهما تحريا تحريماً كافياً وأن اعتقادهما الذي إعتضدها بأنهما يباشران عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة وهو ما لا يجادل الطاعنان في أنهما لم يقدموا الدليل عليه إلى محكمة الموضوع بل ثبت للمحكمة قيام العلم في حقهما للأسباب المار ذكرها، فإن النتي على الحكم في هذا المنحى يكون بعيداً عن الصواب.

الطعن رقم ٤٥٣٣ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢

من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد إنطوى على تقارير قانونية خاطئة عندما إعرض العلم بمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها - بحكم الدستور - المصدر الرئيسي للتشريع ما دامت النتيجة التي خلص إليها الحكم صحيحة وتفق والتطبيق القانوني السليم، هذا إلى أن تزد الحكم فيما إستطرد إليه في هذا الصدد سبق بعد إستيفاء الدليل على علم الطاعنين بالمانع الشرعي من الزواج مما لا يعيب الحكم.

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٣٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦

- لم يرسم القانون شكلاً خاصاً يصوغ فيه - الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة.
- من المقرر أن تناقض روايات الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سافلاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته كما هو الحال في الدعوى المطروحة وليس هناك ما يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم ولو كانت بينهم وبين المتهم خصومة قائمة ما دامت قد أفصحت عن إطمئنانها إلى شهادتهم ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع لكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص وما سالفه من قرآن على تلقى الإتهام وكيدته إنما يجعل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٧

من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب البسيط التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل بعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة

سواء أتوك أثراً أم لم يترك، وعلى ذلك فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم موقع الإصابات التى أنزلها المتهم بالجنى عليه ولا علاقتها بفعل الضرب.

الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٩
من المقرر أنه إذا كان دفاع المتهم غير منتج فى الدعوى فلا تبرير على المحكمة أن هى لم تحققه أو أغفلت الرد عليه.

الطعن رقم ٢٢٩٨ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥
لما كان المطعون فيه قد عرض للقصد الجنائى فى الجريمة وأثبت توافره بركنيه فى حق الطاعن بقوله: "وكان الدائم من مطالعة الأوراق ومن محضر الجلسة رقم..... جنح القسم ومن صحيفة الإدعاء المباشر للمدعى بالحق المدنى أن المتهم لم يبلغ بالواقعة إنما الذى أبلغ بها بوابسى المقار..... و..... من أن المدعى بالحق المدنى هو الذى إقترح شقة النزاع من العقار المملوك للمتهم وأبلغ شرطة النجدة بتلك الواقعة، كما أبلغ المتهم بذلك فى محل إقامته بالقاهرة والذى إستدعى لسؤاله فى المحضر رقم..... جنح القسم ومن قرار النيابة العامة فى ١٩٨١/٧/٤ بتمكن المتهم من شقة النزاع ومنع تعرض المدعى له فى ذلك وعدل قرار النيابة العامة فى ١٩٨١/٧/٢٩ بصلور قرار المحامى العام الأول إلى إعادة الحال إلى ما كان عليه وقت النزاع وقررت النيابة إحالة المدعى للمحاكمة على سند من المادة ٣٧٠ عقوبات وقضى بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٧ ببراءته من التهمة المسندة إليه تأسيساً على أنه الحائز لشقة النزاع وبالرغم من ذلك قرر أن المسأجرة لتلك الشقة كانت مقبلة بالشقة بمفردها فى تاريخ وفاتها منذ أربع سنوات وقام بإغلاق الشقة بعد وفاتها وأنكر سكن المدعى المدنى بالشقة مقررأ أنه إقترح الشقة وكسر بابها.... ويحفظ بحقه فى الرجوع بالإجراءات القانونية على المدعى المدنى محاولته إقتحام الشقة وسرقة المنقولات وإزعاج السلطات -- كل ذلك قاطع بكذب بلاغ المتهم وسوء القصد فالغرض من هذا الإضرار بالمدعى المدنى.... فى كونه أبلغ ضده الجهات المختصة بإسبغاله على شقة النزاع مما تكون معه التهمة ثابتة قبل المتهم لوثاً كافياً وذلك أخذاً بما جاء به الحكم الصادر فى الدعوى رقم..... جنح القسم..." لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه -- كما سلف إيراد -- قد أثبت توافر القصد الجنائى بعنصره لدى الطاعن وهما العلم بكذب الوقائع وقصد الإساءة إلى الجنى عليه فإن هذا حسبه ليبرأ من قالة القصور أو الفساد فى الإستدلال.

الطعن رقم ٤٤٧٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٦

لما كان الحكم قد أثبت على الطاعن مقارفة جريمة هتك العرض بالقوة المؤقتة المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات، وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المبينة بالفقرة الأولى من هذه المادة المقررة للجريمة المتقدمة مجردة من أى ظرف مشدد سواء تعلق بسن الجنى عليه أو بكون الجنانى من المتولين تربيته أو له سلطة عليه، فإن مصلحة الطاعن فيما يثيره من خطأ الحكم فى إحصاء من الجنى عليهن بفرض صحته - ومن كونه لا شأن له بتعليمهن ولا سلطة له عليهن تكون منتفية.

الطعن رقم ٤٤٨٠ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٣١ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٤

- من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لى يقضى له بالبراءة، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أن المحكمة أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة.

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم إن لم يعرض إلى دفاع الطاعن على فرض صحته - بشأن حل المحكمة على الأخذ بأقرار المظنون ضده الأول بالتحقيقات بإرتكابه الواقعة لما ضمنه حدوث إصابة بقدومه اليسرى عند مقارفتها والثابتة بتقرير طبي، لأنه دفاع لا يستأهل من الحكم رداً خاصاً، متى كان قد سلم واستبعد هذا الإقرار وبعدم جواز التعويل عليه كدليل من أدلة البتة فى الدعوى بكل ما تضمنه من وقائع.

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم كذلك ما يثيره الطاعن من أن شاهدين من شهود النفى الذين أخذ بأقوالهم إختلفاً فى شأن واقعة ثانوية، ما دام الثابت أن الخلاف فيها لم يكن يؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها. لما كان ما تقدم، فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه فى شأن كل ما تقدم ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٦٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

- لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه لاسدة ما دام قد أقيم على دعائمه أخرى تكفى وحدها لحمل قضائه.

- إن الشارع يتطلب لوفاء جريمة الرشوة بالعقاب عليها بالمادتين ١٠٣، ١٠٤ من قانون العقوبات أن يكون الجنانى موظفاً عاماً.

- إن الموظف أو المستخدم العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خلية مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق.

- لن كانت المادتان ١١، ١٤ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قد نصتا على اعتبار أموال الأحزاب من الأموال العامة وعلى اعتبار القائمين على شئون الأحزاب والعاملين بها في حكم الموظفين العموميين في صدد تطبيق أحكام قانون العقوبات، إلا أنه لم يرد بأى من ذلك النصين أو بغيرهما من نصوص القانون المذكور ولا فى نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ولا فى أى قانون آخر، أى نص على اعتبار أموال الصحف - غير القومية - من الأموال العامة ولا على اعتبار العاملين بها من الموظفين العموميين أو من حكمهم.

- الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية بأن لا تحمل عباراتها أكثر مما تحتمل وأنه منى كانت عبارة القانون واضحة فى الدلالة على مراد الشارع منها فإنه يتعين قصر تطبيقها على ما يتأدى عن صريح نص القانون.

- لما كان ما تثيره الطاعنة من إنطابق المادة ١١٩ من قانون العقوبات على جريمة الرشوة مردوداً بأن هذه المادة إنما وردت فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو الذى أفرده الشارع لجرائم إحتلال المال العام والإعتداء عليه والغدر، ومن ثم لزم قصر تطبيقها على هذه الجرائم فحسب الأمر الذى تخرج معه جرائم الرشوة من نطاقها بما يضحى معه منى النيابة العامة الطاعنة فى هذا الخصوص غير سديد. - من المقرر أنه منى كانت عبارة النص واضحة لا لبس فيها ولا غموض فإنها يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف بها عن طريق التفسير أو التأويل.

- إن الشارع إذ نص فى المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات على معاقبة الوسيط بالمقوبة ذاتها المقررة للمرتشى قد أطلق لفظ " الوسيط " بما يعين معه تطبيق النص على كل من يصدق عليه وصف الوسيط فى الرشوة سواء أكان يعمل من جانب الراشى أم من جانب المرتشى، والقول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير مخصص وتقيده بغير مقيد، وهو ما لا يصح فى أصول التفسير أو التأويل.

- لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه فاسدة ما دام قد أقيم على دعائمه أخرى تكفى وحدها لحمل قضائه.

- لما كان الأصل فى قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً فى نص لمعى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه، وكان يؤخذ من وضح عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً وما كشف عنه الأعمال التشريعية لها، وإيرادها مع مثيلاتها فى باب بذاته من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - هو الباب الثالث الخاص بالرشوة - أنه وإن كانت الجريمة المستحدثة بالمادة ١٠٩ مكرراً ثانياً آتفة الذكر ذات كيان خاص بغير جريمة الوسيط فى الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات، إذ تغيا الشارع من الجريمة المستحدثة تجريم الأفعال التى لا تتجاوز عرض أو قبول الوساطة

في رشوة والتي لا تبلغ حد الإضرار في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤثّر فيها نص المادة ١٠٩ مكرراً أو أي نص آخر، وذلك للقضاء على سماسرة الرشوة ودعائها، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله " كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة " فإنه لا قيام لهذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في جريمة من جرائم الرشوة التي إنتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها ذلك الباب ما دام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أي جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات. لا كان ذلك، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو علم بوجود حقيقي لموظف عام أو من فسي حكمه وبوجود عمل حقيقي أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ - لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الإمتناع عنه، وبوجود حقيقي لصاحب حاجة لهذا العمل ويلزم في ذلك أن تكون إرادة الجاني - على هذا الأساس - قد إبتجعت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إبتان فعل عرض أو قبول الوساطة في رشوة ذلك بأنه لو أراد الشارع مد التأييم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة، على غرار نهجه في المادة ١٠٤ مكرراً من قانون العقوبات من تأييم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير لأنه في مجال التأييم محظور.

- لا كان النص في المادة ٤١ من الدستور على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تقس ولها هذا حالة النكس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حمله أو تقيده حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وحماية أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون... " وفي المادة ٤٤ منه على أنه " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون " وفي المادة ٤٥ منه على أن " حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. وللمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية وغيرها من وسائل الإتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا يجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولادة محددة وفقاً لأحكام القانون ". وفي المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق، ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على إتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بإرتكاب جريمة أو جنحة أو بإضرار في إرتكابه أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ولقاضي التحقيق أن يفتش أي مكان وبسيط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه إستعمل في إرتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً". وفي المادة ٩٤ منه على أن

"لقاضي التحقيق أن يفتش المتهم، وله أن يفتش غير المتهم إذا إتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة، ويأمر في التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦". وفي المادة ٩٥ من القانون ذاته على أن "لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب الريق وأن يأمر بمراقبة المخابرات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات لأحداث جرت في مكان خاص متى كان ذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الإطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى ماثلة". وفي المادة ٢٠٦ منه على أنه "لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزلة إلا إذا إتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة. ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود، ولدى مكاتب الريق جميع البرقيات وأن ترافق المخابرات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمخابرات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. ويشترط لإتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد إطلاعه على الأوراق. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الإطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ويجوز للقاضي الجزئي أن يحدد هذا الأمر مدة أو مدداً أخرى ماثلة. وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة على أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المراسلة إليه وتدوين ملاحظاتهم عليها. ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو بردها إلى من كان حائزاً لها أو من كانت مرسلة إليه". وكانت المادة ١٩٩ من القانون ذاته إذ نصت على أن يباشر النيابة العامة التحقيق طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق، قد خلت مما يعنى النيابة العامة مما فرضه القانون على قاضي التحقيق من ضوابط وقيود، كل ذلك يدل على أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا بصدد جريمة - جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجعت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي بحرمته مسكته أو حرمة حياته الخاصة أو حرمة الشخصية أو ما يتصل بها مما ورد ذكره في النصوص آنفة الذكر يستوي في ذلك أن تكون هذه الدلائل قد قدمت لسلطة التحقيق من مأمور الضبط القضائي فأسست عليها الإذن أو تكشف لديها بعد قطعها شوطاً في التحقيق، وإذ كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان تقدير مدى كفاية الدلائل لتسوية إصدار الإذن موكولاً ببدء سلطة التحقيق إلا أن تقديرها هذا يخضع - في كل الأحوال - لرقابة محكمة الموضوع، ومن ثم فإن ما تذهب

إليه الطاعة من إصدار الإذن من النيابة العامة بعد أن قطعت شوطاً في التحقيق هو أمر من إطلاقاتها يكون بعيداً عن محجة الصواب.

— إن محكمة الموضوع لا تلتزم في حالة قضائها بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في عناصر الإثبات، لأن في إغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها لم تر فيها ما تظمن معه إلى إدانة المتهم فأطرحها.

— لما كان ما تثيره الطاعة في شأن الحكم بطلان الأذن الصادرة في ٢٧، ٣٠ من أغسطس و٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٦ بدعوى أن التحريات التي بنيت عليها قد انتصبت على أشخاص لم يطرح أمرهم على المحكمة، مردوداً بأنه — بفرض صحته — لا يعدو أن يكون تريداً لم يكن له أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي إنتهى إليها، ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أقام قضاءه على أسباب مستقلة عما تريد فيه من أسباب ورد عليها النعي ويستقيم الحكم بدونها.

— لما كان الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر فلا تبطل من بعد نزولاً على ما يتكشف من أمر واقع، فإن إطراح الحكم الدفع بطلان إذن التفتيش الخمسة الصادرة من النيابة العامة تأسيساً على أنها صدرت بناء على ما ظهر من الأوراق — وقت إصدارها — من وقوع جريمة مما يخص به محكمة أمن الدولة العليا، لا يتعارض مع ما تناهى إليه بعد تحقيق الدعوى وتحصيها من إستبعاد تلك الجناية.

— لما كان من المقرر أنه وإن كان يشترط في دليل الإدانة أن يكون مشروعاً، إذ لا يجوز أن تبنى إدانة صحيحة على دليل باطل في القانون، إلا أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ذلك بأن الأصل على مقتضى المادة ٦٧ من الدستور والمبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يحكم بإدائته بحكم بات، وأنه إلى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدماً يعلو على حقوق الهيئة الإجتماعية التي لا يضيرها ثبوت مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة معها، إدانة برءى، هذا إلى ما هو مقرر من أن القانون، فيما عدا ما إستلزمه من وسائل خاصة للإثبات، فتح باباً أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طريقة ما يراه موصلاً إلى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدللية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع الدعوى وظروفها بما لا يقبل معه تقييد حرية المحكمة في دليل البراءة بأشراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الإدانة.

- لما كان تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوباً على وجه الوجوب، تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون أو عطلته في تطبيقه أو موطن بطلان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذي يكون أثر فيه وكانت الطاعنة لم تكشف في أسباب طعنها عن موطن مخالفة الحكم فيما إستخلصه من التسجيلات للثابت بمحاضر تفريغها وإذ جاءت عبارتها في هذا الوجه مرسلة مبهمة فإنه يكون غير مقبول.

- لما كان الحكم في معرض نفيه جريمة الرشوة عن المظنون ضده الأول - قد أورد أنه " بالنسبة لعنصر أخذ مبلغ الرشوة فإن الثابت من الأوراق أن المتهم... رفض إستلام هذا المبلغ أثناء تواجده بفندق شيرد ورفض أيضاً التوجه مع... وإلى فندق ماريوت كما رفض إستلام الحقيبة المضبوطة التي بها مبلغ الرشوة من... أثناء مقابله في شارع قصر النيل ولم يعمل على إستلامها منه أبداً بل إن المتهم... هو الذي ألقى بها داخل السيارة وفي نفس اللحظة تم القبض على المتهم... ويؤكد ذلك ما تبينه المحكمة عند مشاهدتها شريط الفيديو عن واقعة ضبط المتهم... بشارع قصر النيل أن المتهم... الذي كان واقعاً تحت سيطرة رجال الضبط منذ أن كان بمنزل... وإستلامه الحقيبة إلى أن تقابل مع... بشارع قصر النيل أن الأخير رفض إستلامها منه عند مقابله له رغم إصرار... على ذلك وعندما هم... بركوب السيارة سارع... بإلقاء الحقيبة المضبوطة في السيارة وفي نفس اللحظة داهمه رجال الضبط الأمر الذي ترى معه المحكمة أن واقعة إلقاء الحقيبة داخل السيارة بهذه الصورة التي تمت بها لا يعد أبداً تسليماً إرادياً أو فعلياً أو حقيقياً. " وكان محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق، وإذ كانت النية العامة لا تزعم أن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يرتد إلى أصل ثابت في الأوراق، فإن ما تثيره بدعوى عدم تعلق الحكم إلى دلالة تنابع الأحداث منذ لقاء المظنون بدهم بالمبلغ بفندق شيرد وحتى أن تم ضبط الحقيبة بسيارة أولهم يكون غير سديد إذ ينحل في الواقع من أمره إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز مصارعتها فيه أو الخوض في شأنه لدى محكمة النقض.

- لما كان مناط تحقق جريمة المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات أن يصدر من الجاني على الجاني عليه أى فعل بقصد تخوفه أو ترويعه بما يحمله على أن يسلم بغير حق، مبلغاً من المال أو أى شئ آخر، وكان تقدير توافر أركان هذه الجريمة من الموضوع الذي يستل به قاضييه بلا رقابة عليه من محكمة النقض ما دام تقديره سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق، وكان الحكم المظنون فيه قد خُصص للأسباب

السائلة التي أوردتها إلى تيرنة المطعون ضده الأول من تهمة الشروع في الحصول على مال بطريق التهديد تأسيساً على إنشاء صدور أى تهديد أو ترويع منه على المبلغ، فإن ما تثيره الطاعنة من جدل في هذا الخصوص يكون غير مقبول.

- لما كان من المقرر أنه يكفى في المحاكمة الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى التهم لكى تقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تكشف عن أن المحكمة قد ألت بظروف الدعوى ومحصت أدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها على نحو ينبى عن أنها لظنت إليها وقامت بما ينبى عليها من تدقيق البحث ثم أصبحت - من بعد - عن عدم إطمئنتها إليها فإن هذا حسبها ليستقيم قضاؤها، وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على إجمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيهما وما يطمئن إليه، ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ٥٨٠٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٧

من المقرر أنه لا يجب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائى.

الطعن رقم ٦١٧٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩

من المقرر أنه وإن كانت المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت ألا يصدر الحكم بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضاء المحكمة وأن تأخذ رأى مفتى الجمهورية فلم تسوجب أن يكون أخذ رأى المفتى قد صدر بإجماع آراء قضائها هذا إلى أن الحكم وقد أثبت أنه تم إستطلاع رأى المفتى قبل إصداره فلا أهمية للإثبات أن معاد العشرة أيام المقررة لإنشاء رأيه قد روعى ويضفى معنى الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله.

الطعن رقم ٦١٧٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠

- لما كانت النيابة العامة - عملاً بالمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها إنتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول، وذلك دون بيان تاريخ تقديم هذه المذكرة ليستدل منه على أن العرض قد روعى فيه معاد الأربعين يوماً المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر، إلا أنه كان تجاوز هذا المعاد لا يؤتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة

النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها غير مقيدة بالرأى الذى تبديه النيابة العامة فى مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب فإنه يتعين قبول عرض النيابة للنقض.

- من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم أنه أشار إلى إعراف المحكوم عليه الأول بجلسته.... أمام محكمة جنايات القاهرة عند تجديد حبسه فى حين أن صحة تاريخ تلك الجلسة التى تضمنت إعراله هو.....، إذ أن ذلك لا يبدو أن يكون خطأ مادياً بحتاً فى كتابه الحكم لا يؤثر فى سلامته.

- لما كان الطاعنان وإن قررا بالطعن فى الميعاد القانونى إلا أنهما لم يقدما أسباباً لاعتنهما، ومن ثم فإن الطعن المقدم من كل منهما يكون غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يبنى عنه.

- لما كانت النيابة العامة - عملاً بالمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - عرضت القضية على هذه المحكمة مشفوعة بمذكرة برأيها إنتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول، وذلك دون بيان تاريخ تقديم هذه المذكرة لسدول منه على أن العرض قد روعى فيه ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر، إلا أنه كان تجاوز هذا الميعاد لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لفصل فيها وتستين - من تلقاء نفسها غير مقيدة بالرأى الذى تبديه النيابة العامة فى مذكرتها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب فإنه يتعين قبول عرض النيابة للنقض.

- ما كانت المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى وفقاً للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق الذى تجريه بمرفعها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضالى بناء على إنتداب منها - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقاً للمادة ١٩٧، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية، وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالألا وجه لإقامتها، ولما كان الثابت من الأوراق أنه لما ضبط التهم الأول فى القضية رقم..... جنايات المطربة وأسفر تحقيقها عن إعراله بإرتكاب الجنايات الأخرى المضمومة لما يعد أدلة جديدة فيها لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدار أمرها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل فى القضايا المضمومة، فإن ذلك مما يميز لها العودة إلى التحقيق فى تلك القضايا ويطلق حقها فى رفع الدعوى الجنائية على الجنائى بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التى جرت أمامها، ومن

لم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ما دامت الدعاوى الجنائية في تلك القضايا لم تسقط بعد.

- لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نص فيها على أنه : " إذا فشل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها " . وكانت جنابات القتل العمد مع سبق الإصرار المقررة بسوقه بإكراه التي ارتكبتها المحكوم عليه الأول في أماكن متعددة - وهي جرائم مرتبطة - قد أحيلت بأمر إحالة واحد إلى محكمة جنابات القاهرة المختصة مكاناً بنفس تلك الجرائم، وطبقت في شأنها المادة ٢٢ من قانون العقوبات، فإن الحكم يكون قد صدر من محكمة مختصة.

- من المقرر أن حكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى إطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع، وأن حكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإعواف المزور إليه قد إنتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحققت من أن الإعواف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان ها أن تأخذ به بلا مقب عليها وكان الحكم المطروح - على ما سلف بيانه - قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى إطراح الدفع بطلان إعراف المحكوم عليه الأول لصدوره تحت تأثير الإكراه والضح عن اطمئانه إلى صحة هذا الإعواف ومطابقته للحقيقة والواقع، فإنه يكون قد برئ من أى شائبة في هذا الخصوص.

- من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم أنه أشار إلى إعراف المحكوم عليه الأول بجملة أمام محكمة جنابات القاهرة عند تجديد حسمه في حين أن صحة تاريخ تلك الجلسة التي تضمنت إعرافه هو إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ مادياً يمتأ في كتابه الحكم لا يؤثر في سلامته.

- من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالأس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتسم عما يضمرة في نفسه وأن إستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، فإن الحكم المطروح - على ما سلف بيانه يكون قد أثبت بأسباب سائغة توافر نية القتل في حق المحكوم عليه الأول.

- من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بغس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج.

- لما كان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الإصرار في حق المحكوم عليه الأول في قوله : " وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار فهو ثابت في حق المتهم الأول هو والمتهم الثاني بالنسبة لـ من إعراف

التهمة الأولى بجميع مراحل الإستدلالات وبتحقيقات النيابة، وبجلسة تجديد الحبس من إستيقافه للمجنى عليهم وإصطحابهم إلى أماكن نائية وتكثيفهم من الخلف ثم وضع الرباط حول عنق الضحية الجنى عليها حتى الموت بعد أن يوهم الضحية بأنه من رجال الشرطة السريين، وأنه سيحرر له محضراً بالشرطة لعدم حمله البطاقة الشخصية أو أداء الخدمة العسكرية أو التحرى ثم المغرب " لبيان الحكم يكون قد دلت على توافر ظرف سبق الإصرار بما ينتج، لما كان ذلك، وكان الحكم المطروح قد بين ثبوت وقائع القتل العمد مع سبق الإصرار في حق المحكوم عليه الأول ثبوتاً كائناً، كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المحكوم عليه الأول، فإنه لا يعيبه - من بعد - عدم الظور على جثث الجنى عليهم، لما هو مقرر من أنه لا يقدر في ثبوت جريمة القتل العمد عدم العثور على جثة الجنى عليه.

- لما كان الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان بها المحكوم عليه الأول وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، واستظهر الحكم نية القتل كما استظهر ظرف سبق الإصرار على النحو المعرف به قانوناً وتناول الدفع بطلان الإعواف ورفضه في منطق سائق، وقد صدر الحكم بإعدام المحكوم عليه الأول بإجماع آراء أعضاء المحكمة بعد إستطلاع رأى مفتي الجمهورية وجاء خلواً من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله. كما أنه صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما إنتهى إليه هذا الحكم، ومن ثم فإنه يتعين إلزام الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه الأول.

الطعن رقم ٦١٩٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢

- من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشاهد إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها، ومن ثم يضحى ما يثوره الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

- لما كان البين من نفس أسباب الطعن أن الخلاف في تحديد وقت وقوع الحادث بين ما أوردته الحكم على لسان والد الجنى عليها وما ذكره الأخير بمحضر الواقعة ينحصر في فترة وجيزة تقل عن الساعة كما يتضح من مدونات الحكم أنه أطرح أقوال شاهد النفي بأسباب سائغة لا شأن لها بتحديد والد الجنى عليها ساعة ارتكاب الحادث، ومن ثم فإنه يفرض خطأ الحكم في التحصيل في هذا الشأن فهو لا ينال من

سلامته إذ لم يكن له أثر في عقيدة المحكمة أو النتيجة التي إنتهى إليها، وبذلك فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا يكون لها من وجه.

الطعن رقم ٦٨٢٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥

من المقرر أن البيان المورل عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع وأن تزيد الحكم فيما إستطرد إليه لا يعيه ظاناً أنه غير مؤثر فى منطقته أو فى النتيجة التى إنتهى إليها، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه تزيدته فيما إستطرد إليه من أن الطاعن لم يرافق زوجته الجنى عليها إلى المستشفى ولم يحاول زيارتها لإحساسه بالذنب، ما دام الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد إليه فى هذا الصدد كان بعد أن أورد صورة الواقعة كما إرتسمت فى وجدان المحكمة ودلل على ثبوتها فى حق الطاعن تدليلاً سائفاً، ولم يكن لهذا التزيد من أثر فى منطقته أو فى النتيجة التى إنتهى إليها، ويكون التنى فى هذا الخصوص غير مليد.

الطعن رقم ٦٩٩١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٥

لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مقام تحصيله لوقائع الدعوى وما قام به موظف البنك المتوفى..... قوله " الأمر الذى مكن هذا الأخير من الإلتفات على إختصاصات موظف البنك والتدخل فيها قاصداً من ذلك إستثمار الوضع لصالح نفسه ولصالح المتهمين السادس..... والسابع..... " التاسع فى الترتيب " وإجراء ما يعن له من عمليات إضافة وحسم مزورة وغير صحيحة أسفرت عن إستيلائه من أموال البنك على مبالغ أضيفت بحسابه الشخصى دون وجه حق قدرها ٤٩٥٠٠٠ جنيهاً ومبالغ قدرها ١٩١,٢٤٧٣ جنيهاً حل بها حسابات العملاء..... و.... و.... وأيضاً المتهمين و.... فى بعض من حساباتها على نحو ما جاء بالتحقيقات وذلك دون علم من هؤلاء جميعاً. " عاد فى معرض إدانة الطاعنين وأورد قوله " وبعد تعبد مركز المتهمين الخمسة الأول على أساس الخطأ المسبب للضرر الجسيم على نحو ما سلف لأنهما يكونا قد إشركا مع الموظف المتوفى.... بالإلتحاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة تسهيل الإستيلاء لكل منهما على أموال البنك الذى كان يعمل به هذا الموظف كما إشركا بهذين الطرفين فى تزوير المستندات اللازمة لهذا التسهيل وفى جريمة الإضرار العمد بأموال البنك " . لما كان ما تقدم، فإن إعتناق الحكم هاتين الصورتين المتعارضتين لنشاط الموظف المتوفى وعلم الطاعنين بهذا النشاط بالنسبة للخصم والإضافة والتى كان قوام عملية الإستيلاء على أموال البنك يدل على إعتلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة الأمر الذى يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى، فضلاً عما تبين عنه

من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذى يؤمن معه خطأها فى تفسير مسؤولية الطاعنين ومن ثم يكون حكمها متعاقلاً فى أسبابه متناقضاً فى بيان الواقعة تناقضاً يعيبه بما يستوجب نقضه.

- لما كانت المادة ٢٠٨ مكرراً د من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها الأولى على أن " لا يحول إنقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة دون قضائها بالرد فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١١٢، ١٣٢ فقرة أولى وثانية ورابعة، ١١٣ فقرة أولى، ١١٤، ١١٥ من قانون العقوبات " كما نصت فقرتها الثانية على أن " وعلى المحكمة أن تلمر بالرد فى مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من الماد فائدة جنية من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذاً فى مال كل منهم بقدر ما إستفاد " وكان الحكم المطعون فيه لم يدلل على إستفادة كل وارث من الجريمة ولم يحدد مقدار الفائدة، من الأموال العامة التى نسب لمورثه الإستيلاء عليها والتى يعتبر إلزامهم بردها بمثابة عقوبة لأنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه. - القصور له الصداقة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بالخطأ فى القانون.

الطعن رقم ٨٢٢٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٠

لما كانت العقوبة الموقفة على الطاعن وهى الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرفى الإقربان والإرتباط، فإن الطاعن لا يكون له مصلحة فيما أثاره من تخلف هذين الظرفين.

الطعن رقم ٨٢٣٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨

- من المقرر أن خطأ الحكم فى تاريخ الواقعة لا يؤثر فى سلامته ما دام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها، وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة.

- من المقرر أن مخالفة الثابت فى الأوراق التى تعيب الحكم هى التى تقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها، وكان ما يثيره الطاعن من أن الحكم أخطأ فيما أوردته من أنه إشرك فى تزوير عمودج خاص برخصة قيادة رغم أن الواقعة بشأن رخصة تسيير سيارة، لا يعدو أن يكون - بفرض وقوعه - خطأ مادياً لا أثر له فى منطق الحكم وإستدلالة على ارتكاب الطاعن جريمة الإشراك فى تزوير عمودج رسمى وإستعماله اللتين دانه بهما.

الطعن رقم ٨٢٤٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٦

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية جريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات نقل عن تقرير الصفة التشريعية " أن الإصابات الموصوفة بحجة الجنى عليها إصابات طعنبة قطعية حيوية حليئة حدثت من إصابة ينصل آلة حادة وهى جائزة

الحدوث من مثل السكين التي ضبطت بمكان الحادث وأن السحجات الموصوفة بجثة الجني عليها إحكاكية حيوية حدثت من مرور جسم مدب على سطح الجلد " واستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القيلة التي أورد تفصيلها من تقرير الصفة التشريحية وبين وفاتها، أورد من واقع ذلك التقرير قوله " أن وفاة الجني عليها المذكورة حدثت من إصابات الطعنة لما أحدثته من قطع بالرنه اليسرى والأوردة الدموية بالمق و ما نتج عن ذلك من نزيف وصدمة " فإنه ينحصر عن الحكم ما يفره الطاعن من قصور في بيان علاقة السببية بين الإعتداء والوفاة.

الطعن رقم ٨٤١٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨

لما كان القول بوحدة الجريمة أو تعددها هو من التكيف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض وكانت محكمة الموضوع قد اكتفت في رفض الدفع المتار من المحكوم عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بقولها باختلاف كل واقعة عن الأخرى دون بيان لوقائع الجنبعة رقم..... لسنة ١٩٨٤ السيدة زينب التي أمرت بضمها ولا أساس للمغايرة بينها وبين الجنبعة موضوع الطعن الحالى فإن الحكم يكون مشوباً بقصور في بيان العناصر الكالفة والمؤدية إلى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون إيفاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على إستقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والإرتباط الأمر الذي يعيب الحكم ويوجب نقضه وإعادة.

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٩١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤

من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بجمهور المخدر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توارره.

الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣

من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عبادة المحكمة التي خلصت إليها.

الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢

- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو بصفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في إسم الشهرة طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.

- من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر ما يبرر تعرض التفتيش لحريته أو حرمة مسكنه في سبيل كشف إتصاله بتلك الجريمة.

- لما كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الإستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن الثاني تمكن من جلب كمية من المواد المخدرة من خارج البلاد وإنزالها على شاطئ البحر وأنه إتفق مع الطاعن الثالث ومنهم آخر - محكوم عليه غيابيا - على المساهمة في إنفاذ جريمة الجلب بنقل المخدرات من منطقة إنزالها إلى داخل البلاد وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطهم حال نقلها بما مفهومة أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية لأن ما أثبتته المحكم المطعون فيه يكفي لإعتبار الإذن صحيحاً صاعداً لضبط جريمة واقعة بالفعل فرجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشهم.

- من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها.

- من المقرر أن المادة ١٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذا نصت على عدم جواز إستجواب المتهم أو مواجهته - في الجنابات - إلا بعد دعوة محاميه للحضور إن وجد، قد إستثنت من ذلك حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة، وإذ كان تقدير هذه السرعة متركاً للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع لما دامت هي قد أقرته عليه للأسباب السائغة التي أوردتها - على النحو المتقدم ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعنين - من بعد - مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه، هذا فضلاً - عما ذهب إليه المحكم بحق - من أنهم لم يزعموا أن أسماء محاميهم كانت قد أعلنت بالطريق الذي رسمته المادة ١٢٤ سائفة الذكر - سواء بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو إلى مأمور السجن - وهو مناط الإستفادة من حكمها.

- من المقرر أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى الجبال الخاضع لإختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً، بل إنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يمتدح بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ - ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها، فإشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص

والجهات التي بينها بيان حصر بالطريقة التي رمتها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحمل عمله في عمله وإجابه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدولة المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، وحفظة قناة السويس وشواطئ البحيرات التي يمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار المحيطة به، أمام النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تمرد بقرار منه، وهو ما يتأدى إلى أن تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الرخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه بعد جلباً معظوماً.

- من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً للمادة المخدرة بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المخمر للمخدر شخصاً غيره.

- لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فبأن عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بمسبب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لفرض مشوك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في منطق سائع وتدليل مقبول أن الطاعنين قد إتفقت كلمتهم على جلب المواد المخدرة وأن الطاعن الأول قد أسهم بدور في إتمام عملية الجلب طبقاً لخطة تنفيذها بأن كلف قائد السيارة الخاصة المملوكة له بتوصيل الطاعن والنهم... - المحكوم عليه غيابياً إلى منطقة إنزال المخدرات بشاطئ ميامي ليمتكن من نقلها خارج الكابين وأن الطاعن الثاني قد إتفق مع النهم... والطاعن الثالث على نقل المخدرات وحدد لها الشخص الذي سيقدمهما مفتاح الكابين ورتب على ذلك إسهما في ارتكاب جريمة جلب المخدر باعتبارهما فاعلين أصليين فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

- من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحية ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت - سواء في محضر جلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير.

- من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهة ولما كانت محكمة الموضوع قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنفي عليها لعدم إجابتها طلب الدفاع ضم دفاتر الأحوال الخاصة بفرق الضبط والمحضر رقم ٤ أحوال الذي حرره المدافع عن الطاعن الثالث على أثر منعه من حضور التحقيق.

- من المقرر أن طلب المانة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً به إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابهة.

- من المقرر أنه لا يجب الحكم غلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً إذ كان عليه إن كان يهجم تلويحه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر، كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته.

- الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحم حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه، وأن التناقض بين أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يجب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومتى أمخلت المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يغيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- من المقرر أن الإعراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الإستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقبيلتها في الإثبات، وأن سلطتها مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق

نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنها بعد ذلك ما دامت قد إطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للحقيقة والواقع.

- لما كان الحكم قد حصل من أقوال المتهم... أن الطاعن الثانى قد إتفق معه ومع الطاعن الثالث على نقل كمية من السجائر من شاطئ ميايى، وكان ما حصله الحكم من ذلك - على ما يبين من المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن - يريد إلى أصل ثابت فى التحقيقات وهو ما لا يمارى فيه الطاعن الثانى - ثم عاد الحكم فى مقام التدليل فى ثبوت الواقعة فى حق الطاعن الثانى واستخلص أن هذا الإتفاق كان لنقل المخدرات إستناداً إلى الأدلة الساتفة التى أوردتها، فإن هذا حسبه، ويعضى النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى الإستناد فى غير محله.

- لما كان ما يثوره الطاعن الثالث بشأن خطأ الحكم فيما نسبته إلى الشاهد... من أنه أثبت فى محضر تحرياته وفى أقواله أن المتهم... قد إشتهر بإسم... فى حين أن الثابت بهذا المحضر وتلك الأقوال أن إسم الشهرة يخص منهم آخر فمردود بأنه من قبيل الخطأ المادى البحث وأنه - بفرض صحته لم يكن له أثر فى قيام الجريمة التى دانه بها. هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن المذكور فى التمسك بهذا الخطأ ما دام أنه يتعلق بغيره من المتهمين.

- لما كان العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعنين الأول والثالث وانتفاء هذا العلم لديهما ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن الدفاع من المتهمين... "الطاعن الثالث"... "الطاعن الأول" بانتفاء العلم لديهما بأن المواد المزعم نقلها مخدرات وإثما كانا يعلمان فقط بأنها كمية من السجائر، ولما كانت المحكمة وقد إطمأنت إلى ما جاء بمحضر التحريات وما قرره شهود الإثبات بأن المتهمين كانا يعلمان بأن المواد التى تم جلبها من الخارج إنما كانت شحنة من المخدرات وأن هذين المتهمين تداعلا بالعالم لتسهيل نقل تلك المخدرات لإتمام عملية الجلب فضلاً عن أن المتهمين أقررا لرجال الضبط بميازتهم وإحرازهم للمواد المخدرة المضبوطة عند موجهتها بها عقب وهو ما تطمئن معه المحكمة التى توافر القصد الجنائى لدى المتهمين " وإذ كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع عن ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به إنتعاعها بعلم الطاعنين بحقيقة الجواهر المضبوطة كافيّاً فى الرد على دفاعهما فى هذا الخصوص وساتفاً فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقهما توافراً فعلياً فلا يجوز مصادرتها فى عقبتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض.

- لما كانت الفقرة الثانية من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله، وكانت جريمة جلب الجواهر المخدرة

وتهريبها اللتان دين الطاعنون بهما قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يصين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهم بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة الأشد دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركي أصلية كانت أم تكميلية، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عاين هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهم بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجريمة الجلب العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة التصويض الجمركي.

الطعن رقم ١٢٤٨٢ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٩

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جنابة الإختلاس، بل يكفي فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم يكون معنى الطاعن بعدم إظهار الحكم قصد الإختلاس في غير محله.

- لما كان ما ألبه الحكم في مدوناته - على السياق المتقدم ذكره - من أن الطاعن وهو شخص بسب وطيفه يتسلم ثمن السلع التموينية من مشربها، يحفظ بعضها ولم يوردها للجهة المختصة بنية إختلاسها يعاين به بيان فعل الإختلاس، وإذا كان المبلغ الذي دان الحكم الطاعن بإختلاسه هو بذاته المبلغ الذي ورد في أمر الإحالة بغير إضافة مبالغ أخرى تخرج عن مجموعه، وكان الطاعن لا يتنازع في مقدار هذا المبلغ فإنه لا جدوى لما يثيره من أن الحكم لم يورد مفرداته مجزأة.

الطعن رقم ١٢٤٨٧ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفة رقم ١٢٤٦ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٩

- من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الإختلاس ما دامت الواقعة الجنائية التي ألبها الحكم تلبذ بذاتها أن - التهم قصد بفعله إضافة ما إختلسه إلى ملكه.

- لما كان ما يثيره الطاعن في شأن خطأ الحكم في بيان رقم الشيك موضوع التهمة المرفوعة بهما الدعوى عليه فإنه يفرض وقوعه في هذا الخطأ فإنه لا يمدو أن يكون خطأ مادياً لا ينال من حقيقة الواقعة كما إستهقرها الحكم ولا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها فإن ما يثيره الطاعن من نصيب الحكم في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ١٢٤٩٤ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩

- لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم التي قارلها الطاعن والمستوجبة لعقابه قد ارتكبت لغرض واحد وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات فتضى عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك

الجرانم فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً، ولا ينال من سلامته إغفاله ذكر تلك المادة أو إغفاله تعيين الجريمة الأشد.

— من المقرر أنه ليس يلزم أن يورد الحكم ما أثاره الدافع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين ما دام ما أوردته في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدافع، إذ المحكمة لا تلتزم بمطابقة التهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالا أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ولا محل له.

الطعن رقم ١٥٠٠٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١

من المقرر أن الحكم متى اقتصر على إصابتها أثبت التقرير الطبي وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن الطاعن هو محدثها، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم ينسب إليه إحداثها.

الطعن رقم ١٦٠٥٩ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ١١٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٠

من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة.

الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٩

من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم إغوالاً طالما أنها لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للإعراف — كما هو الحال في الدعوى المعروضة — ومن حقها كذلك أن تستمد إقتناعها من أى دليل له مأخذ الصحيح من أوراق الدعوى. ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير مفيد.

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٦

إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، وكان الحكم قد افصح عن إطمئنانه لأقوال المجنى عليه والشاهدين وصحة تصويرهم للواقعة من أن الطاعن هرب المجنى عليه بقضته يده على عنقه اليمنى، ولما أثبت التقرير الطبي من تخلف عاهة مستديرة لدى المجنى عليه من جراء هذه الإصابة، وكان هذا بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه.

الطعن رقم ٢٤٨٥ لسنة ٥٩ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٦

من المقرر أن عدم تحديث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بتقليد الأوراق المالية التي يعامل بها لا يعيبه ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توافر هذا العلم لديه وكان فيما أوردته الحكم ما يوفر علم

الطاعن بتقليد هذه الأوراق وهذا العلم من حق محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها، لأن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سليم.

الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٩ مكتب قتي، ٤٠ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٨٩

- من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحل في إثبات أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعنان - عدم اتفاق أقوال شاهدي الإثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته.

- من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الإستنتاج، وليست العبرة في توأمر ظرف سبق الإصرار بمعنى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير، فما دام الجاني إنتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار معولماً ولا يقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا يجب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.
- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النقيب..... والمقدم.... قد إنتقلا معاً لتنفيذ الإذن وأنه كان كله تحت مرمى وسمع المقدم.... المأذون له بالتفتيش أصلاً ومن ثم فقد وقع التفتيش صحيحاً ويكون النعي بمخالفته للقانون هو دفاع قانوني ظاهر البطلان ولا تترتب على الحكم إن إلتفت عنه ولم يرد عنه.

الطعن رقم ٢٥٢٤ لسنة ٥٩ مكتب قتي، ٤٠ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ٩/١١/١٩٨٩

- من المقرر أنه لا يجب الحكم علو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً، إذ كان عليه إن كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة إثباته بالمحضر ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله.

- لما كان الثابت من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن ما سطره الحكم من أن عمدة الناحية شهد بأن الجني عليهما أخيراً بأن المتهمين دموا هما السلاحين المضبوطين له صدها في الأوراق فإن معنى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير سليم.

الطعن رقم ٢٧٧٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٩

من المقرر أنه لا يجب الحكم خطأه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر على عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٠/١٦/١٩٨٩

من المقرر أن السهو الواضح لا يفر من الحقائق المعلومة لخصوم الدعوى وكان ما ينمى الطالبين على الحكم في هذا الصدد هو من قبيل هذا السهو الواضح الذي لا يتال من صحة الحكم ويكون النعى غير سديد.

الطعن رقم ٣٧٨٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠١٨ بتاريخ ١١/٢١/١٩٨٩

من المقرر أن تناقض أقوال الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يجب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٣٧٨٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٤٩ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٩

يشترط لصدور القرار في حدود التفويض التشريعى ألا يوجد أدنى تضاد بينه وبين النص الوارد في القانون وأنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحة التنفيذية، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق بإعباره إسمى درجة أصلاً للائحة. لما كان ذلك، وكان النص في المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ساقطة الذكر على وضع شروط على الفواتير بأن يثبت فيها رقم القسيمة الجمركية وتاريخها وإقرار من أصدرها بمسئوليته عنها وعما جاء بها من بيانات يعارض مع إطلاق نص الفقرة الثامنة من المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ من أية شروط في شأن المستندات الدالة على سداد الضرائب الجمركية، إلا أن تكون دالة على ذلك السداد، وهو ما يخضع لتقدير قاضى الموضوع - ما دام سائفاً كما هو الحال في الدعوى الماثلة - وذلك دون إلزام في ذلك برأى لسواه ولو كان وارداً في القرار الوزاري المعنى. لما كان ذلك، فإنه يصح الإعتداد بما نص عليه القانون في هذا الخصوص والإلتزام عما فرضه اللائحة التنفيذية من شروط هذا الصدد، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد سائر هذا النظر وإطمانت المحكمة إلى أن الفواتير التى قدمها المطعون ضده صحيحة وتفيد سداد الضرائب الجمركية عن البضائع محل الإنهاء، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول.

الطعن رقم ٤١٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١١/١٤/١٩٨٩

من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذى يجب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة وكان خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير التحليل - من وجود آثار لمادة الأفيون بالوعاء الذى ضبط به - يفرض

وجوده غير مؤثر فيما وقر في عقيدة المحكمة من مسئولية الطاعن عن إحراز اللقائات الخمس من الأفيون التي ضبطت معه، فإن نعيه في هذا الخصوص يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣
إن مسبب الجريمة ليس ركتاً من أركانها أو عنصر من عناصرها واختطاً فيه بفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم ما دامت المحكمة لم تجعل هذه الواقعة إعتباراً في إدانة المتهمين.

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٣
لا يجب الحكم ما استطرد إليه تزيماً - مما لم يكن بحاجة إليه - في تبرير إستصدار الإذن من وكيل النيابة في منزله - ما دام أنه قد أ طرح دفاع الطاعن في هذا الشأن بما هو كاف وسالغ لطرحه وكان لا أثر تزيده في منطقته أو النتيجة التي إنتهى إليها، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سليم.

الطعن رقم ٤٤٠٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠
لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة إستجابت لطلب الدفاع تأجيل الدعوى لمناقشة الشهود ومنهم الجنى عليه إلا أن النيابة العامة أفادت بعدم الإستدلال على هذا الأخير، ومن ثم لا تشرى على المحكمة إن هى فصلت في الدعوى دون سماعه ولا تكون قد أخطأت في الإجراءات أو أخلت بحق الدفاع، إذ كان من المقرر أن إستحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت.

الطعن رقم ٥٥٢٢ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣١٣ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٥
- لما كان الطاعنان السادس عشر..... وشهرته..... والسابعة عشر..... وإن قرروا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنها لم يودعا أسباباً لطعنها مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.
- لما كان البين من الإطلاع على الأوراق أن جريمة عرض الرشوة المؤثمة بنص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات هي من بين الجرائم التي تضمنتها أمر الإحالة الصادر من النيابة العامة، مما يجعل الاختصاص بنظر الدعوى مطلقاً محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بحكم إرتباط هذه الجريمة بغيرها من الجرائم المرفوعة عنها الدعوى، وإذ أمرت النيابة العامة بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة - مما لا يمارى فيه الطاعن الأول - فإن الحكم المطعون فيه يكون في حقيقة الأمر صادراً منها ولا يعدو ما ورد بمحضر الجلسة أو ديباجة الحكم من أنها صادرة من محكمة جنابات دمنهور وأمن الدولة العليا أن يكون خطأ مادياً لا ينال من سلامته.

- من المقرر أن واجب الخامي يقضى عليه بالإستمرار في الوقوف إلى جانب موكله حتى إنتهاء المحاكمة فإذا تغيب الخامي بإختياره لأى سبب كان عن الحضور مع المتهم للمحكمة قانوناً أن تستمر فى نظر الدعوى فى غيابه.

- من المقرر أن الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المواد المخدرة وتظيم إستعمالها والإتجار فيها على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجلب قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى، وإذا كان إستيراد المواد المخدرة لا يعدو إلى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضى الجمهورية فهو فى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمناً على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها، وكان لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محزواً مادياً لها بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه ميسوفاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز شخصاً غيره، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت على أن يعتبر فاعلاً فى الجريمة من يدخل فى إرتكابها إذا كانت تتكون من جملة الأفعال فىأتى عمداً عملاً من الأعمال المكونة لها فقد دلت على أن الجريمة إذا ترتبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخطة تنفيذها فإن كل من تدخل فى هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لفرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد قصد الفاعل معه فى إشباع تلك الجريمة المعينة وأسهم فعلاً بدور فى تنفيذها.

- لما كان الحكم المطعون فيه وإن أشار فى تحصيله لأقوال الشاهد..... إلى قيامه ببعض التسجيلات الى كان الشاهد الأول.... طرفاً فيها إلا أنه لم يورد مضمون تلك التسجيلات أو يعول على ثمة معلومات مستقاة منها وإنما اعتمد فى هذا الشأن على ما حصله من أقوال للشاهد..... نقلاً عن الشاهد الأول المذكور مما تنحسر معه عن الحكم فى هذا الصدد دعوى التالف فى السبب.

- لما كان الطاعنان لا يدعيان أنهما طلبا من المحكمة إستدعاء الرائد..... مناقشته فى الأمر فليس لهما من بعد - النى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبها منها.

- من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى حقه الإجراء أن يطلع بطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقيق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه.

- لما كان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جرائم جلب مخدر وعرض رشوة وتهريب جرمي والإشراك في إتفاق جنائي الغرض منه إرتكاب هذه الجرائم قد شابه القصور في التسبب، ذلك أنه لم يبين صفة مصدر الطلب برفع الدعوى الجنائية عن جريمة التهريب الجرمي وحيث إن معنى الطاعن المؤسس على هذا السبب وحده مردود بأن الحكم أعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولم يقض عليه بغير العقوبة المقررة لأحد الجرائم التي دانه عنها وهي جريمة جلب المخدر فلا تكون له مصلحة في النعي على الحكم بالنسبة لجريمة التهريب الجرمي طالما لم يوقع عليه أية عقوبة عنها أصلية كانت أم تكميلية.

- لما كان الحكم قد أقام قضاءه بإشراك الطاعنين في جرائم جلب المخدر وتهريبه من الجمارك وعرض الرشوة على سند من أنهما إتفقا مع الطاعنين الثلاثة الأول على جلب مواد مخدرة وتهريبها إلى داخل البلاد من المنطقة التي يتولى الشاهد الأول حراستها في مقابل رشوة هذا الأخير، ودل الحكم على قيام هذا الإشراك بما كشفت عنه أقوال شهود الإثبات التي إطمأن إليها من تعدد لقاءات الطاعنين بالشاهد السالف لحساب الطاعنين الثلاثة الأول وما صدر منهما في هذه اللقاءات من تشجيع وإغراء للشاهد بقصد حمله على قبول معاونة هؤلاء الآخرين في جلب المواد المخدرة عن طريق منطقة حراسته مقابل الرشوة التي يعرضونها عليه، وإذ أثبت الحكم في تدليل سائق وقوع تلك الجرائم نتيجة لهذا الإشراك، وأن جريمة الجلب التي تم ضبطها كانت ثمرة له ولم تكن وليدة الإتفاق الجنائي الآخر الذي تضمنته الأوراق.

- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سالفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق.

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم إيراد أقوالاً متعارضة للشهود المختلفين ما دام قد إستخلص منها صورة الواقعة التي إعتقها بما لا تناقض فيه.

- من المقرر أن للمحكمة أن تجزئ أقوال الشاهد وتأخذ بما تظنن إليه منها وتطرح ما عداه.

- من المقرر أن الإشراك في الجريمة بطريق الإتفاق يتحقق بإتخاذ نية أطرافه على إرتكاب جريمة أو جرائم معينة متى كان وقوعها ثمرة لهذا الإتفاق.

- من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وأن لها وزن أقوال الشهود والتعويل

عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلغض عن دليل النفس ولو حمله أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى.

- لما كان الجلب بطبيعته وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصود فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد في هذه الجريمة على إستقلال إلا إذا كان الجوهر الجلوب لا يفرض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع التهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المعندر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له.

- من المقرر أن تقدير الأدلة من إطلاقات محكمة الموضوع قلها كامل الحرية في الأخذ بأقوال الشهود وإعزافات المتهمين في حق أنفسهم أو في حق غيرهم من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع، وأن التناقض بين أقوال الشهود أو المتهمين - يفرض قيامه - لا يوجب الحكم ما دامت المحكمة قد إستعملت الحقيقة من تلك الأقوال إستعمالاً سائفاً لا تناقض فيه.

- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادقاً في ناحية أخرى.

- لما كانت المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يفرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردتها المحكمة.

- من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع التهم الآخر بحيث يتصلر على محام واحد أن يوالع عنهما معاً، أما إذا ألزم كل من المتهمين جانب الإنكار ولم يتبادلوا الإتهام - كالحال في هذه الدعوى - فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما.

- من المقرر أن الإعزاف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع، فإن ما يثيره الطاعنون بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى مما تستغل به ولا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة النقض.

- الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المنهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها.

- من المقرر أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوراً هذه الحقوق.

- من المقرر أن منط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد المساهمين فى الجريمة لأغلبين كانوا أو شركاء والمباشرين بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلاً إلى ضبط الجناة.

- لما كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه " لا يعتد فى تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير " وكان منط رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ من القانون المدنى - المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون محررها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية، ويقصد به فى هذا الخصوص شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تجزه، ومن ثم فإن المخررات التى قدمها الطاعن العاشر سواء محكمة الموضوع أو هذه المحكمة - محكمة النقض - بشأن تاريخ ميلاده والنسب صدورها إلى الجمهورية اللبنانية لا تعتبر أى منهما فى حكم الوثيقة الرسمية وفقاً لقانون الأحداث سالف الذكر، ولا يغير من الأمر التصديق من جانب السلطات المصرية على اختتام وتوقيعات المسؤولين بالخارجية اللبنانية التى مهرت بها هذه المخررات، إذ ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعتها أو يضيف صفة الرسمية على فحواها طالما أن تدخل الموظفين المصرين لم يتصل بالبيانات الواردة فيها سواء التحقيق من صحتها أم الموافقة عليها أو اعتمادها.

- الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولاً على ما يكشف من أمر واقع.

- لما كانت المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه " إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بمحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها "، والمقصود بالجرائم المرتبطة هى تلك التى تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع

عدة جرائم لغرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويسعى الحال لو وقعت إحدى هذه الجرائم من عدة أشخاص ارتكب واحد منهم أو أكثر الجريمة التي توجد حالة الارتباط.

- من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً، وكان الطاعنان لم يفصحا عن أوجه المعارض والخلاف بين أقوال شاهدي الإثبات التي عول الحكم عليها في إدانتهما، فإن ما يتوالت في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

- من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية متقاربة متى تبينت صحتها وقيمتت بصلورها عن نقلت عنه، فإنه لا محل لتعيب الحكم في هذا الصدد.

- من المقرر أنه لا يشترط لتكوين جريمة الإطلاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من إجماع إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جنائية أو جنحة سواء كانت معينة أو غير معينة أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة بالإطلاق أو لم تقع.

الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٠

إذا كان الحكم بعد أن جرم بإدانة الطاعن في الجرائم المنسوبة إليه - اعتماداً على ما أورده من أدلة مسانعة عاد - وهو في صدد سباق إثبات الإطفاق بين الطاعنين جميعاً - وأخطأ بذكر اسم المتهم الخامس - وأشار إلى وجوده في محل الحادث باعتباره فاعلاً في الجريمة - مع أنه قضى ببراءته - ولم يكن هذه الواقعة غير الصحيحة أي أثر في منطق الحكم، ولم يدع الطاعن أن ضرراً لحق به من جراء ذلك، فإن ذلك لا يضير الحكم ولا يصح.

الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١/٢/١٩٦٠

لا تعارض فيما قاله الحكم حين نفي قيام طرف سبق الإصرار في حق المتهمين - وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً هادئاً لا يتألقه اضطراب مشاعر ولا إفعال نفس - وبين ثبوت إتفاق المتهمين على الاعتداء على الجنى عليه - فإذا ما أخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالجنى عليه نتيجة ضربة واحدة بناء على ما اتفقت به من إتفاقهم على الاعتداء عليه، فلا تريب عليها في ذلك.

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٠

لغناء الحكم ببراءة المتهمين من تهمة إحراز السلاح الناري المسندة إليهم إستناداً إلى عدم ضبط السلاح لدى أحد منهم، كما أنه لم يثبت إحرازهم له - نتيجة عدم فهم المحكمة للدلول معنى الإحراز في القانون - وأن كان غير متفق مع ما انتهى إليه من إدانة المتهمين في جريمة سرقة السلاح بالإكراه إلا أن ذلك لا

يعيه بالنسبة لما قضى به في هذه الجريمة الأخيرة التي أثبت وقوعها من المتهمين وبين أركانها وأرقام الأدلة السانغة على ثبوتها في حقهم وهو ما يكفى لحمل الحكم.

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٣٣ بتاريخ ١١/٤/١٩٦٠
لا يعيب الحكم عدم تحمله صراحة عن ركن الضرر ما دام الحكم قد دان المتهم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكن بها من الحصول على إقامة دائمة في البلاد - إذ الضرر متلازم مع فعلية المتهم وباقي المتهمين الذين أدبوا معه.

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٣٣ بتاريخ ١١/١/١٩٦٠
لا يلزم تحديد المكان الذى دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم.

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٠
إذا كان الحكم قد غلص من الأدلة السانغة التي أوردتها إلى أن إستماتتى طلب صرف نقود لتعهد من السلفة المستندة رقم ٦٢ مكرر ع. ح هي من المحررات الرسمية بطبيعتها والمتهم هو المختص بتحريرهما وقد تم التزوير بهما حال تحريرها بمعرفة المتهم، كذلك كشفى توريد اللحوم بما يسببه عليهما تدخل معاون المستشفى في أمرها بالمراجعة والإعتماد وهو مختص بهذه المراجعة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٠
خطأ الحكم في إثبات حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته ما دام الأمر لا يتجاوز الخطأ المادى.

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٠٦ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠
خطأ الحكم في خصوص تاريخ الواقعة لا يعيبه ما دام أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون في الواقعة ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة.

الطعن رقم ١٢٢٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٦٠
الخطأ القانوني لا يعيب الحكم ما دام أن قاضى الموضوع قد خول في تكوين عقيدته بتبرئة المتهم على عدم إطمئنائه إلى صلته بالجواهر المخدرة بعد أن أتم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادرتها في اعتقاده - يستوى في ذلك صحة التفتيش أو بطلانه من ناحية القانون.

الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١١/١/١٩٦٠

- إذا بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية، ولا تريب عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به.

- ما أورده الحكم من أن النيابة طلبت معاقبة الطاعن بمواد الإتهام هو تزيد لا أثر له على سلامة الحكم ما دام الإستئناف كان مقصوراً على الدعوى المدنية وحدها.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦١

لا يندح في سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو في معرض تبرير إطراره لأقوال شهود القى إلى القول على خلاف مؤداها - بأن روايتهم لا تتصل الواقعة ضبط المخدر مع المتهم ما دام قد أبدى عدم إطمئنانه إلى أقوالهم، ولم يكن هذه الواقعة تؤثر في عقيدة المحكمة والنتيجة التي إنتهت إليها.

الطعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ٧/٣/١٩٦١

من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يميل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه منها.

الطعن رقم ٢٣٥٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٢٣٨ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦١

لا تلزم المحكمة - التي لم ينزع المتهم في إخصاصها المكنى بنظر الدعوى - بمعيد بقعة وقوع الجريمة، ما دامت ليست عنصراً من عناصرها، ولم يوجب القانون أثراً على مكان مقارلتها باعتباره ظرفاً مشدداً للعقاب.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٦/٥/١٩٦١

إذا أثبت الحكم أن الجناية وقعت بسبب حقد المتهم على الجني عليه وزغبته في الإنتقام منه والقرار لما يزعمه من عرض مهان مرده الحادث الخلق، ثم نفى في الوقت نفسه قيام هذا الدافع لغرض عشر سنوات على الحادث المذكور وإتمام الصلح بين المتهم وبين زوجته وخصمه الجني عليه وبقضه منه مالأ لقاء هذا الصلح فإن الحكم يكون منظوياً على تهاوت وتخاذل لصاير الأدلة التي ساقها في هذا الخصوص بحيث ينفي بعضها ما يشبه البعض الآخر، هذا فضلاً عن غموض الحكم في خصوص تحصيله دافع المتهم بشأن ما أثاره من إعراض على بطلان بعض إجراءات التحقيق بما يعجز هذه المحكمة عن إعمال رقابتها على سلامة إجراءات الدعوى.

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦

لا يعيب الحكم عدم تحديده تاريخ الواقعة ما دام لا يتصل هذا التاريخ بحكم القانون فيها أو بكون عقيدة المحكمة فى النتيجة التى إنتهت إليها ولم يدع المتهم أن الدعوى الجنائية قد إنتهت بمضى المدة.

الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢١

- لما كان بين من الإطلاع على المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الأدلة التى حصلها الحكم من تقارير التحليل وعول عليها فى إدانة الطاعن تتعلق جميعها بالدعوى المطروحة ولم يستند فى شئ إلى تقرير فنى يتعلق بقضية أخرى كما يدعى الطاعن فى طعنه ومن ثم فقد انحسرت عن الحكم قالة الخطأ فى الإسناد.

- لما كان من المقرر وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا إن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة وكان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط إن تبين علة عدم إجابة هذا الطلب وكان الحكم بعد أن أثبت فى حق الطاعن جلب المخدر المضبوط قد ألفت عن طلب تحديد كمية المخدر فى النبات المضبوط لأن العقاب واجب على الجلب قلت كمية المخدر المجلوب أو كثرت ما دام قد نفى عن الطاعن قصد التعاطى الذى دفع به لإعوانه بجلب المخدر لطرحه للتعامل بالإتجار فيه، وإذ كان ما أثبتته تقرير التحليل إن النبات المضبوط يحتوى على جوهر الخشيش كافيًا لحمل الحكم الصادر بإدانة الطاعن عن جريمة الجلب فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه.

الطعن رقم ٢٨٠٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو دأخلتها الرية والشك فى عناصر الإثبات ولأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنه أطرحت ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المظعون حسده. لما كان ذلك، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٧

من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى ثبوت الإتهام لى يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ الموجه فى ذلك إلى ما يطمئن إليه من تقدير الدليل ما دام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/١/١٦

- من المقرر أنه لا يقدح في الحكم إبتناؤه على أدلة ليس بينها تناسق تام، ما دام ترادفها تظاهرها على الإدانة، فاضياً لها في منطق العقل بعدم التناقض، وما دام أن من حق محكمة الموضوع أن تتحول على أقوال شاهد واحد إطمأنت إلى أقوال في خصوص سرعة السيارة قيادة الطاعن بما لا يتناسب مع ظروف المكان والورور، بماذا من حق تقدير أدلة الثبوت في الدعوى والأخذ بما ترواح إليه منها.

- لما كان ما يفتره الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نسبته إلى الشهود من صعوده بالسيارة إلى الطوار، لا اثر له في منطق الحكم واستدلاله على خطأ الطاعن لما هو مقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣٠

لما كان الحكم المطعون فيه قد خلت أسبابه من نوع العقوبة والتعصير في منطوقه على بيان مدتها وكان الحكم بعقوبة من العقوبات المقيدة للحرية يقتضي تحديد نوعها ليتسنى تنفيذها طبقاً للأحكام المقررة في شأنها، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه.

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨

من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت القوائم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه اختلافها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه.

الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٦

لما كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع غير معقب، وكان لا يعيب الحكم تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها ما دام إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي إستقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها. ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي إستنتجتها المحكمة وإقتضت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإلبات بدعوى تضارب القوائم ومن ثم فإن ما يفتره الطاعن في ذلك إنما يحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستغل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض.

- أن القصد الجنائي فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها، كما أن القصد الجنائي فى جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الجاني بأن المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث استقلاً عن ركن العلم بمحققة النبات أو المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته فى حكمها كائياً فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحوزه مخدر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفي علمه بكنه النبات المضبوطة ورد عليه بقوله : " كما أنه زعم أن المتهمين الثانى والثالث - المحكوم عليهما غيابياً - أوهما أن النبات لكرابوية أفرنجي ولقد ثبت من أقوال المختصين بالزراعة أنه يوجد خلاف كبير بين نبات الأليون ونبات الكرابوية وأنه لا يوجد شئ يسمى كرابوية أفرنجي مما يقطع بعلم المتهم بأن النبات المزروع هو نبات الخشخاش المنتج للأليون وخاصة أنه قام بزراعته وسط الأرض المملوكة له والواضح يده عليها وأحاطها من الخارج برراعة الفول ثم زراعة البرسيم ". وإذ كان ما أوردته المحكمة رداً على دفاع الطاعن يسوغ إطراحه له ويكفى فى الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة، فإن معنى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

- لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذى تظمن إليه دون رقابة من محكمة النقض، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه، كما أن للمحكمة أن لا ترد بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تظمن إليه وتطرح ما عداه، وإذ كانت المحكمة قد أوردت فى حكمها الأسباب التى أقامت عليها قضاءها بما لا تناقض فيه وإطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وحصلت مؤداها بما يكفى بياناً لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة، فإن ما يثيره الطاعن بشأن التناقض فى أقوال شهود الإثبات - بفرض وجوده - لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه.

- لما كانت الأدلة التى عول عليها الحكم فى إدانة الطاعن ليس من بينها إقراره بمجازته المضبوطات فإن وعلى فرض إسناد الحكم له إقراره بمجازته على خلاف الشابت بالأوراق - لا تكون دعوى الخطأ فى الإسناد فى هذا الصدد مقبولة، لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ فى الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة.

- لا يعيب الحكم المطعون عليه ما أستطرد إليه من تقرير قانونى خاطئ باستناد إلى خطاب ملهى الجمارك اللاحق لإجراءات تحريك الدعوى.

- من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ٦٦ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجلب قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمى قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى وهذا المعنى يلائم الفعل المادى للكون للجرمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصى أو دفع التهم بقيام لصد العاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الدعوى وملابساتها يشهد له يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والإصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما إستته فى الحياة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديداً للمعنى المضمن فى الفعل مما ينتزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه.

- إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور الخطورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهى الجلب والتصدير والإنتاج والتملك والإحراز والشراء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطاً فى شئ من ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان قد أغفل ذكر الوساطة إلا أنه فى حقيقة الأمر قد ساوى بينهما وبين غيرها من الحالات التى حظرها فى المادة الثانية لتأخذ حكمها ولو قبل بغير ذلك لكان الوساطة فى المادة الثانية والنسوية بينهما وبين الحالات الأخرى عبثاً ينتزه عنه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة من حالات الخطر التى عدتها تلك المادة والجريمة قانوناً لا يعلو فى حقيقته مساهمة فى ارتكاب هذه الجريمة مما يربط بالفعل الإجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكاً فى الجريمة تقع عليه عقوبتها.

- مناط المسؤولية فى حكم جلب أو حيازة وإحراز الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصلاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تتحقق له الحياة المادية.

- لما كان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإنجاز فيها يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى

الجمال الخاضع لإختصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجليها المنصوص عليها في القانون وإذ كان ذلك وكان ما أورده الحكم كافياً على ثبوت واقعة الجلب في حق الطاعن وكانت المحكمة غير مكلفة أصلاً بالتحدث عن قصد الجاني من فعل الجلب فإن ما ناه الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

- لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تخصص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه التقيد إلا باستثناء من نص الشارع وإذ أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وبشرت التحقيق بوصف إنه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بمتاصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون ٦٦ سنة ٦٣ فإن قيام النيابة بواقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو إفتوت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركي.

- لا يجب الحكم المطعون عليه ما استعذر إليه من تقرير قانوني خاطئ يستند إلى خطاب مدير الجمارك اللاحق لإجراءات تحريك الدعوى.

- من المقرر أنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها ولا يشترط لقيامها أن يكون المجنى عليه جاداً في قبولها إذ يكفي لقيامها مجرد عرض المتهم الرشوة ولو لم يقبل منه متى كان العرض حاصلأ لموظف عمومي أو من في حكمه.

- من المقرر أنه ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الفرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراضي قد أقبر معه على هذا الأساس.

- لا مصلحة للطاعن لما ينهيه على الحكم بالنسبة لجريمة الرشوة ما دام البين من مدوناته أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانه بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجلب المواد المخدرة.

- لما كان من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفائيتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذ كانت المحكمة قد إقتنعت بجديده الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفائيتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا

الشان فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن إستصداره لإذن النيابة بالتفتيش ثم بعد أن دلت التحريات على أن المتهمين شحوا كمية من المخدرات على مركب وصلت للمياه الإقليمية فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفتها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة.

- لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وأن دفع بطلان الإذن لصدوره من السيد المحامي العام إلا أنه لم يبين أساس دفعه بالبطلان الذي يتحدث عنه طعنه من عدم وجود تفويض له من السيد النائب العام فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في وجود التفويض من عدمه وحدود هذا التفويض مما كان يقتضي تحقيقاً موضوعياً تحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ويكون منعا في هذا الصدد غير مقبول.

- من المقرر أن كل ما يشترط لأذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر تعرض التحقيق لخبرته أو حرمة مسكته.

- لن كان القانون قد أوجب على الخوارج أن يحلفوا ميمناً أمام سلطة التحقيق إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية وكانت المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحيز لأموري الضبط القضائي أثناء جمع الإستدلالات أن يسمحوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفاهة أو كتابة بغير حلف يمين فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بشهادة الوزن على إنها ورقة من أوراق الإستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعصراً من عناصرها ما دامت مطروحة على بساط البحث وتبادلها الدفاع بالمناقشة.

- من المقرر أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا يتال من صحته خلوه من بيان أسم المأذون بتفتيشهم كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما إنه الشخص المقصود بالإذن.

- لما كان ذلك وكان من المقرر أن إقتضاء الأجل للتفتيش في الأمر الصادر لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح التنفيذ بمقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله والإحالة عليه بصدد تجديد مفعول جائزة ما دامت مرصبة على ما لم يؤثر فيه إقتضاء أجل المذكور وإصدار - النيابة إذناً بالتفتيش حددته لتنفيذه أجلاً معيناً لم ينفذ فيه وبعد إقتضائه صدر إذن آخر بإمتداد الإذن المذكور مدة أخرى فالتفتيش الحاصل في هذه المدة الجديدة يكون صحيحاً.

- من المقرر أن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا يتال من شرعيته أو بمس ذاتيته ولا يترتب بطلانه.

- من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ولم يرسم القانون شكلاً عاماً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة.

- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على فحوى الدليل الناتج من تفريغ الأشرطة وإنما استندت إلى هذه التسجيلات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها فإنه لا جناح على الحكم إن هو عول على تلك القرينة تأييداً وتميزاً للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في لقضائه ما دام لم يتخذ من نتيجة هذه التسجيلات دليلاً أساسياً على ثبوت الإتهام قبل المتهمين.

- من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع بتلازم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ولا يلزم أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بمحتوى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لناقضته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها منتجة في إقناع المحكمة وإطمئنانها.

- لما كانت المحكمة غير مكلفة بالتحديث استقلالاً عن العلم بالجواهر المخدّر طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع وظروف كافياً في الدلالة على توافره وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافياً في الدلالة على أن الطاعنين كانوا يعلمون بما تحويه الأجولة والإطارات فإن الحكم يكون قد رد معنى الطاعن في هذا الشأن بما يدحضه ما دام هذا الذي استخلصته المحكمة لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي ويكون معنى الطاعنين في هذا الخصوص غير شديد.

الطعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥

من المقرر أنه ولئن كان محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن حد ذلك أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنه محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنّت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٥

لن كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد لم يشهد فى التحقيق الذى أجرته المحكمة بأن الطاعنين كانوا يقصدون قتل المجنى عليه إلا أنهم لما كانوا لا يمارون فى أن ما أثبتته الحكم من ذلك للشاهد المذكور بتحقيقات النيابة العامة، له معينه فى تلك التحقيقات، فإنه لا يقدح فى سلامة الحكم أن يكون قد أخطأ فى حالة أنه شهد بذلك فى الجلسة، إذ أن أخطأ فى مصدر الدليل لا يضيع أثره.

الطعن رقم ٨٠٣ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ٢١/٣/١٩٨٥

حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضائه أو يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إنفاته عنها أنه أطرحتها.

الطعن رقم ٤٩٠٤ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٥

من المقرر أن البيان المعلن عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه إقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع، وأن تريد الحكم فيما إستطرد إليه لا يجب طالما أنه غير مؤثر فى منطقته أو فى النتيجة التى إنتهى إليها، فإنه لا يجب الحكم المطعون فيه تزيد فيما إستطرد إليه من عدم توافرية القتل لدى الطاعن وعدم قيام طرف سبق الإصرار، ما دام أن الغابت منه أن ما تريد فى هذا الصدد لم يكن له أثره فى منطقته أو فى النتيجة التى إنتهى إليها.

الطعن رقم ٥١٤٦ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٦/٢/١٩٨٥

و من المقرر أن الطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه فى كل وقت وبغير قيد سواء أكانت الأرض مملوكة للحكومة أم للأفراد، وكان الحكم قد أثبت فى موداته أن الطاعن ارتكب جريمة الشروع فى السرقة بالإكراه فى إحدى سيارات النقل العام أثناء تشغيلها وعند وقوفها فى إحدى المحطات وهو ما يكفى لتطبيق حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٥

لما كان محكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها ما تظمن إليه فى حق المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها فى حق متهم آخر دون أن يكون ذلك تناقضاً يجب حكمهما ما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقاً فى جزء من أقواله وغير صادق فى شطر منها ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها، ومن ثم فإن قضاء الحكم ببراءة المتهم الثانى لعدم إطمئنان المحكمة إلى أقوال الضابطين فى حقه لا يتناقض مع ما إنتهى إليه حكمهما من إدانة الطاعن أخذاً بأقوالهما.

الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٠

ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في التحريات ما يسوغ الإذن بالفتيش ولا ترى فيها ما يقتضي بأن إحراز الجواهر المخدرة كان بقصد الإتجار دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها.

الطعن رقم ٧٢٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١

و لما كان الثابت من إستقراء أوراق الدعوى وتحقيقاتها أو التهم يوصفه شرطياً مسبقاً في دائرة متناء الإسكندرية شاهد اجنبي عليه وهو من اللصوص المعروفين له ومطلوب طبيه، وكان يحمل صندوقين متجهاً بهما إلى باب الخروج من الدائرة الجمركية وبادر إلى إلقائهما والتخلص منهما في محاولة للفرار والحرب من وجه التهم وزميله، مما دفعهما إلى تمسكه للقبض عليه، الأمر ترى معه المحكمة أنه وإن توالى لدى التهم وقام الاعتقاد بمشروعية وضرورة هذا الفعل إلا أنه - في ذات الوقت - تجاوز الإجراء المعقول في هذه الظروف في ضوء ما تقتضي به النظم وتعليمات الشرطة من حظر وعدم اللجوء إلى إستخدام السلاح الناري إلا إذا إستحال عليه إنذار الحرب وبعد إستنفاد وسائل التهديد والإزهاق وأن يكون إطلاق النار في الهواء ثم في الأجزاء السفلية من جسمه لحسب وفي إتجاه رجله فيكون أقدام التهم على إطلاق النار من مسدسه وهو يجري خلف اجنبي عليه الذي لم يستجب إلى إنذاره بالتوقف عن الحرب ودون أن يتحرى عدم إصابته أو ينبت من أحكام التصويب سواء في الهواء أو في غير مقتل منه، إذ كان في وسعه أن يصوب سلاحه إلى رجله اجنبي عليه ليعوقه عن الحركة، أما وأنه أطلق النار دون هذا التحري وذاك التثبت، مما تنحسر معه قالة مشروعة ما إرتكب من جرائم، ويستحيل عليه التمسك بأحكام المادة ٦٣ من قانون العقوبات، ويضحي ما لاذ به من دفاع في غير محله مفضراً إلى سنده من القانون، ولما كان هذا الذي أورده الحكم سائفاً في الرد على دفاع الطاعن الخاص بانتفاء مسئوليته ويتفق مع صحيح القانون وما تقتضي به تعليمات الشرطة في شأن تنظيم إستعمال الأسلحة النارية الصادر بها قرار وزير الداخلية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٤، فإن تعيب الطاعن للحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٧٤٤٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١١

من المقرر من إن إنطواء الحكم على تقريرات قانونية خاطئة لا يعيبه ما دامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتفق والبطيخ القانوني السليم. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرض موضوعاً.

الطعن رقم ٧٨٧١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٣/٣/١٩٨٥

لئن كان حكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في قيام الجريمة أو في صحة إسنادها إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت، غير أن ذلك مشروط بأن تشمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليه عن بصر وبصورة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها لها معيها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها.

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٥

لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي - فيما قض به بالنسبة لجريمة التجريف والتي تضمنت إشارة صريحة إلى المادتين اللتين طبقتا في ذلك ما يكفى في بيان نص القانون الذي حكم بموجبه ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في هذا الخصوص يكون أيضاً غير سديد.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٤٣ بتاريخ ٧/٣/١٩٨٥

من المقرر أن المحكمة الإستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر الأسباب في حكمها بل يكفى أن تحمل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دعوى القصور في هذا الصدد يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٥

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون إستيعاص لثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن من أنه حال عودته لسنزل ضبط الواقعة كان بمفرده وأن التهمة الخاصة كانت في سيارة مستقلة للتدليل على عدم توافر أركان جريمة التسهيل قبله يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ٤/٣/١٩٨٥

- من المقرر أنه يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بالتالي، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة.

- لما كان لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة - وما يستتبعه ذلك من رفض الدعوى المدنية أن تكون إحدى دعائمه معيبة، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تساند الحكم المطعون فيه إلى خلو الأوراق من أى دليل على أن المصنف مقلد - دون أن تقوم المحكمة بفض المحرزين المضمومين لإجراء مقارنة بين المصنف

المضبوط والأصل المقدم منه - يكون غير منتج، لأن الدعامة الأخرى التي أوردها الحكم معتملة في إنشَاء الركن العنوي في حق المظنون ضدها والذي لا تقوم الجريمة بدونه - تكفي وحدها لحمل قضائه، ومن ثم فلا جدوى للطاعن من تعيب الحكم بالقصور.

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما يستند إليه الحكم منها ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك أن محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمنن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد المحكمة لهذه التفاصيل ما يفيد إطراحها لها.

- لما كان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بإنشاء هذا العلم لديه وبمس المخدر عليه ورد عليه بقوله " وحيث أنه بخصوص الدفع بعلم علم المتهم بأن حقيقته المضبوطة تحوي المخدر المضبوط لإحتمال أن تكون قد دست عليه فمردود عليه بأن المحكمة تطمنن عن عقيدة وإقتناع إلى أنه على علم كامل وتام بما يحمله في حقيقته الأمر المستفاد من أقواله أمام شهود الإثبات لدى ضبطه ومواجهته بالمخدر المضبوط إذ ذكر لهم أن المخدر المضبوط يخص صديقاً له سوادني الجنسية سماه بالتحقيقات سلمه آياه في السودان لتوصيله إلى القاهرة ولم يكن يعلم ما بداخل اللقافة ومن ثم فإن واقعة الدس تكون على غير أساس فإذا أضيف إلى ذلك ما قرره شاهد الإثبات الأول من أنه أشبه في المتهم أثناء إنهاء الإجراءات الجرمية لما لاحظته عليه من إرتباك شديد ومحاولته الخروج من صالة المطار بسرعة وما قرره نفس الشاهد وباقي شهود الإثبات الآخرين من أن لقافة المخدر المضبوطة عثر عليها في الحقيبة " الليبل " تحمل نفس الرقم الملصق على تذكرة المتهم الأمر الذي ترى معه المحكمة أن شبهة الدس غير قائمة وأن المتهم كان على علم تام بما يحمله في حقيقته ومن ثم يكون الدفع على غير أساس خليق بالرفض " وإذا كان الذي ساقته محكمة الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها وسرت به إقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجواهر المضبوط في حقيقته كالياً في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وساتفاً في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه توافراً فعلياً، وكانت المحكمة لم تعد بدفاع الطاعن حول إحتمال دس المخدر عليه للأسباب السانفة التي أوردها فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن المحكمة متى كانت قد إطمأنت إلى أن العينة التي أرسلت للتحليل هي التي صار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو واقع الحال في الدعوى - فلا تغريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك.

الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٤

من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملاً، إذ عليه إن كان يهيمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته بالمحضر.

الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٥٨ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١١

لما كان إيراد الحكم الإستثنائي أسباباً مكتملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتقه مفاده أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها كما هو الحال في الدعوى الثالثة وكان إستناد الحكم المطعون فيه في إثبات خطأ الطاعن إلى تقرير اللجنة الفنية المنتدبة مفاده عدم أخذه بما جاء بأسباب الحكم الابتدائي في تسانده إلى تقرير منطقة إسكان المعادى فإن ما يعيبه الطاعن على أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا يصادف محلاً في الحكم المطعون فيه.

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/١٤

لما كان ما يتوهمه الطاعن من نفي على الحكم لعدم رده على دفعه بطلان القبض عليه مردوداً بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما طمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ولم يحول على أي دليل مستمد من هذا القبض ولم يشير إليه في مدوناته، ومن ثم فإنه قد إنحسر عنه الإلتزام بالرد إستقلالاً على هذا الدفع.

الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢

لما كانت المادة ٤٥ من قانون الإجراءات قد نصت على أنه لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أي مجال مسكون إلا في الأحوال المبينة. في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك، ومن ثم فإن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فحسب، فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة وعلى نحو ما سلم به الطاعن بأسباب الطعن - لما كان ذلك، وكان تفتيش زراعة الطاعن بغير إذن النيابة - وهي غير متصلة بمسكنه - لا يترتب عليه البطلان، فإنه لا يعيب الحكم إنطاطه عن الرد على الدفع الذي أبداه الطاعن بطلان تفتيش حقله طالما أنه دفع قانوني ظاهر البطلان ويضحى ما يحرمه في هذا الصدد غير سديد.

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤

إن المحكمة غير ملزمة بإيراد نص تقرير الخبير بكامل إجراءاته ومن ثم فلن تكن في حاجة إلى أن تورد مؤدى ما جاء بمذكرة النيابة المشار إليها في هذا التقرير.

الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٣

لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وإذا كان الحكم قد دلى على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توالفها لدى الطاعن وكان البين أن ما ذكره الحكم فى معرض هذا الدليل من أن الطاعن ومن معه إنزالوا على الجاني عليه بالعصى ضرباً بالغ الشدة والعنف فى مقاتل من جسمه يتفق مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية مع وجود عدة إصابات فى رأسه وصدره وأنه إلى تلك الإصابات مجمعة تعزى الوفاة، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى شأن إستدلالة على توالف نية القتل يكون غير سليم.

الطعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٠

لا يجب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ولا يقدح فى سلامة الحكم - على فرض صحته ما يشره الطاعن - عدم إتفاق أقوال شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تنالض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها فى تكوين عقيدته، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢١

أن دفع الطاعن بعدم اختصاص محرر الضبط بضبط الواقعة لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان وبمبدأ عن حجة الصواب ولا يجب الحكم المطعون فيه إتفاته عنه، الأمر الذى يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠١٦ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠

من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ٢٦٦٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٧٥ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦

- من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يشكك القاضي في صحة إسناد التهمة لكى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة ولا يصح مطالبه بالأخذ بدليل دون آخر.

- من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفى لحمله وكان الحكم المطعون فيه بالإحالة إلى أخذه بقرينة وجود المطعون ضدها بقسم الشرطة يوم الحادث - على خلاف الواقع - قد أقام لقضاءه على دعائم أخرى متعددة وتكفى وحدها لحمله فإن تعيب الحكم في إحدى دعائمه... يفرض صحته - يكون غير منتج ويكون النتي في هذا الشأن غير سليم.

الطعن رقم ٢٤٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٩٣٥ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٧

- من المقرر أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه.

- من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القضي في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل القضي تناقضاً يستتعي على الملازمة والتوفيق.

الطعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١١٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٣

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطان إذن مجلس القضاء الأعلى بإجراء التسجيلات الصوتية والمرئية خلوه من الأسباب ورد عليه بما يفيد إطراحه بقوله " وحيث أنه عن الدفع بأن الإذن سالف الذكر جاء خالياً من التسبب في حين أن المادة ٩٥ إجراءات جنائية تشترط صدور إذن القاضي الجزئي بتسجيل المكالمات بطلب مسبب من النيابة العامة، فشأن الدفع ساقطة الذكر على غير أساس سليم متعين الرفض لذلك لأن المتهم - الطاعن - وقت صدور الإذن كان ما يزال قاضياً بعد تسري في حقه القواعد الخاصة الواردة بقانون إستقلال القضاء، لما كان ذلك فقد اتفقد معه الإجراء المنصوص عليه في المادة ٩٦ من القانون المذكور والتي نصت فقرتها على انه [فيما عدا ما ذكر - أى في غير حالات التلبس - لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضي... إلا بإذن من اللجنة المذكورة وبناء على طلب النائب العام] وهو الإجراء الذى تم إتباعه حيال المتهم إذ قام النائب العام بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢ الساعة ١٠،٢٥ م بعرض الأمر على مجلس القضاء بطلب الإذن فأذن له المجلس بذلك التاريخ الساعة ٣م، وواضح من نص المادة ساقطة الذكر أنها لم تتطلب أن يكون الطلب المقدم من النائب

العام مسبباً أو يكون إذن المجلس مسبباً.....فضلاً عن أن طلب النائب العام وصدر الإذن يحمل فى ذاته أسباب الطلب وأسباب الإذن .

الطعن رقم ٢٥٧٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٥٥ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٨

- وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى تؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضى الموضوع وإن تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه.

- من المقرر أن الباعث على الجرائم ليس ركناً فيها ومن ثم فلا يقدح فى سلامة الحكم الخطأ فيه أو إبتناؤه على الظن أو إغفاله جملة.

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم تزیده، فيما لم يكن فى حاجة إليه ما دام أنه قد أقام قضاءه - على أسباب صحيحة كافية بذاتها.

الطعن رقم ٣٢٥٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣

من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه.

الطعن رقم ٣٢٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩

لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المقدم... الضابط بإدارة البحث الجنائى بديرية أمن الشرقية قام بتنفيذ ذلك الأمر بناء على نذبه من النيابة العامة - وهو ما لا نغارى فيه الطاعة بأسباب طعنها - فإن الإجراءات تكون قد تمت وفقاً لصحيح القانون ولا شائبة عليها ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه إلطائه عن الرد على ما دعت به الطاعة فى هذا الشأن لأنه دفاع قانونى ظاهر بالطلان.

الطعن رقم ٣٢٧٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٤٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٨

أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة البوت التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٣١

- لما كان ما يثيره الطاعن بشأن التاريخ الذى وقعت فيه جريمة هتك العرض لا يؤثر فى سلامته طالما لم يدع أنه يتصل بحكم القانون فيها أو أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضى المدة.

- لما كان تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً مائفاً بما لا تناقض فيه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن منازعة الطاعن فى القرة

التدليلية لشهادة المجنى عليها وباقي الشهود على النحو الذي ذهب إليه في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض، لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يردون فيها شهاداتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى حكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير السلي تطمئن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها.

الطعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٤

لما كانت المحكمة - في حدود سلطتها التقديرية - قد أطرحت أقوال شهود النفي بأسباب مائفة، فإن ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في تحصيل الأرقام - يفرغ صحته - لا يحيه ما دام قد أبدى عدم إلممته به إلى هذه الأقوال ولم يكون هذا الخطأ أثر في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها.

الطعن رقم ٣٨٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٣

- لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التناظر منطقياً بين ما عولت عليه هي من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفاً لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى.

- لما كان من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثبات منه أنه استخلص أقوالهم استخلاصاً مائفاً لا تناقضاً فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركز إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعي على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل.

- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يعول على شيء مما جاء بصور الأحكام المقال بأنها دست بملف الدعوى دون علم الطاعن ولم يكن لها بالتالي تأثير في قضائه، فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد.

الطعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٨٦/١/٩

لما كان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ قد عرف المنشأة السياحية - في تطبيق أحكام هذا القانون - بأنها الأماكن المعدة أساساً لاستقبال السياح لتقديم المأكولات والمشروبات إليهم لإستهلاكها في ذات المكان كاللهاضي والنادي الليلية والكازينوهات والمطاعم التي يصدر بتعديدها قرار من وزير السياحة وكذلك وسائل النقل المخصصة لنقل السياح في رحلات برية أو نيلية أو بحرية والتي يصدر بتعديدها قرار من

وزير السياحة كما أوجب هذا القانون صدور قرار من وزير السياحة لإنشاء أو إقامة المنشآت السياحية أو إستغلالها أو إدارتها. وحدد في المادة ١٢ منه إجراءات تحديد الأسعار فنصت على أنه " يحدد وزير السياحة أسعار الإقامة ورسم الدخول والإرتياد وأسعار الوجبات والمأكولات والمشروبات وغيرها من الخدمات التي تقدمها المنشأة وذلك دون تقيد بأحكام قوانين التموين والصعير الجبرى وتحديد الأرباح - ويتم تحديد الأسعار المشار إليها بناء على طلب كتابي من مستغل المنشأة أو المستول عن إدارتها ويتضمن مقترحاته في هذا الشأن، ويقدم الطلب إلى الوزارة قبل مزاولة المنشأة نشاطها " كما بين في المادة ٢٣ منه العقوبة المقررة على مخالفة المادة ١٢ سائلة الذكر فنص على إنها " الغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائتي جنية ". لما كان ذلك، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يقدم الدليل على أن المنشأة سياحية لى حكم المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ أو صدور قرار من وزير السياحة بالموافقة على إنشائها أو إقامتها أو إستغلالها أو إدارتها، كما لم يقدم ما يفيد موافقة هذا الوزير على تحديد أسعار المشروبات - ومنها مشروب الببسي كولا موضوع الجريمة - طبقاً للسعر الذى بيعت به، وذلك قبل مزاولة المنشأة نشاطها. ومن ثم فإن الواقعة تخرج من نطاق تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣، إذ أن مجال أعمال أحكامه خاصة المادة ٢٣ منه، هو أن تكون قد صدر قرار من وزير السياحة بالموافقة على إنشائها وتحديد أسعار المشروبات والمأكولات التي تقدم بها قبل مزاولة نشاطها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سليم.

الطعن رقم ٨٢٤٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٦

لما كان لا يعيب الحكم إلتفاته عن الصلح الذى تم بين الجنى عليه وبين الطاعن فى معرض نفى التهمة عنه إذ لا يعنى ذلك أن يكون قولاً جديداً من الجنى عليه يتضمن عدوله عن إتهامه وهو ما لا يدخل فى تقدير محكمة الموضوع وسلطتها فى تجزئة الدليل ولا تلزم فى حالة عدم أخذها به بأن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدى دلالة إلى إطراح الصلح ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد غير سليم.

الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٨٦/١/١٦

- إن المحكمة لا تلزم بمتابعة التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها ما دام الرد مستقداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم.

- لما كان دفاع المتهم باحتمال دس المخدر عليه إنما قصد به إثارة الشبهة في أدلة البوت التي أوردها الحكم ويصدر من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم من المحكمة ردّاً صريحاً ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد على غير سند.

الطعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٩ بتاريخ ١٩٨٦/١/١

من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة، إذ ملائكة الأمر كله يرجع إلى وجدانه ما دام الظاهر أنه أحاط بالدعوى، من يصر وبصورة وأقام لقضاءه على أسباب تحمله.

الطعن رقم ٣٠٣٨ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٤٦ بتاريخ ١٩٨٦/١/٩

- لما كان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها بعض الوقائع مما يفيد ضمناً إطراحها وإطمئنانها إلى ما أتبعه من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ومن لم فلا محل لما ينميه الطاعن على الحكم إغفاله الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن..... قبوله وعداً بمبلغ من المال لنقل كمية من النجوم بالسيارة التابعة لإحدى شركات القطاع العام والمختص هو بقيادتها، واستظهر الحكم أن عمل الطاعن هو قيادة تلك السيارة وهو قدر من الإختصاص يسمح له بتقليد الفرض المقصود من الرشوة وكانت أمانة الموظف ومن في حكمه تفرض عليه ألا يستعملها إلا في الفرض المخصصة له لقضاء مصالح الجهة الصانع لها، وأن ينأى عن السعي لاستغلالها لمصلحته الشخصية. فإن ما وقع من السائق يعد إخلالاً بواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات.

الطعن رقم ٥٠٤٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢

من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة شخص آخر غير المجني عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناتجاً عن الجريمة مباشرة.

الطعن رقم ٥٥٠٦ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٩

لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر، ما دام قيامه لازماً عن طبيعة الضرر في انحراف الرمي، لأن تغيير الحقيقة فيه بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ينتج عنه ضمناً حصول ضرر بالمصلحة العامة، لما يوجب على الصبث بالورقة الرسمية من غش تقيمتها في نظر الجمهور بحسبانها ذات حجية، والأخذ بها وتصديقه واجب بحكم القانون.

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٦

- لما كان من المقرر في أصول الاستدلال أم المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها، وفي إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها وإطمنتانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها، ومن ثم فلا محل لما ينهض الطاعن على الحكم لإغفاله الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه، وهي بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فأطرحتها.

- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقتت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كما هو الحال في الدعوى المطروحة كافياً لى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

الطعن رقم ٥٩٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧

لما كان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وكان من المقرر - أيضاً - أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلغى عن دليل النفي ولو هله أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى لحسب المحكمة ما أورده من إطمئنانها إلى قدرة الشاهد الأول على رؤية الحادث استناداً إلى ما سلف، فإنه لا يعيب الحكم عدم رده على المستندات التي قدمها الطاعنان في هذا الخصوص ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع أو القصور في التسييب يكون غير سليم.

الطعن رقم ٥٩٤٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٧

لما كان الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة، وأن تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له على ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى أن شهود الإلثبات قد رأوا الطاعنين وتحققوا منهما وهما يرتكان الحادث، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد في شأن تحصيله لأقوال مأمور شرطة الجيزة ونائبه بالجلسة بالنسبة لساعة وقوع الحادث لا يكن مقبولاً.

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر.

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠

التافض الذى يعيب الحكم ويطله، هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا تعرف أى الأمرين قصده المحكمة.

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٦

لا يجدى الطاعن النعى بعدم إقامة الدعوى الجنائية قبل متهم آخر وعدم إنزال العقاب به، ما دام أنه بغرض إسهامه فى الجريمة، لم يكن ذلك ليحول مساءلة الطاعن عنها.

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩

- لما كان الحكم قد سرد الأدلة على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعنين والنسبتمثل فى أقوال الجنى عليها ووالدها..... و..... و..... وما ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعى ومن معاينتى النيابة العامة والمحكمة بهيئة سابقة ودفع إستقبال مستشفى اليوم، فإنه لا تنريب على الحكم إذا هو لم يلفص عن مصدر بعض تلك الأدلة لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيق أثره ما دام له أصل ثابت بالأوراق.

- لما كان البين من المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن علم الشاهد.... بواقعة هتك الطاعنين لعرض الجنى عليها وإخبار..... - صاحب أستوديو...- هذه الأخيرة بمشاهدته لأحد الأفلام الجنسية الخاصة بها وطلبه منها تصويرها بفل ما قام به الطاعنون معها، وما ذكره الشاهد.... وصفاً للواقعة نقلاً عن أقوال الجنى عليها التى أخبرته بها، له صداه بأقوال هؤلاء الشهود، وأن أقوال الشاهد... متفقة فى جملتها وما حصله الحكم من أقوال الجنى عليها، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم بدعوى خطأ فى الإسناد لا يكون له محل بما تحل معه منازعتهم فى سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة فى الدعوى إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة التقضى.

- من المقرر أن تناقض الذى يعيب الحكم ويطله والذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذى من شأنه أن يجعل الدلائل متعادلاً متساوياً لا شيء فيه باقياً يمكن أن يحترق قوياً نتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها.

- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً أو نمطاً معيناً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافياً لفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون.

- لما كان الحكم قد سرد الأدلة على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعنين والتى تتمثل فى أقوال الجنى عليها ووالدها..... و..... و..... وما ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعى ومن معائنى النيابة العامة والمحكمة بهينة سابقة ودلتو إستقبال مستشفى الفيوم، فإنه لا تشرب على الحكم إذا هو لم يفصح عن مصدر بعض تلك الأدلة لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل ثابت بالأوراق.

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يناقضها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها صداه وأصلها الثابت فى الأوراق وأن تحصل أقوال الشاهد وتهم سياقتها وتستشف مراميها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

- لا يشترط فى شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن تكون فى شأن تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة بإستنتاج سائق تجر به المحكمة يتلهم به ما قاله الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أقوال الشهود مع بعضها أو تضاربها - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوال الشهود بما لا تناقض فيه ولا يعيب كذلك أن يجعل فى بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم منها.

- لما كان البين من المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم بشأن علم الشاهد.... بواقعة هتك الطاعنين لمرض الجنى عليها وإخبار..... - صاحب أسعديو.... - هذه الأخيرة بمشاهدته لأحد الأعلام الجنسية الخاصة بها وطلبه منها تصويرها بمثل ما قام به الطاعنون معها، وما ذكره الشاهد.... وصفاً للواقعة شكلاً عن أقوال الجنى عليها التى أخبرته بها، له صداه بأقوال هؤلاء الشهود، وأن أقوال الشاهد... متفقة فى مجملها وما حصله الحكم من أقوال الجنى عليها، فإن ما نعه الطاعنون على الحكم بدعوى الخطأ فى

الإسناد لا يكون له محل بما تتحلل معه منازعتهم في سلامة إستخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جلد موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

— من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يزودون فيها شهادتهم والتحويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه، وكان مؤدى قضاء محكمة الموضوع بإدانة الطاعنين إستناداً إلى أقوال شهود الإثبات هو إطرار ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان من المقرر أيضاً أن للمحكمة أن تستمد إقتناعها من أى دليل تظمن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليها ودون أن تبين العلة في ذلك.

— إن تأخر الجنى في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها ما دامت قد أوضحت عن إطمئنانها إلى شهادتها وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع.

— لما كان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفع الموضوعية فإن ما يشره الطاعنون بشأن عدول الجنى عليها عن إتهامهم ثم إصرارها على هذا الإتهام بعد أن بررت سبب العدول وتأخرها في الإبلاغ عن الحادث وتلفيق التهمة، لا يعدو كل ذلك أن يكون دفاعاً موضوعياً لا تنرم محكمة الموضوع بتابعته في مناحيه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها الطاعنون على إستغلال إذ الرد عليها يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي ساقها الحكم بما لا يجوز معه معودة التصدي له والخوض فيه لدى محكمة النقض.

— من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله والذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا شيء فيه بالياً يمكن أن يعتبر قوياً نتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها.

— لا يعيب الحكم خطأه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

— لما كان الطاعنون لم يثيروا شيئاً بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

— لما كان من المقرر أن العبرة في احكامه الجنائية هي بالتنازع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يصح مطالبة بالأخذ بدليل يعينه فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يروح إليها دليلاً لحكمه، ولا يلزم أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث يتبين كل دليل منها ويقطع في كل جزیئة من جزیئات الدعوى إذ

الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه مناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إنتاج المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه. كما لا يشترط لى الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات فإن ما يثيره الطاعنون بشأن الأدلة التي عول عليها الحكم المظنون فيه في إدانتهم عن الجرائم المسندة إليهم والمستمدة من معاينة النيابة العامة لمكان الإعتداء ومعاينة المحكمة بهيئة سابقة لذلك المكان وتقرير الطبيب الشرعي ودفع إستقبال مستشفى الفيوم وتحريات العميد..... والصور المقدمة من الجني عليها، لا يعدلو أن يكون جدلاً موضوعياً في العناصر التي إستبطلت منها محكمة الموضوع معتقداً مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض.

- لما كان الثابت من الإطلاع على المقررات المضمومة أن صور الجني عليها كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم بجلسة المحاكمة ولم تكن مودعة في حوز مطلق لم يفيض لدى نظر الدعوى أمام المحكمة فإن النفي في هذا الشأن لا يكون صحيحاً.

- لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت السانعة التي أوردتها الحكم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون من أن إلقاط الصور للمجنى عليها كان على سبيل المزاح بسبب ثلوث ملابسها بالمازوت أثناء زيارتها للمصنع وأنها كانت تحفظ بالقيم معها بدلالة أن الصور المضبوطة أقل عدداً مما ذكرته بالتحقيق، وأنها لا تعرف أوصاف الطاعن الثالث وإلا كانت قد طلبت أوصافه من الطاعن الأول بمناسبة ذهابها إليه لمقابله وإستلام الصور منه، وإن والد الطاعن الأول لم يرفع على الإقرار الذي يفيد أن عدول الجني عليها عن إتهامها للطاعنين كان بناء على طلبه وذلك بسبب جهله القراءة والكتابة، يكون في غير محله.

- لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه، إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان. ولما كان الثابت أن الحكم المظنون فيه بعد أن بين في ديباجته وصف الجرائم المسندة إلى الطاعنين، حصل الواقعة المسعوجة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت ثم أشار إلى النصوص التي أخذهم بها بقوله " الأمر المنطبق عليه نص المواد ١/٢٦٨، ١/٢٩٠، معدلة بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٨٠، ٣٠٩ مكرراً ٣٠٩ مكرراً ٢/٢ معدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من قانون العقوبات ومن ثم يتعين عقابهم عما أسند إليهم

عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية وحيث أن الجرائم المسندة إلى المتهمين قد إرتبطت بعضها إرتباطاً لا يقبل التجزئة ومن ثم يعين إعتبارها جريمة واحدة والقضاء بالعقوبة المقررة لأحدها عملاً بنص المادة ٢/٣٢ عقوبات . فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

- لما كانت جريمة خطف الأتنى التى يبلغ منها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحليل والإكراه المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بإبعاد هذه الأتنى عن المكان الذى خطفت منه أباً كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالجنى عليها وحملها على مراقبة الجانى لها أو لاستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها. وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والإكراه. والقصد الجنائى فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام إستدلالها سليماً.

- لما كان من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل غل بالحياه العرضى للمجنسى عليها ويستتطلب على جسمها ويخلش عاطفة الحياه عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك أثراً بجسمها، كما أن القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بإنصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منه. ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد إرتكب ضد إرادة الجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة على ما سلف بيانه - فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

- لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعنين جريمة واحدة وعاقبهم بالعقوبة المقررة لأحدها، فإنه لا مصلحة لهم فيما يثيرونه بشأن جريمة هتك العرض ما دامت المحكمة قد دانتهم بجريمة الخطف والتحيل والإكراه وأوقعت عليهم عقوبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد.

- لما كان بين من محاضر جلسات المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن اتنى عليها إدعت مدنياً قبل الطاعنين مضامين بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت، فإن إغفال هذه الصفة فى منطوق الحكم أو إخطأ فى بيان إسم المدعية - وهو سهو واضح فى حقيقة معلومة للخصوم - لا ينال من صحة الحكم ويكون العى عليه بالبطلان غير سديد.

الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٥٩ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٢

لما كان من المقرر أن الخطأ القانوني في الحكم القاضي بالبراءة لا يعنيه لأنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إجراءات التفتيش والتهمة كي يقضى بالبراءة إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه وما يطمئن إليه ومن ثم فعيب الحكم في إحدى دعائمه بالخطأ في تطبيق القانون - بفرض صحته - يكون غير منتج وإذ قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المطعون ضده تأسيساً على الشك وعدم الإطمئنان إلى إجراءات التفتيش التي باشرها ضابط الواقعة ضده، وعدم الإطمئنان إلى أقوال ذلك الضابط لتعارضها مع أقوال الشاهد الثاني فإنه لا يبدى النيابة العامة الطاعنة التمس عليه بالخطأ في تطبيق القانون فيما أورد من نفي حالة التلبس بالجرمة والكشف عن المخدر عرضاً نتيجة تنفيذ الأذن بالتفتيش لأنه استند في قضائه بالبراءة على أسباب أخرى منها التشكك في صحة الإجراءات التي أثبت أثناء التفتيش وعدم إطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت في الدعوى بعد أن أتم بها ولم يطمئن وجدانه إلى صحتها.

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٥

من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم المطعون فيه عدم ضبط المخدر الذي استعمل في الإكراه، ذلك لأنه ما دام أن الحكم قد إقنع بما أوردته من أدلة بأن الطاعن والحكوم عليه الآخر دسا المخدر للمجنى عليه فيما قدم إليه من شراب حتى غاب عن وعيه فإن يكفي للتدليل على توافر ظرف الإكراه ولو لم يضببط ذلك المخدر.

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٨

من المقرر أنه إذا كان تصرف النيابة العامة لا يفيد على وجه القطع استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى الجنائية، فإنه لا يصح اعتبار تصرفها أمراً بالآلا وجه لإقامة الدعوى، لأن الأصل في هذا الأمر أن يكون صريحاً وملوناً بالكتابة فلا يصح إستنتاجه من تصرف أو إجراء آخر إلا إذا كان التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلي أن غة أمراً بالآلا وجه لإقامة الدعوى، وإذا كانت النيابة العامة - بعد أن سألت الطاعنين - قد قيدت الأوراق جنائية ضد المتهمين الثالث والرابع بوصف اتهامهما عرضاً الواسطة في الرشوة، فإن ذلك بمجرد لا يفيد على وجه القطع واللزوم أن النيابة العامة قد إرتأت إصدار أمر بالآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على الطاعنين، ويكون ما إنتهى إليه الحكم من إطرارح دفع الطاعنين في هذا الشأن سلبداً، ولا يعنيه ما إستطرد إليه من تقرير قانوني خاطئ حين قيد سلطة النيابة العامة في إصدار الأمر بالآلا وجه لإقامة الدعوى بقيود لا سند لها من القانون.

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٥٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٦

- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فتمنى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كائناً فى تفهم الواقعة بأزكانها وظروفها حسباً باستخلصته المحكمة، كان ذلك محققاً لحكم القانون.

- من المقرر أن خطأ الحكم أو قصوره فى بيان طلبات النيابة العامة بدلياجته لا يعيه لأنه خارج عن دائرة استدلاله.

- إن القانون لم يتضمن نصاً يوجب بيان مواد الإتهام فى محاضر الجلسات ويكون الطاعن بهذا السبب فى غير محله.

- لما كان القانون لم يربط البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم، بل أنه يكون لها قوامها القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا ينزع فى أن النسخة الأصلية للحكم موقع عليها من رئيس الجلسة فإن ما يغيره فى هذا الصدد لا يكون له محل.

- لما كان من المقرر أن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قاربه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أناه عمداً. وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ومتى فصل فى شأنها إيجاباً أو نفيّاً فلا رقابة لحكمة النقص عليه ما دام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه ضرب الجنى عليه بقبضة يده على عينه اليمنى فهشم زجاج نظارته وتناثرت بعض أجزائها إلى داخل عينه اليمنى فأحدث بها انفجاراً وجرحاً بالصلبة ونزيفاً بالشبكة ودلل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن وإصابات الجنى عليه بما أثبتته التقريران الطبيان الإبتدائي والشرعى من أن إصابات الجنى عليه بالعين اليمنى - سائلة الذكر قد تخلف لديه من جرائها ضعف يباصرها بعسل ٦/٦٠ لما يعتبر عاهة مستديمة تقدر بنحو ٣٠٪ ويمكن جدولها من اللكم باليد على العين وهشم النظارة ودخول زجاج إلى العين اليمنى، فإن فى ذلك ما يحقق مسئولته - فى صحيح القانون - هذه النتيجة التى كان من واجبه أن يتوقع حصولها.

- أن الإلزامى فى جريمة الضرب أو إحداث جرح عمداً يكون مسؤولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر ما لم تتدخل عوامل اجبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة.

- لما كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدلوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً إكتفاء بما تورد من أدله الإثبات التى تضمنت إليها عما يفيد إطراحها فإن ما ينعه الطاعن فى هذا الصدد غير سديد.

- لما كان من المقرر أن العاهة المستديعة بحسب المستفاد من الأمثلة التي ضربتها المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو وظيفته كلها أو بعضها بصفة مستديعة وكان يكفي لتوافر العاهة المستديعة - كما هي معرفة به في القانون - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه أو أن تكون متفتحة قد فقدت فقداً كلياً حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة، وكانت المحكمة قد إطمأنت من واقع التقرير الطبي الشرعي وعناصر الإثبات التي أوردتها أن الإصابة التي أحدثها الطاعن بالجنى عليه قد خلفت له عاهة مستديعة هي ضعف أبصار العين إلى ٦/٦٠، ومن ثم فإن ما يخبره الطاعن من ضعف قوة أبصار هذه العين أصلاً لا يؤثر في قيام أركان الجريمة، ما دام أنه لم يدع في مرافعته أن تلك العين كان قوة أبصارها ٦/٦٠ من قبل الإصابة المنسوب إليه إحداها مما يضحى منعه في هذا الخصوص غير مقبول.

- لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية بتقرير الخبر شأنه في هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن إليه منها عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير، وإذا كان ذلك، وكانت المحكمة قد إطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي واستندت إلى رأيه الفني في أنه تخلف لدى الجنى عليه من جراء إصابته عاهة مستديعة فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١

لا يعيب الحكم خطؤه في بيان التاريخ الذي وقعت فيه الجريمة لأن ذلك - بفرض صحة معنى الطاعنين في شأنه - لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أن تاريخ الواقعة لا يتصل بحكم القانون فيها وما دام الطاعنون لا يدعون أن الدعوى الجنائية قد إنقضت بمضي المدة.

الطعن رقم ٢٤٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩

من المقرر أن الخطأ في الإسناد - بفرض وقوعه - لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة فإنه لا يجدي الطاعنة ما تنهه على الحكم أنه أورد عند تحصيله لواقعة الدعوى أن الشجار بدأ بمشادة بينها وبين الجنى عليها في حين أن أساس الواقعة كان مشاحنة بين زوجها والجنى عليها، إذ أن ذلك بفرض صحته لم يكن قوام جوهر الواقعة وليس بذى أثر في منطلق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها.

الطعن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٦

ما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وكانت الطاعنة لا تجادل في أن أقوال الشاهدين.....،..... في التحقيقات متفقة مع أقوال الشاهد الأول التي أحال إليها الحكم، فإن معنى الطاعنة في هذا الشأن يكون في غير محله.

الطعن رقم ٣٣٥١ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٨٢٧ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٦

لما كان الثابت من المفردات المضمومة أن كتاب منطقة تجنيد القاهرة الذي قدمه الطاعن إلى المحكمة تبريراً لحجزه المجنى عليه - المشار إليه في أسباب طعنه - هو مجرد إستماع من قسم الشرطة - عما ينبغي إتخاذ من إجراءات حيال شاب من مواليد سنة ١٩٥٠ لم يتحدد موقفه من التجنيد وقد تحرر كتاب الشرطة لمنطقة التجنيد بتاريخ..... بعد وفاة المجنى عليه - وقد خلا كتاب الشرطة ورد منطقة التجنيد كلاهما من إسم المجنى عليه أو أنه مطلوب لأداء الخدمة العسكرية، فإنه لا على الحكم إن هو إلتفت عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص لأنه ظاهر البطلان بعيد عن عجة الصواب.

الطعن رقم ٣٨٠٧ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٩٠٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٦

لما كان الحكم قد أورد مؤدى الماعينة التي أجرتها المحكمة من إمكانية فتح المتهمين لمكان الحادث، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بعدم إيراد مضمون الماعينة، وكيفية الاستدلال منها على ثبوت الإتهام لا يكون له محل، لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص محضر الماعينة بكامل أجزائه.

الطعن رقم ٣٨٠٨ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٧ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٨٦

- من المقرر أن تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته.

- لما كان الطاعن الأول..... وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطلعه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

- إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المسببة للعقوبة بياناً تتحقق به أو كان الجريمة التي دان الطاعنين بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منهم.

- من المقرر أن محكمة الموضوع كامل الحرية من أن تستمد إقتناعها بنبوت الجريمة من أى دليل تظمن إليه.

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- من المقرر أن تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته.

- من المقرر أن للمحكمة أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سيالها وتستشف مرامها ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها.

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين متى إطمأت إلى صدقها ومطابقتها للواقع.

- إن معنى الطاعين فى شأن القوة التذليلية لأقوال الشهود أقوال المحكوم عليه الأول لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلافتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

- من المقرر أن التحدث إستقلالاً عن ملكية المال ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة الإستيلاء بغير حق على مال لإحدى الجهات المبينة فى المادة ١١٩ عقوبات ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانونى الذى خلص إليه، وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة حتى يلزم الحكم بمواجهتها.

- لما كان الحكم قد دان الطاعين عدا الطاعن السابع بجناية الحصول بدون حق على ربح من أعمال وظفتهم وجريمة التزوير فى المخررات الرسمية، ودان الطاعن السابع بجناية تسهيل الإستيلاء بغير حق على مال للدولة وجريمتى التزوير فى المخررات الرسمية وإستعمالها، وأوقع على كل منهم العقوبة المقررة فى القانون للجناية الأولى التى إرتكبتها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للإرتباط، فإنه لا يجدى الطاعين منعاهم فى صدد بعض جرائم التزوير والإستعمال من عدم ثبوت التزوير عن طريق غير نفسى، أو عدم إسطهار رسمية بعض الأوراق المزورة، أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها مما يشكل بطلاناً فى الإجراءات.

-- لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين القائم على أنهم كانوا يتفلنون أوامر رؤسائهم وأن ما وقع مجرد إهمال فاطرحه اطمئناناً منه لأدلة الثبوت السائغة التي أوردتها، فهذا حسبه كما يتم تأويله ويستقيم قضائه ظالماً أنه أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهمين، ولا عليه أن يتعقبهم في كل جزئية من جزئيات دفاعهم لأن مفاد إلغائه عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معقدها وهو ما لا يجوز إثارته محكمة النقض.

-- من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يجهل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد ما دامت أقوالهما متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.

-- من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا يجب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

-- لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل الطاعنين من الثاني إلى السادس بالرأفة فحكم عليهم بالحبس، فقد كان من المعين عليه عملاً بنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات أن يؤقت عقوبة العزل بالنسبة لهم، أما ولم يفعل فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون خطأ يوجب تصحيحه بالنسبة لهم بعقوبت عقوبة العزل وجعلها لمدة أربع سنين، عملاً بالحق المخول بحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة التهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يحدد هذا الوجه في أسباب الطعن.

الطعن رقم ٣٨٣٠ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٦

لما كان الحكم قد عرض إلى الدلع بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بما مؤداه أنفراد القوة التي قامت بالضبط والتفتيش من رجال المخابرات الحربية وبالتالي يعتبرون من رجال الضبط القضائي العسكري في دائرة اختصاصهم وفقاً لنص المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ومتى كان ذلك فإنهم في تلك الدائرة تفتيش الداعلين أو الخارجين من مناطق الحدود وفقاً لنص المادة عشرين من القانون المذكور دون التقييد بقيد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو إشراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة في نطاق التهم القانوني للمبادئ المقررة به، بل أنه يكفى أن يكون الشخص داخلاً أو خارجاً من مناطق الحدود حتى يثبت لضابط المخابرات الحربية المختص حق تفتيشه فإذا هو غير أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون العام، لأنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته هذا إلى الدورية التي قامت بالضبط والتفتيش وإن كان بعض أفرادها يتمتعون إلى مكتب مخابرات حدود أسوان إلا أن

مباشرتهم للمأمورية مدار الإتهام بالصحراء الشرقية إنما كان بناء على أمر صادر إليهم من قائد مخابرات المنطقة الجنوبية التي يتبعها مكتب مخابرات حدود أسوان وبالنسبة فإن اختصاصهم المكاني يمتد إلى كافة أقسام تلك المنطقة ولا يقتصر على حدود اختصاصهم الأصلي، ومن ثم فإن القبض والتفتيش اللذين وقعا على الطاعنين يكونان قد قعا صحيحين، وهو رد كاف وسائل لإطراح دفع الطاعنين في هذا الصدد وينطبق مع صحيح القانون، ولا يعيب الحكم من بعد تزيده في القول بأن القائم بالضبط والتفتيش من قادة التشكيلات العسكرية في مجال الرد على الدفع بعد أن أقام قضاءه على ما يحمله ولم يكن لما تزايد إليه أثر في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٣٨٢٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٧

لا يجدى الطاعن ما ينسب إلى الحكم من خطأ فيما نقله عن محضر الجلسة بشأن طلبه الإحتياطي إستعمال الرافعة معه ما دام ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطقة ولا في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٣٩٠٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٨٥ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٨

— ما كان من المقرر أن نؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن إستناداً إلى أقوال شهود الإلبات هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي سألها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكان شكمة الموضوع في حدود سلطتها في وزن عناصر الدعوى وأدلتها أن تبين الواقعة على حقيقتها كما إرتسمت في وجدانها وتردها إلى صورتها الصحيحة من مجامح الأدلة المطروحة عليها فإذا هي أطرحت دفاع الطاعن المخالف لهذا التصور — الذى أبدته فيه شهود نفيه فلا يقبل منه مجادلته في عناصر إطمئنانها.

— بحسب وكيل النيابة مصدر إذن التفتيش أن يذكر صفته هذه ملحقة بإسمه في الإذن وهو ما لم ينازع فيه الطاعن. وكان ما قاله الحكم من أن العبرة في الإختصاص المكاني لوكيل النيابة إنما تكون بمطابقة الواقع هو قول صحيح وكانت المحكمة قد تحققت من أن مصدر الإذن هو من وكلاء نيابة المخدرات فإنه لا عيب يشوب الإجراءات إذ ليس في القانون ما يوجب ذكر هذا الإختصاص مقروناً بإسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد.

— لما كان الحكم المظنون فيه قد أثبت في مدوناته — بما لا ينازع الطاعن في صحة إستناد الحكم بشأنه إن المقدم..... قد إستصدر إذن النيابة بالتفتيش لضبط ما قد يحوز أو يحجزه الطاعن من مخدر بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحوز ويحجز كميات منها لهذا الغرض ويستخدم السيارة.... ملاكي إستكدرية في ترويجها فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارلها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة.

- لرجل الضحية القضائية المتدرب لتفويض إذن النيابة بالتفتيش غير الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن.

- من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة بصاغ بها إذن التفتيش فلا يؤثر في سلامة الإذن أن يكون مصدره قد إستعمل عبارة "ما قد يجوز أو يحوزه المتهم من مخدر" التي أوجها الطاعن بأنها تسم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل في حين أن لفظ "لقد" وإن كان يفيد في اللغة معنى الإحتمال إلا أنه في سياق الذي ورد فيه لا يدع مجالاً للشك في أنه لا ينصرف إلى إحتمال وقوع جريمة إحراز وحيازة المخدر أو عدم وقوعها. قبل صدوره وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائماً إحتمالية إذ لا يمكن الجزم مقدماً بما إذا كان التفتيش يسفر فضلاً عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع التهم. وإذ ألزم الحكم الطاعن فيه هذا النظر في رده على الدفع بطلان إذن التفتيش وانتهى إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجمت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلان لعدم جدية التحريات التي سبقه بأدلة متعج لا ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق، وكان عدم ذكر محل التجارى الخصاص بالطاعن في محضر التحريات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تبحر.

- لما كان محكمة الموضوع أن تكون في عقيدتها بما تظمن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وكانت المحكمة قد إطمأنت للأدلة السائفة التي أوردتها في حكمها إلى أن المسكن الثاني الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه وأسفر التفتيش عن ضبط المخدر به هو مسكن الطاعن وفي حيازته وأطرح في حدود سلطاتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الصدد فإن معنى الطاعن يضحى ولا محل له.

- من المقرر أن الدفع بتطبيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة البتور التي أوردتها الحكم.

- من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها إليها نفسها

بالنسبة إلى منهم آخر، كما أن لها أن ترن أقوال الشهود لتأخذ منها بما تظمنن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمنن إليه في حق منهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يجب حكمها ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها وما دام تقدير الدليل موثقاً إلى إقناعها وحدها.

— التناقض الذي يجب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة.

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٣

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لأمر الضبط القضائي أن يفتشه إعتباراً بأنه كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش الذي يجريه من غول إجراؤه على المقبوض عليه صحيحاً أيضاً كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون.

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٠

— لما كان من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود — أن تعددت — وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمنن إليه وتطرح ما عداه وكان الثابت مما أورده الحكم أنه لم ينقل عن الشهود أن الطاعن تعتمد إصابة الجنى عليهما كما يلعب الطاعن بوجه نفيه ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذا الوجه يكون غير سديد.

— من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه.

— لما كان بحسب الحكم فيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد إلفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤٠٨٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٦٩ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٦

... من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما تستفاد من وقائع وظروف خارجية ويستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتأثر عقلاً مع هذا الإستنتاج.

- المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذه بما إقتضت به منها بل حسبها أن تورد ما تظمن إليه وتطرح ما عداه وهي لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه ولما أن تمول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها كما أن تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله أو مع أقوال غيره من الشهود - على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام أنه إستخلص الإدانة من أقواله إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ٢٩/١/١٩٨٧

إن في سكوت المحكمة الإستئنافية عن الإشارة إلى أقوال شاهدين أدليا بشهادتهما أمامها بناء على طلب الطاعنين وقضائهما بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر في شهادتهما ما يفر من إقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ٣١٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٧

إن المؤسسات الصحفية القومية لا تعمل أن تكون مؤسسات خاصة تملكها الدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى، وهي وإن إصترحت مؤسسات عامة - حكماً لا فعلاً - في الأحوال المستتاة المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر - إلا إن هذا الإستثناء لا يجعل منها مؤسسات عامة بتعريفها ومعناها ولا يميز القياس عليه أو التوسع في تفسيره. لما كان ذلك وكان نطاق تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات مقصوداً - وفق صريح نصها في فقرتها - على الموظف العام كما هو معرف به في القانون - دون من في حكمه - فلا يدخل في هذا النطاق بالتالي العاملون بالمؤسسات الخاصة المعيرة في حكم المؤسسات العامة لما هو مقرر من أن الموظف العام هو من يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصباً يدخل في التنظيم الإداري لذلك المرفق وكان رؤساء مجالس إدارة المؤسسات يمتأى عن الخضوع للجهة الإدارية - شأنهم شأن العاملين بها ليسوا في عداد الموظفين العامين الذين يحكمهم ذلك النص، وكان تعيينهم من مجلس الشورى لا يسبغ عليهم هذه الصفة كما لا يتصف بها أحدهم مجرد إقراره بوظيفتها فيه ما دام المرجع في تعريفها إلى القانون وحده.

الطعن رقم ٣٦٩٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٦ .

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتوافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق، وكان الحكم المطعون فيه قد بين ركن الخطأ الذي نسب إلى الطاعن ونجم عنه الحادث متمثلاً في أنه قاد قطاراً بسرعة كبيرة ودون مراعاة الإشارات التي تأمره بالوقوف فإصطدم بالسيارة التي كان يستقلها اجنبي عليه والتي كانت تعبر مزلقان السكة الحديد مما أدى إلى إصابة اجنبي عليه وإحداث إصابته، ودلل الحكم على توافر رابطة السببية بين الخطأ والإصابة وخلص إلى إحصال السبب بالمسبب فإن الحكم يكون قد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن وأثبت توافر السببية مستنداً إلى ما له أصله الثابت في الأوراق ومدلاً بتدليلاً سائفاً عليه في العقل وسديداً في القانون ويؤدى ما رتبته الحكم عليه.

الطعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حمله أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي إطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة في الدعوى.

- من المقرر أنه ليس لزاماً على المحكمة أن تورد أدلة الإدانة قبل كل من الطاعنين على حدة، ومن ثم فلا جناح عليها إذ جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت طلب الرضوة بين الطاعنين نظراً لوحدة الواقعة وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتتساند في معظمها وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض أو الغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والأدلة قبلهما محددة بغير لبس.

الطعن رقم ٣٩٧٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٢

- لما كان الحكم قد أشار فيما تقدم - إلى إستعانة المحكمة بأهل الخبرة بمصلحة الطب الشرعى وأورده مضمون تقرير الخبير ومؤداه وأبرز ما جاء به من تعليل لإختلاف الوزن فإن في ذلك ما يفيد أن المحكمة قد أحاطت بالحكم التمهيدى الصادر بملسة ١٩٨٤/٢/٢٣ وكافياً للإشارة إليه ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

- لما كان تناقض الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته ما دام قد إستخلص الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركز إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة.

- لما كان تأخير الشاهد في الإبلاغ عن الحادث لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد أفصحت عن إطمئنانها إلى شهادته وكانت على بينة بالظروف التي أحاطت بها.
- لما كان ما أثبت في دياجعة الحكم بشأن سماع الدعوى بالجلسة التي أجبل إليها إصداره ونطق به فيها لا يطله لأنه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً مما لا يؤثر في سلامة الحكم ولأن الخطأ في دياجعة الحكم لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع إسدلاله.
- من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في هذا الخصوص وكان الثابت من محاضر الجلسات أنها استوفت هذا البيان فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له عمل.
- لما كان قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وإطمأنت كذلك إلى النتيجة التي إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تترتب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كائناً وسالفاً في الرد على ما ينهأ الطاعنون في هذا الخصوص.
- محكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها على ثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من الأوراق.
- لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يردون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام خوفاً من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها.
- من المقرر أن الدلع بتطبيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تسوجب في الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها.
- لما كان ما يثيره الطاعنون من تناقض الشهود أو تراخيهم في الإبلاغ أو تليفق الإتهام ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى كما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض.
- لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها وكان لا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعنون - عدم إتفاق أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركز إليها في تكوين عقيدته، ولما كان الثابت أن الحكم أحال في أقوال الشهود من الثاني إلى الخامس على أقوال الشاهد الأول وهي التي تتعلق بما أسفر عنه تفتيش المركب والظهور على المخدر داخل خزان الوقود - وهو ما لا يمارى فيه الطاعنون - كما أحال في أقوال الشاهدين السابع

والثامن على أقوال الشاهد السادس والتي تنحصر في إنتقاله بصحبتها إلى مكان الواقعة بعد إبلاغه عنها فإن الحكم يكون بريئاً من قالة القصور في التسبب.

— لما كان بين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم المطعون فيه أن الطاعنين إعرّفوا بمجازة المخدر له صدهاء في تحقيقات النيابة كما أدلى به الطاعنون من أقوال تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من معنى الإقرار بمجازة المخدر كما يجعل الحكم سليماً فيما إنتهى إليه ومبنيّاً على فهم صحيح للواقعة إذ المحكمة ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقاً للحقيقة ومن ثم فلا تتريب على الحكم أن هو إستمد من تلك الأقوال — وإن نعتها بأنها إعراف — ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعنين وبذلك ينحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد.

— لما كان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الذي تراه سليماً. وكانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد على لسان الشهود والمتهمين أيضاً من أن الآخرين وقد عثروا على المخدر المضبوط أثناء الصيد في المياه الإقليمية لا يوفر في حق الطاعنين جريمة الجلب وإنتهت إلى أن التكييف الصحيح للواقعة قبلهم هو حيازة جواهر المخدر بقصد الإتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الإخلال بحق الدفاع أو التناقض ذلك أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً في ذلك طرحة وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ومن حق محكمة الموضوع أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوني الذي تراه سليماً نزولاً من الوصف المبين بأمر الإحالة وهو الجلب إلى وصف أخف هو الحيازة بقصد الإتجار ولا يتضمن هذا التعديل إساءة إلى مركز الطاعنين أو إسناداً لواقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي تخللها أمر الإحالة أساساً للوصف الذي لوثته.

— من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية مستقل لقاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام إستخلاصه سائلاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها فإن ما ساقه الحكم فيما تقدم تدليلاً على توافر أركان جريمة حيازة المخدر بقصد الإتجار فيه ما يكفي للرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص.

— لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها — غير مقصور على صورة إستيراد الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاص لإختصاصها الإقليمي كما هو محذود دولياً فحسب، بل إنه يمتد ليشمل كذلك كافة الصور التي يتحقق بها نقل المخدر — ولو في داخل نطاق ذلك المجال — على خلاف أحكام الجلب

النصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها المشرع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها فإشروط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو من يمثل محله في عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك تسلم هذا الأذن من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة، وتحديد كيفية الجلب بالتفصيل يؤكد هذا النظر فوق دلالة المعنى اللغوي للفظ "جلب" أي ساقه من موضع إلى آخر - إن المشرع لو كان يعنى الإستيراد بخاصة لما عبر عنه بالجلب بعامه ولما منعه مانع من إيراد لفظ إستيراد "قريبة" لفظ تصدير على غرار نهجه في القوانين الخاصة بالإستيراد والتصدير. لما كان ذلك وكان ما أثبت الحكم في حق المطعون ضدهم من أنهم نقلوا الجواهر المخدر الذي عثروا عليه أثناء الصيد داخل المياه الإقليمية على مركبهم إلى نقطة التفشيش في محاولة للخروج به ليحبه كائناً في حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذي قارفه المطعون ضدهم لفظ "الجلب" كما هو معرف به في القانون بما تضمنه من نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها في القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر - على ما سلف بيانه - فإنه يكون قد خالف القانون.

- لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوداً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعالجة المطعون ضدهم عن جريمة الجلب المنصوص عليها في المادة ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مع مراعاة معنى الرأفة الذي أدخلت به محكمة الموضوع باستعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والنزول بالعقوبة المقررة في المادة ١/٣٣ من ذلك القانون إلى الحد المعين في المادة ٣٦ منه.

الطعن رقم ٥٨٣١ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥

من المقرر أن الخطأ في تحديد مصدر الدليل لا يضيع أثره ما دام له أصل صحيح في الأوراق ومن ثم فإن النعي على الحكم بالخطأ في الإستناد يكون بغير ذي أثر.

الطعن رقم ٥٨٦٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/١١

من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقه فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره بغرض صحته - عن خطأ الحكم فيما أورده من أن الطاعن أشهد آخر لم يؤيده في الواقعة سرقة المتهم الأول..... لكشف التوزيع من مكبه أو فيما أثبت من أنه لم يراعى في تحرير الوثائق الأصول المتبعة عند ملء بياناته واختصاره عمداً ذلك الإجراء ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن قوام جوهري الواقعة التي إعنتها ولا أثر له في منطق الحكم وإستدلالة. ومن ثم تنحصر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد.

الطعن رقم ٥٨٦٦ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٨

من المقرر أنه حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من عيوب التسيب، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ إطمئنانها في تقدير الأدلة - وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أحاطت بواقعة الدعوى وأتت بأدلة الثبوت فيها، كما عرض الحكم لإعواق المتهم بمحض جمع الإستدلالات وذلك في معرض إيواده لشهادة معاون الباحث وإنتهت المحكمة إلى عدم إطمئنانها إلى أدلة الثبوت في صحة إسناد التهمة إلى المطعون حده وبرأته، ومن ثم فإن ما تخوض فيه الطاعنة لا يعنو في حقيقته جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها إليها بما لا يقبل إثارة أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٥٨٦٨ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١

من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض لآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وهو ما برىء منه الحكم، إذ أن التصوير الذي اعتنقه الحكم في بيان واقعة الدعوى وأدلتها قبل الطاعن من أنه جرى خلف الجنى عليه ولحق به وأطلق عليه عياراً قاصداً إصابته حتى يتمكن من ضبطه لا يتعارض مع ما إنتهى إليه من بعد من أن الطاعن كان يمكنه القبض على الجنى عليه بغير حاجة إلى إطلاق النار عليه، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص بدعوى التناقض في التسيب لا يكون له محل.

الطعن رقم ٥٨٨٠ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٥

لا يقدح في سلامة إستخلاص الحكم لتوافر ركن العلم في الجريمة ما أثير بشأن الخطأ في الإسناد بقالة أن الحكم نسب إلى الطاعن الثاني القول بأن هناك تعامل بينه وبين الطاعن الأول مع أنه لم يذكر سوى أنهما

محليين متجاورين، ذلك أنه ليس من شأن هذا الخطأ أن يؤثر في منطق الحكم وفي إستدلالة السائق على توافق علم الطاعنين بحقيقة الجرم المخدر، ومن ثم فإن نفيهما في هذا الوجه لا يعتد به.

الطعن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٧

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم وهو يقضي بالبراءة عدم تصديده لما ساقته النيابة العامة من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في إسناد التهمة إلى المتهم.

- من المقرر أنه لا يقدر في سلامة الحكم - القاضي بالبراءة - أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام الثابت أنه أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفي لحمله.

- لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن..... هي الحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات من العقوبات المقيدة للحرية، ولم يتقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقاً للثابت من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنه.

- لما كان الطاعن.... وإن قدم الأسباب في المبدأ إلا أنه لم يقرر بالطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم طبقاً للمادة ٣٤ من القانون سالف الذكر، ولما كان التقرير بالطعن الذي رصمه القانون هو الذي يوجب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة وإتصالها به بناء على إعلان ذي الشأن عن رغبته فيه، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغني عنه أي إجراء آخر، ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلاً بالنسبة لهذا الطاعن.

- لما كانت النيابة العامة وإن أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٨٠ - أي في ظل أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والقوانين الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن إعلان حالة الطوارئ والأمر الجمهوري رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن إحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة إلا أنه يصدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ والمعمول به إعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره والتي نصت مادته الثامنة على أن أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر، كما نصت المادة التاسعة من القانون ذاته على أن تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون الأمر الذي مفاده أن الإختصاص بنظر هذه الدعوى قد إنعقد محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً لأحكام

القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وحدها دون غيرها، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد صلسر عن تلك الضكمة فيكون الطعن فيه بطريق التقضى جائزاً.

— لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٩٨ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على عشر سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار جمعيات أو تنظيمات ترمى إلى سيطرة طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات أو إلى القضاء على طبقة إجتماعية أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الإجتماعية أو الاقتصادية أو إلى تحييد شيء مما تقدم أو الزويع له متى كان إستعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً فى ذلك " فقد إستهدف المشرع من وراء تأميم الأعمال المشكلة هذه الجرعة حماية السيادة الداخلية للدولة ضد خطر التنظيم الهدام الذى يرمى إلى المساس بالمبادئ الأساسية التى يقوم عليها. فسياسة التجريم التى عبر عنها المشرع فى تلك المادة تصرف إلى حماية المصالح الأساسية للدولة التى تقوم عليها سيادتها الداخلية ضد نوع معين من الإعتداء هو التنظيم الهدام أو الزويع له. ولكى يحصر التنظيم مناهضاً يجب توافر شرطين، الأول يتعلق بالهدف والثاني يتعلق بالوسيلة. فبالنسبة للهدف أن يرمى إلى سيطرة طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات أو إلى القضاء على طبقة إجتماعية أو إلى قلب نظم الدولة الأساسية الإجتماعية أو الاقتصادية أو إلى هدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الإجتماعية أو إلى تحييد شيء مما تقدم أو الزويع له. وبوجه عام، فإن المشرع إنصرف مراده إلى حماية النظام الإجماعى والاقتصادى للدولة من خطر المذاهب المتطرفة التى ترمى إلى بسط طبقة على أخرى وتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا. وغنى عن البيان، أن هذه الأهداف يجب أن تتجاوز حدود النقد المباح الذى شرعه الدستور وكفله القانون. وبناء على ذلك فإن ضبط منشورات لا تتضمن غير نقد الحالة السياسية والاقتصادية واتجاهات ذوى الشأن فى حل مشكلات المجتمع فى حدود النقد المباح ليس من شأنه أن يرمى إلى تحقيق أحد الأهداف التى ألتها القانون. وبالنسبة للوسيلة، أن يكون إستعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً فى ذلك. ولا يشترط لذلك أن يدعو التنظيم صراحة إلى إستعمالها، وإنما يكفى أن يفهم ضمناً أن برنامجهم وخطة التى يرمى إلى تحقيقها تقضى بحكم اللزوم العقى اللجوء إلى القوة أو إلى الإرهاب أو إلى أية وسيلة غير مشروعة وأن تكون هذه الوسيلة من أهداف التنظيم، فإذا كانت من أراء أعضائه دون أن تعبر عن رأى التنظيم نفسه فإن ذلك وحده لا يعتبر كافياً كما لا يشترط أن يبدأ التنظيم فى إستعمال هذه القوة أو تلك الوسيلة، بل يكفى التحقق من أن التنظيم قد لاحظ هذه الوسيلة وإعتمد عليها فى تنفيذ أهدافه ولا يكفى لذلك أن يدعو التنظيم إلى أحداث تغييرات إجتماعية أو دستورية معينة ولو إستعان فى التبدل على قوة حجية ببعض تجارب الدول الأخرى أو إحدى النظريات ما لم يكن مفهوماً على سبيل اللزوم المنطقى

أن تتحقق هذه الدعوة يتوقف حتماً على استعمال القوة أو الإكراه أو أية وسيلة غير مشروعة. ولذلك فقد قضت هذه المحكمة - بحكمة النقص - بأنه إذا لم يستظهر الحكم أن الإلتجاء إلى القوة أو الإكراه أو إلى أية وسيلة غير مشروعة كان ملحوظاً في تحقيقها، فإنه لا يغير من الأمر ما ذهب إليه الحكم من نسبة تهمة " الشيوعية " إلى المتهم لأن ذكر هذا الإصطلاح - الذى لم تتضمنه نصوص القانون ولم يقرر له تعريفاً - لا يبنى عن بيان العناصر التى تتألف منها الجرائم التى إستند إليها الحكم فى الإدانة كما هى معرفة فى القانون. ولهذا فإن تصريح المتهمين بأنهم ماركسيون لا يصلح بذاته منبداً للقول بأن مبادئهم هو استعمال القوة والعنف للوصول إلى هدفهم وإنما يشير فقط إلى إتجاهاتهم السياسية والإقتصادية فى علاج مشكلات البلاد الإقتصادية والسياسية. ويتحقق استعمال القوة بجميع وسائل العنف المادى على الأشخاص أو التهديد باستعمال السلاح. كما يتحقق الإكراه بكافة وسائل الضغط الأذى أو الإلتلاف أو التخريب أو تعطيل المرافق - ولا يشترط فى الوسائل الأخرى غير المشروعة أن تصل إلى حد الجريمة. ولا يتطلب القانون أن تكون هذه الوسائل هى الطريق الوحيد لتنفيذ خطة المنظمة الهدامة بل يكفى أن تكون من طرقها الأصلية أو الإجتماعية ولما كان الحكم المطعون فيه قد إتبع هذا النظر، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى مخالفاً للقانون - فى هذا الصدد - غير صحيح.

- أن ما تثيره النيابة العامة من أن الحكم لم يعرض للمستندات المضبوطة ومنها لائحة الحزب الشيوعى المصرى وما تضمنته من أدلة على توافر ركن القوة والإكراه أو الوسائل غير المشروعة لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارة أو الخوض فيه أمام محكمة النقص.

- من المقرر أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تشكل محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقتضى له بالإبراء إذ المرجع فى ذلك إلى ما تطعن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قدم عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دلائل المتهم أو داخلتها الزية فى صحة عناصر الإثبات

- إن تقدير أقوال الشهود وكافة الأدلة الأخرى موكفاً بحكمة الموضوع تنزله منزلة النفى تراها غير معقب.

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالإبراء عدم تصديه لما ساقته النيابة العامة من قرائن تشير إلى ثبوت الإتهام ما دامت المحكمة قد قطعت فى أصل الواقعة وتشككت فى إسناد التهمة إلى المتهم.

- من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم - القاضى بالإبراء - أن تكون إحدى دعاماته معيبة ما دام الثابت أنه أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفى لحمله.

- من المقرر أنه لا يصح النعي على المحكمة أنها فضت براءة التهم على احتمالات ترجحت لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضها وما يطمئن إليه.

- لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بالنسبة للطاعنين المحكوم عليهم بقوله " وأما فيما يتعلق بالشق الثاني من الإتهام وحاصلة أنهم أصدروا مطبوعات ونشرات وأوراق خطية ووثائق وغيرها تتضمن ترويحاً وتحبيذاً لأسس الماركسية اللينينية وتحريضاً على قلب نظام الحكم المقرر في البلاد وعلى كراهيته والإضرار به... إلخ وحيازتهم وسائل الطبع فإن الإتهام قد توافر في صورته المقدمة في حق هؤلاء المتهمين على النحو الآتي.... " ثم إسرسل الحكم بأن أورد نوع المطبوعات والمضبوطات التي وجدت لدى كل منهم وأضاف قائلاً " وحيث إنه بعد أن عصمت المحكمة مضبوطات كل منهم من المتهمين سألني الذكر وتبين بوضوح وجلاء أنها غرض على تغيير مبادئ المصور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية لتسيود طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو تغيير نظم الدولة الأساسية والاجتماعية والاقتصادية وكانت المادة ٩٨ ب مكرراً عقوبات قد جرى نصها على أن يعقاب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن تحبيذاً أو ترويحاً لشيء مما نص عليه في المادتين ٩٨ "ب"، ٧٤ "أ" عقوبات إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها وكل من حاز أى وسيلة من وسائل الطبع.... إلخ ومن ثم فإنه يشترط لطبق هذه المادة توافر شرطين هما "١" محررات أو مطبوعات معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها تتضمن ترويحاً وتحبيذاً لإحدى الأفكار المناهضة سالفة الذكر. "٢" وسائل الطبع إذا كانت مخصصة لطبع شيء من الأفكار المناهضة السابقة وقد توافر هذان الشرطان في الإتهام المائل إذ جاءت مضبوطات المتهمين تحمى الأفكار المناهضة على نحو ما هو ثابت فيها فضلاً عن أن بعض المتهمين قد حازوا العديد من النشرات والمطبوعات المتضمنة تلك الأفكار المناهضة بأعداد مكررة الأمر الذي يدل دلالة قاطعة أنهم قد أعدوها للتوزيع وإطلاع الغير عليها. هذا فضلاً عن أن القصد الجنائي قد توافر لدى هؤلاء المتهمين توافر علمهم بالخطورة الجنائية لمثل هذه النشرات والمطبوعات نظراً لما وضح للمحكمة من أن المتهمين على درجة من الوعي والثقافة تدعو إلى الإطمئنان إلى توافر العلم بذلك وإلى أن إرادتهم قد إنجذبت إلى الحيازة على أساسه ومن ثم تكون التهمة ثابتة في حقهم ويعتبر عقابهم بالمادتين ٩٨ ب ٩٨ ب مكرراً ".

لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل - فيما يشتمل عليه - على بيان كاف لمؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل بطريقة واقية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه الاستدلال بها، وكان

الحكم المطعون فيه قد إكفى بمرد أنواع المخررات والمطبوعات التي ضبطت لدى كل منهم دون بيان مضمونها بطريقة والية ولم يوضح مدى مطابقتها للأهداف المؤثرة في القانون ولم يستظهر من واقع هذه المطبوعات أو من ظروف الدعوى الالوج - بأى طريقة من الطرق - للأفكار التي تهدف إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الإجماعية أو للنظم السياسية للهيئة الإجماعية أو لتسويد طبقة إجماعية على غيرها من الطبقات أو القضاء على طبقة إجماعية أو لقلب نظم الدولة الأساسية الإجماعية والإقتصادية أو هدم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الإجماعية بل أجعلوا على نحو مبهم شامض لا يبين منه ما إذا كانت الأوراق والنشرات والكب المضبوطة مع الطاعين قد تضمنت ترويحاً لشيء مما نص عليه فى المادة ٩٨ ب، من قانون العقوبات هذا فضلاً عن أنه لم يدلل على الأفكار المناهضة التي أشار إلى أن النشرات والمضبوطات قد تضمنتها وأن بعض المتهمين قد حازوا العديد منها بأعداد مكررة مما يدل على أنهم أعدوها للتوزيع والإطلاع الغير عليها ودون أن يسند إلى كل منهم بعينه الظروف أو الحالة التي يمكن معها إعتبار هذه المخررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها، مما يجب الحكم بالقصور الذي له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تشهده النيابة العامة والطاعنون فى هذا الصدد. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً مما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين المحكوم عليهم والمحكوم عليه..... الذى قضى بسقوط طعنه و..... الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلاً و.... الذى لم يطعن على الحكم وذلك لإتصال وجه الطعن بهم ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة.

الطعن رقم ٥٩٤٨ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٤٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١

لما كان تناقض أقوال الشاهد على فرض حصوله لا يجب الحكم ما دام قد إستخلص الأدلة من أقواله إستخلاصاً مانعاً لا تناقض فيه كما هو الحال فى الدعوى- فإن منازعة الطاعن فى القوة التدلالية لشهادة شاهد الإثبات على النحو الذى ذهب إليه فى طعنه لا يمدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٦٠٥٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٥

- من المقرر أن العجز المبلغ عن إثبات الوقائع التي تضمنتها البلاغ لا ينهض دليلاً على كذبها، وكان البحث فى كذب البلاغ أو صحته أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به إلتاعها لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم المطعون فيه مفاده أن المحكمة بعد أن عصمت الدعوى وأحاطت بظروفها لم تطعن إلى أدلة البوت ورأتها غير صالحة للإستدلال بها على ثبوت الإتهام ومن ثم فإن ما يجره

الطاعن في هذا الشأن لا يدعى أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ إطمئنانها إليها بما لا يجوز مصادرتها فيه أو العرض بشأنه أمام محكمة النقض...

— لما كان خطأ الحكم المطعون فيه في ذكر رقم الدعوى القضى فيها ببراءة الطاعن لا يدعى أن يكون خطأ مادياً لا ينال من حقيقة الواقعة كما إستظهرها الحكم ولا أثر له في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٦١٥٠ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/١/٨

من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه الحكم منها.

الطعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٩

من المقرر أن العبرة في صحة الحكم هي بصدوره موافقاً للقانون وكان الحكم المطعون فيه قد بين أساس التوبيخ القضى به على الطاعن ووجه المسؤولية فإنه لا يظلم في خصوص الدعوى المدنية — عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الإنزال مفهوماً من الوقائع التي أوردها.

الطعن رقم ٦٢٣٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣

لما كانت العبرة في الأحكام الجنائية هي بإقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته. ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة للا ينظر في دليل بعينه لمناقشته على حدة دون بالي الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها مؤيدة إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهى إليه. كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفى أن يكون إستخلاص ثبوتها عن طريق الإستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات. ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتصق من الوقائع التي ثبت لديه والقرائن التي إستخلصتها بعلم الطاعن بوجود الجوهر المخدر مخبأ في الثلاجة التي أحضرها معه من الخارج على نحو ما سلف، فإنه لا محل لتعييه في الجزئية الخاصة بعدد روايات الطاعن بشأن الثلاجة المضبوطة التي ساقها الحكم ضمن قرائن أخرى للتدليل على توافر ركن العلم في حقه، ويكون النعى بذلك غير سديد.

الطعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٧

لما كان ما يثيره الطاعن بشأن تاريخ حصول التبيد مردود بأن خطأ الحكم فى تحديد تاريخ الواقعة لا يؤثر فى سلامته طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون فيها وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انتقضت بمعنى المدعى.

الطعن رقم ٦٩٩٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٧

لما كان البين من الحكم الابتدائى الذى اعتق الحكم المطعون فيه أسبابه، أنه بعد أن عرض لواقعات الدعوى وخلص فيما أورده فى أسبابه إلى عدم ثبوت التهمة الأولى قبل التهمة " الطاعنة " عاد فثبت قيام التهم جميعاً فى حقها، وجرى منطوقه بما أثبتتها عليها عقوبة واحدة طبقاً لنص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات، فإن ما انتهى إليه الحكم يكون متخاذلاً متناقضاً بعضه مع البعض الآخر، بما يطله، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييده فإنه يكون باطلاً بدوره.

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٧

من المقرر أن اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم لا يعيبه، وذلك بأن حكمته الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها وفى عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد إطراره لها، وإذ كانت المحكمة قد حصلت ضبط المغلغل بصيوان بحجرة نوم الطاعن ودلت على ذلك بأقوال ابنه والضابط بما لا تناقض فيه، ولم تمن بتحديد طابق الطابق الذى تم تفقيشه، فإن الحكم يكون قد أطرأ أمر هذا التحديد باعتبار أنه لا أثر له فى جوهر الواقعة التى اعتنقها ولا فى منطقته وإستدلالة.

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ٥/٥/١٩٨٧

من المقرر أن الخطأ فى الإستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه قيداً ووصفاً وإستخلاصاً أن الطاعن الثالث هو الذى كان يحمل المطواة التى إستعملها فى تهديد الجنى عليها فإن ما جاء بالحكم الخطأ من أن الطاعن الثانى هو الذى كان يحملها لا يعدو أن يكون زلة قلم لا تأثير لها فى عقيدة المحكمة فيما إنتهت إليه ولا فى الصورة التى اعتنقها لوقوع الحادث، ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما يثيره فى هذا الشأن.

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ٧/٦/١٩٨٧

لما كان تناقض الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدر فى سلامته ما دام الحكم قد إستخلص الحقيقة من أقوال الشهود إستخلاصاً لا تناقض فيه.

الطعن رقم ١٤٣٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٨٣٥ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٨٧

لما كان طلب الاستعلام من قلم المرور عن مالك السيارة التى ضبط بها المخبر لأنها غير مملوكة له غير منتج فى الدعوى بعد أن ثبت حيازة المتهم لها على ما سلف بسطه - ومن ثم فلا يعبى الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه.

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٧

من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يعبى الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة والقى لا يهدى الطاعن ما ينعاه على الحكم من خطأ فى الإسناد فيما أورده بشأن ضبط أحوار وأختام بمنزله إذ أنه بغرض قيام هذا الخطأ فإنه لم يكن له أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهى إليها.

الطعن رقم ٢٨٢٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٠/١٣/١٩٨٧

- لئن كانت ديباجة الحكم قد تضمنت عبارة " وبجلسة اليوم سمعت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بحضور الجلسة " إلا إنه من الواضح أن المعنى المقصود من ذلك هو أن إجراءات الدعوى وردت تفصيلاً بحضور جلسات المحكمة ولا يعلو ما ورد فى ديباجة الحكم أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر فى سلامته إذ لا يثير من حقيقة الواقع من سماع الدعوى فى جلسات سابقة ولا يتم البتة عن عدم إستيعاب المحكمة لعناصر الدعوى وأوجه الدفاع بما يضحى معه هذا الوجه من الطعن فى غير محله.

- من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبر شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن إليها منها والإلتفات عما عداه، ولا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير.

- الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات المدنية بنصوص أمره بوجوب الإعلان على مخالفتها إذ العبرة فى المسائل الجنائية إنما تكون بالقتناع القاضى بأن إجراء من الإجراءات يصحح أو لا يصحح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة، وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات فى القانون المدنى فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل فى الدعوى إذا ما إطمأنت إلى مطابقتها للأصل.

- من المقرر أنه لا يشترط فى جريمة تزوير المحررات الرسمية أن تصدر فعلاً عن الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو كانت فى الحقيقة لم تصدر منه أو صدرت منه بعد تركه للوظيفة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما

يدعيه الطاعن - من أن ما إرتكبه من تزوير في إستثمارات مصاريق الإنتقال وبذل السفر في القصة اللاحقة على تقديمه الإستقالة - لا يعتبر تزويراً في أوراق رسمية يكون صحيح في القانون - لما كانت المادة ٢٦ من قانون العقوبات تنص على أن " العزل من وظيفة أمرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها، سواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملاً في وظيفة وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها..... " ، فقد دلت بذلك على وجوب توقيع عقوبة العزل سواء كان المحكوم عليه شاغلاً بالفعل منصبه وقت الحكم بالعزل أو أن يكون قد لقاه ما دام قد إرتكب الجريمة وهو موظف وأهمية الحكم بالعزل في هذه الحالة الأخيرة هو تقرير عدم صلاحية الموظف لأن يشغل خلال مدة العزل وظيفة عامة.

- لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يترشحاً عما يدعيه من أن لجنة الجرد باشرت عملها في غير حضوره، فإنه لا يحيل له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يمسدو أن يكون تبعياً للإجراءات السابقة على المحاكمة ما لا يصح أن يكون سبباً للطعن.

- لما كان البين من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن وإن أثار أمر بطلان أعمال اللجنة لتشكيلها من موظفين مشرفين على أعماله أمام هيئة سابقة إلا أنه لم يمسك بذلك أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم في الدعوى بهذا الدافع، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على دفاع إلا إذا كان من قدمه قد أضر عليه.

- من المقرر أنه ولئن أوجب القانون على الخيرة أن يحلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالدقة وأن يقدموا تقاريرهم كتابة، إلا أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما حوله قانون الإجراءات الجنائية لساكن رجال الضبطية القضائية في الفصلين الأول والثاني من الباب الثاني منه بما في ذلك ما تجيزه هم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الإستدلالات من الإسماعانة بأهل الخيرة وطلب رأيهم شفهاً أو بالكتابة بشير حلف يمين.

- محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها.

- لما كان الحكم قد بين الجرائم التي إرتكبتها الطاعن والمستعوجة لعقابه وإنها ارتكبت لفرص واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم - وهي جريمة الإستيلاء على مال عام وليست جريمة تقليد الأختام على ما زعم الطاعن - وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة

عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر كافة أركان جرائم التزوير في محررات رسمية وإستعمالها وتقليد الأختام والنصب وأثبتها في حق الطاعن فإن مناه في هذا الخصوص لا يكون صحيحاً فضلاً عن أن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يجهده نفعاً لأنه بالعروض قصور الحكم في إستظهار أركان تلك الجرائم فإن ذلك لا يستوجب نقضه ما دامت المحكمة طبقت على الطاعن حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد.

- لما كان الحكم المطعون فيه قد وصف الأفعال التي دان الطاعن عنها وبين واقعة الدعوى في شأنها بما ينطبق على حكم المواد ١/١١٣، ١١٨، ٢/١١٩، ١١٩ مكرر ١/هـ، ٢١١، ١/٣٣٦ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة جنائية الإستيلاء بغير حق على مال إحدى الهيئات العامة بإعتبارها العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا يقدح في ذلك إيراد الحكم لعبارة " من قانون الإجراءات الجنائية " بعد تسجيله لمواد العقاب على النحو السالف إذ لا يعدو ذلك - في صورة الدعوى - مجرد خطأ مادي تمثل في ذكر قانون الإجراءات الجنائية بدلاً من قانون العقوبات - الذي يترك للوهلة الأولى بإعتباره الأساس الأصيل للعقاب - مما لا يوجب عليه بطلان الحكم ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد، وحسب محكمة النقض أن تصحح الخطأ الذي وقع فيه الحكم المطعون فيه بإستبدال عبارة " من قانون العقوبات " بعبارة " من قانون الإجراءات الجنائية " سائلة البيان وذلك عملاً بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٨٧

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

- لا يعيب الحكم إختلاف الشهود في تفصيلات معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا تتناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ولم يورد هذه التفصيلات ولم يستند إليها في تكوين عقيدته.

الطعن رقم ٢٨٥٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٧

- لما كان إغفال بيان صفة مأمور الضبط القضائي وإختصاصه المكاني لا يعيب الحكم إذ ليس في القانون ما يوجب ذكر هذا البيان مقروناً بشهادته لأن الأصل في الإجراءات الصحة وأن يباشر رجل الضبط القضائي إعماله في حدود إختصاصه.

- لما كان الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشاهدة عليه ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابط من سؤال الطاعن عن التهمة المستندة فأقر له بها فإنه لا تبرئ على المحكمة أن هي عولت على أقواله ضمن ما عولت عليه في إدانة الطاعن ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير قويم.

الطعن رقم ٢٩١٥ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١

- من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها وكان ما يثيره الطاعن الأول من عدم ذكر الضابط أنه ضبط بعض المسموعات لدى الشاهد..... خلافاً لما أثبتته الحكم المطعون فيه فإنه - يفرض تردى الحكم فى هذا الخطأ - فإنه لا يمس جوهر الواقعة ولا أثر له فى منطقة أو نتيجة التى خلص إليها، لأن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس.

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها وأنها غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتضت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ولها أن تعول على أقواله فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ما دامت قد إطمأنت إليها ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فى الأوراق.

الطعن رقم ٣١٨٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٨٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٤

- لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها.

- إن اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم لا يعيب ذلك أن محكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداهما وفى عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يبيد إطراحه لها.

الطعن رقم ٣٢٠٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٣٩ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٤

حسب محكمة الموضوع أن تشكك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءته ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسيب وكان الثابت أن المحكمة بعد أن ألت بطررف الدعوى وأدلة الثبوت فيها قد أفصحت عن بطلان تفتيش المطعون ضده التى شهد شاهدا الإثبات أنه أسفر عن ضبط المخبر بفارغ غلبة الغياب وذلك لما ثبت لها من أن من قام بالتفتيش لم يلتزم

حده وجاوز غرضه - على النحو المتقدم بيانه - وإذا كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من بطلان التفتيش وبطلان الدليل المستمد منه فلا يقبل من الطاعة منعهاا المؤسس على أنه من المتصور عقلاً أن يتسع فارغ عليه القناب لإخفاء أسلحة تستخدم في الإعتداء " كشفرة حلاقة " ، وذلك لما هو مقرر من أنه لا يصح النعي على قضاء المحكمة بالبراءة بناء على إحتمال ترجيح لديها - بدعوى قيام إحتتمالات أخرى قد تصبح لدى غيرها - لأن ملاك الأمر كله إنما يرجع إلى وجدانها وما تطمئن هي إليه في تقدير الدليل ما دامت قد أقامت لقضاءها على أسباب سائفة.

الطعن رقم ٣٢٥٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٧

من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة متى إرسلت بصفحتها إليها.

الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٨

من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفي وحدها لحمله.

الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ٧/١/١٩٨٨

- لما كان ما يثيره الطاعن من بطلان إجراء التفتيش وقصور الحكم في الرد على الدفع ببطلانه مردوداً بأن الحكم قد بني قضاءه على ما إطمأن إليه من أدلة الثبوت التي قام عليها، ولم يعول على أى دليل من إجراء التفتيش هذا الذى لم يشر إليه في مدوناته، ومن ثم فقد إنحسر عنه الإلتزام بالرد عليه إستقلالاً.

- لما كان ما إستند إليه الحكم من إقرار الطاعن والمحكوم عليه الآخر من إتفاقيهما على قتل الجنى عليه وإعدادهما لذلك سلاحاً قاتلاً بطبيعته له سند بما ورد بمحضر جمع الإستدلالات المؤرخ..... السابق بيانه بالصحيفتين رقمي ٦، ٨ منه، فإنه لا تريب على الحكم إذ هو لم يفصح عن مصدر هذا الإقرار لأن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيغ أثره ما دام له أصل ثابت في الأوراق ويكون النعي عليه بالخطأ في الإسناد غير الصحيح.

الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٨

- إن المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذا نصت في فقرتها الأولى على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها " فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف، يجب إعتبار الجريمة التي تتمخض عنها الوصف أو التكيف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد إذ يعتبر الجاني

كان لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة، وذلك على خلاف حالة الصدد الحقيقي للجرائم المرتبطة بعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٢ ساقفة الذكر إذ لا أثر لإستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية إنما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها.

- إن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ليس مقصوراً على إستيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها أجنال الخاضع لإختصاصها الإقليمي كما هو ععد دولياً، بل أنه يمتد أيضاً إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك أجنال - على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ إلى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها لإشروط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح إلا للأشخاص والجهات التي ينها بيان حصص، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الإلزام والوجوب فضلاً عن حظره تسليم ما يصل إلى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لن يحمل عمله في عمله، وإجباؤه على مصلحة الجمارك في حالتي الجلب والتصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى تلك الجهة وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالإقليم الجمركي، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة، وكذلك شواطئ البحار الخيطة بالجمهورية، وخط قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحري من الخط الجمركي إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً في البحار الخيطة به، أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقاً لقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدّد بقرار منه، وهو ما ينادى إلى أن تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المتوط بها منحة، بعد جلباً مخفراً.

- إن النص في المادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه على أن " يعتبر تهرباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة " يدل على أنه إذا أنصب التهرب على بضائع ممنوعة تحققت الجريمة بمجرد إدخال هذه البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة للنظم المعمول بها بينما إشروط لتوافر الجريمة بالنسبة إلى غير المنوع من البضائع أن يكون إدخالها إلى البلاد أو إخراجها منها مصحوباً بطرق غير مشروعة.

- لما كانت المادة ٣٣ من القرار بقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن " يعاقب بالإعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه <- كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الرخيص المنصوص عليه في المادة ٣ " وكان الأصل، على مقتضى هذا النص وسائر أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان، أن الجواهر المخدرة هي من البضائع المنوعة، فإن مجرد إدخالها إلى البلاد قبل الحصول على الرخيص سالف الذكر يتحقق به الركن المادى المكون لكل من جرمي جلبها المؤتممة بالمادة ٣٣ آفة البيان وتهريبها المؤتممة بالمادة ١٢١ من قانون الجمارك المشار إليه، وهو ما يقتضى إعمال نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والاعتداد بحسب بالعقوبة ذات العقوبة الأشد - وهي جريمة جلب الجواهر المخدرة والحكم بالعقوبة المقررة لها بموجب المادة ٣٣ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى بموجب المادة ١٢٢ من قانون الجمارك المار ذكره - أصلية كانت أم تكميلية.

- لما كان الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهى اللغة العربية - ما لم يتصور على إحدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الإسماعنة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المهتم ذلك ويكون طلبه خاصاً لتقديرها، فإنه لا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة بعدد قد إسماعنت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الإنجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أمر متعلق بطرؤف التحقيق ومقتضياته خارج دائماً لتقدير من يباشره وإذا كان الطاعن لم يذهب فى وجه التمس إلى أن أقواله قد نقلت على غير حقيقتها نتيجة الإسماعنة بوسيطين وكان رد الحكم على دفع الطاعن فى هذا الخصوص كافياً ويستقيم به ما خلص إليه من إطراره، فإن منعى الطاعن عليه يكون غير سديد فضلاً عن أنه لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصلح سبباً للطعن على الحكم، إذ العبرة فى الأحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحاكمة.

- إن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من شأن محكمة الموضوع، فلا عليها إن هى إسمسلت بنقبتها فيها بالنسبة إلى منهم ولم تظمن إلى الأدلة ذاتها بالنسبة لهم آخر دون أن يمد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض.

- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد أثار أن إكراهها قد وقع عليه من ممالك الباغرة، وهو فى حقيقته دفع بامتناع المسئولية الجنائية لقيام حالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون العقوبات، وكان تقدير توافر حالة الضرورة من إطلاقات محكمة الموضوع، وكان الحكم قد نفى قيام هذه الحالة فى قوله : " وأما ما ذكره المتهم الأول من إكراه فإنه لو صح قوله فإن إكراه يكون

قد زال بوصوله إلى المياه المصرية وإتصاله بسلطات هيئة القتال وعدم إبلاغه السلطات بما يحمله من مادة مجرمة..... " وهو رد سديد وكاف في إطراح الدفع، فإن معنى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

— لما كان الطاعن لم يمسك أمام محكمة الموضوع — على ما هو ثابت بمحضر الجلسة — بأن تحريرات الشرطة لم تتناوله، فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة إساءتها عن الرد على دفاع لم يفره أمامها فضلاً عن أن الثالث بذلك المخضّر أن المدافع عن الطاعن قد أشار إلى أن التحريات لم تحدد دور الطاعن في الجريمة وهو ما ينطوي على التسليم بأنها قد تناولته.

— لما كان تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على جهة الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً لوجهه بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات الذي يكون قد أثر فيه، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع الذي ينعي على الحكم عدم الرد عليها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى، فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولاً.

— لما كان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها لها وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها، فإن معنى الطاعن على الحكم إغفاله الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه — وهي بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فأطرحتها — لا يكون له محل.

— لما كانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات إذ نصت في البند > ثانياً < على أن يعتبر فاعلاً في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فيأتي عملاً من الأعمال المكونة لها، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقاً لخط تنفيذها، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلاً مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقاً لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة العينة وأسهم فعلاً بدور في تنفيذها، وإذا كان مفاد ما أورده الحكم في بيان صورة الواقعة وأثبت في حق الطاعن عن أنه قد تلاقت إرادته والطاعن الأول على جلب الجواهر المخدرة وأن كلا منهما قد أسهم — تحقيقاً لهذا الغرض المشترك — بدور في تنفيذ هذه الجريمة على نحو ما بينه الحكم فإنه إذ دان الطاعن بوصفه فاعلاً أصلياً في جريمة جلب الجواهر المخدرة يكون قد اقترن بالصواب ويضحى النعي عليه في هذا المقام غير سديد.

- من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى أقرتها عليها - كما هو الحال في الدعوى - فإنه لا معقب عليها في ذلك لعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- لما كان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وكان ما أثبتته المحكمة من أن تفتيش الطاعن الأول لم يسفر عن ضبط أية نقود، لا يعارض مع ما نقله الحكم عنه من أن الطاعن قد عرض عليه عشرين ألف دولار مقابل عدم تخليه عن المخدر، خاصة أن لم يرد بالحكم أن الطاعن قد نقد الطاعن الأول بالفعل هذا المبلغ أو جزءاً منه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير مسند.

- لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره من قالة لفساد الحكم في الرد على الدفع الذي أبداه الطاعن الأول بطلان تحقيق النيابة العامة معه، فضلاً عن أنه قد سبق الرد على هذا الوجه بصدد أسباب الطعن المقدم من ذلك الطاعن.

- من المقرر أن محكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى إطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر.

- من المقرر أن المحكمة لا تلزم بحسب الأصل بأن تورّد من أقوال الشهود إلا ما تقوم عليه قضاؤها.

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بفسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان أوجه أخلها بما إقتضت به منها بل حسبها أن تورّد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأنّ لها أن تمول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها.

- لما كان تناقض الشاهد وتضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً مانعاً بما لا تناقض فيه، كما هو الحال في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن، يفرض صحته، يتمنض جديلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوالى متى قام الدليل على علم الجنائي بأن ما يجزّره أو يجزّره هو من الجواهر المخدرة، ولا حرج على القاضي في إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملاساتها على أى نحو يراه، وأن المعيرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بإقتناع القاضي وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه، فقد جعل القانون من سلطته بأن يأخذ بسأى دليل يرتاح إليه من أى مصدر شاء ما دام مطروحاً على بساط البحث في الجلسة، ولا يصح مصادره في شئ من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه.

- لما كان البين من سياق الحكم المطعون فيه أنه نقل عن الطاعن الأول وبعض المتهمين الآخرين أن أفراد طاقم القارب الذي نقل منه المخدر إلى السفينة كانوا مسلحين، فإن ما أورده الحكم - في موضع آخر منه - أن هؤلاء كانوا " ملثمين " لا يقدح في سلامته إذ هو مجرد خطأ مادي وزلة قلم لا تحصى.

- لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، تحول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكانت جرمنا جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين بهما - قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يصين معه - وفق صحيح القانون وعلى ما سلف بيانه - تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليهما بالعقوبة المقررة لجرمة الجلب باعتبارها الجرم ذات العقوبة الأشد، دون العقوبات المقررة لجرمة التهريب الجرمي، أصلية كانت أم تكميلية، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليهما بالإضافة إلى العقوبة الأصلية المقررة لجرمة الجلب. العقوبة التكميلية المقررة لجرمة التهريب الجرمي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية.

الطعن رقم ٣٢٢٥ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠

لما كان وقوع الحادث قد ثبت لدى المحكمة من أقوال المجني عليهم ومن المعاينة ومن تقرير المهندس الفني والتقارير الطبية ذلك أن الثابت من أقوال الشهود والمعاينة أن المتهم..... كان يقود سيارته بسرعة ولم يحتفظ بعدد مناسب بينه وبين السيارة التي تسبقه مما أدى إلى إصطدامه بالسيارة لهادة..... مما يتعين معه عقاب المتهم..... عن تهم القتل والإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر والتكول عن مساعدة المجني عليهم طبقاً لمواد الإتهام وعملاً بالمادتين ٤/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات وتوه المحكمة إلى أنه وإن كانت العقوبة الواجبة التطبيق هي الحبس وجوباً إلا أنه لما كان المتهم هو المستأنف وحده ولذلك لا يضار باستئنافه.

الطعن رقم ٣٤٦٤ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٤٩ بتاريخ ١٩٨٨/١/٣

من المقرر أن الخطأ في الإسناد لا ييب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عبادة المحكمة، فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن معاينة النيابة من أن الشقة السوادة بمحضر التحريات هي مصنع لمنتجات الجوت - ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطوقه أو في النتيجة التي إنتهى إليها والتي عول عليها فيها - على ما هو واضح من سياقه على أقوال

ضابط الواقعة، ما دام أنه أقام قضاءه بتبوت الجريمة وأطرح دفاع الطاعن على ما يعمل به، فإن النعمى على الحكم بالإستناد إلى غير الثابت في الأوراق يكون في غير محله.

الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٨

- لما كان الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، ولما كان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً.

- لما كان الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات على أن يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو غلبه بالتعديلات البدنية قد جعل التهديد بالقتل والتعذيب قسماً بمنزلة واحدة من جهة توافر موجب تشديد العقوبة وكان الحكم ولئن أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين ضرباً اجنسى عليه بالأيدى ولم يدلل على واقعة الضرب تلك بما يتجه من وجوه الأدلة، إلا أنه لم يسائل الطاعنين عنها، وكان الحكم قد خلص - على السياق المتقدم - إلى توافر ظرف التهديد بالقتل الموجب وحده لتعليق العقوبة، فإن مصلحة الطاعن الثاني من المنازعة في قيام واقعة ضرب اجنسى عليه تكون متعمدة، ويكون نية في هذا الخصوص غير مقبول.

الطعن رقم ٤٠٧٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨

- لما كان من المقرر أن قانون السلطة القضائية قد تضمن النص على أن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه وإختصاصاته المنصوص عليها في القوانين، ومقتضى ذلك أنه يملك في دائرة إختصاصه الأعلى كافة إختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته ويكون لرؤساء نيابة الإستئناف الذين يعملون مع المحامى العام الأول ما لهذا الأخير في أن يقوموا بأعمال النيابة في الإتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الإستئناف وهذا الإختصاص أساسه تفويض من المحامى العام الأول أو من يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل في حكم القروض، بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهى صريح، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا محل لتعيبه.

- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد إلتصت بمجديفة الإستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى

المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- لما كان من المقرر أن الخطأ في أسم المطلوب تفتيشه لا يطل التفتيش ما دام الشخص الذى حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى به، وإذ كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الضابطين..... وقد شهدا أمام المحكمة بما مفاده أن التحريات إنصبت على الطاعنين فمن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالخطأ في الإسناد في هذا الصدد. كما أن مجرد الخلاف في عنوان المسكن بين ما ورد ببطاقة الطاعن الأول العائلية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدي إلى عدم صحة تلك التحريات خاصة وقد أثبت الحكم المطعور فيه أن الطاعن المذكور قد قرر بالتحقيقات إنه يقيم بقرية..... على نحو ما ذهبت إليه التحريات وهو ما لا يجادل الطاعن في أن له أصل ثابت بالأوراق.

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه منها. ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سليم.

- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع الإعراس عن طلب الدفاع إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى، وإذ كانت المحكمة قد إنتهت بأسباب سائفة إلى أن الطاعن الأول هو المقصود بإذن التفتيش والمعنى به فإنه لا يجوز النعي على حكمها بالإخلال بحق الدفاع لعدم تحقيقها ما أثاره الدفاع من أن التحريات إنصبت على شخص آخر تزيل بسجن الزنازقي العمومي. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد إطمأت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة وإلتفتت عن طلب المعايمة لمكان الضبط وأطرحته بقالة أن الفرض منه هو مجرد التشكيك في صحة ما شهد به شهود الإثبات لا لنفي الواقعة ذاتها وإستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافياً وسائفاً لتبرير الإلتفات عن طلب المعايمة. لما شحكة الموضوع من أن ترفض هذا الطلب إذا لم تر فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الإثبات التي إلتفتت بها طبقاً للتصوير الذى أخذت به، وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة على النحو الذى رواه شهود الإثبات ما دامت قد بررت رفضها بأسباب سائفة.

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة مؤكراً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها المتهم لحملها على عدم الأخذ بها. وكانت المحكمة قد إطمأت إلى أقوال شهود الواقعة، وصحة تصويرهم لها فإن ما يثيره الطاعن الأول من منازعة في هذا التصوير يتحل في حقيقته إلى جدل موضوعى في أدلة الثبوت التى عولت عليها محكمة الموضوع وهو ما لا تسوغ إثارته أمام محكمة النقض.

- لما كان ما أثبت في دياجة الحكم - بشأن محل إقامة الطاعن الأول - لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي من كاتب الجلسة ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى، مما لا يؤثر في سلامة الحكم، لأن الخطأ في دياجة الحكم لا يعيبه إذ هو خارج عن مواضع إستدلالة، وكان رمى الحكم بالتناقض في هذا الخصوص لا وجه له طالما أن الحكم قد صحح هذا الخطأ المادي في صلبه، ذلك أن التناقض الذي ييطل الحكم هو من شأنه أن يجعل الدليل متهادماً متساقطاً لا يصلح أن يكون قوماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما يبرئ الحكم منه.

- لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يجمل في بيان أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما إستند إليه منها، وكان لا مانع في القانون من تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر تبينت صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله الحكم عن أقوال العقيد..... له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادته فلا ضمير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال المقدم..... إلى ما أورده من أقوال الشاهد السابق ما دام أن الطاعن لا يجادل من أن شهادة الثاني عن التحريات كانت نقلاً عن الأول متى تبينت المحكمة صحتها - كما هو الحال في الدعوى الراهنة ومن ثم ينحل التمس في هذا الصدد إلى جدل في تقديم الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

- لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل باقي كمية المخدر المسند إليه حيازته فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها. فضلاً عن أنه لا يثار في أن العينة التي حلت هي جزء من مجموع ما ضبط.

- لما كان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد سأل العميد.... عن سبب إختياره مقر فرق قوات أمن الشرقية مكاناً للتجمع ولوضع خطة الضبط بدلاً من الإجتماع بمقر مكتب مخدرات الشرقية فرفضت المحكمة توجيه هذا السؤال إلى الشاهد المذكور كما رفضت توجيه سؤال من المدافع إلى العقيد..... عن وصف مزرعة الدواجن الخاصة بالطاعن الأول الذي قرر الشاهد بأنه لم يمر بتفتيشها. لما كان ذلك، وكان من حق محكمة الموضوع رفض توجيه الأسئلة الموجهة من الدفاع عن التهم إلى أحد الشهود إذا تبين لها عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها إليه في ظهور الحقيقة. لما كان ذلك، وكان البين أن كلا السؤالين سأل في الذكر غير معلقين بظهور الحقيقة في الدعوى، إذ أن إختيار القوة لمكان تجمعها قبل الضبط هو أمر يتعلق بتنفيذ إذن التفتيش يختص به رجل الضبط القضائي المأذون له به ما دام لا يخرج في إجراءاته على القانون وإنه إذ قرر الشاهد بأنه لم يتم تفتيش مكان مأذون له بتفتيشه

فمن غير المتصور سؤاله عن وصف ذلك المكان، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع في هذا الصدد يكون في غير محله.

- لما كان من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير، وإذا كان الطاعن الأول لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة من بيانات دفتر أحوال قسم مكافحة مخدرات الشرقية فإن منعا في هذا الخصوص يكون غير مقبول.

- ليس في نصوص القانون ما يوجب على المحكمة أن ترصد بيانات دفتر الأحوال بمحضر الجلسة طالما أنه كان في مكتة الدفاع عن الطاعن الإطلاع عليه وإبداء ما يعن له من أوجه دفاع في شأنه، فإنه لا جدوى للطاعن في هذا الوجه من النعى بفرض خطأ المحكمة في إثبات بيانات دفتر الأحوال، وطالما لا يدعى أن هذا الخطأ - بفرض حصوله - كان له أثر في منطق الحكم واستدلاله على حيازته للمخدر المضبوط.

- من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجنائي حائزاً لمادة مخدرة أن يكون عمرزاً مادياً لها بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان اخبرز لها شخص غيره وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في إثبات حيازة الطاعن الثاني لمخدر الحشيش المضبوط في مسكنه إلى تحريات ضباط مكتب مكافحة المخدرات وأقوال العميد..... والمقدمان..... والنعي..... وتضمن إليها والتي حصلت مؤداها بأن الطاعن الثاني يحتفظ بمسكنه بمواد مخدرة لحساب الطاعن الأول وبناء على إذن التفتيش الصادر لهم قاموا بضيء كمية المخدرات المسند إلى الطاعن الثاني حيازتها بمسكنه ولما كان الطاعن لا يجادل في أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضباط الثلاثة وتحرياتهم التي إطمأن إليها وعول عليها في الإدانة له أصله الثابت لدى الأوراق، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافياً وسائفاً في التبدليل على نسبة المخدر المضبوط في مسكن الطاعن الثاني فإن النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال في هذا الخصوص ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض.

- من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يوجب عليه بطلانه قانوناً لأنه ليس شرطاً جوهرياً لصحته، ومن ثم فإن نعي الطاعن الثاني بعدم تواجده أثناء التفتيش يكون غير مفيد.

من المقرر أنه ليس في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضوع الدليل في الدعوى، ما دام له أصل فيها فلا وجه لما ينهه الطاعن على الحكم إغفاله تحديد مصدر شهادة الشاهد... ما دام لا ينزاع في أن لها أصلها في الأوراق.

- لما كانت المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين العيين للدور من إنعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على ألا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة إستئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة حسين الكوم الابتدائية، فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحاً وإذا كان الأصل إن الإجراءات التي يتطلبها القانون قد روعيت، وكان إدعاء الطاعن بانتفاء عنصر الاستعجال لا سند له، فإن ما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند من القانون.

- من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة محكمة النقض عليها.. وإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها وما يكفي بياناً لوجه إستدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا يمدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه.

- من المقرر أنه ليس في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضوع الدليل في الدعوى، ما دام له أصل فيها فلا وجه لما ينهه الطاعن على الحكم إغفاله تحديد مصدر شهادة الشاهد... ما دام لا ينزاع في أن لها أصلها في الأوراق.

- الأصل أنه ليس بلامم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملائمة والتوفيق وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاع الطاعن بشأن الإدعاء بوجود تعارض بين الدليلين القولي والفني ورد عليه بأن " المحكمة تظمن إلى أن التهم وإن كان قد أطلق عبارين نارين على المجنسى عليه..... إلا أنه لم يصب إلا من عيار واحد حسبما كشف عنه تقرير الصلة التشريحية " وهذا الذي رد به الحكم على قالة

التناقض بين الدليلين القوي والضعيف ويستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق لها معنيها الصحيح من أوراق الدعوى التي إطمأنت إليها عقيدة المحكمة.

- من المقرر أن عكسة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى إقتناعها هي وحدها ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد

- من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمه في صدره وإستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية.

- لما كانت نية القتل قد تنوثر أثر مشادة وقتية، فإنه لا محل للنعي على الحكم بقالة التناقض بين ما أثبتته من توافر نية القتل لدى الطاعن، وبين ما قاله في معرض نفيه لظرف سبق الإصرار من أن هذه النية قد نشأت لدى الطاعن أثر المشادة التي حدثت بينه وبين الجاني عليهم.

- لما كان الدفاع الشرعي عن النفس لا يميز القتل العمد إلا إذا بلغ فعل الإعتداء المبيح له درجة من الجسامية بحيث يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات التي أوردت حالات الدفاع الشرعي الذي يميز القتل العمد على سبيل الحصر - متى كان ذلك، وكان تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو إنشاؤها يتعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها.

- لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثر مناقشة مع فريق الجاني عليهم بادر بإطلاق النار عليهم دون أن ينسب لهم أي أفعال يتخوف أن تحدث الموت أو الجراح البالغة تستوجب الدفاع الشرعي عن النفس بالقتل العمد فتكون الواقعة - حسبما أثبتها الحكم لا ترشح لقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس. لما كان ذلك وكانت المشادة بين الطاعن وفريق الجاني عليهم التي أعقبها إطلاقه النار عليهم حسبما خلص إلى ذلك الحكم المطعون فيه - كانت بسبب منع الآخرين للطاعن من رى أرض النزاع وهو ما لا يقوم به أصلاً حق الدفاع الشرعي إذ ليس النزاع على الرى مما تصح المدافعة عنه قانوناً باستعمال القوة.

- لما كان إدعاء الطاعن بأن إطلاقه النار على فريق الجاني عليهم كان بقصد منع تعرض الآخرين له في حيازة أرض النزاع يفرض صحة لم يكن ليجب له القتل العمد دفاعاً عن المال لأن ذلك مقصور في حالات محددة أوردتها على سبيل الحصر المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات ليس من بينها التعرض للحيازة أو اغتصابها بالقوة، ومن ثم يكون ما إستطرد إليه الحكم المطعون فيه من نفي حيازة الطاعن لأرض النزاع أياً

كان وجه الرأى فيه ما هو إلا تريد غير لازم، وتكون النتيجة التي خلص إليها من رفض الدفع بالدفاع الشرعى مثقفة مع صحيح القانون ويضحى معنى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد فى غير محله.

- من المقرر أنه على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية الفصل فى التويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المرفوعة بطريق التبعية للدعوى الجنائية، وذلك عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن هو أغفل الفصل فيها، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية، للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهى قاعدة واجبة الإعمال أمام احكام الجنائية تخلص قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات، ويضحى معنى الطاعن فى هذا الخصوص غير سليم.

- لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يوجب عليه عدم قبول عرض النيابة، ذلك لأن الشارح إنما أراد بتحديده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتسجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً، وعلى أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفه الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده.

- لما كان بين من الإطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان بها المحكوم عليه بالإعدام، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة لها معيتها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها على ما سلف بيانه فى معرض التصدى لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن، كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقاً للقانون وإعمالاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٩ من إستطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة، وقد خلا الحكم من عيوب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله، وصدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم

عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات فيتعين لذلك قبول عرض النيابة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه.

الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٢ بتاريخ ١٩٨٨/١/٧

لما كان البين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن الطاعن أنكر التهمة أمام غرفة المشورة بجلسته..... ودفع بأن إعتاؤه كان وليد إكراه وقع عليه كما تبين من الإطلاع على تقرير دار الإستشفاء للصحة النفسية أنه لدى مناقشة مدير الدار للطاعن ذكر الأخير أن إعتاؤه بارتكاب الحادث كان وليد إكراه وقع عليه من رجال الشرطة. لما كان ذلك وكان هذا الدفع بأن إعتاؤه الطاعن كان وليد إكراه مطروحاً على المحكمة وقد إستند الحكم - ضمن ما إستند إليه - في إدانة الطاعن إلى إعتاؤه بالتحقيقات دون أن يعرض لما قرره من دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكر ما أسند إليه من إتهام في مرحلة المحاكمة وهو ما يجب الحكم بالقصور بما يظله. ذلك أن الإعتاؤه الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادفاً - إذا صدر إثر إكراه أو تهديد كأنناً ما كان قسراً هذا التهديد أو ذلك الإكراه.

الطعن رقم ٤٢٢٤ لسنة ٥٧ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٧

- لما كان ما أورده الحكم في المساق المتقدم من قيام الطاعن بمرض رشوة لم تقبل منه على إثبات من الموظفين مقابل العمل على تنفيذ الحكم السالف تتوالى به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً عقوبات التي دانه الحكم بها، فإن منعه على الحكم بالقصور في هذا الخصوص لا يكون له وجه، فضلاً عن إنضاء جدوى هذا النعي ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة الإرتشاء المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي أثبتها الحكم في حقه.

- من المقرر أنه لا يجب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لا يوردها الحكم ذلك بأن محكمة الموضوع في سبيل تكوير عقيدتها أن تعتمد على ما تضمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداه، وكان البين من أسباب الطعن ذاتها أن الخلاف في أقوال الشهود المشار إليهم بها إنما يتعلق ببعض التفاصيل الثانوية بما لا يؤثر في الوقائع الجوهرية التي إستند إليها الحكم من هذه الأقوال فإنه لا ضير على الحكم من الإحالة في بيان أقوال شاهدين منهم إلى ما أورده من أقوال الشاهدين الآخرين.

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤

- إن القانون لم يجعل لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقاً خاصاً.
- لما كانت المحكمة فى قضائها قد أعملت أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات بما يتفق وصحيح القانون وأوقعت على الطاعن عقوبة واحدة مقررة لأى من الجريمتين. ويضحي من ثم منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سليم.

الطعن رقم ٤٣٤٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣

لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نصت فى فقرتها الثانية على أن يكون للنيابة العامة سلطات قاضى التحقيق فى تحقيق الجنايات التى تخص بها محكمة أمن الدولة العليا ومنها حماية الرشوة، وكان تعيب إجراء مد الحبس لا أثر له على سلامة الحكم الصادر فى موضوع الدعوى، فإن ما يتوهم الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مبدد.

الطعن رقم ٤٥٦٧ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠

من المقرر أن تناقض فى أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من أقوالهم إستخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - ومن ثم يضحى منعى الطاعن فى هذا الشأن غير مبدد.

الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠

لما كان لا يجدى الطاعن التنازع فى سلامة ما أورده الحكم من خلوص الأوراق من صدور الطلب الكتابى بتحريرك الدعوى من رئيس المأمورية، ما دامت المحكمة قد لفت عن المطعون ضدها حيازتها للكحول وأفصحت عن شكوكها فى صحة ما أسند إليها من استعمال أدوات وأجهزة تقطيره، وكان خطأ الحكم فى ذلك - بفرض وجوده - لا يتعلق بجوهر الأسباب التى بنى الحكم قضاء عليها، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير منتج.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

لما كان القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول الخامين أمام محكمة النقض بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض وإذ صدر القرار فى ظل العمل بقانون انخاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن إجراءات الطعن فيه تنحصر للقواعد الإجرائية فى هذا القانون إعمالاً للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات.

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٨٨

إن المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بالرد على كل دليل من أدلة البتة لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة والتعويض.

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ٤/١٤/١٩٨٨

- من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جرمي التقليد والتزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

- لما كانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في الإدانة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من مقارفة الطاعن للجريمتين اللتين دين بهما ومن ثم فلا محل لما يثوره الطاعن من قصور الحكم في التدليل على توافر أركان الجريمتين في حقه لأنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها.

- الأصل في المحاكمات الجنائية هو إقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه، فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قبله القانون بدليل معين ينص عليه.

- إن القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى.

- الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه مناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتهية في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه.

- من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جرمي التقليد والتزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

- إن القصد الجنائي في جرائم التزوير من المسائل المتعلقة بواقع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها، وليس بالازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

- لما كان لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية - شأن المحررات الخاصة بالشركات المملوكة للدولة لشأنها - أن تصدر فعلاً من الموظف بتحرير الورقة، بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو لم تزيل بتوقيع، وكان من المقرر أيضاً أن الضرر في تزوير المحررات الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها.

- لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام تغير الحقيقة في الحالتين يجوز أن يتخدد به بعض الناس.

- لما كانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في الإدانة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من عقوبة الطاعن للرجوعين اللتين دين بهما ومن ثم فلا محل لما يشتره الطاعن من قصور الحكم في التدليل على توافر أركان الجريمة في حقه لأنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

- لما كان ما انتهى إليه الحكم من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التي لها أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي لا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه ما دام إستخلاصها سائغاً. لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع لا تلزم ببيان سبب إضرابها عن أقوال شهود النفي وكان ما ساقه الطاعن في شأن إضراب المحكمة لأقوال شاهد النفي لا يعدو الجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وبلغ إطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض.

- لما كان إقرار الطاعن بتسليم المحرر لشخص آخر مع تنصله من تزويره وإن كان لا يعد اعترافاً بجرمى التزوير والتقليد إلا أنه تضمن في ذاته إقرار بتسليم المحرر المزور للمتهم الآخر الذي قضى بهرائه فإن خطأ المحكمة في تسمية هذا الإقرار اعترافاً لا يقدح في سلامة الحكم طالما تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف وهو الإكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع الشهود.

- من المقرر أنه لا يجب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقته فإنه لا يجدي الطاعن ما يشتره بفرض صحته - من خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير المضاهاة من أن أرقام الموتر والشاسيه مزورة حالة أن التقرير خلا من الإشارة إليها ما دام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثره في منطقته ولا في النتيجة التي إنتهى إليها.

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٣٧٢ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٥

- من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إستاند التهمة إلى التهمة لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصورة.

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنترم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها رجحت دفاع التهم أو داخلتها الرية والشك في عناصر الإثبات، ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المظعون ضدهما. لما كان ذلك، وكان الواضح من الحكم المظعون فيه - فيما أورده من أسباب. واعتقه من أسباب الحكم المستأنف - أنه أورد واقعة الدعوى على نحو يبين أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي ثم أفصحت - من بعد - عن عدم إطمئنتها إلى أدلة الثبوت للأسباب السائفة التي أوردتها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلصت إليها هذا إلى أن الواضح من الحكم أن المحكمة قضت ببراءة المظعون ضدهما لأنها لم تطمئن إلى صحة التصوير الذي قال به رجال الجمارك بعد أن ثبت لديها إنفاء القصد الجنائي لدى المظعون ضده الأول ووقوف دور المظعون ضده الثاني وهو الذي يعمل حالاً - عند حد حل حقائق المظعون ضده الأول لقاء أجر ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المظعون فيه من أنه لم يحص أدلة الثبوت ولم يستظهر دور المظعون ضده الثاني لا يكون له محل ويعود الطعن - في حقيقته - جديلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض هذا إلى أنه لا يقبل الجدل في سلطة المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كما إطمأنت إليها.

الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/١

- إن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو إبتائه على الظن أو إغفاله جلة.

- من المقرر أنه لا يجب الحكم بخطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.
- لا يجب الحكم ولا ينال من سلامته ما استورد إليه تزييداً من أن تحريات الشرطة عن الحادث لا تخرج عن مضمون ما أدلى به شهود الإثبات بالتحقيقات، إذ أن الحكم لم يكن بحاجة إلى هذا الاستيراد في مجال الاستدلال مادام أنه أقام قضاء بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزييد إليه في منطقته أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

- بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل المجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والزعم في حق الطاعنين كي يستقيم قضاؤه عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومن ثم فلا مصلحة للطاعنين فيما يعنيه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإتلاف العمدى الأخرى مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعنين عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانتهما بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل المجنى عليه الأول.

- لما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه وإستخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية، وكان الحكم قد إستظهر نية القتل في حق الطاعنين بقوله ".....". وقد توافرت نية القتل قبل المتهمين المائلين من إستعمالهم أسلحة نارية مشحونة ذات - سرعة عالية فأكّدت بطبيعتها وتصويبها إلى مواضع قاتلة بالمجنى عليهم وإطلاق العديد من الأعبرة النارية عليهم قاصدين من ذلك إزهاق أرواحهم فأصابهم العديد منها بمواضع مختلفة برءوسهم وصدرهم وبطنهم وأطرافهم ولم يتركهم المتهمون إلا وهم جثث هامدة فمنهم من قضى نحبه ومنهم من لم يقض لأسباب لا تدخل لإرادة المتهمين فيها هي مداركتهم بالعلاج فشككت بذلك رغبة المتهمين في التخلص من المجنى عليهم والدافع إلى ذلك وجود علاقات نارية سابقة، وكل هذه الظروف المحيطة بالدعوى وتلك الأمارات والمظاهر الخارجية التي أتتها المتهمون تتم عما ضمروه في نفوسهم من إتواء إزهاق روح المجنى عليهم " وإذ كان هذا الذي إستخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو إستخلاص مانع وكاف في التبدليل على ثبوت توافر نية القتل لدى الطاعنين فإن منعهما في هذا الشأن يكون على غير أساس.

- إن الباعث على إرتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو إجمالاً فيه أو إبتائه على الظن أو إغفاله جملة.

- من المكرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الإسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها.

- من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتضت به بل حسبها أن توردها منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداها، وكان يبين مما أورده الطاعنان في أسباب طعنهما أنها متفقة في جملتها مع ما إستند إليه الحكم منها، فلا حيز على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهدين..... و..... إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول، ولا يؤثر فيه أن يكون

الشاهد الثالث قد أضاف تحديداً لبعض أوصاف الطاعنين وملابسهم أو أن الشاهد الأول لم يقرر بوجود الطفلين أو أحدهما بالسيارة أو لم يقرر بذلك الشاهد الثاني أو أن الشاهد الثالث سمع حواراً بين الطاعنين يفيد الإجهاز على الجنى عليهم - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما إتفقوا بشأن أنه لم يستند فى قضائه إلى ما زاد فيه الشاهد الثالث من أقوال.

- حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عذاه دون أن يعد هذا تناقضاً فى حكمها.

- لا يعيب الحكم ولا ينال من سلامته ما يستطرد إليه تريد، من أن تحريات الشرطة عن الحادث لا تخرج عن مضمون ما أدلى به شهود الإثبات بالتحقيقات، إذ أن الحكم لم يكن بحاجة إلى هذا الإستطراد فى مجال الإستدلال مادام أنه ألام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تريد إليه فى منطقته أو فى النتيجة التى إنتهى إليها.

- من المقرر أن الحكم إذ إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات الجنى عليه سالف الذكر التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور فى هذا الصدد.

- بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل الجنى عليه الأول مع سبق الإصرار والوصد فى حق الطاعنين كى يستقيم قضاءه عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة، ومن لم فلا مصلحة للطاعنين فيما ينصاه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والإتلاف العمدى الأخرى مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعنين عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التى دانتهما بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل الجنى عليه الأول.

- من المقرر أنه يكفى لتخليط العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يعبت الحكم إستقلال الجريمة المقررة عن جنائية القتل وغيرها ولقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنائيتان قد ارتكبتا فى وقت واحد أو فى فترة قصيرة من الزمن، وتلغيز ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع، فمتى قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه فلا يجوز إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة الموضوع.

- لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين تدخل فى الحدود المقررة لأى من جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الإقوان فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من تخلف هذا الظرف.

- من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من إعراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها شأنه فى ذلك

شأن سائر الأدلة، فلها الأخذ بما تظمن منها والإلتفات عما عداه، كما أن هذه المطاعن لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل المستمد من تقرير الخير مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض.

- لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين طلبا إستعاء الطبيب الشرعى لمناقشة أو نذب غير آخر في الدعوى، فلمس لهما من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها لزوماً لإجرائه بما تنحسر معه عن الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

- لما كانت المحكمة قد عرضت لما ساقه الطاعنان من دفاع مؤداه أن الجنى عليهم لم يقتلوا أو يصابوا حيث وجدت جثثهم بدليل خلو المعانة من وجود دماء في مكانها مما يهتد أحوال شهود الإلبات وأطرحته في قولها " أما المنازعة في مكان وقوع الحادث بدعوى عدم وجود آثار دماء بمكان وقوف السيارة وعدم كفاية العثور على ثلاثة وعشرين طلقة فارغة بمكان الحادث تدليلاً على وقوعه فيه فإنها منازعة لا تنطق ومنطق الأمور ولا سند لها من الأوراق إذ ثبت بمعانة الشرطة تحديد مكان السيارة بدقة بموقع الحادث فوق كوبرى جنابية القصر بالطريق الزراعى المنفرع جزء منه إلى - الشعابنة وآخر إلى الصياد والرحمانية وإتجاه السيارة للناحية القبلىة، كما ثبت بمعانة النيابة للسيارة وجود آثار دماء غزيرة بالمقعد الخلفى وعلى الباب الخلفى وهو ما يعنى مع طبيعة الحادث وسقوط القتلى والمصابين داخل السيارة ولا يعقل أن تملأ دماؤهم المهتردة قواعد كراسى السيارة ثم تسيل إلى خارجها تاركة أثراً بمكان وقوفها، أما الطلقات الفارغة التى عثر عليها بمكان الحادث وعددها ثلاثة وعشرين فهى كافية لإرتكاب الحادث وفق تصوير شهود الإلبات وإحداث إصابات الجنى عليهم التى لا تصدى فى مجموعها مجموع تلك الطلقات " . وهو قول يسوغ به إطراح دفاع الطاعنين فى هذا الشأن، هذا إلى أنه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت الساتفة التى أوردتها المحكمة ومن بينها أقوال الشهود التى إطمأنت إليها المحكمة.

- لما كان النعى بالثبوت الحكم عن دفاع الطاعنين بعدم إرتكابهما الجريمة وأن مرتكبها أشخاصاً آخرين مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التى أوردتها المحكمة.

- بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما إستخلصه من وقوع الجرائم المسندة إلى الطاعنين ولا عليه أن يتعقبهما فى كل جزئية من جزئيات دفاعهما لأن مفاد إلتفاتة عنها أنه أطرحها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً

موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

- للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث.

- لما كان النعي على الحكم إستاده إلى تقرير صلة تشريعية بصفة أحد الأطباء من غير الأطباء الشرعيين لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة، ومن ثم فإنه لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم.

- من المقرر أن محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الإستدلالات ما دامت مطروحة للبحث أمامها، فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جنابة فتحقق بذلك ما يشترطه القانون في مواد الجنابات من إيجاب تحقيقها قبل المحاكمة إن هي أخذت بتقرير طبيب قام بالتشريح ولو لم يكن طبيباً شرعياً بحسبانه ورقة من أوراق الإستدلال في الدعوى المقدمة لها وعصراً من عناصرها ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة، ولا عليها - من بعد - إن هي لم تعرض في حكمها للدفاع الطاعنين في هذا الشأن ما دام أنه دفاع ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

إن ما يخره الطاعن في شأن إجراءات المضاهاة لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم.

الطعن رقم ٥٩٤ لسنة ٥٨ مكتب قضى ٣٩ صفحة رقم ٦٢٧ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨

- لما كان عدم تحديث الحكم صراحة وعلى إستقلال عن علم الطاعن بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها لا يعيبه ما دامت الوقائع كما أثبتها تفيد توالف هذا العلم لديه. ولما كان فيما أورده الحكم من حضور الطاعن اللقاءات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الأوراق المالية المقلدة للبيع ضمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سليم.

- إن البيان المعلن عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه إقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإقتناع. فإن تريد الحكم فيما أورده بمذونات من تقارير بقره أن الطاعن تحقق من وجود ما يقابل العملة المقلدة من العملة الصحيحة مع المرشد السري، وايضاً ما قاله من أن آلة التزييم المضبوطة صالحة للإستعمال ويمكن أن تستخدم في التزييم، وهو خارج عن سياق تدليله على ثبوت تهمة حيازة العملة المقلدة والشروع في ترويجها مع علمه بذلك لا يس منطقه أو النتيجة التي إنتهى إليها ما دام قد أقام قضاءه على أسباب كافية بداتها لحمله.

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

من المقرر أن الخطأ في الإسناد هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها وكان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم إذ نسب للطاعن أنه هو الذي حدد للمبلغه موعد اللقاء بالمقهى على خلاف ما جاء بالتسجيلات الصوتية من أنها هي التي حددت الموعد، فإنه يفرض صحته غير ذي بال في جوهر الواقعة التي اعتنتها المحكمة ولم يكن له أثر في منطقه وسلامة إستدلاله، على مقارفة الطاعن للجريمة التي دانه بها، ومن ثم تضحي دعوى الخطأ في الإسناد غير مقبولة.

الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧

لما كان تناقض أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد إستخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سافهاً بما لا تناقض فيه - كما هي الحال في الدعوى - فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة شاهدي الإثبات على النحو الذي ذهب إليه في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة. القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٣٨٨٨ لسنة ٥٨ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١١

- لما كان الحكم المطعون فيه لم يسند إلى الطاعنين إحراز السلاح المضبوط، وإنما أسند إلى كل منهما إحراز السلاح الناري والذخيرة التي إستعملها في الحادث وإعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من أن إصابات الجاني عليهما حدثت من أعيرة نارية معمرة بمقلولات مفرد مما يلزم عنه إحراز كل منهما للسلاح الناري الذي أحدثت تلك الإصابات والذخيرة، ولم يعرض الحكم للسلاح المضبوط إلا بصدد القضاء بمصادره، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور والفساد في الإستدلال لعدم التعرض إلى ما ثبت من تقرير فحص السلاح المضبوط من أنه غير صالح للإستعمال يكون في غير محله ذلك أن الحكم بعد أن أثبت تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقرون بجانب شروع في قتل في حق

الطاعتين وأنها حصلت من مقنونات نارية خلص إلى ثبوت تهمتي إحراز السلاح والذخيرة في حقهما إستنتاجاً من أن إصابات الجنى عليهما والتي أودت بحياتهما نتجت من مقنونات نارية أطلقها الطاعتان من بندقيتهما وهو إستنتاج لازم في منطق العقل. كما لا يقدح في سلامة الحكم إغفاله التحدث عن السلاح المضبوط وما جاء في شأنه بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذي أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الإستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

— لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد أوجبت عند تأجيل نظر القضية لأسباب جدية أن يكون التأجيل ليوم معين سواء في ذلك الدور أو في دور مقرر، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الأحكام التنظيمية التي لا يترتب بطلان على مخالفتها فضلاً عن أن معنى الطاعتين بطلان قرار المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لدور مقرر غير معين مع استمرار حبس المتهمين إنما ينطوي على تعيب للإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم.

— من المقرر أنه لا عبرة بما إشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة بما إستخلصته من التحقيقات.

— من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على ألوالم مهمما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإحصارات التي ساقها الدفاع حملها على عدم الأخذ بها.

— من المقرر أن تأخر الشاهد في أداء شهادته أو قرائبه للمعنى عليه لا يمنع المحكمة من الأخذ بالقواله ما دامت قد إطمأنت إليها، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع، وكل جدل يخبره الطاعتان في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا على الحكم إذ إنشئت عن الرد عليه ويكون النعى على الحكم في هذا الشأن في غير محله.

— من المقرر أنه ليس بلامر أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل القننى في كل جزئية بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القننى تناقضاً يستعصى على الملامة والولفوق.

— من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على إستقلال طائلاً أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة.

- من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى، إذ المرجح في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها وإطمأنت إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتحويل عليها.

- من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جزئية منها وبيان العلة فيما إعتزحت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة البوث ما دام لقضائها وجه مقبول.

- لما كان الحكم المطعون فيه لم يسند إلى الطاعنين إحراز السلاح المضبوط، وإنما أسند إلى كل منهما إحراز السلاح الناري والذخيرة التي إستعملها في الحادث واعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريعية من أن إصابات الجنى عليهما حدثت من أعيرة نارية مغمرة بمقذوفات مفرد مما يلزم عنه إحراز كل منهما للسلاح الناري الذي أحدث تلك الإصابات والذخيرة، ولم يعرض الحكم للسلاح المضبوط إلا بصدد القضاء بمصادرته، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال لعدم التعرض إلى ما ثبت من تقرير فحص السلاح المضبوط من أنه غير صالح للإستعمال يكون في غير محله ذلك أن الحكم بعد أن أثبت تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقرون بمحائب شروع في قتل في حق الطاعنين وأنها حصلت من مقذوفات نارية خلص إلى ثبوت تهمة إحراز السلاح والذخيرة في حقهما إستنتاجاً من أن إصابات الجنى عليهما والتي أودت بحياتهما نتجت من مقذوفات نارية أطلقها الطاعنان من بندقيتهما وهو إستنتاج لازم في منطق العقل. كما لا يقدح في سلامة الحكم إغفاله التحدث عن السلاح المضبوط وما جاء في شأنه بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذي أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها.

- من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الإستنتاج وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الظرف وكشف توافره وساق لإثباته من الدلائل والقرائن ما يكفي لتحقيقه طبقاً للقانون.

- لما كان الحكم قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق إصرار فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولاً.

- من المقرر أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستغداً من أدلة البتوت التي أوردتها المحكمة.

- لما كان ما حصله الحكم من أدلة البتوت له أصله الثابت بالأوراق فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لإستاده في قضائه إلى قائمة أدلة البتوت دون الرجوع إلى التحقيقات لا يكون مقبولاً.

الطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٦

- من المقرر أن ركن القوة في جناية الواقعة بتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا الجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل للقوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في الجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شغلها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه.

- لما كان تناقض أقوال الجنى عليها في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من أقوالها إستغلاماً سائلاً لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوة المطروحة فإن ما يجزئه الطاعن بشأن أقوال الجنى عليها يكون غير قويم.

الطعن رقم ٤٢١٤ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١١٦٧ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

- لما كان الحكم المطعون فيه عرض لأدلة الدعوى التي إستند إليها في قضائه، وحصل إعراف الطاعن الأول بما مؤداه أن الجنى عليه - في الدعوى الماثلة - قتل شقيقه..... بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٤ وبعد الإفراج عنه من عبسه إحتياطياً دأب على إثارته وإستفزازه، مما أثار حفيظته وقرر الإنقام منه وأعد لذلك الغرض البندقية المضبوطة. وفي طريق عودة الجنى عليه من حقله أطلق عليه عياراً نارياً لم يصبه فتبعه بإطلاق الأعيرة النارية حتى بلغ مقصده وقتله أخذاً بنار شقيقه، ثم بين أقوال الشاهدين ما يحصله أن لدى عودتهما من الحقل صاحبه الجنى عليه يوم الحادث وعنديلوغهما حظيرة المتهم الثاني المحكوم عليه غيابياً - والذي كان يجلس على بابها خرج الطاعنان وكان الأول منهما يحمل بندقية آلية > المضبوطة على ذمة القضية - وأطلق على الجنى عليه عياراً نارياً لم يصبه فلذا الجنى عليه بالحرب إلا أن الطاعن الأول تبعه بالعدو خلفه ومعه الطاعن الثاني والمتهم الآخر، وحقق به وأصابه بعدة طلقات أجهزت عليه. وحصل شهادة رئيس مباحث المركز بما مؤداه أن تحريات السرية دلت على المتهمين قتلوا الجنى عليه نأراً لقتل شقيق المتهمين الأول والثاني. وعلى النحو الذي شهد به الشاهد الأول.. كما أورد الحكم مضمون تقرير الصفة التشريعية وتقرير فحص السلاح. والذي جاء به أن وفاة الجنى عليه تعزى إلى الإصابات النارية الموصوفة بجثته في وقت يعاصر تاريخ الحادث ومن الممكن حدوثها باستعمال مثل البندقية المضبوطة

والطلاقات على النحو الوارد بمذكرة النيابة. وإذ كانت هذه الأدلة فى مجموعها كافية لأن تؤدى إلى ما رتبته المحكم عليها ومنتهج فى إكمال إقتناع المحكمة فإن هذا بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه وتتجسر به عن الحكم دعوى الفساد فى الإستدلال.

- إن المحكمة غير ملزمة بالتحديث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها.

الطعن رقم ٥٨٢ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١١٨٥ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١

من المقرر أن الأحكام لا تنلزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما إقتضت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد إطمأنت إليها، وكان تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد إستخلصت الحقيقة من تلك الأقوال إستخلاصاً سائفاً بما لا يتناقض فيه - وهو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن معنى الطاعن فى شأن التعويل على أقوال المجنى عليه لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز معادرتها فيه لدى محكمة النقض.

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤

- من المقرر أن تطابق أقوال شهود ومضمون الدليل الفنى فى كل جزئية فيه ليس بلام، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وإذ حصل الحكم أقوال شاهدى الإثبات فيما سلف بيانه، وكان من بين ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجنى عليه تعزى إلى إصابة طعنية بصدوره لما أحدثته من تمزق بعضلة القلب وتزيف داخلي، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهدين وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية له معينه الصحيح من الأوراق، فإن ما أورده الحكم من دليل قولى لا يتناقض مع ما نقله عن الدليل الفنى، بل يتلاءم مع، ويكون الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولى والفنى.

- إن البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه أنه أسند إلى الطاعن على سبيل الإنفراد أنه ضرب المجنى عليه بملجدة أحدثت إصابة بصدوره التى أودت بحياته دون أن يسند إليه إحداهن أية إصابات أخرى لم يكن لها دخل فى إحداهن الوفاة وإستظهر قالة شاهدى الإثبات بما يطق وصحة هذا الإستناد وذلك التقرير ونقل عن التقرير الطبى أن الوفاة حدثت من تلك الإصابة وحدها وإنما تحدث من جسم صلب ذو حافة حادة كمطواة، ولقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد إنصب على إصابة عينها نسب

إلى المتهم إحدائها وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها وإطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يقطن لها.

*** الموضوع الفرعى : تسبیب الأحكم - تسبیب كاه :**

الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢١
متى كان دفاع المتهم مقصوراً على مناقشة أدلة البتوت فى الدعوى فإنه يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من إدانته إستناداً إلى الأدلة التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٩
يكفى لسلامة الحكم أن يثبت أو كان الجريمة وبين الأدلة على وقوعها من المتهم، وليس عليه أن يتحدث عن الأدلة التى سالها فى سبيل التدليل على براءته وهى مجرد أقوال شهود يريد المتهم لها معنى لم تر المحكمة مسابرة فيه فأطرحها أخذاً بالأدلة القائمة فى الدعوى.

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٧
ما دامت المحكمة قد تحدثت عن نية القتل إستقلالاً فى حق كل من المتهمين مستظهرة أن كلا منهم حين أطلق العيار على الجنى عليه كان يقصد من ذلك إزهاق روحه فهذا يكفى لسلامة الحكم فى هذا الخصوص. ثم إذا هى قد أقامت الدليل على أن الجنى عليه لم يسقط إلا على أثر العيار الثانى الذى أطلق عليه من أحد المتهمين، وأخذت المتهمين بالقدر المتيقن لمبايعتهما على الشروع فى القتل دون اعتبار للإصابة التى وقعت وسبب القتل، فإنها لا تكون قد أعطت.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٢٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٦
ما دام الدفاع مقصوراً على مناقشة أدلة البتوت فإن الرد عليه يكون مستفاداً حتماً من إدانة المتهم إستناداً إلى الأدلة التى أوردها الحكم.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٠٩ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٨
يكفى لسلامة الحكم أن يثبت أو كان الجريمة وبين الأدلة على وقوعها من المتهم، وليس من الواجب على المحكمة وهى تتحرى الواقع فى الدعوى أن تتبع الدفاع فى كل شبهة يقيهاها أو إستنتاج يستتبعه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليها شبهة وإستنتاجا.

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٣ بتاريخ ١٠/٩/١٩٥٠

متى كان الرد على الدفاع مسفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة البتوت التى أوردتها المحكمة فلا وجه للنعى على الحكم بأنه لم يرد على مثل هذا الدفاع رداً صريحاً.

الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٠

متى كان الحكم ليس فيه ما يعيبه من ناحية الأسباب التى بنى عليها وإنتهى منها إلى إدانة المتهم فلا يضره أن تكون الأسباب التى إعتد عليها فى إدانة المتهم فى التزوير متفقة مع تلك التى إعتد عليها القاضى المدنى فى رد الورقة المزورة وبطلانها.

الطعن رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٠

متى كان الحكم الذى أدان المتهم فى الإصابة الخطأ قد ذكر فيما ذكره عن واقعة الدعوى أن المتهم أخطأ فى عدم إطلاق آلة التنبية فى حين أن الضباب كان منتشر مما كان يصنع معه أن يتحذر ويتخذ الحيلة وعصوباً أنه رأى الجنى عليه على بعد عشرة أمتار منه فكان لزاماً عليه أن ينبه ويهدئ من سيره، فإنه يكون قد بين ركن الخطأ ببياناً كافياً. أما رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى أصاب الجنى عليه فيكفى لتوافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر، ومتى كان ما أوردته المحكمة من أدلة على ذلك من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليها، فذلك يتضمن بذاته الرد على أسباب البراءة التى أخذت بها محكمة الدرجة الأولى.

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠

ليس بواجب على المحكمة أن تتعقب بالرد جميع ما يقوله المتهم من الدفاع الموضوعى وحسبها أن تثبت عليه التهمة التى أدانته فيها بأدلة سائقة، مما مفاده أنها لم تأخذ بدفاعه. ومتى كان الحكم قد أورد الأدلة المثبتة للتهمة على المتهم فكل جدل يثيره فى هذا الصدد لدى محكمة النقض لا يكون له محل.

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٠

متى كان الحكم الإستئنافى قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى إستخلصت المحكمة منها ثبوت الجريمة قبل المتهم وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها - فهذا يكفى للرد على أدلة البراءة التى أوردتها المحكمة الابتدائية.

الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٢

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين [سائقى سيارتين] فى قتل الجنى عليه خطأ، فأنلته فى حكمها بناء على ما أوردته من أدلة - بوقوع الخطأ من كل منهما، فذلك منها معناه بالبداهة أن الخطأ المسند إلى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة فى حصول الحادث، ولا يقبل الطعن فى هذا الحكم بمقولة إنه لم يبين أى الخطأين كان السبب فى وقوع الحادث.

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٢

إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل فقال إنها مستفادة من استعمال المتهم فى عدوانه على الجنى عليه آلة حادة وطلعه إياه بها عدة طلعات فى مواضع عدة من جسمه وإحداها وهى إصابة البطن تنحصر فى مقتل وعطيرة، فهذا القول من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه، ولا يكون بالحكم قصور فى بيان توافر هذه النية.

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣٠

ليس على المحكمة أن تعقب الدفاع فى كل شبهة يقيمها أو إستنتاج يستنتج من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة وإستنتاجاً إستنتاجاً، بل يكفى أن تؤكد فى حكمها أن أركان الجريمة عن فعل وقصد جنائى قد وقعاً من المتهم وأن تبين الأدلة التى قامت لديها فجعلتها تحصد ذلك وتقول به، لأن ذلك يفيد حتماً أنها وجدت الشبهة أو الإستنتاجات التى ألقاها الدفاع غير جديرة بالرد عليها.

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٥١/١١/٧

ما دامت المحكمة قد عرضت فى حكمها للتقرير الطبى الشرعى عن الحادث وما ورد فيه عن إصابات القتل والمتهم ومدى علاقة إصابة المتهم بحادث القتل، ثم ناقشت التقرير الطبى الإستشارى فى خصوص ما تمسك به المتهم فى صدد إصابته ورددت عليه رداً سائفاً فلا يؤثر فى سلامة حكمها أنها لم تتعرض لباقى ما ورد بالتقرير الإستشارى ما دام المتهم لم يتمسك به فى طلب صريح جازم. على أن إستناد المحكمة إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعى - وهو مؤد إلى النتيجة التى إنتهت إليها - فيه ما يفيد أنها إطمأنت إليه كدليل على إدانة المتهم، وهذا من ملطتها وحدها.

الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١٢

مضى كان حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر فى المعارضة والذى أبده الحكم المطعون فيه لأسبابه لد قنسى برفض هذه المعارضة وتأيد الحكم النياى المعارض فيه قائلأ فى ذلك " إن الحكم المعارض فيه قد جاء صحيحاً لأسبابه فى قضائه بإدانة المتهم ويتعين القضاء بتأييده " فهذا معناه أن الحكم المذكور قد إعتمد فى

قضائه على أسباب الحكم الغيبي، ويكون الحكم الإستثنائي المطعون فيه إذ قال " إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة " قد يعتمد بدوره على أسباب الحكم الغيبي المشار إليه.

الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٥٠

ما دام الحكم قد بين أن جريمة القتل قد وقعت بناء على إ اتفاق سابق بين المتهمين وأنهما يتناحرا النية على قتل الجاني عليه وأعدا الأسلحة ومن بينها البندقية ذات السرعة العالية التي استعملت في القتل ثم ترصدها واسترجعها إلى أن قارفا جريمة القتل عليه، ولكنه قد شابه غموض في بيان من باشر القتل بنفسه بإطلاق تلك البندقية من بين المتهمين - فذلك منه لا يعدو أن يجعل كلاً منهما شريكاً للآخر المجهول من بينهما في ارتكاب الجريمة التي دينا بها باعتبارهما فاعلين أصليين، وما دامت العقوبة المقررة في القانون على كل من ارتكب جريمة القتل لا جدوى للطاعين من الطعن على هذا الحكم من أنه مع قوله إن بندقية واحدة هي التي استعملت في القتل فإنه لم يبين كيفية مساهمة كل من المتهمين في ارتكاب الحادث.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٥٠

إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت الواقعة التي ثبتت لديها وطبقت حكم القانون عليها قد قالت إنه يفرض مسافة النجاسة فيما تذهب إليه من تصوير للواقعة فإنه لا تكون هناك جريمة لأسباب بينتها محكمة قانوناً - فإن ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها.

الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٥٠

ليست المحكمة ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع.

الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ٢/٢٠/١٩٥١

لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها.

الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٠ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ٢/٢٧/١٩٥١

إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم لعقاب الجاني بمقتضاها توافر جميع عناصر الخطأ الواردة بها بل هي تقضي بالعقاب ولو توافر عنصر واحد من هذه العناصر متى إطمأنت المحكمة إلى ثبوته وإذن لمضي كان الحكم قد أثبت توفر عنصرى عدم الإحياط والإهمال في حق المتهم فلا يجدي الجدول فيما أثبتته من

أن عدم مراعاة التهم للقوانين والنوائح كان له أثره المباشر في إتمام حصول الحادث إذ أن ذلك قد جاء زيادة في البيان ولم يكن بطبيعته دليلاً يؤثر سقوطه من حساب الأدلة على سلامة حكمها.

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢١ مكتب قضي ٢ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٩٥١/٥/٧

إذا كان المستفاد من بيانات الحكم إذ الطاعن وغرماءه كانوا أطرافاً في معركة تبادلوا فيها الإعتداء للضغائن التي بينهم ورأت حكمة الموضوع أن كلا منهم كان معتدياً يريد إلحاق الأذى بغيره لا دفع إعتداء وقع على نفسه، فلا محل إذن للتحدث في حكمها عن الدفاع الشرعي وفيما ذكرته ما يكفي للرد على ما دفع به الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٣ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٩

ليس ما يمنع المحكمة الإستئنافية إن هي رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتغلبها أسباباً لحكمها وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسباباً لحكمها. وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قال " إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة بالنسبة إلى ثبوت التهمة " فإنه يكون مسبباً تسيباً كافياً.

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٣

الحكمة غير ملازمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها التهم ما دام الرد عليها مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردتها.

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٤ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥

متى كان الحكم إذ قضى براءة التهم بالقتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قد عول في ذلك على أقوال الشاهد من " أن الزام كان يسير سيراً عادياً وكان التهم يستعمل جهاز التنبيه طول الطريق وقت حصول الحادث وأنه لم يكن في استطاعته أن يتفاداه لأن المصاب ظهر فجأة على بعد ثلاثة أمتار " وإلى أن باقى الشهود لم يقطعوا في أقوالهم بذلك المحضر بأن التهم لم يستعمل جهاز التنبيه ثم قال " إنه على فرض الاعتد بالرواية الأخرى من أنه عندما بدأ الفلام الجنى عليه يتزل إلى الشارع كانت المسافة بينه وبين الدوام خمسة عشر متراً فإنه لما يتألف مع طابع الأشياء أن يتوقع التهم أن كل من يتزل من الرصيف يريد عبور الشارع من جهة لأخرى... وأن من حقه أن يعول على أن من واجب المشاة ألا يعبروا القضبان وقت اقتراب الدوام وأن يعبروا الطريق من الأماكن التي أعدت لذلك وأن يتصرفوا في مواقع أقدامهم عند عبورهم " . متى كان ذلك فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق في العقل وفي القانون.

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥٤
إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على شهود النفى أو التعرض لكل جزئية من دفاع المتهم، لأن أخذها بأدلة البوت يفيد إطراحها لهذا الدفاع.

الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٠/٤/١٩٥٤
إن المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم الموضوعى والرد عليه فى كل جزئية يثيرها ما دام الرد على ذلك مستفاداً من قضائها بإدائه للأسباب التى يبتها.

الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١١/١/١٩٥٤
إن المحكمة غير مكلفة بالرد على دفاع المتهم الموضوعى فى كل جزئية يثيرها، بل يكفى أن يكون ردها مستفاداً من قضائها بإدائه للأدلة التى يبتها.

الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٥٤
إن الدفع بطلان التفتيش من الدفع الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش، فإذا أشارت إليه المحكمة فى أسبابها وردت عليه وانتهت إلى أنه دفع فى غير محله ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش، ولا يوجب البطلان على محلو منطوقه من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكمل المنطوق فيما لم ينص عليه.

الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٥٤
يكفى أن يكون الرد على الدفاع الموضوعى الذى أبداه المتهم مستفاداً من القضاء بالإدانة اعتماداً على أدلة البوت التى أوردتها المحكمة.

الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٤
يكفى فى المحاكمة الجنائية، أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٠٤ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٤
إن المحكمة غير ملزمة بمتابعة الدفاع والرد صراحة على كل جزئية يثيرها، ما دام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التى أوردتها المحكمة.

الطعن رقم ١١٨٣ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٢٧٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٤

إن الخطأ في رقم المادة التي طبقها المحكمة لا يوجب عليه بطلان الحكم ما دام أنه وصف الفعل وبين الواقعة المسبوبة للعقوبة بياناً كافيّاً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٣١٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٤

إن قول النهم " وإذا لم تطمن المحكمة ليمكنها إجراء معاينة " لا يعد طلباً بل يندرج تحت أوجه الدفاع التي لا تتطلب رداً خاصاً ويكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من إقرارها ومن إستناد المحكمة إلى أدلة البوت التي أقامت عليها الإدانة.

الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٥

إن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة المضبوطة ما دام حكمها يكشف عن توافر هذا الركن عند الغرز.

الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١/٢/١٩٥٥

إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من جزئيات الدفاع الموضوعي، إذ يكفي أن يكون الرد مستفاداً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة البوت التي أوردتها الحكم.

الطعن رقم ٢٤١٩ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٥١٩ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٥

إن المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أحلها بشهادة شاهد النفي إذ يكون في قضائها بإدانة النهم للأسباب التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شاهد النفي وإن المحكمة لم تطمن لأقواله فأطرحتها.

الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ٥/٤/١٩٥٥

— حكمه الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر ما دام تقدير الدليل موكولاً إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في شطر من أقواله وغير صادق في شطر آخر.

— الأصح في الأحكام ألا ترد الحجة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملاً للمنطوق ومرتباً به إرتباطاً وثيقاً غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به. أما إذا استنتجت المحكمة إستنتاجاً من واقعة مطروحة عليها، فإن هذا الإستنتاج لا يجوز حجة، فلا يمنع محكمة أخرى من أن تستبطن من واقعة مماثلة ما تراه منطقاً وظروفاً وملابسات الدعوى المعروضة عليها.

- من المقرر أن الإقرار كدليل في المسائل الجنائية من العناصر التي غفلت محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها التدلالية في الإثبات، فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الإقرار المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه، ومتى تحقق لها أن الإقرار سليم لا شائبة فيه وإطمأنت إلى صدقه كان لها أن تأخذ به وتعول عليه.

- محكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشاهد في حق بعض المتهمين وتعرض عمالاً تظمن إليه منها في حق البعض الآخر دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام تقدير قوة الدليل موكولاً إليها وحدها.

- إذا كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما توافر به العناصر المكونة للجريمة وأوردت على ثبوتها في حق المتهم أدلة صالحة لأن تؤدي إلى إدانته بها فهي بعد غير ملزمة بتابعه في مناحي دفاعه الموضوعي ومختلف حججه وإن ترد إستقلالاً على كل قول يديه أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدانته إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها.

- إن أي إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتنبيه الأذهان إلى الجريمة التي كان قد إنقطع التحقيق فيها، يعتبر قاطعاً للطاقم بالنسبة لها حتى لو كان هذا الإجراء خاصاً ببعض المتهمين دون البعض الآخر، وليس من الضروري أن يستوجب المتهم حتى تقطع مدة الطاقم في حقه.

- إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تعمد إخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستمد من الرقم الحقيقي للسيارة التي فر بها الجناة، وإنه كان يعلم بوقوع هذه الجريمة، وكان غرضه من إخفاء الدليل أو العتب به تضليل المحققين لإعانة الجناة على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقاً.

- لا يشترط لتوفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن يصير المتهم طول مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة وإنما يكفي لتوفرها وتماها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالاً غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك.

- إن إستظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة، وهو الشرط الذي تتحقق به مسئولية المتبوع عن فعل تابعه، هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح المجادلة في شأن توافرها أمام محكمة النقض.

- إن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها في الدعوى فإذا تبين من حكمها أنها لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بتلك الأدلة ووزنتها فلم يقتنع وجدانها

بصحتها أو بعدم كفايتها للحكم بالإدانة فلا يجوز مصادرتها في إعقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض.

- للمحكمة أن تأخذ بأدلة في حق منهم ولا تأخذ بها في حق منهم آخر ولو كانت متماثلة.
- إن المحكمة غير مكلفة قانوناً وهي تقضى ببراءة المتهم أن تتقرب الإتهام في كل دليل يقدمه ضده أو إماره يستدل بها عليه.

- إذا كان أساس طلب التعويض المشار إليه في وجه الطعن لم يثره الطعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة.

- إذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التي نسبت إلى المتهم وولعت بها الدعوى عليه، كأن يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على أساسه.

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٦
يكفي سلامة الحكم بالبراءة أن يتضمن ما يدل على عدم إقتناع المحكمة بالإدانة وإزتيابها في أقوال الشهود وهي ليست مكلفة بعد ذلك بأن تفصل هذه الأقوال التي لم تأخذ بها ولم تر فيها ما يصح التصويل عليه.

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٨١٧ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١١
إن محكمة الموضوع وهي تقضى بالبراءة غير ملزمة بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تعطين معه إلى الحكم بالإدانة.

الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٣٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٨
إذا كان الحكم قد أورد في الوقائع ما يدل على قيام القصد الجنائي في جريمة التزوير فإن التحدث عنه استقلالاً يكون غير لازم.

الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٢٥ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٤٣٤ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥
لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب - على خلاف الثابت بالأوراق - إلى بعض أفراد عائلتي الجني عليه والمتهم واقعة معينة، ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة أى اعتبار في إدانة المتهم وما دام حكمها مقاماً على أدلة مؤدية إلى ما رتبته عليها.

الطعن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢١

الحكمة غير ملزمة - وهي تقضي بالبراءة وما يتوجب على ذلك من رفض الدعوى المدنية - أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام، لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد حتماً أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة.

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٩

يكفي لسلامة الحكم الاستغاثي بالبراءة أن تشكلت المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم إقناعها بالإدانة السابق القضاء بها ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصره وبصورة.

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٤٤٤ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٦

لا يعيب الحكم - بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة - أن يتزيد ليعطى في ذكر بعض إعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه.

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٦٩٦ بتاريخ ١٩٥٦/٥/١

إذا طبقت المحكمة في حق المتهم المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات فلا يكون قد شاب أسباب حكمها القصور إن هي لم تذكر مدة عجز المجني عليه عن أعماله الشخصية ما دامت قد أوردت في حكمها ما يشمل عليه التقرير الطبي الشرعي من بيان لنوع الإصابات وموضعها وجسامتها وكونها ناللة وما دام التقرير الطبي نفسه الذي أشار إليه الحكم وأورد مضمونه يبين منه أن الإصابة أعجزت المجني عليه عن أعماله مدة تزيد على عشرين يوماً.

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٨

لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٢٦ مكتب قضي ٧ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٨

- متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجني عليه أنه قائد السيارة بسرعة يتجم عنها الخطر - وهو ما ورد بوصف الواقعة التي أقيمت عليها الدعوى - كان هذا الخطأ وحده كافياً لإقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أحاط من عنده بأوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة.

— خطأ المحكمة في الإسناد لا عبوة به ما دام هذا الخطأ يفرض وجوده غير منصب على دفاع جوهري في الدعوى.

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤
مضى أورد الحكم ما يكفي لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجرعة النصب التي عاقب المتهم من أجلها فإن عدم تحديث الحكم صراحة عن قصد المتهم لا يعيبه ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم لم يكن جاداً وقت التعاقد وأنه إنما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته.

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٤
مضى كان الحكم قد أسس توفر الخطأ الذي ترتب عليه حصول حادث القتل الخطأ في حق المتهم على أنه قاد السيارة بسرعة زائدة مما ينطبق عليه نص المادة ٢٨ من لائحة السيارات التي وقع الحادث في ظلها فهذا يكفي وحده أساساً تقوم عليه الإدانة ولا يعيب الحكم أن يكون إستند بعد ذلك إلى صورة أخرى من صور الخطأ لا ترفي إلى مرتبة الأخطار المعالاف عليها قانوناً.

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١
الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم بفرض وجوده ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٨
مضى إطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدث الإصابات اللتين وجدت برأس المجنى عليه فلا حيز في أن تخطئ في تحديد أيهما التي أحدثت الكسر ما دام المتهم يحمل وزرهما معاً ويكون الخطأ في ذلك مما لا يؤثر في النتيجة التي إنتهى إليها الحكم ولا يعيبه.

الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٤
مضى كانت المحكمة قد أشارت في الحكم إلى ما جاء بالرسالة التي إستندت إلى عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها، فإنها تكون قد إستندت إلى ما له أصل ثابت في الأوراق ويكون النعي على الحكم بالقصور لا محل له.

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٢٦ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٥
لا حرج على الحكم إذا أحال في بيان الموقوفات إلى الأوراق ما دام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها.

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١١٦٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٦
الحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة ما دام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفى لإستظهاره كما هو معرف به فى القانون.

الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٠٦ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٦
للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدعوى بما تظمن إليه وتطرح ما عداها ولها أن تأخذ بأقوال الشهود فى أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل لها.

الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٥٦
الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التى لا تستلزم ردأً خاصاً بل يكفى أن يكون الرد عليه مسطافاً من الحكم بالإدانة للأدلة التى أوردتها.

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٢٩٩ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٥٦
عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبى فى جريمة الضرب لا يعيبه.

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٥٦
خطأ الحكم فى بيان عدد الأعمرة التى أصابت القتل لا يعيبه ما دام هذا الخطأ لا يؤثر فى جوهر واقعة الإضرار فى القتل المنسوبة إلى المتهم.

الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ٤/٢/١٩٥٧
مضى كان مؤدى ما ألت الحكم أن إتصلاً جنسياً تم بين المتهم وأنجنى عليها وهو مناط إدانة المتهم أما طريقة حصول هذا الإتصال وكيفيته، فهى أمور ثانوية لا أثر لها فى منطق الحكم أو مقوماته متى كان ذلك فإن دعوى الخطأ فى الإسناد التى يشير إليها المتهم تكون غير مجدية.

الطعن رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٥٧
لا يعيب الحكم أن تنزل المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها، ما دامت العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون.

الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٧
مضى كان الحكم قد إستخلص نية القتل مما ذكره من أن المتهم إستعمل آلة من شأنها إحداث الموت [سكيناً] وطنن بها أنجنى عليها عمداً فى أجزاء مختلفة من جسمها تعبر فى مقتل بقصد إزهاق روحها

وكذلك من الضعيفة، فإنه يكون قد استخلص توافر نية القتل كما هي معرفة في القانون ولا يقدح في سلامة الحكم أنه لم يبين وصف السكين التي استعملت في الحادث ما دام قد قطع باعتدائه التهم على المجنى عليها بألة قاطعة بنية قتلها.

الظعن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٦

لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت لديها ومجرد الخطأ في ذكر مصدر الدليل في صدر الحكم لا تأثير له على سلامته خصوصاً إذا كان المتهم لا يدعى أن هذه الأقوال لم تصدر من الشهود في موطن آخر من الأوراق.

الظعن رقم ٥٤ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٥٧/٣/١٨

- متى كان الحكم قد انصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها، وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها، وإطمأنت المحكمة إلى أن التهم هو محدثها، فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل اتهام، ولم ترفع بشأنها دعوى، مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها إنما يرجع إلى أنه لم يقطن إليها.

- قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لا يعني المحكمة في شيء ولا تلزم الإشارة إليه في الحكم وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة في أقوال شهود الواقعة التي تجري المحاكمة عنها.

الظعن رقم ١٣٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٢٨١ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٥

ليست المحكمة ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام، لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها.

الظعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١

متى كان الثابت أن المتهمين قد دبروا الحادث للأعداء بالشار وترصدوا خصومهم على الطريق المالكوف لهم سلوكه وكانوا مسلحين بالبنادق، فإنه لا يعيب الحكم أن يجمع في حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعاً على الرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم.

الظعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٨ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٩

عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله لا يسوجب نقض الحكم ما دام أنه لا تأثير على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها.

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٤
لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون وهو فى مقام التدليل على ثبوت نية القتل قد جمع بين المتهمين لوحدة الواقعة التى نسبت إليهما معاً.

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٤
لا تلزم محكمة الإحالة بالرد على أسباب الحكم السابق الذى أصبح لا وجود له بعد نقضه.

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٥٣٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٠
مضى أثبت الحكم أن المتهمين الأربعة الذين قارفوا القتل إستناداً إلى الأدلة التى أوردوها فلا يقدر فى سلامته كون بعضهم ليس خصماً شخصياً للمجنى عليه وأن الخصومة قائمة بين المجنى عليه وبين واحد منهم فقط.

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣
مضى كان العلم بالفش مفضلاً فلا تكون المحكمة فى حاجة إلى التحدث عنه.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٨١٤ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٨
إذا كان ما أوردته المحكمة حين شرح واقعة الدعوى وتحصيل أدلتها كافياً فى الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره مخدر، فإن المحكمة لا تكون مكلفة بعد ذلك بالتحدث إستقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة إكتفاء بما هو مستفاد من مجموع حكمها من توالى هذا العلم عند المخرز.

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢٩
مضى كان الحكم قد أثبت فى حديثه عن نية القتل أن المتهم إستعمل أداة قاتلة وجهها إلى مقبل من الجنى عليه هو منطقة القلب بالذات وطعنه بها طعنة شديدة قاسية نزلت إلى القلب فأحدثت الوفاة، فإن ما ذكره الحكم من ذلك تتوفر به نية القتل ويستقيم به التدليل على قيامها ويسعى بعد ذلك أن يحظى الحكم فى بيان الباعث أو يهيب.

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٢٧ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٨٦٦ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٤
جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكل المحكمة فى صحة إسناد التهمة إلى المتهمين، وأن يدل حكمها على عدم إقتناعها بإدانتهم وإرتباها فى أقوال الشهود، إذ المرجع فى ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل.

الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣

لا يجب الحكم عدم إفصاحه عن شخص من إنصرفت نية التهم إلى قتله أو أنه تردد في تحديد هذا الشخص، ذلك أن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وإنصراف اثره إلى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على إنطائه ما دامت واقعة الدعوى لا تعدو أن تكون موروثة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص، فإن كانت الأولى فالمسئولية متوافرة الأركان وإن كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي إنتهى إليها لعله.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٦٤ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٩

إن المحكمة غير ملزمة بأن تشير في حكمها إلى شهادة شهود النفى والرد عليها رداً صريحاً لأن قضاءها بالإدانة إعتماً على عناصر الإثبات التي يبتها بغد دلالة أنها أطرحت تلك الشهادة ولم تر وجهاً للأخذ بها.

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٠

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب على خلاف الثابت بالأوراق إلى بعض الشهود واقعة معينة ما دامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة إصهاراً في إدانة المتهم وما دام حكمها مقاماً على أدلة مؤدية إلى ما رتب عليها.

الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٣

- إن نية الإضرار بالمصالح القومية ليست شرطاً في جريمة التخابر مع دولة أجنبية المنصوص عنها في المادة ٧٨ مكرراً من قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠.

- يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بمجناتية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشيء ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقاً بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع في كلا الأمرين ولهما في سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الإستعانة به كما أن لها أن تأخذ براهيه أو لا تأخذ به دون معقب عليها ما دامت المحكمة أبانت في حكمها الأساسيد التي إستندت إليها في إستخلاص النتيجة التي إنتهت إليها في طبيعة السر وفي علاقه بالدفاع عن البلاد وكان إستخلاصها لهذه النتيجة إستخلاصاً سائفاً يؤدي إليها.

- يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد من يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما يشترطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب تبشرها قواتها النظامية.

- إن مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً وأن مسؤولية ناقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوي وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة إذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه.

- إن المادة ٨٠ لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاماً حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها.

- إن المادة ٨٠ قصدت إلى التعميم والإطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون إذ جاء بها " أن المهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذي يرمى إليه الجاني فغير ذى بال الصورة التي يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك. كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة " بأى وجه من الوجوه " يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر أفضى على وجه خاطئ أو ناقص".

- إن سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لا يعنى في شيء أن الأسرار التي افشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد.

- إن ترامي أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا يرفع عنها صفة السرية ولا يهين ما يجب لها من الحفظ والكتمان.

- إنه وإن كان الأصل في فقه القانون الدولي أن الحرب بمعناها العام هي الصراع المسلح بين دولتين إلا أن للأمر الواقع أثره على تحديد هذا المعنى في الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل وهي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها.

- القانون الجنائي قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تنقيد بإرادة الشارع في هذا القانون الداخلي ومراعاة أحكامه التي خاطب بها المشرع القاضي الجنائي فهي الأولى في الاعتبار بعض النظر عما يفرضه القانون الدولي من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية.

- للمحكمة الجنائية في تحديد معنى الحرب وزمن الحرب أن تهتدى بقصد المشرع الجنائي تحقيقاً للهدف الذى هدف إليه وهو حماية المصالح الجهورية للجماعة متى كان ذلك مستنداً إلى أسس من الواقع الذى رآه في الدعوى وأقامت الدليل عليه.

- إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلاً واستند في ذلك إلى إتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن إمتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التى لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر التشريعات المؤسسة على قيام الحرب كإنشاء مجلس الغنائم ومن إعتراف بعض الدول بإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند فى القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذى رآه وللأسانيد والإعتبارات الصحيحة التى ذكرها.

- الهدنة لا نجيء إلا في أثناء حرب قائمة فعلاً وهى إتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المهادنين أما الحرب فلا تنتهى إلا بإنهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائياً وإذن فلا يحس ما إستدل الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما يعرض به المتهمان من عقد إتفاقية الهدنة التى توقف بها القتال أو أن دولة "بريطانيا" التى سلمت الأسرار إلى عملائها لم تكن تحارب مصر حين كان المتهمان يباشران نشاطهما.

- إذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثاني إنما يتسلمان منه في زمن حرب أسرار الدلاع عن البلاد لحساب دولة "بريطانيا" وأن هذا العمل في ذاته يكشف عن قصد ذينك المتهمين الأخيرين من الإضرار بمركز مصر الحربى وأن المستندات التى تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثاني ناطقة في إثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما إشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نحو إستيفاء بعض جوانبها. كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخابر المتهم الأول وهو من مأمورى الدولة الأجنبية التى يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والإستيضاحات في شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار يتطوى بطبيعته على الإضرار بمركز مصر الحربى فإن هذا التقرير يكفى في توافر القصد الجنائى لدى كل من المتهمين الرابع والسابع في جريمة الإشتراك في جناية التخابر المنصوص عليها في المادة ٧٨ مكرراً " ١ " التى دانتها بها المحكمة.

- إذا قرر الحكم أنه متى ثبت في حق المتهم عبثه بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بأن إنتزعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجوراً لفعل ذلك من المخابرات

البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهري فرجته له يكون مرتشياً فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون خالياً من عيب القصور في التليل على الجريمة التي دان التهم بها.

- إذا أثبت الحكم على التهمين أنهما كانا يتطلعان بنقل معلومات وبيانات هي بطبيعتها وفي الظروف التي أبلغت فيها من أسرار الدلائل الحقيقية لا الحكمية فإن الاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥٩ الذي بين طائفة من الأسرار الحكمية المشار إليها في المادة ٨٥ من قانون العقوبات لا يكون له محل.

الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٨
إن الدلع بشوع التهمة هو من أوجه الدلائل الموضوعية التي لا تستلزم رداً خاصاً، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من الحكم بالإدانة للأدلة الواردة به.

الطعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٤/١/١٩٥٨
إن طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلزم المحكمة بالتحدث عنها في الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلاً.

الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٨
لا يتال من سلامة الحكم أنه نسب أقوال الشاهد إلى تحقيق النهاية في حين أنه أدلى بها في جلسة المحاكمة إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيح الزه.

الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٢٧ مكتب قضي ٩ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٨
معى كان الحكم إذ استبعد الإعواف الذي أدلى به المتهم أمام حنايط المباحث من عداد أدلة الدعوى قد أصبح من كفاية باقي الأدلة للقضاء بإدائته وكان ما أورده الحكم من ذلك سائفاً في العقل والمنطق وكالهاً حملة، فإن ما استلورد إليه الحكم تزيماً من القول بإمكان الأخذ بالدليل الذي يكشف عنه الإعواف غير الإختياري - وهو تقويم قانوني خاطئ لا يتفق وفقه قانون الإجراءات الجنائية - لا يعب الحكم ولا يؤثر على سلامته.

الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ٢٠/١/١٩٥٩
لا يؤثر في سلامة الحكم الصادر بإدانة الطاعين عن جريمة الرشوة تحذره عن الغرض الذي يهدف إليه الطاعنان لحصولهما على الملف وإمتداد أيديهم على بعض محرماته ولو لم يكن الملف معروفاً على الحكمة، لأنه حديث يتعلق بالسبب ولا يتوقف عليه الفصل في الدعوى.

الطعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٢٨ مكتب قضى ٩ صفحة رقم ٨٢٦ بتاريخ ١٠/٢٠/١٩٥٨

إذا كانت النيابة لا تدعى فى طعنها ما يخالف ما أثبتته الحكم من خلو أوراق الدعوى من إستمارة تقييد حيازة المتهم للأرض التى يتحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ ولم تطلب من محكمة الدرجة الأولى التأجيل لتقديرها ولم تقدم لحكمة ثانى درجة بما يفيد وجود هذه الإستمارة وإنما اكتفت بطلب " الحكم بالطلبات " فإن قضاء محكمة الموضوع فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بمآلتها يكون صحيحاً فى القانون.

الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٢٨ مكتب قضى ٩ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١١/١٨/١٩٥٨

إذا قال الحكم حين عرض لنية القتل " إنها ثابتة قبل المتهم من إستعماله فى إقواف جريحته آلة من شأنها إحداث الموت " بندقية " ، وقد أطلقها من مسافة قريبة - ثلاثة أمتار - على مقتل من أجنى عليه هو رأسه، مدفوعاً إلى ذلك بحقه عليه لإعتقاده أنه كان يسرق وهو سبب يكفى فى عرف بعض النفوس المستهورة الشهورة لإزهاق الروح " ثم قال الحكم رداً على دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى " إن النابت من مجموع أقوال الخفيين والمتهم نفسه أن أجنى عليه حين ضبط كان أعزلاً ولم يحاول الهرب بنفسه ولا بالسروقات ولم يكن هناك ما يدعى المتهم للإعتقاد بوجود أى خطر حال على النفس والمال يجعله فى حالة دفاع شرعى " ، فإن هذا الذى قاله الحكم رداً على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ليس فيه تعرض لنية القتل بما ينفى توافرها وتعارض لما أثبتته الحكم فى شأنها بما يؤدى إلى قيامها لدى المتهم.

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٨ مكتب قضى ٩ صفحة رقم ٩٦٥ بتاريخ ١١/١٨/١٩٥٨

إذا تحدث الحكم عن نية القتل فى قوله " إنها متوافرة لأن أحد المتهمين الثلاثة هاجم أجنى عليه وطمعته فى قلبه طمعة قوية نفذت خلال البطين الأيمن ومزقت الشريان التاجى الأيمن وهو يقصد من ذلك القضاء عليه وإزهاق روحه بعد أن أفصح أجنى عليه عن شخصيته كضابط بوليس وذلك حتى لا يقبض عليه ولا ينجم عنه بعد ذلك وهذه الطمعة القوية وتحديدها فى أهم أعضاء الجسم وهو القلب مع ظروف الحادث والرغبة فى السرقة والخوف من القبض عليه بعد إعلان شخصية الضابط، جعلت المتهم يوطد العزم على القتل فطمعته وهو مدفوع بذلك القصد وتلك النية التى إنتواها فى الحال وأودت تلك الطمعة بحياة أجنى عليه " فإن ما أورده الحكم من ذلك تتوافر فيه نية القتل لدى المتهم ويستقيم به التبدليل على قيامها.

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٧٧٨ بتاريخ ١٢/١٠/١٩٥٩
لا يقدح فى سلامة الحكم أنه لم يعين أسماء باقى أفراد رجال القوة الذين إستعان بهم الضابطان المأذونان بالتفتيش طالما أنه قد عنى بيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم وما دام أنه لم يعتمد فى الإدانة على شهادة الباقيين.

الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦١
لا يقدح فى سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو فى معرض تبرير إطراره لأقوال شهود النفى إلى القول - على خلاف مؤداه - بأن روايتهم لا تتصل الواقعة ضبط المخدر مع المتهم ما دام قد أبدى علم إطمئنائه إلى أقوالهم، ولم يكن لهذه الواقعة تأثير فى عقيدة المحكمة والنتيجة التى إنتهت إليها.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥٣٢ بتاريخ ٨/٥/١٩٦١
إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الثانى أنه فاعل أصلى فى الجريمة التى دانه بها مع المتهم الأول بما جمع بينهما من وحدة القصد على إرتكابها والظهور على مسرحها وإتيانه دوراً مباشراً فى تنفيذها وأثبت ترصدهما للمجتنى عليه فى طريق مروره وأن المتهم الأول أطلق النار عليه تليهاً هذه التبة المبيتة، وكان ما أورده الحكم فى التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم الأول، كما ينسحب عليه بطريق اللزوم على المتهم الثانى، فإن ما يثيره هذا الأخير - فى طعنه - فى شأن القصور فى تسبيب توافر نية القتل لديه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ٥/١/١٩٦١
إذا كان الثابت من مدونات الحكم أنه أشار إلى إعراف كل من المتهمين الأول والخامس والسادس أمام ضبط مكتب مكافحة المخدرات الذين أورد الحكم مؤدى شهادتهم وكذلك بتحقيق النيابة، فإن ما ذكره الحكم بعد ذلك من إنكار المتهمين جميعاً التهمة المسندة إليهم، مفاده أن هذا الإنكار إنما كان بمجلس القضاء.

الطعن رقم ١٧١٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٤
يعين على المحكمة ألا تبنى حكمها إلا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات.

الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢١

لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشر في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لما أن تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والإستقراء وكافة المكينات العقلية ما دام إستخلاصاً سليماً لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي.

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠

لا تلزم المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي رداً صريحاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم.

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٥

- لم يشترط القانون شكلاً معيناً لإذن التفيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذ بدائرة الإختصاص المكاني لمصدره، وكل ما يتطلبه القانون في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكاتباً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه.

- الأصل أنه لا يقدح في صحة التفيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي إذا كان الإذن لم يعين مأموراً بعينه.

- لا يجب الإذن عدم تعيين إسم المأمور بإجراء التفيش.

- لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب إصدار الإذن لمن قام بالتحريات بل ترك الأمر في ذلك لمطلق تقديرها.

- لرئيس مكتب المعلومات الحق في أن يسمعين في إجراء التفيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه.

- الدفاع ببطان التفيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضي تحقيقاً موضوعياً لا شأن بحكمة النقض به.

- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. فمضى كانت المحكمة قد إقتضت بمجدية الإستدلالات التي بنى عليها أمر التفيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا مقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

- جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها - لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونتها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانىين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون. ومن ثم فإن صح قول الطاعنين ببدء وقوع جريمة نقل الجواهر المخدرة بدائرة محافظة القاهرة فإن لك لا يخرج الواقعة عن إختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج الذى أسهم فى التحريات التى بنى عليها صدور الإذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور.

- لو كلاء النيابة الكلية إختصاص شامل فى تحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى يتبعونها.

- الإختصاص بإصدار إذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

- لا يقبل من الطاعن إثارة أمر إختصاص الضابط المحلى عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض.

- جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة.

- الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه، ولا يكون ذلك إلا عند قيام البطلان وثبوته. ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تريب على المحكمة إن هى عولت على أوالهما ضمن ما عولت عليه فى إدانة الطاعنين.

- لا يجوز للقاضى أن يقضى بعلمه، وإنما له أن يستند فى قضائه إلى المعلومات العامة التى يفرض فى كل شخص أن يكون ملماً بها مما لا تلزم المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليه.

- الطالب الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الصريح الجازم.

- طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى إطمأنت إليها المحكمة طبقاً للتصوير الذى أعجلت به بحبر دفاعاً موضوعياً، لا يستلزم رداً صريحاً من المحكمة بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة.

- لا تكون المحكمة مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد إستندت إليها فى حكمها بالإدانة، أما إذا لم تعتمد على شئ من تلك الأقوال فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً ومن ثم فإن عدم إيراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما أنها قد ألصحت فى منونات حكمها عن كفاية الأدلة التى أوردتها لحمل قضائتها بالإدانة إذ أن تقدير الدليل موكل إليها.

- لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشاهد على ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه الحكم.

- الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة الواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها مانعاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق ولها أصلها في الأوراق.

- الأصل أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

- شككة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تعلمتن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها، وفي عدم إيراد الحكم لتفصيلات معينة يختلف فيها الشهود ما يفيد إطراحها.

- الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم طالما أنه لا أثر له في منطق.

- لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه إذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى.

الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٦٨/١/٨

إذا كان الحكم قد أثبت مخالفة البيان المدرج بشهادة الوفاة للحقيقة وأقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب متنتجة ورد على دفاع المتهم بصدد واقعة التزوير المسندة إليه بما يفند هذا الدفاع ويجرر إطراح المحكمة له، فإن النعي عليه من هذه الناحية يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩

متى كان الحكم قد دلل في منطق سائق على أن المتهم هذا من سر الروام قيادته عند وصوله إلى المظلة بما جعل المجنى عليه يعتقد أنه سيقف ولكن المتهم استمر في سيره بسرعة فتملق المجنى عليه بسباب المركبة وتدلّت ساقاه على الأرض وجذبهما الروام حتى مرت عليهما عجلات القطورة مما أدى إلى بهوهما وأن خطأ المجنى عليه بركوبه الروام قبل وقوعه تماماً لا يستغرق خطأ المتهم، فإنه يكون قد أثبت توافر الخطأ في حق المتهم وإستظهر رابطة السببية بين الخطأ والحادث.

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٥

متى كان الحكم المظنون فيه قد دلل على قيام قصد القتل في حق المتهم تدليلاً سائفاً واضحاً في إثبات توافره لديه، فإن النعي عليه بالقصور في هذا الصدد يكون غير سديد.

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٦٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠

يكفى فى المخامات الجنائية أن تشكل محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تظمن إليه فى تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات.

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨

لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الإتهام إذ أنها غير ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجعت دفاع المتهم أو داخلتها الرية والشك فى صحة عناصر الإثبات، ولأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحت ولم تو فيها ما تظمن معه إلى إدانة المظنون ضده.

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٥

إذا كان ما قاله الحكم فى شأن إستظهار نية القتل وقيامها فى حق المتهم سائفاً وصحيحاً فى القانون ويتضمن الرد على ما أثاره فى شأن تكليفه للواقعة بوصف أنها ضرب الضنى إلى الموت، لأن ما يفيد المتهم المذكور فى هذا الصدد لا يكون له محل.

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٧

لا يشترط أن يتحدث الحكم صراحة وعلى إستقلال عن ركن العلم فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة ما دامت الوقائع كما أثبتها تفيد بذاتها توفره.

الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٤

يجب أن تبنى الأحكام الجنائية على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التى توردها المحكمة والتى يجب أن تبين مؤداها فى الحكم بياناً كالياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إلتصت بها المحكمة وإذ ما كان الحكم قد جاء خلواً مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بالدليل الذى إستبطلت منه معتقدها فى الدعوى، فإنه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/١٤

ليس من اللازم أن يسمى الحكم الشواهد والإمارات بأسمائها المعينة فى نص القانون الذى تسدرج تحت حكمه، ما دام هو قد تحرى حكم القانون ليها وحملها الوجه الذى تحمله من عدم كفايتها لتسويغ القبض

على التهم الذي قضى براءته. ولما كان البين من عبارات الحكم في مساقه واستدلّاهم أنه عرض لعناصر الاتهام كافة بما فيها من الشواهد والإشارات وأطرحها حيلة باعتبارها لا تنبئ بذاتها عن مغالطة التهم للجرمة أبداً كان الاسم الذي يطلق عليها في القانون وأياً كان الوصف الذي يصدق عليها تلبساً أو دلائل كافية لذلك حسبه ليستقيم قضاؤه بطلان الإجراء.

الظعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٤
مفاد إيراد الحكم الاستثنائي أسباباً مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتنقه أنه يأخذ بهله الأسباب فيما لا يعارض مع الأسباب التي أحالها.

الظعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٣٨ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١٠٧٣ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٩
إن التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استضى أحكام البراءة من البطلان، لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعة للدعوى الجنائية - ذلك أن علة التعليق - وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون، ألا يضار المحكوم براءته لسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد إنجم إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانوناً، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في التحسار الاستثناء عنهم وبطل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه.

الظعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢١
حسب الحكم كما يستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم، ولا على المحكمة بعد ذلك أن هي لم تتعب التهم في كل جزئه من مناحي دفاعه لأن مفاد الطعنات عنها هو إطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها وإطراحها جميع الإعصارات التي مساقها الدلائل لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن من أنه كان في إمكانه التخلص من المضبوطات هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تلزم المحكمة بالرد عليه.

الظعن رقم ٢٦١ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧
لا يصح الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة لم تذكر الفقرة التي طبقها على التهم من المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات ما دامت النيابة لم تهم الطاعن إلا بالضرب العمد المقضى إلى الموت ولم تطلب لذلك إلا

تطبيق الفقرة الأولى من المادة المذكورة، وما دامت المحكمة لم تسند إلى الطاعن سبق الإصرار الذي كان يستوجب تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة، وما دامت العقوبة التي عاقبه بها على هذه الجناية وجناية العاهة المستدعة لم ترد على الحد الأقصى للعقوبة المنوطة بالفقرة الأولى السابقة الذكر. بل يظهر من هذا بديهياً أن المحكمة تقصد تطبيق الفقرة الأولى.

الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٢٩/٤/١١
إن المادة ١٤٩ تحقّق جنایات لم توجب ذكر نص القانون الذي حكم بمقتضاه إلا في الحكم الصادر بعقوبة. فإذا لم يقض الحكم إلا بالحقوق المدنية للمدعى المدني فلا موجب للذكر القانون الذي حكم بمقتضاه.

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٦ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٤
ليس على المحكمة أن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع إسقلاً، بل يكفي أن يكون في سياق الحكم ما يفيد الرد ضمناً على هذا الدفاع.

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٣٣/٥/٢٢
إذا أخطأت المحكمة في ذكر العلاقة بين متهمين فلا أهمية لذلك مع قيام أدلة الإدانة المبينة في حكمها لأن ذكر تلك العلاقة في الحكم ليس إلا بياناً على ارتكاب الجريمة. ومهما يكن من الخطأ في بيان هذا الباعث فإن ذلك لا ينقص من قيمة وقوع الجريمة فعلاً من المتهمين.

الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٣ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٣٤/٢/١٩
القاضي الجنائي ليس ملزماً قانوناً ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة، عملاً بمفهوم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنایات، كما أنه غير ملزم ببيانها إذا هو قضى بالبراءة ويرفض دعوى التعويض القائمة من المدعى المدني معاً، لأن واجبه في مثل هذه الحالة هو عين واجب القاضي المدني حين يقضى برفض دعوى مدنية مقامة أمامه. وهذا الواجب ينحصر في أن يكون حكم الرفض مسبباً تسيباً كافياً ومقتعاً.

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ٦٣ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٣٠
يكفي أن يعول الحكم في إقتناعه بمحصول القتل خفياً على ما ورد بالكشف الطبي المتوقع على جهة الجنى عليه وعمل الصفة التشريحية عليها. وإن في إثبات الحكم لما قرره الطبيب الكشف والمشرح للجنث ما يكفي لإستيفاء الوقائع من جهة تبيان الطريقة التي حصل بها القتل، لا سيما أن الأمر في هذه الحالة هو من وظيفة الطبيب نفسه يقرره بحسب ما يهديه إليه العلم والمعاينة.

الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ١٩٣٦/١/١٣

إن سبب الجريمة ليس من أركانها ولا من عناصرها الواجب إثباتها في الحكم، فسواء أصبح ما قرره الحكم من إرجاع سبب الجريمة المنظورة إلى جريمة أخرى سبق وقوعها من زمن أم لم يصح فلا يعتبر الحكم ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح ما دام قد إشتعل على البيان الكافي للواقعة المستوجبة للعقاب.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/١٦

إن المحكمة الإستئنافية لا تلزم بالرد تفصيلاً على أسباب الحكم الابتدائي إلا إذا هي رأت الإدانة بعد الحكم ابتدائياً بالبراءة. أما إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بالإدانة ورأت هي أن تقضى بالبراءة، فليس هذه الحالة يكفي أن يشتمل الحكم الإستئنافي، بصورة ما، على ما يدل على عدم إقتناع المحكمة الإستئنافية بالإدانة السابق للقضاء بها.

الطعن رقم ٣ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٧

يجب أن يذكر الحكم واقعة الدعوى والأدلة التي اعتمد عليها ببيان مفصل، بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به. أما وضع الحكم بصيغة عامة مبهمه فلا يحقق الغرض الذي قصدته الشارع من تسيب الأحكام، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون، وهذا موجب لنقضه.

الطعن رقم ١٣ لسنة ٨ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/١٣

يكفي في الأحكام القضائية بالبراءة المؤسسة على تقدير أن تكون الأسباب التي إقتضت بها المحكمة مؤدية عقلاً إلى البراءة. فإذا كان حكم البراءة صادراً من محكمة إستئنافية إلغاء لحكم ابتدائي فيكفي مع ما تقدم أن يكون في أسبابه الرد إجمالاً على ما إستندت إليه محكمة الدرجة الأولى دون حاجة إلى الرد على كل جزئية من جزئيات الحكم الابتدائي.

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٧٣ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٥

يجب لصحة الحكم أن يكون مستوفياً بذاته كامل الأسباب التي إعتد عليها، وكل الوقائع التي إستند منها الحقائق القانونية المفروض عليه إستظهارها وتقريرها. ولذلك يجب أن يكون الحكم الذي يستند إلى أسباب حكم آخر صادر في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحاً في الدلالة على أن المحكمة قررت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة وإعتبرت صحيحاً وأنها تأخذ به وتجعله أساساً لقبضاتها كأنه مدون لعلاً في حكمها. وإذا كان هذا لازماً بصفة عامة في جميع الأحكام التي تستند إلى أسباب أحكام أخرى فإنه يكون ألزم بصفة خاصة للحكم الذي يصدر في موضوع المعارضة بتأييد الحكم الغيائي المعارض فيه، إذ القانون لا يتطلب ضرورة إعلان الحكم عليه بأسباب هذا الحكم الغيائي مكتئباً بإعلانه بملخص منه لأن

هذا الحكم، على خلاف غيره من الأحكام، ناقص بطبيعته لصوره من غير أن تسمع أقوال المتهم أو الشهود، ولأن حضور المعارض في الجلسة التي حددت لنظر المعارضة المرفوعة منه يوجب على المحكمة التي أصدرت الحكم الغيائي، ولو كانت مشكلة من نفس أشخاص القضاة الذين أصدروه، إعادة نظر الدعوى على أساس بحث موضوعها وتحقيق أدلتها شفوياً في مواجهة الخصوم بالطرق العادية المحوطة بكامل الضمانات القانونية مما يستلزم إصدار حكم ثان جديد قائم بذاته ومستقل عن الحكم الأول.

الطعن رقم ٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٤

يكفى تسمياً للحكم القاضي بإدانة المتهم في جريمة تنظيم مظاهرة وقباحتها قوله " إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال الشهود الذين أجمعوا على أنه كان يقود المظاهرة ولم يمثل لأوامر رجال الحفظ الصادرة له بالفرق " فإن في ذلك البيان ما يدل على ثبوت توافر أركان الجريمة التي أدين المتهم فيها.

الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٤

الأصل أن محكمة الموضوع غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع، كما أن تمويلها على شهادة شهود الإثبات وإطراحها لأقوال شهود النفي معناه أنها لم تر في شهادة هؤلاء الآخرين ما يصح الركون إليه. فإذا هي ضمننت حكمها رداً على أقوال بعض شهود النفي دون الباقي فإن هذا من باب أولى لا يحد قصوراً في البيان ولا يعيب الحكم.

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٤٤/٥/٨

إذا كانت الظروف التي وقعت فيها جريمة القتل المسندة إلى أحد المتهمين هي - على ما هو مبين بالحكم - بعينها الظروف التي وقعت فيها جنايتا الشروع في القتل المسندتان إلى منهم آخر، فإن الأسباب التي أوردتها هذا الحكم لنفي حالة الدفاع الشرعي عن المتهم الأول تكون صالحة لنفي هذه الحالة عن المتهم الآخر.

الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٩

إن كون الحكم قد نص على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة لا يكون له تأثير في صحة ما دام المقصود الظاهر من ذلك هو إزالة ما زاد من المباني على الإرتفاع المسموح به قانوناً.

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٦ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٢

إذا كانت المحكمة حين قطعت بإدانة المتهم في دعوى التزوير المرفوعة عليه قد اعتمدت في ذلك على أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه غير مكثفة بأسباب الحكم المدني القاضي برد وبطالان الورقة المزورة

فانه لا يكون ثمة في هذا المقام محل للفرقة بين أن يكون النزاع حول صحة الورقة مثار إنكار التوقيع عليها أو الطعن فيها بالتزوير. إذ العبرة في هذا المقام هي بإطمئنان المحكمة لا بطلبات الخصوم ولا بمن منهم يقع عليه عبء الإثبات. فإن الإدانة في الدعاوى الجنائية تقوم على أساس العقيدة التي تتكون لدى المحكمة وتطمئن إليها بناء على ما تجرّبه هي من تحقيقات، غير مقيدة - كما هي في الدعاوى المدنية - بأقوال الخصوم أو طلباتهم.

الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٦٦ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٦
حكمته الموضوع أن تتحدث في حكمها بالإدانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها متى كان ذلك منها في سبيل إيضاح حقيقة تلك الواقعة، وما دام الظاهر من الحكم أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة أو اللاحقة إلا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى.

الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٦٧ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٩٤٦/١١/١١
إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل خطأ قد بين الواقعة التي عاينه من أجلها بياناً كافياً وذكر الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت هذه الواقعة، وذكر ضمن ذلك ملاحظة عامة عن كثرة حوادث الوام وعدم اهتمام بعض عماله بحياة الجمهور، فإن مثل هذه الملاحظة لا يصح أن ينسب عليها طلب نقض الحكم، إذ لا حرج على القاضي في أن يدعم قضاءه بالمعلومات العامة المقروضة في الناس كافة أن يلموا بها، وإذا ما فعل ذلك فلا يصح أن ينسب عليه أنه قضى في الدعوى بعلمه.

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٢٨/١١/٢٢
تسبب الحكم تسيباً ظاهرياً بالإكتفاء في إثبات التهمة بالإرتكان - بصفة مهمة وبدون أي بيان تفصيلي - على التحقيقات أو أقوال الشهود أو على ورقة معينة من أوراق الدعوى بدون بيان وجه إمكان الإحتجاج بها يشبه خلو الحكم من الأسباب تماماً ويجعل الحكم باطلاً.

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٢٨/١٢/١٣
البواعث على إقرار الجرائم ليست من أركانها. فإن لم يذكرها القاضي فلا تترتب عليه ولا بطلان لحكمه ما دام المطلوب منه هو العقاب على الجريمة لا على الباعث عليها.

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٢٨
لا تجوز الشكوى من عدم ذكر نص الفقرة المطبقة على المتهم من المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات ما دامت المحكمة لم تقرر وجود سبق إصرار ولم توقع عقوبة أشد من الحد المقرر في الفقرة الأولى. بل إنها في هذه الحالة تكون قد أرادت هذه الفقرة الأولى من المادة المذكورة.

الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢/٢١/١٩٢٩
إن تسبب الأحكام من أعظم الضمانات التي لرحها القانون على القضاة. إذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وإيمان النظر لتعرف الحقيقة التي يعلنونها فيما يفصلون فيه من الأفضية. وبه وحده يسلمون من مظنة التحكم والإستبداد. لأنه كالعذر فيما يرتأونه يقدمونه بين يدي الخصوم والجمهور وبه يرفعون ما قد يرين على الألعان من الشكوك والريب فيدعون الجميع إلى عدلهم مطمئنين. ولا تقع الأسباب إذا كانت عبارتها مجملة لا تقع أحداً ولا تجذب محكمة التقض فيها مجالاً لتبين صحة الحكم من فساد. وإذا لم يأتهم بأن بفش اللين وأداته المحكمة وإقتصرت في الحكم على قولها " أن التهمة ثابتة على المتهم من التحقيقات ونتيجة " التحليل " بدون أن تبين المحكمة ما هي هذه التحقيقات أمي تحقيقات البوليس أم تحقيقات النيابة أو المحكمة ومن هم اللين ستلوا فيها والتفتت المحكمة بأقوالهم ثم ما هو ذلك التحليل ومن الذي أجراه وما صفة هذا الذي أجراه وما هي نتيجته وما وجه الإستدلال بنتيجته على التهمة - إذا لم تبين المحكمة ذلك ولو بالإيجاز كان حكمها كأنه غير مسب وبعين نقضه.

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٤٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ٣/٢١/١٩٢٩
ليس من الضروري - بعد الحكم ببراءة متهم من تهمة البلاغ الكاذب والتصريح في الحكم بأنها على غير أساس وأن ركن الكذب غير معارف - أن تقيم المحكمة حكمها برفض الدعوى المدنية على أسباب أخرى.

الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٤٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٥٦ بتاريخ ٦/١٩/١٩٣٠
يكتفى لصحة الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة الضرب المفضي إلى الموت أن تذكر المحكمة في حكمها " أن المتهم ضرب الجنى عليه ولم يقصد من الضرب قتلاً ولكنه أفضى إلى الموت "، لأن في هذا التعبير ما يلهم منه من غير ليس أن الضرب حصل عمداً.

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٤٨ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١/١/١٩٣١
التعبير عن تهمة الإضرار في بعض مواطن الحكم بدون ذكر لفظ " الإضرار " لا ينقص من قيمة الحكم متى كان واضحاً أن هناك إختصاراً في التعبير لا يخل بالمعنى المقصود.

الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٧٤٥ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٦٠

لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن نية السرقة ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم عقيد بناتها أن المتهم إنما قصد من فعلته إضافة ما إعتسه للملك.

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣١ مكتب قضي ١٢ صفحة رقم ٥٣٧ بتاريخ ٥/٨/١٩٦١

إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الثاني أنه لفاعل أصلي في الجريمة التي دانه بها مع المتهم الأول بما جمع بينهما من وحدة القصد على إرتكابها والظهور على مسرحها وإثباته دوراً مباشراً في تنفيذها وأثبت ترصدهما للمجنى عليه في طريق مروره وأن المتهم الأول أطلق النار عليه تنهلاً فله التهمة الميعة، وكان ما أورده الحكم في التدليل على توافر نية القتل لدى المتهم الأول، كما ينسحب عليه بطريق اللزوم على المتهم الثاني، لأن ما يفتره هذا الأخير - في طعنه - في شأن القصور في سبب توافر نية القتل لديه يكون على غير أساس.

١ حكم

- ١ * للموضوع الفرعى : إصدار الحكم
- ٥٧ * الموضوع الفرعى : التوقيع على الحكم
- ٧٧ * الموضوع الفرعى : الحكم بتقديم الرسوم
- ٧٧ * الموضوع الفرعى : الحكم بعدم الإحصاء
- ٧٨ * الموضوع الفرعى : الخطأ القانونى فى الحكم
- ٧٨ * الموضوع الفرعى : الخطأ المادى فى الحكم
- ٧٩ * الموضوع الفرعى : الطعن فى الأحكام
- ٨٢ * الموضوع الفرعى : القصور فى التسيب
- ٨٤ * الموضوع الفرعى : المنطق بالحكم
- ٨٦ * الموضوع الفرعى : إتهام الحكم
- ٨٦ * الموضوع الفرعى : بطلان الحكم
- ١٢٣ * الموضوع الفرعى : بيانات الحكم
- ٢٧٩ * الموضوع الفرعى : تسيب الأحكام
- ٣١١ * الموضوع الفرعى : تسيب الأحكام - تسيب غير معيب
- ٧٣٩ * الموضوع الفرعى : تسيب الأحكام - تسيب كاف

